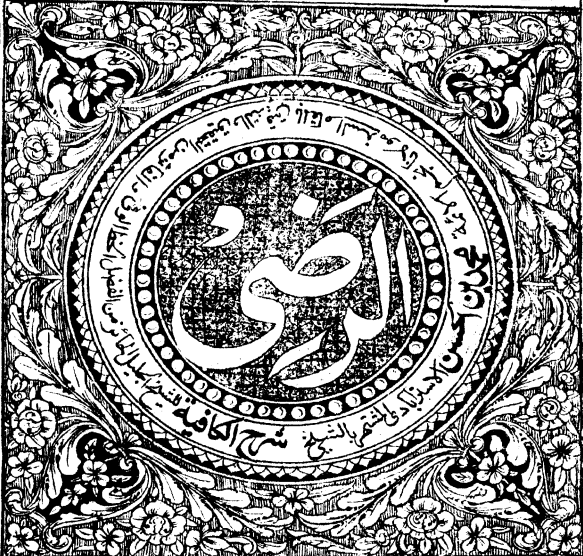


رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ

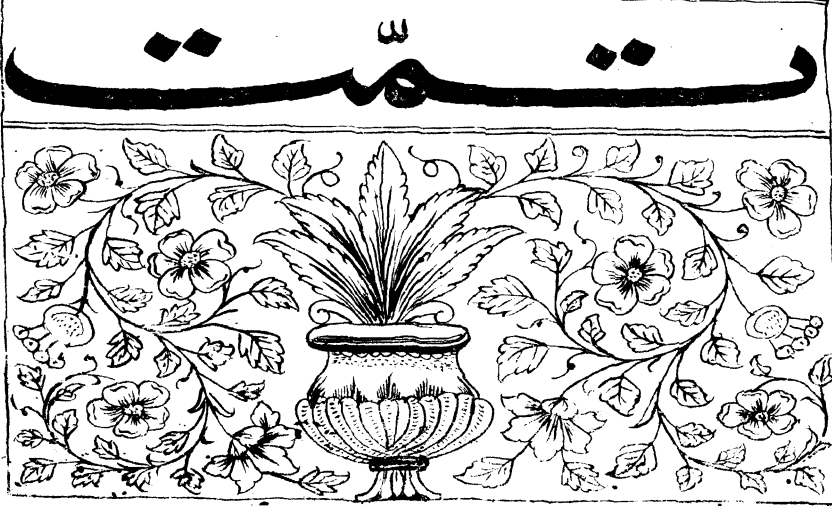
وَالطَّبِيعُ بِمَوَاسِمِ الْحَلِّ الْكَتَابِ لَمْ يَعْزَوْنَ بِعَظَمَةِ تَخْطُرِهِ وَجَلَالِ تَقْدِيرِهِ وَكُلُّ جَدْوٍ



حَسْبُكَ أَرْضَاكَ ذَوَالْمَكَانِ الْمَسِي وَالشَّاهِدِ الْوَضِي مُحَمَّدٌ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٌ الطَّبِيعُ النَّظَامِ

مُطْبَعُ الْمَشْرِفِ كَشُورُفِي كُفُو

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٨٥	ذكر المضارع	٢٢٣	ذكر استعمال بعض هذه الأفعال كآلة	٢٢٣	حرف الزيادة
١٨٨	اعراب المضارع وتقسيمه	٢٥١	أفعال المقاربة	٢٢٥	حرف التفسير
١٨٩	باعتبار وجوه الأعراب	٢٥٤	أفعال التعجب	٢٢٦	حرف من المصدد
١٩٠	ذكر كونه مرفوعاً	٢٤٠	أفعال المدح والذم	٢٢٤	حرف من التخصيص
١٩٠	ذكر التاميزات للمضارع	٢٤٨	بحث أحرف	٢٢٨	حرف الاستفهام
٢٠٤	ذكر ما ينجز به المضارع	٢٨١	حرف من البحر	٢٢٩	حرف الشرط
٢٠٩	ذكر كل المجازات	٢٨١	ذكر قولهم لا اله الا الله وايمان الله للقسر	٢٣١	ذكر تقديم القسم على الشرط
٢١١	ذكر كل ما حكم الشرط	٢٨٣	ذكر جواب القسم	٢٣٢	ذكر دخول النعم في جواب
٢١٤	ذكر دخول لقاء في الجزاء	٢٨٩	الحرف المشبهة بالفعل	٢٣٤	ذكر عمل ما بعد اللقاء فيما قبلها
٢٢٠	ذكر الموارد التي يقيد ان فيها	٢٩٣	ذكر الفرق بين أن وإن وخصاً	٢٣٩	حرف الرفع
٢٢١	بحث الأمر		في الاستعارة	٢٣٩	تاء التانيث الساكنة
٢٢٣	فعل ما ليس تاماً	٣٠٣	ذكر كائن ويكن	٢٣٠	بحث الثنوين وانسانه
٢٢٤	بحث المتعدي وغير المتعدي	٣٠٤	أحرف العاطفة	٢٣١	نون التأكيد
٢٢٩	أفعال القلوب	٣٢٠	حرف التوبيخ	٢٣٥	ذكر هاء السكت
٢٣٢	خصائص أفعال القلوب	٣٢١	حرف النداء	٢٣٦	ذكر سين الكسبة وشين الكسبة
٢٣٢	الأفعال الناقصة	٣٢٢	حرف الاستيعاب	٢٣٦	حرف الاستيعاب والنداء



رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ

قد انطبع بعون الملك العليّ الكتاب المعتبر بعظم خطره وجلاء
 قدسه كل عدد وولي شرح الكافي، للشيخ الجليل الحاشي
 من الفضل والبراعة والمهارة والبصارة والتحقيق
 الخط الوفي والفائز من النقد والتدقيق، الكمال
 والورع والجلالة والنبالة بالمقام السيّد
 الحبر النجيب والصدور الكبير
 مولانا نجم الامّة محمد بن الحسن
 الأسرّا بآديّة الشهير
 بالشيخ الرضي
 رضي الله عنه وارضاه
 وانعم عليه
 بالانعام التي

مُطْبَعُ النُّشْرِ لِكُتُبِ الْكَلَامِ
 فِي مَدِينَةِ الْقُدْسِ

تعريف الجنس

فالجواب ان اللام في مثله ليس بالجنس ولا للعهد كما ينبغي في باب المعرفة وليس سلفاً ذلك قلنا ان الجنس على ضربين
احدهما اشتقاق الجنس وهو الذي حسن فيه لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان لغير خسر الا الذي آمن وعمل صالحا فكل الانسان
والاخر مجازاً لاستشاه لان عند جمهور النحاة يصح ما لا يوجب نحو الجنس المستفاد من هذا الاستعراق مفيد للكثرة
فيما قلنا في الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل انك اختار على كل في قوله تعالى على كل
الذئب ولهم يكن هذا من مهور ولومير واستعراق الجنس ايضا ومنه قوله دخل السوق اشترى الخبز وكل الخبز قد انقضى
من الجنس كينافض الواحد الا كدلالة في فعل الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو التاكيد أي ماهية الجنس من حيث هي لا اليه
الما يذكر لبيان ماهية الشيء للبيان استعراقه ان قيل لم يقل لفظه بل لفظ الخبر لبيان في التاكيد فالحال انه لا يجب
تأويله ما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة من سبب نحو هذا حسنة وفي حكمه كالمستوفى اما في الجواب مدحني بنحو هذه
اللام كما يجب وزيد شدة عجمية وقوله لفظ فعنا وهما وان كان معنى الصفة أي ملفوظ بها كذا ذكرنا ان اصله مصدر
وعتبرنا اصله في نحو امرأة صوم ورجلا صوم ورجلا صوم فلا توثق ولا يثبت ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظ لومير
عنا لئلا يظن ان ذلك الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتمام الوحدة لان مثل ذلك لا يوافق ولا يوافق في معنى لفظه ولا
وكذا كل ما يلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحدة من الالاء يكونان مختلفين في ان قيل هذا استغنى بقوله وصح عن قوله
لان الواضع لم يضع الالف المفردات والمازركات في الجملة التي المستعمل بعد وضع المفردات لان الواضع لم يضع الالف لان الالف
ليس بوضع وبيان ان الواضع اما ان يضع الالف معنية سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضعها
كلها يعرف الالف في سبب وذلك لان الالف يعرف بالمفردة القياسية وذلك كما بين ان علم كل فاعلم ان الالف في
وزن فاعل ومرتب اهل على وزن فاعل وكذلك حال اسم المفعول الامر والفتح والاولاد والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذا هو
معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف المازركات للقياسية وذلك كما بين مثلاً ان الضم في مقدم على المضارع والياء والضم
مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب لعموم الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالنحو على المضارع وفي
معرفة بعضها الغيرة من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان قولك مسلان ومسلمان وجبريم لاهل الضمارة جزء لفظي
واحد مع ان كل على جزء معناه اذ الالف على الجمية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع
وعلى حال الفاعل ايضا وكذلك اناء التثنية في تأنيدهم والتقريب والام التعريف الفا التانيث فيجب ان يكون لفظ كل احدهم كما
وكذا المعنى فلا يكون كلمة لكل معنيين فالجواب ان جميع ما ذكرته كلان ما ذكرنا من شذوذ الامر ان لم يكن ولحد فاعلم ان ذلك
اعراب النحاة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الحكم المذكورة وكما ان الحركات الاعرابية ولما ملتها معاملة الحكم الوا
سكن والجراء الفعل في المضارع ومجرى اسم النسور في السجدة وفي عا كوفي وشوكي وغير ذلك في تعديت بالجر من حيثية النسور
والمضارع في صارت من تمام بنية الحلة واما سكون لام الحذف في قوله تعالى في يومئذ لا ينفعكم بشيء منكم

ان تعريف الجنس
الاسم الذي يسمي به
الجنس هو الذي حسن فيه
لفظ كل كقوله تعالى
ان الانسان لغير خسر
الا الذي آمن وعمل صالحا
فكل الانسان
والاخر مجازاً لاستشاه
لان عند جمهور النحاة
يصح ما لا يوجب نحو
الجنس المستفاد من هذا
الاستعراق مفيد للكثرة
فيما قلنا في الوحدة
والثاني ماهية الجنس من
غير دلالة اللفظ على
القلة ولا الكثرة بل انك
اختار على كل في قوله
تعالى على كل الذئب
ولهم يكن هذا من مهور
ولومير واستعراق الجنس
ايضا ومنه قوله دخل
السوق اشترى الخبز وكل
الخبز قد انقضى من
الجنس كينافض الواحد
الا كدلالة في فعل
الكثرة والمقصود في
هذا الموضع هو
التاكيد أي ماهية
الجنس من حيث هي
لا اليه الما يذكر
لبيان ماهية الشيء
للبين استعراقه ان
قيل لم يقل لفظه بل
لفظ الخبر لبيان في
التاكيد فالحال انه
لا يجب تأويله ما
فيه الا اذا كان
الخبر صفة مشتقة
من سبب نحو هذا
حسنة وفي حكمه
كالمستوفى اما في
الجواب مدحني بنحو
هذه الالف كما يجب
وزيد شدة عجمية
وقوله لفظ فعنا
وهما وان كان
معنى الصفة أي
ملفوظ بها كذا
ذكرنا ان اصله
مصدر وعتبرنا
اصله في نحو
امرأة صوم ورجلا
صوم ورجلا صوم
فلا توثق ولا يثبت
ولا يجمع فان قيل
كان ينبغي ان
يقول لفظ لومير
عنا لئلا يظن ان
ذلك الكلمات
قلت لا يخرج
مثل ذلك بتمام
الوحدة لان مثل
ذلك لا يوافق
ولا يوافق في
معنى لفظه ولا
وكذا كل ما
يلفظ به مرة
واحدة مع ان كل
واحدة من الالاء
يكونان مختلفين
في ان قيل هذا
استغنى بقوله
وصح عن قوله
لان الواضع
لم يضع الالف
المفردات والمازركات
في الجملة التي
المستعمل بعد
وضع المفردات
لان الواضع
لم يضع الالف
معنية سماعية
وتلك هي التي
يحتاج في معرفتها
الى علم اللغة
واما ان يضعها
كلها يعرف
الالف في سبب
ذلك لان الالف
يعرف بالمفردة
القياسية وذلك
كما بين ان علم
كل فاعلم ان
الالف في وزن
فاعل ومرتب
اهل على وزن
فاعل وكذلك
حال اسم
المفعول الامر
والفتح والاولاد
والمصغر والجمع
ونحو ذلك وهذا
هو معرفتها
الى علم
التصريف واما
ان يعرف
المازركات
للقياسية
ذلك كما بين
مثلاً ان الضم
في مقدم على
المضارع والياء
والضم مقدم
على الفاعل
وغير ذلك من
كيفية تركيب
لعموم الكلام
ويحتاج في
معرفة بعضها
الى التصريف
كالنحو على
المضارع وفي
معرفة بعضها
الغيرة من
علم النحو كما
ذكرنا ان قيل
ان قولك
مسلان ومسلمان
وجبريم لاهل
الضمارة جزء
لفظي واحد
مع ان كل على
جزء معناه اذ
الالف على
الجمية والالف
على التثنية
والياء على
النسبة وحروف
المضارعة على
معنى في
المضارع وعلى
حال الفاعل
ايضا وكذلك
اناء التثنية
في تأنيدهم
والتقريب
والام
التعريف الفا
التانيث فيجب
ان يكون
لفظ كل احدهم
كما وكذا
المعنى فلا
يكون كلمة
لكل معنيين
فالجواب ان
جميع ما
ذكرته كلان
ما ذكرنا من
شذوذ الامر
ان لم يكن
ولحد فاعلم
ان ذلك
اعراب النحاة
ذلك لعدم
استقلال
الحروف
المتصلة في
الحكم
المذكورة
وكما ان
الحركات
الاعرابية
ولما ملتها
معاملة
الحكم الوا
سكن والجراء
الفعل في
المضارع
ومجرى اسم
النسور في
السجدة وفي
عا كوفي
وشوكي وغير
ذلك في
تعديت
بالجر من
حيثية
النسور
والمضارع
في صارت
من تمام
بنية الحلة
واما سكون
لام الحذف
في قوله
تعالى في
يومئذ لا
ينفعكم
بشيء منكم

الاسم الذي يسمي به
الجنس هو الذي حسن فيه
لفظ كل كقوله تعالى
ان الانسان لغير خسر
الا الذي آمن وعمل صالحا
فكل الانسان
والاخر مجازاً لاستشاه
لان عند جمهور النحاة
يصح ما لا يوجب نحو
الجنس المستفاد من هذا
الاستعراق مفيد للكثرة
فيما قلنا في الوحدة
والثاني ماهية الجنس من
غير دلالة اللفظ على
القلة ولا الكثرة بل انك
اختار على كل في قوله
تعالى على كل الذئب
ولهم يكن هذا من مهور
ولومير واستعراق الجنس
ايضا ومنه قوله دخل
السوق اشترى الخبز وكل
الخبز قد انقضى من
الجنس كينافض الواحد
الا كدلالة في فعل
الكثرة والمقصود في
هذا الموضع هو
التاكيد أي ماهية
الجنس من حيث هي
لا اليه الما يذكر
لبيان ماهية الشيء
للبين استعراقه ان
قيل لم يقل لفظه بل
لفظ الخبر لبيان في
التاكيد فالحال انه
لا يجب تأويله ما
فيه الا اذا كان
الخبر صفة مشتقة
من سبب نحو هذا
حسنة وفي حكمه
كالمستوفى اما في
الجواب مدحني بنحو
هذه الالف كما يجب
وزيد شدة عجمية
وقوله لفظ فعنا
وهما وان كان
معنى الصفة أي
ملفوظ بها كذا
ذكرنا ان اصله
مصدر وعتبرنا
اصله في نحو
امرأة صوم ورجلا
صوم ورجلا صوم
فلا توثق ولا يثبت
ولا يجمع فان قيل
كان ينبغي ان
يقول لفظ لومير
عنا لئلا يظن ان
ذلك الكلمات
قلت لا يخرج
مثل ذلك بتمام
الوحدة لان مثل
ذلك لا يوافق
ولا يوافق في
معنى لفظه ولا
وكذا كل ما
يلفظ به مرة
واحدة مع ان كل
واحدة من الالاء
يكونان مختلفين
في ان قيل هذا
استغنى بقوله
وصح عن قوله
لان الواضع
لم يضع الالف
المفردات والمازركات
في الجملة التي
المستعمل بعد
وضع المفردات
لان الواضع
لم يضع الالف
معنية سماعية
وتلك هي التي
يحتاج في معرفتها
الى علم اللغة
واما ان يضعها
كلها يعرف
الالف في سبب
ذلك لان الالف
يعرف بالمفردة
القياسية وذلك
كما بين ان علم
كل فاعلم ان
الالف في وزن
فاعل ومرتب
اهل على وزن
فاعل وكذلك
حال اسم
المفعول الامر
والفتح والاولاد
والمصغر والجمع
ونحو ذلك وهذا
هو معرفتها
الى علم
التصريف واما
ان يعرف
المازركات
للقياسية
ذلك كما بين
مثلاً ان الضم
في مقدم على
المضارع والياء
والضم مقدم
على الفاعل
وغير ذلك من
كيفية تركيب
لعموم الكلام
ويحتاج في
معرفة بعضها
الى التصريف
كالنحو على
المضارع وفي
معرفة بعضها
الغيرة من
علم النحو كما
ذكرنا ان قيل
ان قولك
مسلان ومسلمان
وجبريم لاهل
الضمارة جزء
لفظي واحد
مع ان كل على
جزء معناه اذ
الالف على
الجمية والالف
على التثنية
والياء على
النسبة وحروف
المضارعة على
معنى في
المضارع وعلى
حال الفاعل
ايضا وكذلك
اناء التثنية
في تأنيدهم
والتقريب
والام
التعريف الفا
التانيث فيجب
ان يكون
لفظ كل احدهم
كما وكذا
المعنى فلا
يكون كلمة
لكل معنيين
فالجواب ان
جميع ما
ذكرته كلان
ما ذكرنا من
شذوذ الامر
ان لم يكن
ولحد فاعلم
ان ذلك
اعراب النحاة
ذلك لعدم
استقلال
الحروف
المتصلة في
الحكم
المذكورة
وكما ان
الحركات
الاعرابية
ولما ملتها
معاملة
الحكم الوا

[illegible]

فان قيل فاذا كان نحو من وضرب قلبك من حرف جر وضرب فعل واضرب اسمين فكيف اخبرت بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا بتناقض قلت لم تكن في هذا التركيب حرفه وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له الا نحو خرجت من الكوفة فخرجت وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخرج عنه فذلك ما اخبر عن قولك مدلول الفعل يقولك لا يخرج عنه لان المدلول مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخرج عنه. وقولك مدلول الفعل ليس كذلك. وكذا قولك الفعل ليسند اليه الفعل اذا كان بلفظ نحو ضرب زيد وقصدت معناه في الموضوع هو انه لو كان في الموضوع مطلقا ليجوز عليه الشيء الذي لا يشعني به اصل لا يحكم عليه ولفظ الجهول مطلقا مشعوره به وبعنا ما ذكره لان معنى جميع ذلك مبتدأ احد احد المحكوم عليه في وهو المذكور في لفظك والآخر محكوم عليه في ميقض ذلك وهو المبني بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لاها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يفتر باحد الاصلتين الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك الحد كل واحد منها علم ان اسم في ضمير الكلمة والمختلف محذوف ما من الاسم ومن الخبر اي لان حالها اما كالة او لاها ذات كالة ويجوز ان يكون ان تدل بمبتدأ محذوف والخبر اي كالة لهما ثابتة ومثله قولك زيد اما ان ياتوا ويقسم واللام في قوله لاها متعلق باحد علي قوله واسم وضل وهو في المعنى الكلمة محصورة في هذا الاقسام فاستدل على الخبر ان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او على معنى في نفسها الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاولى الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان يفتر باحد الاصلتين الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل الدالة على معنى في نفسها مفترق باحد الاصلتين الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الاصلتين الثلاثة فثبت دائرة من المعنى والاجابات فيقول صاحب الرواية ان يكون الزيادة في كلا النقصان فتبين بدليل الصحيح ان كلاهما اقسام المذكورة لانه قد فيض كل واحد وضل كما بينا والكرم من الجحش الفصل هو احد فيقول الحارث ما بين كلمتين بالاستناد ولا ياتي ذلك الا في اسمين او في فعل اسم المقادير اما حاله على حد الكلام مع المقصود اهم من علم النحو معرفة الاعراب لم يحصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الفعل على الكلام فثبت على الكلمة وتحت المركب كل جزء ونحوه ينضمه المعلمين تركبه منها وكذا في خبر في ذلك من كلامه لا مركب كل جزء من اجزاء كلامه فثبت خبره في الكلام يكون مغن عن زيد فانه وقام زيد ومقدم ينكمه في جواب من قال زيد فانه وقام زيد واحدهما مقدما دون الآخر وهو اما الفعل كما في ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ والخبر كما في قوله تعالى ضربه جمل والمعاد بالاستناد ان خبره في ذلك وفي الاصل كلمة او لا في اخرى على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخرج عنه بذلك الخبر في الذكر والخص به يقولنا ان الخبر لجزء من النسبة الاضافية وهو التي يبر التواضع ومقتضى حالها وقولنا في حال كما في قام زيد وقام زيد فانه وقام في الاصل ليسهل الاستدلال الذي في الكلام ان شاء الله فوجبته وانت حرة في الطلب فيقولنا في قام زيد ولبتني واعطاني قائم وكذا

[illegible][illegible]

حل الاسماء

ظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل في انفسهما والحرف في غيره ولا يصح الاعراض حل حركات بالصفة ^{ذات}
بان يقال ان طويلا مثلاً جاء في رجل طويل موجوداً معاً اى الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متفقاً له ^{ذات}
ان معنى طويل وطول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاعراض الطول قائم بذاته وقمنا الطول وصاحبه لا يخرج الطول
الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبل ليتبين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به القول لا يلزم بالطول
واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فكلون المتبوع معنيته لذلك الذي قام به المعنى ومحبته صالحة وكذا بان بل الصلة
في قولك ضرب بنيد مفيد للمعنى في لفظ غيره اعني ضاربته زيد لكم احترقوا من شمله بقوله هو دال على الوضع ولم يخصص
المصدر للفيدي في لفظ غيره معني اذ يصح ان نقول الضرب شديد ولا تذكر الضارب ولا يخرج هذا عن الوضع ويصح ان
يعترض عليه بالافعال فان ضربت وضع ليدل على ضاربته ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعراض لانما قال بعضهم الحرف
ملايدل الاحمل معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفس الاخبار على وقوع ضرب وكذا فاعل على ضاربته بخلاف منى ولا يفيد
الا معنى الاستدعاء في غيره وقوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى وليتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في الفعل
مادل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى على معنى واخر في احدا لزمته الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان
المعين ايضا مادل على ذلك المعنى بوضع له او لا فليكن الظروف المطروحة مدلولي لفظ واحد بالوضع
الاصل فيخرج عن هذا الفعل نحو الخبر والقتل وان جرت قعود في احدا لزمته الثلاثة معينا في نفس الامر في ذلك
المعاني لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج عن الضرب والقبول والشئ لان اللفظ دال على زمان مكتبة
ليس احدا لزمته الثلاثة اى الماضي والحال والمستقبل كما يخرج عن خلق السموات وقيام الساعة وان اقترن الحالتان
كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا بد لالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسم الفاعل والفعل
عند اعمالها لا تخاف وان كانا لا يعلمان عدم الامع اشتراط الحال او الاستقبال لان ذلك الزمان مدلول لهما معا
لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسماء الاحوال ان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كالحجر في الجاه ويدخل فيه
المضارع كونه دال على احدا لزمته الثلاثة بالوضع فانه حقيقة في الحال بخلاف الاستقبال كذا ان هذا ايضا يشترك
في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما هو في اصل الوضع باحد الازمنة الثلاثة
معينا وكذا في الاستعمال والتباين ذلك المعين على السامع لا يخلو بكون لاحدهما معينا في الوضع وكذا يدخل الاحوال الانشائية
بعروض الانشاء وكون الفعل الاحدهما معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لا داما في عسى وغيره لا داما في بعثا اقتدر
ولا يدخل في هذا الحد اللفظ الماضي والمستقبل في الحال اذا ديد باللفظ الذي هو في الزمان والفعل الابدي والفعل الحالى
لفظ الماضي ليس موضوعا للحديث الحاضر فيما يخصه من الزمان بل للحاضر في الزمان وفي المكان في معنى في الارض وكذا
المستقبل والحال الاول ان يقال الفعل مادل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الازن في لا يرد مثل هذا من اجل

[illegible]

خواص الایسک

مكان هذين بقضيهما فقول كل مالم يدل على معنى في نصب غير مقرون فليس باسم ولا بضم وان تقول ان الخاص كل مالم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع نقال النفي ولا يجاب بحال وهذا عذارة للمطفيين فيطرد قضيتي الحد والحد وكلية مع جعل الحد وموضوعا على كل اسم دل على معنى في نصب غير مقرون وتنكس كلية دخول ال لام على معنى في نصب غير مقرون اسم وقضية الخاصة تنكس كلية ولا تظرد كذا نحو كل ما دخله الاسم اسم ولا يقال على اسم يدخله الاسم قوله دخول الاسم اعلام التعريف الحسن بخلاف لام الموضوع في نحو الضارب المتضرر وبثانها لا تدخل ل على فعل في صورة الاسم كالجريح والموصولات وبخلاف سائر الالامات كلام الالامات جواب ووجه ذلك وانما انحصرت لام التعريف بالاسم لانها موضوعة لتعريف الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات لا ضمنا والمفرد مدلوله في غير كذا في نفسه واما قول الشاعر فيقول الخنوا ابقت العجم ناطقا لان بنا سمعوا السمار الجحيم فليست لام في التعريف بل هي اسم موصول دخل على معنى الفعل شاهدا لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيى لان في هذه الشعر والما انخسف الجرح لاسم لاسم قصد وان لا يوثق لاسم لاسم لاسم في الاخراج بحركانه الثلث ويتصور اتمام المضارع الذي هو وصفه داخل ضيفا فنقصوه ما يكون مفعولا للفعل وهو الجرح واعطوه ما يكون مفعولا وهو الرضوخ والنصب واما التقين فنقص من جملة اقسامها التخصه بالاسم ما يلي التثنية في ذن اربعة اقسام احدها للتذكير خصوصا بوجه وسيلين يقل يخص بالاصوت واسم الفعل اما التقين في ثلث فثوب احدها وبرجم فليس للتكثير بل هو التمكن لان الاسم منصرف وانا لا اذكر انما من اكون متوين ولحد التمكن والتثنية معا ووثق يعيد فالتدقيق كاللغة الواو في مسلمان ومسلمين فقول التقين في رجل يعيد التذكير ايضا فاذا سميت بالاسم فخصت التمكن وانما انخص تنوين التذكير بالاسم اعطاهما ذكرنا في لام التعريف وثانيتها التمكن ومعناها كون الاسم معرا فلا يعمل كانه الاسم واما لوجه لاعراب المضارع علامته ووضوئه واما حذف علامته كخبر اب من غير النصب مع كون هو المراد فثبت للفعل الذي اصل البناء وثانيتها للتعريف بعض المضاعف والكسبة ن وهو ثلث فثوب اقاما وسجي ان المضاعف لا يكون كاسما واما المقابلة فثبت مع المذكور في جميع المثنى السال خو سلطات على اعراف من اواله والاضافة لانه لان الاسم وانما والوالان ثوب مقابلة اذ لو كانت التمكن لم يثبت ثوبه تعاظم عرافات ولو كانت التمكن لم يثبت في الاحلام وليست بعضا للمضاعف والية لا للثوب فخرج لان يقال في جميع المثنى في مقابلة المثنى في جميع المذكور لان هذا احصى مناسبا لارزى الجاهلهم نصب هذا الجرح تابع للحركات في جميع المذكورات في جميع المذكور فاقم مقام التقين التي في الواحد في المعنى الجامع لانها ام التقين فثوبه كون علامته مقام الاسم وليس في النون شي من ثوب اقام التخصه المذكورة فلان لها التقين التي في جميع المثنى السال لمرحلة للام لاسم فثوب وليس فيها اثنى من لانا لعلنا انهم حظوا من النون لسقوطها مع الاسم وفي الوقت دون النون لان النون اقرب واجد بسبب خربها وقال الرعي وجاراه ان التقين في هي سلطات المقصود وقال جاراه الله العلامة واما اريد فثوب في لان التانين فيها ضمير لان النون التي كانت لخص النانين سقطت والثاني علامته في المثنى وفيما كان يظن ان كان

تعريف العرب

المعنى وليس بلكان الفرق بينهما ان خواصها في الحقيقة مفردة المعنى ونحو لبيك في الحقيقة جمع في مفردة المعنى الثاني المضاف اليها بالكثرة واسعا وكثيرا وبخاصة ان يكون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف ما متعصب على في غلام رجل وامّا متعريف كما في غلام زيد والتعريف والتخصيص من خصائص الاسم كما هو في كلام التعريف واما الاضافة في خواص زيد حسن الوجه ومودب الخادم وان لم يتخصص المضاف ولم تعرف في فرع الاضافة المختصة فلا يكون المضاف ايضا مثلهما الا انما ولم يذكر المصنف من خواص الاسم انه مضاف اليه لئلا يدعي مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وصل بعضهم من خواصه ايضا فاعتدوا على الابدان المذكورة ان المضاف اليه هو في الحقيقة المصدر الدال على الفعل اي يوم يجمع الله الرسل قبل والدليل على ان المضاف اليه المصدر لتعريف المضاف بعمو المعنى من التعريف نحو انيتك يوم قدم زيد الكفا والبارد واما انما فلا يخرج من هذا المثال ويجي مثله في كلامهم والظن ان المضاف اليه لفظه نحو يوم قدم زيد لفظه الفعلي لا الفعل وحده كما كان لا يستحق في ذلك انيتك نعم الحجاج امير بني المضاف اليها واما في الحقيقة من المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملة من قولهم وهو معرب وصيني فالعرب المركب الذي لو سيببني لواصل هذا الحد معرب الاسم لا مطلق العرب لان في صنف لاسماء فلا يذكر الا اقسامها فقال لا اسم للعرب ولا اسم للمركب كما جيل الحد والذي يذكره كما في صنف لاسم ولفظ المركب يطلق على شيتين على احد الحين اثنين والاجزاء بالنظر الى المعنى الاخر ان اجزائه الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلالا نيدا مركب الى ضرب ضرب الى زيد هما مركبان وبطلن على الجموع يقال ضرب زيد مركب من زوج ومن زيد وهذا كما تقول مثلالا احد المختص زوج والاخر وتقول لهما معا زوج ومراد المصنف المعنى الاول وليس يرعي لان المركب في اصطلاحهم في الجموع اشتهر من في كل احد من جزئيه او اجزائه فوجه ان العرب مركب لاسماء كقولهم الاخر كجاس شيتين فصاحدا كحيت عشرة ونحو وهذا اذا بال مصنف ورد في حد هذه المقدمة الفاظية مشهورة في المعنى المقصود اعماد على عنابته وبياني ان يختار في الحدود والرسوم او نحو هذا الفاظ في المعنى المقصود ويختار في الفاظ الفصحى فكيف باستعمال الفاظ هو غير المعنى المقصود اظهره وان تزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الحين او اجزائه فليس كل اسم مركب الى فرع غير شرا ينبغي لواصل معربا بالاسم المركب الى عامله الاخرى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق هذا التركيب اعرا بال المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامل على قول او نحو المقدار على الاخر كما هو في كذا التابع مع متعصب لا يستحق احد هاهنا التركيب اعرا لاميته وكذا السامه لكونه الوجه في اوائل التورخهم وليس قول سيبني لواصل هذا ايضا مزج الفلاحة اصطلاحه مندرجه به الحرف والفعل المافض والامر على ما فسره في التورخ وان اخذنا لفظ المبني لواصل على ما يقتضيه اللفظ المعنى المشهور دخل في مطلق كذا وان كانت حضارها اذ اصل جميع الافعال البناء فاذ ذهب اليه البصرية فريد عليه اسم الفاعل واسم المفعول لاميته وجميع باب كالا فيصرف بل ان اختار من هذا الكوفيين ان كون المضاف اصلا في الاخر ب كالا اسم لئلا يدعي

فقال لا يكون المركب الى فرع غير شرا ينبغي لواصل معربا بالاسم المركب الى عامله الاخرى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق هذا التركيب اعرا بال المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامل على قول او نحو المقدار على الاخر كما هو في كذا التابع مع متعصب لا يستحق احد هاهنا التركيب اعرا لاميته وكذا السامه لكونه الوجه في اوائل التورخهم وليس قول سيبني لواصل هذا ايضا مزج الفلاحة اصطلاحه مندرجه به الحرف والفعل المافض والامر على ما فسره في التورخ وان اخذنا لفظ المبني لواصل على ما يقتضيه اللفظ المعنى المشهور دخل في مطلق كذا وان كانت حضارها اذ اصل جميع الافعال البناء فاذ ذهب اليه البصرية فريد عليه اسم الفاعل واسم المفعول لاميته وجميع باب كالا فيصرف بل ان اختار من هذا الكوفيين ان كون المضاف اصلا في الاخر ب كالا اسم لئلا يدعي

فقال لا يكون المركب الى فرع غير شرا ينبغي لواصل معربا بالاسم المركب الى عامله الاخرى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق هذا التركيب اعرا بال المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامل على قول او نحو المقدار على الاخر كما هو في كذا التابع مع متعصب لا يستحق احد هاهنا التركيب اعرا لاميته وكذا السامه لكونه الوجه في اوائل التورخهم وليس قول سيبني لواصل هذا ايضا مزج الفلاحة اصطلاحه مندرجه به الحرف والفعل المافض والامر على ما فسره في التورخ وان اخذنا لفظ المبني لواصل على ما يقتضيه اللفظ المعنى المشهور دخل في مطلق كذا وان كانت حضارها اذ اصل جميع الافعال البناء فاذ ذهب اليه البصرية فريد عليه اسم الفاعل واسم المفعول لاميته وجميع باب كالا فيصرف بل ان اختار من هذا الكوفيين ان كون المضاف اصلا في الاخر ب كالا اسم لئلا يدعي

فَتَعْرِفُ الْإِغْرَاءَ

[illegible]

في هذا النوع اقرحتاً حتى ان تبد ما طر وبسبب المعنى كان هنالك علامة لازمة للكلمة والتعل منها الطاء ومثل هذا
 المعنى لما يكون في الاسم لا بعد وقوعه الكلام لا بد ان يعرض فيه اما مع كونه في الكلام او كونه فضلة فعمل علامته ايضاً
 حروف المد التي هي الحروف المعجمة والهمزة وحملت في بعض الاصطلاحات حروف المد وهي الاء الساكنة والمثنى والجمع والواو والنون
 لعلنا تذكرها في كل واحد منها وليرتبط بحرف من الحروف مع ذلك بل جعلت في الاسماء استعمال الهمزة وغيرها علامة
 وفي المثنى والجمع حروف التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو احدى الحركات للهمزة وهي ثلث
 الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاهما جزاء الكلام بلا واسطة لفعل المفعول معه من الفاعل كالحال
 والتمييز واقتضاهما بواسطة وكالمفعول معه المستثنى غير المرفوع والاسماء التي تلي حروف الاضافة عن حروف الجر والجر
 جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات ضعفت من المعنى واكثرها ثباتاً لئلا يبدل ان تغيرت
 ما هو فضلة بواسطة حرف ولو يكن يقع من الحركات غير الكسرية فيه مع كونه منصوباً لاجل الاضافة فصار معنى كون الهمزة
 مضافاً اليه معنى العلة بحرف معنى التخصيص الى المعنيين المذكورين علامة لاجل ان سقوط الحرف يظهر الاء على الالف
 في هذه الفضلة نحو الله لاهلنا واذا عطف على الجر وفاعل على الجر الظا والى من الفعل على النصب المقتضى وقد جعل على الفعل
 كما في قوله تعالى واصحابه روضكم واكرمواكم والنصب ان سقط الجار مع الفعل لئلا يمتد في الاضافة زال النصب المقدّر
 كما سمعتم ان محلات هذه العلة في كل اسم هو المتكلم وكذا عرفت علامته لانه لا يثبت لحدوث هذه العلامات
 الى اللفظ الذي بواسطة قامت هذه العلة بالاسم فمعنى علامته ان السبب لعلامته ان السبب للمعنى المعلم فقل العلة في
 الفاعل هو الفعل لانه بصار احد جزئي الكلام وكذا العلة في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على ما ذهب اليه الكسائي
 والفر اذ كل واحد منهما صار علة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قول علي بن ابي حمزة
 المذكور اذ باسناد واحد ما الى الآخر صار فضلة فلما ما سبب كونها فضلة فيكون ان ايضا سبب علامته الفضلة وقال
 هشام بن معاوية هو الفاعل وليس بجيد لا يثبت الفعل الذي هو الجزء الاول لانها ما الى كلامها صار غيره من الاسماء
 فضلة وقال البصريون العالم هو الفعل نظر الى كونه التخصيص للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على اصل المجهود
 المذكور وجعل الحرف الموصل لحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملاً للجر في ظاهر الفضلة اذ لا يبدى حصل كون ذلك الاسم
 مضافاً اليه تلك العلة وقد جاز في حرف الجر لئلا يمتد مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص و
 التعريف لا اسم كما يجيء في باب الاضافة فيقول النصب المحي عن الجور ولفظا لكون الناصب على الفعل مع الفاعل علة في
 نسبتاً لمنسباً اسم حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل زيداً فاعلها زيد فاعلها زيد فاعلها زيد فاعلها زيد
 تخصيصاً ولغيره مقام الحرف الجار لفظاً فلا يفتصل بينهما كما لا يفتصل بين الحرف ومجوره ومعنى ايضا لانه لا يفتصل
 الاسم في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتمة اذ هو متبني بالثاني فيقال لعل الجز على هذا الاسم

اسماء
 اليه
 على
 حروف المد

نصب
 على
 حروف المد

اسماء
 متفصلات
 الفعل

اسماء
 المتفصلات

[illegible]

فے توقف العمل

معدلان الاخر بابانة المعنى والكشف عنه من قوله **الشيء** يعرب عنها لسانها اى يبين وسبغى لى معنى مبدئى القاء على حاله واحدة كالبناء المصغر **وقد** فالرفع علم الفاعلية اى علامتها اولاد كائنا كان حال الرفع علم كون الاسم مفعلا المتكلم ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات **خاصة** وطرق النصب الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم الفعولية **فربما** كائنا تشبيها واما البحر علم الاضائة اى كون الاسم مضافا الى معنى اولفقا كما في غلام زيد وحسن الجوف فالرفع لثلاثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاءني مسلم ومسلمان ومسلمين وابوك والنصب لثلاثة اشياء الضم والياء في نحو اى مسلما ومسلما واباك ومسلمين ومسلمين والياء لثلاثة اشياء الكسرة والفتح والياء في نحو زيد وبهمد ومسلمين ومسلمين وابايك وكل ما ساقى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجوف وعما كما في نحو وبين الضم والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع مفعلا مفعول على الضم والالف والواو واما كونه افعلا فان الضم قد يكون علم العمد كما في جاء الرجل قد لا يكون كما في حيث وكان الكلام في النصب والبحر واداء الضم والفتح والكسرة في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بانيات كانت كحركات كوا وكفا كانت قاضيا ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا اقول المصنف بالضمه ها والكوفون يطلقون القابا ليدلوا على كون الازم مطلقا **وقد** واذع الرفع ونصب بحر الرفع والنصب والبحر عند الحركات كما ذكرنا والحر ف وعلى مذهبت قال الاعراب الاختلاف يقال **الرفع** انتقال الاخر الى علامة العدة والنصب تنقل الى علامة الفضلة والجر انتقل الى علامة الاضائة والظن في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الاخرى ان البناء **وهو** علم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما يصلح الاعراب في آخر الكلام كانه دال على وصف الاسم اى كون مفعلا فضلة والدال على وصف بعد الموصوف **وقد** العلم ما يبدى يقوم المعنى ليقضى الاعراب ايمان بين العامل باحتياج قوله قبل ويختلف اخوه لاختلاف العامل الى يانه ويعني بالنقص ونحو اى قيام العرض ليجزى فارت معنى الفاعلية وكون الكل عددا وفضلة او مضافا اليها كاعراض القائمة بالعد والفضل والمضاف الى سبب قسط العامل للرجوع الى كونه لهذه المعاني هو التشكيل والالة العامل ومحملها الاسم وكذا الوجود لعلامات هذه المعاني هو التشكيل لكن الفحاة جولو الالة كلفها في الموحدة المعاني وعلاماتها كاتقدهم فلهاذا سميت بالالات نحو ما في الاء في قوله به يقوم للاستعانة بنظر الانسان عالما لا في الحقيقة **انه** المقوم هو التشكيل وليس لاء كما في قوله قام هذا العرض هذا الحمل ولا شك ان في لفظ المعتد لها ما لان الظاهر في نحو قام به وقوم به بهذا المعنى لآخره واذ انكبت ان العامل في الاسم ما يحصل باسطة **وقد** الاسم المعنى ليقضى الاعراب وذلك المعنى كون الاسم مفعلا او فضلة او مضافا الى العمل او الفضلة فاعلم ان معنى قوله فان العامل في المضاف اليه هو الالام المقدرة ومن المضاف في حق قال انك سوف المقدرة نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضائة في الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل زيد بمعنى الاضائة قام به المضاف الى لاجل كونه

[illegible]

۱۔ کہ جس نے اپنے دل سے اللہ کی تعریف کی تو اللہ نے اس کی عمر میں سے ایک سال کا اجر دیا۔
 ۲۔ کہ جس نے اپنے دل سے اللہ کی تعریف کی تو اللہ نے اس کی عمر میں سے ایک سال کا اجر دیا۔
 ۳۔ کہ جس نے اپنے دل سے اللہ کی تعریف کی تو اللہ نے اس کی عمر میں سے ایک سال کا اجر دیا۔
 ۴۔ کہ جس نے اپنے دل سے اللہ کی تعریف کی تو اللہ نے اس کی عمر میں سے ایک سال کا اجر دیا۔
 ۵۔ کہ جس نے اپنے دل سے اللہ کی تعریف کی تو اللہ نے اس کی عمر میں سے ایک سال کا اجر دیا۔
 ۶۔ کہ جس نے اپنے دل سے اللہ کی تعریف کی تو اللہ نے اس کی عمر میں سے ایک سال کا اجر دیا۔
 ۷۔ کہ جس نے اپنے دل سے اللہ کی تعریف کی تو اللہ نے اس کی عمر میں سے ایک سال کا اجر دیا۔
 ۸۔ کہ جس نے اپنے دل سے اللہ کی تعریف کی تو اللہ نے اس کی عمر میں سے ایک سال کا اجر دیا۔
 ۹۔ کہ جس نے اپنے دل سے اللہ کی تعریف کی تو اللہ نے اس کی عمر میں سے ایک سال کا اجر دیا۔
 ۱۰۔ کہ جس نے اپنے دل سے اللہ کی تعریف کی تو اللہ نے اس کی عمر میں سے ایک سال کا اجر دیا۔

في بيان اعراب السماء الستة

في الرفع اعراب ظاهر هو ضعيف المنة والواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حرف وعاء نداء
على الاعراب فان اداها كانت حروف اعراب يد ويدعيها الاعراب فوجعلت كل الحركات فذلها اختراها وان اراد ان
الحركات مقابلة عليها الا ان مع كونها الحركات الاعرابية فهو محل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو
والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة وعشرين ما في الباءين لان ليل الاعراب لا يكون من منسخ الكلمة فهي بدل ايده
مالم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالثاني بفت تقيد التانيث خلاف الواو التي هي صلها ولا يبق ذوالا في قول جرجي وقيل
البديل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه في هذا ويلزم من جعل الاعراب من منسخ الكلمة لغرض التخفيف فيقصرو
على ما يصلح للاعراب من منسخها كما اقتصرو في المشي والجمع على ما يصلح للاعراب من منسخها اعني علامة التثنية والجمع في
هي من منسخ المشي والجمع ثم يقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجبة دون الحركة على ما اختارنا نطقة لجعل اعراب المشي
والجمع بالهمزة ولا همز عليها اقم يحسن ذلك الاعراب بها لاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فاعلم الحركات في
باب الاعراب ثقلها وخفة الحركات من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد لانها اقوى لان كل حرف مضاعف كالحركات كذا
فكرهوا ان يستبد المشي والجمع مع كونها وابعين المفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء ولما
بهذا الاقوى لم يثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب بالحروف التي هي اقوى منها مع كونها وعلها
وضلوها على المشي والجمع باستيفائها للحروف الثلاثة كل في موضع وكل واحد من المشي والجمع لو يستوفها ولا كان كل حرف
فيها في موضع واحد وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف من غلب المشي بالمشي باستلزام كل واحد منها اذا اخري كالحج
بالخروج والابتن وخصوا ذلك بحال الاضاحي يظهر ذلك لالزام تقوى المشاهدة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة
المشاهدة للمشني لان لام بعضها وعين الاخرى علة يصح ان يقوم مقام الحركات فاستلزموا من كل حرف اجزا اجزيت مع ان اللام
في اربعة منها كفا تجلوبة للاعراب فخطا كونها كذا في قول سيبويه منسبا في اذ كان الحركات الثلاثة والاعراب وكذا الواو في قولها كان فصيلا
منها الهمزة الخوازم فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما هي حرف قليل لا محذور في العلة والاعراب واسم فمرة الوصل فيه بدل من اللام
بدل من معاقبتها انما هي في النسب اليه وبنيته كان ما ليس في حلة والحرف المقصود جعل الحركات من هذه الاسماء واوفوا لها
ليكون الواو التي هي فيها اصل الرفع الذي هو اسبق الاعراب في قولهم اعملوا منها خير يدوم اكلها ميا ثم تقول اعملوا بالواو في الجرو والفا
في النسب ليكون الفاعل اعرابا مثل الفاعل والياء مثل الهمزة كمال الفتح ما فعلها وانكساره وجعلت ساكنة لتخفيف في الاعراب
بالجروف التي هي اقل من الحركات للنسب اليها في قولهم قامت مقامها لان الحركات ابعاد عن اصلها وجعلوا قبلها من الحركات من حصرها
والتثنية في الرفع منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فخطا للباب ومعنى حرك اوزوجها
واخرها وابنه وبالحركة فالحكم في راجح المرأة والهن الشيء المذكور الذي يستعمل في ذكره من العورة والفضل القبيح وغير ذلك
والثاني من الثلاثة لا تسمى اعرابا بالحرف ما روضه الف ونصير وجه ياء وهو المشي وما قبل عليه ونفي بالمشي كل اسم

الشيخ ابو علي
في شرحه
انما اختاروا
التي هي في
حركات في
ما تسمى
المفردات في
الاعراب في
الالف في
كل واحد من
في بعضها
من الحركات
في راجح
من الاسماء
من الاسماء
في النسب
في قوله

اعراب المشي والجمع

مفرد فوئش بألف الف دون ليدل على أن معه مثلهم من جنس طرمايخ في باب المثنى فلم يكن لأجل هذا دخلا في المثنى لأنه
كل في المفرد وما أوقف في جملته سلكوا زائدة فلا ف محذوفه ضرورة كالجمع وكذا أنشأ الذوليت المفرد لأن كل بلا
ليس مثنى ولا وضع. وضع المثنى لأن الف تالف بيني بخلاف ثنائان فاذ لم يكن مثنى كما ذكرنا كس. وضع المثنى إذ هو كذا لك
إنما وإسمان محذوف. اللام مثلها من زمن المثنى. وكان عليه أن يذكر أيضا بعد ثنائان الذوليت لمفرد فان نعم أن ثابت
في التقدير إذا كان مثنى فوئش لم يكن مثنى مثل ذلك في ثنائيان كان عليه أن يذكره. وذلك حتى مثلوا استعمال طرف
المجمل وليس الطرف الواحد معني المثنى كما هو كان يقال لمفرد ثنائان أنشأ الذوليت في المثنى فالثنائيان طرف والمجمل
المثنى فالثنى في مجموع المجمل لأن كل واحد من طرفي وكان عليه أيضا أن يذكر أيضا ثنائان والذان ونحوهما لأن ظاهر مذهب
كما ذكر في شرح الفصل لما صيغ موضوعه على غير مذهب على الواحد قال يدل عليه جواز تشديد دون هذان وأهم ليقولوا
ذيان والمثنى ثنائان والذان عند في المثنى يعني أن يكون مثل عشرة ن في الجمع على صيغة موضوعه وإن ثبت في الظاهر
ما يوهن أم مفردهما وإنما أعرب المثنى وجمع المذكور السالم بالرفع. ولأن الحركات استوفتها الأحاد مع أن غيرها ما يصح
أن يكون أعرابا معزولة من المثنى ومن فاعرب المذكر جمع المؤنث السالم بالحركات. فاعرابها لا أعرب ليعين لأن الألف كانت
حليقة قبل الأعراب في المثنى علامة للمثنى. ولكن الواو في الجمع علامة للجمع المناسبة لألف فيجتنبه عند لغة المثنى والواو يشبهه
لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والجمع غير ضروبها وضروبها وانها وانقضى بها ونحوها وكلها أفرادا و
أعرابها فان المثنى والجمع مع تقدم الهمزة على أعرابها يجعل فيها ما يصح أن يكون أعرابا واسبق لأعراب الرفع لأنه علامة
الجموع كما ذكرنا فاعملوا ألف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيها ولجميع حرف وواو اللين وهي التي أوى بالقيام مقام
الحركات كالألف. لجمع والنصب للثنى والجمع والجواز لها فاضل للثنى وواو الجمع في المجرور فاسم للنصب فخرجت فاعلم
دون الرفع كقولها علامتي الفضلات بخلاف الرفع وتأتي ما قبل الألف في المثنى إبقاء على الحركة الثابتة قبل أعراب المثنى مع
استئصالها واما النصب قبل الألف فاستعماله قبل الألف الساكنة لواقعية والنسب الرفع بغيره وطلان السبق قبل
ألف لصفة ما قبلها وواو أعرب أن تغير الحركة أو من تغيير الحرف فارتفع النسب للجمع بالثنى ليدل به ما قبل بألف الجمع أن
عطف نونها كإضافة وكسر النون في المثنى كونه بنائا كذا في الأصل والأصل في تحريك الساكن إذا اضطرب اليان ليس كالمجرى
في التعريف وتأتي في الجمع للرفع فحصل الاحتفال في المثنى بخدة الألف ونقل المكسرة وفي الجمع بنقل الواو وخدة الفتحة واما الألف
فيما فظايرها لا أحب كما ذكرنا. قال سيديح. والمثنى والجمع عروف أعراب فقال بعض أصحاب الحركات مقدرة
عليها قياسا على مذهب في الأسماء السبعة فالمثنى والجمع لأن معربان بالحركات المقدرة كالمقصود وفي الأعراب من هذا
مخروف يصف هذا القول وقال أبو علي لأعراب مقدرة عند سيديح على المرفوع لأن الذي عنده عن من المحرك
والنون قال. إنما يدل من المحرك مع كون أقوالا لمخوف دالة على المعنى لأن الانقلاب معنى لا لفظ فنفسد لأجل اللفظ

بحث العرب

الامرين وليد الف التشبيح يبرون المصنوع كالحاظ في التشبيه لا في اللفظ قالوا ولو استعمل واحداهما اذ لا ساطعة في الواحد
 فلفظهما عطف الاخيرين سواء قالوا في الضرورة استعمال الواحد على كل واحد سلاحي ذلك كنا معا مقرونه وتربط
 وقال كعب بن زهير في دأبنا جويش من عقابنا نبعث المبرر اهلها كونا مشين ليعرج بهن خير المغير البعنا قال كونا اذ عفا
 شيئا اناة وقال له نعاله كونا بجنهتين انت اعلم ولوج قلب الغيها نصبا وجر اضيقا الى المغير والى المغير كونا وانكنا واما
 البينان فلا حذف فيها الضرورة بل دليل لغة الناء ولو كانت مفردة لوجب كسر الناء في قوله وكنت رضة في قوله
 كعب وكان مصنف المغير هنا فاعلم التشبيه واحمل كونا وكنا ايضا فان الا الى المعادف لان وضعهما التشبيك كذا في قوله
 المعنوي لا العارة لا ياتي في قوله التشبيح ان يكون منتهى المقاضاة معنى نحو كونا الرجلين ومعنى نحو كونا ولا ياتي في تعريف التشبيه
 ان في الشعر كونا نيد وعمره والحاق الناء بلام اضاف الى معنى انت اخص من خبر يد نحو كونا المرأتين وهو الجمع في القضاة و
 حال المعنى لوى قال معناه كونا بجنهتين انت اعلمها وقال وفيها خلاها هرا والقسم الثالث ما في الاء والباء قال المصنف
 الما فزوت ابو وعشرون واوحاها بالذ لان جميع المذكور السلام كل اسم ثبت مفردة ثم لم يبق له المغير دون وبنو كونا لاسي
 ما فوق الاثنين وليس اربعة وعشرون ولو انها كان لان اولو موضع وضجع السلافة وليس اذ لم بات اول في المقرد وكذا
 عشرون ونواته ولبس عشر وثلاث واربع اعداد العشرون وثلاث واربع وان اومر كونا لكان ذلك لعل ثلث
 عشر اتمت مع كل عشرة تزيد عليها عشرة لان اقل الجمع ثلثة وكذا اقل ثلثون للثمة مع كل ثلثة تزيد عليها واما علقون
 وقون ونحوها فاما جمع علقية وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس هذا قوله وثان محل المشبه بانهم اذ على
 مفردين في الخوة والى اواء وزن من يدان فيديل فيه اثنان وثانيان ومزدان والاذان وهذا محلها كونا لانها
 لا افراد هنيء المشبهات بالذ كونا نحن جميع المذكور بالان اسم دال على اكثر من اثنين في الخوة والى اواء وزن من يدان
 فيديل فيه ولو وعشرون ونواته اعداد اعداد فحق دخل في حد الجمع المذكور على اى وجه كان لان واحدا ذوقا على كلى اريد
 بد الزوايا قولهم المتدبر فيما تعد كصط وعلامي مطلقا او مستقلا كفاض ضاحرا وخوسلي فهاو المظفي فاعاد
 هذا بيان ان كونا بجنهتين المذكور في اى كاسم المعربة يكون مقدر او في اى يكون ظاهر يصير كاسماء المقدر كالحرب كاسماء
 ضبطها اخص ما لم يرد منها ظاهر كالحرب فاما هذا الذي في معرب تعدل على بفتح وتناضاع هو اربعة اقسام
 الالهي الضمير مقاما مضمارا فوجعا فاستز في الضل اعلم ان تقدير كونا كالحرب كاشيئين اما تعدل الضلح بدواسق كذا
 اما تسترد واستغنا الفاعل تدل في بابي تسخيل في كل واحد منهما على الاطلاق اى بغا ونصبا وجر اهل
 يمين كل معرب مقصور فانه يقدر لعل باللفظ في الاحوال الثلثة لان الالف لساوون غير كى كل صرح من جهره واشتد حفا
 اخرى هرة فاما كى هريك الالف بقا الفاء والثاني باب خلاي معنى به كل مفرد حذا اذ هو خلاي على
 مصافا الى ايام الكون فانه يقدر كالحرب كلفظ فمطلقا ايضا لان اعراب النضاف متاخ عن صافته وهذا لان الام

في بيان كونا

هذا البيت من شعر كعب بن زهير في دأبنا جويش من عقابنا نبعث المبرر اهلها كونا مشين ليعرج بهن خير المغير البعنا قال كونا اذ عفا شيئا اناة وقال له نعاله كونا بجنهتين انت اعلم ولوج قلب الغيها نصبا وجر اضيقا الى المغير والى المغير كونا وانكنا واما البينان فلا حذف فيها الضرورة بل دليل لغة الناء ولو كانت مفردة لوجب كسر الناء في قوله وكنت رضة في قوله كعب وكان مصنف المغير هنا فاعلم التشبيه واحمل كونا وكنا ايضا فان الا الى المعادف لان وضعهما التشبيك كذا في قوله المعنوي لا العارة لا ياتي في قوله التشبيح ان يكون منتهى المقاضاة معنى نحو كونا الرجلين ومعنى نحو كونا ولا ياتي في تعريف التشبيه ان في الشعر كونا نيد وعمره والحاق الناء بلام اضاف الى معنى انت اخص من خبر يد نحو كونا المرأتين وهو الجمع في القضاة و حال المعنى لوى قال معناه كونا بجنهتين انت اعلمها وقال وفيها خلاها هرا والقسم الثالث ما في الاء والباء قال المصنف الما فزوت ابو وعشرون واوحاها بالذ لان جميع المذكور السلام كل اسم ثبت مفردة ثم لم يبق له المغير دون وبنو كونا لاسي ما فوق الاثنين وليس اربعة وعشرون ولو انها كان لان اولو موضع وضجع السلافة وليس اذ لم بات اول في المقرد وكذا عشرون ونواته ولبس عشر وثلاث واربع اعداد العشرون وثلاث واربع وان اومر كونا لكان ذلك لعل ثلث عشر اتمت مع كل عشرة تزيد عليها عشرة لان اقل الجمع ثلثة وكذا اقل ثلثون للثمة مع كل ثلثة تزيد عليها واما علقون وقون ونحوها فاما جمع علقية وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس هذا قوله وثان محل المشبه بانهم اذ على مفردين في الخوة والى اواء وزن من يدان فيديل فيه اثنان وثانيان ومزدان والاذان وهذا محلها كونا لانها لا افراد هنيء المشبهات بالذ كونا نحن جميع المذكور بالان اسم دال على اكثر من اثنين في الخوة والى اواء وزن من يدان فيديل فيه ولو وعشرون ونواته اعداد اعداد فحق دخل في حد الجمع المذكور على اى وجه كان لان واحدا ذوقا على كلى اريد بد الزوايا قولهم المتدبر فيما تعد كصط وعلامي مطلقا او مستقلا كفاض ضاحرا وخوسلي فهاو المظفي فاعاد هذا بيان ان كونا بجنهتين المذكور في اى كاسم المعربة يكون مقدر او في اى يكون ظاهر يصير كاسماء المقدر كالحرب كاسماء ضبطها اخص ما لم يرد منها ظاهر كالحرب فاما هذا الذي في معرب تعدل على بفتح وتناضاع هو اربعة اقسام الالهي الضمير مقاما مضمارا فوجعا فاستز في الضل اعلم ان تقدير كونا كالحرب كاشيئين اما تعدل الضلح بدواسق كذا اما تسترد واستغنا الفاعل تدل في بابي تسخيل في كل واحد منهما على الاطلاق اى بغا ونصبا وجر اهل يمين كل معرب مقصور فانه يقدر لعل باللفظ في الاحوال الثلثة لان الالف لساوون غير كى كل صرح من جهره واشتد حفا اخرى هرة فاما كى هريك الالف بقا الفاء والثاني باب خلاي معنى به كل مفرد حذا اذ هو خلاي على مصافا الى ايام الكون فانه يقدر كالحرب كلفظ فمطلقا ايضا لان اعراب النضاف متاخ عن صافته وهذا لان الام

هذا البيت من شعر كعب بن زهير في دأبنا جويش من عقابنا نبعث المبرر اهلها كونا مشين ليعرج بهن خير المغير البعنا قال كونا اذ عفا شيئا اناة وقال له نعاله كونا بجنهتين انت اعلم ولوج قلب الغيها نصبا وجر اضيقا الى المغير والى المغير كونا وانكنا واما البينان فلا حذف فيها الضرورة بل دليل لغة الناء ولو كانت مفردة لوجب كسر الناء في قوله وكنت رضة في قوله كعب وكان مصنف المغير هنا فاعلم التشبيه واحمل كونا وكنا ايضا فان الا الى المعادف لان وضعهما التشبيك كذا في قوله المعنوي لا العارة لا ياتي في قوله التشبيح ان يكون منتهى المقاضاة معنى نحو كونا الرجلين ومعنى نحو كونا ولا ياتي في تعريف التشبيه ان في الشعر كونا نيد وعمره والحاق الناء بلام اضاف الى معنى انت اخص من خبر يد نحو كونا المرأتين وهو الجمع في القضاة و حال المعنى لوى قال معناه كونا بجنهتين انت اعلمها وقال وفيها خلاها هرا والقسم الثالث ما في الاء والباء قال المصنف الما فزوت ابو وعشرون واوحاها بالذ لان جميع المذكور السلام كل اسم ثبت مفردة ثم لم يبق له المغير دون وبنو كونا لاسي ما فوق الاثنين وليس اربعة وعشرون ولو انها كان لان اولو موضع وضجع السلافة وليس اذ لم بات اول في المقرد وكذا عشرون ونواته ولبس عشر وثلاث واربع اعداد العشرون وثلاث واربع وان اومر كونا لكان ذلك لعل ثلث عشر اتمت مع كل عشرة تزيد عليها عشرة لان اقل الجمع ثلثة وكذا اقل ثلثون للثمة مع كل ثلثة تزيد عليها واما علقون وقون ونحوها فاما جمع علقية وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس هذا قوله وثان محل المشبه بانهم اذ على مفردين في الخوة والى اواء وزن من يدان فيديل فيه اثنان وثانيان ومزدان والاذان وهذا محلها كونا لانها لا افراد هنيء المشبهات بالذ كونا نحن جميع المذكور بالان اسم دال على اكثر من اثنين في الخوة والى اواء وزن من يدان فيديل فيه ولو وعشرون ونواته اعداد اعداد فحق دخل في حد الجمع المذكور على اى وجه كان لان واحدا ذوقا على كلى اريد بد الزوايا قولهم المتدبر فيما تعد كصط وعلامي مطلقا او مستقلا كفاض ضاحرا وخوسلي فهاو المظفي فاعاد هذا بيان ان كونا بجنهتين المذكور في اى كاسم المعربة يكون مقدر او في اى يكون ظاهر يصير كاسماء المقدر كالحرب كاسماء ضبطها اخص ما لم يرد منها ظاهر كالحرب فاما هذا الذي في معرب تعدل على بفتح وتناضاع هو اربعة اقسام الالهي الضمير مقاما مضمارا فوجعا فاستز في الضل اعلم ان تقدير كونا كالحرب كاشيئين اما تعدل الضلح بدواسق كذا اما تسترد واستغنا الفاعل تدل في بابي تسخيل في كل واحد منهما على الاطلاق اى بغا ونصبا وجر اهل يمين كل معرب مقصور فانه يقدر لعل باللفظ في الاحوال الثلثة لان الالف لساوون غير كى كل صرح من جهره واشتد حفا اخرى هرة فاما كى هريك الالف بقا الفاء والثاني باب خلاي معنى به كل مفرد حذا اذ هو خلاي على مصافا الى ايام الكون فانه يقدر كالحرب كلفظ فمطلقا ايضا لان اعراب النضاف متاخ عن صافته وهذا لان الام

والأول الأول اعني ان الكسر سقط تبعاً للثني من ذلك ان يرفع في حال الضرورة مع الثني ن تابعا للمع انما لا حاجة لاجته
 الى إعادة الكسر اذا لوزن يستقيم بالثني وحده فلو كان الكسر حذف ايضا المنع الصريح كالثني من اربعين بالضرورة
 اليه اذ مع الضرورة لا يركب الاقوال الحاجة وانما تبع الكسر في الحذف لان الثني يحذف لانهم الصريح ايضا كما
 في الوقف ومع اللام والإضافة والبناء فادوا النص من اول الامر على انه لو سقط لا يشابه الفعل للاضافة لا البناء ولا
 لشيء اخر في فاعله صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا ياتي بون العادة في نحو ضربته ويضربني وانما لو ظهر ث
 مع الصرف في الثني وجع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون عليين المثنى لان التوكل
 فيما ليس المتكلم كما ذكرنا حتى يحذف فيتبع الكسر وايضا فان المنصب فيها ناعلم بالخرق لم يتبع الجر المنصب ان سمي بهما
 واعربا اعراب المفرد اي جعل الثني معتقبا لاجراء في شبه منصرفها للثني لان فيها اذن ثنوين لكن ولا يتبع ضمها للجر
 فنقول اصل الاسم لاجراء كما ذكرنا وقد يتفق مشابهة للفعل وهي على ثلاثة اضرب احدا وهو اقواها ان
 يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيني الاسم نظر الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عليه
 تأنيها وهو اسطهان او يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشاهد في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة والمصدر فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى بضعف امر الفعل في البناء يتفعل بضعفه
 المضارع على الاسم في الاحراب فلا يبنى من الافعال التي المشابهة للافعال التي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل
 نالتر أو هو اضعف ان لا يشابهه لفظا لا يتضم معنى الفعل ولكن يشاهد بوجه بعيد كونه فرعاً لاصل كما
 ان الافعال فرع الاسماء اذ اذ اشتقاقا اما الافادة فلا يحتاج الفعل في كونه كلاماً الى الاسم واستغناء الاسم فيه
 عنه واما الاشتقاق فيجوز في باب المصدر فلا يبنى هذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يبط بها عمل
 الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو من بيل نزع هذه المشابهة لعلامته لاجراء كما لو
 اسما معربا بلا علامته لاجراء لم يتبع الكسر على قول ويزن الكسر والثني معاً تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون
 الاسم فرعا من جهتين ولم يقع بكونه فرعاً من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا ينادى ان
 ليست من جنسها اصل الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها في الالحاق كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه
 الصغر ظاهراً كما يحتمل فكيف واحدة منها اذا قامت مقام الثني فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصوب والفعل ففته
 شابهة الفعل ايضا لم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اول من العكس فاجواب لان الاسم يتفعل على الفعل كما هو في
 الفعل ليس ذلك لطلن المناسبة بينهما وذلك كما يصير في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل والمفعول
 والمصدر الصفة المشبهة يتضمن الاسم معنى الفعل فيتفعل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك بناء
 اسم الفعل وعمله معاً على الواو حسب هذا المطرد في كل ما يعطى حكمه لاجل مشابهة لنوع آخر كما اذا تفق مشابهة

٤
 في غير المنصوب

في غير المنصوب
 شبيهة
 غير المنصوب
 بالفعل

٤
 في غير المنصوب

مبحث غير المنصّر

ثمانيًا مثل بيان الألف والياء للنسب في الفن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظرا لا معنى للنسب في ثمان فانه لا يدرأه
 إلى قرن كالربع إلى الربع والحسن إلى الحسن والاعلى نسب هذين العدين الجزء هو تقدير النسب في الرابع ان نسب يكون
 مندوبا إلى الرابعة وهي السن ويجوز ان يقال في الثاني ان منسوب إلى الثانية أو هو احد العدان الثاني لا يستعمل في
 العدد ودو الثانية في الحصول العدلا العدود كما تقول في صرحه العدد ستة ضعف ثلثه لا تقول ست ضعف ثلث
 وهذا يجب تحقيقه في باب العدد قالان فيها ان ذكر الجاهل المنسوب اليه بقدر ما ذكره لا من حدى إلى الثاني في ذلك
 الياء غير اياء كما قيل في هجان وفلك وقد جاء ثمان في التصغير منصرف شاذ أقل قيل دونها في مؤنثا بلقها وهو على
 النقص لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع فله جمعها أما سوا ويل فاجبي وقد قبلنا بالإحد بالمرتبة اوعى على
 مفرد شاذا وجمع تقدير كما يجب واما ما قيل في آيات الفاحش او ما ريات لها نظير في الاحاد لان كونها جمعي فذلك من
 جمع اقله حكم الاحاد بدليل نصه في قوله في عقد جميعا مع انه نسب إلى سبعين الى اصلا مفرد ولذا
 قال الله تعالى ما في بطون والضمير الانعام وجزاء وصف الموزع غير مرة اعشاه وقتا سأل ونظفنا مشاهير له ووقف
 المفرد في هذا الوزن من الجوى ولا يصح الاحتذاء في كل في الواحد نحو ادخري اسم مفعول كونه مفعولا في الجمع
 كذا في ولا يجوز انك لا تحيا العجيان ولا يابى لها لانه لا يرد في شاذة والصحيح ضم الحرة ولا يابى لا يصح شذو على
 غير القياس او جمع لا واحد لا بدليل قوله **لَهُنَّ وَأَنتُمْ فَاعْبُدُونَهُ** في فانت الفصل وقال بعضهم هذا هو في
 قام مقام السبعين لكونه ثمانية في جميع النكسوري في جميع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرد ع وهذا سمي لا يصح
 نحو طلب والكلب والكلب ولم والنام والنام واما قوله **وَأَنْتُمْ صَاحِبَاتُ** يوسف وقوله جذب القطار **يَا أَيُّهَا**
 جمع ضمير صحيح صابغ في الملاح فصاحبه سلامة من قلنا هنا في جميع النكسوري وقيل لما ترك في الاحاد نظرا لاشبه
 الاصمعي الذي لا نظير له في كلام العرب فغلب الجمع وشبه العجبة وعلى هذا فانه سبعين اسبابا لا سبعين السبعين وقال
 الجوزي في الجمع وعدم النظر في الاحاد وعدم النظر في اعذاره سلب مستقل لا يحتاج إلى الجمعية كما ياتي في سوا ويل
 فغلبه عند ايضا سبعين والاسباب عند اكثر من التسعة وقال الفصيح من صرف عن هذا الجمع لغيره كونه كذا
 او كونه على وزن جمع كسما قيل فلا ازيد اذ لا يكون النص جميع النكسوري واما قيام النفي الثالث اعني المقصود في الورد
 مقام سبعين فهو منها على الكثرة وبناء الكلمة عليها مجلات تاء التثنية فان بناؤها على العروش وان اتفق في بعض كلاما
 الزومها **كَمُوعٍ وَهَدَجٍ وَجَرَادٍ وَغَيْرِ مَا يَجِيءُ فِي بَابِ التَّثْنِيتِ** قوله فالعدل خروج جمع هبة لا اصلية
 تحقيقا كملت ومثلت والجرود وجمع او تقدير اكثر من بضم الظاهر لخراب اسم جمع فيض لا اصلية لغير التثنية
 لا فيض ولا الاتفاق ولا فيض فلو ادعى التثنية لغيره في الورد في التثنية فاش وقولنا لا فيض في حذر من عدمه وقولنا في غير
 قوله الاتفاق في خروج من ثمة في اللفظ فهو صواب لانه لو خرج في جملة من قولنا ثمة في الورد في الورد وهو صواب **مُتَلَّ**

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

تصنيف الامور كذا في كتابه في فضائل علي بن ابي طالب

[illegible]

45

مَجْدُ الْعَدَلِ

فمنى رجل آخر جل غريز بد ولا يستعمل إلا ما هو من جنس المدرك أو لا فلا يقال جاء من زيد ورجاء أخوك امرأة أخرى
ويستعمل أخريات في المعنى الأول فلا تستعمل إلا مع اللام والإضافة كما هو متعارف نحو جاءني فلان في أخريات الناس
في الجماعات المتأخرة وكذلك الآخر فلما أخرج أخروا عن أرضنا دفعني عن الفضيل استعملت من وجن ولام أفضل الفضيل
أعني من وأيضاً ضد اللام وطوبى بالجر من اللام والإضافة كما هو متعارف نحو رجاء الخوان ورجاء أخرون وأمة آخر
وأمرأتان أخريان ونسوة آخر قبل الدليل على عدل الأخوة لكان مع من المقدرة كما في الله أكبر يلزم أن يقال بنسوة آخر
على وزن أهل لأن أهل الفضيل ما دام محصوراً بمن ظاهره أو مقدراً لا يجوز له مطابقتي جود بل يجب فواده ولا يجوز
أن يكون بنسوة آخر الإضافة لأن المضاف بالاضافة لا يكون مع بناء المضاف كما في الغابات أو مع ساد مسنداً إليها
اليد وهو النونين كما في معكلاً أيضاً أو مع دلالة المضاف اليت تابع ذلك المضاف اليه قولك لا إلا ولا إلا ولا إلا
أخذ اسم استقراء كلامه فممن سبق إلا أن يكون أصل اللام ولما في منبع الحصر في ذكر اسم الوجه بما ذهب إليه الفضيل من
وأما قوله كفاً فقد يراد بضمه وجهاً من ذلك الوجه فلا يقال إلا وأما ما ذكره خوستق في ذلك المضاف إلى الجاء لا يدل على
ولا يجوز ظاهره من أن يصرح على كون آخر مدركاً في الاستدلال بالآلة لكون الوجه مذكوراً من غير المدرك عن ذى اللام كما
لا يقع صفة للذكورة كما في قوله تعالى من يأمر أنمو واجب بأنه معدول عن ذى اللام لظنا ومعنى أى مدرك عن الغريب
الالتباس ومن من له أنه لا يجوز تخالف المدلول والمدل عنه تعريفاً وتذكيراً ولأن ذى اللام معنى اللام في المدرك على لى اللام
واجباً لوجب بناء على كماله بعضه لضعفه معنى الحرف فغيره ليس بلسن كونه معدولاً عن ذى اللام بل كونه
علماً وذهب ابن جني إلى أن القياس في آخر ما يخرج من اللام والإضافة أن يستعمل بمن ويفرق لفظ في جميع الأحوال فخر في
قوله بنسوة آخر معدول عن الآخرين ويلزم على هذا القول أن يكون أخوان وأخرون وأواخر وأخرى وأخريات مدركاً
أيضاً عن لفظ أخراً إلا أن أخرى وأواخر غيباً عن اعتبار المدرك بالثبوت والجمعية والمثنى والجمع والواو
والنون لا يثبت فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران وإجموع كانه أمراً أخريات فاستعملها باللام والإضافة
كما هو الأصل ولو لم يكن أيضاً لو ثبت فيه الزمعة الصرف لكونه ذاتاً في أدعاء كونه ظواهر المفاظ المقتضية
والمثنى والجمع معدولاً عن لفظ الواحد المذكور كدليل على أن اللام في آخر ونصارى معدول عن لفظ واحد
لأنهم أهل الفضيل على التعيين بل نقول هي معدولاً عن كمالها لا سيما في الأصل على أحد الأشياء الثلاثة مطلقاً
والفأخذ عن غير بدعي معنى فعل الفضيل الذي هو الاستدلال بحد ما كما عني في باب فعل الفضيل ذلك لا يندرج
بمعنى غير كما ذكرنا فاعلم هذا لتفسير العدل بما فيه من المصنف على غير وجهه فيصنفه لا أصله بل في قول العدل لأخرج الفضل
كما ذكرنا في الأصل أن يكون مع من الصيغة أو استدلالاً على أخرى يدخل فيها من نحو ضيعة وعمه ومساء وبكر
معينتان لأن الأصل في تخصيص لفظ المطلق بشئ معين ما كان يقع عليه وضعاً أن يكون باللام والإضافة ويدخل فيه

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

في معنى العدل

مذكروا حسن وخش وحال لكونها صفات مكيفة ذات التسم إلى الصفة وزن العدل هذا وكان على المصنف أن يذكر محسنا
 في العدل الحسن إذ هو غير منصرف في القول المشهور ويدكر اسما أيضا فاعلم لغزهم كما يجي في الظهور استنبطنا
 الدليل على عدلها وهو أن كل لفظ شرط يطلق وإريد يفرد من أفراد معين فلا يدل فيه من لأم العهد مواضرا بالظنية علما
 هو الخبر والصديق ولا يخو ولا يخصه فرعون الرسول أخذوا من استقرار لغتهم فثبت عدلهم ومنهم من حققوا وأما حليتها
 فقد لا يجي في الظروف المبينة قوله وتقديره مقدم معنى النقل برأيه أن ما هو على وزن فعل من الأسماء على ثلاثة أقسام
 أما اسم جنس غير مخصص وذلك على ضربين مفرد كضرب وهدى وجمع كضرب وهدى وهذه كلها منصرفة وإن بها اختلاف
 المسبب مذكروا وأما صفة وذلك على ثلاثة أقسام أحدها مبالغة فاعلم غير مختصة بالنداء نحو حطم وختم في مبالغة
 حاطم وخاتم فهو كضرب في مبالغة ضارب وتانيها مبالغة فاعلم غير مختصة بالنداء نحو فاقس وبالكع فهو في المذكر كها
 في المؤنث نحو فاسق وبالكع كما يجي في باب النداء وقيل وفعل المختص بالنداء معد لأن عند النخبة بخلاف
 نحو حطم وختم قالوا ولو يكون معد ولين بل كانا لحكم لم يختص بالنداء بل ساوقا ما هما بالغة في شيوخ الاستعمال كما
 سأل حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وأما الأري في نقصان بعض الأسماء المشتركة في معنى جري بعض
 في القهر فدليل على أن الناقص معد بل عن إسناده وسببه هذا من يدل بحث في أسماء الأفعال والمكان من مدبرهم
 أن جميع أنواع فعال مبينة كانت وأمنع من الصفات معد لذلك أن أهل المختص بالنداء وفرد حلية تلك الخاصة
 بها فقل لا ينصرف اتفاقا فهي فاعلم العدل والعلية ولكن أفعال عند بني نعيم نحو زال ونجاء وشاق أعلاما وهذا
 الذي قالوه حتى ثبت لهم أن جميعها معدول ولو ثبت ودون خطا لفتاد كما يجي في أسماء الأفعال وثالث الأقسام جمع
 فعل مثل التفضيل ولا عدل فيها إلا في نحو جمع واستخرج كما ذكرنا هذا وأما حطم وجمع شرطين ثبوت فاعلم وعدم
 فعل قبل العلية فهو غير منصرف فكيف ويصح أنه ثبت قائم وجاز وعدم فتم ونحو قبل العلية فاعلمنا بكونه معد لا يجي فاعلم
 جنسا وقطعا بعدم نقله عن فعل الجاني فاعلمنا هو لم يخل أي غير منقول عن شيء وهو معدول وأما حملناه على كونه معد
 ولم يجوز أن يكون مفعلا معدول كعمران وسعدا لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا إلى نقل
 العدل في فعل ما تقدم مثلا فاعلم القاعدة المهددة فاعلم في جامع الشرطين مجهول كونه في كلامهم منصرفة فاعلم هذا
 فعلينا بالعدل العدل فيه ومنع الصفات الحاقا بالشكول في لا يخلب ما وعدنا أن نجمع الشرطين كندسج في
 كلامهم منصرفة فلا نقدر العدل فيه وإن اختلف الشرطين وذلك بأن لا يجي له فاعلم قبل العلية ولا فصل فهو معدول
 لو جاء مثل ذلك في كلامهم لا عرف له مثالا كذلك أن جاء له فاعلم قبل العلية مع ثبوت فعل أيضا فاعلم أنه منصرف
 كحطه وضعه على أن نقله عن فعل جنسا وإن لا يكون معدلا عن فاعلم ولا سيما أن النقل في الكلام أكثر وأغلب من
 العدل ما عرفه من شرطين فكان الواجب على هذا الأصل مرفعا لا نكاحا جاء فاعلم قبل العلية جاء فعل أيضا فهو جمع

هذا هو العدل الحسن وهو غير منصرف في القول المشهور ويدكر اسما أيضا فاعلم لغزهم كما يجي في الظهور استنبطنا الدليل على عدلها وهو أن كل لفظ شرط يطلق وإريد يفرد من أفراد معين فلا يدل فيه من لأم العهد مواضرا بالظنية علما هو الخبر والصديق ولا يخو ولا يخصه فرعون الرسول أخذوا من استقرار لغتهم فثبت عدلهم ومنهم من حققوا وأما حليتها فقد لا يجي في الظروف المبينة قوله وتقديره مقدم معنى النقل برأيه أن ما هو على وزن فعل من الأسماء على ثلاثة أقسام أما اسم جنس غير مخصص وذلك على ضربين مفرد كضرب وهدى وجمع كضرب وهدى وهذه كلها منصرفة وإن بها اختلاف المسبب مذكروا وأما صفة وذلك على ثلاثة أقسام أحدها مبالغة فاعلم غير مختصة بالنداء نحو حطم وختم في مبالغة حاطم وخاتم فهو كضرب في مبالغة ضارب وتانيها مبالغة فاعلم غير مختصة بالنداء نحو فاقس وبالكع فهو في المذكر كها في المؤنث نحو فاسق وبالكع كما يجي في باب النداء وقيل وفعل المختص بالنداء معد لأن عند النخبة بخلاف نحو حطم وختم قالوا ولو يكون معد ولين بل كانا لحكم لم يختص بالنداء بل ساوقا ما هما بالغة في شيوخ الاستعمال كما سأل حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وأما الأري في نقصان بعض الأسماء المشتركة في معنى جري بعض في القهر فدليل على أن الناقص معد بل عن إسناده وسببه هذا من يدل بحث في أسماء الأفعال والمكان من مدبرهم أن جميع أنواع فعال مبينة كانت وأمنع من الصفات معد لذلك أن أهل المختص بالنداء وفرد حلية تلك الخاصة بها فقل لا ينصرف اتفاقا فهي فاعلم العدل والعلية ولكن أفعال عند بني نعيم نحو زال ونجاء وشاق أعلاما وهذا الذي قالوه حتى ثبت لهم أن جميعها معدول ولو ثبت ودون خطا لفتاد كما يجي في أسماء الأفعال وثالث الأقسام جمع فعل مثل التفضيل ولا عدل فيها إلا في نحو جمع واستخرج كما ذكرنا هذا وأما حطم وجمع شرطين ثبوت فاعلم وعدم فعل قبل العلية فهو غير منصرف فكيف ويصح أنه ثبت قائم وجاز وعدم فتم ونحو قبل العلية فاعلمنا بكونه معد لا يجي فاعلم جنسا وقطعا بعدم نقله عن فعل الجاني فاعلمنا هو لم يخل أي غير منقول عن شيء وهو معدول وأما حملناه على كونه معد ولم يجوز أن يكون مفعلا معدول كعمران وسعدا لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا إلى نقل العدل في فعل ما تقدم مثلا فاعلم القاعدة المهددة فاعلم في جامع الشرطين مجهول كونه في كلامهم منصرفة فاعلم هذا فعلينا بالعدل العدل فيه ومنع الصفات الحاقا بالشكول في لا يخلب ما وعدنا أن نجمع الشرطين كندسج في كلامهم منصرفة فلا نقدر العدل فيه وإن اختلف الشرطين وذلك بأن لا يجي له فاعلم قبل العلية ولا فصل فهو معدول لو جاء مثل ذلك في كلامهم لا عرف له مثالا كذلك أن جاء له فاعلم قبل العلية مع ثبوت فعل أيضا فاعلم أنه منصرف كحطه وضعه على أن نقله عن فعل جنسا وإن لا يكون معدلا عن فاعلم ولا سيما أن النقل في الكلام أكثر وأغلب من العدل ما عرفه من شرطين فكان الواجب على هذا الأصل مرفعا لا نكاحا جاء فاعلم قبل العلية جاء فعل أيضا فهو جمع

مجلس العمل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible][illegible]

مؤنثا حقیقاً کما قدم فی اسم امرأة او غیر حقیقیه کسفر کجھن فجمع الخی بدین مصلی منصرف للنساء المقدرة ولقیام فعله کما
مقام الحروف والواجب القاء مقام الناء والدلیل علی قیام کذا الوسط مقام الحرف الرابع انک تقول فی جمل جمیع وجوبی لا
تقول فی جمعی الا جمعی کما لا تقول فی جمادی الا جمادی وخالفهم ابن الانباری فی جعل مقربکذا فی جواز احرار من نظائر نصف
الساد مسد الناء وان سمیت به مذکر حقیقاً او غیر حقیقی ولا خلاف عندهم فی وجوب صرفه لحال تقدیر ناء الثالث
ذالک کما جعل سمیت به بسقر وکتاب سمیت به فقدم وانما لو یقدر لفظ ان المذکر لکن فی الوضع الثالث علی ما مضی تأنیث فی الوضع
الاول یحلی هذا التقول فی تصغیر سقر اسم رجل مقید واما اذینئذ وخیئذ لرجلین فمضی بها بعد التصغیر لان لو یسید مسد الناء
لا یسید الساد مسد شیء وذلك اذا کان ثلاثاً ساکن لا وسط فلا یحی امان ان ینکون فیه عجمة او لا فان لم ینکون فان سمیت به
مذکر اسواء کان حقیقاً او لا کھذا اذا جعلت اسم رجل واسم سیف مثلاً فلا خلاف فی مهور وان سمیت به مؤنثاً حقیقاً
او غیره فالرجح وسببیه والمبرد جزوا ما متناع من الصرف لکونه مؤنثاً بالوضع انما للفرق والعلی فظهر فی امر الثانی
وغيره غیر فی بین الصرف ورنیکه لغوات الساد مسد حرف الثانیث وما یسید مسد الساد وکذا الخلاف فیما سکر شیء
للاخلال لا وضعاً کما روئنا رها کھند ودعد وکذا الثانیث کما یسأ امرأة وان کان فیه الهمزة کما یحی فان سمیت به مذکر
حقیقاً او لا فالصرف لا خلاف ذلک کما یحی واولی کما یحی وان سمیت به مؤنثاً حقیقاً او لا فالصرف لا خلاف ذلک الهمزة وان
لکن سبباً فی الثلاثه الساکن لا وسط کما یحی لکن مع سقوط الهمزة السببیت لا تقتصر عن تقوید السبب حتی یصدر الاسم
بها فمضی التسم فظهر هذا التخصیل ان الثانیث اذا سمی به مذکر حقیقی او غیر حقیقی یعتبر فی منصرفه زیادة علی الثانیث
ولا ینتظر تحوّل الاوسط ولا الهمزة وهما شرط آخر لمنصرف الموشث اذا سمی به مذکر کما المصنف احلها ان
یکون في الموشث منقولاً عن مذکر کان یقال لاسم امرأة لکن اذا سمیت به مذکر انصرف لان الرباب قبل اسمیت الموشث
کان مذکر کما بمعنی التبعیو وکذا الوسمیت یحی حافض وطایق مذکر انصرف لان فی الاصل لفظ مذکر وصف به الموشث
افعلنا فی الاصل شخص حافض لان الاصل المطرد فی الصفات ان ینکون المجرى من الناء منها صیغة المذکر وذو الناء هو
الموشث یحلی لغت لغوت بغير اداء فهو صیغة موضوعة لذلک استعملت الموشث ثنائياً ان لا ینکون تأنیثاً لکن الموشث یحلی لذلک
یحتاج ان یتولوا علی لزم فان شاء ورجا ولا علی جم معک خال من علامه الثانیث سمیت به مذکر انصرف کما تأنیثها لاجل وطلها
ولا یزید هذا التاویل بل یجوز ان ان تاولها بالهمزة فیکون مذکر اولی بق الثانیث لیسیم الکافی المفعول لذلک لیسیم الکافی
شاء واصل بل تأنیثها بما یعتبر التاویل بالمعنی وهذا تأویل لزم کما ذکرنا واما الثانیث لیسیم الکافی المفعول لذلک لیسیم الکافی
الاسماء الموشث السامعة لکما یحی وحقاً فی جملة عطفها ضرب قمی تحتها امان یتلوا سوا استعمالها مذکره وشیء
فاداسی بها مذکر کما فیها الصرف وقرکها ویتلها مذکره فلا یجوز بعد اسمیت لذلک کما الکا الصرف ویتلها
استعمالها مؤنثاً فالوجه انک الصرف اذا سمی بها مذکر کما جاز الصرف ایضاً ولا تستعمل لامرؤثه فلیس فیها علم التسمیة

والموشث یحلی لغت لغوت بغير اداء فهو صیغة موضوعة لذلک استعملت الموشث ثنائياً ان لا ینکون تأنیثاً لکن الموشث یحلی لذلک
یحتاج ان یتولوا علی لزم فان شاء ورجا ولا علی جم معک خال من علامه الثانیث سمیت به مذکر انصرف کما تأنیثها لاجل وطلها
ولا یزید هذا التاویل بل یجوز ان ان تاولها بالهمزة فیکون مذکر اولی بق الثانیث لیسیم الکافی المفعول لذلک لیسیم الکافی
شاء واصل بل تأنیثها بما یعتبر التاویل بالمعنی وهذا تأویل لزم کما ذکرنا واما الثانیث لیسیم الکافی المفعول لذلک لیسیم الکافی
الاسماء الموشث السامعة لکما یحی وحقاً فی جملة عطفها ضرب قمی تحتها امان یتلوا سوا استعمالها مذکره وشیء
فاداسی بها مذکر کما فیها الصرف وقرکها ویتلها مذکره فلا یجوز بعد اسمیت لذلک کما الکا الصرف ویتلها
استعمالها مؤنثاً فالوجه انک الصرف اذا سمی بها مذکر کما جاز الصرف ایضاً ولا تستعمل لامرؤثه فلیس فیها علم التسمیة

المذكور كما لا يخفى على من نظر في ما ان عكست الا فرأى في هيت المثلث باسم هذا كحقيقين كانا الا كان كان الاسم ثلاثا حتى
 الاوسط كجبل وحصن وذا ناط على النصف كجفر فاعلام في منع صرفها الظاهر امر الثالث بالظواهر مع سادس والسادس
 اوساد مسد الساد وان كان ثلاثا ساكن الاوسط كريد وبجر يسير فبشرها امرأة للغير وسينج وبجره ودينج الصر
 حتى كما وجه مظهر امر الثالث بالظواهر واوبيد وجيسر والجوي يجبله مثل هندی فجواز الاربين ويحتمل صرفه
 على صرف هندی نظرا الى صل **قوله** وشتر تختم تائره اي تائير العنق في البرادة تائث ما تاتي مقدرة سواء كانت
 حقيقا كريد او كقرب **قوله** زيادته على الثلثة واخره كالاوسط او الجمع اي اذا سمي به المثلث وذلك ما ذكرنا
 اخروص الزائد على الثلثة يعني مقام الثاء وحرك الاوسط يعنى مقام ذلك الساد مسد الناء و الجمع فهاوا
 شد مسد الناء ولسد الساد المذكور وليست ايضا سببا في الثلاث الساكن الاوسط كما هي ولكنها مقوية للثالث
 الضعيف تأثيره لكون علامته مقدرة بلانث والضعف من قبله لا من قبل العلية فهو الجمع التثنية فلا يزال
 وشتر تختم تائره اي تائير الثالث العنق **قوله** هندی صر في كماله من جميع شرائط العلم والتمت وزينب منع
 وسفره كرك الاوسط وما وجه الجمع **قوله** فان سمي بمذكر اى بالمثلث من المقد تائره فشرطه
 الزيادة اي الزيادة على الثلثة لا يغير حرك الاوسط ولا الجمع تضعف امر الثالث في الاصل ببقية بر صلاته فبذل
 التذكير الطارفي في الوضع العلي ذلك الامر الضعيف الا اذا سدد علامته حركت وايقا ومذكر كالعائلة او المفا
 الساد فيكون ماء وجه اذن كوح واولا للجميع علم المذكور لا يكون الناء مقدرة وسينج والجمع لا تأثيرها في التثنية الساكن
 الاوسط والسببية بل لما اثر في الشريطة بعد ثبوت سببها وفعالهم وجه منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقب مجمع
 لان ايقام مقام تاء الثالث واما اسما القابل والبلدان فان فيهما على السبب ظاهر ينظر وطاعلام في جميع ^{الاجزاء}
 ولقلب وفيلد وخراسان ونحو ذلك وان لو كان لاصل فيها استقراء فان وجه منسلكها انصرفا او ترك صرفا طرية
 فاعلم لهم كصهم فبقا معدا ^{معدا} وحسبنا ^{معدا} وادعاه ^{معدا} ترك صرفه فمردوس ^{معدا} وجندف ^{معدا} وورد ^{معدا} على الصر في القابل بتاويل
 الكتاب ان كان اسم كقريب والجمع في لهما ساكن تاويل الحكي الى ضم ونحوهما ترك صرفا والقابل بتاويل لهما في رجل
 كجندف او القليل ونحو لهما ساكن تاويل البقرة والبلدة ونحوهما وجزوا صرفا وترك صرفا فاعلم ^{معدا} واسطوخودوس ^{معدا} فها
 ايضا على التاويل المذكور وان حملت كيفية استسماعها فاعلم فيها الوحان هذا بر اجابة لآب ^{معدا} بالغير فيتم من ^{معدا}
 فاعلم وهم ^{معدا} وليس الا كرسن اذا استعملوا ^{معدا} والصل ^{معدا} وورد ^{معدا} يصغر نبت خوقم نبت ورس نبت عيلان وكل
 قارون اسم لهما بالي فصغر باين هي هالدين ^{معدا} ونحوها والهاء او قد في نبت ما استدلى اسم لهما مع صرفه بتاويل
 حذفت مضاف مؤنث غوما فتمت ^{معدا} وليس معروفا في الاقوال غير المضاف الى حذفت ^{معدا} ولله في كل شربة
 اهلكنا فها في اساسنا بايا اوم قالون ومنه ^{معدا} فاعلم كذبت قومة الواسل بن سبن في قوم وجه ان يكون صرفه

[illegible]

فما مقام السادس د علامته الثالث واما البج فاعلامتها حتى يسد مسد هاشي بل لا بجي كونه ثلاثا سكر
وسطا وخرقه يشابه كلام العرب يصدر كان خارج وضع كلام البج لان كل كلام على الطول لا يخرج الا من الحرف
بجلا فكل كلام العرب الخشبي فجاء زعماء ذهب اليه المنصف بان جعل لا بجي اذا كان ثلاثا سكر لا بد وسطا جوازه صرفه
صرفه مع ترجيح الصرف فقد جاز تأثير البج مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يوزع مع حركة وليس يشي لان لا يوسع فهو لو
غيره صرفه في شئ من الكلام والقياس لهذا كذا ايضا منعه الذي غيره فتح منع صرفه نحو ما وجب وكذا البج كان مثل
هذه ودعد جوصرفه وترك صرفه وذهل عن ان تأثير الشئ على غيره بل اما يكونه شرط كان زيادة على الثلثة في الثالث
المعوى واما يكونه نسبيا كالعدل في ثلث والبج في ما وجب من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الظل لساكن لا وسط
لسمع نحو لو ط غير مصر في كلام خبير او غير خبير ويتبين ما تقدم قلذ وجب صرفه نحو لو ط وجاز مع غيره ههنا
واحد منها ثلاثا ساكرا لا وسط وذلك في رتبة الاول المختص بالعربي وايضا فالثالث لا يصح شوقي في الاصح ولا علامته مقدرة
نظرة في بعض التصريفات وهو التصغير بخلاف البج فانها لا معنى لها شوقي بل معناها هو جدى وهو ان الكلمة ليس من اصناف
العرب ولا علامتها مقدرة فان الثالث قوى منها قوله وشتر وهو جوي باران ويحيى ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل
تاويله بالبعثة او القلة لان يقول لا يستعمل الامد وكذا لا يرجع اليه الا خبير المذكر لكن ذلك مما لا يثبت فالتاويل الصحيح
لمت لا اسم اني فوج **قوله** البج شرط صيغة منتهى الجموع بغيرها كساجد ومصايح واما نحو فانية فنصرفه فمضا
عمل للتصغير غير مصر فانه متقول في البج وسرور بل الوبصر وهو الاكثر فقد قيل بجي محل على موازنه وقيل على جمع
سر ولا نقد بواو اذ صرفه فلا اشكال ونحو جواردها وجرا كهاض قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غايته جموع التكسير لانه
تجهر الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمع التكسير كجمع كتاب على اكل على جمع اكل على اكل
وكبر نعم على انعام وجمع انعام على انعامه فلما قيد بالغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمع جموع السلامة وان لم يكن قياسا
مطردا على ما لم يفي في التصريف في باب البج نحو قوله الكرم و احبات يوسف وقيل يجذب الضرايين بالكرور وقوله كذا الرضا
كذا ويريد ان يجمع القاب والكرسى لا يصح كذا كذا على في الجملة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا والثاني انما
بعد هاء حرفا دغم احد حرفا في الآخر ولا كساجد ودواب وثلثة ساكنة في الوسط فلو كانت هذه الصيغة لولا البج كان في خبر
جسان مع ان كل واحد منهما البجية والصيغة وانما شرط في هذه الصيغة ان تكون غير هاء اختراعي نحو مشكلة لان الغاء
تقرب القظ من ان المرد نحو كرهت و حلانية وطوبانية فكثير من قح جمعية فلا يقوم مقام سبب لا يتباع على مذهب
من قال ان قيام مقامها لكونه لا نظير له في الاحاد كذا قيل لا يسلم من معان وديان وجران ان جعلت في صيغة
منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب المؤثر هو الشرط وطمع الشرط قوله وحضر علماء التصغير غير مصر في قولنا
حال من الضمير الذي في غير مصر في حال كونه محلا ايضا يعني اذا كان به ضمير فلا يثبت في منصرفه

بج لا يخرج الا من الحرف
بجلا فكل كلام العرب الخشبي
فجاء زعماء ذهب اليه المنصف
بان جعل لا بجي اذا كان ثلاثا
سكرا لا بد وسطا جوازه صرفه
صرفه مع ترجيح الصرف فقد
جاز تأثير البج مع سكون الوسط
ايضا فكيف لا يوزع مع حركة
وليس يشي لان لا يوسع فهو لو
غيره صرفه في شئ من الكلام
والقياس لهذا كذا ايضا منعه
الذي غيره فتح منع صرفه
نحو ما وجب وكذا البج كان مثل
هذه ودعد جوصرفه وترك
صرفه وذهل عن ان تأثير الشئ
على غيره بل اما يكونه شرط
كان زيادة على الثلثة في الثالث
المعوى واما يكونه نسبيا كالعدل
في ثلث والبج في ما وجب من
القسم الاول اذ لو كانت سببا
في الظل لساكن لا وسط لسمع
نحو لو ط غير مصر في كلام
خبير او غير خبير ويتبين ما
تقدم قلذ وجب صرفه نحو لو
ط وجاز مع غيره ههنا واحد
منها ثلاثا ساكرا لا وسط
ذلك في رتبة الاول المختص
بالعربي وايضا فالثالث لا
يصح شوقي في الاصح ولا
علامته مقدرة نظرة في بعض
التصريفات وهو التصغير
بخلاف البج فانها لا معنى
لها شوقي بل معناها هو جدى
وهو ان الكلمة ليس من اصناف
العرب ولا علامتها مقدرة
فان الثالث قوى منها قوله
وشتر وهو جوي باران ويحيى
ان يقال ان امتناعه من الصرف
لاجل تاويله بالبعثة او القلة
لان يقول لا يستعمل الامد
وكذا لا يرجع اليه الا خبير
المذكر لكن ذلك مما لا يثبت
فالتاويل الصحيح لم لا اسم
اني فوج قوله البج شرط
صيغة منتهى الجموع بغيرها
كساجد ومصايح واما نحو
فانية فنصرفه فمضا عمل
للتصغير غير مصر فانه
متقول في البج وسرور بل
الوبصر وهو الاكثر فقد قيل
بجي محل على موازنه وقيل
على جمع سر ولا نقد بواو
اذ صرفه فلا اشكال ونحو
جواردها وجرا كهاض قوله
صيغة منتهى الجموع اي وزن
غايته جموع التكسير لانه
لا يمتنع جمع جموع السلامة
وان لم يكن قياسا مطردا
على ما لم يفي في التصريف
في باب البج نحو قوله الكرم
واحبات يوسف وقيل يجذب
الضرايين بالكرور وقوله
كذا الرضا كذا ويريد ان
يجمع القاب والكرسى لا يصح
كذا كذا على في الجملة
وضابط هذه الصيغة ان
يكون اولها مفتوحا والثاني
انما بعد هاء حرفا دغم
احد حرفا في الآخر ولا
كساجد ودواب وثلثة
ساكنة في الوسط فلو كانت
هذه الصيغة لولا البج كان
في خبر جسان مع ان كل
واحد منهما البجية والصيغة
وانما شرط في هذه
الصيغة ان تكون غير هاء
اختراعي نحو مشكلة لان
الغاء تقرب القظ من ان
المرد نحو كرهت و
حلانية وطوبانية
فكثير من قح جمعية
فلا يقوم مقام سبب
لا يتباع على مذهب
من قال ان قيام
مقامها لكونه لا
نظير له في الاحاد
كذا قيل لا يسلم من
معان وديان وجران
ان جعلت في صيغة
منتهى الجموع لان
هذه الصيغة شرط
السبب المؤثر هو
الشرط وطمع الشرط
قوله وحضر علماء
التصغير غير مصر
في قولنا حال من
الضمير الذي في
غير مصر في حال
كونه محلا ايضا
يعني اذا كان به
ضمير فلا يثبت
في منصرفه

مَجْمَعُ غُرَرِ النَّصَرِ

المصروف هو يخرج من هذا العلم فان خاص الضرورة مع اعتبار معنى الصرف في بيان قلت فاذا لو يكن بينهما ثبات
فإن لم يمنع صروف هاتين وجه في المثال البيت المذكورين وكذلك علم المخرج فيه الوصف لا يصلح قلت لك ان كان يخرج من
المصروف الام لا يخرج في وضع الاحلام لما كان تخصيص المسمى باسمه او خرج فيها للمعنى لا الصلة كما في القليب ولو لم يخرج لكمة في
بالاسود وبالعكس وكان المعنى لا الصلة انما يلحقها تضاد او معنى الابدان ففكرنا في بعض الاحلام لو لم يكن بدل ذلك الوصف
الاصلي لكونه كالشوخ مع له وكذلك القول في الجمعية في موضعها بدل المعنى لاعتبار ان لو تائها الحلية وامكن ليجوز
بعض الاحلام لان المصنف الام في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف الجمعية لا يعتبر ان في قوله الله
يعود لها في عكف بالاعتبار في موضعها بدل المعنى لاعتبار ان لو تائها الحلية وامكن ليجوز
اذ في منع صروف موضعها ما قال ابو علي وهو ان فيه الحلية وشبه الجمعية حيث لو يكن في الاحاد نظير كان كعبه
لا يشي العربي في قوله في الاسباب شبه الجمعية وعند الجزولي في سيبان تامان غير معنى لاعتبار على سبب
ان كان قال ابو علي ان فيه شبه الجمعية وذلك لان الجزولي يدل عدم النظر في الاحاد سيبان كالحلية والوصفة
وغيرها ولو لم يشرط السبب كاضا غير وكان سيبان لا يخرج في صروف موضعها بدل المعنى والسبب وهو المخرج
خلافه لاعتبار عند قوله سرابول الكاذبون على انه غير صروف قال صفي فادسي في سرابول كعبه واختلف في تشليل عند
سبيو ويروى ان اسم الجعي مفرد عرب كاعرب البحر كذلك اشير من كلامهم لا يخرج صروف قطعاً فهو قناديل لعل
على ما شاهد في صروف الصوف ولم يمنع البحر عطفه لان جميع ما زاد ليس منوعاً من الصروف الا ان في خواكبه وبقو
فعل قوله ليس في من الاسباب شيء لان الجمعية شرطها الحلية وفي التانيث المعنى وشرط ايضا الحلية واما الصبيحة
فليست سيبان بل هي شرط السبب الجمعية لا عند الجزولي في سيبان يمنع الصروف لا السبب بل هو ان يخرج في الصروف وقال
الجزولي في عدم النظر في الجمعية وحكم النظر عند سبب كما كان الكلام في الجمعية الحسية وهو جزولي ان يعطى بها
في هذا الوزن خاصة لا غير لا طراد منع صروف جميع ما على هذا الوزن وقال المبدوء هو جري جمع سره والسر والذقطة
خرقة قال حليين التوم سره الذق فليس بخرقة استطوعه وليس عليه بان لطلاق لفظ البحر على الواحد لوجه في الجمعية
غلايقا لرجل جال على جمل ذلك في الاحلام كدائن في مدينة معيتة جوا بان البحر فيمقد لا يحقق كدائر وذلغانا
قاعدة معمد ان ما على هذا الوزن لا يخرج من الجمعية ولم تحقق فيكون كذلك مفردة فقلنا انها لثلاث في المقام القاعد ايضا
اذا اشغل الشيء على الاضلاع جاز ان يطلق اسم تلك الاضلاع على البحر منها كدائرة اعشار وليس المقصود ان يكون مثل هذا
بولن اها لا قد جاءه في قوله سم البحر المشتاق فيصير اطلاقاً ثم انهم في جمع التوف في مشراهم فظهر بان التوف والتوفاق ابنه
وقد ثبت الى سبيو بيان انها مفردة قال ابو الحسن بن العربي من صروف سرابول يكون مفردة واسم الجمع من العربية
ان يقول بانها واحد ايضا نظر الى قوله كاعرب البحر وهو غلط لان تشبيه سبيو به لا يجوز لاجل التعريب فخطا الى سفيو

مجتهد غیر المنصر

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible][illegible][illegible]

فخذت من الصرف لكن لم يعرض المتن من كمال الحذف و قد لا من جهة الامم كاضل في جوار ان لم ي

اضحت منه بالنظر في و اما جوار هو بالنظر في اخفت منه بالياء والحذف اللفظية مقتضى في حرف النصرف وقد ما يمكن

تقديمها بل على شكل المعنى يكون منصرفا بالعين من الاخرى التي تقول خطايا وادواي بلا متونين اتفاقا لما اعتد

الياء الفا في الجمع الاضمر وكل غير منصرف منصرف في حركته جوار فيا ذكرنا وجميع في الحذف المذكور نحو قاض امره

واعيّل تصغيرا على اذا جعل هذا النوع يعي جوار واعيل علما في انش جيل جال محال لفا لبال في التذكير وذلك بان يقدّم

منه الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الغرض ومقتضى في النصب والمجر نحو جاقني جوارى وقاضى واعيل بيا

ورأيت جوارى وقاضى واعيل وعزلت جوارى وقاضى واعيل بيا مقتضى في الجالين و اتفاقا منع الصرف في العلية

سبب قوى في باب منع الصرف حتى منع الكوفون الصرف لها وحدها في نحو قد يقو من جارس في محله كما تقدم و اما

عند سيبويه والتحليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء و اعلم انك اذا صرفت نحو جوى قلت اني جئت

الياء الاخيرة لنسبها لكونها منصرفا بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجزاة كسج والحي و قياس مثلها الحذف

نسبا كما هي في الضمير ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسبها مع الصرف لا تبقى في اوله زيادة

والنظر في وزن الفعل عيسى بن عمر يصرفه لنقصا عن وزن جئت الياء لنسبها لاختلاف نحو جوار فان الياء كانت

بدليل كسرة المراء ذكرنا فلم يقطع عن وزن الضمير للجمع والاحول قول سيبويه الا ترى انك لا تصرفه في بعد وضع

علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل والوعمر بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من جى حتى نسبها بل يعلى اعلال اعمل

وذلك لان في اول الكلام الزيادة التي في الفعل وهي الهزة بخلاف عطي تصغير عطاء فجعل كالجزء في جوى الفعل المعنى المجتى

في الاعلال فاعني عند كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتوضي المتن من الياء كما ذكرنا ونصهم بقول يفتي تصغير

اوى كاستيود في تصغيره وكما هي في الضمير ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الحذف المذكور قوله التركيب شرط

العلية وان لا يكون باضافة ولا اسنادا مثل بعلبك اتفاقا بشرط التركيب العلية لان الكلمتين معاندا خلافا في وضع العلم

موجب لحد هذا العلية كما قلنا فمن من المنصان ولولاها لكان التركيب ضمة لا فتاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا

اسنادا لان لو كان باحدا جبا بقاء الجنبين على حالهما قبل العلية كما هي في باب المبنيات وكان عليان قول لا معراجا

الاخير قبل العلية ليخرج عن زيد علما وكذا نحو ما زيد ويقول ايضا وان لا يكون الثاني هما بين قبل العلية ليخرج عن

سيبويه وختمت على فان لا يفهم اذن مراعاة البناء لا دل على ما هي في باب المبنيات قوله لا يفهم اذن كان

اسما فطر العلية كهرمان او صفة فانتقله هلا ذوقا وقل وجع هيل ومن تراخى عنه في رخص دون سكان وندمان اطمان

الالف والنون افا وقران لما اشتهى الف الثالث المدة من جهة اعتناء دخول تاء الثالث عليها معا وبغوات هذا

المحذ يقطع الف والنون عن التثنية وتثنيها ايضا جرح نحو لا تصرف فاتها نحو تاسوى الصد من وزنا فتكسر من سكان

فخذت من الصرف لكن لم يعرض المتن من كمال الحذف و قد لا من جهة الامم كاضل في جوار ان لم ي

اضحت منه بالنظر في و اما جوار هو بالنظر في اخفت منه بالياء والحذف اللفظية مقتضى في حرف النصرف وقد ما يمكن

تقديمها بل على شكل المعنى يكون منصرفا بالعين من الاخرى التي تقول خطايا وادواي بلا متونين اتفاقا لما اعتد

الياء الفا في الجمع الاضمر وكل غير منصرف منصرف في حركته جوار فيا ذكرنا وجميع في الحذف المذكور نحو قاض امره

واعيّل تصغيرا على اذا جعل هذا النوع يعي جوار واعيل علما في انش جيل جال محال لفا لبال في التذكير وذلك بان يقدّم

منه الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الغرض ومقتضى في النصب والمجر نحو جاقني جوارى وقاضى واعيل بيا

ورأيت جوارى وقاضى واعيل وعزلت جوارى وقاضى واعيل بيا مقتضى في الجالين و اتفاقا منع الصرف في العلية

سبب قوى في باب منع الصرف حتى منع الكوفون الصرف لها وحدها في نحو قد يقو من جارس في محله كما تقدم و اما

عند سيبويه والتحليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء و اعلم انك اذا صرفت نحو جوى قلت اني جئت

الياء الاخيرة لنسبها لكونها منصرفا بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجزاة كسج والحي و قياس مثلها الحذف

نسبا كما هي في الضمير ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسبها مع الصرف لا تبقى في اوله زيادة

والنظر في وزن الفعل عيسى بن عمر يصرفه لنقصا عن وزن جئت الياء لنسبها لاختلاف نحو جوار فان الياء كانت

بدليل كسرة المراء ذكرنا فلم يقطع عن وزن الضمير للجمع والاحول قول سيبويه الا ترى انك لا تصرفه في بعد وضع

علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل والوعمر بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من جى حتى نسبها بل يعلى اعلال اعمل

وذلك لان في اول الكلام الزيادة التي في الفعل وهي الهزة بخلاف عطي تصغير عطاء فجعل كالجزء في جوى الفعل المعنى المجتى

في الاعلال فاعني عند كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتوضي المتن من الياء كما ذكرنا ونصهم بقول يفتي تصغير

اوى كاستيود في تصغيره وكما هي في الضمير ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الحذف المذكور قوله التركيب شرط

العلية وان لا يكون باضافة ولا اسنادا مثل بعلبك اتفاقا بشرط التركيب العلية لان الكلمتين معاندا خلافا في وضع العلم

موجب لحد هذا العلية كما قلنا فمن من المنصان ولولاها لكان التركيب ضمة لا فتاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا

اسنادا لان لو كان باحدا جبا بقاء الجنبين على حالهما قبل العلية كما هي في باب المبنيات وكان عليان قول لا معراجا

الاخير قبل العلية ليخرج عن زيد علما وكذا نحو ما زيد ويقول ايضا وان لا يكون الثاني هما بين قبل العلية ليخرج عن

سيبويه وختمت على فان لا يفهم اذن مراعاة البناء لا دل على ما هي في باب المبنيات قوله لا يفهم اذن كان

اسما فطر العلية كهرمان او صفة فانتقله هلا ذوقا وقل وجع هيل ومن تراخى عنه في رخص دون سكان وندمان اطمان

الالف والنون افا وقران لما اشتهى الف الثالث المدة من جهة اعتناء دخول تاء الثالث عليها معا وبغوات هذا

المحذ يقطع الف والنون عن التثنية وتثنيها ايضا جرح نحو لا تصرف فاتها نحو تاسوى الصد من وزنا فتكسر من سكان

فخذت من الصرف لكن لم يعرض المتن من كمال الحذف و قد لا من جهة الامم كاضل في جوار ان لم ي

هذا الفصل من كتابي في تفسير القرآن الكريم... هذا الفصل من كتابي في تفسير القرآن الكريم... هذا الفصل من كتابي في تفسير القرآن الكريم...

مبحث في النظر

وزن الفعل

ثبت هذا البصان اشتراط انتفاء الماء او من اشتراط وحذفه وان يقول بل العنصر فينا فثبت فيه
صحة العرب ولاول اياته الاصل وهكذا الخلق بينهم قاتون فعلا لم يلغوا بل انتهى منه فعلا ولا اصل
وجله فعله ولا يفهم بصرفه لان العنصر هو لا اصل والعنصر من العنصر لان الغالب في فعلا وقد جاءه في
ضرورة الشعر منوع العنصر تشبيها باب سكران قال كرهون بيته من كره ومن علمه كان لا علمه عناء سلوة
وقد جاءت الفا في فعل فاعلا الاصله فيكون مصرع فذا اسميت بها وتخل الزيادة فلا تصير بنجستان وتجان فيهما
من حسن والغبن فيصرفان واما من حسن والغبن فيصرفان وكذا في شيطان وثمان قال لاخفش اذا سميت
منعت العنصر لان اللام بدل من التاء كما تصير فذا اسميت بها فاقبالها بدل من الهجره قوله ومن تختلف في
رحمن يعني من اجل الاختلاف في الشريط قال الشريط انتفاء فعلا لم يوصف في قوله الله رحمن رحيم لمحصل الشريط اذا
لوجي رحانه ومن قال الشريط ورحم فعله صرفا ذ رجيح رحى ولو فغنعت في منع سكران محمول الشريط المذهبين ولا
في صرفه ندما في انتفاء الشريط على المذهبين قوله وزن الفعل شرط ان يختص بالفعل كشره ضرب وبكن اوله
زيادة كزيادة غير قابل للتاء ومن فرغ من تعارضه والضرف فعل صالح مختص بالفعل ولو تأتى في الاسماء الاغنيا على فهمها
ليست المقدس وكلامنا في كلام العرب والمتعلق على الفعل على غير التوس وبدا للماء وعرفه موضع وضعه لرجل ضلوه
انما ضل هذا غير زيد ويشكر ونرجس خواص اهل هذه الارزان في اجناس الاسماء العربية فزيد ويشكر في الاسماء
متعلقان ونرجس محي وخفي فغضب ورمع واعصر واشبع ونداء والميم في الغالب في الفعل اما فعل في الموص
اذ لم تأت في اسماء الاجناس الا كقول الله وقيل في العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس ان كان قبله قوله
ان اسم فعله اها كوعي هل وقال وقوله لاطر وشيخ لاخر في قوله فلو بددت في فخره في ذلك يعني دويت ان يمكن منقول
ما لو فهم فاعلم من فهمه ذلك في اى اشروع والدلائل ان مشي بجمع واما كقول فخير ان يكون من الاصل
ان يكون متعلقا بجمع واع التصريح في الفعل الى الفعل كقول خمس بن الخليلون في ذلك على اولى من العدل مع العلية
ما فعل ان لو كان في الفعل لا يستغنى عن ان يكون اوله زيادة كزيادة تداي وان في الفعل الذي لا يسم زيادة
كزيادة في الفعل بن حنانيا وعيا فلو في الفعل من ماقول ذاع به ان الفعل لا يجره اصلية وكذا الشق لكونه متعلقا بجمع
كذلك ظاهره اصله وكان فعل لوجب لا داعا كما شاعروا به واما البصير فجمع من العنصر لكن متعلقا بجمع
كسر والظا شاذ في تأتى في الكلام فكل من يكون متعلقا به ووزن مشتق اصلية لعنصر مع العلية والظا في اوفى مع ول
المصنف او يكون له زيادة كزيادة في الفعل عليه ان يكون ذلك في الوزن في الاصل اكثر من في الاصل من حيران يقال وقد
الفعل فيض الى الفعل ذو غلب الوزن في الاسماء وواشوا في الاسم والفعل لوقول الله وزن الفعل والذي في اصله
على معانهم فيض ان اسمها اندا في فعله الاصل اعلب ولو سميت بجاء العنصر والظا وكون الغلبة في الاصل

هذا الفصل من كتابي في تفسير القرآن الكريم... هذا الفصل من كتابي في تفسير القرآن الكريم... هذا الفصل من كتابي في تفسير القرآن الكريم...

هذا الفصل من كتابي في تفسير القرآن الكريم... هذا الفصل من كتابي في تفسير القرآن الكريم... هذا الفصل من كتابي في تفسير القرآن الكريم...

لسبب بغيره قال الاخفش ان من حيث باسم مركب اخر غير ذوالف الثالث والجمع لا يقدح في معنى جملته ومقدح
 مساجد ثم ذكرته صفة لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فيس مجموع الكلمة اذن ذالف الثالث ولا يجمع
 الاقصة حتى يشتمل على الصنف بعد التذكير والاخرى ان لم يصر في جملة التذكير نظر الى افرادها وقول الاخفش ان
 مجموع الكلمة ليس الف الثالث مع جعل النسخ الاخير جزء الكلمة يمنع وانما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصة
 فسلم قوله مؤثرة خال ومفعول جماع مع ما يعينه بما هي شرط فيه التثنية بالناء والهجاء والتركيب الالف والواو في
 الموضع اسما قوله الالف مستغنى عما في البيت من المقتضى انما استغنى من لفظة ما بعد استنساخها الى جماع سبب غير السبب الذي
 هي شرط في الالف المستغنى من ذلك القدر ينحصر في ما مضى زيد الا عمرو واي ما مضى بتا حذير زيد
 الا عمرو فالفعلية المؤثرة تجماع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجماع العدل والوزن فليست شرط فيها بل هي سبب
 معها فان كانت في اسود واحد مع الاربعة الاول كاذر يحيا فانها ذكر في بلا سبب لزوال شرط الاربعة لاسباب وكذا
 ان كانت مع اثنين او ثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن قال المصنف ولا يمكن ان تكون معهما تضادها فلا
 تكون الا مع احدهما كما في مجموع واحد فاذا فكر الاسم في سبب واحد قال وانما قلت ومما مضى انما هو حكم الكل كذا
 كل ما فيه عملية مؤثرة متصرفا بعد التذكير اذ لو لم يتضاد او اجاز اجتماعهما مع العملية المؤثرة في اسم كان في ذلك الاسم غير
 منصرف بعد التذكير لبقاء السبب المستغنى عن العملية المؤثرة واما بيان تضادها فاقدم واعتذر على قوله بان
 لو كان محتاجا الى هذا الاخترا اذ لا يتضاد ايضا واجتماع اسم لو يكن العملية مؤثرة معها اذ كانت العملية اذن طارئة عليها
 بعد استقلالها بالناظر والجواب عن الاختراض منع وجوب طرأ العملية على الوزن والعدل اذ كما ذكرنا في اجتهاد
 كلامه في العملية المؤثرة ولو انفق اجتماعها لو يكن العملية مؤثرة لان مثل عمل العلم لو وقع كان معدا من اسم في العدل و
 الفعل فلا في العملية الطارئة كما في جمراء وسعدى مؤثف اسعدا جليل بل لو كانت الاسباب الثلاثة مجتمعة بل في شرطها
 على بعض لما يرقى يقال ان حكم منع الصنف منسوب الى اثنين منها في معينين فيكون العملية تأثيرا يكونها احد الثلاثة
 منها ويمكن ان يجرى اجتماعها وينسب طرأ العملية اذن على العدل والوزن كما في خواصمت على ما عرفت ولا حذر ان كان في
 التضاد بينهما واذ لم ينسب حصر لوزان العدل فما ذكر قبل على ما بينا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل امر علما
 اذ انكر اعتبار الالفة بعد التذكير ولا يلزمه باب حاق لما يلزم من اعتبار تضادين في حكم واحد وقوله اعتبارا منسوبا
 على نحل من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مصداقا لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون
 قوله ولا يلزمه باب حاق هذا الجواب عن الزام الاخفش سيبويه في اعتبار الصفة بعد والها وتقريره ان الوصف لا يصلح
 لوجها واعتبارا بعد ذواله كان حاقا غير منصرف اذ فيه العملية الحادثة الوصف اصيل فاجل المصنف من سيبويه بان
 هذا الزام لا يلزم لان في حاقا ما منع من اعتبار ذلك الوصف الزايل بخلاف امر التذكير ذواله لانه اجتماع المتضادين

لكن كما يقال ان
 لا يخرج من ذواله الى
 من ان كان في
 من ان كان في
 قول الاخفش ان
 ذواله ليس في
 انما استغنى عن
 انما استغنى عن
 يكون في ذواله
 اس

على
 كل من هو
 فان كان
 باعتبار

وهو الوصف والعلية إذ الوصف يقتضيه العموم والعلية الخاص من وبين العموم والخاص من تفاوت قوله في حكم واحد يعني في الحكم
 الصريح لأنك تختار في هذا الحكم إلى اجتماع سببين فنكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضاد
 في حكم واحد لكان لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما ذكرنا في الجهر احر على ان ابراهم صفة وعده احمر داخل العلية فصار
 في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمع في حالة واحدة كما ذكرنا في الجهر احر على ان ابراهم صفة وليس معنى الاحتبار ان يجمع في
 الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحرة بل معنى رب احمر شخص في هذا اللفظ سواء كان اسود
 او ابيض و احمر بمعنى اعتبار الوصف الاصل بعد التكرير لانه ثابت مع زواله لكونه ذاك صلياً وزوال ما يضافه وهو العلية
 اللفظ بحيث لو ارد ما يدل اثبات معنى الوصف الاصل لكان النظر الى زوال المانع هذا والحسن اعتبار ما زال بالكلية ولو بقي منه
 شيء باي تاويل كان خلاف الاصل اذ المندوم من كل وجه لا يترجم كونه موصفاً بالادنى ان يقال ان اعتبار معنى الوصف الاصل
 في حال التسمية كما اوسى مثلاً احمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم لكرجاء اعتبار الوصف بعد التكرير لبقائه في حال العلية ايضا
 لكنه لو اعتبر فيها لان المقصود الا هم في وضع الاحكام المنقولة غيره ووضعت له لغة ولذلك تراها في الاصل مجرد عن المعنى
 الاصل كريد وعمره وقليل ما يلحق ذلك وان كان لو اعتبر في وضع العلم الوصف الاصل بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي احمر
 اسودا واشقر لو اعتبر بعد التكرير ايضا وقال لا تخش كما كان في الاوسط ان خلافة في هذا احمر لها في مقتضى القياس
 اما السماع فهو على منه الصرف ثم هذا كله في افعال فعلاء وكذا افعال فعلى واما افعال التفضيل فحو افعال ذلك اذا سميت بتركه
 فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سبويه الوصف الاصل كما اعتبر في هذا احمر ان كان مع من
 لو يصرف اجماعا بلا خلاف من لا يخش كما كان في احمر ما اقول فضعفة الفعل لتفضل في معنى الوصف لما لا يعمل في الظن
 كما يعمل فعل فعلاء فاذ احذر من من التدرج بافعال الاسمي الذي لا معنى له ووصف به كاشي وان يع ولا يظهر فيه معنى الوصف
 واما افعال فعلاء فلهي على الظن قبل العلية واشعار لفظة بالالوان والثنائي الظاهر في الوصف كيف في بيان كونه في
 صفة فاذا انصرف افعال من فيز عن خواصه يظهر فيه معنى التفسير الذي هو وصفه اما الثاني فانما وفي الاخش سبويه
 في منع الصرف مع من الظهور وصفه اذن السبب وحده علامته الوصف اعني من خلاف احمر ابراهيم العلامة انما لا يعمل في
 كما ذكرنا وكون من مخرج رده كالمضاف اليه ومن مقام افعال التفضيل من حيث المعنى الوضع فلو كان الناقص متصلا
 ومنفصلا لان التوحيش ليعبر بالانفصال ولوسيت رجلا باجمع الذي يؤكد في تركه صفة البنية اجماعا لكونه في معنى الوصف
 اخفى من افعال التفضيل لان صاير معنى كل قبل العلية والحق عند معنى الوصف على ما تقدم في جميع هذا حكم جميع ما لا يغير في
 حال العلية وبعد هاتر اعلم ان التصغير يحل من اسباب منع الصرف بالعدل من وزن الى آخره زوال الوزن المعدل
 بالتصغير وذلك الوزن مرعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكن التهج الا في غير هذا بالتصغير بوجوب رده الى واحد يقال
 في رابع ومساعد ربيع ومسيح ولوسيت بالجمع المذكور تصدق الصرف ايضا زوال علامته بجمع وزنه بالمعبر واذ اصغر

في حكم واحد يعني في الحكم
 الصريح لأنك تختار في هذا الحكم إلى اجتماع سببين فنكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضاد
 في حكم واحد لكان لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما ذكرنا في الجهر احر على ان ابراهم صفة وعده احمر داخل العلية فصار
 في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمع في حالة واحدة كما ذكرنا في الجهر احر على ان ابراهم صفة وليس معنى الاحتبار ان يجمع في
 الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحرة بل معنى رب احمر شخص في هذا اللفظ سواء كان اسود
 او ابيض و احمر بمعنى اعتبار الوصف الاصل بعد التكرير لانه ثابت مع زواله لكونه ذاك صلياً وزوال ما يضافه وهو العلية
 اللفظ بحيث لو ارد ما يدل اثبات معنى الوصف الاصل لكان النظر الى زوال المانع هذا والحسن اعتبار ما زال بالكلية ولو بقي منه
 شيء باي تاويل كان خلاف الاصل اذ المندوم من كل وجه لا يترجم كونه موصفاً بالادنى ان يقال ان اعتبار معنى الوصف الاصل
 في حال التسمية كما اوسى مثلاً احمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم لكرجاء اعتبار الوصف بعد التكرير لبقائه في حال العلية ايضا
 لكنه لو اعتبر فيها لان المقصود الا هم في وضع الاحكام المنقولة غيره ووضعت له لغة ولذلك تراها في الاصل مجرد عن المعنى
 الاصل كريد وعمره وقليل ما يلحق ذلك وان كان لو اعتبر في وضع العلم الوصف الاصل بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي احمر
 اسودا واشقر لو اعتبر بعد التكرير ايضا وقال لا تخش كما كان في الاوسط ان خلافة في هذا احمر لها في مقتضى القياس
 اما السماع فهو على منه الصرف ثم هذا كله في افعال فعلاء وكذا افعال فعلى واما افعال التفضيل فحو افعال ذلك اذا سميت بتركه
 فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سبويه الوصف الاصل كما اعتبر في هذا احمر ان كان مع من
 لو يصرف اجماعا بلا خلاف من لا يخش كما كان في احمر ما اقول فضعفة الفعل لتفضل في معنى الوصف لما لا يعمل في الظن
 كما يعمل فعل فعلاء فاذ احذر من من التدرج بافعال الاسمي الذي لا معنى له ووصف به كاشي وان يع ولا يظهر فيه معنى الوصف
 واما افعال فعلاء فلهي على الظن قبل العلية واشعار لفظة بالالوان والثنائي الظاهر في الوصف كيف في بيان كونه في
 صفة فاذا انصرف افعال من فيز عن خواصه يظهر فيه معنى التفسير الذي هو وصفه اما الثاني فانما وفي الاخش سبويه
 في منع الصرف مع من الظهور وصفه اذن السبب وحده علامته الوصف اعني من خلاف احمر ابراهيم العلامة انما لا يعمل في
 كما ذكرنا وكون من مخرج رده كالمضاف اليه ومن مقام افعال التفضيل من حيث المعنى الوضع فلو كان الناقص متصلا
 ومنفصلا لان التوحيش ليعبر بالانفصال ولوسيت رجلا باجمع الذي يؤكد في تركه صفة البنية اجماعا لكونه في معنى الوصف
 اخفى من افعال التفضيل لان صاير معنى كل قبل العلية والحق عند معنى الوصف على ما تقدم في جميع هذا حكم جميع ما لا يغير في
 حال العلية وبعد هاتر اعلم ان التصغير يحل من اسباب منع الصرف بالعدل من وزن الى آخره زوال الوزن المعدل
 بالتصغير وذلك الوزن مرعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكن التهج الا في غير هذا بالتصغير بوجوب رده الى واحد يقال
 في رابع ومساعد ربيع ومسيح ولوسيت بالجمع المذكور تصدق الصرف ايضا زوال علامته بجمع وزنه بالمعبر واذ اصغر

[illegible]

ن المالة على الفاعلة وما جرى مجراها
كلا مبتداه واختبرية

جذالفاصل

24

نہایت ہی افسوسناک

مجلس

الاولى
معلمين
الفضل

ملاقيه في الاكابر

فعلی استنباطی
نه الاستقاف

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد

مقالہ مصنف کی ملکیت ہے

مجلس شورای اسلامی

مفتی محمد رفیع

مجلس الوزراء

الشيخ
الشيخ
الشيخ

مکتبہ اسلامیہ

دلالة على حقيقة

الزم فانه

مفعول الفاعل

كان لو لم يمت حتى سألوه ولم يمت على احد لا مهلك الدنيا وكفى لا اشتبهى باقرب اكاره ما باب الامير لا فاعل لا جرح
 اضمر له اعا ملا من جنس الاول اى قامت النواحي واشتهى باب الامير كادها والكسائي عن مطبل عن ماقبل الايام بعد
 المستنبحا سواء كان العمل بها واضبا صريحا كان النصب كما ذكرنا الا كما في قوله ما حذر لا اركب زيد في الشعراوي
 خرب بلا فاعل بلنا صوب ولا راعه وابن الاكبارى جرحه وضرب ما بعد المستنبح فقط دون الضرب في ذلك على هذا الما قبل
 لا يعمل فيما بعد المستنبح على وجه سواء كان ذلك ايضا مستنبحا الا كما مضى فلا يخرب في ما ضرب زيد لا جرح ما مضى
 الا جرحه زيد وما فاعله في اول بيان المسئلة معصبه لا خاصه لانه اذا كان المفعول عامنا نحو ما ضرب احد الا زيد فلا
 يقال ان مضروبه زيد باقره على الاحتال لا يروق بعد احد حتى يمكن ان يضرب زيد كما كان في ما مضى بل لا جرح امك
 ان يضرب عمره اخر زيد ايضا في له او معناها يعني ما في اعم من عينه المصروف ذلك ان المشهور عنه في اللغة والاخوين
 ان معنى ما ضرب زيد عمره ما ضرب زيد الا جرحه اول قوله من فعل المفعول على هذا يحسك المصروف كما ذكرنا فاعل ضرب زيد الا جرحه او
 قد خالف بعض الاصولييين في اعادة المصروف استدلوا على ذلك بان النيات والافعال لا تتلقى ولوجب بان المراد في
 الخبرين التأكيد فانه ليس على الا بالنيه وليس الولاء الا بالعقل كقولهم لا صلوة لغير المسجد الا في المسجد قول فاذا انصرف
 به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او انصرف مفعول وهو موصوف متصل وجب تأخير بيان ما مضى في جرحه جرحه
 اى تأخير الفاعل عن المفعول قوله انصرف به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير الجرح الى مفعول وجب تأخير الفاعل عن
 الاكثرين ومثاله ضرب زيد اعلاما اذ لو قد منه كان ضمرا لاجل الذكر لفظا واصلا كما هو ينبغي ان يجرى عن ذلك اخبره في
 كما تقدم وكذا الحكم لو انصرف ضمير المفعول بصلته الفاعل وصفه بضمير ضرب زيد الذي ضرب فاعله واكرم هذا اجل
 ضربها هكذا قيل ولوقيل يجوز ان يكون ضمير هذا الضرب لهما لان الفصل بين الموصوف والموصوف بالا جرحه غير متعجل
 الصلة والموصول اذا اتصل الذي بين الاولين اقل مما بين الآخرين قوله او وقع بعد الاى وهو الفاعل على ما ضرب
 عمره الا زيد او معناها حتى اما ضرب عمره زيد واوجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا عينه في وجب تقديره في ما ضرب
 زيد الا جرحه فان مضروبه ما قبل الا حصصه في ما مضى ها والاضاربه محتملة فلو قدمت الفاعل بالا لكان العكس المعنى لو
 قدمت مع المصالحه الخرد والمذكور في او انصرف مفعول اى كان مفعول الفاعل ضمير ما يتصلاد وهو موصوف متصل اى الفاعل
 غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل انما ضمير متصل ضمير ما مضى اى انا او مظهر موصوفه زيد واذا تقدم بقوله وهو متصل
 لا لها لكان ما متصلا موصوفه موصوفه لوجب تقديره الفاعل كما ذكرنا قوله وقد خيف ان الفعل يجرى من قبته جوارا في مثال ذلك
 قال من قام وكتبت زيد ضارعه لخصومه ووجوب في مثل وان احد من المشركين استنجا لك
 وقد جرح فان معناهم هم من قام قال زيد قوله لقيام قريته جوارا اى لا جرحه في شيء من الاشياء الا هي ما قريته سواء كان
 الخلف جارا او اجبا قوله ان قام من قام الضمان ان زيد سبته لا فاعله ان مطابقة الجواب للسؤال ولي ومنه فلا

كان لو لم يمت حتى سألوه ولم يمت على احد لا مهلك الدنيا وكفى لا اشتبهى باقرب اكاره ما باب الامير لا فاعل لا جرح
 اضمر له اعا ملا من جنس الاول اى قامت النواحي واشتهى باب الامير كادها والكسائي عن مطبل عن ماقبل الايام بعد
 المستنبحا سواء كان العمل بها واضبا صريحا كان النصب كما ذكرنا الا كما في قوله ما حذر لا اركب زيد في الشعراوي
 خرب بلا فاعل بلنا صوب ولا راعه وابن الاكبارى جرحه وضرب ما بعد المستنبح فقط دون الضرب في ذلك على هذا الما قبل
 لا يعمل فيما بعد المستنبح على وجه سواء كان ذلك ايضا مستنبحا الا كما مضى فلا يخرب في ما ضرب زيد لا جرح ما مضى
 الا جرحه زيد وما فاعله في اول بيان المسئلة معصبه لا خاصه لانه اذا كان المفعول عامنا نحو ما ضرب احد الا زيد فلا
 يقال ان مضروبه زيد باقره على الاحتال لا يروق بعد احد حتى يمكن ان يضرب زيد كما كان في ما مضى بل لا جرح امك
 ان يضرب عمره اخر زيد ايضا في له او معناها يعني ما في اعم من عينه المصروف ذلك ان المشهور عنه في اللغة والاخوين
 ان معنى ما ضرب زيد عمره ما ضرب زيد الا جرحه اول قوله من فعل المفعول على هذا يحسك المصروف كما ذكرنا فاعل ضرب زيد الا جرحه او
 قد خالف بعض الاصولييين في اعادة المصروف استدلوا على ذلك بان النيات والافعال لا تتلقى ولوجب بان المراد في
 الخبرين التأكيد فانه ليس على الا بالنيه وليس الولاء الا بالعقل كقولهم لا صلوة لغير المسجد الا في المسجد قول فاذا انصرف
 به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او انصرف مفعول وهو موصوف متصل وجب تأخير بيان ما مضى في جرحه جرحه
 اى تأخير الفاعل عن المفعول قوله انصرف به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير الجرح الى مفعول وجب تأخير الفاعل عن
 الاكثرين ومثاله ضرب زيد اعلاما اذ لو قد منه كان ضمرا لاجل الذكر لفظا واصلا كما هو ينبغي ان يجرى عن ذلك اخبره في
 كما تقدم وكذا الحكم لو انصرف ضمير المفعول بصلته الفاعل وصفه بضمير ضرب زيد الذي ضرب فاعله واكرم هذا اجل
 ضربها هكذا قيل ولوقيل يجوز ان يكون ضمير هذا الضرب لهما لان الفصل بين الموصوف والموصوف بالا جرحه غير متعجل
 الصلة والموصول اذا اتصل الذي بين الاولين اقل مما بين الآخرين قوله او وقع بعد الاى وهو الفاعل على ما ضرب
 عمره الا زيد او معناها حتى اما ضرب عمره زيد واوجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا عينه في وجب تقديره في ما ضرب
 زيد الا جرحه فان مضروبه ما قبل الا حصصه في ما مضى ها والاضاربه محتملة فلو قدمت الفاعل بالا لكان العكس المعنى لو
 قدمت مع المصالحه الخرد والمذكور في او انصرف مفعول اى كان مفعول الفاعل ضمير ما يتصلاد وهو موصوف متصل اى الفاعل
 غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل انما ضمير متصل ضمير ما مضى اى انا او مظهر موصوفه زيد واذا تقدم بقوله وهو متصل
 لا لها لكان ما متصلا موصوفه موصوفه لوجب تقديره الفاعل كما ذكرنا قوله وقد خيف ان الفعل يجرى من قبته جوارا في مثال ذلك
 قال من قام وكتبت زيد ضارعه لخصومه ووجوب في مثل وان احد من المشركين استنجا لك
 وقد جرح فان معناهم هم من قام قال زيد قوله لقيام قريته جوارا اى لا جرحه في شيء من الاشياء الا هي ما قريته سواء كان
 الخلف جارا او اجبا قوله ان قام من قام الضمان ان زيد سبته لا فاعله ان مطابقة الجواب للسؤال ولي ومنه فلا

كان لو لم يمت حتى سألوه ولم يمت على احد لا مهلك الدنيا وكفى لا اشتبهى باقرب اكاره ما باب الامير لا فاعل لا جرح
 اضمر له اعا ملا من جنس الاول اى قامت النواحي واشتهى باب الامير كادها والكسائي عن مطبل عن ماقبل الايام بعد
 المستنبحا سواء كان العمل بها واضبا صريحا كان النصب كما ذكرنا الا كما في قوله ما حذر لا اركب زيد في الشعراوي
 خرب بلا فاعل بلنا صوب ولا راعه وابن الاكبارى جرحه وضرب ما بعد المستنبح فقط دون الضرب في ذلك على هذا الما قبل
 لا يعمل فيما بعد المستنبح على وجه سواء كان ذلك ايضا مستنبحا الا كما مضى فلا يخرب في ما ضرب زيد لا جرح ما مضى
 الا جرحه زيد وما فاعله في اول بيان المسئلة معصبه لا خاصه لانه اذا كان المفعول عامنا نحو ما ضرب احد الا زيد فلا
 يقال ان مضروبه زيد باقره على الاحتال لا يروق بعد احد حتى يمكن ان يضرب زيد كما كان في ما مضى بل لا جرح امك
 ان يضرب عمره اخر زيد ايضا في له او معناها يعني ما في اعم من عينه المصروف ذلك ان المشهور عنه في اللغة والاخوين
 ان معنى ما ضرب زيد عمره ما ضرب زيد الا جرحه اول قوله من فعل المفعول على هذا يحسك المصروف كما ذكرنا فاعل ضرب زيد الا جرحه او
 قد خالف بعض الاصولييين في اعادة المصروف استدلوا على ذلك بان النيات والافعال لا تتلقى ولوجب بان المراد في
 الخبرين التأكيد فانه ليس على الا بالنيه وليس الولاء الا بالعقل كقولهم لا صلوة لغير المسجد الا في المسجد قول فاذا انصرف
 به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او انصرف مفعول وهو موصوف متصل وجب تأخير بيان ما مضى في جرحه جرحه
 اى تأخير الفاعل عن المفعول قوله انصرف به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير الجرح الى مفعول وجب تأخير الفاعل عن
 الاكثرين ومثاله ضرب زيد اعلاما اذ لو قد منه كان ضمرا لاجل الذكر لفظا واصلا كما هو ينبغي ان يجرى عن ذلك اخبره في
 كما تقدم وكذا الحكم لو انصرف ضمير المفعول بصلته الفاعل وصفه بضمير ضرب زيد الذي ضرب فاعله واكرم هذا اجل
 ضربها هكذا قيل ولوقيل يجوز ان يكون ضمير هذا الضرب لهما لان الفصل بين الموصوف والموصوف بالا جرحه غير متعجل
 الصلة والموصول اذا اتصل الذي بين الاولين اقل مما بين الآخرين قوله او وقع بعد الاى وهو الفاعل على ما ضرب
 عمره الا زيد او معناها حتى اما ضرب عمره زيد واوجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا عينه في وجب تقديره في ما ضرب
 زيد الا جرحه فان مضروبه ما قبل الا حصصه في ما مضى ها والاضاربه محتملة فلو قدمت الفاعل بالا لكان العكس المعنى لو
 قدمت مع المصالحه الخرد والمذكور في او انصرف مفعول اى كان مفعول الفاعل ضمير ما يتصلاد وهو موصوف متصل اى الفاعل
 غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل انما ضمير متصل ضمير ما مضى اى انا او مظهر موصوفه زيد واذا تقدم بقوله وهو متصل
 لا لها لكان ما متصلا موصوفه موصوفه لوجب تقديره الفاعل كما ذكرنا قوله وقد خيف ان الفعل يجرى من قبته جوارا في مثال ذلك
 قال من قام وكتبت زيد ضارعه لخصومه ووجوب في مثل وان احد من المشركين استنجا لك
 وقد جرح فان معناهم هم من قام قال زيد قوله لقيام قريته جوارا اى لا جرحه في شيء من الاشياء الا هي ما قريته سواء كان
 الخلف جارا او اجبا قوله ان قام من قام الضمان ان زيد سبته لا فاعله ان مطابقة الجواب للسؤال ولي ومنه فلا

لظهوره ولا زيد قام اعني كل حرف لا يلبس الا بالفعل وغير الفعل المقدار ما فعل جريه كما في حرف يدي معنى الفعل بل
ان الموضوعه للثبوت والتحقيق في اذن ذلك على ثبوت وتحقيق التزم ان يكون خبرها فاعلا كما ينبغي في قسم الحروف ليكون
ان شعرا بمعنى الفعل المقدار وخبرها في صيغة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك
بعد اولا خاصة نحو قوله تعالى وان الله هادي اي لو ثبت وتحقيق ان الله هادي فان مع ما في خبره فاعلا ذلك المقدار قوله
وقد يجز فان معا مثل نعم اي يجز الفاعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فليثبت اي هذا الكسائي كما ينبغي في التنافع
واذا حكم بعد نعم بجذبت الفعل والفاعل معالان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادي ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق
في صدر الاسم وهما انفاذا المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقية الكلام الذي صدقت لفظة
نعم وذلك الكلام في مثالي لاجله فليثبت بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدار بعد نعم اسمية
يقال ازيد فاقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التنديق جائزا واجبا ولذا قال وقد يجز فان
واذا تنافع الفعلان ظاهر بعد هما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربت واكرمت زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا
وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين لو قال الفعلان ضمنا عدلا وشبههما ليشمل اسم الفاعل المفعول والعصبة المشبهة على
قائل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لان اسم الكثرة قصر على اصل في
العمل وهو الفعل وعلى اول المتعد المتعد هو الاذان قوله ظاهر بعد هما فاعلا ذلك لان بعض المضرات لا يصح تنافعا وذلك
لان المضمر المتنازع فيه لا يخرج من كون متصلا ومنفصلا ويستحيل التنافع في المضمر المتصل بالعالم الاخير فوعا ونصب
لان التنافع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكان كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخر والعامل
الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعالم الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله واما في كبره لا يتصل بعامل الاخر واما
المنفصل فان كان في فوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظواهر في هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يصح
ايضا ان يكون من باب التنافع على الوجه الذي التزمه البصريان وهو الاول ذا الوجه الى المتنازع في الفاعلية والقيية
فلا بد ان يكون في ضمير موافق للتنافع وانما لو جاز ان يكون متصلا بالمعنى ان كان هو الاول واضربت في ضمير موافقا
للتنازع فان كان بدون الاكسار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وقام اي هو ما زيد وما هدا الا زيد فيكون الا انا
مستثنى من المتنازع والمقدار في ما اكرم والا انا مستثنى من المتنازع والمقدار في ما قعد والا انا مستثنى من متنازع
وما قام لا يتعد فيهما لا ظاهرا ولا مقادرا فيصير الضرب والقيام ضميرين عن المتنازع بعد ما كانا مشبعتين له وشرط
باب التنافع ان لا يختلف معنى الاضمار في الملقى وان كان الاضمار في الملقى مع كونه في الاول ما ضربت وما اكرم
الا انا فلا يمكن اتصال الضمير مع الفصل الا فلا يكون من باب التنافع لان الملقى في باب التنافع يجب ان يكون
من الفعل في المتنازع وفي ثابت اعني الضمير كضربت واكرمت زيد وكذا ضربت واكرمت هندا عند الكسائي او يكون

الاعراب

بحث الشارح

يخوض حسبه وحسبهما أياهما الزيدان مطلقا وان كان المعنى اليه مفردا مراعاة للسند اليه كما تقول حسبته
 حسباني أياه الزيدان عاين وحسبت وخسبته أنه هندا فائمه وحسبته وسببها أياها هندا عاين وكل هذا الوجه حاصل
 بفصل الجنبين بين العامل والمفعول في بعضها بغير ليدنأ والخبر في أصل قوله قولوه القيس كان ولو اطلعت قليل المال لير
 مندلفساد المعنى هذا جواب استبعاد الالوه في هذا البيت كون أعمال الأهل هو المختار وذلك في قوله قالوا الشاعر فمضيه
 وقد اعمل الأول بلا ضرورة إذ لو اعمل الثاني لم ينس على الوزن وأيضا لو اعمل الثاني لم يلزم محذوف لأن يكون العامل
 مضمر في مكانه فاختار العمل الأول ثم ادغم شي غير مختار ولا اتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما هو في دليل على أن
 الأول مختار بعد الصفحاء إذا لم يقل الاختار أحد لا يخرج مع لزوم مشقة ومكروه ولو في ذلك كذا ومن الأهل لا يخرج لا تروا
 ذلك الكا اختاره في أحسن على الإخراج بال بصريته بان هذا لا يستدل به الجواب إذا كان البيت من البيت المتعارف وليس منه
 لفساد المعنى بانه مبني على مقدته وهي أن لا تتوفر شرطها وجزأه أسوأ كما يستدل به منصفين فلان كما منصفين وجب
 انتفاؤها نحو لو كان لي مال كجيت فاجب وجوب المال منصفين أن كما منصفين جيت فها لأن في النفي اثبات محذوف ولو تروا
 لو أكرمك فالزيادة والأكرام مثبتان أن كان أحدهما مثبتا دون الآخر وحسبت النصف وانتفاء المثبت فلو لم يستشعر
 أكرمتك ولشئته لو أكرمتك رجعا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان في البيت الشارح وذلك أن قوله أياها أسوأ
 معيشة شرط لو فيكون منفيًا فيكون المعنى لو شئت أن سعي كل في معيشته أن كل في قليل من المال قوله كان في قوله
 قوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه كجواب فيكون له مع طلبة قليل من المال مضافا أي ثبت على
 قليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه المصراع الأول فيكون تناقضا ففسد المعنى قال الكوفي في تناقض ما جاء في الكلام
 الواو في فلم اطلب العطف في خبر يقول أن الواو والحال فالجواب أن يكون ذلك مستشهدا بما يحتمل العطف بالجر والحال
 المزجج إذ واو العطف أكثر من الواو والحال والاستشهاد ينبغي أن يكون بالمرجح وما هو في المقصود لا يلزم غير
 على السواء فليقل إذا كان غير المقصود بالمرجح والمضيق موحا فان قلت فأي ثم توجه قوله ولو اطلعت اليه لم يكن موحا إلى قبل
 قلنا قيل إلى الجهد المحذوف الدال عليه بقوله بعد ذلك وكذا السمع لم يوثق وقد بدلت الجهد لئلا يمشي والمضيق
 سعي فيحصل أقام أيا شيء من المال لكن لا يفي ذلك لانه قد حصل لأخيه ولو لم يكن طلب الجهد ولا ظهور في مفعول
 اطلب محذوف ونسبا كافيه قوله تعالى فينقض ويبيسط أي لا يقصر البسط فلذا هنا معنى البيت لو كان سعي قليل
 من المال المعنى ما وجد من معنى السعي ولو لم يكن معنى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استعروا طهره لكني أسعى فيحصل
 مجد مؤثرا في موصل مدخله فيسعى فيجمع الرجوع إلى هذا المقصود وأما ان قد يتنازع الفعلان المقدان أن لا تنفذ خلافا
 للجر في خواصه وأما على يد عمر أقال على أعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول وأما على يد عمر أقال على
 أعمال الأول وأما مفاعيل الثاني والأول في يقال وأما على يد قصور للاختصار إذ مفعول عملت في الحقيقة

هذا البيت من البيت المتعارف وليس منه لفساد المعنى بانه مبني على مقدته وهي أن لا تتوفر شرطها وجزأه أسوأ كما يستدل به منصفين فلان كما منصفين وجب انتفاؤها نحو لو كان لي مال كجيت فاجب وجوب المال منصفين أن كما منصفين جيت فها لأن في النفي اثبات محذوف ولو تروا لو أكرمك فالزيادة والأكرام مثبتان أن كان أحدهما مثبتا دون الآخر وحسبت النصف وانتفاء المثبت فلو لم يستشعر أكرمتك ولشئته لو أكرمتك رجعا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان في البيت الشارح وذلك أن قوله أياها أسوأ معيشة شرط لو فيكون منفيًا فيكون المعنى لو شئت أن سعي كل في معيشته أن كل في قليل من المال قوله كان في قوله قوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه كجواب فيكون له مع طلبة قليل من المال مضافا أي ثبت على قليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه المصراع الأول فيكون تناقضا ففسد المعنى قال الكوفي في تناقض ما جاء في الكلام الواو في فلم اطلب العطف في خبر يقول أن الواو والحال فالجواب أن يكون ذلك مستشهدا بما يحتمل العطف بالجر والحال المزجج إذ واو العطف أكثر من الواو والحال والاستشهاد ينبغي أن يكون بالمرجح وما هو في المقصود لا يلزم غير على السواء فليقل إذا كان غير المقصود بالمرجح والمضيق موحا فان قلت فأي ثم توجه قوله ولو اطلعت اليه لم يكن موحا إلى قبل قلنا قيل إلى الجهد المحذوف الدال عليه بقوله بعد ذلك وكذا السمع لم يوثق وقد بدلت الجهد لئلا يمشي والمضيق سعي فيحصل أقام أيا شيء من المال لكن لا يفي ذلك لانه قد حصل لأخيه ولو لم يكن طلب الجهد ولا ظهور في مفعول اطلب محذوف ونسبا كافيه قوله تعالى فينقض ويبيسط أي لا يقصر البسط فلذا هنا معنى البيت لو كان سعي قليل من المال المعنى ما وجد من معنى السعي ولو لم يكن معنى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استعروا طهره لكني أسعى فيحصل مجد مؤثرا في موصل مدخله فيسعى فيجمع الرجوع إلى هذا المقصود وأما ان قد يتنازع الفعلان المقدان أن لا تنفذ خلافا للجر في خواصه وأما على يد عمر أقال على أعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول وأما على يد عمر أقال على أعمال الأول وأما مفاعيل الثاني والأول في يقال وأما على يد قصور للاختصار إذ مفعول عملت في الحقيقة

هذا البيت من البيت المتعارف وليس منه لفساد المعنى بانه مبني على مقدته وهي أن لا تتوفر شرطها وجزأه أسوأ كما يستدل به منصفين فلان كما منصفين وجب انتفاؤها نحو لو كان لي مال كجيت فاجب وجوب المال منصفين أن كما منصفين جيت فها لأن في النفي اثبات محذوف ولو تروا لو أكرمك فالزيادة والأكرام مثبتان أن كان أحدهما مثبتا دون الآخر وحسبت النصف وانتفاء المثبت فلو لم يستشعر أكرمتك ولشئته لو أكرمتك رجعا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان في البيت الشارح وذلك أن قوله أياها أسوأ معيشة شرط لو فيكون منفيًا فيكون المعنى لو شئت أن سعي كل في معيشته أن كل في قليل من المال قوله كان في قوله قوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه كجواب فيكون له مع طلبة قليل من المال مضافا أي ثبت على قليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه المصراع الأول فيكون تناقضا ففسد المعنى قال الكوفي في تناقض ما جاء في الكلام الواو في فلم اطلب العطف في خبر يقول أن الواو والحال فالجواب أن يكون ذلك مستشهدا بما يحتمل العطف بالجر والحال المزجج إذ واو العطف أكثر من الواو والحال والاستشهاد ينبغي أن يكون بالمرجح وما هو في المقصود لا يلزم غير على السواء فليقل إذا كان غير المقصود بالمرجح والمضيق موحا فان قلت فأي ثم توجه قوله ولو اطلعت اليه لم يكن موحا إلى قبل قلنا قيل إلى الجهد المحذوف الدال عليه بقوله بعد ذلك وكذا السمع لم يوثق وقد بدلت الجهد لئلا يمشي والمضيق سعي فيحصل أقام أيا شيء من المال لكن لا يفي ذلك لانه قد حصل لأخيه ولو لم يكن طلب الجهد ولا ظهور في مفعول اطلب محذوف ونسبا كافيه قوله تعالى فينقض ويبيسط أي لا يقصر البسط فلذا هنا معنى البيت لو كان سعي قليل من المال المعنى ما وجد من معنى السعي ولو لم يكن معنى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استعروا طهره لكني أسعى فيحصل مجد مؤثرا في موصل مدخله فيسعى فيجمع الرجوع إلى هذا المقصود وأما ان قد يتنازع الفعلان المقدان أن لا تنفذ خلافا للجر في خواصه وأما على يد عمر أقال على أعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول وأما على يد عمر أقال على أعمال الأول وأما مفاعيل الثاني والأول في يقال وأما على يد قصور للاختصار إذ مفعول عملت في الحقيقة

هذا البيت من البيت المتعارف وليس منه لفساد المعنى بانه مبني على مقدته وهي أن لا تتوفر شرطها وجزأه أسوأ كما يستدل به منصفين فلان كما منصفين وجب انتفاؤها نحو لو كان لي مال كجيت فاجب وجوب المال منصفين أن كما منصفين جيت فها لأن في النفي اثبات محذوف ولو تروا لو أكرمك فالزيادة والأكرام مثبتان أن كان أحدهما مثبتا دون الآخر وحسبت النصف وانتفاء المثبت فلو لم يستشعر أكرمتك ولشئته لو أكرمتك رجعا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان في البيت الشارح وذلك أن قوله أياها أسوأ معيشة شرط لو فيكون منفيًا فيكون المعنى لو شئت أن سعي كل في معيشته أن كل في قليل من المال قوله كان في قوله قوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه كجواب فيكون له مع طلبة قليل من المال مضافا أي ثبت على قليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه المصراع الأول فيكون تناقضا ففسد المعنى قال الكوفي في تناقض ما جاء في الكلام الواو في فلم اطلب العطف في خبر يقول أن الواو والحال فالجواب أن يكون ذلك مستشهدا بما يحتمل العطف بالجر والحال المزجج إذ واو العطف أكثر من الواو والحال والاستشهاد ينبغي أن يكون بالمرجح وما هو في المقصود لا يلزم غير على السواء فليقل إذا كان غير المقصود بالمرجح والمضيق موحا فان قلت فأي ثم توجه قوله ولو اطلعت اليه لم يكن موحا إلى قبل قلنا قيل إلى الجهد المحذوف الدال عليه بقوله بعد ذلك وكذا السمع لم يوثق وقد بدلت الجهد لئلا يمشي والمضيق سعي فيحصل أقام أيا شيء من المال لكن لا يفي ذلك لانه قد حصل لأخيه ولو لم يكن طلب الجهد ولا ظهور في مفعول اطلب محذوف ونسبا كافيه قوله تعالى فينقض ويبيسط أي لا يقصر البسط فلذا هنا معنى البيت لو كان سعي قليل من المال المعنى ما وجد من معنى السعي ولو لم يكن معنى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استعروا طهره لكني أسعى فيحصل مجد مؤثرا في موصل مدخله فيسعى فيجمع الرجوع إلى هذا المقصود وأما ان قد يتنازع الفعلان المقدان أن لا تنفذ خلافا للجر في خواصه وأما على يد عمر أقال على أعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول وأما على يد عمر أقال على أعمال الأول وأما مفاعيل الثاني والأول في يقال وأما على يد قصور للاختصار إذ مفعول عملت في الحقيقة

هذا ما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كقوله فوس غلام زيد وما المتأخر ان فقالوا ايحيى نياية
عن الفاعل اذ التمس كما اذا كان نكرة واول المفعول معرفة فخرن زيد اقام لان النكرة ترشد الى انه هو الخبر في هذا
والذي ادى انه يجوز قياسا بانه عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس من تقع مع الزام كل من المفعولين مركبا وذات
بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يحوى في خبر جعلت زيدا اياك مع اللبس تقدم الثاني على الاول وهذا
كما قلنا في خبره موعس عيسى وكذا في نحو اعلنتك زيد اياك فاذا لم يكن كل واحد مركبا لوليس اقام مقام الفاعل
هو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يعل الفاعل بلا فصل بل معناه ان يتقدم الفعل ارتفاع الفاعل
فتقول علم زيد ابوك والمرجح ثاني المفعولين واحتمل زيد ابوك والمرجح ثالث المفاعيل ولذا يجب حفظ المراتب في باب
اعطيت اذ الست مخالفة عن اعطيت زيد اياك فان لو تلبس لقرين جازا لعدل لقوله لعل اقرب من ان يفتل الله هواه
هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا يشل السام لو بات الارتفاع اول مفعول جعلت لكونه مرتبة بعد الفاعل بلا فصل
والمراد من يهبطه كذا الوسم الاقيام اول مفاعيل جعلت كقوله بئس عمر غير شاكر ليعني لانه في الحقيقة فعل اقام
اعلم زيد عمر انطلق علم زيد عمر انطلقا وقيام ثلث مفاعيل جعلت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيامها
كما كان قيام اول مفعول جعلت اولى فتقول اعلمك زيد اياك ولا يلتبس مع لزوم كل مركب قوله والمفعول اول المفعول
كل هذا لا يقوم مقام الفاعل لان الثابت منه باه يبين ان يكون مثله في كونه مفعوليات الفعل من حيث المعنى
وان جاز ان لا يذكر كلفظا ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا يشل ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزو ذلك
لا بد من زمان ومكان يقع فيما لا بد للتعدي من حيث المعنى مفعول يقع عليه وكذا الجرح واسطخرف
الجرح وهذا ان كل جرح وليس من ضروريات الفعل لو تقع مقام الفاعل كالجرح وبلا التعليل هو جرتك للتمس التعليل
جرتك للتمس اذ بقل فعل بلا زعم كونه دعيا فمن ثلث فهم المفعول لمقام الفاعل ولما لو قيل المفعول بعد مقام الفاعل
اذهو مصاحب ورب هل قيل بلا مصاحب مع ان مع الوالو التي اصطلحوا الصطفت وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء
الفعل ولو حذفتها لغير كون مفعولا مع ذلك التبع المستلزم لياس من ضروريات اجاز الكسان نياية الفاعل كونه في
الاحول فاعلا فتقول في طاب زيد فضا طيب فترس زيد واما الحال فاعلا وان كانت من ضروريات الفعل لكن فلا يجزئها
في اعلام منتخبا من المتابعة عن الفاعل الذي لا بد لكل من قولهم واذا جعل المفعول بقلين لى للقيام مقام الفاعل
وذلك لكون طلب الفعل المفعول بعد الفاعل اشد منه لئلا المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون
ووافهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول بمقام الفاعل اولى لانه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا ان
عليه القول ان الضرب بقول الشاعر ولو كنت قد قترت جرحا كلب كسبت بذلك الجرحا لولا انما لم ومنه الجرح
نياية المنصوب ليقطع الجرحا مع وجود المفعول بالمنصوب من غير جرح في الجرحا كما في امرئك الخيرة الوجه الجرحا لانه

هذا ما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كقوله فوس غلام زيد وما المتأخر ان فقالوا ايحيى نياية
عن الفاعل اذ التمس كما اذا كان نكرة واول المفعول معرفة فخرن زيد اقام لان النكرة ترشد الى انه هو الخبر في هذا
والذي ادى انه يجوز قياسا بانه عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس من تقع مع الزام كل من المفعولين مركبا وذات
بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يحوى في خبر جعلت زيدا اياك مع اللبس تقدم الثاني على الاول وهذا
كما قلنا في خبره موعس عيسى وكذا في نحو اعلنتك زيد اياك فاذا لم يكن كل واحد مركبا لوليس اقام مقام الفاعل
هو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يعل الفاعل بلا فصل بل معناه ان يتقدم الفعل ارتفاع الفاعل
فتقول علم زيد ابوك والمرجح ثاني المفعولين واحتمل زيد ابوك والمرجح ثالث المفاعيل ولذا يجب حفظ المراتب في باب
اعطيت اذ الست مخالفة عن اعطيت زيد اياك فان لو تلبس لقرين جازا لعدل لقوله لعل اقرب من ان يفتل الله هواه
هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا يشل السام لو بات الارتفاع اول مفعول جعلت لكونه مرتبة بعد الفاعل بلا فصل
والمراد من يهبطه كذا الوسم الاقيام اول مفاعيل جعلت كقوله بئس عمر غير شاكر ليعني لانه في الحقيقة فعل اقام
اعلم زيد عمر انطلق علم زيد عمر انطلقا وقيام ثلث مفاعيل جعلت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيامها
كما كان قيام اول مفعول جعلت اولى فتقول اعلمك زيد اياك ولا يلتبس مع لزوم كل مركب قوله والمفعول اول المفعول
كل هذا لا يقوم مقام الفاعل لان الثابت منه باه يبين ان يكون مثله في كونه مفعوليات الفعل من حيث المعنى
وان جاز ان لا يذكر كلفظا ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا يشل ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزو ذلك
لا بد من زمان ومكان يقع فيما لا بد للتعدي من حيث المعنى مفعول يقع عليه وكذا الجرح واسطخرف
الجرح وهذا ان كل جرح وليس من ضروريات الفعل لو تقع مقام الفاعل كالجرح وبلا التعليل هو جرتك للتمس التعليل
جرتك للتمس اذ بقل فعل بلا زعم كونه دعيا فمن ثلث فهم المفعول لمقام الفاعل ولما لو قيل المفعول بعد مقام الفاعل
اذهو مصاحب ورب هل قيل بلا مصاحب مع ان مع الوالو التي اصطلحوا الصطفت وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء
الفعل ولو حذفتها لغير كون مفعولا مع ذلك التبع المستلزم لياس من ضروريات اجاز الكسان نياية الفاعل كونه في
الاحول فاعلا فتقول في طاب زيد فضا طيب فترس زيد واما الحال فاعلا وان كانت من ضروريات الفعل لكن فلا يجزئها
في اعلام منتخبا من المتابعة عن الفاعل الذي لا بد لكل من قولهم واذا جعل المفعول بقلين لى للقيام مقام الفاعل
وذلك لكون طلب الفعل المفعول بعد الفاعل اشد منه لئلا المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون
ووافهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول بمقام الفاعل اولى لانه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا ان
عليه القول ان الضرب بقول الشاعر ولو كنت قد قترت جرحا كلب كسبت بذلك الجرحا لولا انما لم ومنه الجرح
نياية المنصوب ليقطع الجرحا مع وجود المفعول بالمنصوب من غير جرح في الجرحا كما في امرئك الخيرة الوجه الجرحا لانه

في حجة المبتدأ

لخصاصات كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التأكيد كـ لـ فيقولون لا رجل ظريف في الدار لا روم هذه الصفة على
عمل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخرته تامدحاً لا تخشع ولا يبرج و هو ان لا هذه حاكمة وخبرها مرفوعها واسمها منصوب
الموضم ووجه الاشتكان ان لا يندك اذا جاريا يجرى الزائكة فاسمها اذن اسم ليس يخرج عن العامل للفظ وهو مستند
ولا يخرج لجل من موضع بالرفع ولا يشك ان اخرته تامدحاً لا يبرج وهو ان لا هذه حاكمة لا يستعمل ولا يبرج مرفوع
فان قيل ان لجل الصفة المرفوعة على اسمها واصل على عمل المركب الذي هو اسمها وهذا المركب مرفوع عن الاعراض
ان قد خرج هذا المركب من حجة المبتدأ لقولهم هو لا يبرج والمركب باسم بل هو جرح مع اسم الا ان
انه بالتركيب صار كاسم واحد كذا لا يبرج واذا عدل على حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم كالتبريد اذا كان مقادير
على خلافه جعل ظرف في الدار لا لا يصح يدعى التركيب وصيرها باسم واحد قوله اسم المرح لا يبرج عليه خبر
بالصدي يخرج من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال انذارهم مبتدأ لنا ولما كان
اي سألوك البعيد وسواء عليهم اانذرتهم او لم تنذرهم وركبوا وقال المبتدأ الاسم المستند للبدل في الفاعل ولو اقتص على
قوله لا يبرج المرح عن العوامل اللفظية لكان في الاسم الذي لم يتركب مع عامله واحد واثنان والخبر المبتدأ الثاني فله
مستند بالخروج الثلثة قوله والصفة الواقعة في هذا هو المبتدأ الثاني والخاتمة تحذف الدخال هذا ايضا واحد المبتدأ
الاول فقالوا اخره مذهب من قد فاعل وسد الخبر ليس شيء بل هو كمن هذا المبتدأ اصلا من خبره مذهب من قد فاعل
سدوا ولو تحلست فقد يخرج لورثات اذ هو في المعنى كالفاعل والفعل لا خبر له في قوله فاعل كلاما من بين جميع اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع كما فعله الحق في
العوافيت وينسب بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر اخر من حقا فان الزيد
واقام حق الزيد ونه فانه خبر وعريد بالظاهر ما كان بارزا اخر مستكن سواء كان مظهر لظاهر قائم الزيد او مظهر كذا
بعد ذلك ان زيدت اقامه حقا فانك ما فاعل مرفوع ومضمر قوله بعد حرف لفظ والى الاستفهام كذا بعد ما
خوفا قائم الزيد واقام الزيد واقام الزيد واهل حسن الزيد ان لا تخشع والى كفو من جود ارفع الصفة للظاهر
على ان فاعل لها من خبره اعد على الاستفهام والى حقها من الزيد كاهل من في حقها من الزيد ان لا تخشع ولا
وكبري من خبرها فان الزيد ان خبرها قائم كونه مبداء قال مظهر مفسوف على من ينقص بالمرح والى قول من لا
الذي يدل على ذلك ان لا يندك ان لا يجرى في باب الاستفهام ان شاء الله تعالى وكذا فانهم خطبوا ولا احد
فان قيل ان ذلك وجهي من لا يبرج في حقها ان قيل ويندك هذه كلها مستند ان لا يبرج هذا ايضا من غير الفعل
كأنه من لا يبرج المبتدأ عليها انماها من خبره المظهر فيلزم الصلة ووجه هذا ان خبره مبدأ لا يبرج كذا في كل ما
له من خبره المبتدأ الذي هو مرفوع من الخبر كذا في باب الخبر ان شاء الله تعالى ووجه هذا لا تخشع والى الله

في حجة المبتدأ ان اخرته تامدحاً لا يبرج وهو ان لا هذه حاكمة وخبرها مرفوعها واسمها منصوب الموضم ووجه الاشتكان ان لا يندك اذا جاريا يجرى الزائكة فاسمها اذن اسم ليس يخرج عن العامل للفظ وهو مستند ولا يخرج لجل من موضع بالرفع ولا يشك ان اخرته تامدحاً لا يبرج وهو ان لا هذه حاكمة لا يستعمل ولا يبرج مرفوع فان قيل ان لجل الصفة المرفوعة على اسمها واصل على عمل المركب الذي هو اسمها وهذا المركب مرفوع عن الاعراض ان قد خرج هذا المركب من حجة المبتدأ لقولهم هو لا يبرج والمركب باسم بل هو جرح مع اسم الا ان انه بالتركيب صار كاسم واحد كذا لا يبرج واذا عدل على حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم كالتبريد اذا كان مقادير على خلافه جعل ظرف في الدار لا لا يصح يدعى التركيب وصيرها باسم واحد قوله اسم المرح لا يبرج عليه خبر بالصدي يخرج من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال انذارهم مبتدأ لنا ولما كان اي سألوك البعيد وسواء عليهم اانذرتهم او لم تنذرهم وركبوا وقال المبتدأ الاسم المستند للبدل في الفاعل ولو اقتص على قوله لا يبرج المرح عن العوامل اللفظية لكان في الاسم الذي لم يتركب مع عامله واحد واثنان والخبر المبتدأ الثاني فله مستند بالخروج الثلثة قوله والصفة الواقعة في هذا هو المبتدأ الثاني والخاتمة تحذف الدخال هذا ايضا واحد المبتدأ الاول فقالوا اخره مذهب من قد فاعل وسد الخبر ليس شيء بل هو كمن هذا المبتدأ اصلا من خبره مذهب من قد فاعل سدوا ولو تحلست فقد يخرج لورثات اذ هو في المعنى كالفاعل والفعل لا خبر له في قوله فاعل كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع كما فعله الحق في العوافيت وينسب بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر اخر من حقا فان الزيد واقام حق الزيد ونه فانه خبر وعريد بالظاهر ما كان بارزا اخر مستكن سواء كان مظهر لظاهر قائم الزيد او مظهر كذا بعد ذلك ان زيدت اقامه حقا فانك ما فاعل مرفوع ومضمر قوله بعد حرف لفظ والى الاستفهام كذا بعد ما خوفا قائم الزيد واقام الزيد واقام الزيد واهل حسن الزيد ان لا تخشع والى كفو من جود ارفع الصفة للظاهر على ان فاعل لها من خبره اعد على الاستفهام والى حقها من الزيد كاهل من في حقها من الزيد ان لا تخشع ولا وكبري من خبرها فان الزيد ان خبرها قائم كونه مبداء قال مظهر مفسوف على من ينقص بالمرح والى قول من لا الذي يدل على ذلك ان لا يندك ان لا يجرى في باب الاستفهام ان شاء الله تعالى وكذا فانهم خطبوا ولا احد فان قيل ان ذلك وجهي من لا يبرج في حقها ان قيل ويندك هذه كلها مستند ان لا يبرج هذا ايضا من غير الفعل كأنه من لا يبرج المبتدأ عليها انماها من خبره المظهر فيلزم الصلة ووجه هذا ان خبره مبدأ لا يبرج كذا في كل ما له من خبره المبتدأ الذي هو مرفوع من الخبر كذا في باب الخبر ان شاء الله تعالى ووجه هذا لا تخشع والى الله

في حجة المبتدأ ان اخرته تامدحاً لا يبرج وهو ان لا هذه حاكمة وخبرها مرفوعها واسمها منصوب الموضم ووجه الاشتكان ان لا يندك اذا جاريا يجرى الزائكة فاسمها اذن اسم ليس يخرج عن العامل للفظ وهو مستند ولا يخرج لجل من موضع بالرفع ولا يشك ان اخرته تامدحاً لا يبرج وهو ان لا هذه حاكمة لا يستعمل ولا يبرج مرفوع فان قيل ان لجل الصفة المرفوعة على اسمها واصل على عمل المركب الذي هو اسمها وهذا المركب مرفوع عن الاعراض ان قد خرج هذا المركب من حجة المبتدأ لقولهم هو لا يبرج والمركب باسم بل هو جرح مع اسم الا ان انه بالتركيب صار كاسم واحد كذا لا يبرج واذا عدل على حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم كالتبريد اذا كان مقادير على خلافه جعل ظرف في الدار لا لا يصح يدعى التركيب وصيرها باسم واحد قوله اسم المرح لا يبرج عليه خبر بالصدي يخرج من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال انذارهم مبتدأ لنا ولما كان اي سألوك البعيد وسواء عليهم اانذرتهم او لم تنذرهم وركبوا وقال المبتدأ الاسم المستند للبدل في الفاعل ولو اقتص على قوله لا يبرج المرح عن العوامل اللفظية لكان في الاسم الذي لم يتركب مع عامله واحد واثنان والخبر المبتدأ الثاني فله مستند بالخروج الثلثة قوله والصفة الواقعة في هذا هو المبتدأ الثاني والخاتمة تحذف الدخال هذا ايضا واحد المبتدأ الاول فقالوا اخره مذهب من قد فاعل وسد الخبر ليس شيء بل هو كمن هذا المبتدأ اصلا من خبره مذهب من قد فاعل سدوا ولو تحلست فقد يخرج لورثات اذ هو في المعنى كالفاعل والفعل لا خبر له في قوله فاعل كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع كما فعله الحق في العوافيت وينسب بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر اخر من حقا فان الزيد واقام حق الزيد ونه فانه خبر وعريد بالظاهر ما كان بارزا اخر مستكن سواء كان مظهر لظاهر قائم الزيد او مظهر كذا بعد ذلك ان زيدت اقامه حقا فانك ما فاعل مرفوع ومضمر قوله بعد حرف لفظ والى الاستفهام كذا بعد ما خوفا قائم الزيد واقام الزيد واقام الزيد واهل حسن الزيد ان لا تخشع والى كفو من جود ارفع الصفة للظاهر على ان فاعل لها من خبره اعد على الاستفهام والى حقها من الزيد كاهل من في حقها من الزيد ان لا تخشع ولا وكبري من خبرها فان الزيد ان خبرها قائم كونه مبداء قال مظهر مفسوف على من ينقص بالمرح والى قول من لا الذي يدل على ذلك ان لا يندك ان لا يجرى في باب الاستفهام ان شاء الله تعالى وكذا فانهم خطبوا ولا احد فان قيل ان ذلك وجهي من لا يبرج في حقها ان قيل ويندك هذه كلها مستند ان لا يبرج هذا ايضا من غير الفعل كأنه من لا يبرج المبتدأ عليها انماها من خبره المظهر فيلزم الصلة ووجه هذا ان خبره مبدأ لا يبرج كذا في كل ما له من خبره المبتدأ الذي هو مرفوع من الخبر كذا في باب الخبر ان شاء الله تعالى ووجه هذا لا تخشع والى الله

قائما الزيدان وسوخ الكوفيين هذا الاستعمال في ظن ايضا نحن ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة
 لا تصير مع فاعلها جملة كالفاعل لا مع دخول معنى يتناسب الفعل عليها كمنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها
 فلا بد من كالاتم الموصولة واما ان وطن خليسا من ذين في شئ بل هما بطلان الاسمية فلا يصح تقديرها خلا
 بعد ما واما العامل في المبتدأ فقال المصنفون هو الابتداء وفسره بغير هذا الاسم عن العوامل للاسناد ويكنى
 معنى الابتداء في المبتدأ الثاني بغير هذا الاسم عن العوامل للاسناد الى شئ واعتز به ان التجريد امر جدي فلا يفر
 واجب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا في الزنات والعدم للتخصيص اعني عدم الشئ المعين بغير
 يكن علامة لشئ مخصوص حيثما عامل على هذا التجريد الاسم للاسناد اليه المبتدأ الاول والتجريد الاسم للاسناد
 الى شئ اخر في المبتدأ الثاني وفسر الجوزي الى ابتداء بجهل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديره للاسناد اليها
 لا اسنادا حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد امر جدي فلا يؤخر ثم قال المتأخرين كان في الخبر في هذا الابتداء
 هو العامل في الخبر ايضا للطلب لها على السواء ونقل الاندلسي عن مسيو بيران العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى هذا
 عن ابى علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يتراضان وقد وثقنا هذا في هذا العامل قال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع
 باسناد الخبر اليها قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيين المبتدأ الاول يرتفع بالضريح العائد من الخبر اليها بشرط
 الضريح في الخبر الجامد ايضا كما يحى قوله فان طابقت مفردة اجاز الاحمران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة لرفع
 بعد ما في الاقوال اجاز الامر ان كونها مبتدأ وما بعد ما فاعلها وكونها خبرا عما بعد ما فقول الصفة الواقعة بعد حرف
 الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالسند اليه بعد ما اما مفردة او لا فالمرودة التي
 بعد ما مفردة تحل في جميع كما ذكرنا الآن والمفردة التي ما بعد ما ليس بمرودة مبتدأ لا خبر وما بعد ما فاعلها والتي ليست
 بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعد ما فاعلها فاقام الزيدان واقام في الزيدون ولا يظهر انها خبرا عما بعد ما فاحل ان
 يكون مبتدأ ما بعد ما فاعلها على لغة يتوافقون فيكم حلتكم والعامل في المبتدأ الثاني بغير هذا عن العوامل لا اسنادا
 شئ اخر وعلى ما اخترنا في هذا العامل تراكم هو فاعل المبتدأ الاول وخبر لان كون كل احد منهما علة يقوم به
 كالمبتدأ والخبر قوله والخبر هو المجرود دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله للسند اخرج من المبتدأ
 الاول والاسماء المعدودة قوله لها للصفة المذكورة اخرج من المبتدأ الثاني قوله واصل المبتدأ التقديم ومن ثم
 جاز في دارة زيد وامنغ صاحبها في الدار افا كان اصل المبتدأ التقديم لان الحكم عليه كلاب من وجوه قبل الحكم
 فتصديق في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الضمنية فتكون معاملة في الحكم عليه
 ومرتبته عامل قبل المفعول وانما اعتبر هذا الامر الفعلي اعني العمل والقي الامر المعنوي اعني تقدير الحكم عليه في الحكم
 العل طارئة ولا يحتار بالطارئ دون المطر وحليبه واما وجوب تقديم الحكم في حق قائم الزيدان مع ان كل واحد

قالوا فالمرودة ما بعد ما

حامل في الاخرى **فلم يكن** المصنف فرما على الفعل في العلل قبل ان تقدم الفعل في الضميمة لكون الفعل محتملا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فاذا دوا في الجملة المركبة من تعميم الناقص بالفاعل وقصدوا ايضا الايراد من اول الامر فاعلموا انهم قد قدموا الفاعل لمقتضى الضميمة من اول الامر اذ امكن صيرورة كلاما باسم آخر قوله ومن ثم اي ومن جملة كون المبتدأ التقدير جازت هذه المسئلة ايضا ان قيل لو جازت وفيها اختلاف قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير يدل على ذلك فالقول المبرج الفاعل لفظا وقيل تقديره قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذا ايضا مع ان يكون اصل المبتدأ التقديم في الضميمة صاحبها راجعا الى الدار التي خرج منها صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجره ومن جهة اخرى خلاصه زيدنا ينبغي ان يخرج هذا لان طلب المبتدأ كخبره كطلب الفعل المفعول بل يشترط ان يتبع الكلام يقتضيه ان يذكر المصنف الموضع التي يجب فيها تقدير المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخير ذكر الموضع التي يجب فيها تنكير المبتدأ قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا شخصت بوجه ما مثل ولقد مومن خير من مشركه وايضا في الدار امارة وما احد خير منك وشركه اهـ ذاناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان مجموع الخلق على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص قال المصنف لان محكوم عليه الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفة وهذه العلة تطرد في الفاعل مع العلم لا يشترط ان يكون في التعريف الضميمة واما قول المصنف ان الفاعل يخصص بالحكم للمقدم عليه فهم لا ناذ حصل تخصيص بالحكم فحقا كان خبر الحكم محققا كان قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفة وقال ابن الدهان وما نحن في هذا الا في الفائدة فاقبح عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة الخطاب فاذا حصلت جازا الحكم سواء تخصص بالحكم حليتي شي او لا فضا بطحيز لا خياض من المبتدأ ومن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكروتيين يتعين بوجه او نكروتيين غير محتضنتين شي واحد هو عدم علم المخاطب بصول ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم قد نلوا ولم يعلم كون رجل تامن رجالا قائما في الدار جازا ان نقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه وكذا القول لو كتب النقص الساعت في العلم وجه يومئذ فاجرة وكذا في الفاعل لا يجز مع علم المخاطب بقيام زيد ان نقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان نقول قام في الدار رجل ولا نكران وقوع المبتدأ معرفة نكرة من وقع عنكره لا يشبهه الخبر بالصفة فيضك تميز من الموضع بخلاف الفاعل فان فعله بتقديم عليه وجوب لا ينبغي صفة ثم يقول مع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع لخصا ما التجبته على مذهب سيبويه في كل موضع في باب والثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى هي ثمرة ذاناب واما هذا عن الخبر وشمر الباء في قوله تعالى المبتدأ الذي خرج طرف واجار وجهه والاولى كانت لا مستغناء عن عندك وما بعدك وما لم يعرف الامتناع مما هو جاز في الدار وهل يصل في الدار وهل يصل في الدار امارة وايضا في الدار امارة انما من مائة او اقل الحال هو ما يدرك الاوخص بغيرك والسادس بعد اجابته اما غلام ليس عندك واما جارية فلا اسكنك السلام

وذلك ان المصنف قد علم ان اول الامر فاعلموا انهم قد قدموا الفاعل لمقتضى الضميمة من اول الامر اذ امكن صيرورة كلاما باسم آخر قوله ومن ثم اي ومن جملة كون المبتدأ التقدير جازت هذه المسئلة ايضا ان قيل لو جازت وفيها اختلاف قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير يدل على ذلك فالقول المبرج الفاعل لفظا وقيل تقديره قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذا ايضا مع ان يكون اصل المبتدأ التقديم في الضميمة صاحبها راجعا الى الدار التي خرج منها صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجره ومن جهة اخرى خلاصه زيدنا ينبغي ان يخرج هذا لان طلب المبتدأ كخبره كطلب الفعل المفعول بل يشترط ان يتبع الكلام يقتضيه ان يذكر المصنف الموضع التي يجب فيها تقدير المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخير ذكر الموضع التي يجب فيها تنكير المبتدأ قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا شخصت بوجه ما مثل ولقد مومن خير من مشركه وايضا في الدار امارة وما احد خير منك وشركه اهـ ذاناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان مجموع الخلق على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص قال المصنف لان محكوم عليه الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفة وهذه العلة تطرد في الفاعل مع العلم لا يشترط ان يكون في التعريف الضميمة واما قول المصنف ان الفاعل يخصص بالحكم للمقدم عليه فهم لا ناذ حصل تخصيص بالحكم فحقا كان خبر الحكم محققا كان قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفة وقال ابن الدهان وما نحن في هذا الا في الفائدة فاقبح عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة الخطاب فاذا حصلت جازا الحكم سواء تخصص بالحكم حليتي شي او لا فضا بطحيز لا خياض من المبتدأ ومن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكروتيين يتعين بوجه او نكروتيين غير محتضنتين شي واحد هو عدم علم المخاطب بصول ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم قد نلوا ولم يعلم كون رجل تامن رجالا قائما في الدار جازا ان نقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه وكذا القول لو كتب النقص الساعت في العلم وجه يومئذ فاجرة وكذا في الفاعل لا يجز مع علم المخاطب بقيام زيد ان نقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان نقول قام في الدار رجل ولا نكران وقوع المبتدأ معرفة نكرة من وقع عنكره لا يشبهه الخبر بالصفة فيضك تميز من الموضع بخلاف الفاعل فان فعله بتقديم عليه وجوب لا ينبغي صفة ثم يقول مع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع لخصا ما التجبته على مذهب سيبويه في كل موضع في باب والثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى هي ثمرة ذاناب واما هذا عن الخبر وشمر الباء في قوله تعالى المبتدأ الذي خرج طرف واجار وجهه والاولى كانت لا مستغناء عن عندك وما بعدك وما لم يعرف الامتناع مما هو جاز في الدار وهل يصل في الدار وهل يصل في الدار امارة وايضا في الدار امارة انما من مائة او اقل الحال هو ما يدرك الاوخص بغيرك والسادس بعد اجابته اما غلام ليس عندك واما جارية فلا اسكنك السلام

مجلد السبب

وذلك ان المصنف قد علم ان اول الامر فاعلموا انهم قد قدموا الفاعل لمقتضى الضميمة من اول الامر اذ امكن صيرورة كلاما باسم آخر قوله ومن ثم اي ومن جملة كون المبتدأ التقدير جازت هذه المسئلة ايضا ان قيل لو جازت وفيها اختلاف قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير يدل على ذلك فالقول المبرج الفاعل لفظا وقيل تقديره قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذا ايضا مع ان يكون اصل المبتدأ التقديم في الضميمة صاحبها راجعا الى الدار التي خرج منها صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجره ومن جهة اخرى خلاصه زيدنا ينبغي ان يخرج هذا لان طلب المبتدأ كخبره كطلب الفعل المفعول بل يشترط ان يتبع الكلام يقتضيه ان يذكر المصنف الموضع التي يجب فيها تقدير المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخير ذكر الموضع التي يجب فيها تنكير المبتدأ قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا شخصت بوجه ما مثل ولقد مومن خير من مشركه وايضا في الدار امارة وما احد خير منك وشركه اهـ ذاناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان مجموع الخلق على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص قال المصنف لان محكوم عليه الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفة وهذه العلة تطرد في الفاعل مع العلم لا يشترط ان يكون في التعريف الضميمة واما قول المصنف ان الفاعل يخصص بالحكم للمقدم عليه فهم لا ناذ حصل تخصيص بالحكم فحقا كان خبر الحكم محققا كان قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفة وقال ابن الدهان وما نحن في هذا الا في الفائدة فاقبح عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة الخطاب فاذا حصلت جازا الحكم سواء تخصص بالحكم حليتي شي او لا فضا بطحيز لا خياض من المبتدأ ومن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكروتيين يتعين بوجه او نكروتيين غير محتضنتين شي واحد هو عدم علم المخاطب بصول ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم قد نلوا ولم يعلم كون رجل تامن رجالا قائما في الدار جازا ان نقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه وكذا القول لو كتب النقص الساعت في العلم وجه يومئذ فاجرة وكذا في الفاعل لا يجز مع علم المخاطب بقيام زيد ان نقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان نقول قام في الدار رجل ولا نكران وقوع المبتدأ معرفة نكرة من وقع عنكره لا يشبهه الخبر بالصفة فيضك تميز من الموضع بخلاف الفاعل فان فعله بتقديم عليه وجوب لا ينبغي صفة ثم يقول مع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع لخصا ما التجبته على مذهب سيبويه في كل موضع في باب والثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى هي ثمرة ذاناب واما هذا عن الخبر وشمر الباء في قوله تعالى المبتدأ الذي خرج طرف واجار وجهه والاولى كانت لا مستغناء عن عندك وما بعدك وما لم يعرف الامتناع مما هو جاز في الدار وهل يصل في الدار وهل يصل في الدار امارة وايضا في الدار امارة انما من مائة او اقل الحال هو ما يدرك الاوخص بغيرك والسادس بعد اجابته اما غلام ليس عندك واما جارية فلا اسكنك السلام

من انما هو في الحقيقة لا يصدق بل لا يعتد به كسما في الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة وكذا قال في اخر وقت لبعث
 ان المصدرية كقولنا لعلنا ومنه انما ترى الارض خاشعة لا صيرورة المصدر اما قوله اخطأ بئنا يسأل ربنا في قوله
 هكذا ذكر اياي وسطا الجالبين فلا يعتد بالظن قيل انما عمل في ان لا يعتد بشيئا بالضرر في افعالاته صفه منك ويجهز
 ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدأ ما في غير الواضع المذكورة في الدار رجل فالمرح مبيتة
 مقدم والخبر عند الكوفيين والاختصاص في احد قوله هو فاعل مظهر للصفة معنى الفعل كما قالوا في قائم زيد وانا قال الكوفيون
 ذلك لاختصاصه ان الخبر لا يقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيجوز ان يرتفع زيد في فعله في الدار زيد وقائم زيد
 على المعاملة لثلاثي تقدم الضمير على مفعوله وليس ينبغي لان حيا المبتدأ المقدم فالضمير متاخر تقدمه في ان في ضرب غلامه
 زيد واما الاختصاص فلا يجب ذلك بل يجوز ارتفاعه لا ابتداء ايضا اذ هو مجزئ تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لا جاز على
 الصفة بل الاعتداد بما ذكر ان زيد في قائم زيد فاعلا ايضا ولم يجرز على الظرف بل الاعتداد بان ذلك لان الظرف اخبر
 في عمل الفعل من الصفة وشئت الاجماع على جواز مجزئ في دارة زيد فيجوز تقدم الخبر ويمنع كونها عالا ولا لازم الاضمار قبل ذلك
 وكذا قلهم ان في الدار زيد دل على ان زيد كان مبتدأ والاول منه نصب منع بعض البصريين من مجزئ دارة قيام زيد
 وفي داره عابدين وذلك لان المبتدأ عند النقاد يرغى في جرح الضمير في الخبر اليه في حرفه دارة زيد فاما ما اضعف
 اليه المبتدأ فليس له التقدير الا على الاول في جواز ذلك كما ذهب اليه الاخضر وذلك لان عرض المضاف اليه ليس له التكرار الا على
 الحاصل بينه وبين المبتدأ وصبره ورتبه معكاسم واحد مرتبة التقدير تبعاً للمبتدأ وان لو تكرر في ذلك في الاصل وقد اورد
 في كلامهم في الكائن في البيت واحلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسمهم عين ولا كلامه ولا حصة لعدم الغائما
 الا في ثلثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدتها وقادون وقت نحو الليلة لللال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه
 تقديره نحو قول امرء القيس التميمي خروا ودا المراءى شرب سم وكل اكل عالم ثم تحذف نكاه جارية الثالث ان يكون اسم المبرز
 عاما واسم الزمان خاصا فتركوا لا كوكب الليلة قال الله تعالى ليس لوقتها كاذبة على

من انما هو في الحقيقة لا يصدق بل لا يعتد به كسما في الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة وكذا قال في اخر وقت لبعث
 ان المصدرية كقولنا لعلنا ومنه انما ترى الارض خاشعة لا صيرورة المصدر اما قوله اخطأ بئنا يسأل ربنا في قوله
 هكذا ذكر اياي وسطا الجالبين فلا يعتد بالظن قيل انما عمل في ان لا يعتد بشيئا بالضرر في افعالاته صفه منك ويجهز
 ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدأ ما في غير الواضع المذكورة في الدار رجل فالمرح مبيتة
 مقدم والخبر عند الكوفيين والاختصاص في احد قوله هو فاعل مظهر للصفة معنى الفعل كما قالوا في قائم زيد وانا قال الكوفيون
 ذلك لاختصاصه ان الخبر لا يقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيجوز ان يرتفع زيد في فعله في الدار زيد وقائم زيد
 على المعاملة لثلاثي تقدم الضمير على مفعوله وليس ينبغي لان حيا المبتدأ المقدم فالضمير متاخر تقدمه في ان في ضرب غلامه
 زيد واما الاختصاص فلا يجب ذلك بل يجوز ارتفاعه لا ابتداء ايضا اذ هو مجزئ تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لا جاز على
 الصفة بل الاعتداد بما ذكر ان زيد في قائم زيد فاعلا ايضا ولم يجرز على الظرف بل الاعتداد بان ذلك لان الظرف اخبر
 في عمل الفعل من الصفة وشئت الاجماع على جواز مجزئ في دارة زيد فيجوز تقدم الخبر ويمنع كونها عالا ولا لازم الاضمار قبل ذلك
 وكذا قلهم ان في الدار زيد دل على ان زيد كان مبتدأ والاول منه نصب منع بعض البصريين من مجزئ دارة قيام زيد
 وفي داره عابدين وذلك لان المبتدأ عند النقاد يرغى في جرح الضمير في الخبر اليه في حرفه دارة زيد فاما ما اضعف
 اليه المبتدأ فليس له التقدير الا على الاول في جواز ذلك كما ذهب اليه الاخضر وذلك لان عرض المضاف اليه ليس له التكرار الا على
 الحاصل بينه وبين المبتدأ وصبره ورتبه معكاسم واحد مرتبة التقدير تبعاً للمبتدأ وان لو تكرر في ذلك في الاصل وقد اورد

عاما واسم الزمان خاصا فتركوا لا كوكب الليلة قال الله تعالى ليس لوقتها كاذبة على
 تاو بل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مستحولا بغير زمان خاص واسم الزمان
 عاما نحو في ما ليلة ليس كوكب ومنه لو يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا
 فهو مظهر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان في كوكب في ظرفه خال نحو
 الصوم يوم السبت ثم اذا كان المصدر في اكثره لانه يستغراق اياه كانه هو لاسيما مع التشديد المناسب للظن في خبر
 عند الزمان المنكر وجب في الصوم في يوم او يوما فلا كوفيين وذلك لان في عندهم وجوب التبعيض فلا يجوز ان
 سميت في يوم الجمعة بل وجوب التصديق في جوازها كما هو مذهب البصريين ولا تسلم افادة في التبعيض وان كان الزمان
 معقولا نحو الصوم يوم الجمعة لو يكن الرفع خاليا في الاول عند البصريين ووجوب الكوفيين في المنصب كما هو جواز في المنكر

من انما هو في الحقيقة لا يصدق بل لا يعتد به كسما في الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة وكذا قال في اخر وقت لبعث
 ان المصدرية كقولنا لعلنا ومنه انما ترى الارض خاشعة لا صيرورة المصدر اما قوله اخطأ بئنا يسأل ربنا في قوله
 هكذا ذكر اياي وسطا الجالبين فلا يعتد بالظن قيل انما عمل في ان لا يعتد بشيئا بالضرر في افعالاته صفه منك ويجهز
 ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدأ ما في غير الواضع المذكورة في الدار رجل فالمرح مبيتة
 مقدم والخبر عند الكوفيين والاختصاص في احد قوله هو فاعل مظهر للصفة معنى الفعل كما قالوا في قائم زيد وانا قال الكوفيون
 ذلك لاختصاصه ان الخبر لا يقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيجوز ان يرتفع زيد في فعله في الدار زيد وقائم زيد
 على المعاملة لثلاثي تقدم الضمير على مفعوله وليس ينبغي لان حيا المبتدأ المقدم فالضمير متاخر تقدمه في ان في ضرب غلامه
 زيد واما الاختصاص فلا يجب ذلك بل يجوز ارتفاعه لا ابتداء ايضا اذ هو مجزئ تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لا جاز على
 الصفة بل الاعتداد بما ذكر ان زيد في قائم زيد فاعلا ايضا ولم يجرز على الظرف بل الاعتداد بان ذلك لان الظرف اخبر
 في عمل الفعل من الصفة وشئت الاجماع على جواز مجزئ في دارة زيد فيجوز تقدم الخبر ويمنع كونها عالا ولا لازم الاضمار قبل ذلك
 وكذا قلهم ان في الدار زيد دل على ان زيد كان مبتدأ والاول منه نصب منع بعض البصريين من مجزئ دارة قيام زيد
 وفي داره عابدين وذلك لان المبتدأ عند النقاد يرغى في جرح الضمير في الخبر اليه في حرفه دارة زيد فاما ما اضعف
 اليه المبتدأ فليس له التقدير الا على الاول في جواز ذلك كما ذهب اليه الاخضر وذلك لان عرض المضاف اليه ليس له التكرار الا على
 الحاصل بينه وبين المبتدأ وصبره ورتبه معكاسم واحد مرتبة التقدير تبعاً للمبتدأ وان لو تكرر في ذلك في الاصل وقد اورد

۱۔ اہل بیت علیہم السلام
 ۲۔ اہل بیت علیہم السلام
 ۳۔ اہل بیت علیہم السلام
 ۴۔ اہل بیت علیہم السلام
 ۵۔ اہل بیت علیہم السلام
 ۶۔ اہل بیت علیہم السلام
 ۷۔ اہل بیت علیہم السلام
 ۸۔ اہل بیت علیہم السلام
 ۹۔ اہل بیت علیہم السلام
 ۱۰۔ اہل بیت علیہم السلام

وهو الذي يقدره أهل المنطق على
البدء به واخبرنا كما صد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عرندہ
 ملانہ
 بکد
 سدک
 والغبیر
 شوط
 واکام
 مفری
 الوجای
 قاپو
 اب
 قوله
 ان
 فیکم
 وان
 اصل
 ایزان
 انعام

هذا تقدم الخبر

الفاعل الذي هو التخصيب وايضا لكونه نفاء الجزاء وهو عقيب المشرط لا يستحق اذا تصد الكلام وجب ايضا ما خبر
 الخبر اذا جاء بعد الاقظا ومعنى خبرى ما زيد الا فاعرف وانما زيد قائم لك ان قدمت من غير كالا الفاعل المعنى كما ذكرنا في
 تقديمه الفاعل وتاخيرها ولا يخفى تقدمه مع كمال ما يحى في باب الاستثناء مجيب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالمبتدأ وبذلك
 ايضا ان نحو زيد قائم وان كان خبر الشان لزوم تصددها قوله واذا انقض الخبر المفرد ما لصددا الكلام مثل ان زيد وكان
مصححا مثل في الدار رجل او لم يتعلق خبره في المبتدأ مثل على التمرة مثل اذ يد او عن ان عني اذ انك قائم وجب
 تقديمه هذا بيان لموجبات تقدم الخبر وانما قال الخبر المفرد لان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضيه صددا الكلام لموجب
 تقديمه نحو زيد من الية اذا استفهام وسائر ما يقتضيه صددا الكلام بغيرها ان تقع صدرا جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها
 احد انتهى تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من العلم المتغيرة معناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة
 التي يدخلها فلا يقابل ان من ياتية اشكرها وما قولهم علمت اجمع في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها
 المعنوي بظاهر كاضال العلاج فالحق سبحانه الا ان كان الضوب والسبي جوز تقديمه على الكلام المصدر تبادلا للاستفهام والنظر
 ولا م ابتداء مع تاثيره فيه مع ان تقدمه كالتقدم اذ منتهى طلعت زيدا قائما زيدا قائما في ظني ومنهم من العمل فيه ظاهر الاحتراما
 للفظ المتضمن للصدد وما قولهم الذي ما يضرب والذي ان نصير بغيرك فان الموصول وان كان مع الصلة كمن واد
 الان لا يؤثر في صلتته معي ونحو قولهم زيد من ابوه وعمر وفي دامن هو اولي الجوار ان المبتدأ كما ان لا يؤثر معني من
 المعاني في الخبر لثبوت مع ايضا كما ان الموصول مع صلتته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا من مفرد وقوله قبل وقوم
 ظرفا الاكثر اذ مقدرا بجملة قلت لا شك ان اللفظ اثنان اسم مفرد في الوضوء سواء قد بالجملة او بالمفرد فحين في ابن زيد مفرد
 واقوم وقوم الجملة على الاعم ففهم ان يقال ان خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد والمفرد به وجب
 تقديمه على المبتدأ اما مع الخبر نحو غلام راكب زيدا وبند ونحو غلام زيدا كب قوله واذا انقض الخبر المفرد اعلم ان
من جملة مقتضى ان الصد خبر المفرد الاكتملة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد قوله ولما كان مصححا
 كان الخبر ان تقدمه مصححا للجملة المبتدأ فلكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتدأ ان تقدم حكم التنكير عليها خصصها نحو
 جازو قوعها مبتدأ وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ان يحيا تقديم الطرف خبر المبتدأ المنكر في
 الاعراب ولا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيكون لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا طلو قل وقوم الظرف
 خبر عن المنكر اعترض ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وجوه لا يؤمنون بقوله وقوم الظرف
 على المبتدأ ولا يعرف اللبس ولا يعين الخبرية اذ لو قلت رجل قائم قائم رجل حمل كون رجل خبرا قائم اذ لا منه وما
 الظرف فان اذا تقدم نعين الخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كل على هذا مذهب سيدي وما على مذهب لا يخفى والاعراب
 فالظرف عامل في الاسم الكبر فليس اذن من هذا الباب وقولنا لا اعرب احراز عن قولهم ان في في جمل لا يلبس وقولنا

بحث الخبر

كل ما يتحقق معنى الداء احتراز عن غوسلام عليك وويل لك فان الاصل بالخبر الخبر لا ذكرنا قبل قوله او متعلقه ضمني في المبتدأ
اي متعلق الخبر بكسر اللام ونفى بالمتعلق جزء الخبر فهو على التمرة جزء الخبر ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المتعلق لا الخبر
والجزء و متعلق به الجزء وحده متعلق بعامله لان الجار ليس متعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق بالجزء والفاعل القاصي يعني اذا
احصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل المذكور فلو قلنا مثلاً زيد على التمرة لكان مثل ما جاءها
في الدار وقد تقدم امتناعه اذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زيد مثلاً جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط
بين وبين صفة حتى زيد على التمرة مثلاً اذا انفصل بين الصفة والوصف جاز ان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ
ذي الضمير وتأخر الخبر عنه نحو في الدار ما لكها فانه جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافاً للباقين وكان المانعة
نظراً الى ان المفسر موقوفة التأخير متعلقة بالخبر وليس بشيء لان التقديم اللفظ كاف في صحته عند الضمير لا يترى الى قوله تعالى
واذا ابتلى ابرهيم ربّه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيد اغلام مرضارب في غوزيد اغلام مرضارب كما ان نظراً الى شدة
طلب الفعل المفعول فكان مفعولاً متأخراً جلات اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من ان الكسائي
بالتقديم اللفظ قوله او عن اي او كان الخبر عن ان مع اسمها او خبرها يريد اذا كان ان مع صلها مبتدأً وجب تقديم
خبرها صلها وقد تقدم انها مع صلها فاعل عند اي عني اذا كان الخبر ظرفاً وانما تعين تقديم الخبر فلا يلتبس بان المسورة
لا تكتف لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفاً هي ان زيد قائم عندى او غير ظرف نحو ان زيد قائم حتى لا يشبه المفتوحة
بالمسورة ولو زيد في الخبر الحذف اللبس لكون الموصوفه المسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما هي في باب
الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع في خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن ان خبره بعد خبر ان المسورة او يظن انظر
تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان عرف ان خبر المبتدأ وان ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي موصولة وجب في باب
الموصول ان ما في خبر المصلة لا يتقدم على الموصول ولا في خبر المسورة لان لها الصلة فاذا تعين ان المقدم خبر
والمسورة مع اسمها او خبرها لا يحتمل ان يكون مبتدأً لانها جازة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد خبره في ان المفتوحة
لا غير واذا كان ان المتعلق مع صلها بعد ما نحو اما انك خارج فلا صدقاً فلها تقدم على خبرها لما لا يكر في جرد النظر
ان الخبر التام لا يتوسط بين اما وافتها فلا يلتبس المفتوحة بالكسوة ويجب ايضا تأخير المبتدأ الذي بعد اللفظ اخفى
ما قاله الا زيد او معنى نحو اقام قائم زيد لانك ان قدمت من دون الا انعكس المصروفان قدمت مع الا لا يخرج تقدم اداة
الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفعول ولا يخرج ذلك كما هي في باب الاستثناء واذا كان تقدم الخبر عنهم منه معنى
لا يفهم من تأخير وجب التقديم هو قولك نعمتي ان اذا كان المراد المتأخر تميم او غير ذلك مما تقدم في الخبر قوله قد تقدم
مثل زيد عالم ما قل اعلم ان تقدم الخبر ما ان يكون بطلان او غيره كالاول نحو زيد عالمه وعاقل وليس قولك عالمه لم
واجاهل من هذا لان كلا مناهما تقدم في الخبر عن شيء واحد وهما الخبر عنه باعلام غير الخبر عنه بالجاهل والثاني على

لما اذا تعين بان خبره في الخبر اسم

البحث في خبر

بحث الخبر

خبره الفاء ان يكون عاماً وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من انضربك خروث قد يكون خاصاً و
صلته ما يصح كقولنا ان الذين فتقوا المنيقين والمؤمنات الايتان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل
منهم الفتق اى الاحراق وكذا قوله تعالى ما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصاً وصلته
مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذى تقرون منه فانه ملائكم اذ لا يريد كل موت تقرون منه بل كل موت اذ ضرب
موت وقصد الشخص فالافاء ذلت النوع كقولنا بالقتل بالسيف مثلاً ولا فاء نوع اخر منها المغيرة المأهية التى تقرون
منها ملائكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ومنها وان لو يكن موصولاً لا نه موصوف بالموصول قد يقع الماخبر بعد الموصولة
المذكورة وهو معنى المستقبل لضم الفاء كقولنا الذى اتانى فله درهم والموصول بالظرف نحو الذى قد امك او الذى
فله درهم واذا وصل المبتدأ الذى في خبر الفاء او وصف بالفعل والظرف فقط يكون الموصول الموصوف ككل الشرط
والخبر كل ما الذى يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط وكان حتى الموصول على هذا ان لا يكون الا بهما كما جاء
الشرط نحو وما الشرطتين وانما جاز ان لا يكون بهما كما في قوله تعالى ان الذين فتقوا المنيقين لا يدخل في معنى
الشرط وكذا ان كان حتى الصلة ان لا يكون الا فعلاً مستقبلاً معنى كشرط من وما الا انما لا يمكن شرطاً في الحقيقة جاز ان لا يكون
صريحاً في الفعلية بل يكون ما يقع معه الفعل كالظرف والمجاورة الجرم وروا لا يكون مستقبل معنى كقوله تعالى ان الذين
فتقوا المؤمنين وكذا كان حتى الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالمجزأ في حيث ان ليس جزء الشرط حقيقة جاز يقرب به منهما
قصد السببية نحو الذى ياتي لدرهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون لا لول سبباً للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء
لازماً لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والمجاورة حتى قوله تعالى قل ان الموت الذى تقرون منه الآية الملافة لا ملافة
وليس الفاء سبباً للملافة وكذا في قوله تعالى وما يكمن من نعمة في الله كونه النعمة من فعل لازم لمضمونها فلا يفترق
قول بعضهم ان الشرط سبب للمجاورة ويصح تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة
بالفعل والظرف والمجاورة الجرم وهو كل رجل ياتي او ام امك او في الدار فله درهم وقد يجر مضمونها ايضاً ما مضى مستقبلاً
المعنى نحو كل رجل اناك عند فله درهم كما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل فان كان مضافاً الى غيره موصوف حتى
كل رجل فله درهم لمضارعته لعلات الشرط في الاهام وكذا اذا كان مضافاً الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم
وعندما يوصل يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدئات والاختصاص غير زيادة فاق جميع خبر المبتدأ حتى في قوله وجدوا السكندر
وقالوا لا يخلو ان قالوا فواهم واكرموا من المحسين فلو كان هيا وسبباً يؤول منه هذا هو لان فاكهه قوله وليت ولعل وان
با اتفاق جميع نواحيه الا ان لا يتعد دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا ما ذكره وذلك لانه اذا دخل الفاء على المبتدأ
لكل الشرط يلزمها التصديق ولا يدخلها نواحيه الا ابتداء لان تلك النواحيه تؤول معنى في الجملة وتدل هتدم
ان ما توفى في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة لازماً للصدء الا ان هذا المبتدأ لكونه غير نواحيه العرق في النواحيه جاز ان يدخل

الفاء ان يكون عاماً وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من انضربك خروث قد يكون خاصاً و
صلته ما يصح كقولنا ان الذين فتقوا المنيقين والمؤمنات الايتان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل
منهم الفتق اى الاحراق وكذا قوله تعالى ما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصاً وصلته
مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذى تقرون منه فانه ملائكم اذ لا يريد كل موت تقرون منه بل كل موت اذ ضرب
موت وقصد الشخص فالافاء ذلت النوع كقولنا بالقتل بالسيف مثلاً ولا فاء نوع اخر منها المغيرة المأهية التى تقرون
منها ملائكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ومنها وان لو يكن موصولاً لا نه موصوف بالموصول قد يقع الماخبر بعد الموصولة
المذكورة وهو معنى المستقبل لضم الفاء كقولنا الذى اتانى فله درهم والموصول بالظرف نحو الذى قد امك او الذى
فله درهم واذا وصل المبتدأ الذى في خبر الفاء او وصف بالفعل والظرف فقط يكون الموصول الموصوف ككل الشرط
والخبر كل ما الذى يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط وكان حتى الموصول على هذا ان لا يكون الا بهما كما جاء
الشرط نحو وما الشرطتين وانما جاز ان لا يكون بهما كما في قوله تعالى ان الذين فتقوا المنيقين لا يدخل في معنى
الشرط وكذا ان كان حتى الصلة ان لا يكون الا فعلاً مستقبلاً معنى كشرط من وما الا انما لا يمكن شرطاً في الحقيقة جاز ان لا يكون
صريحاً في الفعلية بل يكون ما يقع معه الفعل كالظرف والمجاورة الجرم وروا لا يكون مستقبل معنى كقوله تعالى ان الذين
فتقوا المؤمنين وكذا كان حتى الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالمجزأ في حيث ان ليس جزء الشرط حقيقة جاز يقرب به منهما
قصد السببية نحو الذى ياتي لدرهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون لا لول سبباً للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء
لازماً لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والمجاورة حتى قوله تعالى قل ان الموت الذى تقرون منه الآية الملافة لا ملافة
وليس الفاء سبباً للملافة وكذا في قوله تعالى وما يكمن من نعمة في الله كونه النعمة من فعل لازم لمضمونها فلا يفترق
قول بعضهم ان الشرط سبب للمجاورة ويصح تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة
بالفعل والظرف والمجاورة الجرم وهو كل رجل ياتي او ام امك او في الدار فله درهم وقد يجر مضمونها ايضاً ما مضى مستقبلاً
المعنى نحو كل رجل اناك عند فله درهم كما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل فان كان مضافاً الى غيره موصوف حتى
كل رجل فله درهم لمضارعته لعلات الشرط في الاهام وكذا اذا كان مضافاً الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم
وعندما يوصل يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدئات والاختصاص غير زيادة فاق جميع خبر المبتدأ حتى في قوله وجدوا السكندر
وقالوا لا يخلو ان قالوا فواهم واكرموا من المحسين فلو كان هيا وسبباً يؤول منه هذا هو لان فاكهه قوله وليت ولعل وان
با اتفاق جميع نواحيه الا ان لا يتعد دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا ما ذكره وذلك لانه اذا دخل الفاء على المبتدأ
لكل الشرط يلزمها التصديق ولا يدخلها نواحيه الا ابتداء لان تلك النواحيه تؤول معنى في الجملة وتدل هتدم
ان ما توفى في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة لازماً للصدء الا ان هذا المبتدأ لكونه غير نواحيه العرق في النواحيه جاز ان يدخل

حذف المبتدأ والخبر

٨٨

ملاؤثر في الجملة المتأخرة منظرها وهو ان قوله تعالى ان الذين كفروا بالحق الماكني ان الضميمة بها ولكن من
 سماع كنه لمارأي ان يجوز العطف بالرفع على ما يمكن كما يجوز على اسم ان كما يجر في الحرف المستقيمة الفعل كذا البحر
 بعضهم ان المتضمنه جواز دفع المعطوف على اسمها هي المكسورة على ما يجر في الوضعية الشار اليها خبرها هي ان المكسورة
 واما كلمات الشرط المجازية الثابتة لا اتمام في الشرطية فلا بد من ختم من وناحية الابتداء اي في الضرورة فيضمر ذلك بعد ها
 خبرها لان من لا يجر جملات الشرط في التقدير عن الضميمة في جملها واذن من قوله ان من يدخل الكنيسة يوم ما بل في هذا جاز
 وطباء قوله وانهم بعضهم ان لها اي نحو ان في المتع دخول الغاء بليت ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الخبر
 سيؤيد خلافا للاخضر ونقل العبدى وابو البقاء وابن ابي عمير ان الخبر للدخول الغاء مع ان سيؤيد خلافا للاخضر قوله
 ما نافع با تفاق ولا يخصصه ما بل كل نافع للابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المصنف من اجتماع دخول
 الغاء في خبر ليت ولعل لزوم التناقض وذلك لان ما بعد الغاء الجزائية لا يكون الا خبرا في محال للصدق والكذب
 ونجريت ولعل لا يحيل ان ذلك ليس بشي حقيقة قولك ان جالك زيد فاضرب قال الله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله
 ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فيشربهم بعداب البرم قوله وقد يجد
 المبتدأ لقيام قريته جواز القول المستعمل الالهاله والله والخبر جواز ان يخرج فاذ السليم وجوبا فيا في موضع
 مثل لا يجل هلاك عمر وضربى زيدا قائما وكل يجل وضيمته ولم يزلوا ان المبتدأ البصر للالهاله قد ذكر انه
 لا يجزئ شي لا وجوبا ولا جواز الامم قريته دالة على تعيينها على ان قد حذف المبتدأ وجوبا اذا قطع الغت بالرفع كما
 جاز في باب نحوهم الله اهل البحر اي مواهل البحر وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم
 اذ التزم كما يجر فلو ظهر المبتدأ لم يمتين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحوهم الرجل زيدان تقديره هو
 زيد وفيه نظر على ما يجر في باب قوله جواز وجوبا فاضرب على المصداق حذف وجوبا جازا واذا في قوله فاذا السليم المقام
 واختلف فيها فقل عن المبرد انها ظرف مكان فله جرح ان يكون خبر المبتدأ الذي بعده هي فاما كان السبع
 فقول على هذا مرت فاذا زيد قائما فاذا عندا متعلق بكاف وشبهه من متعلقات الظروف العائدة لا يجر عنه قوله
 ان يكون اذا مضافا الى الخبر الاسمية المحذوفة والخبر اذا لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الاحيوت على ما يجر في الظروف
 المبدئية وما ذهب اليه بطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذا لا معنى لقولك فاما كان السبع بالباب في تاويل قوله خرجت
 فاذا السبع بالباب وقال الزجراج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فله جرح ان يكون اذا في قوله فاما كان السبع بالخبر جازا
 بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون متعبرا عن المبتدأ كما هو في ان
 يكون الخبر محذوف فاذا اظرف لذلك الخبر المحذوف غير مائة مسددة اي في ذلك الوقت السبع بالباب محذوف بالباب في
 قريته خرجت عليه ويحيى ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الخبر الاسمية وعامل محذوف على ما قال المصنف في

قوله ان الذين كفروا بالحق الماكني ان الضميمة بها ولكن من سماع كنه لمارأي ان يجوز العطف بالرفع على ما يمكن كما يجوز على اسم ان كما يجر في الحرف المستقيمة الفعل كذا البحر بعضهم ان المتضمنه جواز دفع المعطوف على اسمها هي المكسورة على ما يجر في الوضعية الشار اليها خبرها هي ان المكسورة واما كلمات الشرط المجازية الثابتة لا اتمام في الشرطية فلا بد من ختم من وناحية الابتداء اي في الضرورة فيضمر ذلك بعد ها خبرها لان من لا يجر جملات الشرط في التقدير عن الضميمة في جملها واذن من قوله ان من يدخل الكنيسة يوم ما بل في هذا جاز وطباء قوله وانهم بعضهم ان لها اي نحو ان في المتع دخول الغاء بليت ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الخبر سيؤيد خلافا للاخضر ونقل العبدى وابو البقاء وابن ابي عمير ان الخبر للدخول الغاء مع ان سيؤيد خلافا للاخضر قوله ما نافع با تفاق ولا يخصصه ما بل كل نافع للابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المصنف من اجتماع دخول الغاء في خبر ليت ولعل لزوم التناقض وذلك لان ما بعد الغاء الجزائية لا يكون الا خبرا في محال للصدق والكذب ونجريت ولعل لا يحيل ان ذلك ليس بشي حقيقة قولك ان جالك زيد فاضرب قال الله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فيشربهم بعداب البرم قوله وقد يجد المبتدأ لقيام قريته جواز القول المستعمل الالهاله والله والخبر جواز ان يخرج فاذ السليم وجوبا فيا في موضع مثل لا يجل هلاك عمر وضربى زيدا قائما وكل يجل وضيمته ولم يزلوا ان المبتدأ البصر للالهاله قد ذكر انه لا يجزئ شي لا وجوبا ولا جواز الامم قريته دالة على تعيينها على ان قد حذف المبتدأ وجوبا اذا قطع الغت بالرفع كما جاز في باب نحوهم الله اهل البحر اي مواهل البحر وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم اذ التزم كما يجر فلو ظهر المبتدأ لم يمتين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحوهم الرجل زيدان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجر في باب قوله جواز وجوبا فاضرب على المصداق حذف وجوبا جازا واذا في قوله فاذا السليم المقام واختلف فيها فقل عن المبرد انها ظرف مكان فله جرح ان يكون خبر المبتدأ الذي بعده هي فاما كان السبع فقول على هذا مرت فاذا زيد قائما فاذا عندا متعلق بكاف وشبهه من متعلقات الظروف العائدة لا يجر عنه قوله ان يكون اذا مضافا الى الخبر الاسمية المحذوفة والخبر اذا لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الاحيوت على ما يجر في الظروف المبدئية وما ذهب اليه بطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذا لا معنى لقولك فاما كان السبع بالباب في تاويل قوله خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجراج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فله جرح ان يكون اذا في قوله فاما كان السبع بالخبر جازا بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون متعبرا عن المبتدأ كما هو في ان يكون الخبر محذوف فاذا اظرف لذلك الخبر المحذوف غير مائة مسددة اي في ذلك الوقت السبع بالباب محذوف بالباب في قريته خرجت عليه ويحيى ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الخبر الاسمية وعامل محذوف على ما قال المصنف في

فأجابنا وقت وجوب السبب بالمباب لا إذا خرج لأدع الظرفية اذ هو اذن مفعول له فأجابنا في حاجتنا الى هذا الكلام
 فان اذا الظرفية غير متصرفه على الصحيح ونقل عن ابن تيمية ان المفاعلة حرف فعله هذا خبر المبتدئ في نحو اذا السبب
 محذوف وبلا خلاف واما انفاء الدال على اذا المفاعلة فنقل عن الزبيري انها جواب شرط مقدر ولعل اذ انفاء السببية
 التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاعلة السببية زمت لخرج وقال المازني هي اذلة وليس بشئ او لا
 حذوها وقال ابو بكر مبرهنا هي للعطف جملة على المعنى اى خرجت هنا جأ كذا وهو قريب ولزيم الزم في موضع غير
 يقال الموضع الشئ فالزيم اى قبل هذا زمت اى في خبر المزم العرف ذكر غير الخبر في موضع في هذا الخبر وجوابه في
 موضع يكون فيه مع الظرفية الدال على تعيين الخبر المقد من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسدداً لك الخبر وهو في
 ابواب على ما ذكر المصنف واما المبتدئ الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الواضحة
 الذي بعدها لا اختصاصاً بها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائي بالاسم بعدها فاعل لعل مقدر كذا في قوله لولا ان سوا
 لمقتضى وهو قريب من وجوب ذلك ان الظن منها انها لولا التي تعيد امتناع الاول لا امتناع الثاني كما يجى في جوف الشرط دخلت
 على الا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقى مع دخولها على لعل لا يقتضاء معناها مع الايضاباق على ان
 كما تبقى مع لولا من جوف الشرط ففعل لولا على هلاك عمر لولو لو وجد على هلاك عمر فيلحق الاول اى انشاء وجوب على انشاء
 هلاك عمر وانشاء انشاء شئت فمر في كذا لولا مقيدة شئت الاول وانشاء الثاني كقاعدة لوفي ذلك لولو ناتية شئت كما
 مر في بيان قوله فلو انما استوي لا في عيشته ثبتت لكن منية البصريين من هذا التقدير ووجههم على ان لولا لا تليق بنفسها
 وليس كذلك لادخاله على ان الفعل بعد لولا اظهر وجوباً فلا بد من الايمان بغير كما مر في باب الفاعل ليس بعد لولا مقيدة واجبة
 لفظ لا يدخل على الماضي في خبر الدعاء وجواب القسم الممكروا في الاغلب كما يجى في قسم الحروف ولا تكرر بعد لولا هلا
 البعريون الاسم المرفوع بعد مبتدئ ولا يجوز ان يكون جواب الخبر كما مر في اما زيد قائم لكونه جملة خبرية عن العالم الى
 المبتدئ في الاغلب كما في لولا على هلاك عمر فخير محذوف وجوب الحصول ثم يجى وجوب الخبر فدها الظرفية الدال على
 الخبر المعين وهي لفظ لولا اذ هي موضوعة لتدل على امتناع المزم فلو الدال على ان خبر المبتدئ الذي بعده ما هو جود كما
 ولا فاعل ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسدداً للخبر وهو جواب لولا ودخلت لولا هذه على الفعلية
 قاله قالت اما من كذا جئت انيها فلا ريب في بعض الناسهم السوء لا تدرك في قاله يمينهم ولا خبره في لولا اذ
 الجحد جنى لولا الخ وهو الجرحان وثانيها كل مبتدئ يكون مصداقاً صريحاً حتى خبرتي او يخفى المبتدئ وهو افضل النظم
 مضاعفاً الى المصد لان بعض ما يضاف اليه كما يجى في باب يخفى اخطب ما يكون اى يكون واكثر من السوي ويكون المصد
 مضاعفاً الى الفاعل فوضعي زيد او الى المفعول حتى خبرني زيد او اليها حتى تصاربعاً وبعد ذلك حال منها مع المفعول نحو
 ضربي زيداً قائم او تضارباً قائم او من احد حتى ضربني هذا قائماً او قائمة ويقع هذا حاله ايضاً خلافاً للفراء

على ان الخبر
 المبتدئ في خبر
 لا يجوز ان يكون
 جواب شرط
 مقدر
 لكونه
 جملة خبرية
 عن العالم الى
 المبتدئ في
 الاغلب كما في
 لولا على هلاك
 عمر فخير
 محذوف
 وجوب الحصول
 ثم يجى
 وجوب الخبر
 فدها
 الظرفية
 الدال على
 الخبر المعين
 وهي لفظ
 لولا اذ هي
 موضوعة
 لتدل على
 امتناع المزم
 فلو الدال
 على ان خبر
 المبتدئ الذي
 بعده ما هو
 جود كما
 ولا فاعل
 ولا غير ذلك
 من انواع
 الخبر
 والثاني
 اللفظ الساد
 مسدداً
 للخبر
 وهو جواب
 لولا ودخلت
 لولا هذه
 على
 الفعلية
 قاله
 قالت
 اما من
 كذا جئت
 انيها
 فلا ريب
 في بعض
 الناسهم
 السوء
 لا تدرك
 في
 قاله
 يمينهم
 ولا خبره
 في
 لولا اذ
 الجحد
 جنى
 لولا الخ
 وهو
 الجرحان
 وثانيها
 كل
 مبتدئ
 يكون
 مصداقاً
 صريحاً
 حتى
 خبرتي
 او
 يخفى
 المبتدئ
 وهو
 افضل
 النظم
 مضاعفاً
 الى
 المصد
 لان
 بعض
 ما
 يضاف
 اليه
 كما
 يجى
 في
 باب
 يخفى
 اخطب
 ما
 يكون
 اى
 يكون
 واكثر
 من
 السوي
 ويكون
 المصد
 مضاعفاً
 الى
 الفاعل
 فوضعي
 زيد
 او
 الى
 المفعول
 حتى
 خبرني
 زيد
 او
 اليها
 حتى
 تصاربعاً
 وبعد
 ذلك
 حال
 منها
 مع
 المفعول
 نحو
 ضربي
 زيداً
 قائم
 او
 تضارباً
 قائم
 او
 من
 احد
 حتى
 ضربني
 هذا
 قائماً
 او
 قائمة
 ويقع
 هذا
 حاله
 ايضاً
 خلافاً
 للفراء

نحو على زيد كان ذاملا ويقال سَمِعْتُ أَذَى زيدا يقول ذاك أي سَمِعْتُ أَذَى كَلَامِ زيدا على حذف المضارع إن كانت الحال المذكورة جملة اسمية فندفع خبر الكسرة بحجب معها أو الحال بحضرة زيدا وخلافه قائم قاله أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد الحال ففعل قد وقع موقع المعلول فيجب معها علامة الحالة إذ قبل أقر غير موقعه يتكرر نحو الكسرة تجردا عن الواو وقومها موقع خبر المبتدأ فيقول ضربني زيدا ابنه قائم كحاله في قوله بكت فوجأ إلى في ويجوز عند الكسرة استماع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربني زيد كحاله أو ضربني زيد الشديدا قائما ومنع غيرا لمعنى الفعل عليه لهذا ذهب ابن درستويه إلى أن هذا المبتدأ لا ضربه لكونه بمعنى الفعل لا الضمير ما ضرب زيد الأقالما ولم يسمه إلا بفتح الأقالما واستقرأ وفي خبر مثل هذا المبتدأ أو قاله ذهب ابن درستويه وابن أبي شاذي إلى أن الأخير لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فيضربني زيد قائما أو ضربني قائما وهو بحضرة قائم زيدان عندهما وذهب الكوفون إلى أن محض قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعالم فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدم بعد الحال وجوبا أي ضربني زيد الأقالما حاصل وذهب لأخشي إلى الخبر الذي سدت الحال منه مصدا مضاف إلى صاحب الحال أي ضربني زيد ضرب قائما أي ما ضربه أباه لإعذا الضرب المقيد وكذا أكثر في السووق شرب ملو تا وذهب البصريون إلى أن حال من معمول المصدر بمعنى لفظا والعالم في الحال محذوف أي ضربني زيد حاصل إذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين أن كلهم متفقون على أنه محض ضرب زيد قائما ما ضرب زيد الأقالما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية ولا أخشى وبنا منبذ على مقدمته وهي أن اسم الجنس أعني الذي يقع على القليل والكثير لفظ الواحد إذا استعمل ولم تقم قومة تخصصه ببعض أئمة عليه نفوذ الظم لاستفراق الجنس أخذ من استقراء كلامه فغنى القراب باليس والماء بارد أي كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مرق ولهم النوم يفتض الطهارة أن النوم مع الجلوس لا يفتضها كان منافضا لظاهر ذلك اللفظ وإذا قام قومة مخصوص هو المخصوص نحو اشترب الخمر واشرب الماء لأن شربه الجميم وشربه الجميع متعان فإذا تقرر هذا قلنا أن الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل بحال عدمه قبل الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني وأقر على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق أعني ما ضرب زيد الأقالما أما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بحال التخصص فيكون المعنى ضربني زيد التخصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لا يلائم من معمول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالعود أيضا في وقت آخر فليس في تقديرهم إذن معنى كحصر المراد المتفق عليه وهذا يبطل مذهب ابن درستويه أيضا لا لا يحصر في قولك ضرب زيد قائما وما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ أنه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر كحصر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ وأقر موقع الخبر وقد تقدم أن الخبر لا يحدث وجوبا إلا إذا سدت مسده لفظا وكذا انقول في قولهم أكثر شرب السويق ملو تا أن معناه أن شرب السويق ملو تا أكثر من شرب غيره ملو تا فلو قدرنا على

هذا يدل على أن
مورد المصدر هو الخبر
في المثالين

هذا يدل على أن
الظن بالقيام هو الخبر
في المثالين

مذهب الكوفية أكثر شمولاً للسوق ملتوا تأصيل لم يحصل هذا المعنى المنقح بميلادهم
أن يقول هذا اللفظ إذن من شربة ملتوا عشر مرات مثلاً وغير ملتوت العشرة يريد بالكثر
السوق ملتوا تسع مرات مثلاً فإنه أكثر شربة ملتوا ويرد على مذهب الإشتغال من المصدر
بقاء معوله وذلك عندهم ممنوع أذهب بتقديران الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف ولا يقال
إذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه إن
مألك وزيد أمالك ولا يستل زيداً وهذا القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عنه
البصرية هو الإخبار عن الضرب بكونه متعيناً بالقيام لأنه لا يمكن تعينه بقيد الإبعاد حصوله واللفظ
السادس الخبر هو الحال فقد حصل شرطاً وجوب الحذف وأصله عندهم ضربه زيداً
إذا كان قائماً وليس إذا الاستقبال مهمل بل هو الاستمرار كما في قوله تعالى وإذا قيل لهم
لا تقصدوا في الأرض وقوله وإذا ما غصب عنهم يغفرون ومثله كثير حذف
حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة فهو زيد عندك والوقف في البدان
فبق إذا كان قائماً نحو حرف إذا مع شروط السام في الحال واقتصر الحال مقام الظرف لأن
الحال معنى الظرفية إذ معنى جاء زيد راكباً أي في وقت الركوب فالحال قائم مقام
الظرف القائم مقام خبر فيكون الحال قائماً مقام الخبر فإن قيل لولا يكون كان المقدرة ناقصة وقائماً
خبراً قيل لأن مثل هذا المنصوب أي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة
لا يكون إلا نكرة لم يسم مع كثرة الالكان فالوكان خبر كان مجاز تعريفي وكسيرة ذلك مع طول الاستعارة
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف إذا مع الجملة الصف البها ولم يثبت في خبر هذا المكان
ومن العدد ولعمري ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة وذلك لأن معنى قولهم
حاصل إذا كان قائماً ظاهره في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له
والذي أوقعهم في هذا وقع غيرهم فيما لهمم التزامهم اتحاد العالم في الحال وصاحبها
بلاد بل دهم عليه ولا ضرورة الجاء تتم اليه والحق ان يبيح اختلاف العالمين على ما ذهب إليه المالكي
فقول بقدره ضربي زيداً حاصل قائماً والعامل في الحال حاصل وفي صاحب بے وهو الياء أوزيد فقول
حذفنا كاش أو حاصل العامل في الحال لكسيرة حاشا ملائمة الجمع الإفعال كحذفه
في نحو زيد عندك أو في الدار لما تبة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والنظر
مقام العامل أقدام ما دونهم ان يبيح نفع الحال السادة من الخبر عن افعال المضاعف إلى ما المصدرية الموصولة

مَنْ جَرَّ جَرًّا
وَأَخَوَاهَا

عَلَى
مَنْ جَرَّ جَرًّا
وَأَخَوَاهَا

مَعَهَا فَكَانَتْ قُلْتُ بِكَرْ خَالِدًا قَامَ عَمْدًا وَمَعْنَاهُ بَكَرَ مَعَ خَالِدٍ فَجَعَلَتْ هَذَا الْجَمْعُ إِذِ بَكَرَ مَعَ خَالِدٍ خَيْرًا مِنْ مَعْدٍ رَابِطَةً فِي
دَارِهِ فَكَانَتْ قُلْتُ عَمْدٌ بِكَرَ مَعَ خَالِدٍ فِي دَارِهِ إِذِ عَمْرٌ دَارُهُ مُشْتَقَّةٌ عَلَى بَكَرَ وَخَالِدٍ فَجَعَلَ هَذَا الْجَمْعُ خَيْرًا مِنْ بَدَعٍ رَابِطَةً أَوْ
فَكَانَتْ قُلْتُ زَيْدٌ عَمْرٌ دَارُهُ مُشْتَقَّةٌ عَلَى بَكَرَ وَخَالِدٍ بَارِئٌ زَيْدٌ كَيْفَ عَمْرٌ بِمَعْمُورٍ وَخَالِدٌ ثُمَّ جَعَلَ هَذَا الْجَمْعُ خَيْرًا مِنْ هَذَا
مَعْدٍ رَابِطَةً مَعَهَا فَكَانَتْ قُلْتُ هَذَا زَيْدٌ عَمْرٌ بِمَعْمُورٍ وَخَالِدٌ مَعَهَا وَجَعَلَ هَذَا الْقِيَاسُ أَنْ كَانَتْ الْمُسْتَدَانِ الْقَدْ كُنِيَ لِمَنْ جَرَّ
وَأَخَوَاهَا هُوَ الْمُسْتَدَانِ جَعَلَ خَوْلَ هَذِهِ الْحُرُوفِ يَحْتَمِلُ أَنْ زَيْدًا قَامَ وَأَمْرٌ كَامَرٌ خَبَرَ الْمُسْتَدَانِ لَا فِي تَقْدِيرِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا لِمِ
أَنْ لَمَّا كَانَ مِنْ هَبَةِ أَنْ لَا حَصْلَ فِي رَفْعِهِ لَا سَاءَ الْفَاعِلُ وَفِي نَصْبِهَا الْمَفْعُولُ لَوْ كُنْ لَمْ يَكُنْ بَلْ لَمْ يَكُنْ أَنْ يَلْغِي أَنْ كُلُّ مَنْصُوبٍ وَفِي رَفْعٍ
غَيْرِهَا لَا مُشْتَبَهَانِ بَيْنَهُمَا وَجَعَلَ يَقَالُ أَنَّ الْمُسْتَدَانَ وَتَشْبِهُ الْفَاعِلِ لَوْ كُنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَدَانِ إِلَى الْخَبَرِ تَشْبِهُهُ لَوْ كُنْ لَمْ يَكُنْ فِي جَزْلِ الْجَمْعِ وَخَبَرِ
وَأَخَوَاهَا تَشْبِهُهُ لَوْ كُنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْخَوَاتِمِ شَأْنُهَا لِلْفِعْلِ الْمُنْعَدِي الْأَنْدَقَ وَمَنْصُوبٌ عَلَى رَفْعٍ تَقْدِيرُهُ أَنْ رَفْعُهُ لَعَلَّ عَلَى رَفْعِهِ
الْعَامِلُ وَخَبَرًا لِتَبَرُّكِهِ تَشْبِهُهُ خَبَرَانِ الشَّيْءِ لِلْفَاعِلِ وَاسْمُ مَا الْحِجَازُ تَشْبِهُهُ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَاعِلٌ قَدْ تَبَيَّنَ هَذَا وَجَعَلَ
اسْمُ أَنْ وَاسْمُ الْبَرَكَةِ وَخَبَرُ مَا الْحِجَازُ تَشْبِهُهُ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ الْحَالُ التَّعْذِيرُ وَالْمُسْتَدَانِ الْمَنْصُوبُ مُشَابَهَةٌ لِلْفِعْلِ كَوْنُهَا مُشَابَهَةً
وَأَمَّا مَنْ قَالَ هُوَ الْحَقُّ أَنْ رَفْعُهُ عِلْمَةُ الْعَمَلِ فَاعِلٌ كَانَتْ أَوَّلًا وَالْمَنْصُوبُ عِلْمَةُ الْفَضْلَاتِ مَفْعُولٌ كَانَتْ أَوَّلًا فَالْفِعْلَانِ إِلَى تَشْبِهُ
هَذَا الرُّفُوفَاتِ بِالْفَاعِلِ لَمْ يَكُنْ فِي نَصْبِ بَعْضِ الْعَمَلِ وَاسْمُ أَنْ وَأَخَوَاهَا وَاسْمُ الْبَرَكَةِ وَخَبَرُ كَانَتْ وَأَخَوَاهَا وَمَا الْحِجَازُ
تَشْبِهُهُمَا بِالْفِعْلِ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ أَنْ وَأَخَوَاهَا الْمَشَاهِدَةُ لِلْفِعْلِ الْمُنْعَدِي كَمَا يَحْتَمِلُ فِي بَابِهَا عِلْمَةُ فَادْنِهَا بِمِثْلِهِ بِإِقْدَامِ الرَّفْعِ
النَّصْبُ كَمَا قَدْ فِي مَا الْحِجَازُ تَشْبِهُهُ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمُنْعَدِي تَعْلِيلٌ عَلَى عَمَلٍ لَيْسَ شَيْءٌ وَاحِدٌ كَانَ تَرْتِيبُ مَعْمُورٍ كَمَا كُنْ تَشْبِهُهُ
لَيْسَ عَمَلٌ تَقْدِيرُهُ لِرَفْعِهِ عَلَى النَّصْبِ تَطْبِيقًا لِلْفِعْلِ الْمُنْعَدِي وَأَمَّا أَنْ فَلَيْسَتْ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمُنْعَدِي عَلَى السُّبُلِ مَعْنَاهُ تَشْبِهُهُ
مِنْ وَجْهِ وَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى النَّصْبِ تَطْبِيقًا لِلْفِعْلِ الْمُنْعَدِي وَأَمَّا أَنْ فَلَيْسَتْ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمُنْعَدِي عَلَى السُّبُلِ مَعْنَاهُ تَشْبِهُهُ
عَلَى الرُّفُوفَاتِ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ أَنْ خَبَرَانِ وَأَخَوَاهَا وَلَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
عَلَيْنَ وَمَذْهَبُ الْبَصِيرِينَ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
بَعْدَ دُخُولِ هَذِهِ الْحُرُوفِ يَخْرِجُ خَبَرَ الْمُسْتَدَانِ وَكُلُّ مَا كَانَ أَصْلُ ذَلِكَ سَوَى جَرِّ هَذِهِ الْحُرُوفِ لَكِنْ دَخَلَ فِيهِ خَيْرٌ لِمَنْ جَرَّ وَفِي
حَسَنَاتِي قَوْلُكَ أَنْ يَجْعَلَ حَسَنَاتِي الْمُسْتَدَانِ إِلَى غَلَا مَعْدٍ دُخُولُهَا وَلَيْسَ خَبَرُهَا وَكُلُّ مَا كَانَ أَصْلُ ذَلِكَ سَوَى جَرِّ هَذِهِ الْحُرُوفِ لَكِنْ دَخَلَ فِيهِ خَيْرٌ لِمَنْ جَرَّ وَفِي
حَسَنَاتِي غَلَا مَعْدٍ الْمُسْتَدَانِ إِلَى غَلَا مَعْدٍ دُخُولُهَا وَلَيْسَ خَبَرُهَا وَكُلُّ مَا كَانَ أَصْلُ ذَلِكَ سَوَى جَرِّ هَذِهِ الْحُرُوفِ لَكِنْ دَخَلَ فِيهِ خَيْرٌ لِمَنْ جَرَّ وَفِي
الْيَمِينِ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
مِنْ مَشْرُوكٍ وَلَوْ قَالُوا هَذَا الْمَثَلُ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
وَفِي اسْمِ مَا هُوَ الْمُسْتَدَانِ الْيَمِينِ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ مَبْدَأُ السُّكُونِ مِنْ الْأَعْرَاضِ قَوْلُهُ أَوْ أَوْ حَالِدٌ وَشَاءَ خَبَرَ الْمُسْتَدَانِ
فِي أَقْسَامٍ مِنْ كُنْ مَعْدٍ وَفِي أَقْسَامٍ مِنْ كُنْ مَعْدٍ وَفِي أَقْسَامٍ مِنْ كُنْ مَعْدٍ وَفِي أَقْسَامٍ مِنْ كُنْ مَعْدٍ وَفِي أَقْسَامٍ مِنْ كُنْ مَعْدٍ

اذا كان جملتها بدين الخبر ولا يثبت الا اذا علم قول لا في تقديم اى ليس امره كما مر في البتة وفي تقديمه فانما يجوز
تقديمه على اسم ان وقد جاء تقديم الخبر على المبتدأ وان ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في اليل كالجاء في بابها
قائدا ان يكون عليها وفيها ايضا والعل الفرعي للفعل ان يقدم المنصوب على المرفوع والا صل ان يقدم المرفوع على المنصوب
كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والا صل ان بلى فلهذا اعلم الال الفرعي لغو عتها لم يضره في مهمولها بتقديم تانها
على الاول كما عرفت في معول الفعل بقضائها عن درجة الفعل وقد جاء الخبرها خبر البتة وفي غيرها ايضا وذلك خبرها
لا يكون مفردا متضمنا لاصد الكلام كالجاء في قيم الحروف قوله لان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذي كان
منفيا لكونه مستثنى من الجاء فيكون المستثنى الذي هو جاك لكونه من منتهى اى ليس امره كما مر في البتة وفي تقديمه اذا كان
ظرفا فان حكمه ان حكمه جواز التقديم اذا كان الاسم معرفه نحو قوله لان البيا ايا لم وفي وجوبه اذا كان الاسم مذكور في
البيان اسما وانما جاء تقديم الخبر ظرفا لاسم في الظرف ما لا يتوهم في غير هذا كل شيء من هذا فلا بد ان يكون زمان او
مكان فصار مع كل شيء كترسب ولو لم يكن اجنبيا منفردا بل دخل في غير ذلك كما مر في خبرها خبر البتة وفي غيرها ايضا
المرور بها المناسبة بينهما اذ كل طرف في التقديم جاز وفيه ورواها مع الال الفعل ومعناه احتياجا للظرف قوله خبرها
الجس المسند بعد خبرها من الال كلام رجل طريقه في هذا الخبر وهو في قوله خبرها خبر البتة وفي غيرها ايضا
فهو مشتبه بالمشبه ووجه مشابهة التبريد ان الالباء في الخبر الكوفا ليعلم الجنس كان ابن الباء في الايات وقيل
سملت عليها حل القبض على القبض وارتفاع خبرها لان لم يكن اسمها مبني عن جميع الفاعلة وان كان اسمها مبني لاجل
ظرف قال سيبويه ارتفاعه لكونه خبر المبتدأ والا صل مرفوع على بالابتداء وذلك لانها صار لاسم الذي كان معربا
بسببها مبني وصار خبرها على سبب بناء مرفوع منها استبعاد ان يكون الخبر الجيد منها يتحقق بسببها انما يقع
على اصل من الال بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا حكاية من اسمها المنصوب بها قال المصنف ليس ثبيل الفاعلة كذا
خبرها لاجل ظرفه خبرها لان في الظرف صفة كلام لا المثال ينبغي ان يكون ظاهرا في المثال ويستقيم اذا كان خبرها لاجل
واختلافه على السواء والوجه منه اذا كان غير ما مثل اظهره ومثاله كذا لان خبرها لاجل في كثير من اظرف في لاجل ظرف
في الصفة اظهر في في مثال لاجل ظرف الال خبرها لان المضاف للمضي بالال وصف الال منصوب هذا الخبر كذا الذي
ذهب اليه من امتناع وصف المضاف للمضي بالال المرفوع مذهب غير الفاعلة وقد هو فاعله ووجه في لاجل على الحل و
خبرها لان كذا مشبهة بان في كذا في قولنا اسم ان وان كان خبرها لاجل على الحل فكل في قولنا اسم لا معربا كان او
مبني ولاولين ان يفرق بين الاوان في هذا الباب بان ان لا قيل معنى لا ابتداء بل معناها او كذا مضمون الخبرها خبر البتة
باق على حاله في لاجل على الحل خلاف لان معنى الخبرها خبرها كذا في حلها لاجل وان بقدر كذا لعدم وجوب الاسم
اصد كالمبتدأ بد كذا حل معر ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجرى لاجل على حل اسمها لانهم جواز ذلك اذا كان منها

في الخبر

كثرة في الكلام
احتياجا لاجل
ومعناه وثباته
لان الظرف في
الحقيقة متجاوز
لكونه مبني في
الظرف كذا الذي
هو في الخبرها خبر البتة
في الخبرها خبر البتة
في الخبرها خبر البتة

الطلق كما جازع نفى جعل المفعول معه المفعول له أصل في النصب لو غمما مفعولين وجعل المستثنى والمحال في معنى المفعول معه أيضا مفعولا لا يمكن مع قبله كما لا يمكن نظره ان كان له أصل في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اخرب فعل بلا علة ولا مصاحبة لا فعل له هو واقع على حاله من الموقوع والموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الأصل فيدخل فيها الفاعيل المحضة والحال والتمييز المستثنى وأما سائر المصنوبات فعملت تحت الفضلات كما سمي وانما البتة تدخرها المجازية وخبر كان واخواتها قوله في المفعول له وهو اسم ما ضل المفعول له فعل مذكور معناه قدّم المفعول المطلق لا المفعول الحقيقي الذي وجد فاعل الفعل المذكور فعلمه لأجل قيام هذا الفعل به صار فاعلا لانه ضاربه زيد في قوله ضرب زيد ضاربا لأجل حصول هذا المفعول منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قد امتك يوم الجمعة فليسا مفعلا الفاعل المذكور واوحد وكما المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا الفاعل وصار أمنا لان فاعلية ليست لقيام هذا الفعل به لا لئلا ترى ان كان المتكلم راويا في قوله زدتك طمعا ليس لأجل قيام الطمع به بل لأجل الزيادة فإن أن المفعول المطلق أخش الفاعل من المفعول له هو الحق بتقدير يذكره وايضا لا فعل له لا لا مفعول مطلق كذا كماله يدك كخلاف المفعول له قرب فعل بلا علة وقوله المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الراثة للفاعل لا اشتد طلبه لغيره لا لئلا ترى انكما تفرق عن فاعل يصح على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر في قوله ضربت زيدا عمر يوم الجمعة خلد الأكرام الك زيد ضاربا وعمر مضطربا واما يوم الجمعة فهو مضطرب في حاله مضطربا مع كذا كما مضطرب في فعله فالفعل بالضم بتغيير صيغة من غير قيد آخر نحو ضربت زيدا واما ان غير مفعول به فهو ضربت يوم الجمعة واما قولهم سبوا فحان وصديقهم كذا فغيره فغيره مسير يوم وصديقهم وهو على حذف حرف الجر لا لئلا يقع كحاشا استغفرت الله ذنبا قال سليمان في قوله جئنا بخير الخيم اصل حين حقوق الخيم فأنشبه في الكلام واخصمه قال وليس هذا في لغة الكلام ما يريد من قولهم سيد حليو بمان وله لرسول على ما وسر عليه فحان يعني الذي جعلت المفعول في كذا فمفعول انشاعا واخصما للفعل كما ترى في غاية البعد وقد قدم المفعول على المفعول له والمفعول معان الفاعل مثالي الزمان والمكان فهو وبخلاف العلة والنصا وقدّم المفعول على المفعول له على المفعول معه الذي لا علة له ولا خبر فيه فليل غلظ الفعل بلا مصاحبة فانه لا توضع النصب وايضا حصل الفعل له بواسطة الواو بخلاف سائر الفاعيل لولا اعراف التسمية لكان تقديرا للحال على المفعول له والمفعول معه اول الفعل كما لا يخفى على من علم خبر الخبر وانما في في مفعولا مطلقا لانه ليس مقيد الكونه حقيقيا جرحا بالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وهو اشتم قلنا قال انما غلظت منها اسم بخلاف سائر الهمد ولغيره ضربت الثاني في قوله ضربت فانه شئ فصله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور فقلت ان الادب قوله فعل المتكلم ووجه القول اي فاعل المفعول في الحقيقة وان كان مفعولا لان الفعل في ظلمه صلا لا يتم بطلان خبر على القول يقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن باذن داخل في

مختار الصحاح

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وقوله ما قطع حتى يخرج بقوله اسم وانفعا ضررت باعتدائه ان فعل ليس بفعل بل هو اسم لان البراءة هذا اللفظ المفعول
فلا يخرج بقوله اسم ما عندك لكون اسما وبنا ويل باللفظ يدل على ان المفعول هو الفاعل لان اللفظ نداء ويوم الجمعة واما ملك لفظ
اوجه هنا على القول في ذلك ضررت زيدنا يوم الجمعة اما ملك وان ارادوا هو اللفظ بقوله فعل ان فعل مضمي الذي
هو الصواب فلم يكن داخلًا حتى يخرج لان اذن فعل مضمي ولم يفعل هذا يعني باسم ما فعل اسم الحدث الذي فعله
يخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضررت ضربا لان الفعل لعل اللفظ كونهما قبل الا ان يقول النفي فرع الاثبات
نفي عراه وانتهى به وكذا نحو مات موتا وفي قنا عرجا ربحي ما فعل الفاعل اخر بقوله فاعل فعل مذكور عن مضي
العيني الضرب فان الضرب بفعل فاعل فعل مذكور لعل الذي هو المفعول فاعل الضرب وهو لا يفعل
نفسه وكذا استجند الضرب قوله مذكور بصفة فعل وكذا قوله بعناه والضرب في معناه والى اسم والى اسم
بعناه اخر ان مضي محو كرهت قيا في قيا في اسم لما فعل المفعول وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت مضي قيا في
هذا الحد نحو كرهت كرا هي واحبت جبي وابغضت بغضه على ان المصوبات مفعول لها قوله ويكون للناكيد والنوع
والعدد نحو جلست جلوسا وجلست وجلستة فالاول لا مضي ولا يجر بخلاف الثاني المراد بالناكيد المصدر الذي هو
مضه وان الفعل بلا زيادة شئ عليه من صفا واردة وهو في الحقيقة تاكيد لكان المصدر المضمي لكهمنه بنو التاكيد
نوعا نحو لك ضررت بمعنى حدثت ضربا فلما ذكرت بعد ضرر باصار من ذلك ان حدثت ضرر باضرر باظهار تاكيد
للمصدر المضمي وحد لا كذا خبرا والزمان اللذين تضمنتهما الفعل يعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضرب
لان امان ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالمعقري والفرصاء وكما تجلسه والركبة لان الفعل المصدر المضمي بصفة
من الصفات كصفة الحسن والقبح او الشدة او الضعف وغير ذلك فالحلست ليست لفظ الجلوس وربما يذكر بعدا بالبيان
ذلك الوصف نحو جلست حسنة وربما يترك نحو جلست حلة واما ان يكون موصوفا بصفة مضمي المصدر مفعول جلست
جلوسا حسنا او مفعول حدثت ضربا حسنا اي عمل حسنا او مفعول ضربا حسنا لا مفعول ضربا حسنا ثم حذفت الموصوفات ثم حذفت
المضاف من الصفات والاصل ضربت ضربا مثل ضرب الامير في ذلك لا يك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما خبريا مينا
كونه معنى المصدر اما ان يجر خبرية او افعال من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في نحو خضرت في ضروبا في الفعل
نحو ضربة اشد ضرب وقد مت خبر مقدم لان انا واصل المقتضيل بعض ما ايضا في الايجاع في باب الاضادة وهو ان يكون
هذا احواف موصوف في ضربا اي ضربت وضربا اشد ضرب واما في بعض وفي كل نحو ضربت بعض الضرب وكل الضرب
او غير مدين في اللفظ نحو ضربت او اموالنا اجناسا واما ان يكون مصدرا مضمي وهو ما لبيان اختلاف الانواع يخرج
ضربا في مختلفين قال الله تعالى ونظنك باهه الظنون او معر فليدلم العهد كما اذا اشرت الى ضرب مضمي حقيقة شارة
او غير ذلك ففعل ضررت الضرب في نحو القرضاء في هذا القرضاء مصدر بنفس كما ذكرنا عند سيبويه وقال الجوهري

قوله ما قطع حتى يخرج بقوله اسم وانفعا ضررت باعتدائه ان فعل ليس بفعل بل هو اسم لان البراءة هذا اللفظ المفعول
فلا يخرج بقوله اسم ما عندك لكون اسما وبنا ويل باللفظ يدل على ان المفعول هو الفاعل لان اللفظ نداء ويوم الجمعة واما ملك لفظ
اوجه هنا على القول في ذلك ضررت زيدنا يوم الجمعة اما ملك وان ارادوا هو اللفظ بقوله فعل ان فعل مضمي الذي
هو الصواب فلم يكن داخلًا حتى يخرج لان اذن فعل مضمي ولم يفعل هذا يعني باسم ما فعل اسم الحدث الذي فعله
يخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضررت ضربا لان الفعل لعل اللفظ كونهما قبل الا ان يقول النفي فرع الاثبات
نفي عراه وانتهى به وكذا نحو مات موتا وفي قنا عرجا ربحي ما فعل الفاعل اخر بقوله فاعل فعل مذكور عن مضي
العيني الضرب فان الضرب بفعل فاعل فعل مذكور لعل الذي هو المفعول فاعل الضرب وهو لا يفعل
نفسه وكذا استجند الضرب قوله مذكور بصفة فعل وكذا قوله بعناه والضرب في معناه والى اسم والى اسم
بعناه اخر ان مضي محو كرهت قيا في قيا في اسم لما فعل المفعول وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت مضي قيا في
هذا الحد نحو كرهت كرا هي واحبت جبي وابغضت بغضه على ان المصوبات مفعول لها قوله ويكون للناكيد والنوع
والعدد نحو جلست جلوسا وجلست وجلستة فالاول لا مضي ولا يجر بخلاف الثاني المراد بالناكيد المصدر الذي هو
مضه وان الفعل بلا زيادة شئ عليه من صفا واردة وهو في الحقيقة تاكيد لكان المصدر المضمي لكهمنه بنو التاكيد
نوعا نحو لك ضررت بمعنى حدثت ضربا فلما ذكرت بعد ضرر باصار من ذلك ان حدثت ضرر باضرر باظهار تاكيد
للمصدر المضمي وحد لا كذا خبرا والزمان اللذين تضمنتهما الفعل يعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضرب
لان امان ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالمعقري والفرصاء وكما تجلسه والركبة لان الفعل المصدر المضمي بصفة
من الصفات كصفة الحسن والقبح او الشدة او الضعف وغير ذلك فالحلست ليست لفظ الجلوس وربما يذكر بعدا بالبيان
ذلك الوصف نحو جلست حسنة وربما يترك نحو جلست حلة واما ان يكون موصوفا بصفة مضمي المصدر مفعول جلست
جلوسا حسنا او مفعول حدثت ضربا حسنا اي عمل حسنا او مفعول ضربا حسنا لا مفعول ضربا حسنا ثم حذفت الموصوفات ثم حذفت
المضاف من الصفات والاصل ضربت ضربا مثل ضرب الامير في ذلك لا يك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما خبريا مينا
كونه معنى المصدر اما ان يجر خبرية او افعال من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في نحو خضرت في ضروبا في الفعل
نحو ضربة اشد ضرب وقد مت خبر مقدم لان انا واصل المقتضيل بعض ما ايضا في الايجاع في باب الاضادة وهو ان يكون
هذا احواف موصوف في ضربا اي ضربت وضربا اشد ضرب واما في بعض وفي كل نحو ضربت بعض الضرب وكل الضرب
او غير مدين في اللفظ نحو ضربت او اموالنا اجناسا واما ان يكون مصدرا مضمي وهو ما لبيان اختلاف الانواع يخرج
ضربا في مختلفين قال الله تعالى ونظنك باهه الظنون او معر فليدلم العهد كما اذا اشرت الى ضرب مضمي حقيقة شارة
او غير ذلك ففعل ضررت الضرب في نحو القرضاء في هذا القرضاء مصدر بنفس كما ذكرنا عند سيبويه وقال الجوهري

بحث المفعول المطلق

من الاشتقاق والاشتقاق أصله باب التصريف ولا اشتقاق في جميع أنواع الإفعال والإفعالة المفعول المطلق
عند على الصحيح المذهب فلا صار ولا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع فعل الناصب نصب المفعول المطلق لا
في الاغلب يكون مشتقا مفعولا لمطلق لا لا هو ان القائمة مقام المصا در يجوز اعرابها نصباً لان تكون على حرفي تأنيها
حرف مدح أو ذم وزيد وذلك خواها وبها ويحب انما على البناء الاصله في أي نكا وأو وعلى حنان وأومخ في أي البه
ان ويلك ويحك وويلك وويلك من هذا الباب وأصل كليهما في كل ما قال الفراء جئ بلام لمجرد ما مفتوح مع
المضمر نحو في لك وفي لث خط اللام في حتى صار تلام اكل كما خط اللام في في قوله فخر بن يحيى عن الناس منهم اكل
المثوب قال الايضاح معربا بقا منه ثلثا فإزان تدخل بعد هاء ما آخرى نحو ويلك لصيرة ولا يصيرة ولا يصيرة في لاهم اكل ثم نقل
الى باب المبتدأ فقبل ويلك في تأخر في سلام عليك فزحل ويح ويحب وويلك كايات عن ويل وهذا كما ناولا فثمة
الله بمعنى ثمة ثم استشهدوا بكونها بقاء بقاء وكما قد صار بعض الاوصاف القائمة مقام المصا در قائما مقام الفعل نصا
اسم فعل خصوصه ورواها وغيره في مما سذكر في ساء الافعال كما هو المصدا الاصله مقام الفعل فصار اسم فعل كما
قبل ويح في كل صوت يدعي صبره وند اسم فعل ان يقال بقاء على مصدا يه ويكون بناءه نظرا الى اصله في بقاء ونا
لا يكون اسم فعل فصلا وت وزيد نحو ربك انت وزيد وذلك لاننا علمنا صيرة ولة المصا در جاء افعال بكونها سيرة كما ذكرنا
فذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كوا اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة لمجيئها لا كوا اسماء افعال
المصا در المصوب طابا بقاء المطلق كورقهم غيرك الله وقد علمنا انه في هذه القاف قال الما في سمعت كرمه من لاني بروحا
عند سيبويه منصوبا على المصدا وقد سئل فعل غيرك بخلاف قوله قاله غيرك الله انما ذكر في لنا جعل كرس
جاءتنا يا مدي سلم ولا يقال قد نك الله واكثر ما يستعملان في قسم التوال فيك جوابا لما معنى الطلب كما هو الذي
قاله ففعلك ان لا تسبني ملازمة ولا تسبني قوس الفؤاد فيصا واني ثمة وقال الله التمسك الذي يسهل بغير
الله كيف يلتقيان هي شامنة اذا ما استقلت وسهيل فاستقل على في وقد ذكر الجوهري استعمال غيرك وقدك في
القسام الذي لا سؤال فيه قال فقال فعلك لا تلتك وكذا اعيدك وقدك الله لا تلتك وقدك الله لا تلتك وعمره
الكل وراهه فلهذا كان لا يستعملان لا في القسم قال الجوهري وقد جاء غيرك الله في القسم واستشهد بقوله عليه
كيف يلتقيان وقال المني سئل الله ان يطيرك ولو برز القسم وقد ذكرنا في البيت ان المراد قسم السؤال والا حصل عند
سبويه غيرك الله فغيرك الله الذي لا يسأل المصدا واقدم مقام الفعل مضاعفا لالمفعول بلاك وكذا فعلك الله فغيرك
ومعنى غيرك اعطيتك عمرا ان سئل الله ان يغيرك فغيرك فعل فغيرك معنى السؤال تدي الى المفعول الثالث اعني واذا فعلك
الله وان لم يستعمل في جملتك فاعدا متبذرا بالسؤال عن الله واجاز لا يحسن في قسم الله في غيرك الله فاعلا في غيرك الله
فغيرك ويجوز ان لا يكون انصاها على المصدا ويكون القدرا سئل غيرك الله اي سئل الله فغيرك الله واسئل الله غيرك

كون ناصب خبرا عن لا يكون هو الی الصد خبرا عن لا يجازي قوله ومعنى نفى يريد ما في غامض معنى المحرور هنا
زيد سيرا واعلم ان هذا المصد الذي بعد الا ومعناه ما قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة عن ما زيد
الاصير البريد او باللام نحو ما زيد الا التبريد وكذا الجعي مكررا عن ما زيد الا سيرا كما قالوا في حذف الفعل وجعلنا
الاول مقام قوله او وقع مكررا فيه فنع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون جريا عن جري لا بد عليه نحو قوله
لغالي ذلك الارض دكا دكا ولا يعطى لفظ هذا الفائدة لا الابتكاف قوله ومنها ما وقع تفصيلا لزمضمين جلة
نحو قوله لغالي هشد والوفاق فاما من بعد واما فاء بعني مضمين الجملة مصد هاما فاعال الفاعل والافعال فمض
شد والوفاق شد الوفاق وبعني باثر ذلك المضمين فائدة مضمومة وغرضه المطلوب منه وسما اثر الان الغرض من
يصل بعد حصول ذلك الشيء كالز الذي يكون بعد الوشر وبعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحل واعملا خضا
هذا القسم ان يذكرا جملة طلبية او خبرية مضمين مصدا يطلب منه فاند واغراض فاذا ذكرت ذلك الفوائد ولا غرض
بالفاظ مصدا مضمون على انها مفعول مطلق عقيب تلك الجملة وجعلنا فاعالها وذلك لان ذلك الاغراض فحصل من
ذلك المصد المضمين فيجوز ان يقوم ما تضمنه ذلك المصد على الجملة المتقدمة مقام ما يضمن تلك الاغراض على
الناصب لها على وجه ذلك وتكررت تلك الفوائد استغنى ذكرها فاعالها فالزم مقام مضمين المصد الذي هي الغرض
مقام مضمينها في جملتها فقول لغالي شد والوفاق جلة مضمين شد الوفاق والمطلوب من شد الوفاق اما قبل و
استرقاق او مؤثرا او قد قد فصل له لغالي هذا المظ بقوله فاما متباين واما فاء وقول في الخبرية زيد يكتف بانه
بعد اوبعا وعمر وشي طعاما فاما بيا واما كالا وعمر ذلك قوله ومنها ما وقع التشبيه على اجابيد جملة مشتق على اسم
بمعناه وصاحب مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حار وصوت حار وصوت حار صوت حار صوت حار صوت حار صوت حار
التشبيه اذا المعنى مثل صوت حار قوله بعد جلة بعني بها عن صوت وهذا الجملة مشتق على اسم بعني هذا المصد المنصوب
وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتق ايضا على صاحب ذلك الاسم الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير الجري واللام
في مشتق او كان بعني ان يقم بشرطه فهو ان يكون معنى الاسم المضمين الجملة التي نحو معنى المصد المنصوب عارضا
غير لازم حتى يخرج نحو قوله لمعلم له الفقهاء وله هدي هذا الاصطفاء فان الثاني يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا دليل
ان على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر الحاجة على ان هذا المصد منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة وبين المصد
عليه الجملة المتقدمة كذا لانه مفعول عنده فلما وجب حذفه فلا يصل له صوت يضيء في اراي تصويت حار فاقسم الاسم
مقام المصد كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظهر كلام سيد بيان المصد منصوب بقوله الحسن لا يصل مقدر قال واما
انتصب لانك مررت بنفي حال تصويت ومعلق بعني ان هذا الجملة لا سميت بعني الفعل والفاعل في معنى تصويت كانه
على المصد الحادث وحل ما قام به ذلك المصد وقد فرق بالجملة ما دل على زمان ذلك المصد الحادث اى الحال

لغالي ذلك الارض دكا دكا ولا يعطى لفظ هذا الفائدة لا الابتكاف قوله ومنها ما وقع تفصيلا لزمضمين جلة
نحو قوله لغالي هشد والوفاق فاما من بعد واما فاء بعني مضمين الجملة مصد هاما فاعال الفاعل والافعال فمض
شد والوفاق شد الوفاق وبعني باثر ذلك المضمين فائدة مضمومة وغرضه المطلوب منه وسما اثر الان الغرض من
يصل بعد حصول ذلك الشيء كالز الذي يكون بعد الوشر وبعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحل واعملا خضا
هذا القسم ان يذكرا جملة طلبية او خبرية مضمين مصدا يطلب منه فاند واغراض فاذا ذكرت ذلك الفوائد ولا غرض
بالفاظ مصدا مضمون على انها مفعول مطلق عقيب تلك الجملة وجعلنا فاعالها وذلك لان ذلك الاغراض فحصل من
ذلك المصد المضمين فيجوز ان يقوم ما تضمنه ذلك المصد على الجملة المتقدمة مقام ما يضمن تلك الاغراض على
الناصب لها على وجه ذلك وتكررت تلك الفوائد استغنى ذكرها فاعالها فالزم مقام مضمين المصد الذي هي الغرض
مقام مضمينها في جملتها فقول لغالي شد والوفاق جلة مضمين شد الوفاق والمطلوب من شد الوفاق اما قبل و
استرقاق او مؤثرا او قد قد فصل له لغالي هذا المظ بقوله فاما متباين واما فاء وقول في الخبرية زيد يكتف بانه
بعد اوبعا وعمر وشي طعاما فاما بيا واما كالا وعمر ذلك قوله ومنها ما وقع التشبيه على اجابيد جملة مشتق على اسم
بمعناه وصاحب مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حار وصوت حار وصوت حار صوت حار صوت حار صوت حار صوت حار
التشبيه اذا المعنى مثل صوت حار قوله بعد جلة بعني بها عن صوت وهذا الجملة مشتق على اسم بعني هذا المصد المنصوب
وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتق ايضا على صاحب ذلك الاسم الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير الجري واللام
في مشتق او كان بعني ان يقم بشرطه فهو ان يكون معنى الاسم المضمين الجملة التي نحو معنى المصد المنصوب عارضا
غير لازم حتى يخرج نحو قوله لمعلم له الفقهاء وله هدي هذا الاصطفاء فان الثاني يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا دليل
ان على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر الحاجة على ان هذا المصد منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة وبين المصد
عليه الجملة المتقدمة كذا لانه مفعول عنده فلما وجب حذفه فلا يصل له صوت يضيء في اراي تصويت حار فاقسم الاسم
مقام المصد كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظهر كلام سيد بيان المصد منصوب بقوله الحسن لا يصل مقدر قال واما
انتصب لانك مررت بنفي حال تصويت ومعلق بعني ان هذا الجملة لا سميت بعني الفعل والفاعل في معنى تصويت كانه
على المصد الحادث وحل ما قام به ذلك المصد وقد فرق بالجملة ما دل على زمان ذلك المصد الحادث اى الحال

[illegible]

ان كان للنشيب وصفا او بدلا كما ذكرنا فهو مرت فاذا قيل الدار صوت صوت حاروا فاعني نصف فبكل الجملة التقيد
ليست اذن كالفعل نحو حاروا فاعني السند اليه صوت معناه لا بد للفعل من سنده له وقد اجازنا التصديق على المصدر
الحال كما مر وكوفي بيت روية في ارجحها فاعني نصف فاعني مع ادوله كذا لا اعم من الالوه وهو على حاية النصف
فالوجه لا يتبع في مثل قوله ومنها ما وقع مضمر جازلا نحو فاعني ما وقع على الف حرفهم اخرا فاعني ليس وليك لنفسه
في يكون المصدر مضمر الجازل فيقول قولنا من جميع المصادر لا ذلك المصدر فلا نحمل لما اذن من المصادر ذلك المصدر
ولما قيل ان المصدر رابط فيكون بنفسه فاحر افا في بعض الاعداد اخرا فاعني ذلك الذي تضمنه الجمل المذكور كان
المصدر موكلا لنفسه فاعني صرت في ان الوجود ههنا مفهوم المفرد اى الفعل من دون الفاعل اى الفعل يدل
وحده على الضرب والزمان وامام في مسجلتنا فاعني ضمون الجمل الاسمية بباطلها لا مضمر احد جزمها ومفعول
اها كجزمه في معنى ان الله اكبر والاذان الذي هو الداء الحى اذ هو الداء الى الحى اذ هو داء الى الصلوة فاعني
الحى كجمل صدي في حارسه ومنه قوله في كالحات الصد وقضى في فتنا اياك مع الصد ولا يمكن لان قضا معنى
التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان الالام فالصدر الموكلا لنفسه واللى في ذلك جملة تدل على ذلك المصدر
فصرا ومثله صيغة الله وصحة الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معنى هذا المصدر وعلى المسما
مضنا في الفاعل لا يحصل الياس من اظهار فعلها كما تقدم في مثل هذه المصادر بطان لوجب حذف فعلها الا ان
الذكون وكذا ايد اهنها ولا يتغير في كل ما هو توكيد لنفسه المصادر يقال الجملة المتقدم معا مانيه انيا جزم
الافعال الناصبة وتاوتها معناها كذا في نحو زيد صوت صوت حاروا فاعني من الضرب بالالام اذ اناه قوله
ما وقع مضمر على فاعني غير نحو زيد فاعني حاروسى توكيد الغير اعمل ان قولك زيد فاعني حاروسى قولك جزم زيد الحاروسى
في ان المصدر على ما هو موكلا لا يغير غير الا ان المحقق في قولنا حاروسى في الثاني مفردا على وجه الفعل من دون الفاعل ثم اعمل
الموكلا لغيره في الحقيقة موكلا بنفسه والاهليس يؤكدا على معنى التوكيد فتكون الثابت بان توكيد واذا توكيد الشيء ثابتا
فليس يقوى واذا كان ثابتا فافكره افا هو كذا بنفسه وبان كذا موكلا لنفسه على التخصيص في جميع الامثال المذكورة الى غير
اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال اهاه قال ذلك عيسى بن مولى الحى اذنى او قولهم هذا القول قولك
اى هذا هو القول الحى لا قول مثل قولك انا بطا وهذا زيد عينا نقول ما فيه مصدر ينشأ ولا غير قولك ومعنى هذا
كمنى قوله انا ابو الهيثم اى هذا هو ذلك الشئ المذموم لا كما نقول في حق من هذا ذلك وقولك هذا فاعني حاروسى قولنا حاروسى
هذا عبدا له حقا والحق لا الباطل وكذا قول ان طالبه حاروسى بقضاء على كل ما يرضى له من حاروسى قولنا حاروسى
جدا وكذا قول الله لا تخلص البتة اى قطعت بالفضل وخزمت بقطعة واحدة والمعنى اذ ليس فيه تردد بحيث لا جزم من
سبيل او لم يجرم بمرء اخرى فيكون قطعنا او اكبر له هو قطعة واحدا لا يمتنى في النظر وكذا قوله فاعني البتة اى

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قبل يؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر مثل هذا الغرض فيسمى تأكيد لنفسه هذا عبادة للتاخر وسلبه يسمى التاكيد لنفسه
 التاكيد الخاص والمؤكد لغير التاكيد العام وقال المصنف معنى التوكيد انما هو التوكيد لم يحد له في المثالين في قوله لا يحد له في المثالين
 التوكيد لنفسه فيجب ان يكون الغير مؤكدا كالتنسيق وانما وجب حذف الضم الناصب في التوكيد لنفسه ولغيره لكونه الجملين كالتاخير
 عن الناصب بحيث لا لا تزيله وقامته مقامه على قول المصنف لا يجوز حذف المصدرين على الجملين لانها كما قال المصنف
 قال الزجاج ولا يشترع التوسط في حذفها كقولنا ان لا ارى بأبصارنا كتابا كقولنا الجملين بانتهابا ملتبس في المصدر
 لا فادتها معنى الضم كذا ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما الضعف العامل فلا يكون ان ذوق من هذا الباب فلا يحد له في المثالين
 في حوضه لله وعنده لا من ان يظهر الفعل مع حصول الناشئ عند قوله ومنها ما فهمت في مثل ذلك وسلبه
 ليس وهو عشتي من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقولنا انا فاعرف الجهر
 كونه اي رجبا كذا مكررا او كان لغیر التكرير في خبره يترد بين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله
 ايضا كشأن الفعل والمفعول كذا ذكرنا في التثنية منتهى عند سيبويه مفرد كل ذي عند ليس قلبا لغيرها بلما اضيف الى الضم
 كالتلويح وليس بوجه لبقائه على مضمنا في الظاهر قال في التثنية كذا في التثنية في قوله لا يحد له في المثالين
 ليوست يجوز ان يقال جرى الشاعر الوصل يجري الوقوف على لغة من وقف على لغة في الباء واصل لبيك اليك لك الباء
 اي اقول نحن منك وامثاله ما مورك ولا ابرح على مكاني في المقام في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ارجع للصد
 كدين والمعنى اليك كثيرا متناوبا لحذف الفعل وقيم المصدر مقامه وحذف زوايده ودلالتها في حذف حرف الجر
 من المفعول واضيف المصدر اليها كذا في المصنف في قوله لا يحد له في المثالين في قوله لا يحد له في المثالين في قوله لا يحد له في المثالين
 من لبيك بالماضي يعني اليك فلا يكون محذوف الزوايد واما قوله في يتي لي فهو مشتق من لبيك لان معنى اتي قال لبيك كما
 ان سمي بجره وسلم كمثل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واسمها بمعنى ترو وسلم بمعنى جعل ما لم يشترعا
 من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اي اسعدك اي اعجبك اسعدان لان اسعد يعقل في نفسه
 بخلاف لبيك فانه يعقل في الامم وقوله واليك اي تدل الامر والين وهذا يدك اي اسرع اشرافه قال في هذا يدك
 وطعن وخصا في ضربا بقال في هذا يدك كقولك رجاء واهذا يدك هذا يدك لبيك اي اسعدك اي اعجبك اسعدان لان اسعد يعقل في نفسه
 لوتشتمل الاشياء للتكرير بخلاف جنائيل ومنه احوالك وان كان طرفا فانه يستعمل جنائيل وحوال قال في هذا يدك
 بك ههنا اذ دلل على انك باكي جازف معنى جنائيل اي تحزن حزنا بعدد ومن امصادر الواو حذف فلما
 قياسا ايضا كل ما كان نوعيا مع استعماله كان لا يحد له في المثالين في قوله لا يحد له في المثالين في قوله لا يحد له في المثالين
 وقاما وعلم له وقد قيل الناس وانما وجب حذف الفعل في جرحه على انما هو على التوكيد وعلى استعماله
 مقام المصادر في التوكيد نحو انا فاعرف الجهر لله وقد قيل الناس وكذا قوله من اتبعني اجمعين وقيل الجهر

۱- در تمام این سالها که در این شهر بوده‌ام، هیچ‌گاه ندیده‌ام که کسی در این شهر
 ۲- در تمام این سالها که در این شهر بوده‌ام، هیچ‌گاه ندیده‌ام که کسی در این شهر
 ۳- در تمام این سالها که در این شهر بوده‌ام، هیچ‌گاه ندیده‌ام که کسی در این شهر
 ۴- در تمام این سالها که در این شهر بوده‌ام، هیچ‌گاه ندیده‌ام که کسی در این شهر
 ۵- در تمام این سالها که در این شهر بوده‌ام، هیچ‌گاه ندیده‌ام که کسی در این شهر
 ۶- در تمام این سالها که در این شهر بوده‌ام، هیچ‌گاه ندیده‌ام که کسی در این شهر
 ۷- در تمام این سالها که در این شهر بوده‌ام، هیچ‌گاه ندیده‌ام که کسی در این شهر
 ۸- در تمام این سالها که در این شهر بوده‌ام، هیچ‌گاه ندیده‌ام که کسی در این شهر
 ۹- در تمام این سالها که در این شهر بوده‌ام، هیچ‌گاه ندیده‌ام که کسی در این شهر
 ۱۰- در تمام این سالها که در این شهر بوده‌ام، هیچ‌گاه ندیده‌ام که کسی در این شهر

وقلت الى زيد زيد مرر به ومقوم اليد وزيدا في تربت زيد وحنت زيد وبعث زيد ما لا وكلت زيد لها ما
ولغبت زيد شرا واثرا لها ملحق بالمفعول به بجدات حرف الجر لانه مقروب منه وجميع البدو مبيع منه ومكبل
له ومبغى له وقد قلنا المشتب والمفعول مشتبا لعم زيد في خبر تربت زيد واسما خبر زيد او افعال القلوب في الحقيقة
لا تمتد الى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيد افعالها قيام زيد لكن
نصبر بها معا المتعلقة بمضمونها معا ولذا قال حرف احد هما من دون الاخر مع الهمزة في الاصل مبتدأ وخبر لاك اخذت
احدا ما كنت كالحاذق بعض الكاذب وباب كسوت واعطيت متعدي الى مفعولين تحقيقا لكن اولها مفعول هذا الفعل المتعدي
في قولك كسوت زيد اجته واعطيت زيدا اجته مكسوة ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل لانه لا يجزئ مكسوة ومعطى
اي ما حقه وكذا نحو اخضرت زيدا النهر زيد خبر النهر مفعول اخضرت فاعل اخضرت زيد على ان يأتي خبره وليطوها ويخضر النهر
ليس ان تصاب الثاني في مثل المطاوع المفعول كما قال بعضهم اي اخضرت فاعل النهر لان قولك اخضرت النهر فاعل اخضرت زيد
المفعولين بالفعل الظاهر لان متضمن بمعنى المحل وذلك الفعل المطاوع اي جلت على ان يخضر النهر كما في باب علمت زيد
قائما في الحقيقة متعدي الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فمض الثالث
والثالث كونهما معا متضمنين لمفعول الثاني كما قلنا وعلمت وفيهم المفعول بالضمير في برفع افعال الله واللام اي اليك
يقول برفع اي بامل الفعل ويقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما آتاكم من مائيل في ولائكم وكذا التعمير
في المفعول في قوله ومعها ما ناص للمفعول بالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه برفع المعنى يقتضي رفعه
اي الفاعلية والمعنى يقتضي ان المفعولية وقال الفراء هو الفعل الفاعل قال هشام بن عروة عن الكوفيين هي
الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين ولي بناء على ان النصب علامة الفضل لا علامة المفعولية وقال
خلف من الكوفيين ان عاملا كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عاملا الاستناد عند ما تقدم قوله وقد تقدم على الفعل
هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل بالفعولات الخمسة سواء كان الفعل معه وذلك لمرعاة اصل الواو اذ هي في اصل
لما تطف فوضها انشاء الكلام ويجب تأخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيد اخضر
وعلل ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والاولى بوضع مرتبة الصلة وتوكيد
الفعل مؤذن بكونه ما فيه تافران في الظاهر وكذا يجب تأخير عن لا شبه المنصوب بغيره لسبب التقديم كما في ضرب موسى على اذ
لو قلت دعيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيد لانه لا يتصرف في
مفعوله كما يجب وكذا لو كان الفعل صلة ظرف نحو عجب من ان ضربت زيدا لانه لا يفضل بين الحرف والموصولة وصلتها
لما تجتمع في باب الموصولة وتقدم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى لا يتفهم اما الشرط او اضعف لانه
ما تضمن احداهما في ضم ضربت وان يجب تركها تركب وضلام الهم ضربت وعلام من الضميت فأكرمها وكذا ان كان المنصوب

٤
قالوا ان المفعول به
لا يمتد الى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيد افعالها قيام زيد لكن نصبر بها معا المتعلقة بمضمونها معا ولذا قال حرف احد هما من دون الاخر مع الهمزة في الاصل مبتدأ وخبر لاك اخذت احدا ما كنت كالحاذق بعض الكاذب وباب كسوت واعطيت متعدي الى مفعولين تحقيقا لكن اولها مفعول هذا الفعل المتعدي في قولك كسوت زيد اجته واعطيت زيدا اجته مكسوة ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل لانه لا يجزئ مكسوة ومعطى اي ما حقه وكذا نحو اخضرت زيدا النهر زيد خبر النهر مفعول اخضرت فاعل اخضرت زيد على ان يأتي خبره وليطوها ويخضر النهر ليس ان تصاب الثاني في مثل المطاوع المفعول كما قال بعضهم اي اخضرت فاعل النهر لان قولك اخضرت النهر فاعل اخضرت زيد المفعولين بالفعل الظاهر لان متضمن بمعنى المحل وذلك الفعل المطاوع اي جلت على ان يخضر النهر كما في باب علمت زيد قائما في الحقيقة متعدي الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فمض الثالث والثالث كونهما معا متضمنين لمفعول الثاني كما قلنا وعلمت وفيهم المفعول بالضمير في برفع افعال الله واللام اي اليك يقول برفع اي بامل الفعل ويقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما آتاكم من مائيل في ولائكم وكذا التعمير في المفعول في قوله ومعها ما ناص للمفعول بالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه برفع المعنى يقتضي رفعه اي الفاعلية والمعنى يقتضي ان المفعولية وقال الفراء هو الفعل الفاعل قال هشام بن عروة عن الكوفيين هي الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين ولي بناء على ان النصب علامة الفضل لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عاملا كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عاملا الاستناد عند ما تقدم قوله وقد تقدم على الفعل هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل بالفعولات الخمسة سواء كان الفعل معه وذلك لمرعاة اصل الواو اذ هي في اصل لما تطف فوضها انشاء الكلام ويجب تأخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيد اخضر وعلل ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والاولى بوضع مرتبة الصلة وتوكيد الفعل مؤذن بكونه ما فيه تافران في الظاهر وكذا يجب تأخير عن لا شبه المنصوب بغيره لسبب التقديم كما في ضرب موسى على اذ لو قلت دعيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيد لانه لا يتصرف في مفعوله كما يجب وكذا لو كان الفعل صلة ظرف نحو عجب من ان ضربت زيدا لانه لا يفضل بين الحرف والموصولة وصلتها لما تجتمع في باب الموصولة وتقدم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى لا يتفهم اما الشرط او اضعف لانه ما تضمن احداهما في ضم ضربت وان يجب تركها تركب وضلام الهم ضربت وعلام من الضميت فأكرمها وكذا ان كان المنصوب

صحة المفعول

مفعولا لما قبل الفاء التي في جواب اصاب اذا لم يكن له منصوب سوا وهي قوله تعالى فاما المبتلي فلا تشهره ذلك ما ينبغي وقوعه
 الشرط من ان لا يكون نائب مناب الشرط المحذوف بعد ما ولو كان له منصوب آخر جاز ان تقدم انما شئت وتخيلا اخر
 بعد عامدها ما يحكم الجملة فاضرب زيد فكل ان سدر شرط اخر وسدر شرط انما نحو ان نصبت زيد فاضرب خالد لم يجب
 نقلا والمنصب ومنع الكو فون تخي زيد اعلامه ضوب لان زيد متاخر في التقدير من وجوه احد ما بالنظر الى غلامه لانه
 من عام خبره والثاني بالنظر الى ضرب زيد بمعموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب زيد بمفعوله فيبقى الضمير المنصوب لزيد
 كما ان لا مفسر له فليحذف قوله تعالى واذا استبصر ابراهيم ريدان المنصوب متاخر من جملة المفعولية فقط ولا خلاف في
 ضرب غلامه لانه متاخر من جملة المفعولية والمفعولية ولجازه البصرية وهو تخي كفاء بالقدم اللفظي وكذا منع الكو فون
 نحو غلامه و اعلام اخيه ضرب زيد واي شيء اراد اخذ زيد عه ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذا الصدد
 هو الفاعل ولا يجوز ان تقدمه قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يقدم على الفعل فكيف مفسر ما هو متاخر
 نظر اليه مقدم تقدمه هذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه لاجازه البصري
 وهو تخي نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر على الفاعل خروجا من الفصل في ضمير المفسر
 فقول ان تقدمه غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعناك اكل الا زيد لانك حذف الفاعل الذي
 هو الاصل والمرتبة واعتصمت بالمفعول الذي هو فضله وذلك بان قدمته على الفصل واجازه البصريون وهو اولي
 المستثنى سد مسد الفاعل واعلم ان لا يقر فعل فاعل ضمير متصل على ضمير والظن لا يضيضه فلا يخل زيد ضرب كذا
 في الضوب على شرطه المفسر قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جازية تخي زيد لمن قال من ضرب ووجه باقي البيت
 مواضع الاول سماعي نحو امرؤ ونفس وانتهوا خير لكم واهلا وسهلا القرية الذل على تعين المحذوف قد تكون اللفظة
 كما اذا قال شخص من اضرب فقول زيد وقد تكون حالته كما اذا رأت شخصا في يد خشبة قاصدا لضرب شخص فقول زيد
 امرؤ ونفس اي جمع امرؤ والواو بمعنى مع او اللطف وعذو يجب الحذف في السامعية كقوله استعمال وانما كانت سامعية
 لعدم حضايط يعرف بثبوت عذو وجوب الحذف اي كقوله استعمال بخلاف النادى فان الضابط لا يندادى قوله تعالى
 انتموا خيركم انفسيو سميوا انتموا عن التثنية وانتموا خيركم وقال الكسائي القدر انتموا اي خيركم وليس بوجه
 لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبدالله المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على احكامك لجاز ان قال الله محسنا اي كن
 محسنا وهو عذو بقدر انتموا انتموا خيركم وقوله حميد بن خزيمة ووزعك واسمعك بتقدير حميد بن خزيمة
 ووزعك واثت مكانا واسمعك يعني مذهب سميويه اي قد يراى في لا يندادى قوله فاعليه يرضى ملا باوكر
 بينهما استهلا في قول ياثت مكانا اسهل وكذا قوله حميد بن خزيمة انتموا فاصدا اي انتموا هذا واثت امر فاصدا وقوله ياثت في
 هذا المواضع انك نصبت في الاول عن شيء نرجحت بعدا بلا نهى عندها هو عامر به فيجوز ان يذهب بانثا

لعل
 انما شئت وتخيلا اخر
 من عامدها ما يحكم
 الجملة فاضرب زيد
 فكل ان سدر شرط
 اخر وسدر شرط
 انما نحو ان نصبت
 زيد فاضرب خالد
 لم يجب
 نقلا والمنصب
 ومنع الكو فون
 تخي زيد اعلامه
 ضوب لان زيد
 متاخر في التقدير
 من وجوه احد ما
 بالنظر الى غلامه
 لانه
 من عام خبره
 والثاني بالنظر
 الى ضرب زيد
 بمعموله والثالث
 بالنظر الى فاعل
 ضرب زيد بمفعوله
 فيبقى الضمير
 المنصوب لزيد
 كما ان لا مفسر
 له فليحذف قوله
 تعالى واذا استبصر
 ابراهيم ريدان
 المنصوب متاخر
 من جملة المفعولية
 فقط ولا خلاف
 في ضرب غلامه
 لانه متاخر من
 جملة المفعولية
 والمفعولية
 ولجازه البصرية
 وهو تخي كفاء
 بالقدم اللفظي
 وكذا منع الكو
 فون
 نحو غلامه و
 اعلام اخيه ضرب
 زيد واي شيء
 اراد اخذ زيد
 عه ان في اراد
 ضمير زيد وذلك
 لان المفسر في
 هذا الصدد هو
 الفاعل ولا يجوز
 ان تقدمه قبل
 المفعول المقدم
 على الفعل لان
 الفاعل لا يقدم
 على الفعل فكيف
 مفسر ما هو
 متاخر
 نظر اليه مقدم
 تقدمه هذا
 بخلاف ضرب
 غلامه زيد فان
 مرتبة المفسر
 قبل الضمير
 ويجوز تقديمه
 عليه لاجازه
 البصري
 وهو اولي
 المستثنى سد
 مسد الفاعل
 واعلم ان لا
 يقر فعل فاعل
 ضمير متصل
 على ضمير
 والظن لا يضيضه
 فلا يخل زيد
 ضرب كذا
 في الضوب على
 شرطه المفسر
 قوله وقد
 يحذف الفعل
 لقيام قرينة
 جازية تخي
 زيد لمن قال
 من ضرب ووجه
 باقي البيت
 مواضع الاول
 سماعي نحو
 امرؤ ونفس
 وانتموا خير
 لكم واهلا
 وسهلا القرية
 الذل على تعين
 المحذوف قد
 تكون اللفظة
 كما اذا قال
 شخص من
 اضرب فقول
 زيد وقد
 تكون حالته
 كما اذا رأت
 شخصا في
 يد خشبة
 قاصدا لضرب
 شخص فقول
 زيد
 امرؤ ونفس
 اي جمع
 امرؤ والواو
 بمعنى مع او
 اللطف وعذو
 يجب الحذف
 في السامعية
 كقوله
 استعمال
 وانما كانت
 سامعية
 لعدم حضايط
 يعرف بثبوت
 عذو وجوب
 الحذف اي
 كقوله
 استعمال
 بخلاف
 النادى فان
 الضابط لا
 يندادى
 قوله
 تعالى
 انتموا
 خيركم
 انفسيو
 سميوا
 انتموا
 عن
 التثنية
 وانتموا
 خيركم
 وقال
 الكسائي
 القدر
 انتموا
 اي
 خيركم
 وليس
 بوجه
 لان كان
 لا يقدر
 قياسا
 فلا
 يقال
 عبدالله
 المقتول
 اي
 كن
 ذلك
 وقال
 الفراء
 لو كان
 على
 احكامك
 لجاز
 ان قال
 الله
 محسنا
 اي
 كن
 محسنا
 وهو
 عذو
 بقدر
 انتموا
 انتموا
 خيركم
 وقوله
 حميد
 بن
 خزيمة
 ووزعك
 واسمعك
 بتقدير
 حميد
 بن
 خزيمة
 ووزعك
 واثت
 مكانا
 واسمعك
 يعني
 مذهب
 سميويه
 اي
 قد
 يراى
 في
 لا
 يندادى
 قوله
 فاعليه
 يرضى
 ملا
 باوكر
 بينهما
 استهلا
 في
 قول
 ياثت
 مكانا
 اسهل
 وكذا
 قوله
 حميد
 بن
 خزيمة
 انتموا
 فاصدا
 اي
 انتموا
 هذا
 واثت
 امر
 فاصدا
 وقوله
 ياثت
 في
 هذا
 المواضع
 انك
 نصبت
 في
 الاول
 عن
 شيء
 نرجحت
 بعدا
 بلا
 نهى
 عندها
 هو
 عامر
 به
 فيجوز
 ان
 يذهب
 بانثا

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في اللغة
 من تأليف الشيخ الفاضل
 السيد محمد باقر
 صاحب المصنف
 في اللغة
 في نسخة
 من كتاب الفقه في اللغة
 من تأليف الشيخ الفاضل
 السيد محمد باقر
 صاحب المصنف
 في اللغة

قصد وما يبين هذا المعنى وليس فهم امر افاصل بما يحجب في فعله على ما ذكر سيدي واورده الزمخشري في قوله
 اورد سيدي انتهى ان لم يحسنه وحسنه خير لك فما وجه اضمار فعله ولعله سرائره وانت امر افاصل باظهار ناصبها
 ولو لم يسم اظهار ناصب خبريكم وخبرها لا ولا فالنقل من تقدير المعنى ومطابقا قاضا امر اذا قصد في القصد في الامر خلا
 القصور والاطراف قال في قوله في قصد لا معنى ذميم قوله اهلا اي نيت اهلا لا اجانب في سهلا اي وطقت مكانا سهلا
 عليه لا وعرا وقال البرزنجي منصرفه على الصدا اي تحبث بلادك معجبا اي ربحا واحلها اهلا اي تاهلت تاهلا فاعط
 له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو الفقري على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة
 ومن الواجب اضمار فعلها معا فيهم وهذا ولا تعلق كان مخاطب كان نزع زعمات كاذبة فلا يظهر ما يضاف اليه في
 عليهما الصدق صادق من غير قبل له هذا ولا زعمانك في هذا الحق ولا اقولهم زعمانك ويجوز ان يكون التقدير ان هذا
 ولا نزع زعمانك وانزع هذا ولا نزع زعمانك ومنها قولهم انت زيدا واصدا نجلنا من عرو من فضيل فتم
 يزيد وكان اسم رجل مشهور فانه ذكر ذلك عليه اي من انت ذا كرا زيدا او نذا كرا زيدا وانتضاه اكر اهل الحال من عرو من
 اي من لكون كما قيل في كيف انت وقصصه من تريد اي كيف تكون ويقال هذا ايضا من كعطي اسبق اي من انت نذا
 زيدا وروي زيدا بالرفع اي كل ملك زيد فهو كمنته في اي في والتصل في وايته واشهر ومنها في قولهم جدي رطب من فلان
 العذير لما يعنى العاذر كالسيد او المفضل كالامم بمعنى المولى او المولى عذره عذره معني ويجوز ان يكون بمعنى العذر لا
 ان الفعل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكر واما في الاصوات كالصهيل والتيم فلهذا العذر ايضا الحال بها وها
 المرعدين عليها قال مجازي لا تستنكر في عذري يسري واشفاق على عذري بدين بقوله يسري واشفاق الحال التي ينبغي
 ان يبعد فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا ساء شخص الصنيع الى الخطاب اي احضره فادركه وعذرك الحال التي يبعد فيها
 ولا تلام وهي فعل المكره الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما زيد في صفة اليك ومعنى من فلان اي من اجل انك تلامه
 وايدنا يا انت عذرا عذرا فاعلمه بين المكره ومنه ما يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان قال لا يكره عذري من عاينته
 وهربا وفي الخبرين هلك الناس حتى يقدروا من انفسهم اي يقنعوا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذرتهم ومهلكهم في حق
 انفسهم اي من جهة انفسهم واهلا كما يقال من يندد من فلان اي من اجل بئاني اياها اي في حذره ايداه فل
 همتا من ينددني ومنها قولهم اهلاك والليل حتى ايقظ الوافيع معني مع فاعلني لفتي اهلاك مع اليل اي لا يسبق ليل
 اليهم وان كانت الصلوة انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلاك اي لحي اهلاك واسبق الليل ومنها طيها وقولها على
 طيها وقولها واصل انما لخص بين يد يديك وبشام وقراخا اي هذين تريد مشغرا الى الزيد والسناقم فاعط لا
 ومنها قولهم الكلاب على البقر اي ارسل واشغف وسوء كيله اي اتجمع حشفا وسوء كيله وكل شئ ولا مشيمة حرمي اضع
 كل شئ ولا زكب شفته حرمي وان تاتي فاهل الليل واليهاداي فتاتي اهل الليل والتهاداي اهلاك بالليل والتهاد

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في اللغة
 من تأليف الشيخ الفاضل
 السيد محمد باقر
 صاحب المصنف
 في اللغة
 في نسخة
 من كتاب الفقه في اللغة
 من تأليف الشيخ الفاضل
 السيد محمد باقر
 صاحب المصنف
 في اللغة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في اللغة
 من تأليف الشيخ الفاضل
 السيد محمد باقر
 صاحب المصنف
 في اللغة

نَحْبُ الْمَنَادِ

الا سبينة المشاهدة لفظاً ومعنى كما وانحطاب الحفرة وكما غشاها افراداً وتفرقاً وذلك لان ما يزيد عن ذلك احوط فكذا هذا
 كما قد انظرنا في الاشارة الى ان القرآن لا يسمي النبي الا المشاهدة الحرف او الفعل ولا يبينك المشاهدة للاسم ابني واما المشاهدة
 والاضمار فلم يسميها لانهما ليسا كالكاف وفرداً ولو بين المقدار المتكلمة ليس مشاهدتها تعريفاً بل فهم موقعها وان فلفظ
 منادى جازيا انتظر الى المظهر وانما الجهر في آخرها اسانأت التي ملئت عام متناً وازاياتاً كلفظ لا كلفظه لا
 يدعي كلام بل احوص ما يابا فكذلك كلفيت قاله لا يسمي الا اذا انجز واذا اضطر الى تنوين المبادئ المضمره اختص على
 الفاعل المضطر اليه التنوين قاله صلى الله عليه وسلم ان الله اطمع عليهما وليس عليك يا امير المؤمنين عهد وليس نصب بجوابه
 الى تركه لا على امية لما اضطر الى ازالة البناء بمعنى النكس وانما بنى المفرد على الحركة لان له عرفاً في الاعراب وبني على الضم
 فقام بنى حرفي المنادى بالعرب مخي باق وموافقاً وحركة النصب مخي باق كما جابوا ذلك في نحو ذلك ومن ذلك قوله
 قوله ويخفف بلهم الاستغناء عن جوابه والزيد ويخفف كما كان الفاعل واللام مخي باق بالزيد وهو نصب واسماها نحو عبد الله
 وباطلها جلياً جلياً جلياً فغير من هذه الالام الفتحه تدخل المنادى اذا استغنت بمعنى الله او نحو نحو الالام
 لام التخصيص اضحت علامة للاستغناء والتعجب وانما اخبرت من بين الحرف لئلا تناسبت معناها الغشاها اذا استغنا
 مخصوص من بين امثالها بالداء وكن المتعجب من مخصوص من بين امثالها لا لا شخصاً لفرقة فاللام معلى لا وهو
 المقدر عند سيبويه او نحو البناء المقام مقامه عند البدل في الفعل وازاد ذلك مع ان ادحو متدياً بنفسه ضعيفاً لا
 لا وضعف التأنيب منه بالانزاع انك تقول ضربي زيداً حسن وانما ضرب زيد ولا يجي نصرت زيد وانما فتح في الالام
 في المستغنا لا اجتماع شديدين احدهما الفرق بين المستغنا والمستغنا وذلك ان قد بل ما هو مستغنا بل كسر اللام القاد
 عنده مخي بالالام وبالضعيف اي باق وبالثاني ونح المستغنا موقع الضم الذي يفتح لام الجرعة لما مخي في حرف
 فان عطفت على المستغنا بغير ما في التكميل والبناء الجهد كسب كلام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغنا احاصل
 بعطف على المستغنا وان عطفت مع ما فلا تدل في فتحه المعطوف الشاخي وكذا في الكسافا والبناء وانما كسر اللام المستغنا
 لعدم وقوع موقع الضم في قوله لا يسمي تحت اللام في المعجب من وقوعه في الضمير فقط وبطل كسبه على الله
 مدحوله المنادى مدحوف نحو بالله هو يا امير المؤمنين وباللغة وحل الفواعل بعضهم ان اصل بالزيد بال زيد فمفت موقعه
 لان يقال لك جلال لا نحو بالله اي وبقية ونحو ما قد يستعمل المستغنا لشيء نحو باق على امر القوا وهو متعلق بال
 عليه ما قبل من الكلام اي استغنت بالله من الزوال وانما الالام الداخلة في المستغنا فهو متعلق بما يتعلق به الالام الاول
 ففني بالله ليس في آخر الله بالدعاء لاجل المسان والقد يستغنى عن المستغنا لاداناً معلوماً قد تدخل الالام الفتحه
 على المنادى المهذبه في الزيادة في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انزلوا من فوقكم اذاناً فاستمعوا
 كاذبا استغنا به لشيء كسب واستغنا بهم الزوال كلفه لا معنى لا استغنا منه لا حقيقة ولا مجازاً ولا جرح في الالام

[illegible][illegible]

بحث المنادى

المنادى في الدالان الحجة والظرف يعبر وقىهما وصفا لشدة فظهورهم مضطرون الى جعل نحو يا حليلا لا يعجل واداعى
 مضارع المضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف ما يارجل لا طريقا فان قيل اجعل الحجة او الظرف صلة للذى وقد هو وصفا
 للعرض قبل سبيل الكلام اذن جاعل صدى زيادة الموصول والنداء موضع الاختصاص لا يترى الى الترخيم وحذف حرف النداء
 صرح الكسائي والغزالي في نحو يا رجلا اركبنا عين مجله من قبل المضارع المضاف حتى انما اذا ركبنا العين على حذف لا وحذف
 وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر به نحو يا رجلا اركبنا العين وفيه اشكال لاستلزام جواز لا رجلا وركبنا ولا قبل به واما سائر
 التوابع من البدل وعطف البيان والمناكيد فلا هي ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا من الياس مع عطف
 السامعي واحد كما في ثلثة وثلاثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها خاد كالم في نحو يا حليلا لا يعجل قوله ويا رجلا لا تدبر معني الغاء
 والكسائي لا يجيز ان المنادى مفردة بل يوجب ان الصفة نحو يا رجلا طريقا ونحو يا حليلا يا اركبا اما عشت هل في ثلثة ما في غير
 ان لا يلا في انما جاز عند ما تكون اركبا وصفا لوصف مقدم اي يا رجلا اركبا او لكونه معرفة ولا يرى الصفة بيا كقول
 المنادى لشدة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا ما نغم في ذلك ولما لا تنقلب في المنادى المضاف والمضارع لدا
 جاز دخول اللام عليها نحو يا ضارب الرجل ويا ضارب رجلا وان يجر دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خير من زيد لوجوبهما
 ولعل ذلك في المضاف لكونه جواز دخول اللام فيه دللا على ان الاضافة غير حقيقة وان المضاف كالغرفة والملك جاز
 يا زيد الحسن لوجوب رفع الوصف اتفاقا ووجوبه في يا زيد كالمثال لا المنصب اخرى المضارع المضاف داخل في اللام يجر المضاف
 قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التوكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بجرر المنضم دخول اياها في فعله
 بظنه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل والتحليل في المعطوف بخلاف الرفع ووجوبه والتنصب او العامل في كل
 كالحسن في التحليل ولا يجر في عمرو والمضارع تنصب والبدل والمعطوف غيرها ذكر حكمه حكم المستقل مط والعلم الم عرف
 بان مضافا الى علم غير مختار كما بين يقولوا ان المنادى المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة الهمزة في انواعه
 لا ترفع نحو يا زيدا وعمرو ولا يجر نحو لان المسجع معنى على الفتح وكذا توابع المنادى الجذر واللام لا يكون لا يجوز قوله
 يا زيد وعمرو ولا يجر في نفسها ونصيرها للظهور اعلم ان المتبوع وما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو في الكلام عليه في الاضافة
 وقال لا يصح لا يوصف المنادى المضموم للشيء المنصير الذي لا يجر في وصفه فارتفع نحو الظريف في قوله يا زيد الظريف
 على تقدير ان الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس ينبغي ذلك يلزم من مشابته لكونه مثل في جميع احكام
 ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف سبق مجر عن اللام واخيرا من بقية التوابع الخمسة وهي المنك والتاكيد
 وعطف البيان وعطف النسق ذواللام والضرب اذ لا كالمندى المستقل في المنادى الذي يابشره عرف المند وسواء كان
 مفردا او لا وسواء كان متبوعا مضمي ما الا فتقول يا زيدا ورجلا اذا قصدت التاكيد كما تقول يا رجلا فتقول يا زيدا
 رجلا اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا ومضارعا نحو يا زيدا و

هذا هو المنادى في الدالان الحجة والظرف يعبر وقىهما وصفا لشدة فظهورهم مضطرون الى جعل نحو يا حليلا لا يعجل واداعى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف ما يارجل لا طريقا فان قيل اجعل الحجة او الظرف صلة للذى وقد هو وصفا للعرض قبل سبيل الكلام اذن جاعل صدى زيادة الموصول والنداء موضع الاختصاص لا يترى الى الترخيم وحذف حرف النداء صرح الكسائي والغزالي في نحو يا رجلا اركبنا عين مجله من قبل المضارع المضاف حتى انما اذا ركبنا العين على حذف لا وحذف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر به نحو يا رجلا اركبنا العين وفيه اشكال لاستلزام جواز لا رجلا وركبنا ولا قبل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والمناكيد فلا هي ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا من الياس مع عطف السامعي واحد كما في ثلثة وثلاثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها خاد كالم في نحو يا حليلا لا يعجل قوله ويا رجلا لا تدبر معني الغاء والكسائي لا يجيز ان المنادى مفردة بل يوجب ان الصفة نحو يا رجلا طريقا ونحو يا حليلا يا اركبا اما عشت هل في ثلثة ما في غير ان لا يلا في انما جاز عند ما تكون اركبا وصفا لوصف مقدم اي يا رجلا اركبا او لكونه معرفة ولا يرى الصفة بيا كقول المنادى لشدة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا ما نغم في ذلك ولما لا تنقلب في المنادى المضاف والمضارع لدا جاز دخول اللام عليها نحو يا ضارب الرجل ويا ضارب رجلا وان يجر دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خير من زيد لوجوبهما ولعل ذلك في المضاف لكونه جواز دخول اللام فيه دللا على ان الاضافة غير حقيقة وان المضاف كالغرفة والملك جاز يا زيد الحسن لوجوب رفع الوصف اتفاقا ووجوبه في يا زيد كالمثال لا المنصب اخرى المضارع المضاف داخل في اللام يجر المضاف قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التوكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بجرر المنضم دخول اياها في فعله بظنه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل والتحليل في المعطوف بخلاف الرفع ووجوبه والتنصب او العامل في كل كالحسن في التحليل ولا يجر في عمرو والمضارع تنصب والبدل والمعطوف غيرها ذكر حكمه حكم المستقل مط والعلم الم عرف بان مضافا الى علم غير مختار كما بين يقولوا ان المنادى المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة الهمزة في انواعه لا ترفع نحو يا زيدا وعمرو ولا يجر نحو لان المسجع معنى على الفتح وكذا توابع المنادى الجذر واللام لا يكون لا يجوز قوله يا زيد وعمرو ولا يجر في نفسها ونصيرها للظهور اعلم ان المتبوع وما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو في الكلام عليه في الاضافة وقال لا يصح لا يوصف المنادى المضموم للشيء المنصير الذي لا يجر في وصفه فارتفع نحو الظريف في قوله يا زيد الظريف على تقدير ان الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس ينبغي ذلك يلزم من مشابته لكونه مثل في جميع احكام ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف سبق مجر عن اللام واخيرا من بقية التوابع الخمسة وهي المنك والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذواللام والضرب اذ لا كالمندى المستقل في المنادى الذي يابشره عرف المند وسواء كان مفردا او لا وسواء كان متبوعا مضمي ما الا فتقول يا زيدا ورجلا اذا قصدت التاكيد كما تقول يا رجلا فتقول يا زيدا رجلا اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا ومضارعا نحو يا زيدا و

ويا عبد الله طالع الجلا وتقول في البدل يا زيد يا خانا ويا عبد الله اخ وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى
 مستأنف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما ينعى مباشرة خوف النداء اعني الالام جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي
 باشعره حرف النداء هذا ما نص عليه سيدنا ويا زيدا ويا زيدا وعمر اعلى الموضع اذ بين ما باشعره حروف النداء حقيقة
 وبين ما هو في حكم الباشعر في قولوا ونظير ذلك رب شاة وتخلينها وحل ما جاء في المتن نحو يا زيدا وعمر والبرج جلا
 على اللفظ وكذا الجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على ان قد يجوز في الناصب ما لا يجزى في المتنوع وكذا البدل
 سادس المتنوع في مقامه فمما كان يكون في اللفظ كالنداء المستأنف والذي ادى ان عطف البيان هو البدل كما في
 في باب التوابع فطر ديفي حكم البدل حتى يا عالم زيدا ويا ذالمال بكر يا ضم فيها ويجوز في البدل ان لا يصلح كما مستقل فقال
 يا عالم زيدا بالرفع كائني في التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمطوف الجرد عن الالام في حكم ما باشعره الحروف لمباشرة
 لمبتوعها فلينحرف لاجل غلام لعمر في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت لو طرد ذلك في ما لان بناء اسم للتركيب
 على ما قيل لا تركيب مع كون حد جزئي التركيب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشاهاها لان كائني في بابها لا ي
 الى انفراما على العمل الفصل بينهما وبين معمولها نحو لا فيها عول والى جواز انفراما بترك اسمها فاذا ضمت على التاثير مع
 فكيف توثر مع تهاديها بخلاف ما على ان قد جاء لا غلام وجارية بالحق في المعطوف واما الضرب الثاني في التاثير اعني
 المنعت والتاكيد وعطف البيان عند النفاة وعطف النسق في الالام فقول ان كانت تابعة للمنادى العرب معتدرا بها
 معارف كانت او لمكانت اذ لا محل لمبتوعها وقال اخفش في عطف النسق في الالام الناصب للعرب ان يجزى فيه الرفع ايضا نحو
 يا جلا والمخارث ويا عبد الله والمخارث وذلك لقوة كونه في حكم المستأنف معنى فكانه باشعره حرف النداء كما تقول في العيا
 الرجل وكذا الجاز ضم عطف البيان للمرد الناصب للعرب نحو يا خانا زيدا وقال في هذا موضع قد طرد في المرفوع وهو غريب
 لو يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فلزم اذن ضمها اذا كان مفردا شيخ العرب او المبني فان كانت التاثير
 المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يعرف به سواء كان الضمة او ظاهرة او مقيدة نحو يا زيدا ويا خانا ويا بني ويا هذا فلا خلاف ان
 اما ان تكون مضافة ولا والمضافة اما لفظية كما في يا زيدا بحس الوجه قاله ياد الله تعالى ما تقتل شيخا فخر حتى صا حيا طرا
 وكذا المضارع للمضاف هي يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنى يا زيدا ذالمال ولا في حكمها حكم المفرد اعلاها
 كلاضاف في مجيها فيها الرفع والقسم كما اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تاجعا للمضمر وليس الجنب
 كالنصاف ما اذا كان مسادا لحكمه حكم المضاف في وجوب النصب الثانية اي المضافة مضافه منقوصة فيجب فيها يا زيدا
 عمر في عطف البيان ويا زيدا ذالمال في الوصف ويا نعيم ككهم في التاكيد ويا نعيم ككهم في التاكيد ويا نعيم ككهم في التاكيد
 لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو الالام لا يكون مضافا مضافا حقيقة وان لا يتاثر في مجيها في هذا المضافا
 ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافا جازوها وضربها بقول في الوصف يا زيدا بالظرف والظرف وفي

وقد كان المنادى في المثال
 نداء فاعلم ان المنادى
 من حيث هو لا يشترط ان
 يكون في اللفظ ما ينعى
 مباشرة كقولنا يا زيدا
 وعمر اعلى الموضع اذ بين
 ما باشعره حروف النداء
 حقيقة وبين ما هو في حكم
 الباشعر في قولوا ونظير
 ذلك رب شاة وتخلينها
 وحل ما جاء في المتن
 نحو يا زيدا وعمر والبرج
 جلا على اللفظ وكذا الجاز
 يا عبد الله وزيدا بالنصب
 وكل ذلك بناء على ان قد
 يجوز في الناصب ما لا
 يجزى في المتنوع وكذا
 البدل سادس المتنوع
 في مقامه فمما كان
 يكون في اللفظ كالنداء
 المستأنف والذي ادى ان
 عطف البيان هو البدل
 كما في في باب التوابع
 فطر ديفي حكم البدل
 حتى يا عالم زيدا ويا
 ذالمال بكر يا ضم فيها
 ويجوز في البدل ان لا
 يصلح كما مستقل فقال
 يا عالم زيدا بالرفع
 كائني في التوابع فان
 قيل فاذا كان البدل
 والمطوف الجرد عن
 الالام في حكم ما
 باشعره الحروف لمباشرة
 لمبتوعها فلينحرف لاجل
 غلام لعمر في البدل
 ولا غلام وجارية في
 العطف قلت لو طرد
 ذلك في ما لان بناء
 اسم للتركيب على ما
 قيل لا تركيب مع كون
 حد جزئي التركيب
 مقدرا واما لان عمل
 لا ضعيف لضعف
 مشاهاها لان كائني
 في بابها لا ي الى ان
 انفراما على العمل
 الفصل بينهما وبين
 معمولها نحو لا فيها
 عول والى جواز انفراما
 بترك اسمها فاذا
 ضمت على التاثير مع
 فكيف توثر مع تهاديها
 بخلاف ما على ان قد
 جاء لا غلام وجارية
 بالحق في المعطوف واما
 الضرب الثاني في
 التاثير اعني المنعت
 والتاكيد وعطف
 البيان عند النفاة
 وعطف النسق في
 الالام فقول ان كانت
 تابعة للمنادى العرب
 معتدرا بها معارف
 كانت او لمكانت اذ لا
 محل لمبتوعها وقال
 اخفش في عطف النسق
 في الالام الناصب
 للعرب ان يجزى فيه
 الرفع ايضا نحو يا
 جلا والمخارث ويا عبد
 الله والمخارث وذلك
 لقوة كونه في حكم
 المستأنف معنى فكانه
 باشعره حرف النداء
 كما تقول في العيا
 الرجل وكذا الجاز
 ضم عطف البيان
 للمرد الناصب للعرب
 نحو يا خانا زيدا وقال
 في هذا موضع قد طرد
 في المرفوع وهو غريب
 لو يذكره غيره وقد
 قدمنا ان عطف
 البيان هو البدل
 فلزم اذن ضمها
 اذا كان مفردا
 شيخ العرب او
 المبني فان كانت
 التاثير المذكورة
 تابعة للمنادى
 المبني على ما
 يعرف به سواء
 كان الضمة او
 ظاهرة او مقيدة
 نحو يا زيدا ويا
 خانا ويا بني ويا
 هذا فلا خلاف ان
 اما ان تكون
 مضافة ولا والمضافة
 اما لفظية كما في
 يا زيدا بحس الوجه
 قاله ياد الله تعالى
 ما تقتل شيخا فخر
 حتى صا حيا طرا
 وكذا المضارع
 للمضاف هي يا هؤلاء
 العشرون رجلا واما
 معنى يا زيدا ذالمال
 ولا في حكمها حكم
 المفرد اعلاها
 كلاضاف في مجيها
 فيها الرفع والقسم
 كما اذن في حكم
 المضارع للمضاف
 والمضارع اذا كان
 تاجعا للمضمر ليس
 الجنب كالنصاف ما
 اذا كان مسادا
 لحكمه حكم المضاف
 في وجوب النصب
 الثانية اي المضافة
 مضافه منقوصة
 فيجب فيها يا زيدا
 عمر في عطف
 البيان ويا زيدا
 ذالمال في الوصف
 ويا نعيم ككهم في
 التاكيد ويا نعيم
 ككهم في التاكيد
 ويا نعيم ككهم في
 التاكيد لان الخطاب
 فيه عارض وعطف
 النسق ذو الالام لا
 يكون مضافا
 مضافا حقيقة وان
 لا يتاثر في مجيها
 في هذا المضافا
 ايضا كما في المفرد
 وان لم يكن التوابع
 المذكورة مضافا
 جازوها وضربها
 بقول في الوصف يا
 زيدا بالظرف والظرف
 وفي

مَجْمَعُ الْمَنَادِي

[illegible]

عن يوحنا زيد بن عمرو في الدار على ابن ابن جهر مبتدأ كون ابن مبتدأ كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احراز عن يوحنا
ابن ابي عمير فاذا اجتمعت الشروط اختير فمخ المندى ولا يخرج قد ذهب بعضهم الى وجوب انما اختير فمخ المندى مع هذه الشروط
لكثرة وقوع المندى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخصيص فمخوه لفظا فمخ وسهل ذلك لكون الفتح حركة المستقر في كل
كلمة مفعولا وخفف خطا جند في الفل بن وابنة والكوفي يجوزون فمخ المندى العلم الموصوف باي صفة مضمك كانت
نحو يازيد الدال وبعض المصنفين يجوزون فمخ المندى المفرد المعرفة على ما كان الا اذا وقع موصوفا بغير الواقع بغير تحقيق اللفظ
نحو يا عالم بن العالم والعلم المصنف بغير وابنة كما مع لشرائط اللفظ في غير المنداء يخفف جند في توينه وجوبا وبهذا
العلم بن خطا ايضا نحو جاني زيد بن عمرو قوله جاني من قيس بن عتبة شاذ وان اختلف احدى الشرط لغيره في اللفظ
ولا لان خطأ الاعتبار في كل ما ذكرنا لفظه ابن وابنة لا خشيتهما وجمعا وتضعيفها لا يكثر استعمالها لكونها وكذا المعركة
العلم الموصوف مفرد لان المندى والجمع ليسا بعلين وايضا لا يكثر استعمالها قوله واذا ورد في المعرفة باللام في اللفظ
الرجل وايضا الرجل وبهذا الرجل والعلموا في الرجل لا يكثر المصنف وتوايلا لاها وتابع معرب وقالوا يا الله حاصه
دخل اللام المندى فاما ان لم يمي معها وهو مبتدأ لكون اللام معاقبة للتون في كل لفظ في من فمخ بناء الاسم معها كما
عشر لغوة وان فاستكره دخولها مطردا في المندى المسمى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد حصول علل البناء ووقوع
المندى وموقع الكاف وكونه مثله في الاورد والمعرّيف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كما انها اجتماع حرف التعريف وفيه
نظورا ان اجتماع حرفين في احد هاهما الفائدة صان في الاخر وزياد لا يستلزم كما في لغد والا انما على ما يجي في موضعهما قالوا
ليس الحد واجتماع التعريفين المتفاوتين بدليل قولنا يا هذا وابنة عبد الله وبانت بل المتعجب اجتماع ادي التعريف
مع حصول الاستعناء باحدهما وقال المير في الاعلام انما تنكر لتعرف خبر فلنداء ولا يمي ما قال في الله وبعده الله قال
المادى في اسم الاشارة تنكر غير معروف الداء انما تنكر لاشارة ومن فمخ يقال هذا اقول يا هذا ولا حاجه الى ما ارجعنا
اذ لا يمي من كون الشيء المسمى موجها مقصودا بالنداء واتى فمخ ورفي اجتماع مثل هذين التعريفين هذا وما قصدنا في
بين حرف النداء واللام بشي طلبوا السامعها غير ان على ما هي معينة محتاجا بالوضع في الداء لا عليها الى شي فمخ النداء
اللفظ على هذا الاسم اللفظ لشدته احتياجا الى التخصيص الذي هو النداء وذلك ان من ضرورة المندى ان يكون مميزا لهية وان
يكون معلوما للذات فلا معنى لغيره ياشيء وما موجودا لان يكتفي منها عن ان الخطاب ما في شيء ما يكون في اللفظ الا انه في
اسم الشيء والموجوب وهذا الجواز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المصنف بالصفة المذكورة انما يشترط قطع عن الاشارة
تخصص نحو ابي رجل واسم الاشارة واما لفظ شي ومليفت شي فلانها وان كانا مبهين لكن لم يوضع على ان يزل ابهامها
بالخصيص بخلاف ابي واسم الاشارة فلانها وضع مبهين مشروط ان لا اشارة لها في شي اما اسم الاشارة في الاشارة
الحسية او بالوصف واما ابي فاسم اخر بعيد واما ضمير الغائب فانه وضع مبهيا مشروط الا ان اشارة له لكن لما قبله

معجم المنادى في
اللام

يا هذا الرجل وبهذا الرجل والعلموا في الرجل لا يكثر المصنف وتوايلا لاها وتابع معرب وقالوا يا الله حاصه
دخل اللام المندى فاما ان لم يمي معها وهو مبتدأ لكون اللام معاقبة للتون في كل لفظ في من فمخ بناء الاسم معها كما
عشر لغوة وان فاستكره دخولها مطردا في المندى المسمى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد حصول علل البناء ووقوع
المندى وموقع الكاف وكونه مثله في الاورد والمعرّيف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كما انها اجتماع حرف التعريف وفيه
نظورا ان اجتماع حرفين في احد هاهما الفائدة صان في الاخر وزياد لا يستلزم كما في لغد والا انما على ما يجي في موضعهما قالوا
ليس الحد واجتماع التعريفين المتفاوتين بدليل قولنا يا هذا وابنة عبد الله وبانت بل المتعجب اجتماع ادي التعريف
مع حصول الاستعناء باحدهما وقال المير في الاعلام انما تنكر لتعرف خبر فلنداء ولا يمي ما قال في الله وبعده الله قال
المادى في اسم الاشارة تنكر غير معروف الداء انما تنكر لاشارة ومن فمخ يقال هذا اقول يا هذا ولا حاجه الى ما ارجعنا
اذ لا يمي من كون الشيء المسمى موجها مقصودا بالنداء واتى فمخ ورفي اجتماع مثل هذين التعريفين هذا وما قصدنا في
بين حرف النداء واللام بشي طلبوا السامعها غير ان على ما هي معينة محتاجا بالوضع في الداء لا عليها الى شي فمخ النداء
اللفظ على هذا الاسم اللفظ لشدته احتياجا الى التخصيص الذي هو النداء وذلك ان من ضرورة المندى ان يكون مميزا لهية وان
يكون معلوما للذات فلا معنى لغيره ياشيء وما موجودا لان يكتفي منها عن ان الخطاب ما في شيء ما يكون في اللفظ الا انه في
اسم الشيء والموجوب وهذا الجواز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المصنف بالصفة المذكورة انما يشترط قطع عن الاشارة
تخصص نحو ابي رجل واسم الاشارة واما لفظ شي ومليفت شي فلانها وان كانا مبهين لكن لم يوضع على ان يزل ابهامها
بالخصيص بخلاف ابي واسم الاشارة فلانها وضع مبهين مشروط ان لا اشارة لها في شي اما اسم الاشارة في الاشارة
الحسية او بالوصف واما ابي فاسم اخر بعيد واما ضمير الغائب فانه وضع مبهيا مشروط الا ان اشارة له لكن لما قبله

لا يبعد، وإن أنقض ذلك فلا غلب إن يكون ذلك منكراً كافياً رتبة رجلاً ما نحو رتبة زيد اقتبل، وأما الوصول فإ
وان انكسار ما بعده لكنه جاز فترفعون أن أياً المقطوع عن الإشارة اسم من اسم الإشارة لا يتركز ولا
مبجأ لالهاجاً باسم بعده بخلاف اسم الإشارة فإنه قد يزول الهاجاً بالإشارة فكيف فلا يقد يقصر على هذا دون
ياها ومن فحوز بعض اسم في نكت هذا النصب والرفع كافٍ بازيداً للظرف واجب رفع نكت أي وفصل بعضهم في و
يا هذا فقال إن كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لا نغير مستغنى عنه ولا جازاً للرفع والنصب نحو يا هذا الطو
وأما المانف والزعاج فحوز النصب والرفع في اسم الإشارة وإي قياسي على نحو يا زيداً للظرف ولم يثبت وأنضم إلى الوصول
بالنداء ذي اللام عن الإشارة فلما ذكرنا من قصد الهاجاً والاضاءة لم يقصر عن الإشارة لأن مقصوداً كذا واللام لأن
هو وصف فلم يكن التنبية بنصبه على كونه مقصوداً بالنداء كما أمكن بلزوم الرفع وترك النصب أبداً هاء التنبية من المضاعف
لا بد من يخلو من مضاف إليه ومن توين قائم مقامه نحو يا ما ندعو وليس هذا من صفة التوين، وأيضاً التوين يبدل
من مضاف إليه معلوم مقدراً كما في قوله تعالى ورفضنا بعضهم فوق بعض وكلأهدينا والقصد ههنا الهاجاً وههنا التنبية
أيضاً مناسب للنداء إذ النداء أيضاً تنبيه فلو كان الاسم الإشارة أو غير من أي وصفت أي نية في بعض المواضع نحو يا هذا
فيقتصر عليه وإنما وصل بأي إلى نداء اسم الإشارة لأن اسم الإشارة في الأصل لبيان الخاطبة لشيء فهو في أصل الوضع لغير الخاطبة
لهذا يدعى في محرف الخطاب كما يحى في باب فحش في بعض الأماكن من أن يدخل حرف يحد في خطاب أي حرف النداء
فصل بينهما بأي في بعض المواضع لتساكرها في الظن ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا هذا الرجل فلي هذا
ليس نحو يا هذا الرجل لأجل نداء المعروف باللام على ما أومأ إليه المصنف بل لأجل نداء اسم الإشارة بدليل إضمار
كثيراً على نحو يا هذا من دون الوصف باسم الجنس وقال لا خفش في ياها الرجل أي موصول وذو اللام بعد خبر مبتدأ
مخدوف وبالحذف صلة أي والنداء واجب حذف هذا المبتدأ المناسب للخصف للمنادى ولا سيما إذا زيد عليه كلمتان على
أيما وجه تقوية مذهب بكثرة وقوع أي موصول في غير هذا الموضع وندركها موصوف كأي في باب الموصولات
قبل لو كانت موصولة كانت مضادة للضاد في بعضها والحواب إذا حذف صلتها كالأغنياؤها
الضم كما يأتي في الوصول فحرف النداء على هذا يكون داخل على اسم مبني على الضم فلم يغير وإن كان مضارعاً لاضاءة
كما في قولك يا من قال كذا وكذا لكون على أن ذا اللام وصف الاسم الإشارة في النداء وغيره لأن اسم دال على معنى في تلك
الذات المهمة وهو الرجولية وهذا أحد الفتح كما يحى أي مادل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق
والجواب إن الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يحى في باب ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعروف باللام كما يأتي في
باب الفتح أما اسم الجنس فلا نزهة الدال على الماهية من بين الأسماء والمختار اللفظ نفسه لسماء الإشارة بيان ماهية الماشئ
اللام في قوله تعالى من الله على من يشاء الله ما يريد

يؤمى الى ان العرب لا يحمل له او الى ان لا يحمل على محله ويرى ظاهر اعراجه وفي الموضوعين نظرا ما الاول فلان المختار فيه
 اضافة غير محضته له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذلك ما اضيف
 اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهرا كلاما سيبويه منته ليل على موضع ما اضيف اليه اسم الفاعل المفعول
 والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في اللفظ ما يؤيد خلاف ذلك فهو ضليل عاملا كقولك في ضارب زيد وعمر ابن الخطاب
 ضارب زيد وضاربك عمر الا يخرج في نحو الحسن الوجه والميدان في المعطوف كل هذا كراهته في النافية لظاهر ما
 المتبوع الى المحل الخفى لكنه ليشكل عليها تقايم على جواز العطف على محل اسم ان في محله ان زيدا منطلقا وعمر ولد ابن رنك
 ان المحلة غير كذا اعنى عمر مع عمر المقدار عطف على الجملة للمؤكد اعنى ان مع اسم وعمر ولا يقول ان الاسم عطف على
 الاسم وكذا يقول في نحو قوله وان لم تجد من دون عدنان والذليل لا يكون معدلة فانه عطف على العادى في نصبه دون قوله
 قلنا بالبحال ولا احد يذم ان المنصوب عطف على الجار والمجرور وقوله والترموار فخر الرجل كانه جواب عن سوال مقدر
 وضربا ذكرا صفة للنادى المضموم فلم يجر نصبه كما في ياربك الطريق قوله وانما بعد كانه جواب عن سوال واد على الجواب
 على السوال الاول اى ان كان هو المقصود بالبناء او المقصود بالبناء كالمضمر فالجواب ان يحذف في قوله ما جاز
 نواله المضموم فعلى هذا صار على الرجل في بالياء الرجل كالتامة اذا قيل له وجب فقل هو النادى هو العادى الذى يشرع
 في الدعاء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فجب ان ان يحذف في قوله ما جاز في قوله النادى المضموم
 مع ليس نفس النادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة لئلا يبدل محل حرفه للبناء من بناء ما فباللام اللفظ الله
 قيل لما جاز ذلك لاجتماع شيتين في هذه اللام لرومها للكل فلا يقال لا ولا نادرا قال سمعها لا لاجتماعها وكونها بدلا
 من هجره الى فلا جرم بينهما لا قليلا قال ما ذكرا ان تكون كظنية لا لا متبوعا لا عطف على رب وما الفهم والسق والذ
 وبابه فان كان ما لا ذمة لهما ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام في معرض من الفاء واصلا الناس لا يحتمل ان لا
 في اشتر كقولهم انما لا يفتخرون على الناس الا شئنا الا انها ليست لازمة اذ يقال في السخة ناس قالوا واصلا لا لفعال
 بمعنى المفعول واكلا ههنا العادة واللفظ العبدى عبيد قاله يبنى ما كونه اى معنى تالله في الاصل من اعلام التالفة
 كما لصق كانه كان عامنا في كل معنى فخره انقص بالمعنى يبنى كانه اولى من يؤكده اى بعيد وصار مع لام العهد مله فلكثرة
 استعمال هذه اللفظة صار تخفيف هجرها اقل من تركه وصار لا لالف واللام كالعوض من المحرقة فانه اجتماعها لا يفتقر
 اليك لهما يحصل حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك ان قد يبنى كانه في السخة ورد الفاعل الا صغما الى التامة بطلت
 كان يبنى عبد الرحمن بن ابي عبد الله قد اخصت المحرقة بقتل حر كمال ما قبلها كما هو القياس وهو سنة فانه يبنى كانه
 اللام لا يبنى وادعوا في الثانية ولا تدغم ولا تخفف نحو الا ههنا بمعنى العادة لان التخفيف معروضا عن غير العادة
 في الله فكان اللامين لم يندموا ولا كذا في يا الله فظهر المحرقة وذلك لان لا يذم من اول الامر ان لا لالف واللام خرجا

كانا عليه في الأصل وصار الجزء الكثرة حتى لا يستكره اجتماع باء اللام فلو كانا نابقيا على أصلها لسقط الهزقة في الدرج المخرج
اللام المعروفة هزقة وصل وكلما اوصل بالله بالوصل على الأصل مجيء سيبويه ان يكون الله من لا ولية ليقاها بشرى فقال
قطع هزقة واجتماع اللام وبان هذا اللفظ اخضع بأشياء لا تجوز غيرا كاختصاص مساه لغائي ونحوه في اللهم وناله
والله وهما الله ذاه الله مجروراً بجر مقدرة في السعة وقاله بقطع الهزقة كما جيء في باب القسم وقوله راجع الي التي تجز
فليجى وانت مجيء بالوصل على إنشاء وجوب جواز مع الشدة وذو روم اللام وفيه ليس فيا العلامان اللذان قرأنا ان كان سيبا
شراً شدة وبعض الكوفيين جرحوا على ذي اللام مطلقا في السعة واليمان في اللهم عوض من باء نحو انترك باعنه
فعل في وقال الفراء اصل بالله أصنا بالجر تخفف جح في الهزقة وليس بوجه ذلك نقول للام لا تؤتمم بالجر ويجوز في
والميم المشددة ضرورة قاله اني اذا ما حدثت انما بقول يا اللهم يا الهما قد يزداد في آخره ما قاله وما عليه ان
نقول كما يستحب وصليت بال اللهم مما اردو علينا شيئا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كالا وصف لانه اعني ال
المختصة بالنداء نحو يا هاهنا ويا توماً ويا ملكهان وقول يا هاجا والبربر وصفه لا بمنزلة يا الله وقد يقال بالله الكبر وقيل
استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات وهو عند سيبويه على النداء المستأنف ولا يري في الاحاء المختصة بالنداء
مانعاً من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله ولك في مثل باتيم تيم على الضم والضمب يعني ههنا النداء المفرد
اذا تكرر لفظ وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب للنصب ولك في الاول الضم والنصب قال باتيم تيم
عدي لا بالكم لا يلغى بكم في سؤفة مجرور قال يزيد بالبحال الدليل نقلاً عن الليل عليك فانزل اما الضم في الاول
فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بآراء وهو البديل على ما باتي في باب وما نصب الاول قال سيبويه ان
الثاني في المقام بين المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد لفظي لتمام الاول وقد مر في توابع للنداء المبني ان التأكيد اللفظي في
الاعراب حكم الاول وحركة حركة تعراب كانت وبنائية فكما ان الاول عند ون التنوين للاضافة فكذلك الثاني
مع الدليل فيضاف وشبهه سيبويه باللام المقترن بين المضاف والمضاف اليه في تأكيد اللام المقدره وانما
جئنا بتأكيد المضاف لفظاً بنية وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستكره بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا يتعين
موقوف عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع ان لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضم
وذلك بانظر في خاصته في اغلب ما جيء في باب الاضافة لانما ذكر الاول بلفظ وحركة بلا تقدير صا كان الثاني هو الاول
كأنه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيداً فاعم مع قولهم لا يفضل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا ادخل
في الدار مع ان الشكره المفصولة بينهما وبين لا الفتح واجبة الزعم قوله تعالى لا فيها غول وقاله الله لا يلغى ليا
ولا يلغى لهما ابداد وانه يمع ان حروف الجلا يدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصا اليات لهما وتؤلف من هذا
فان يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الظاهرة وقال المنجد ان تيم الاول مضاف الى هدى مقدّر بدل عن هذا الظاهر

بشأنه كما شذ بأعلام الاجتماع الباشي وقد انضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الثاني عليه إضافة إلى الياء
 العلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة قرئت أحكم وبما ورد في الندوة الحدف والقلب في غير النداء لكن الحدف في القوافي و
 القوافي ليس بنادر طالما لا يرد واج فوكر وبالله أو هذا وقت على يا علما فبالها ليس بالالف كما هي في باب الوقت إذا
 وقعت على يا علما لم يكن الياء وصلها فلو وقع عليها بالسكون اجزى ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تنق على حرف
 ياء وصلها وذلك على مذهب من وقف على الفاضل باسكان الضاد كما هي في باب الوقت وإذا وقعت على يا علما في
 الياء وصلها باسكان للوقت وجاز الحاق هاء السكت مع ابتداء القدر كما قالوا يا إلى وبما يطرد فيها ما في سائر النداء
 المضاف إلى الياء وبزيدان عليها جازا بدل الياء تاء التانيث هذا عند ابي عبيد قالوا الدليل على الجاهل من حيثها اجماع
 بينهما وإذا بدل تاء تاء تانيثها بدل في بعض المواضع على التخصيم كما في حلامة ونسأ ذوالاب وكلام منقش التخصيم
 كونه التانيث انقلابا في الوقت هاء وقال الكوفيين التاء للتانيث وباء الاختلاف مفردة بعد الواو كان كما قالوا لا نسيم
 يا اتى وبما اتى ايضا ويجوز حذف هاء التاء المبذولة من الياء لا تخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب وما على ما على مثل
 للتاليثس بداء الالب وكلام بلا تاء والعراء يقع عليهما بالتاء لأنها ليست للتانيث المضاف كما في اخذ وبنت والاولى الوقت
 كانهما فتح قبلها كما في ظلمة وغرر بخلاف تأخذ وبنت فمن وقف عليهما بالتاء كتبها تاء ومن وقف باللهاء كتبها هاء نحو
 الخط على الوقت والما فتح هذه التاء لما بدل من ياء حركتها الفتح لحركت وقال لا بد لى اصل يا ات وبما ات يا اتا وبما اتا
 فحذف الف كلف وهو ضعيف لان الف خفيفة لا تستقل فحذف واما حذفها في باب نام وبان فتح مثل النقل الحاصل التركيب
 وقيل يا ابستحيات امها كما حذف التاء فحركات التاء مفتوحة كما هي في نحو قوله تكتبني لهم يا أمية ناصب وقد قال
 يا ابست وبما است بالضم وهو اقل من الاول وكما التاء فيهما أكثر لتناسية الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا ابست وبما است لا نسيم
 بين عريض بخلاف يا اتى وبما اتى فانه لا يجوز لا نسيم بين العوض والمعوذ منه قوله وبان ثم وبان ثم خاصة مثل يا
 يا علما المضاف ال الياء المتكلم اذا اضيف الي المنادى فهو كما اضيف الي غيره الا كلاما ويعم اذا اضيف اليها ابن وبنت متأكد
 فانه يجوز فيها فتح الياء قياسا بالحدف او القلب فالكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فلو كثرت استعمال يا علما في
 فعل هذا الجواب فيها ما يأتى في باب يا علما من الاوردية الاوجه وبزيدان عليه باطراف الميم نحو يا ابن ام وبان ثم جازا
 بالفتح على الف لا يرد في استعمال فيولج في تحقيرة أكثر من تحقير يا علما ولهذا كان حذف الياء فيها مع فتح الميم
 كبرها أكثر من حذفها يا علما في قوله وزعيم المنادى جاز وهو في غير ضرورة ان أكثر الترخيم في المنادى دون غيره
 لكثرة وقوعه في المقصود في النداء هو المنادى لا المقصود من الغرض من النداء للأضواء الى المقصود من الغرض اعتباطا
 قوله وهو حذف في نحو تحقير يعنون بكونه من التحقير ما لو يكن له موجب كما كان في باب يا غاض وعصا ولا فكل
 حذف لا فيه من تحقير ويقولون ايضا لهذا حذف بلاطه وحذف الإعتباط مع الألف في كل حذف من قصد التحقير

وهو العلة لهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان حذف الترقيم خرج منه ترقيم غير المنادى فان ادنا الحذف لم
تجميع اقسامه فانه حذف آخر الكلمة اعتباطا خرج منه حذف التنوين والحركة وقيل لا فاعدا الحذف ويحذف
في حذف التناء والحذف الاخرين فهو يعلم **ك** لان الحذف صار آخر الكلمة بدلا لثاقب الاعراب عليه يخرج منه
حذف الياء في نحو يا غلام اذا مضى اليه ليس آخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج الحذف في باب خصا
وقاض لان الحذف لعله لا الاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لا نوجب قوله بشرط ان لا يكون مضافا
مستغاثا ولا مجزؤه يكون اما علما لانها على ثلثة معروفة واما ابتداء ثابث شرط ترقيم المنادى **ج** فمستغاثا ولا مجزؤه
وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون مجزؤه والشرط الاخر شوق غير
متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما لانها على ثلثة نحرف والثاني كونه ابتداء ثابث وانما لم يذكر للمصنف مضاف
المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوب لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفي
ترقيم المضاف ويقع الحذف في قوله سمى الثاني نحو قوله خذوا حذرهم يا آل عكرمة واذا كروا واذا جروا والرحم البليغ
قوله يا عكرمة لا يتقبل كل ابن خرقه بسند نحوه داعي مونه تحيية اي بالجملة وباعترافه وهو عند البصريين ضرورة في
غير المنادى كما في قول ذي الرمة ويا ميمنة اذني ناسعند ولا يرى مثله في الترقيم كالعرب و: قول المشي لله ما فعل الصوارم
والثاني في عرج حاب وصيغة الاختتام وبعض العرب يرسم الجملة فينحرف عنها نحو يا نابت والعراق والاضحى جواز ترقيم الكلام
المتردد الاوسط على ان حركة الاوسط كالحرف الرابع في حان نحو رجل عملا ونقل ابن الخنجر عن الكوفي جواز ترقيم
الثلاث على ما سلك الاوسط واخره ويجوز ترقيم غير المنادى للضرورة وان خلا من ثابث وحلية على تقدير الاستقلال
كان او على نية الحذف وعند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستبدال سيبويه بقوله **ك** لا يجوز
رما ما رواه تحت ذلك شاسعة اما ما بناي اما ما واما نحو ترقيم المضاف على ما تناه البصري ولا ترقيم الجملة
عليه لانها اذا اسميها اربعي حال جزمها قبل العلية في استقلال كل واحد من الجزئين باعراب على ما هي في باب التركيب
فما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي لا هراب لمراعاة حالهما قبل العلية والحي على العلية على كل واحد
من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله ونابط شر من حيث المعنى كريد ودعى اللفظ والمعنى معا لم يكن الحذف في الاول
نظرا الى المعنى الاول ليس باخر لاجزاء ولو يكن حذف الثاني واخذ في آخر الثاني نظر الى اللفظ ما قسم الترقيم فيما بالكلية ويجوز
العمل استماع خرج المضاف اليه ليس بترقيم بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه بامرغ وحذف آخره
بدليل ان اعراب المضاف ياتي والاعراب لا يكون الا في آخر الكلمة ولو لم يكن ايضا منصرفا لعراب المضاف لم يجمع
حذف آخر المضاف للترقيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف
بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف من فصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يخرج ترقيم احداهما بالمضارع

للمضارع حكم المضارع وانما هو يرفع المستغاث المحمدي باللام لعدم ظهور الالف المنادى فيمنز المنصب والبناء فلم
يورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلامة تطرد في ترك الترخيم المضارع والمجملين وامتدح الترخيم
في المستغاث الذي في آخره زيادة المد لان الزيادة متافى الحذف وكذا المنادى لان لا غلب فيه زيادة مد في الزيادة
الانحراف الترخيم وتشهير المنادى بغير المزيد في قليل قوله ويكون اما احدا زائدا اما اشترط العطف في الترخيم لكثرة
نداء العلم فاسبب الخفض بالتخيم مع انه لشهيرة في البقي من دليل على ما القى وانما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة
كرواقص الاسم فاصفا مسما مطردا عن اقل ابنة العرب اي عن الثلاثي بلا حلة ظاهرة موجبة بخلاف هو يداوم
فان النقص فيه وان كان بلا حلة لكنه قليل غير قياس والشدة وكذا كيمابره وعلواف وجوم وشيم وخصه فان كان قياسا
لكنه لعل ظاهرة ملحوظة الى الحذف فان قلت المنادى المرفوع المبني والاسماء المبنيّة تكون على اقل من ثلثة احرف مخفية
وما قلت البناء فيه عارض فهي في حكم العرب وضمة شبه الرفع على ما لبنا قبل واذا لو يكن علما موصوفا بالزيادة على
ثلثة فالشروط ثلثة تاء تاليفت نحو شاة وثبة فانه يرفع وان لو يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزيادة
كذلك في باب ما لا يضر في فكيف يدنى مقتض السقوط فليف اذا وقع موقعا يكسر فيه سقوط الحرف لا يصلح اعني اخر المنادى
وانما لو كان بقاء هي ثبوت وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كل ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ثباتها
عن ثلثة التاء كذا الخ لانهما خرجت بما قبلها بحيث صارت معتقبا لاجل الترخيم فاما في كذا قبل في المثل قبل الباء التاء
عابسة وقبل المفاس كنت مخرجة ولو اعتبرنا ساد التاء مستحجرة الحذف يكون معتقبا لاجل الترخيم قلنا لان البناء على
عدم اللزوم لو كثر ما يصير اليها حال الكلمة بعد الدليل على عدم لزوم ما حذرت في جميع السلامه فخرجت وتقدم
في نحو الداء الشمس ليس لاني التاليف هذا الاحوال قال سيبويه كل اسم في آخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب
الكثر كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا وعلبة الترخيم في نحو مل اخر غير المرفوع منه في بعض المواضع
مما صلح المرفوع في آخره التاء كافي قوله كيميهم يا اميمة فاصب ولسل فاسبب بطي الكواكب فضا في المنادى غير المرفوع وهما
فتم التاء فتمها ثم اعلم ان الذين يجادلون التاء وهم اكثر من حل ما قلنا اذا وقعنا الحق في آخره التاء فيقولون في حلها
طحا وقليل ما يوقن يكون لهاء وذلك لانهم يلحون هاء السكت باخر ما ليس به حرف اخره اعلم انه لا يشبهها في شيء
وقد اتدو حيلها وان لو يكن هناك في الوصل حرف يتقلب هاء في الوقت فلحاقا فان كان هناك هاء في الاصل والى بعض
عن الهاء في الشعر لا لاطلاق هو قوله قبي قبل المنفرق يا ضبا عا لا لاك موقف منبعا لوداعا وهو يرفع لغير ضرورة فضا
لو يتوف الشروط لا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذ رذ فالوجه في ترخيم كذا استعماله وليس طوق كرى مثلا لان الكرى
ذكر الكروان قال الراجز هو مخم وان لا ضرورة الى قال معاذ كونا من الحن الصبيح ويجوز وصف المرفوع لا عند الفراء وابن ابي عمير
فقالوا فقال يابري بن خزيمة فقلت لهم اني حليف صديق وكافها ايا ان الوصف من تمام الموصوف كونه لا على معنى فيقال

نعم الحذف في شيء من جواهره لا يزداد عليها شيء من الجواهر فعل هذا لا يمتنع عندها شيء سائر التاميم قوله فان كان
 آخره زيادتان في حكم الواحدة كما سلّموا وان اوحرف صحيح قبله مرة وهو اكثر من اربعة لحرف حذف وان كان مركبا حدث
 الاسم الاخر وان كان مجردا فحرف واحد قسم واحد في الترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان وكل واحد اوحرف واحد وان
 الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بعضهما زيدا تامعا لهما معا بمعنى واحد
 لان كل واحدة من زيادتي مسلمان وكذا مسلمي بمعنى اخر فلما زيدتا معا حدثا معا وهاتان الزياتان سبعة اصناف
 زيادتا التشبيه نحو زيدان ويضر بان حليين وزيادتا جمع المذكور السالم نحو مسلمين ويسلمين عليهما وزيادتا جمع المثنى
 السالم نحو سمسما وزيادتا نحو وبان ثمان ثمان في احواسان يا النسب وما اشبههما بخوك في ود وفي واذا الثالث
 كصها وهرة الاحاق مع الالف التي قبلها كما في جرباء وعلاء قوله اسماء هذا اذا جعلناها اخذنا من الواسطة اى الحرف على
 ما هو مذهب سيبويه الا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عا ولا من باب جع ولا من باب جى
 في التصريف فجمع الفريقين فيه وتزجما فلما قول اوحرف صحيح كان عليه ان يقول حروف صحيح غير ناء الثالث قبله مرة زائدة
 وذلك لان الحذف في نحو عفر ناة وسفلة الالفاء وحدها وذلك لكونها حرفا واحدة وان كانت على حرف فكتفي بها
 وكذا اذا كانت المدة غير ناة لانه لو حذف في كما في مستخرج ومُسْتَجِر ونقل عن الاخش جاز حذف الالف اصلية ايضا
 المشهور خلافه ونفى بالبدلة الفا او واو او ياء ساكنتين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخر الواو
 الياء المتحركين في نحو كعبر ومشرى فخصهما بالحركة وتقول بها ولا تحذفها ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سلّموا كما
 لا لحاق فوسبقوا وتروكون فخصين بخلاف اوليكونا لا لعلين وقبيط وذلك لما اشتهر اذن الحذف الصحيح نقله المد
 في ما كان المد في الاصل لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب ورش في
 مد هو الموت والحسين وقها الفردي بواو انا حذف الحرف فان ههنا لانه كان لا في حذف المد الزائد لكن لم يكن اجرا
 والتخفيف في الآخر هو حذف فلما حذفت الحرف الاخير صار متطرفا فتبع في السقوط ولوقال يحذف حرفا فيما قبل
 آخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف نعم نحو عمار وروان ولكن فضل هذا التفصيل تنبيه على مخالفة
 الحذف في الضميمة كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انا اشتراط هذا التلويح بعد الحذف على حرفين و
 الفراء يخبر حذف المد ايضا نحو سعيد وحماد والكن يوصيه كما في نحو عمار ومسكين ومنصوب وقوله وهو اكثر
 من اربعة احرف قيد في قوله اوحرف صحيح قبله مرة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بدان ودمان هما
 وهون ود في بحر يحذف زيادته لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذا
 قلنا في نحو نية وشاة وذهب الحرم الى منع حذف الحرفين في نحو يدان ونبيك ودقي والاول اولى وانا لم نجد
 زيادتا بنون لانهما عتباتا الواحد كان ليس جمع المذكور السالم وكان مثل شمرود واجاز الفراء حذف الهرة دون

في نحو جاءوا المشهور حدث الزيادة لئلا ينعى بعضهم بخلاف ما جازى في مقترح الحرة قياسا على ذى الناء في نحو كل من
يا ائمة ناصب الوجه المنع لاختصاص ذى الناء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم في فعل من غيرهم فمحملة
للمرجم ولا محذور ذلك ولا بعض الكوهمين يمنع من ترخيم الموث بالهجرة على لغة الضم لئلا يلبس بالمدرك ولا لايجزى
لمثل ترخيم المشنى وجميع الموث السالم على لغة الضم لئلا يلبس بالمفرد فلا يجزى ترخيم جميع المذكور السالم مع ذلك لا يجزى
ترخيم المنسوب مطوحو زيدا اذ لو ضم لا لبس ببدء النسب اليه ولو كسر لا لبس بالمضاد الى الياء وهذا كما منع
سيبويه من ترخيم نحو قائم وقاعدة غير علم على لغة الضم لان مدركا في شئ به * اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم
ايضا اذ لا مدرك لادان من لفظ غلبت به قال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائم عمل كان او لا اقول لا شك ان السبغ
فيما قال سيبويه اغلط واكثر كذا وغير علم بخلاف ما ذكر غير علم لان جميعها مشروط بالعلية واشتهر السبغ بما قبل
الليس في الغالب ان الحق ان كل موضع فامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان ولا
والهلا والفراء يجزى الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسيطر على نية الحدوف لئلا يشبه
الحرف نحو نعم واكمل وهو ضعيف لان معنى نية الحدوف ان الحدوف كالمفوظ والكوفين يجزى فونان على نحو ما
ويؤيد ذلك الحروف الثلاثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما زيادة الجميع واليه يرون مجزى عن الحدوف لانه لا خلاف
لتخص الياء قبل حركة من الحذف قوله وان كان حركيا حدث في الاسم الاخير لا اريد حدث في شئ منه وكان موجز
اقبال الكهنيين كالفضل والكلتان كطيني تصليان عند فو اقبل للفاك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض
قريب العهد بالاسم بالتركيك لاداء حروف الجزاء الاخير كما
فاذا رخصت خمسة عشر قلت يا حنة اقبل وفي الوقت قلب التاء هاء في اللغتين والاضطراب كما كانك لو
رجلا لمسلمتين قلت في الوقت باسمه بالماء لان الناء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء الثالث الا في بعض اللغات
قالوا اذا رخصت اثنا عشر واثنا عشرة واثني عشر واثني عشر حدث في خمسة عشر كالف والياء لان عشر منبر في النون
الحذوفة كانك ترخم اثنان واثنين ومن نحو ايضا اثنا عشر كما يضاف وثلاثة عشر واخواتها كالحج في باب المركب
قال المصنف في نظر من جهة ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاينة النون حذف كالف مع حذف النون قوله
وان كان غير ذلك اى غير ما حذف من حرفان وهو ذو زبادتين في حكم الواحدة وذو حرفين غير الناء قبل مدة
زائدة وغير ما حذف من كذا وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فقال يا حارة وياض وياكرونة ويجزى
اسما براسه فقال يا حارة وياض وياكرونة اى الحدوف والترخيم في حكم ما يثبت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعده
الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جل ما بقي بعد الترخيم اسما براسه وهو الاكثر ان العلوم من استغفر
كلام من الحدوف لعلنا موجبة قياسية كما في حصا وفاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل الحذف من الحذف على

حركته وان الحذف لا لعلته موجبة قياسية كان لو تن بالاسم فخذ اصارما قبل الحذف وفي نحو غريد ويدوم
 الاخراب وذلك لانهم لو قصدوا ان كانت الالف لا لعلته موجبة لكن لما كان الترخيم لعلته قياسية مطردة ومنه
 من الاجاب عليهم التحقيق بالنداء باقضى ما يمكن حتى فعلوا بالاضاف الى باب التثنية الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة
 المتفوص ما رأت وفي نحو يا زيد عسر ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قد منا من ان التثنية
 ليس مقصودا بالذات بل هو لتثنية الخطاب ليجب على ما يجرى بعده من الكلام المندادى له صار حذف الترخيم
 مطردا كالواجب فعمل الترخيم في الاخراب معا ملغى حصا وقاض ما لحذف فيه مطردا لم يتركه لئلا يفسد نظر
 الى ان حذفه كان قياسا مطردا لكنه ليس واجب فاذا كان الحذف منوى التثنية لم يغير ما قبله الا في مواضع بعضها يختلف
 فيه وبعضها متفق عليه منها اسم هذا الترخيم سبب حروف لين منه قال الجمهور في شرحه على اعلو وقاضون
 على هذا التثنية يا اعلو يا قاضى بجرى كالف والياء لانزال في اللفظ الساكن الاخير الذى حل فاعله وقال المصنف ونمما
 قال في قول يا اعلو يا قاضى في هذه اللغة لوسيل لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا حلا وفي ذلك الف والياء في
 اللغة القليلة لغة الضم لزوال الساكنين بظنار تقدير او منها اسم يبقى بعد الحذف منجرحا يصلح الساكن كان
 مدغاف في ذلك الحذف وقد اعلو يا قاضى بجرى كالف والياء لانزال في اللفظ الساكن الاخير الذى حل فاعله وقال المصنف ونمما
 من التثنية كالف فيقول يا اعلو يا قاضى بجرى كالف والياء لانزال في اللفظ الساكن الاخير الذى حل فاعله وقال المصنف ونمما
 وقوله اطلق في تحريف النطق في هذا الاصل وفي بعد الترخيم بضم ناء على ان لا يستقلال شدة الفعل الذى هو اعلو
 في المتصرف فرك بالفتح لان الساكنين دون الكسر ناءا عالميا فلهذا كان يجمع فصولا من الكسر ما يمكن له تحريم يلدو
 النطق ولو صار بالفتح على الوجه المختار وغير مسدود في نحو اعلو يا قاضى بجرى كالف والياء لانزال في اللفظ الساكن الاخير الذى حل فاعله وقال المصنف ونمما
 يكن قبل المدغم ساكن اخر غير ذابت وتحدث فيبقى للساكن حل على وجه هذا التثنية الكثرة كما في هرق والغراء بعد الذاء
 الاول ايضا في اصحابه كالف قبله والساكن المدغم في نحو اذبت بناء على اصله في هرق ولما اذركين المدغم يصلح التثنية
 فاذيرة الى اصل حركته ان لزم ساكان الفاعل منهم فقول في المسمى بفتح يا تخاب وفي لاء يا اذرو في مضارا اسم مفعول يا
 مضارا وان لو يلزم ساكان الفاعلة فيكون الساكن حل سكونا بقاء المدغم فيه كالثابت والغراء يرد الساكن الى اصل حركته
 لان لا يردى كما ذكرنا مسكون نحو الاخير في الترخيم فيقول يا تخبر بكسر الذاء وبما مقرب كين الفاعل وهو العين وفيه
 ولا يحدث بحرف الساكن كما يحدث في نحو غريد كما ذكرنا فادرج على اذركين لاخير يرضى الحذف وذلك بان يرد الى اصله
 ولم يكن ذلك في نحو غريد اذ لو كان الساكن اصل في الحذف وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته فاقرب
 الجمهور في قولهم يا قاضى يا اعلو في المسمى بفتح يا وا علوان لان الفارسى في بينهما بان الياء في القاضى اصل
 في التثنية في بعض المواضع نحو اذبت يا قاضى يا اعلو في الكسر في نحو فاعله بفتح في موضع من المواضع ومنها بعض

ثم قد فانيحي عند الجهو اصل المحذوف منونى الثبوت بعد حذف والى عطفه فتقول بانتم لان الواو في التقدير
 ليس اخر الكلمة ومنع الغرض من ذلك انها في الظاهر كلمة دخلها حذوف وهذا كما قال في تخريجهم من كل على منه الحذف وان كان لا يجوز
 انهاء الحذف الساكن لانه لا يشبه الحروف قلنا فاذ قصدت بحذف المحذوف من تحت حكم التثنية حذف الواو ايضا لانه على
 منزه من مجوز ياءم وبيا سجع وبليغ في تخريج عمود وسعيد وعجا وكامر واجبال الرخم اسما بواسطة ضم ما قبل المحذوف
 لفظا ان كان صحيحا او في حكمه ياءا او ياءا وروا في حارث ومرتة وقوية ونقيد وان كان ياء مكسورة لما قبلها او الالف
 نحو يافاض وبامشيت في قاضيه ومشرقة وان كان واو او بعد خفة كما في قاسمكا وعمود لبدلت الواو ياءا والضمية كسرة
 نحو ياقاسمي وبياغي وبالكبرة قلت يا فتوى بائسكس لانه لو بات في كلام العرب اسم تمكلى اخر واو قبلها خذ لا يقلب
 الواو ياء والضمية كسرة نحو الغناوى والادلى لما عجمي في التصريف باب الاحلال والمناذى في حكم التمكن لموضع منه
 وان كان ما قبل الحذف ياء او واو او بعد خفة الفاقول فعلى ان ياء او واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو
 لم يواز الفاعل فقد برأحتي قلب الفاعلات ما اذ لم تنق كالمجي في التصريف ان شاء الله تعالى وان كان واو او ياء
 بعد الف زائدة قلبت مرتة نحو ياشفاء وياختر في شفاء وخرايف في الكبرة ياشفاء واختر في لان مثل هذا والواو والياء
 انما قبلان الفاعل ههنا اذا نظرنا كالمجي في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان حرف
 ما حذف من الاصول كدنت لا ما كان كما شاء في تخريج شاة او فاعا كما تقول في تخريج شينة ودينه يا وني ويا ودي في جاز
 الى سكوها عند الاخش وبياوش وياودى بقاء حركة العين عند سيبويه كالمجي في باب للسيفان الاخضري يقول
 وشيئ وسيبويه وهو يوان لم تعرف ثالث الاصول ضقت الثاني ذاللين كما تقول ياء على السبي بلاه وان لم يكن
 الثالث حرف لين لم توجد المحذوف كما تقول يانب وياعد في شيرة وعدا كل ذلك لان المناذى المضمر حكمه حكم المعربات كما
 ولا عجمي في العربيات باسم حرفين ثانيه حرف لين لئلا يفتقد ذلك اللين مع التثنية للسكسين فيبقى للمرجح حرف واحد
 وان اردت هذه المقتضى القلى على قلب ما لا يكون منقلبا كما يرمح جيلان مجعولى فتدرك البراءة انما هي اذن لا حيا
 تؤدى الى كون الفاعل منقلبا عن ياء او واو او لم تعهد الا لئلا يثبت غير منقلبة عن شى وقاس قول الاخضر جوازها لانه
 يكون اذن منقلبا عن الفاعل والى اما السيل في فاجازها وان لم يثبت فاعلا قال ان هذا امر عارض وليس بمنزلة اصلته
 وذلك اذ لم يرد عن المازى في كل مادى شيئا استقلال في ال وذل نظيره انما يرد على الية الحذف وذلك في
 الجليسا على انما كسر اللام وفرد في فعل وسعود وهذا وعفوان واجاز السيل في تخريجها على شيئا استقلال
 فلو انما التثنية ليست باصلية لا ترى انما يجرها فان تقول في منصلى على منه الاستقلال بامضى وفي تخريجها
 مع ان مقع وقع ليسا من انبهم فيقول يا طيلس ويا زرد ويا قندم ويا ساسي ويا همدل يا غنفي فالواو اذا حذفت
 تهاوى على الفعل قلت الواو ههنا فلو انما لتصرع الداء لصر فكلان ههنا بان لم يستقل عن الداء لانه ما قبله منقلبة

عن الواو المنقلبة عن الحزقة الأصلية المنقلبة عن الف الثاني فجعل الثاني فيهما الأولى أن لا تصح في نظرنا الأصل
 قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المنفع عليه يا أو أو اخض أو هو على ما لا يخفى والبناء حكم
 المنادى ولا خلاف في ذلك إلا في نحوه هذا منه يعلم على أن المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا يفتيد قوله
 المتعجم عليه دخل فيه المندوب في تخفيفت على زيد فلما قال يا أو واخرج وكل منادى يدخلكم معنى المطالب لا الاستغاثة
 ويتجوز والندبة لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور أعني يا كما ذكرنا دون أخواتها لأنها إما فاضلة وحذف
 جميع النواحي وقد اختلف المصنف بأحد قسمي المندوب وهو المتعجم منه نحو واخرنا أو أو بلا أو واشتروا أو أو واخضوا
 يعني اخض لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه وإفرازه يدخلكم بالندبة ويأيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد
 يستعمل في النداء والمض وهو غلط قوله وحكمه في الإعراب البناء حكم المنادى يقال واليد وأعبد الله وأطاعه أجلا
 إذا كان معروفا معينا وكذا أو أبعثوا بعم المنادى على التفصيل المذكور وذلك لأنه منادى في الأصل ثم حذفت الندبة وقال المصنف
 سئل على مذهبه أي أن المندوب غير المنادى أن المندوب مخصوص بالمنفع عليه كما أن المنادى مخصوص
 فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لا مشتركا في معنى الخصوص وكثيرا ما جعل العرب بابا على باب لغيره اختلافا لا شذوا
 في أمهات النظم في باب الاختصاص إما أنا فاعل هذا أي الرجل فاستعمل في صورة النداء لشاركت له في معنى الاختصاص كما
 سبق قوله ذلك زيادة قال الف في نحوه أي لك الحق لا الف آخر المندوب ويجوز أن لا يفتح سواء كان مع يا أو أو لا
 غيرهما مع يا أو لا يفتح بالنداء المض ولا في أن يقال إن ذلك قرينة حال على الندبة كنت مجتمعا مع يا أو لا يفتح
 الإحقاق معها تقول يا محمدا يا محمدا لا كونه في الاستغناء بالفتح عن الف المندوب بفتح يا زيد ووازيد ولم يثبت
 وقد لم يثبت هذا الف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيدا بالهاء فكيف في غايته البعد منه نحو
 يا هنادي في المنادى غير المندوب باسمه قوله فان خفت للبس قلت واظلامكية واظلامكمي آخر الكلام لا يجوز من أن يكون
 ساكنا أو متحركا أو انما يكون حركته عرابية أو لا والعرب بالهوك لا لا يفتح إلا الف وقد لا يفتح نحو واضرب
 الرجاء في السبي يضرب الرجل وكذا واضربت الرجاء واظلام الرجاء والغريبي في اتباع المدح لحرمان قياسا على مدح
 الآخر نحو واضرب الرجاء وأعبد الكلب ولوي يثبت وفاقا لغيره كذا آخر أبيه لجل مدح الندبة دون مدح الآخر كذا في اللغة
 من هو واضرب الصوت أصلا بالصبغة فاختاروا فيها الألف دون الواو والياء لأن المدح فيها أكثر من في الواو والياء فلا
 يقرب الألف والواو والياء إلا ضرورة كما يجي وأما الآخر فلا يطلب مدا تامة فليس صل مدح أن يكون بالألف بل حروف
 العذبة سواء والمفرد أن يقول الأولى أن يحفظ على الحركات الإعرابية ما أمكن وهذا لو لم يكن الحركة آخره لم يترك
 الألف إلى اللبس كما في نظام وحذام وحيث علام مشهورة فالأخرى لا لعلها الأصل في هذا الندبة كما ذكرنا فلا تغلب
 الألفين وقال ابن السراج والمصنف فتبعها مدة من جنسها كالتصريح بالياء للزمه ما قال سيبويه وتقول في نداء يا زيدا

عن الضمير تدعى قلنا في غلامه وعلامة واما القلبي او اوباء اللبس واما ان غير هذا لا شيام يقع
ويحيط القلبي ما في المسمى من وسيله يخرجوا وقدرناه اذ لا منه وقال الكوفي في اللبس للبحر السالم المذكور
اعربت به بالحروف لا يحسن تدعى لا يحسن تثنية وجمع فلا يجوز وازيد وناء وان اعربت بالحركات وجبت للنون
مقربا لاجواب لا بد اذن من ان يلزم الياء كما هي في باب اعلام جازند بتخو وا زيد ناء واقتصرناه وكل الياء
على مذهبه انك اذا سميت بالمشترع اعربت بالحركات والزمت الالف جازند بتة والا فلا وليس بشئ الا لا منه
بين التدوين والتثنية والجمع حتى يمتنع فيها امتناعه ونقول في المسمى باننا عشر عند سيبويه واننا عشر بالالف
في المثالين مضاف وعشر مضاف لكونه كذلك قلت والثنان وقال الكوفي واثنى عشره بالياء تشبيها بالياء
لان نون التثنية لا يخط الا في اثنى عشر فها مضاف واجاز ان كسان الوجهين قوله والفاء هاء في الوقت يعني
الحاق هاء السكت بعد زيادة التدوين واوا كانت او ياء او الفاجاز في الوقف لا واجب بعضهم وجهها مع الالف فلا
يلتبس المتدوب بالمضاف الى ياء السكت المقولبة الفاحوا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل مع واها تلتف
في الفرق بين التدوين والفاء وليس ما قال بوجوب الالف المنقلبة عن ياء السكت قد يفتحها الهاء في الوقف كما
فاللس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفاق هو القرينة داء الحوا هذه الهاء ميانا نحو المد والاسما الا ان كانا
فاذا جئت بعد هاءا عما كنت تثبت كتابتها الحركات في غلامه على ما هي في باب من التصريف وهذا الهاء تحذف وملا
وربما ثبت فيه في الشعر ما مكسورة الساكنين او مضموم بعد الالف والوا وتشبيها هاء الضمير الواقعة بعد هاءا بعضهم
يفتحها بعد الالف لما سبقت الالف قبلها واتلها في الوصل لاجزاء الوصل بحرف الوقف قال ارجوا جار مجية والكوفون
يتبونها هاءا ووصل في الشعر وغيره قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه واعتبره وا زيد الطويل لا خلا
لنفس هذا الذي ذكره في النسخ عليه اما المتجمع منه فانك تقول واصصبتاه ولبست لمعروفا ونعتي بالمعروف والنحو
على ان لا يكونا على غير نحو لو بين وكذا غير من اللزاق فلا يقال اها واهنا فلهذا لا يحصل عند النادى تدوينه اذ اذا
المدوب مشهور لا يلزم النادى في التدوين عليه ولو كان على ان كان النسخ عليه مشهورا بذي اللام جازند بتة تقول
ياضاد يا زيدا اذا كان زيد رجلا عظيما وقدره المتجمع عليه واشتهره وكان باسما وجموه في المشهور بذي اللفظ
المدوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل التدوين او بحرف التدوين تقول وامن قلعباب خير وامن مقرر
بقرضه ما لا يشتهر الرطين بذلك ومنهم من ادعى التدوين الذي تخر المضاف اليه وان كان التدوين في الحقيقة هو المضاف
والامر الموصي به والمدوب هو الامر لا انك لما اردت تدوين المضاف الى الموصي فلو كتبت مداهما لاشاء ولا تلتك
من المضاف اليه ففتحها المضاف اليه والوارد المضاف كما تقول حب دمان وان لو تكن ملكك لدمان بل لا يفتح ولم يفتح
في الصادع المضاف واظاها جملة ذلك لا يفتحها الا الصلة نحو وامن بقرضه ما ولا تلتك يونس والكوفي في انك تفتحها

آخر الصفة لا اخو للموصوف نحو وا زيد الظريف او قال الخليل وسبق بل تحذف آخر الموصوف ونحو وا زيد الظريف
 لان اتصال الموصوف بصفة لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف واذا اتصل الموصوف بصفة وبوصف ان يقول له
 بها على الخلة لفظا واتصال المعنى اتم من اتصال الموصوف بصفة والمضاف بالمضاف الى ان كان في اللفظ الفقر
 وذلك لا يربط اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف على المضاف ولا الصلة على موصوفها وحكي ان
 ان رجلا ضاع له فلان فقال واخوتي الشايبين يا داهية القدر وحكي للكوفيين وايداع المسحاة وقد استشهدوا الكوفيين
 بهذا على جواز حذف نفي العروف وهو ما عند البصريين وحكي لا نداء عن الكوفيين انهم ربما نكروا النداء في الوصل نحو
 وا زيد يا هذا قوله ويوزن حرف النداء مع الجنس والاشارة والمددوب والمستغاث نحو يوسف اعرض
 عن هذا وايها الرجل بشا اجمع ليل واخذ حقوق واخرق كرى يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرفت
 كيا رجل او لم تعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا لم ينعى بعلام فاضل وبالجنس الوجه وباضا واذا
 قصدت هذه التثنية وايداع بعينه او لا وانما لا ينعى فمن النكرة لان حرف التثنية انما يستغنى عن ذلك ان المنداء
 مقبلا عليك متبنيها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة لاها مقصودة فصلها او لا كما قد ذكر من المعرفة المتعريف
 المنداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا تحذف ما تعرف بها حتى لا يضل بقاها على اصل التثنية كما ترى
 لام التعريف لا تحذف من المتعريف بها وحرف النداء اولى منها بعد الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف لتبني الخطاب
 وكان ينبغي ان لا يحذف من اى الضمما اذ هو ايضا جنس تعرف والنداء لان المقصود بالنداء ان كان وصفا كما تقدم وهو
 معرفة قبل النداء باللام جازح فلا تزداد لا يجوز الحذف من بالنداء من غير ان تصف هذا بذي اللام كما يجوز الحذف
 من يا هذا فثبت ان لا يختار في حذف حرف النداء من اى وصف نحو ياها الرجل او وصفه نحو هذا الرجل وانما
 غير الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل وانما يصح في الاصل ما يشاء اللفظ
 وبين كون الاسم مشا وايداع كونه نداءى اى مخاطبا تافوا ظاهرا فلا يخرج في النداء عن ذلك الا جعل لعل مخاطبا اختيارا على
 ظاهرة تدل على تغييره وجعل مخاطبا هو حرف النداء والكوفيين جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بان كونه نداء
 قبل النداء واستشهاده بالقبول تعالى ثم انتم هؤلاء وليس في الابد دليل لان هؤلاء خبر البند كما يحكي في الحرف فبقى على هذا
 المصادف الى نحو حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والوصولات اما المضاربات فيشذبه لنداءها نحو
 يا انت ويا ايها القول في الموصوف كذا لا يحسن الى من قال في ضبط ما تحذف من المنداء لا يحذف مما لا يوصف
 اى يلزم جواز الحذف في اعلام رجل وياخرا من زيد مع تنكيرها وذلك مما لا يحسن واما الوجه المحذوف من المستغاث
 المنع من المندوب اما المستغاث به فطلب القدر في تنبيهه باظهار حرف التثنية ليكون المستغاث له اذ ربما واما انجب
 مندوب المندوب فاللهما مناديان مجازا ولا يقصد في حقيقة التثنية ولا يقال كافي في لنداءه المحض فلا نقلا على النداء الى معنى المحض

معرفة معنى النداء فيها مجازاً الزم ما لفظ العلم النداء فيها على الحقيقة المنقولين منها ولو لم يذكر المصنف لفظاً فيه مجازاً
لا يحدف منه الحرف وهي من ذلك لا يحدف الحرف منه كما معبدال الميمان منه في آخره نحو اللهم وذلك لأن ما
اللام ان يتوصل إلى ندائه بأي ما باسم الإشارة فلما حدثت الوصله مع هذا اللفظ لكثرة ندائه لم يحدف الحرف
لأنه لا يكون اجتماعاً قولاً أصيلاً أي أدخل في الصليح وهو صحيحاً فالنداء جندب وجبته في القيس بترمه ما به وكان يحكى
ويقال ان شملها عن سبب تغريبكم لذهاب الهمزة انك تقبل الصدح خفيف الجوزة ليعبراً في بطيخ الكافاة وقد مر
كذلك في تصديقها الكرى يقولون اطرق كوان النعام في القرى ما ان اري هناك من فيسكن ويطلق حتى يصاود
مثل رقة الضيفه خايم ام عام والمضغ ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحل الى القرى فلا تخفى ايضا مثل ذلك
انما يخفى في قاله فيض فيم الليل على سلكك بن سلكه وهو ناعم مستل في خفة قال انما يخفى فيقال لسلكك
الليل طويل وانت مغمى اي انت امن من ان لغالك فقيم استجراك في الاسير ثم ضبط سلكك فضره فقال
بهذا اضطروا وانت الا على فذهبت كلها امثالا قوله وقد يحدف النداء في لقيام فنية نحو الا اسجد والنداء
مفعول بغير جرحه اذا قامت فنية دالة عليه بخلاف ما في المفعول به فانه قد يحدف نسباً منسياً كما تقدم قوله
الا اسجد وبخفيف الاله ان حروف تنبيهه يا حروف نداء اي يا قوم اسجد واومن قوما لا يسجد وابتدأ باللام
فان ناصية المضارع ادعت نونها في لام لا يسجد وافعل مضارع مقطوعة بالصبى فهم لا يهتدون ولا
يسجدوا ولا زائدة او تقول لا يسجد وابدل من السبيل اي هددتهم عن السجد ويعنون ان يكون بذلك من قولهم
فلا تكون الا زائدة اي فرين لهم الشيطان ان لا يسجد واذا علم ان قد جاء اسماً لا يستعمل في غير النداء وهي قل وقل
وليس قل ترخيم فلان واللام يجر في الذكر الا بالافعال مذهب الفراء كما تقدم من نحو يا عجم في يا عباد
لو كان ترخيم فلان لقل في الموعظة يا فلان يحدف تاء فلان في قوله يا مكرم ان يا مكرمان يا مكرمان يا نومان اي يا
كريم وبالنسبة وبانام وكذا يا ملكان اي يا كرم وهو ما هو على مفعولان فهو مختص بالنداء والغالبية السبعين
الاسمية المختصة بالنداء على ما هو على في سبب المذكور وقال في سبب الموعظة في حديث وكلمه وخباب وجماع
وقال هذه قياسية عند سيبويه كائى بمعنى الاخر من الثلاث وكذا اقل في مذكرها ومفعولان سماعي ووجاه اضطر
الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله في حجة امسك فلا تزع قل وقال في حطوف ما اظن
ثم اوى الى البيت فبعد نهج الخواج وليرسمع من الاسماء المختصة بالنداء موصوفاً وما اصلة النداء باب الاختصاص
وذلك ان تالي باقي ونحوه في النداء مريضه والى الجاء التنبه في مقام المضاد اليه ووصف اي يندب
اللام وذلك بعد ضمير التكلم الخاص كإني وإنا والشارح في معنى نحن وانما الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك
الضمير من بين امثاله ما نسب اليه وهو عيان معرض للفتنة فهو انما الضيف اليها الرجل اي انما يخص من بين
الرجال بالكونم الضيف اوفى معرض التصانغ هي انما السكبان ايها الرجل اي مختصاً بالسكبان من بين الرجال او لجر

باب الاختصاص

بيان المقصود بذلك الضمير للاختصاص ولا للتصاغر نحو اذا دخل اليها الرجل وعين نقرها اليها القوم فكل هذا في
صورة النداء وليس بدليل المراد بصفة التي هو ما دل عليه ضمير الحكم السابق لا الخطاب وانما قل من باب النداء الى
باب الاختصاص لاشارة متونية بين النباين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب
الاختصاص ان يضاف حرف النداء مع اي لا دل عليه في معنى النداء لا حقيقة كما في ياديد ولا حيا ولا يكا في المنعجب منه
والمندوب فكذلك استعمال حكم النداء في الحالى من معناه بالكلية وحال ظاهري ووصفه من ضم الاول ولزوم دفع
الثاني كما حال في النداء لكن مجموع نحو اليها الرجل في باب الاختصاص في محل نصب لوقوعه في الحال اي محضا
من بين الرجال وهذا كما قبل في نحو سواء اقمتم قد شئت اقم قد شئت ام قد شئت ان كان في الظلمة معطوف على
جمله لانه في الحقيقة مبتدأ عطف عليه اسم اخرى سواء قيامك وقعودك كما يحكي في باب جري العطف وقد
يقوم مقام اي المذكور باسم منصوب دل على المراد من الضمير المذكور اما معروف باللام نحو عن العرب اقول للثعلبي
مضاف كقولهم انما معاشر الانبياء فينا بئس قلنا كلامهم وقلم نحن ال فلان كرماء وورما كان المنصب على ان س بنا
تبعيا كيشف الضباب قال ابو عمر ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء مغشور والاول في قال ابانبي صفة
لا نفرا قول لثعلب ان اربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص لكن ليس الاختصاص محصور فيها قال الاصنف
المعروف باللام ليس منقول عن النداء لان المنادى لا يكون في الام ونحوها الرجل منقول عنه قطعاً والمضاف مجمل لا مسمى
ان يكون منقول عن المنادى ونصب بيا المقدمة كما في اليها الرجل وان ينصب بفعل مقدما كعن او اخل وامدح
قال والنقل خلاف الاصل فالاول ان ينصب انتصاب نحو العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن
النداء وانتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد ثم نقول لكنهم جوزوا نصب ودخول اللام
في نحو عن العرب لان ليس منادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص من حرف النداء المذكور هجا مع اللام وقد
بان الاختصاص الذي باللام والاختصاص في بعد ضمير الخطاب نحو سبحانك العظيم ويا اهل الرحمة اتوسل قالوا وان
كان الاختصاص باللام او الاضائة بعد ضمير الغائب نحو مدت يد الفاسق او بعد الظاهر نحو ارحم الله المحيد او كان المحيد
ضمير الفليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله المحيد او الذم نحو وارتدته جالة الخطب والتميم
نحو قوله لاني اقول وللكران نعم نظير الباشات ولا نظير وقوله ويا وى الى سورة علق وشعنا ثم نصب
مثل السعال فينقل لا يظهر هو اعني والنصب في الجميع او امده او ادم او اتهم كل في موضع هذا ما قبل لوقيل
في الجميع بالنقل من النداء او بعد لان في الجميع معنى الاختصاص فنكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحد كما نصب
على الذم ما هو المراد بما قبل نحو قوله وارتدته جالة الخطب ينصب عليه ما يشبه في الفجر شئ ما قبله لقوله
نحو الله جرمنا طارنا شارنا ووجوه كل باب هاتوا فتاوى كارت وقال هاتوا عن ابن احوال غيرها

وجهه فوجوه يكتفي من خارج: واحتم ان ليس لك فوجوه قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان يحمل المسلمون صفة
 للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابها فهو مثل قولنا ضيع مائة اذك واحتم ان يكون الصالحين فاعلم ان تصب على المبحر
 تركه عليه لي يها المسلمين واعلم الصالحين كما هي في باب التثنية اما اذا قلت يا زيد وعمر الطويلين او الطويلان فمعنا
 صفتان لا اتفاق للموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطويل لم يكن الطويل وصفا بل عطف بيان
 لان لا يحصل بين اسم الاشارة وصفته كما قرع على الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ومنع عنه وصفه كما لو اعل
 للموصوف لما في لفظي تركه او تصب على المدح او الذم او الترحم ان كان في معنى هذا المعنى ولا فهو عطف بيان كما في
 شرحا وبيان كما لو وصف قوله الثالث ما اضرع امه على شريطة التفسير وهو كل اسم بعد فعل او شبهه مشتق من ضميره
 او متعلقه بسلطه عليه ومناسب لضمير خوزيد ضربته وزيد امرت به وزيد ضربت غلامه وزيد احبست عليه
 بمضارع يفترقه ما بعده اي ضربت وجاوزه اهنت ولا يستلزم انما جازي الفعل فهنا ان الغرض من التناصب
 ولو يوت به لا يعتد بقدر التناصب لتفسيره فالظاهر الفعل لغيري عن تفسيره وتكلم لنا صاحب ههنا الحكم الراجح في نحو
 قوله وان احسن المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفرغاني ليس ناصب ضمير المتكلم
 عند هذا الاسم لفظ المتكلم عندهما لاذن عن المعنى واللفظ بتسليط عليه نحو زيد ضربته فضربت حامل
 في زيد انما كانه عامل في ضميره وامر الغيرة ان اختلف احدهما بتسليط على فاعلم ان كل واحد من ذلك الظرو وسنة
 كما في زيد امرت به وعمر اضربت خاه فاعلم ان في زيد هو قولك امرت به لسنة مستدرة وزنت في عمر اضربت
 غلامه لسنة مستدرة وليس قبل الاسم في الموصوفين فعل مضارع صحيحه وانما لجأ زعمدها ان يعمل الفعل الطالب
 للمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضمير معاني حادثة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظرف فيكون فائدة تسليط الضمير بعد
 تسليط على الظم المتقدم تأكيد ليقا الفاعل عليه وليس الضمير في ضمير عندهما من احد التاليع الخمسة لانه لو جعل مثالا لكانت او
 بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظم اعرابا في جميع المنزلات وليس كذلك الا ترى اني قد علم زيد امرت به زيد
 ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنصرف على الفعل الظاهر وشبهه سواء كان ضميرا او متعلقا فهو بدل الكل من
 المصوب المتقدم لكن لا يطرد هذا في جميع المنزلات الضمير في زيد اضربت بدل من زيد وكذلك الجار والمجرور زيد امرت به
 اذا المعنى زيد اجازته وكذلك اخاه في قولك زيد اضربت اخاه بدل من زيد اعلم حذف المضاف من زيد اي متعلق زيد
 ضربت اخاه وكذلك اني قولك زيد اضربت عمرا في دائرة وزيد لم يمت عمرا فاعلم ان زيد ضربت وملا ليد
 لغيت ثم بدلت الملا لاسي بولك عمرا في داره فانه ملا لاسي زيد بكونه مضروبا في جاريه زيد وبولك عمرا واخاه فاعلم ان
 بكونه مفعليا الذي هو اخو زيد ولما كانت الملا لاسي في صورتين بعيدا كما هي في هذا البصرين ايضا واختار الصواب
 كون المنصوب محولا للفعل مقدرا بغيره ما بعد قياسا على المرفوع في هذين امره هلك مع ان قد ذهب

ظنة منطقاً والزيدان ظاهراً مستطمين لانه لا يجوز في هذا الاسم إلا الزعم على الابتداء وذلك انك لو سلطت على الفعل
 المخور قلت زيداً اظنه منطقاً الجرح لان المفعول المقدم على الفعل لا يغير الضمير السند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير
 منفصلاً لا يقال زيداً ضرب علياً الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيداً ضربت يا هو والمال الجرح هو
 اعني نحو زيداً ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مضمر المفعول اذا كان مخبراً متصلاً ونحو ضربه زابغة ان زيد مضمر الضمير
 المتقدم لان القياس ان يكون الخالف المعنى بين المقتضى المضمر هو الخالف المشهور حتى يكون تفسيره ظاهر وظاهر في قوله
 تخالف لفاعل والمفعول ونحوهما هو المشهور فظهر الجرح زيداً عطية على ان الضمير زيدان والضمير عطية ففسده لان
 المشهور تقاو المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول في باب فاعل هو المفعول حقيقة بل المفعول في المفعول
 المفعول الثاني مضافاً الى الاول كما عرفت في ثبوت نحو زيداً ضربت يا هو والضمير زيدان كان قياس هذان نحو زيداً ضربت
 منطقاً وظن مسند الى ضمير زيد الكثرة احتياج الفاعل لذاته الى ان يقدم عليه ما هو في صوة المفعول مع لزوم
 نية واما نحو ضربت يا سيدة وما ضربت يا الاحمر فاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير لخاصة
 اليه اجل الاثنتين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميراً منفصلاً لا يجوز نقول في الفاعل زيداً
 لم يضرب يا هو وفي المفعول يا وضرب زيداً لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر في
 فيه ما لا يجوز في ضميرت نحو يا وضربت فجمع بين ضمير الفاعل والمفعول واحد مثل لا تضرب يا ك ولا يجوز مثله في المنفصل
 هذا وقد يوجب بعضهم نحو غلام هذ ضربت على قلته والضمر لهذا ليس من المفعول هي المقتضى ولا اجازة لفتح الفعل المستند
 الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المقتضى نحو التي ضربت زيداً ضربت يا هو والضمير متصلاً وهو لا معنى
 كان ذلك قلت ضاربه زيداً ضربت ومنع الفراء المستلزمين في نحو زبنة ما اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل نحو غلام
 هذ ضربت ان يجوز لنفسها ما اضيف اليه الفاعل المصالح في غلام هذ لان المضان اليكجة المضان فيكون
 معه في نية التقدير لو كان مع في نية الناحية في ضرب غلام زيد والذي ارى انه كالا يغير الفاعل المفعول اذا كان في
 وذلك العكس كما ذكرنا ان لا يغيرها اضيف اليه الفاعل المصالح في غلام هذ كالا يغيرها اضيف اليه المفعول
 ولا يجوز غلام هذ ضربت كما اختار الفراء اذ السماع في المستلزمين متفق والقياس ايضا فيهما لان الفاعل لا يجوز احتياج
 للضمير الى نفس المفعول فلا يحتاج الى ذي له ايضا ولذا المفعول لا يجوز احتياجاً للتفسير الى نفس الفاعل فكذا في ذي له ايضا
 واما نحو ضربت زيداً سيدة وضربت زيداً سيدة فان ذيل كل واحد منهما يحتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستدرك ذلك
 بحر زبنة مشقولة وبقره لو سلط على لم يصححاً بعد واو العطف وفاته وعبرها من حر و
 وكذلك اقام السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها الا
 دلائل على ان ما بعد هان ذيل ما قبلها فيكونه وقوم معمول ما بعد هان قبلها اذ ينبغي ان يكون

أى يكون شئ ما قبلها من قول ما بعد ها واما نحن قلنا تعالى اذا جاء نصر الله والفتح والقول فى ما قبلها ما عمل ما بعد الفاء فيما فيها
 اى فى اذا علم الذى هو الصحيح كما يحى فى النظر والمنبئ ان العامل فى اذ جاء هو ما لا يشهد بان الفعل اذا ائدا لكن موقعها
 موقع السببية وصودقا صودقا لئلا على لزوم ما بعد ها لما قبلها الزوم الجزاء للشرط ما يحى تحصى فى النظر والمنبئية
 والمفعول تعالى و ذلك فكله وثباتك فظهر والجزء فاجرى واما معتز ربك تحدثت فالفاء فى التحميم للسببية وجاز مع ذلك
 على ما بعد ها فيما قبلها لو وقع الفاء غير موقعها للغرض الذى نذكره فى حروف الشرط فعمل هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله
 الزائنة والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهبه لم يرد كما يحى ونحو قوله كل رجل بائع فانما اكره لانها فاء سببية و
 موقعها اذ هى داخل على الجزاء لنصير الموصول والموصوف معنى كذا الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا يخرج
 كالجاء بل لو تضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقتلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل اما يكن شئ فاجلدوا والزائنة
 والزاني ثم عمل به ما على نحو قوله تعالى و ربك فكله واما معتز ربك تحدثت على ما يحى فى حروف الشرط وشغل لجلل ما قبلها
 النصير لكان من هذا الباب كافي قوله تعالى هذا فليذوقه بعض الناصب والبات ويجوز ان يكون مقدر بهذا كذا فليذوقه
 ومعنى اما هذا فليذوقه ومعنى هذا جميع فليذوقه ويخرج ايضا بالتقدير المذكور العمل الذى لا يكون الاسم
 المتقدم عليه من جملة من لم ينزل على ما لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصب لانما ينصب الفعل لا ما هو
 من جملة واذ لو خرج على هذا قوله تعالى الزائنة والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند مسيو به اذ التقيد بمرحلة فيما
 يتلى عليكم حكم الزائنة والزاني فاجلدوا ولكن اخرج من هذا نصير لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فاقبله
 كما تقدم قال البصريون انما خرج نصب الاسم الذى لا قبله لا لسلط عليه هو ومناسبه لمصير لاد الشئ عن عرض من
 الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستند للنصب على شفا العمل بحيث لو لم تشغل به انما الاسم المنصب المقدر
 اعنى نصيره او متعلقه لنصب فالوصيل هو ومناسبه للنصب لولا النصير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا اذ لا بد من
 فان قبل اشتراط هذا القول يقتضى ان يكون الناصب مقدر مفسرا بالظاهر ويودى الى حينه من مذاهب الكسائر والمفسر
 اى ان الناصب هو المتأخر وذلك لان لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغال النصير بالعمل لكان هو
 العامل لوجب طراذه فى مفسر عامل الرفع فى نحو ان امره هلك اذ لا فارق كان يجب ان لا يتأخر المفسر عن الرفع
 اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قبل ان يحصل فى المفسر ان يصير العمل فى معمول المتكسر كما ذكرنا فان لم يصير وكان له
 محل غير المفسر حل عليه وان لم يكن له محل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونها مالا فى نحو زيد هل ضوبته
 وهلا ضوبته للفعل محل اخر غير المفسر وهو كون نجر المبتدأ فحناه عليه لما لوصيل العمل فى زيد واما فى نحو ان امره
 هلك ولو ذات سوار لطمعني فلم يكن للفعل محل اخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حروف الشوط داخل على الاسمية
 ولا يجوز فعل ما تقدمه على الفعل محل التفسير في زيد قام لما لوصيل العمل وكذا فى زيد قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل

مبحث الاشتغال

١٢٤

فصل مقدّم وإن كانت الهمزة بالفعل أو لا فالمرضى على الفعل مفسر إذا لم يرد في الهمزة قد دخل على الإسمية أيضاً وهذا
 مذهب سيبويه والنحوي وأما إذا دخلت في نحو زيد قام إن يرتفع زيد بالفعل مقدّم ومفسر بالظن على الهمزة الاستغناء
 ومن ثمة لا سيبويه في نحو أنت زيد ضربت إن رفع زيداً ولي لأن أنت مبتدأ لا فاعل على ما قد مضى فخر المبتدأ
 وهو زيد ضربت بالهمزة استغناء مفعولاً ومفعولاً من نصب المسمى في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه وأما إذا كان الفاعل
 بين همزة الاستغناء والاسم المحذوف مفعولاً في اليوم زيد ضربت فالحق والنصب الظن فأن يكون المفعول متعلقاً بالفعل
 فالأولى همزة الاستغناء وإن تقدّم كاخلة على الفعل قال لا يخش في أنت زيد ضربت إن نصب زيداً ولي
 بالظن على الهمزة الاستغناء وإن تأخر فاعل مقدّم وزيد مفعول أي ضربت زيداً ضربت فاعل أحد فاعل الفعل أفضل
 ضمير الفاعل المتصل بنظر سيبويه أدق بناءً على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يعمل على تقديره للعامل ما كان
 عنه مندوباً ولازم لا يخش في ترفع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وإن لم يكن مختاراً فاعل هذا مفسر
 المراجع لا يكون إلا فضلاً إذا يضطر إلى إضمار الفعل المراجع لا بعد حرف لازم للفعل كحرف الشرط وجروء والتخفيف وإما
 مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لا بد من ضرورة إلى كونه مفسراً كما ذكرنا في نحو زيد الضارب ^{سبويه} ^{قوله} لا يضطر
 لتبديل في أكثر النسخ هذه اللفظة أعني ومناسبة الظاهر ملحقة ولو تكن في الأصل إذا المصنف لم يتعرض لها
 في الشرح والحقيقة لا بد منها وإخراج نحو زيد ضربت به وإيضاحه زيداً ضربت غلاماً لا بد منها ومناسبة
 ينصب زيداً لأن التسلط يعتبر في جهة المعنى ولو سلطت ضربت زيداً في هذا الوضع لنصب زيداً لا يصح الضمير فيكون
 قصيداً لك ضربت زيداً نفسه بل قصيداً لأن أنت بضرب غلامه فالمناسبة أن يكتب موضع أحدهما أن يكون
 الفعل وشبهه وافعال ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن أن يتدلى اليك إخراج جرح زيداً ممررت به قال الله
 تعالى فبقا هدى وفيها حق عليهم الضلالة والتأني أن لا يكون الفعل الظاهر وشبهه وافتعاله بل على متعلق وقد
 عرفت المراد بالتعلق بنحو زيد ضربت غلاماً أو ممررت بغلامه والأولى عند قصد التسلط في الاشتغال في المفعول متعلق
 الضمير بالمرجع جرحاً تسلطاً على الفعل لا يصح على الاسم المحذوف بعد تقدّم ذلك المتعلق مضافاً إلى الاسم كما نقول في
 زيداً ضربت غلاماً زيداً ضربت غلاماً زيداً فقولاً لا يحصل ضابطاً أحدهما أن يكون بعد الاسم فعل وشبهه
 والثاني أن يكون الفعل أو شبهه مشتقاً من نفس الاسم بضميره أو بمتعلق الضمير فهو كإن قبل ذلك الاسم اسم آخر
 مرفوع أو منصوب لفظاً أو محلاً يمكن نصب الفعل أو شبهه أو مناسباً ما ورد قبل ذلك الاسم أو لا يكون لا يختلف
 الحكم فيه فالاسم المرفوع قد يجوز أن يدغم ضربت سيبويه فيمنع جرحاً بضرب المقدّم بعد زيد المبتدأ خبراً
 عنه على أن زيد ضربت جرحاً بضرباً والاضطرار جرحاً ارتفاع زيد بكونه فاعلاً لضرب المفعول
 قبل زيد وعمراً مفعولاً أي ضربت زيداً عمراً بضرباً كما تقدم من مذهبه ما وأما في نحو أن زيداً ضربت بسراً

فالفعل مضمّن التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظاً قبل نحو اليوم حمز ضربته والمنصوب محلاً بالسوط زيداً ضربته
وقد تقدم أنه يجوز أن يتأخر عن الاسم المحدود اسم آخر وليس يجب أن يلي الفعل وشبهه هو الجحوان اللهم اكل عليه
ازيداً انت مجهول عليه وقد يكتفى اسمان نحو اليوم الجحوان اللهم اكل عليه وان يدغم اليوم ضمير وقديراً الى اسمان
منضويان مقديران او اكثر نحو ازيداً اخاه ضربته اي اهنث زيداً ضربته اخاه ضربته وازيداً اخاه علامه ضربته اي
لا يست زيداً اهنث اخاه ضربته علامه ضربته قوله ينصب بفعل بغيره ما بعده المفسر كما ذكرنا على ضربين اما
ان يكون المفسر حالاً للمفسر كزيداً ضربته اي ضربت زيداً ضربته او يكون لفظ المفسر دالاً على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ
كما في مررت به وضربت غلامه وحشيت عليه هذا التاخر على ثلثة اقسام لان ان تأخر ما هو معنى الفعل
الظم من غير نظار الى معمول لذلك الفعل الظم من غير نظار بل مع اي معمول كان فهو الاول نحو زيداً مررت به فان جاوزت المقدّر
قبل زيداً بمعنى مررت سواء كان مررت عاملاً فيك اوفى به اوفى بغلامك وفي بغيرك اوفى في شيء كان لا يتفاوت
معناه باعتبار الفاعل ان لم يكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظم معمول المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل
فقدّر ذلك المعنى وذلك نحو زيداً ضربته غلامه فان اهنث المفسر بها قبل ان يلد ليس معنى ضربت مط مع اي معمول
كان بل هو معناه مع غلامه واخاه او صدق يقرباً ويجرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيداً ضربته عدّه
لم يكن معنى ضربت عدّه اهنث زيداً بل المعنى اكرمته زيداً ضربته عدّه فظهر ان اهنث المقدّر بمعنى الفعل الظم
مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف ما ذكرت فانه بمعنى مررت مع اي معمول كان وان لم يكن هذا الثاني
اضربت معنى لا يست فانه يطرود في كل فعل مشتغل بضميره او متعلق بضميراتي متعلق كان ولما ان تقول في قبول العمل
المقدّر دافعاً كان او ناصباً انك تنظر في المفسر عاملاً في ضمير الاسم المقدم بلا واسطه حروف الجر وقدّر لفظ
ذلك المفسر بعينه كما في ان زيداً قام وان زيداً ضربته وان حمل في الضمير واسطه حرف جر كما في ان زيداً ضربته وان
زيداً مررت به فذلك ان ضمير فعل الملايسة مط اي ان لويس زيد وان لا يست زيداً وكذا في ان الجحوان اكل عليه
ان الجحوان اكلت عليه اي ان لويس الجحوان وان لا يكتس واما ان قلت الجحوان اكل عليه اللهم فانه تضرع لا يفي حمله
ما استند اليه الفعل المبني للمفعول اي لا ليس اللهم الجحوان اكل عليه اللهم وكذا السوط ضربته اي
ولك ان تفعل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه مجزئاً ذلك اللازم اضربت كما في ان
جاءه وان زيداً مررت به اي ان جو زيد وان جاوزت زيداً ولا تفعل الملايسة كما ذكرنا في الجحوان اكل عليه
الجحوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملاً في متعلق الضمير فذلك ان ضمير فعل الملايسة مط اي فاعل في حجر
الجحوان بنفسه الجحوان زيداً ضربته خلاصه وان يدا ضربته غلامه اي ان لويس زيد وان لا يست زيداً وكذا في ان
زيداً قرباً لاه وان زيداً مررت بغلامك انك تفعل فضمير العامل بنفسه ذلك الفعل الظم بعينه مع مضاً

كما ذكرنا وما أليست من قرائن الوهم كما بينا بقولنا تعارض في أما زيد فاضربه بين الطلب وأصله السلامة من
الحذف والتقدير يروجع الطلب أولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية
مع إمكان جعلها فعلية فغير ذلك يوجب إعراب أ ما إذا المفاجأة فهي في ضعف الاستيفاء بعد ما مثل حتى ولهذا لا تقع
في صدر كلام من دون أن يتقدم ما شئ كما يقع أ ما لكن الخفاة قالوا أ ما إذا جازا مع حرف عطف على الجملة الفعلية في
غالبه على العطف بمعنى أن الرفع إذن أولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد إذا لم يضرب عمر وفيما قالوا انظروا
ذلك أنهم اتفقوا على أنها لا يوجب بعد ما إلا الأسمية فقامت بها وبين إذا الشرطية من أول الأمر فقام هذا وجوب الرفع بعدها
مع مجيئها بعد العاطف على ما يسمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكن لهم أن يقولوا خالفنا صلها في
هذا الموضع الخاص بحالة التناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدهما نحو زيد في الدار وإذا
عمر وأضربه واه أ مع عدم السماع فالأصل منع بناء على الإجماع المذكور **قوله** ويجوز أن نصب العطف على جملة
فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام وإذا الشرطية وحيث في الآخر والنهي وعند خوف لبس المفسر
بالصنف مثل أن كل شئ خلقناه بقدر هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور **قوله** بالعطف على جملة فعلية
نحو قام زيد وعمل أركمته وكذا مع لكن وبل وذلك ليقينا سبب المعطوف والمعطوف عليه في نوعا فعليتين وكذا في هود
برجل ضارب عمرا وهذا يقتضيه العطف على مثابه الفعل أ ما في نحو أحسن بزيد وعمر يضربه فلا يترجم النصب ليكون
فعل التعجب كجوده وتقرره عن معنى العروض لاختلاف الأسماء كذا قال سيبويه والظن أن الثانية اعتراضية لا لمعطوف
قوله وبعد حرف النفي هي لا زما وأن نحو قوله فلا حسب فخرت بدلتهم ولا جلا إذا ازحم الحدود و
كما ما زيد اضربه واه أ ما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لأن النفي في الحقيقة مضى الفعل فلا يؤلفه لفظا أو
تقدرا بل لما بقي مضمونا أولى وليس له أول من هذه الجملة إذ هي عامل في المضارع ولا بد أن يكون لها ضميرها في الظن
فلا يقال لو زيد اضربه والآن بكرة فتفكك كما يقال أن زيد اضربه واضربه لفتح أن تجزمها للفعلين أ ما ليس فيقال
أن حرف فليس أيضا من هذا الباب لأن ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعد خبره نحو ليس زيد ضربه ونحو
من قال جريتها جري الغاها عن العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطبيب لا المسك برفع المسك كما يجيء في باب
ما ويحل عليه قولهم ليس خلق الله مثله أي ما خلق الله فيجوز قولهم ليس يد اضربه على الغاء ليس الوجه أن ليس خلق الله
من باب توجيه الفعلين إلى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز أن يكون اسم ليس فيه وفي قوله ليس يد اضربه ضمير
الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فاعلم أني لا أبصر **قوله** معروف الاستفهام حلا ولو لم يبال فعل كذا ولو لم يبال
حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في المرفوعة كجواز في نحو قام زيد وعمر وكلت يدعي أن الرفع والتقدير أحسن طلب
المتكلم بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف على جملة فعلية في إقصاء النصب كجواز الاستفهام بل المفسر

لأن

بمن

أن

التي

بشيء

والسبب

في

أي

تأكل

سبب

في

التي

أرك

عطف

على

من

أي

كما

بما

غير

ض

فيما جازى عليه أو على الخ فيهما وإنما استويا لأن يكون ما بعد الواو عطف على الاسمية التي هي الكريهية والرفع
مع جواز الضبط فيه تناسب المعطوف عليه كونه اسمية في أن يكون عطف على الفعلية التي هي الصغر
فيما بالنصب جازا للرفع بقا نسبنا في كونها فعلية فإن قيل بل الرفع أولى للسلامة من الخذف والتقدير هو
يكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسمية وهذا المثال المعنى زيد قام وعمر وكلت مثال وردده سيبويه
عليه باد لا يجوز فيه العطف على الضمري لأنها خير للبند والعطف في حكم المعطوف عليه فيما جازى لم يمتنع عليه
الواجب النجاة التي هي خبر المبتدأ وجوز ضمير المبتدأ وليس في عمر وكلت ضمير لصح إلى زيد وبمادة أخرى في
حيث المعطوف جازا قيام مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد قلت عمر الرفع وبمادة أخرى للاختصاص في جازا
عطف جازا على ما عليه جازا على عمل واعتد ليس في باعدا واحدا للسبب في وجوبه عن جميع العبارات أن
غير سيبويه بل ينصح المثال بل في حين جازا اسمية الصلة بفعلية الرفع معطوف عليها أو على الخبر منها في المثال
زيادة ضمير في نحو عمر كلت في داره أو لا جازا ونحو الضمير في هذا المثال على علم السامع أنه لا بد
للخبر إذا كان جازا من ضمير في المثال إذا أرادوا جازا بعضهم عن الوجه الأول بأن ليس به اسمية أنكم المعطوف حكم الضمير
عليه فيما جازى لم يمتنع الا ترى أن قولهم زيد شاقو وتخلتها ورددنا مخلتها أيضا كذا يأتي في باب المضرات واجيب
الوجه الثاني بأنك تقول زيد لينة وعمر أو لو قلت زيد لقيت عمر الرفع فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام
المعطوف عليه واجاب أبو علي عن اعتراض الاختصاص بأن الاخرى لما لم يظهر في المعطوف عليه جازا ان عطفا
جازا لآخرها واشد الاعتراضات هو الأول والجواب قال السيرافي ثم إن مثل هذا المثال الجازا سيبويه يسوقها
بين دفع الاسم والنصب على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنع ما لا يخفى كخلو المعطوف عن الضمير وجوزا أو على
الرفع فيلزم من النصب وإن زدت في الجازا المعطوفة ضميرا راجعا إلى المبتدأ الأول فلا خلاف في جوازها ومثل قولهم
زيد قام وعمر الكرمه قواك زيد ضارب عمر أو بكر الكرمه يستوي في بكر الوجهان لأن اسم الفاعل الناصب
كالنصل وأما ما قلت زيد قام فلو علمناه وبكر الكرمه فالرفع فيلزم لأن اسمي المفاعل والمفعول إذا وقعوا في المفعول
لزم من مشاهدتهما أفضل كما جاز في باب الإضافة إذ قد يرفع الضمير المشاهدة للفعل نحو زيد مصرعي فإن قوله
النصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص مثل إن زيد أصرونا ولا زيد أصرونا حرفو المنطوقان ولو لم يزد الكرمه
وأما أقا في وإن كانت من حروف الشرط إلا أن الرفع هنا بعد ما تقدم لأن النصب في أخيرا إنما وجد في
الفعل المقدم المتبدي وشرطها أفضل لازم واجب الحد في جملة من غير مقترنين فلا يكون من هذا الباب وتقدم
أما يكون من شرط وليس للشرط غير هذا الثالثة إلا أنه ما عند سيبويه وفيه الفصل بينها وبين الفصل باسم
أو منصوب نحو إذا ما أذيقا ما أذينا خبره كذا ذكرنا في متى حيثما قوله وحرف التخصيص هو الرفع فلا

وأولها قولنا وعند الخليل لا المحقق قد تكون التخصيص كالمعنى من قوله لا خير الجزاء الله خير التقدير لا
 أي هلا تروني وحسب التخصيص لا تدخل على الاختلال بالاستقراء اتفاقا منهم وقد بقى الفعل بعدها أما
 مفسرنا في قوله هلا زيداً ضربته وغير مفسرنا في قوله قد فعلت عقرباً لئلا يفتقد فعله كونه بني خنوص في قوله لا
 المتعاقبة أي لا تزدون وكذلك ان ولو فانه قد بقى الفعل بعدها بلا مفسر نحو ان سيفاً ضيف واطلبوا العلم ولو باليد
 ولا يشك ان التخصيص في العوض والاستقراء واللفظ واللفظ معنى تليق بالفعل فكان القياس اختصاص المرفوع بالذات
 عليها بالاختلال لان بعضها بقيت على ذلك لا حصل من الاختصاص كحرر والتخصيص بعضها اختصت بالامتياز
 كليت ولعل وبعضها استعملت في القليلين مع اولويتها بالاختلال كحرر الاستقراء وما ولا لفظ وبعضها اختلفت اختصاصاً
 بالاختلال كاللغز على ما بين في الكلام عليه اسم اللفظ الحسن وكذلك الشريطة فان المرفوع في نحو اسأله هاتك يجره
 عند الاختصاص الغراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب نصبه في ان زيداً ضربته ولا زيداً ضربته في العوض قوله
 وليس مثل زيد ذهب به منه فالرغم أي فالرغم واجب وانما قال انه ليس منه أي من هذا الباب لانه وان كان اسأله
 فعل ولكل ليس مشتقاً عندي عن الفعل فيه أي من نصبه لان عمل الفعل اوشبهه فيما قبله لا يكون الا نصبه كما ذكرنا قوله
 بضمره او متعلقه أي بنصب ضميره او نصبه متعلق بضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصبه سم يرفع ضميره في قوله ان زيد
 ذهب يخرج زيد من المعدل المذكور بقوله مشتغل عنه ويقول بضمره اذا لم يشغل فعل عن نصب بنصب ضميره هذا على التخي
 ابن الترخيم والسيداني في مثل هذا الفعل المبني للفعول السناده الى مصدره قد أي ازيد اذهب للذات هات فيكون
 المجرور في عمل النصب فبضم الاسم السابق حصول الشرائط وهو ضعيف لعدم اختصاصه في المضد المدلول عليه
 وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجته الى المسند اليه لانه كقول بقدر ان قبل الاسم فعلاً متعدلاً نحو اذهب
 شخص زيداً ذهب فاللزام مفسرنا للتعدلي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يفرعون في نحو ان زيداً ضربته لا يلزم الفصل الظاهر
 أي ان ضرب زيداً ضربته كالحال خلاف الاصل الا حصل موافقة الاسم للمعد وضمره او متعلقه في الرفع والنصب
 ضميره او متعلقه ناسبة كانت عامل الضمير والمتعلق ناسبة عامل الاسم فتتو في ان زيداً ذهب ذهب به او ذهب ظلامه
 او ذهب لظلامه فها وتو في ان زيداً ضربته او ضرب عليه الضلالة او ضربت ظلامه او ضرب على ظلامه الضلالة ناسبة
 قوله ولذلك كل شيء فعله في الزيادة ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عندي من نصبه منع فناء للمعنى لاصل الرفع
 وهذا نصبت كل شيء فعله لم يرب معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزيادة كشيء ان علقنا الجار والمجرور بفعل واحد في الفعل
 في الزيادة في صحتها لانه شيء اذ لم نرفع فيها فعل بل الكرام المتأخرون او ضوا فيها الكناية واه جلدنا الجار وفعلنا كل شيء
 صار المعنى فعلوا كل شيء مثبته في صحتها لانه لم نرفع فيها فعل بل الكرام المتأخرون او ضوا فيها الكناية واه جلدنا الجار وفعلنا كل شيء
 ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعله مستطر كل شيء أي كل ما فعله مثبته في صحتها لانه لم نرفع فيها فعل بل الكرام

صغيرة ولا كبيرة قوله وهو الزائفة والزاني فاحلوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجعلنا من عند سيبويه ولا فاعلنا
 جميعا للشرطية حاصلته في بدء الفعل لان ما بعد الفاء قد اقبل فيها قبلها كما في نحو وذلكت فكلما لان الفاعل لا يتصرف فيه
 على الوجه الامدوي في الشاذ عن سيبويه بن عمر انه قرأ بالنصب النصب مع الطلب فحازا تقدمه والقرآن لا يجزى عن غيره
 فعل الخبر جازم برسم المذكر كونه لثلاثا يلزم منه غير الخبر فقول ما بعد الفاء يعمل فيها قبلها اذا كانت لا تملك كقوله
 اذا جاء نصر الله الى قوله فجمع ما يجمع في الظروف السببية او يكون الفاء واقعة غير موقعها ليقض كافي وذلك ذكره في ما تقدم
 فلا يفتقر واما اذا لو تكرر زائدة وكانت واقعة في موقعها فابعد ما لا يعمل فيها قبلها كما تقدم وفي الآية هي كل من كان له
 واللام في الزائفة مبتدأ موصولا في معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط في السببية والجرم وهذا الذي
 ذكرته مذموبا للفرار والمبرد الفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضمير او متعلقة بقل سيبويه
 جعلنا ان اي الزائفة مبتدأ محذوف والمضاف اي حكم الزائفة والخبر محذوف اي فإيتا عليه من قوله فاجلوا وهي
 الذي وعدوا بان حكم الزائفة في الفاء عنده ايضا السببية اي ان ثبت ذناها فاجلوا والخبر ايضا بقوله مشتغل عنه
 بضمير كما قد مضى قوله ولا فاعلنا النصب اي لولا التقدم براند كوران المبرد وسيبويه كان من هذه الباب وكان الخبر
 النصب لقريظة الطلب التي هي اقوى قرينة ونقيض للمبرد اقوى لعدم الاضاد فيه كما في تقدم سيبويه بهذا المخرج فذكر
 الضعف واعلم ان ما يشتغل به المغير من ضمير الاسم المذكور او متعلقا او وقع بعد الفاعل المقدار ينبغي ان يكون
 مشتقا فقدر في نحو ان زيد لقيم الا هو ان قام زيد لقيم الا هو في نحو ان زيد انضرب الاياه ان تضرب زيدا
 تضرب الاياه وذلك لان الاسم المذكور قيم من الفعل المقدار وقع الاسم المشتغل بمن المضرب لا ترى ان احد
 واقع من استخارك المقدار مقام الضمير من استخارك المضرب وكذا اذا في ان زيد ضربته واقع من ضربته المقدار وقع
 الضمير من المضرب ما بعد اذا كان فاعلا او مفعولا مثبتا كخبر لان الاستثناء المفعول لا يكون الا بعد المفعول
 وليس قبل الاسم المذكور الا حتى يتقضى في الفعل المقدار كما قلص الا المذكور قبل الشغل في المضرب فلم يبق الا انضار
 الفعل الموجب ليقضي في المعنى المعنى المقصود في الفعل المقدار كما قلص الا المذكور في المعنى المقصود في الفعل المقدار
 يوافق تضرب الاياه فاذا انقضى هذا قلنا قد يكون المضرب ضمير الاسم المذكور في نحو مضرب قد يكون ضمير
 ومتعلق به كما في انضار الفان رعا ونضار قد يكون في متعلقان بضميرين كذا قلنا حل ثلثة اضرب لان الضمير
 اما متصلا او منفصلا او متصل ومنفصل في ان كانا منفصلين فلك الحيار في اضار في ان يقع ذلك الاسم المذكور
 او اضار بضمير متعلق ان زيد لقيم الا هو في نصبه كاعتبار اياه قد ردت حكم الوصل في الاصل اياه الا هو
 فلو عطف الفعل عليه قلت زيدا الوصل كذا الا هو وان دفعت اعتبارا هو قد ردت حكم الاصل اياه فلو عطف الفعل
 اياه الا هو لان المشتغل به ان بعد الاصل من تقدمه موصوفا بضمير قد تقدم وتسلط الضمير به على الاسم المذكور حال

او مضمر والظن لا يجمع الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجمع في الاغلب الا لمخاطبا وقد يبي مشكلا كما مر واذا كان مضافا
 على الحد بجانان يكون ضمير شاغب نحو اياك واياه من الشر وقرهم اذ بلغ الرجل السنين غاياء وايا اللواتي شاذ
 من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس موقوف ومن جهة اضافته ايا الى المظهر وسيدني بقدر نحو اياي والشرخص
 لاخذ رنحوه قال الخليل وبعضهم يقول اياك فقول اياي اذ اقل منك واستجابك بقول اخذ نفسي واحفظ
 وغيره سيدني بقدر اياي والشر حد خطا با كما في اياك وقوله سيدني بـ اولى بكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا
 كما في اياك والشر قول عمر لما عتبه اياي وان يجتثك احدكم الارنب بالعصا وليدلكم لكم لا تكل والرواح على التكم
 لاخذ نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اياي بقدر في عن مشاهد حذفه واما الثاني اعني الحد منه
 المكره فيكون ظاهرا ومضرا نحو الاسد لا اسد ونفك ونفك اياك اياك واياه واياه اياي سواء كان الظن مضافا
 او لا والمضمر مشكلا او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا الضم نحو اخذ لا اسد لا اسد واياك اياك لاخذ نظر
 الى ان تكرير المفعول للتأكيد لا يوجب حذف الفاعل كقول تعالى دكت الارض دكا دكا ومنه لا اخرون وهو الاولي لعدم
 سماع ذكر الفاعل مع تكرير الحد منه ولا يقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصار وجوب الحذف
 بالحد منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة الحد منه الحد من حيث يتبين الوقت لا عن ذكر الحد منه مطلقا بل مع
 وذلك بتكريره ولا يتبع لذكر الفاعل مع هذا المكرر والوكر لا هم جازاظهار الفاعل اياك قال المصنف كان اصل اياك
 والاسد انتك فرفعهم لما كانوا لا يجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحدا اذا اتصلوا بالضم مضافا الى الكاف فقالوا
 ان نفسك فرحنا والفعل لكثرة الاستعمال فرحنا في النفس لعدم الاحتياج اليها لانتاج الضميرين لال بحد من الفاعل
 مع الفعل فرح الكاف ولو حيز ان يكون متصلا لان عامل مقدما كما يجي في باب المضمرات فمتصلا واري ان هذا
 الذي اردك بقول مستغنى عنه الا في ان يقال هو يتقدرا اياك باعدا وهو باخبار الفاعل بعمل المفعول وانما جاز انتاج
 ضميري الفاعل والمفعول لواحدا لكون احدهما مفصلا كما جاز ما ضربت اياك وما ضربت اياي فان قلت بينهما
 فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت اياي ليس ضمير التكم بل هو المتعد الفاعل اياي ما ضربت اياك اياي
 فالفاعل والمفعول في الحقيقة ضميرين لواحدا بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المفصل حكمه في كلامهم
 حكم الظن مطلقا كما ذكرت في اول باب المنسوب على شرطه التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي في جواب نحو اياي
 ضربت وابعد الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل في معنى الحصر وان متصلا منفصلا في غير المقصود
 قول جارية امه ائتني فضعي اياي ضربت ما ضربت اياي واياك ليعبداي ما نفدت اياك وانما وجب حذف الفاعل
 في نحو اياك والاسد لان في معنى المكرر الذي ذكرنا ان يجب حذف فعله لان معنى اياك اياي بقدر نفسك من الاسد وفي
 هذا الكلام اخذ لا اسد ومعنى الاسد اياي بقدر الاسد عن نفسه وهو ايضا غير متصل للاسد لان تعبد الاسد في نفسه

منه لا اخرون
 من غير وجهين
 من جهة وقوع اياه
 من جهة اضافته ايا الى المظهر
 سيدني بقدر نحو اياي
 والشرخص لاخذ رنحوه
 قال الخليل وبعضهم يقول اياك
 فقول اياي اذ اقل منك
 واستجابك بقول اخذ نفسي
 واحفظ وغيره سيدني بقدر اياي
 والشر حد خطا با كما في اياك
 وقوله سيدني بـ اولى بكون
 الفاعل والمفعول شيئا واحدا
 كما في اياك والشر قول عمر
 لما عتبه اياي وان يجتثك
 احدكم الارنب بالعصا وليدلكم
 لكم لا تكل والرواح على التكم
 لاخذ نفسي عن مشاهدة حذف
 الارنب وامر المخاطب اياي بقدر
 في عن مشاهد حذفه واما الثاني
 اعني الحد منه المكره فيكون
 ظاهرا ومضرا نحو الاسد لا اسد
 ونفك ونفك اياك اياك واياه
 واياه اياي سواء كان الظن
 مضافا او لا والمضمر مشكلا
 او مخاطبا او غائبا واجاز قوم
 ظهور الفعل مع هذا الضم نحو
 اخذ لا اسد لا اسد واياك اياك
 لاخذ نظر الى ان تكرير المفعول
 للتأكيد لا يوجب حذف الفاعل
 كقول تعالى دكت الارض دكا
 دكا ومنه لا اخرون وهو الاولي
 لعدم سماع ذكر الفاعل مع
 تكرير الحد منه ولا يقول ان
 كل معمول مكرر موجب
 لحذف عامله وحكمة اختصار
 وجوب الحذف بالحد منه
 المكرر كون تكريره دالا على
 مقاربة الحد منه الحد من حيث
 يتبين الوقت لا عن ذكر الحد
 منه مطلقا بل مع ذلك بتكريره
 ولا يتبع لذكر الفاعل مع هذا
 المكرر والوكر لا هم جازاظهار
 الفاعل اياك قال المصنف كان
 اصل اياك والاسد انتك فرفعهم
 لما كانوا لا يجمع بين ضميري
 الفاعل والمفعول لواحدا اذا
 اتصلوا بالضم مضافا الى الكاف
 فقالوا ان نفسك فرحنا والفعل
 لكثرة الاستعمال فرحنا في
 النفس لعدم الاحتياج اليها
 لانتاج الضميرين لال بحد من
 الفاعل مع الفعل فرح الكاف
 ولو حيز ان يكون متصلا لان
 عامل مقدما كما يجي في باب
 المضمرات فمتصلا واري ان هذا
 الذي اردك بقول مستغنى عنه
 الا في ان يقال هو يتقدرا اياك
 باعدا وهو باخبار الفاعل بعمل
 المفعول وانما جاز انتاج
 ضميري الفاعل والمفعول
 لواحدا لكون احدهما مفصلا
 كما جاز ما ضربت اياك وما
 ضربت اياي فان قلت بينهما
 فرق وذلك ان المفعول في
 الحقيقة في ما ضربت اياي ليس
 ضمير التكم بل هو المتعد
 الفاعل اياي ما ضربت اياك
 اياي فالفاعل والمفعول في
 الحقيقة ضميرين لواحدا
 بخلاف قولك اياي ضربت قلت
 الضمير المفصل حكمه في كلامهم
 حكم الظن مطلقا كما ذكرت
 في اول باب المنسوب على
 شرطه التفسير لكونه مستقلا
 مثله وقد صرح السيرافي في
 جواب نحو اياي ضربت
 وابعد الظاهر من كلام العرب
 ان المفعول المقدم على الفعل
 في معنى الحصر وان متصلا
 منفصلا في غير المقصود قول
 جارية امه ائتني فضعي اياي
 ضربت ما ضربت اياي واياك
 ليعبداي ما نفدت اياك وانما
 وجب حذف الفاعل في نحو اياك
 والاسد لان في معنى المكرر
 الذي ذكرنا ان يجب حذف فعله
 لان معنى اياك اياي بقدر
 نفسك من الاسد وفي هذا
 الكلام اخذ لا اسد ومعنى
 الاسد اياي بقدر الاسد عن
 نفسه وهو ايضا غير متصل
 للاسد لان تعبد الاسد في
 نفسه

بان تتأخّر عن فتحك ذلك قلت لا سداً لا سداً فان قلت المعطوف حكم المعطوف عليه ويا له من محذوف ولا سداً محذوفاً منه
 متخالفان فكيف جاز العطف فالحجاب لا يحجب شيئاً ذلك الاسم المعطوف المعطوف عليه لا في الجهة التي انتسب لها
 المعطوف عليه بل عامل وجهه انتساباً يابك الى عامله كونه مفعولاً بياي متبداً وكذلك الاسد متبداً للمضارع يابك بئذ
 انقول لا سداً قوله وقول يابك من لا سداً ومن ان تحذف ويا لك ان تحذف فتبدل من ولا تقول يابك الاسد متبداً
 فقد ومن اذ جاء المحذوف منه بعد المحذوف اما ان يكون مع ان اولا معها فالذي يغير ان نحو اياك ولا سداً يجوز فيه هذان الوجهان
 كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدام بعد نفسك من لا سداً والذي مع
 ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف ويا لك من ان تحذف ويحذف وجه ثالث وهو حذف الجار لان
 ان حرف موصولة طو بله بصلتها للوجه الذي بعدها تأويل اسم فلما طال لفظها ما هو في الحقيقة اسم واحد
 اجازوا فيه الخفيف قياساً بحذف حرف الجوز الذي هو ظهر ركبتى واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صار
 ان مع صلته في محل نصب عند سيدي بنحو الله لا تعلق وقال الخليل والكافي هي باقية على ما كانت عليه من الجوز
 الاول في الضمة حرف الجوز على محل مقدرة ونحو الله لا تعلق نادى وحذف حرف الجوز مع غير ان وان سماع نحو استغفر
 دنياي من زنب وبغاها الخيري بقوله وقال لا تحش الصغير يجوز حذف حرف الجوز قياساً بالابتداء ان كان مع
 غير ان وان ولو ثبت فحذف الجوز حذف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع فان قيل فاحذف الهمزة
 قلت حذف الهمزة لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجوز في قياس مع ان وان شاذ كثيراً في غيرهما ما حذف الهمزة فلم
 يثبت الا اذا كان قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوا للخطبة قلنا اي وقت واما قول الشاعر
 اياك المراء فانني الى الشعر دعاء والشرح لا يثبت فاما الضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب لا سداً لا سداً المحذوف
 مكرراً والمراء منصوب بلحذف هذا قول سيدي واما لان المراء مصدر بمعنى ان غاري فعل في جواز حذف حرف الجوز على
 ما يقبل به مع هذا لا يجوز قياساً بالمصادر عليه هذا قول ابن ابي اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التي في المحذوف
 بمعنى مع وقد ترك المصنف باباً اخرها جازياً ايضا فاعله قياساً وهو باب الاعزاء وضابط كل مغزى به مكرراً ومعطوف عليه
 بالواو ومع معطوف فالحكم هو قوله سداً خاك خاك ان لا خاك لا سداً الى الهمزة بغير مراح: والذي مع العطف
 نحو شاك والخج ونفك واما فيها والعامل فيها الزم ونحو وعلة وجوب حذفها مقدم في التحذير والخلاف في وجوب
 حذف في المكرر ههنا مثله هناك وان يتكرر ولا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب حذف كما هناك وكذا يجوز
 ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه هو ما قبل فيه فعل من كور من زمان او مكان يعني بقوله فعل مذكور
 المحذوف الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو ضمير الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد
 قلت لفظ ضربت اليوم اي غلبت اليوم والصواب الذي هو مضمون في غلبة امس فليس ما قبل فيه الضرب لا ضربت

٤
 الجوز
 في غير
 الجوز

بحث
 في
 القول
 ٥

من اسم المكان كما انما ثبت مثل هذا الاسم المكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ خارج عن مسمى المكان
 منع ان لا ينصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضروباً يد وقت مضروباً بل هذا النوع من المكان لا ينصب
 تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان الا كما قالوا انما ينصب
 على الظرفية لا الفصل الذي ينصبه على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كما مضى
 والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينصبه ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان فالحل
 والمقدم والملاذ والمسد والمقبل والبيت يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واوتيت لها واه وسددت مسدداً
 وينصبه ايضا كل ما يفي معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه فخرجت موضع القيام وخرت مكان الكون
 وقد توضع موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركبة قال الله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد
 وكذا لقمت ميمته واقت مشتاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كسبت الكتاب مكانك وقسبت
 بالسهم موضع بكره فله مكان القرازة وتمتلك منزلي فلان وقال الاكثرون من المتقدمين الجهم من المكان بجها
 التمسد الموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في التمام قالوا جهم عند ولدي وبين ووسط الدار
 الموقت على الجهاات فانصبته انتصافاً لما لجهاها من الابهام قال المصنف وكذا لفظ مكان على الجهاات لا
 لا جهاه فان قلت جلست مكان زيد لا اتمام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله في ذلك من تخفيفاً ولا ينبغي لفظ
 هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينصب الا بما يفي معنى الاستقرار فلا يقال كسبت المحف مكاناً قرب يدك فاقول ما مضى
 على قول هؤلاء الاكثر من ان يحيل المقادير المسوحة على الجهاات الست لما لجهاها من الانتقال فان تعيين ابتداء الترخ
 مثلاً لا يخص موضعاً دون موضع بل يحول ابتداءه وانتهاءه كقول الخلف قد ما واليمين شمالها واعلم انما نصب
 الفضل جميع اوضاع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فطره القصب مدلوله في غيره واما المكان فلما
 لم يكن لفظ الفعل ولا على شئ من غير الالة عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه
 الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصول منه العود ووجه الشبهة التغير والتبدل
 في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة واما انتصاف فموقعت مقعد وجلست مكانه وميت مدينة فكونه متعيناً
 لمصدره معناه الاستقرار في ظرف مضمون مشعر بكونه ظرفاً للحدث بمعنى الاستقرار كما ان لفظ ظرف مضمون محلاً
 نحو المضرب للقتل فلا يراد به ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المصنف في الشرح لما كان ظرف
 الزمان المعين مدلول الفعل التقدي اليه الفعل فهو مطلقاً مثلاً ما لا اشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على
 المعين لكن في الازمنة الثلاثة لا على المعين المراد به هنا اي المحصول كاليمين واليلة وكذا قول الفعل لما كان
 يدل على المكان البهم تعدى اليه مطلقاً وما لفظ ذلك لان الفعل لا يدل على المكان البهم اصلاً لان النقص من

من اسم المكان
 من اسم المكان
 من اسم المكان

وضحي من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعيينها ولو كانت اعلاما لم تصرف فتعريف هذا الاسم
اذن بكونها معدلة عن اللام في معدلة عن اللام وليست متعينة لها كما تعينت الحسن في لغة اهل الحجاز على البناء
اذلواضتها البيت بناء اصح الدليل على كونها معدلة عن اللام ان من قاعدتهم المبدأ ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد
معين من اذالم يكن مضافا لا معرفة بالام العهد سواء كان علما او كالكلب والجم والصق وقيل لفظه فخصه وهو
الرمول على وجه تحريم من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلية فيه لعدم العدل
عن اللام لتخصيص السببين وقال بعضهم ان عند لقية متضمن للام فهو معنى غدا كما معنى الحجازيين وعلى كلا
القولين فهو تخالف لا خوا تر المذكرة من فحى وبكر ومساء وصباح وفار وليل معينة فالحا صفة لظا الاما ادم
الجهرى ان فحى معينة لا ينصرف كحرف كما ادرى ما صحته ولحق عبد القاهر حجة وضحي معينتين لبحر في منع الصرف
لا عن سماع والاولى منع اذ لا معنى تنين فكل ما ثبت ترك تنين من هذا المعنى فهو ما انضم للام فيه كحرف
عند بعضهم واما العلية المقدرة كحرف عند الجوهري القائلين يمنع صرفه واما غدة وبكر فقد رجم التحليل ان اذ افضه
بهما التعيين جاز تنوينها كما في ضحى فخر انيتك اليوم غدة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب ندسح من بونى بديك بكرة وهو
يريد الايمان في يومه واخره لكن الاخطب الشهور فيها ترك التنوين مع التعيين كما كانا كاك عليا الجنس كما يجي فقل
العية فيها كما في صحر المقصود ما تقدم ان عدم تصرف هذا المعينة مبسرة على تعيينها من دون حلية ولا ان التعيين
وتعيينها كل مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين فحوشه وسته وساعذو غدة وغيرها فلا يشترط
عدم تصرفها فالظرف الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذالم تكن معينة كانت متصرفة
صيد عليه غدة واذ انصرفت وارتدت لتعيينها فلا بد فيها من اللام والاضافة فتقول اية عند البحر الا على ولا تقول
عند البحر الا على واما الكلام في انصرف الظروف وعدم انصرفها فقول غدة وبكرة غير متصرفين اتفاقا وان لم
تكونا معينتين لكونها من اعلام الاجناس كما سامة تقول في التعيين انيتك اليوم غدة وبكرة وفي التعيين لقية
العام الاول او لوما من الايام غدة او بكرة فيمنع الصرف في التحليل فهو غير التعيين كما تقول اية سامة وان كنت
لقية واحدا من الجنس غير معين وقد يجي الكلام على اعلام الاجناس في باب اعلام وان علمتها الفظة لا معنى فتعها
اذا لم يقصد تعيينها جاز ايضا تنوينها اتفاقا قال الله تعالى ولقد يصحهم بكرة واذ قال كل غدة وبكرة او غدة
وبكرة فيما منونان لا غير لان كلاهما وسم من خواص النكرات والاخطب في اعلام الاجناس ان تكون موضوعا اعلاما
لا منقولة من النكرات خوا سامة ونقالة جميل في غرة حلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينة
في اعلام الاشخاص صدة علم وقيل غدة هي الجنس لكونها غدة باردة ومن غدة طيبة
صدة غدة جنبا في القرآن في قرأه من فوه بالذرة والعنى فال سيلويه والاخطب في هذين الاحكام

للمعنى
لغة اهل الحجاز
منزلة العلية
قال ابن الجوزي
وكانوا يسمون
وهو كذا في
منه في اللغة
صحة

بحث المفعول فيه

وكبرية محمولة عليها لاجتماعها في المعنى وفي البنية كما ان يد محمول على يدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكوة
وضعت بكوة واعلام الاجناس من بكوة كما مر وعلى ابو علي غرابي زيد لقيته فليت بعد فيه وفيه والقيته بعد الغيبة الى الجنب
بعد الجنب في علم الجنب كما تقول لقيته في القلبي ولقيته في الذري اي في اللذة وذكر سيبويه ان بعض العرب يع
التوبين في عشيته كما في غدة وفيه ان يصح لها ايضا علم جنس ووجه المبرد وقال عشيته منونة على كمال قال السبكي
حكاية سيبويه لا ترد وسفر غير منصروف لا لكونه علم الجنب بل اذ اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكاة
ما هو عام التصرف كقوف وتحت وعند ولدى ومع وبين وبين بلاضافة وحال وحال وحال وحال وحال وحال وحال وحال
والفتية التكرير كما في قوله تعالى فادع المصركرتين وكذا هنا وانواته وبكذلك ومكان ببناء ولظننا عين وشمال التكرير
وكذا ذات العين وذات النمل وما بقى من الجهات متوسط التصرف وكذا الفظ بين اذ لم يركب واما حيث ووسط
ساكني المين ودون بمعنى قدام فالتصرف قال الفرزدق في صلاة ورسم وسطها قل نقلنا: ووسط بغيرك
السبي متصرف وقد يدل دون التي معنى قدام معينا لغيره وهي في احدهما متصرف وذلك معنى اسفل وانواته
دون زيد اذ كان لزيد مرتبة عالية والمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد، وتصرف فيها
بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خلس من معانها الاخر غير ان لا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى والخذ من
دونه المكنان المعنى اذا وصلت الى الالهة انكفي بهم ولا اطلب الله الذي خلقهم وذكراهم فمهم فمهم فمهم فمهم
المكان تعالى الله عن دوما يلزمه الظرفية عند سيبويه فقتل زمان اقيم مقام نحو قوله لا قالوا نحن ايام
القيتها: اياك احد شيانهم البال او فعاء اي زمانا حديثا وحين في لفظي مليا وقربا خاصة التصرف نحو قولك سيد على القوم
ملي من الدهر وقريب ومليا وقربا واما غير سيبويه فافهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها ولما
اختير نصبها او وجب ليكون اولى على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب اما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظرف
فسماعي واعلم ان كبرية جعل المصدر زمانا لفظا انتظري في جنس جزيروين وسيد عليه تزويجين اي مثل زمان
جزيروين ومثل زمان تزويجين قال الله تعالى واذا بارأى اى وقت اذ بارأى فكل ذلك على حذف المضاد وعند
اي على ان المصدر بتمام مقام الزمان من غير اخصار مضافات وذلك لما بينته من القياس بكونها مدلولي الفعل لذلك
ينصب الفعل متبهما وموقتها بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحجة فليس من ذلك لان مفعولا يكون هم
الزمان وقبل قيام المحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكروهم يا ايام الله اي بوقائعهم وقد فهم المصدر المضاد اليه
مقام المضاد الذي هو مكان نحو مشيت غلوة همهم ورميت كفا بتاي سادة غلوة همهم وفي الحديث اقطع ليلتي
زبد اخضر فوسد وقد يكتم والمضاد اليه هو اسم عين مقام مضاد الذي هو مصدر
فان مقام مضاد الذي هو حين هو لا انليل السرة والقرى مدة طلوع القمر ومنه قوله بارت حاجبا الذي حاجب في وقت

وذكر سيبويه ان بعض العرب يع
التوبين في عشيته كما في غدة وفيه ان يصح لها ايضا علم جنس ووجه المبرد وقال عشيته منونة على كمال قال السبكي
حكاية سيبويه لا ترد وسفر غير منصروف لا لكونه علم الجنب بل اذ اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكاة
ما هو عام التصرف كقوف وتحت وعند ولدى ومع وبين وبين بلاضافة وحال وحال وحال وحال وحال وحال وحال وحال
والفتية التكرير كما في قوله تعالى فادع المصركرتين وكذا هنا وانواته وبكذلك ومكان ببناء ولظننا عين وشمال التكرير
وكذا ذات العين وذات النمل وما بقى من الجهات متوسط التصرف وكذا الفظ بين اذ لم يركب واما حيث ووسط
ساكني المين ودون بمعنى قدام فالتصرف قال الفرزدق في صلاة ورسم وسطها قل نقلنا: ووسط بغيرك
السبي متصرف وقد يدل دون التي معنى قدام معينا لغيره وهي في احدهما متصرف وذلك معنى اسفل وانواته
دون زيد اذ كان لزيد مرتبة عالية والمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد، وتصرف فيها
بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خلس من معانها الاخر غير ان لا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى والخذ من
دونه المكنان المعنى اذا وصلت الى الالهة انكفي بهم ولا اطلب الله الذي خلقهم وذكراهم فمهم فمهم فمهم فمهم
المكان تعالى الله عن دوما يلزمه الظرفية عند سيبويه فقتل زمان اقيم مقام نحو قوله لا قالوا نحن ايام
القيتها: اياك احد شيانهم البال او فعاء اي زمانا حديثا وحين في لفظي مليا وقربا خاصة التصرف نحو قولك سيد على القوم
ملي من الدهر وقريب ومليا وقربا واما غير سيبويه فافهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها ولما
اختير نصبها او وجب ليكون اولى على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب اما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظرف
فسماعي واعلم ان كبرية جعل المصدر زمانا لفظا انتظري في جنس جزيروين وسيد عليه تزويجين اي مثل زمان
جزيروين ومثل زمان تزويجين قال الله تعالى واذا بارأى اى وقت اذ بارأى فكل ذلك على حذف المضاد وعند
اي على ان المصدر بتمام مقام الزمان من غير اخصار مضافات وذلك لما بينته من القياس بكونها مدلولي الفعل لذلك
ينصب الفعل متبهما وموقتها بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحجة فليس من ذلك لان مفعولا يكون هم
الزمان وقبل قيام المحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكروهم يا ايام الله اي بوقائعهم وقد فهم المصدر المضاد اليه
مقام المضاد الذي هو مكان نحو مشيت غلوة همهم ورميت كفا بتاي سادة غلوة همهم وفي الحديث اقطع ليلتي
زبد اخضر فوسد وقد يكتم والمضاد اليه هو اسم عين مقام مضاد الذي هو مصدر
فان مقام مضاد الذي هو حين هو لا انليل السرة والقرى مدة طلوع القمر ومنه قوله بارت حاجبا الذي حاجب في وقت

ليس للمفسر الصفة كل يوم صحت في الصيف ما يسبق في الامران زيد سار يوم الجمعة سرت فيه وما يرى نصيبان في
 الجمعة فيه هلاولم الجمعة في قوله المفعول هو ما فعل لاجل فعل مذكور من غير متبديه قد علم من حيث الالفاظ
 عنده مصدر دور فعل مذكور اي مضمون الفعل ونسبته وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احترار في ذلك
 وقد شأمت ضرب لاجل التاديب اعجب التاديب فان التاديب فعل بالضرب لانك لو تذكر الضرب في قولك ما
 فيه فالحق ان نقول في المفعول له ما فعل لاجل مضمون عام وكذا في المفعول فيه هو ما فعل في مضمون عام ان
 زمان او مكان مثلا لنتبض ان كان في قوله ضرب وقد اعجبني التاديب وسرته يوم الجمعة زمان سيرك
 وذكر المصنف مثالين للمفعول له لئلين ان قد انيقدم وجودا على ما جعل علتها في ضربت تاديبا وقد تقدم
 وجوده عليه كما في قدمت جبنا بالمفعول له هو انما مل على الفعل سواء تقدم وحم على وحم الفعل كما في قدمت
 جبنا او تاخر عنه كما في قدمت اصلا كما لك وذلك لان الغرض المتأخر وحمه يكون علتها شيئا ملائمة للفعل وحم
 احدي العلل الاربعة كما هو مذكور في مظانه فهي مقدمة من حيث المضمون وان كانت متأخرة من حيث الوجود
 فالمفعول له هو العلة العامة وليس مفعول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهره من قولهم ضربت تاديبا وان الضرب علت
 التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطر في حق قدمت جبنا وجعل المفعول له علتها مضمون عام لا يطر لان التاديب
 ملته كما مل على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علت لان اللام في الاستعلاء هي تدخل على العلة لا المفعول
 قلت هذه العلة قوله خلا للزجاج مذهب ان ما ليس له الحاجة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان افع وذلك
 لما رأى ان كون مضمون عامل المفعول له لتفصيلا وبياننا لك كما في ضربت تاديبا فان معناه اذ بته بالضرب فالتاديب
 عمل والضرب بيان انما ذلك قلت اذ بته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصا ومثل ضربت
 ضربا في كون مضمون العامل هو المفعول ولا يطر له هذا في جميع انواع المفعول فان المفعول ليس بيان المفعول له
 وقوعه حين انما ذكرنا قوله بناتك اصلا كما لك بالاعطاء والنعوا وخرق فان المفعول ليس بيان الا اصلا بل
 بيان الاعضاء والضم كما صرح به ولعله يفيد في مثله وقوعه حين وحي اضرار على حذف والمضاف وهو تحلف
 قال المصنف تأ على الزجاج معنى ضربت تاديبا ضربت للتاديب اتفاقا وقوله للتاديب ليس مفعول مطلق قلنا
 تاديبا الذي معناه وفي الرد نظ وذلك ان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب مع الان لا ان المفعول مطلق اتفاقا
 دون الثاني واتي مع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى ضربت كما جاءت وقت
 ركوبى والاول حال الثاني مفعول فيه والحي في يقول ان ما ليس مفعولا له منتصب نصب المصدر التي تكون حالا
 فيلزم تنكيره ويقدر بحرف اذ الموت هاذين الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطر له خلا في قوله ذكر
 المحقق واهول من قول المحقق الا ان يجعلها مضادين للمعنيين المقتدين قبلها اي دعلا دخل الحي وهو المفعول

لا نقول
 في المفعول
 في المفعول
 في المفعول
 في المفعول
 في المفعول

وأن يكون من غير لفظ الفعل لا نعلم ذلك من الأصل وشرط بعضهم كونه من أفعال القلب قالوا إن الحامل على إيقاع
 الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح كالضرب والقتل ثلاثي ولا يتحقق كونها حاملة لفظ
 الفعل أما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فالتأني والجواب أنه إن الإرادة وجوب تقدم الحامل وجرماً
 فمنع وإن أراد وجوب تقدم المفعول أو تصور الفعل ولا ينفعه وينقض ما قاله جواز جرحتنا بصلاحه أو إرادته
 ضرورة تأديا اتفاقاً فإن قال هو بتقدم حدث مضاف أي إرادة أو إرادة نادب قلنا في تأنيبنا جرحتنا
 لي وجرحتك اليوم إكرامك خداتك في المضاف المذكور بل جرحتنا معنا وليسنا فظهر أن المفعول هو الظاهر المقادير
 المضاف فقول المفعول له على ضربين أما أن يتقدم ووجهه على مضمون عام له فهو قدمت جرحنا فهو من أفعال القلب كما
 قالوا أو أما أن يتقدم على الفعل فتصور أي يكون غرضاً ولا يلزم كون فعل القلب نحو ضربت نقولاً وجرحنا بصلاحه
 وإنما شرط جوارحه في اللام الشرطان المذكوران لأن علته أفعال كثيرة ما تفي جامعاً للثنتين فصار مع الشرطين
 ظاهرة مشهورة في العلنية والغرض أن يكون هناك سائيل على اللام المقدرة المفيدة للعلنية وحصول الشرطين بل
 عليها ويعزى إلى الزباني حتى وجوبه كقول المفعول لما شئت الحال والتمييز بليت الجراح تأنيبه عليه وكذا قول حاتم
 وأخبر عروءه أكره إذا خارية وأعرض عن شتم التيمم تكرماً وكذا قوله تعالى حدث الموت وقال الجرحول في الخبر لا
 وجب تعريفه فلا يقال جرحتك إلا كرامك ومنه كذا السى وقال لا أرى منه ما عفا وقال ابن جعفر أنه في حال تمكيد لا يشبه
 الحال والتمييز في كون البنية بكرة فوجب التصار مثلاً والمظ جواز ذلك لا يترى إلى قوله تعالى فظلم من الذين هادوا
 حرمنا والبلاء السببية فهنا قال اللام قال المالك إذا حصل الشرائط في التكرار إلام الشرائط الغرض نصب الجرح بالعكس
 يستوى إلاماً في المضاف هذا قوله ولا أن يحال ذلك على السجاء ولا تعقل قول المفعول معه هو المذكور ليدلوا
 لمصاحبة مفعول فعل لفظاً أو معنى قوله لمصاحبة مفعول فعل آخر عن نحو ضيعتني في كل رجل وضيعته فاهاه مصاحبة
 لكل رجل لأن الواو مبيحة ومع ولفظي بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المفعول في ذلك الفعل في وقت واحد فبذلك
 سرت وزيد مشاركا للتمكيد في السير في وقت واحد وقع مبداهما معاً في قولك سرت أنا وزيد العطف إذ أرك
 في السير لكن لا يلزم كون السير في وقت واحد وشرط بعضهم أن يكون مفعول الفعل الذي يصاحبه المفعول معاً
 كما في سرت وزيد انظر إلى أن عمر أفي قولك ضربت زيدا وعمر ومطوف اتفاقاً لمفعول معاً وينقض ما قاله
 نحو حبسك وزيد أدرهم فإن الكاف مفعول في المعنى إذ المعنى يكفيناك وأما تقييد عمر في المثال المذكور للعطف فلا
 أصل الواو المتى قبل المفعول معه هو العطف وإنما يدل ما بعده عن العطف إلى النصيب فعلى المعنى المراد من المصاحبة
 لأن العطف في جملتي زيد وعمر ويحل تصاحب الرجلين في المعنى ويحل حصول معنى واحد ما قبل الآخر النصيب في
 المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمر لا يمكن التخصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصيب العطف الذي هو

الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز ان
 في قولك انت اعلم وما لك لالك لا تقصده في مصاحبة الخاطبة العلم بالمال والتقدير لا يصلح في ذات اعلم بما لك
 فانت وما لك لو تخفف جحد في محمول اعلم وحد من المبتدأ المعطوف عليه ما لك لقيام القرينة على كلا الجوزين
 ويقرب من ذلك حذف الجوز الثاني من المركب المضاف والجوز الاول من المركب المشدود ان الخشبة الخشبة فانت
 عشر ثلثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت وما لك مثل كل لعل وضعت اى فانت وما لك مقترنان
 المعنى انك لا تدخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاح فانت اعلم بما يصح وما لك مقترنان
 وربك وهذا يستعمل في التهديد اى انت اعلم بربك فاعل اجترأ على ما علمت من تركك فانه لا يخفى
 فانت وربك اى انما مقترنان فالا تدخل بينكما ولا ادخلك عليك فانحسبك وهذا الضم المفعول ما يكون في بالهد
 والقيصر وقال عبد القاهر احم وربك فجاز بك فهو عند على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس اذهب اليه
 بذلك وكذا قول العبدى ان قد يره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكم وهذا الجحد ما تقدم من جهة المعنى المضموم
 انت اعلم وربك قوله وان لم يكن العطف لعين الضم فخرجت وزيداً جمهور الخفاة على ان الضم يحتاج الى احوال
 وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمتصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه
 لا يمنع كخروجي في باب العطف قوله وان كان معنى اى ان كان الفعل معنى والفعل المعنى على ضربين اذ اما ان يكون
 في اللفظ مشعوب قوياً ولا فالان نحو ما لك لان الجار متعلق بالفعل وما فيه معناه وما شأنك لان قولك شأنك مع
 وضعك فهو معنى المصدر الذى فيه معنى الفعل وحسبك وقد كرهت كونهما معنى كذا وكذا وهو بلائك وربك وو
 لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم لاسك والحاظ احر ونفسه وشأنك وانما انما
 الواو بمعنى مع فان المنصوب فيها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا انفصال
 فالاول نحو ما زيد وعمر وما شأنك زيد وعمر قال المصنف العطف واجبة اذ هو اصل فلا يصح ان لا يكون لغير
 ضرورة وليس لشيء لان الضم للمصاحبة قد يكون الداعي الى الضم ضرورة وان سلمنا ان ليس بضم ودي قلنا انما
 مخالفة لاصل المانع وان لم يكن ضرورة وقال جرير العطف هو المختار مع جواز الضم الاول ان يقال ان قصد النسخ
 المصاحبة وجب الضم والا فلا والمثاني نحو ما لك وزيداً وما شأنك بضم الضمير مكان الظاهر والجرور والكون في الجوزين
 في السعة العطف على الضمير الجرد وبلا اعادة الجاز والبصر في الجوزين ومنه ضرورة واما في السعة فغيره ونسجه وفه
 باخار حروف الجمع انما لعل مقدراً للضمير فقال المصنف ههنا يتعين الضم نظر الى لزوم المخالف في العطف قال
 الاندلسي يجوز العطف على ضمير ان لم يقصد الضم الى المصاحبة وهو اولى بوردته في القرآن كقول تعالى لئن لم
 والا حرام بالجر في قوله حمزة وفي الضم في مثل هذا اعني ما شأنك او مالك وزيداً وما شأنك زيد وعمر اربعة اوجه

مِنْهُ الْمَعُولُ

المصاحلان ذلك مع والو العطف الذي هو الاصل جازئ نحو زيد وعمر القبط تقول العامل في الجاء ويا كذا
وفي الجاء واما متنع المضب في الاصح في صنعت لكون الخبر المقد اضم من الظ واذا وقع بعد المفعول مع حال
ما قبله واخر عند نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا اكلنا فمكة في مطابقة ما قبل حركه ولو وقع قبل المفعول مع
قد وجاز ان يطي حكم ما بعد المفعول فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا اكلين نظر الى المعنى والى
الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون الفعل معديا خلاف ذهبنا فحشش ابو علي ان يكون قياسا و
قال بعضهم هو سماعي لا يفتا وما سمع منه وقول تعالى فاجعوا الزكوة وشركاءكم لا الى انتصاب شركاءكم على انهم مفعول
وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان يشترط شركاءكم مقدرا لاي واجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يفتد

إلى الاحتمان لا يقال اجتمع زيداً **قوله** الحال مائتين هجئة الفاعل والمفعول لفظاً او معنى نحو حضرت زيداً قائماً
 وزيد في الدار قائماً هذا زيد قائماً قال المصنف لا يدخل فيه التثنية نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الخبر دان يكون
 لفظ الخبر ودان اعله ما ذكر في الخبر وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بنى هجئة الفاعل للكنة لا دلالة في لفظها
 على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظه عالم هو ما مثله في قولك زيد رجل عالم مع لفظاً مبنية لهيئة خبر المبتدأ لا هيئة فاعل
 بل انما يكون عالم في جاءني رجل عالم بياناً لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان اكب في قولك
 جاءني زيد اكباً ورايت زيداً اكباً لفظ فيه دلالة على كونه هجئة الفاعل والمفعول حتى قولك رجل قائماً او لفظاً
 لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل **اقول** القائل ان يمنع ان الخبر ودبلم ان يدل على كل ما يذكر في جاءني بل يكون ان يكون
 فيه ما يذكر في حجة وبعد التسليم فليس في هذا الخبر تحقيق معنى الحال وبيان اهمية لا در باعهم ان موضوع لبيان هيئة
 الفاعل والمفعول مظهراً في حالة الفعل فظن في جاءني زيد اكباً ان اكباً هجئة الفاعل مظهراً في حالة الجمعي فكنه
 غلطاً وخبر عن هذا الخبر الجملة الحالية عن خبر ذي حال نحو قوله **س** يقول وقد روي لطف وسأفها: **الشيء** ترى ان
 قد ايتت بمؤنث: **و** قوله وقد اغتدي والطير في وكذا **ث** فيجوز مقيداً لا بد من **ع** ويجوز ايضا الحال في **الف**
 اليه اذا لم يكن المضاف عاملاً في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملأه ابراهيم حنفاً وقوله وابر
و قوله مقطوع مصعبين وقوله الشاعر **س** كان حواماً مديراً **ح** خصبين وان لو لم يكن **ع** **س** وقوله **س** عذو
ف حاشد وفي علم **س** خلق الحبدل مضاعفاً **ت** **و** امثال قولك النار مشركم اي موضع مشركواي لو انكم
 خالدون وقولك اعجبني ضرب زيد قائماً وهو ضاعف زيد مجرداً **ف** ان المصنف في هذا حال الفاعل والمفعول فلا يرد
 اعتراضاً **و** ان يقول ان الحال بما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجي لان كان المضاف عاملاً او مفعولاً
 بوجه حذو **و** قيام المضاف اليه مقامه كانك لو قلت بل شفع ابراهيم مقام بل شفع ملأ ابراهيم جاءني فالحال
 من المفعول واذا كان المضاف عاملاً او مفعولاً وهو جزء المضاف اليه فكان الحال على المضاف اليه هو الحال من

کتابخانه عمومی

فمن ثمرات النواذير
فما نزلنا من قبله
والنبي

الوظيفة مستحق للقيام بها

و

و
مع

۵
۶
۷

۴۰۰

الخط الطولي

دادہ ماہی ذوق حیات و دلجو

ن
يكو
لثة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فقد لا والله ولا ندينه
نحو بالضم والجر

جا: طمان عاتق الی

بالتفصيل من حج
القدس الشريف واجتمع خلق
كثير

وَقُلْ لِلَّهِ الْمُلْكُ كُلُّهُ

بن

المضان كافى : فقال دابر هؤلاء مطلق مصحين لقوله مصحين حال عاود حلي ضير مقطوع وذلك لان
 عن دابر هؤلاء هو حال عن هؤلاء المضان اليه جار مجازي وهو حال عن المضان اليه جار مجازي وهو حال
 المضان اليه لان ابر الشئ ماضى وكان شال قطع دابر هؤلاء مصحين فكان حال من فعل الاربم فاضى وكان قولهم
 حواميه مذبراي كشيء حواميه مد بلاوا اشتبهت امه مذبراي كان حال من الفاعل ومن المفعول وكذا قولهم
 خلق الجريد مضاعفا والاولى ان يقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكد وكل منهما حكم اختلاف ما بينهما فقد
 المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه فنقل الحديث الذي في ذلك الكلام بالفاعل والمفعول ويعبر
 مجزاهما بقولنا جزء كلام يخرج المجزأ الثاني في نحو كذب زيد وركب معركو بغلا لما ذا الفاعل بالكلية يخرج بقولنا
 حصول مضمونه المصدق في حواجج القهقري لان الرجوع يتقيد بنفسه بوقت حصول مضمونه يخرج بقولنا يتقيد
 نقل الحديث بالفاعل والمفعول حاله لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك لانتقال قولنا واي جري مجزاهما داخل
 حال الفاعل والمفعول المعنويين هو هذا البع شخا وكان خارجا من جنس متغير على ما في حال الفاعل المضان اليه
 الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضان على ما مر ويدخل في هذا الحال في نحو قوله يقول وقدر انو طم في
 قوله وقد اعتدى والظفر في ذلكاتها وهذا الموكدة اسم من حدث مجع ومقر المضمون جمل فاعل شروها قولنا غير
 حدث احترار من المنصوب في نحو جرحوا عثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وقد جاء زيد لكانا وعي المفعول
 ونحوه نحو ضربت زيد المرح اعني شابه فاذا قلت لقيت زيدا اكبا فان كان هناك فونت جالنا و فاعله من صاحب
 الحال جالنا ففعله اذا قامت له من الفاعل والمفعول وان لم تكن وكان الحال من الفاعل ونحوه لقيت زيد الى صاحب
 لا لا البر فقلت لا كذا ففعل فان لم تقدم فهو عن المفعول واما اذا جاء حال عن الفاعل والمفعول كانا
 متفقين فالاولى ان يجمع بينهما فان انصرف نحو لقيت زيدا اكرمين ولا منع من البرقي فقلت لقيت اكرما زيدا لكانا
 زيد اكرار كذا وان كانا متفقين فان كان هناك فونت يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز و فاعلهما كذا كانا
 فقلت هذا مفضل مفضلة وان لم تكن فالاولى قبل كل حال يجب صاحب نحو لقيت مفضلا زيدا مفضلان ويجوز
 على ضميمة حال المفعول مجبته وتاجر حال الفاعل فقلت زيد مفضل مفضلان والمفضل زيد وذلك لان
 مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال خرجت الحالين وقد مت حال المفعول حال الفاعل اذ لا فاعل من كون حال الفاعل
 مجب صاحب الموكين كل واحد مجبها مجب وهو غطفا جدا الى الفاعل والمفعول على اخر لكانا لقيت
 زيد اكرما وما شئت قال ص : ان اسوف نذكرها المنايا : مقدرة لنا ومقدرة لنا : وجوز الطهي وهو لكانا
 شئ واحد احوال متضادة كانت فهو اشترت الزمان حواجا مضيا او غير متضادة كقولنا لقيت
 منها ما دوما مد جارا كالحشا : فخر المستاء ومنه بعضه ذلك : الحال متضادة كانت كالحشا : فخر المستاء

والمكان يعمل خود ووجهه من ضمير مذ و ما واستعمل مثل في التضادة فذهب بعضهم مطر ولا وجه للناس
 وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين حال نحو جلست خلفك اما مامك وضربت اليوم اس على
 عطفا احد على الاخر كما دلالة على تلو الفاعل نحو جلست خلفك واما مامك وكذا يجوز ان لو شيئا في المكان او
 الزمان نحو جلست امس وقت الظهور واما مامك وسط الدار واما فتقيد الحدث بقيد بن مختلفين كما في قوله مذ
 مدحورا او مضادا بن في عملين غير مترشحين كما في اشتريته ابيض اسودا ومترشحين كما في اشترته حلوا حامضا
 فلا ياسب به واحتم ان تكرير الحال بعد ما واجب لوجوب تكرير امره اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد الاكراه
 تكرير في الاغلب كما يجيء في اسم لا التبرئة نحو جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا ويبدأ فورا بها نحو جاءني زيد لا راكبا
 قوله لفظا ومعنى حال من الفاعل او المفعول اي ملفوظا ومعنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول التفسيرين في المفعول
 المعنوي فهو شيئا في قوله تعالى هذا بعلي شيئا فان بعلي غير مبتدأ وهو في المفعول الاول هذا اي اسب على بعلي او اشر
 الي شيئا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كان خارجا من جنب صحبة سفيق شرب يسقو عند مقابلة المعنى شيئا
 خارجا سقو شرب ولا يقتضيه بالشيء خارجا بل ان الشاهد هي المقيدة بحال الخروج لا الشبهة قال المصنف
 مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظران قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي
 لان الفاعل المستكن كالملفوظ بفعله كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي و
 ليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من يجوز تخالف عامل الحال وصاحبها قوله وعاملها
 او شبهه او معناه يعني ليشبه الفعل ما يعمل على الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة للشبهة
 والمصدر وبعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التبيين
 نحو ما انا زيد قائما عند من يجوزها في التشبيه من ونا اسم الاشارة كما يجيء في حروف التبيين واسم الاشارة نحوذا
 زيد راكبا وحرف النداء نحو يا زيدا متعبا واما حرف التبيين والترجي نحو ليمتلك قائما في الدار ولعلك جالس عندنا فالف
 انها ليسا بعاقلين لان الفتي والفتي ليسا بمقتدين بل الحالين بل العامل هو الخبر المجرى على ما هو من هذا لاختتم
 كما يجيء لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كان خارجا البيت وزيد كمر راكبا ولذا معنى التشبيه من ونا
 لغيره على نحو زيد عمرو ومقبلا والمنسوب نحو انا قسبي محتررا واسم الفعل نحو عليك زيد راكبا واما نحو
 ما شئت واقفا فلان الشان معنى المصدر كما ذكرنا في المفعول مع ولو لم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام
 والفتي قال ابو علي لا هذا تشبيه الفعل لفظا فعمله كان وينقص ما قبل باسم الاشارة وحرف التبيين
 فالحال ليس بها الفعل لفظا مع جملة في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان ليس بها لفظا ومعنى كما قيل
 في الحال فلا دلي حال لذلك على استعمالهم وبن لا نعلله قوله وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة

الحال
 من المفعول
 من الفاعل
 من المفعول
 من الفاعل

غالباً والاسم العراك ومرت بدو حده ونحوه متاؤل ان كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل المفعول
 بالحال تعيين الحدث المذكور على ما ذكرنا فلفظ ولا معنى للتعريف هنا فلو عرفت وقع التعريف ضابطاً واما
 كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصها بمن بين امثالها يعني وضعها في
 من ذكر ما يميز الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاول ان يبين الشيء الاول فبمين الحدث المنسوب اليه ثم
 يبين قيد ذلك الحدث فلفظ هذا اول المعرفه حالها لان التعريف عبث ضائع ولو بول النكرة ذوال لان غايته
 انه على خلاف الاول فيقول غالباً يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لاجل قوله وارسلم العراك
 هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفه ظاهر اما مصدر وانما مصدر والمصدر اما معرف باللام مخي
 السلك العراك او معرفه بالاضافه نحو فعلك وجدك وطفلك ورجع عودك على بذته وفيها قولان قال سيبويه
 انها معارفه موضوعه موضع انكرت اى معتكره ومجتهد ومطيقا ومنفردا وعاكدا او الطاقه بمعنى الوسع وكل
 اسم وضع موضع الطاقه والواحد مصدر وحديدين وحديدين وحدا وحدا وحدا وحدا وحدا وحدا وحدا وحدا
 ههنا بضم الجيم والكسر بفتح الجيم وضمتا بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبصها الطاقه وقولهم
 على بذته متعلق بعوده او يرجع والحال موكلة والبذاء مصدر بمعنى لا يبداء جعل في المعقول اى عاكدا على ما ابتدء
 ويجوز ان يكون عوده مفعولا لطفه لرجع اى رجع على بذته عوده المعهود كان عوده من ان لا يستقر على ما ينتقل
 اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل تنكيره فلفظ نعال وفعلت فعلت فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي
 هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقه للحال المعرفه اى ارسلم معتكره العراك واخذ مجتهدا الجهد لكون
 مطيقا طاقته ومنفردا وحرك اى الفردان ورجع عاكدا عوده وكلها مضافه الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا
 كما في باب المفعول المطلق هذه المصادرون قامت مقام الاحوال مستصبة على المصدر يد كما تنصب على الظروف فقامت
 مقام خبر المبتداء من الظروف ونحو زيد قد امار ولا يعرب عرابا قام مقامه وقول وارسلم العراك صدى لبيت
 للسيد ونزوى فاوردنا العراك قال سيبويه العراك ولو يدها ولو تشفق على نفس الذات لوصف النحر وان
 والذخال في الوردان ليس عربا ليعبر في العنق الى الحوض ويدخل بين بعين عطشانين ليس عربا معاه لكون
 شربه يقال شرب ذخال ويقال نفس الجوارذ القوم شربه فلفظ الذخال عدم عام الشرب اى وركها وواحدا
 ونحوه لان الهمزة في شربه للماء بالمرأه او ما قولهم جاؤهم بضمهم فلفظ ان المصدر في معنى اسم الفاعل فقام
 بضمهم مع مقصودهم اى كسرهم مع كسرهم لانهم لا يذحون الا بالهمز او مكسورا والاصل ان يكون ضمهم مبتدأ و
 وضمهم خبر مثل قولهم كثر في في ثراغين الجليج فقام بضمهم فلفظ في في ثراغين الجليج فقام بضمهم فلفظ في في ثراغين الجليج فقام
 فوه الى في صار مشافا ومعنى ضمهم بضمهم كانه لما قامت الجمل مقام المفردوا ديت مؤنثا وعرب بما قبل العراك

فالحال متاخر عما صاحبنا شيئا أي نزيد أو نزيد في الدار قائما وفي الدار قائما أي نزيد أو نزيد في الدار قائما
 اتفاقا وأما إذا كان الحال أيضا ظرفا أو جارا أو مجررا فقد صرح ابن بهان يجوز تقديمه على ما مله الذي هو ظرف
 أو جارا وهو ورود ذلك لئلا يفسد في الظروف حتى جاز أن تقع موضعا لا يقع غير ما فيه بخلاف البنية التي لا يجوز
 ذلك إلا لو كانت أي الكونين يستبين في الحال والعالم في البنية والعالم المعنوي إذا كان غير ظرف فلا خلاف
 في أنه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد متعين معنى المشتق كليت ولعل وهو ما شأنك وحرف النداء واسماء الأسماء
 وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب وهو مثلك وغيرك واسماء الأفعال كل ذلك لا يتقدم الفعل لعدم موافقتها
 له في التركيب وإذا ضيعت نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معوله كما في فعل الخير فلا يقال راكبا تخرجه
 فما ظنك مثل هذا الجوامد وكذا الصفات المشبهة لا يتقدم معولها عليها لضعف متابعتها للفعل وظهور لفظها
 الله في الفصل يؤذن جواز تقديم الحال عليها وضعف من الصفة المشبهة في الفعل فصل التخصيل لا ترى إلا في
 دفعه للظن مثلها بل يحتاج إلى شرط كما يجيء في بابه وأما حق قولهم هذا يتو لا طيب منه رطباً وزيد قائما آخر منته
 قائدا وكذا عن عمر فاقدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه عن قريب وأما الزجاجة التي تقول درهمك موزة ودرهم
 عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر أو من درهم عبد الله ولا حول
 المنع لضعف العالم قال فان اظهرت الحاف وقلت كذا درهم عبد الله لم يكن حالا من درهم عبد الله
 لان حال الخبر ولا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر البنية ولا حول المنع مع اظهار الحاف أيضاً
 وكذا إذا كان الحال حجة مصدرة لربها لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعتها جنتك عراة لأهل الواو
 وهو العطف ولا يتقدم الحال أيضا على ما مله إذا كان العامل مصدراً للتقدير بأن الموصولة وما في خبر الصلة
 لا يتقدم على الموصول ولكن إذا كان العامل صلة للاف واللام أو حرف مصدري كما لو كان لا يتقدم الحال الذي
 هذه الموصولات لا يجوز تقديمه على صلاتها متاخر عن الموصولات أيضا غير أن الموصولات من استباح
 الفصل بين الحرف والمصدر أي كلام الموصول بين صلتها فلا تقول العيني حمزة يضارب هذا ولا حمزة أن يضرب
 هذا ولا حمزة ضرب زيد هذا وإنما في سائر الموصولات نحو الذي ليكبا جاء زيد فأنجيها الفصل اتفاقا وإذا
 كان العامل مصدراً للام لا يتقدم ولا مفعولاً لا يتقدم على العامل عليه بان تخرج عن الامين لزيد راكبا ساروا الله
 راكبا أي لا تقول لا لي الله ثم ترون وقد مله على الامين لا يجوز ولا في الحاصلة الكلام وأما الفعل المنصرف اسم الفاعل
 واسم المفعول إذا دخلت عن الموانع المذكورة فيجب تقديرها حولها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش ومرددا
 مضروب قوله بخلاف الظروف يعني أي الحال وإن كان ما بها للظرف من معنى المصنفان راكبا جئت راكبا
 وقت الركوب إلا أن الظروف يتقدم على عامل المعنوي الذي هو الظروف وأما رخصه سواء كان بعين البنية أو غيره

يوم الجمعة عندك او قبله بقوله تعالى كل يوم هو في شأن وقولهم كل يوم لك ذنب والحال لا يتقدم عليه عند سيقا
مطلقا لا يتقدم عند الاخص بشرط تأخره عن البتداء كما مر وذلك لتوهمهم في الظروف بخلاف الحال وكان على النصف
ان يبعد فيقول بخلاف الظروف فانه يتقدم على الظروف والحوال لا يثبت لا يتقدم على معنوي غيرها من التسمية والتشبيه
وغير ذلك اتفاقا واعلم انما اذا تكررت ظروف واحدا صلح ان يكون خبر لما هو مبتدأ في الحال وفي الاصل وتوسطهما ما بينهما
الرفع على ان يخرج من ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية بقوله تعالى وما الذين سئلوا عن الجنة قال الذين فيها هم فيها
فكان حاقبة ما أتاهم في الآخرة والذين فيها هم فيها قالوا فممن تخرجون انتصابه على الحال كما في الايتين لانك لو رفعت خبر عن
الظرفين به لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحال لا تخرج على الخبر لا واجبة لان الاسم ان يكون خبرا بعد خبر
والظرف الثالث متعلق بالخبر يكون الظروف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد الاول والثالث خبر عن خبر في
كلامهم واذ كان الظرف في الظرف مستقرا فلا تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقتضى خبره لا اسم الذي في البتداء
الذي يلي ذلك الظروف واجبة عند البصريين بثبوتها فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي
نصب ذلك الاسم هي فيك زيد راغب على تقدير فيك رغبة زيد راغب والحال على المضارع المضاف الى اي هو
فيك فاقصد في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو رغب فيك قوله ولا على المجرم وفي الامة الذي تقدم كان
احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها علم ان الكوفيين منعوا تقدما للحال على صاحبها
اذا كان صاحبها ظاهرا فمما كان او منصوبا او مجرورا الا في صيغة واحدة وهي اذا كان ذا الحال مفعولا والحال مؤخر
عن العامل فيجوزون جاء ركبنا زيد ولا يجوزون ركبنا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على في الحال انتصاب
المظهر اذا كان الحال مفعولا خبره وقد جرد بينا واما اذا كان ذا الحال ضميرا فمما كان او تقدما للحال عليه مفعولا
او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان الحال اذا كان مفعولا او قدمت الحال عليه الى الاضمار قبل الذكر لان في
الحال ضميرا يعود الى في الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضمير ان يشتركان في عودها على مفعولها واما مجاز فلا يلزم
الواحدة اعني خروجها ركبنا زيد فلهذا طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل والى الفصل والحال الى الفاعل فلا يكون ضميرا قبل
الذكر واما البصريون فجازوا التقدم للحال على صاحبها لرفع والمنصب سواء كان مفعولا او مضمرا لان النية في الحال
الماضي من صاحبها فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقدم خبر المبتدأ عن في داره زيد وفي الفاعل المفعول هو قول
تعالى فاقبض في نفسه خيفة مؤمنين واما اذا كان ذا الحال مجرورا فان انجز بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا
سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى تتبع ملأ ابراهيم خيفة الا خروجها في مجزاة كذا زيد زيد وذلك لان
الحال تابع ووقع الذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فالتقدم تابع ايضا وان المجزاة والحال مجزاة
المجرى ضمير والذكر البصريين يعين ايضا تقدمها عليه لعل الذكر كونه وتقول عن ابن كيسان وبني علي وابن عباس

بحث الحال

استدلوا بقوله تعالى وما ارسلنا الا كآفة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر هو الفعل
 كالحرف والتضعيف فكان من تمام الفعل وبعض حروفها قلت ذهب لأكبة لغيره فكذلك قلت ذهب لأكبة
 هذا قال الشاعر ليس كان بركا لماء حركاً صادياً الي حيداً انه كحيد وقال لا تحرس اذ لم اعلم بعينه للزوجة
 فطلبها كذا عليه شديداً ولعنه هم يجعل كآفة كالحرف والكاف والثاء للباء لغة وهو تعسف واما العامل في الحال في
 نحو ملة ابراهيم حينما اعني اذا كان الحال من مجرد ومضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب يد اباك هذا من
 اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منع فقال بعضهم العامل في معنى الاضافة فكذلك الاضافة
 بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حينما وهو ضعيف لا يبناني هذا العامل على معنى الفعل
 قد انطس في مثله قال بعضهم لما كان لا يضاف عامل في الحال الى ذى الحال الا جزئاً نحو انظر الى يد زيد
 او ما يقوم للضاف اليه مقام لم يحذف كقوله ملة ابراهيم حينما كما تقدم في اول الباب جا ان عامل للضاف
 في الحال مع انه لم يعمل في الضاف لانه الضاف اليه في التقديمين المذكورين كان للضاف ككون حال المضاد اليه
 كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاد اليه جازوا ان كان على قلة فهذا هو حال المضاف اليه على المضاف في نحو
 يخرج ماشياً زيد مع اننا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها
 اذا كان صاحبها بعد الاو معناها نحو ما جاءني راكباً الا زيد واما جاءني راكباً فيدل على ما في بابي الفاعل اعني لغيره
 وانعكاسه لو حوت عن صاحبها وجب ايضا اذا ضيف ذو الحال الى غيره كما يدل على ملائس الحال في قوله تعالى شام زيدا
 قوله وكل ما دل على هيئة صمى يقع كالحرف هذا بامر اطيع منه طباً هذا انك على الحقة فانهم هم شرطوا
 الحال وان كان جامداً انفقوا هذه بالتاويل الى المشتق قالوا لاها في المعنى صفة وصفت مشقة او في معنى الشق فقالوا
 في نحو هذا بامر اطيع منه طباً هذا مبني على اطيع منه طباً اي كاشا كبراً وكاشا كبراً وهذه نافية لكم انما هي
 دالة على المصنف وهو ان لا جاز في هذا التكلف لان الحال هو المبتدئ كذا ذكر في حقه كل ما قام بهذا
 فقد حصل في المطلوب من الحال فلا يكتف تاويله بالمشتق وكذا انما عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما جرى في بابها ومع
 فلا شك ان لا غلب في الحال والوصف الاشتقاق من الاحوال التي جاءت خبر مشتق قياساً على الوطيد وهي اسم جملة
 موصوف بعضها في الحال في الحقيقة فكان لا اسم الجماد وكما الطريق في الحقيقة لغيره قبلها موصوفها في
 نحو قوله تعالى انزلناه قرآناً عربياً واولئك جاء في نبيد جلالاتها ومنها ما يقصد بالتشبيه بقوله بعض اصحابنا
 في بعض ايام العرقين ما قالوا ان اسس اسد العرب وما بالناس اليوم شاء اليهم وقيل المتنبى بلدت قراوصاً
 حوطاً ياني وفاقحت عبل ورت عرا لا وفي تاويل مثله وجمان احد هان فقد بعضاً فاذل اي امثال اسد العرب و
 مثل قراوصا الثاني ان قول المصنف بما بعده ان يكون هيئت لما تقدم اي ما بالناس اسم تبياناً واليوم ضمناً فابدت

هذا هو الحال
 في قوله تعالى
 وما ارسلنا الا
 كآفة للناس
 ولعل الفرق
 بين حرف الجر
 والاضافة
 ان حرف الجر
 هو الفعل
 كالحرف
 والتضعيف
 فكان من تمام
 الفعل وبعض
 حروفها قلت
 ذهب لأكبة
 لغيره فكذلك
 قلت ذهب
 لأكبة
 هذا قال الشاعر
 ليس كان بركا
 لماء حركاً
 صادياً الي
 حيداً انه كحيد
 وقال لا تحرس
 اذ لم اعلم
 بعينه للزوجة
 فطلبها كذا
 عليه شديداً
 ولعنه هم
 يجعل كآفة
 كالحرف
 والكاف
 والثاء للباء
 لغة وهو
 تعسف
 واما العامل
 في الحال في
 نحو ملة
 ابراهيم
 حينما
 اعني اذا
 كان الحال
 من مجرد
 ومضاف
 غير عامل
 في الحال
 كما عمل
 في ضرب
 يد اباك
 هذا من
 اختلاف
 العامل
 في الحال
 وفي صاحبها
 لا اشكال
 فيه
 واما من
 منع فقال
 بعضهم
 العامل
 في معنى
 الاضافة
 فكذلك
 الاضافة
 بمعنى
 حرف
 الجر
 المتعلق
 بمعنى
 الفعل
 لان
 المعنى
 ملة
 ثبتت
 لابراهيم
 حينما
 وهو
 ضعيف
 لا يبناني
 هذا
 العامل
 على
 معنى
 الفعل
 قد
 انطس
 في
 مثله
 قال
 بعضهم
 لما
 كان
 لا
 يضاف
 عامل
 في
 الحال
 الى
 ذى
 الحال
 الا
 جزئاً
 نحو
 انظر
 الى
 يد
 زيد
 او
 ما
 يقوم
 للضاف
 اليه
 مقام
 لم
 يحذف
 كقوله
 ملة
 ابراهيم
 حينما
 كما
 تقدم
 في
 اول
 الباب
 جا
 ان
 عامل
 للضاف
 في
 الحال
 مع
 انه
 لم
 يعمل
 في
 الضاف
 لانه
 الضاف
 اليه
 في
 التقديمين
 المذكورين
 كان
 للضاف
 ككون
 حال
 المضاد
 اليه
 كحال
 المضاف
 اذا
 كان
 المضاف
 جزء
 المضاد
 اليه
 جازوا
 ان
 كان
 على
 قلة
 فهذا
 هو
 حال
 المضاف
 اليه
 على
 المضاف
 في
 نحو
 يخرج
 ماشياً
 زيد
 مع
 اننا
 ذكرنا
 قبل
 ان
 حال
 المضاف
 اليه
 لا
 يتقدم
 على
 المضاف
 وقد
 يجب
 تقدم
 الحال
 على
 صاحبها
 اذا
 كان
 صاحبها
 بعد
 الاو
 معناها
 نحو
 ما
 جاءني
 راكباً
 الا
 زيد
 واما
 جاءني
 راكباً
 فيدل
 على
 ما
 في
 بابي
 الفاعل
 اعني
 لغيره
 وانعكاسه
 لو
 حوت
 عن
 صاحبها
 وجب
 ايضا
 اذا
 ضيف
 ذو
 الحال
 الى
 غيره
 كما
 يدل
 على
 ملائس
 الحال
 في
 قوله
 تعالى
 شام
 زيدا
 قوله
 وكل
 ما
 دل
 على
 هيئة
 صمى
 يقع
 كالحرف
 هذا
 بامر
 اطيع
 منه
 طباً
 هذا
 انك
 على
 الحقة
 فانهم
 هم
 شرطوا
 الحال
 وان
 كان
 جامداً
 انفقوا
 هذه
 بالتاويل
 الى
 المشتق
 قالوا
 لاها
 في
 المعنى
 صفة
 وصفت
 مشقة
 او
 في
 معنى
 الشق
 فقالوا
 في
 نحو
 هذا
 بامر
 اطيع
 منه
 طباً
 هذا
 مبني
 على
 اطيع
 منه
 طباً
 اي
 كاشا
 كبراً
 وكاشا
 كبراً
 وهذه
 نافية
 لكم
 انما
 هي
 دالة
 على
 المصنف
 وهو
 ان
 لا
 جاز
 في
 هذا
 التكلف
 لان
 الحال
 هو
 المبتدئ
 كذا
 ذكر
 في
 حقه
 كل
 ما
 قام
 بهذا
 فقد
 حصل
 في
 المطلوب
 من
 الحال
 فلا
 يكتف
 تاويله
 بالمشتق
 وكذا
 انما
 عليهم
 اشتراط
 اشتقاق
 الصفة
 كما
 جرى
 في
 بابها
 ومع
 فلا
 شك
 ان
 لا
 غلب
 في
 الحال
 والوصف
 الاشتقاق
 من
 الاحوال
 التي
 جاءت
 خبر
 مشتق
 قياساً
 على
 الوطيد
 وهي
 اسم
 جملة
 موصوف
 بعضها
 في
 الحال
 في
 الحقيقة
 فكان
 لا
 اسم
 الجماد
 وكما
 الطريق
 في
 الحقيقة
 لغيره
 قبلها
 موصوفها
 في
 نحو
 قوله
 تعالى
 انزلناه
 قرآناً
 عربياً
 واولئك
 جاء
 في
 نبيد
 جلالاتها
 ومنها
 ما
 يقصد
 بالتشبيه
 بقوله
 بعض
 اصحابنا
 في
 بعض
 ايام
 العرقين
 ما
 قالوا
 ان
 اسس
 اسد
 العرب
 وما
 بالناس
 اليوم
 شاء
 اليهم
 وقيل
 المتنبى
 بلدت
 قراوصاً
 حوطاً
 ياني
 وفاقحت
 عبل
 ورت
 عرا
 لا
 وفي
 تاويل
 مثله
 وجمان
 احد
 هان
 فقد
 بعضاً
 فاذل
 اي
 امثال
 اسد
 العرب
 و
 مثل
 قراوصا
 الثاني
 ان
 قول
 المصنف
 بما
 بعده
 ان
 يكون
 هيئت
 لما
 تقدم
 اي
 ما
 بالناس
 اسم
 تبياناً
 واليوم
 ضمناً
 فابدت

تأسس ان كانا في الحقيقة مختلفين كما هي فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصفك عنيته وذلك لانها اما جملة
وان شابهت المفردة واما لانها بتقدير وانما اصطفك فتكون اسمية تقدير وليست شرط في المضارع الواقع حالاً خلف من حرف
الاستقبال كالسين ولن ونحوها وذلك لان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تاتي
حقيقة لان في قولك مثلاً اضرب زيداً غداً يركب نظير كمال المعنيين غير حال بالاختلاف ليس في زمان التكلم لكن
الترمو التجريد صدر هذا الجملة اي المصدرية بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر
وان لو يكن التناقض من هنا حقيقة ومثله الترمو لفظه فاما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان كلاماً عن حاله
بالظن في حاله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لان كان يستشعر في الظاهر لفظ الماضي والحاليتها
جاء زيد العام الاول وقد ركب فلي بلفظ قد هنا لظاهر الحال التي كان الخبر يدعي عن حرف الاستقبال في المضارع
لذلك قولك وما سواهما اي ماسوى الاسميتين والمضارع المثنى وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثنى
والماضي المنفي يجوز في كل واحد منهما على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير ولا كفاة باحدهما صار مستقام
هذه امثلتها جاء في زيد وما ركب غلامه وما ركب عمر وما ركب غلامه جاء في زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمر
لا يركب غلامه جاء في زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمر وقد ركب غلامه هذا ما قاله المصنف قال الاندلسي المضارع
المنفي لم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير ولا ولعل ذلك لان نحو لو يضرب ما مضى مضى فمجان ضرب لنا قضية
الحال ظاهر الاحتجاج الى قد المقدر بل من الحال لفظاً او تقديره كذلك لو يضرب محتاج الى الواو والتي هي علامة الحال لئلا يفر
معد قد لان قد لتحقيق الحصول ولو لنفي واذا انشقي المضارع بلفظ ما لم يدل على الواو لان المضارع الجرم يصح الحال قلبه
اذا انضم معه ما يدل بظاهرة على الحال وهو ما فعله هذا لينبغي ان يلزمه الضمير واذا انشقي المضارع بلا لزمه الضمير كما ينبغي
المضارع المثنى على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تخرجه عن الواو كالمثبت لان معنى جاء في زيد لا يركب اي غير ان يركب
فوقا وقع موقع المفرد ونحو لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلذلك جاز ان تزدل لا اؤكد
وفلا اذورك كما جاز ان تزدل اذورك وفازورك وكذا تقول كنت بلا مل لكن مصاحبة المضارع المصدرية بالواو
الكر من مصاحبة المضارع الجرم لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابهاً للمفرد لفظاً ومعنى كما شابه في نحو يركب
لان الحال في الاول انشاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا يشق المضارع حالاً بل ما ذكرنا قبل قوله ولابد في الماضي
المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم على ذلك ولا يخفى والكوهي في غير هذا هو وجه قد في الماضي المثنى
ظاهرة او مقدرة استدل الا بغير قوله من كما انشخص المصغور بل للفظ قد قوله تعالى اوجا وكهصرت صدورهم وغير
اوجي كما مضى ولاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضرب قام او قد حال ويجب تخرجه عن قد ظاهرة او مقدرة
والاولى ان يشرط لاجل اي قام او قد كالمضارع في حرف العطف ولو كان حالاً لم يسم مع قد والواو كما في خبره من

سلك
على كونه
تلك
هو ان
يتبين ذلك
من قوله

الهزجة وبدونها نحو قولهم أقاموا وقد هدد الناس وأقاموا وقد سار الركب وقاموا قد علم الله وقد قتل الناس وقد بركوا
 اتقوم قائمها عند السيد في حال موكلته وأما عند سيديوه والمبرد والزمخشر في الصفة قائم مقام ^{المصنف} اتقوم قياما
 ويجوز رفع هذا بن القسطين على أنها خبر عن المبتدأ فيقول اتقبي مرة وقام ثم قد علم الله أنت غيبى وهو قائم وقد
 علم الله والعلّة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعمال قوله ويجب في المؤكدة أي
 يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على من ذهب من قال أن المؤكدة لا يجيء إلا بعد الاسم والظاهر أنها جازية بعد
 الفعلية أيضا كقول تعالى ولا تعتقوا أن الأرض مضمونة بن وقوله ثم ولستم مضمونين وقولهم قال جاثيا وقولها قال
 تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قرآنك النصيب الأدبغة قال كالتى نقصت عن أهلها من بعدهم فكانا
 وتخالف العامل والحال إذن أكثر من نوافضا ولاولى أن يرتكب إن هذه الصفات المنصوص عليها قائم مقام
 على ما هو مذموم سيويدي في نحو أقاموا وقد سار الركب وأما المؤكدة فليست بتقدير مضمون بها على أنها المنقولة و
 إذا جاءت بعد الاسم وجب أن يكون خبرا معروفاين جامدين ونجى أمنا لتقرير مضمون الخبر وتأكيدا وما
 للاستدلال على مضمون ومضمون الخبر ما في قوله س أنا بن دارة مشهورا بها لسيب : وهل يدرك ما لا يدرك
 من عادي : وكقولك أنا ما خرجوا وأنا عمر وشجاعا أذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالحصل التي دلت عليها الحكاية
 كاشتهار جاثي بالجد وعمر وشجاعه فصار الخبر مضمونا لتلك الحصلة وأما تعظيم غيرك فيخبر أنت الرجل كما لا
 ونصا عنهما بعد الله أكلها يأكل العبيد أو تصغير الغير نحو هو المسكين مرحوما أو هذابيد نحو أنا الحجج سفاك الدنيا
 أو غير ذلك فزيد الولد عطفوا وهذه نافية الله لكم أيته وهو زيد معروف وهو الحق بليثا وهو الحق مصدقا
 فقولك الأول مرحوما ومصدق الاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها لسيب وقولك كما لا يدرك سفاك
 الدنيا وأية ومعرفة بليثا لتقرير مضمون الجذ ونأكيد وقولك عطفوا كليهما وأما سبي الكل كما لا مؤكدة وإن لم يكن
 القسم الأول أي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدة أذ ليس في كونها مضمونة التصديق حتى قوله بمصدق
 لأن مضمون الحال لازم في الإجمال لمضمون الجملة فإن التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية
 لازمة في الأغلب لمسكنة واختلاف العامل في المؤكدة ^{لغة} بعد الاسمية فقال سيديوه العامل مقدّر بعد
 الجملة تقديره زيد الولد عطفوا يقال حقت الأمر أي حقت وعرفت أي الحقة وأية عطفوا وفي نظر الحقة
 لقولك تيقنت الحب وعرفت في حال كود عطفوا وإن اراد أن المعنى أعلم عطفوا فهو مفعول ثانٍ كالحال وقال الزجاج
 العامل هو الخبر لكونه مأثولا بمسبي حتى إذا طرأ عتيا وليس شيء لا ندركه بغير عتيا وقت لتسمية بجائز ولا يقيد القائل
 بهذا اللفظ هذا المعنى أيضا لا يطرّد ذلك في قوله هذه نافية الله لكم أيته وهو الحق مصدقا وغير ذلك فالتأويل الخبر
 علما وقال ابن خزمويه العامل المبتدأ لتضمنه معنى الشبّه نحو أنا عمر وشجاعا وهو بعيد لأن عمل المضمر العطف في نحو أنا

هذا هو
 المقصود
 من قوله
 س أنا بن
 دارة مشهورا
 بها لسيب

كالتميز والاختصاص والاعتناء والاعتناء في الحد ما قيل في قوله عن ذات مذكورة او مقدار ثلث على النوع من التميز عن التميز
 والتميز عن النسبة **قوله** فالاول اعني مقدار مقله غالباً اما في حد عشر ورجعاً وسبباً واما في غير ذلك فمقدر
 ذيناً ومساوئاً على القدر مثلاً انما في حد ان يقصد الانواع ويجمع في غير ذلك
 ان كان بتقريب او بتقريب التثنية جازت الاضافة والاغلا عن غير مقدار نحو خاتو حديد او طحش كثر **قوله** فالاول
 يعني الذي يرفع الالهام عن ذات مذكورة **قوله** عن مقدار لفظه عن في مثله يفيد ان ما بعد ما مصدر لما قبله اولى
 به كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اي ان اول سبب محموله فالتبني صادر عن المفرد لا بالجماع سببه
 او عن نسبة في هذا وشبهها اي النسبة سبب له لانك تلحقه في الظاهر والنسب اليه في الحقيقة غير ذلك
 النسبة اذن سبب لذلك التميز وكذلك معنى قوله بعد ان كان اسما يعبر جعلها التصنيح اي الاسم الذي صدره تصنيحاً
 التميز عنه كزيد في طاب يد هذا لانه لا انك اسندت طاب اليه لم يكن يتصحب بنفسه بل كان يرفع اذ هو في الامر
 فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسه وكذا معنى قوله لهم يتصحب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام
 اي ان تمام سبب الانتصاب التميز تشبيهه بالفعول الذي يحكي بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن
 هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبعا ع طربق والاول اولى **قوله** عن مقدار رغباً لفظ التميز
 على ضربين رافع الالهام عن ذات مذكورة ورافعة عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مقدار ذلك المفعول
 ضريين اما مقداره هو الغالب او غير مقدار المقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويسين والمقادير اما
 مقاييس مشهورة موضوعات يعرف بها الالامشياء كالاعداد وما يعرف به قدر الكلي كالقفيز والارذات
 والكرو وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والذائق والذنيار والمن والرطل ونحو ذلك ما
 يعرف به قدر الموزون والمسوح كالذراع وكقدر بلاطة وقد بشر ونحو ذلك ومقاييس غير مشهورة ولا موضع للتقدير
 كقول تعالى ملا ارض ذهباً واولئك عندى مثل زيد رجل او اما غيرك انسانا وسواك رجل انما هو على مثلك بالصدق
 وقولك بطولك رجلاً وبعرضك رجلاً وبغلظك رجلاً ونحو ذلك من المقاييس ايضا هذه المقادير اذا نصبت عنها التميز
 اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندى عشر ورجعاً وذرعاً ثوباً ورطل لثيابا لبعثرون هو الدوام
 لا مجرد العدد وبزرع المزروع لا ما يزرع به وبطل الموزون لا ما يوزن به وكذلك في غيرها وغير المقدر لكل من حصل
 له بالقياس اسم خاص يليه صكه ويكون مما يحيا طلاقاً لصل عليه نحو خاتو حديد او باب ساجاً وثوب خبزاً والخصف
 في هذا الكثر من المقادير وذلك لان المقدر بهم محتاج الى التميز ونصب التميز على كونه صميلاً وهو الاصل في
 التميز بخلاف الجوفان علم الاضافة فهو غير المقدر اولى لان الالهام ليس كالهام المقدر انما هو الحق لمجره اكثر
 لسقوط التمييز في التمييز بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض لبعضه فمقدرة ذهب وقليل فضة لوجوبه

لا الاله
 كمال في العلم
 معناه
 في قوله تعالى
 من قال ان الله
 قال في قوله
 في قوله تعالى

في قوله
 في قوله

انقلاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالترمو الجري من العدم الى العشرة وفي المأذ ولا ف
ما يتضمنا عقمهما لكثرة استعمال العدد فأقوى التحفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشد ودخل الاصل غسنة اربابا
ما بين علمها وانما تركوا الجوف في العدد المركب نحو واحد عشر لان المضاف اليه المضاف اسما سم واحد لفظا فلو حضيف العدد
المركب الى المميز والمميز من حيث المعنى هو المبرهم المحتاج الى التمييز كما في جلا لثلاثة اسما سم واحد لفظا ومعنى ولما لم يثقل
عشره في اللفظ للمضاف اليه معنى المضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجوف في الاصل في المذ الذي في آخره وفي الجمع
كعشرون وانواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بمنزلة الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب
بل مشابها لها فلم تحذف في الاضافة فتدفع في الجمع فيها لمباينتها اياها ولتثبت محلها لاجتماع النون الجمع فتقدر
الاضافة لتعقد لاثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشر ودم قليل لا في المضافه الى صاحب نحو عشر
قال وسيتوك قد كبرت تحمل اجراء لمجرى احد عشر له قوله واما في غير هاء في غير العدد وليس هو انه يقول رطل
ذينا ومنوان سمناء ومنها ازيد بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لا نيتيم باربعة اشياء اما بنون
الجمع كعشرين وقد ذكره قبيل اما بالنون وهو اما ظاهر كما في رطل نيتا واما مقد كما في خمسة عشر وفي كوه واما بنون
الثنية كما في منوان سمناء واما بالاضافة كما في ثلثا زيدا والمبرهم المحتاج الى التمييز في ملوها ومشله هو المضاف ولا لثنا
اليه لانه لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملا الاء ومثل له بدل الاحتياج الكلام ايضا الى التمييز لاجتماع الالف
الملا اى قد رما يلا ب الشئ فحذف لا تفسير مثل وزيد انفسه ملا ومعنى قام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونون الثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية
فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شاب الفعل اذا قرب الفاعل وصار به كالاما تاما فشا به التمييز الى بعد الفعل او في
بعد تمام الاسم كان المفعول حقا ان يكون بعد تمام الكلام فينصب اليك الاسم التام قبل المشابهة الفعل التام ففاعل
وهذه الاشياء التي قربها الاسم المتاقامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام كقولها في آخر الاسم كان الفاعل
الفعل لا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندى الى ارقى خلا
وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا يشئ اخر اى لايجوز اضافة فينصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما
الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب نيا في معنى البالغة والتفخيم كما اظهر التعجب نحو باله رجلا والمقصود باله
ليلا وباله اخطا وما احدثها مقلدة وله دمر رجلا ويحرج رجلا لفته وكذا ويل وكذا نهم رجلا وبش عبدا
وساء مثلا ومن هذا الباب الى في التفخيم بدم رجلا لفته اذ هو جوف التقدير طرعا قال ما لفت رجلا فجا
قبل لفته دجل لا راي دجل بداحليه ولا راي ان التمييز في نعم وما ابدع عن المفرد وهو الضمير واما فيا قبل اعني
ويك باله فينظر فان كان الضمير فيها مبرا لا يعرف المقصود منه فليميز عن المفرد ايضا كقولهم فيهم البلا لفته

هذا هو التمييز
الذي هو التفرقة
بين الأقسام
التي هي في جنس واحد

مراماً ما كانه قولاً وليس به في ذلك من أجل كان نحو من بكل ما نقل شدت بيد كل وقول ذي الرمة
وبها زود واليه معصية والغيت من بحر الليل وقرب، ولن تعرف المقصود من الضمير يرجع إلى ما قبل
كقولنا زيد فإل رجله وبل فارساً وبأيه رجله ولقيت زيدا فله درهم رجلاً أو بالخطاب الشخص من نحو
لزيد يالك من شجاع والله درهم رجل وهو ذلك فليس التمييز عن المفرد لأنه لاهاهم إذن في الضمير يرجع
النسبة الخاصة بالأضمة كما يكون كك إذا كان المضاف إليه فيها ظاهراً نحو يا زيد رجلاً وكقول الشاعر
أيام الشباب معيشة سمع المأثر لبطا والغية المتلف الذي والله درهم زيد رجلاً قال الله عز وجل أو تتركوا
رجل ما كان أعزهم بالذي والسفل وويل يا زيد رجلاً ومثلاً قولهم قال الله عز وجل ولقيت زيدا قال الله عز وجل
من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمونه كما في قوله كفي زيد رجلاً وحسين بن نصر أوصاه يومئذ
أن التمييز عن النسبة والتمييز نفس النسبة اليها متعلقة فهي لله درهم زيد رجلاً لله درهم زيد وويل أيام الشباب
معيشة أي وويل معيشة هي أيام الشباب كان معنى كفي زيد رجلاً كفي رجل هوزيد وأما قولهم طاب يد علماً ودار التمييز
فيه متعلق بالنسب اليها لنفسه لأن المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجمع لهذا من يشرح في التمييز عن النسبة ونها
أصح لإشارة قوله تعالى ما زاد الله هذا مثلاً يعني قال التمييز لإل حال وكذا قوله هذا زيد رجلاً والعامل في
التمييز في الضمير هو الضمير واسم الإشارة لقام بها ومشابهة للفعل التام فاعله فلا تطلق أن الناصب في نعم رجلاً
وبش رجلاً وساء مثلاً وحيداً رجلاً هو الفعل بل هو الضمير كما في زيد رجلاً **قوله** ففران كان جنساً أن يقصد الأول
ويجمع في غيره ليس تقسيم حسن والمحتمل يقال أن التمييز عن الذات المذكورة إما أن يكون عن عدد أو عن جنس أو
إما أن يكون جنساً أو لا والجنس أمان يقصد به الأنواع أو لا وعلى كلا الوجهين يجب أفراد التمييز والأول يخرج
عن تاء الوحدة نحو عشرون ضرباً أو قرأ والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضرباً أو قرأ فالأول لبيان
الأنواع والثاني لبيان عدد الأفراد والأجزاء ان تقصد الأمر من البينين فتقول عشرون ضرباً أي أن كل عشرة
نوع أو تقول عشرون ضرباً بمعنى اختلاف الأنواع واحدة لأن الأحدا لا يثنى جميع المنصوب ولا يجمع كما يجمع في
بهاً وإن كان عن عدد والجنس وجب فاده نحو عشرون رجلاً ودرهما والذي عن غير العدد أن كان جنساً وقصدت
الأنواع فمن أن اردت المشي وأجمع أن قصدت الجمع إلا فافرد نحو عندي مثلاً قرأ القرآن أو قرأ وإن كان جنساً
ولم يقصد الأنواع فالأفراد واجب نحو مثلاً قرأ وإن لم يكن جنساً باقتضى به ما يقصد مفرداً كان أو مشي أو هجوعاً
كقولك مثلاً رجلاً أو رجلين أو رجلاً **قوله** ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المخرج عن تاء
الوحدة منه على القليل والكثير فهو وضرب جنس بخلاف رجل وفس **قوله** فإن كان بالتوابع والتوابع التثنية
جاءت الأضمة أيضاً لاجتماعها لثبات التثنية وذلك هو وظل زيت ومنوا سمين وكان عليه أن يقيد للتوابع

مبحث التمييز

بالظاهرة فان ما فيه توين مقدرة وهي في بابين كولا استفهامية والجزء الثاني من احد عشر احوالها لتمام
 في اغلب التمييز كبحي في بابها قوله ولا خلاف ذلك اذا كان من نوع الجمع والاختلاف ما نوع الجمع فلما ذكرنا من اهل البيت
 جمع حقيقة بل هي مشتبهوا ما نوعهم في جنس وجها حسن ووجه فليس من هذا الصنف لان التمييز في
 نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولهم ممتلئ ماء وممتلئ ماء ومملأ ماء وأنا اكثر ماء لا ليس لما انتصب
 فيه التمييز عن التوازي الظاهر والمقدر وعن كون التثنية كاخا بل بعضهم بل التمييز في عين النسبة كما في امثلة الاناء ماء
 هو اذن عن شئ تام الكلام واما الاختلاف فاما امتنع الاختلاف معهما لان الاختلاف مع وجود المضاد ليعمال
 اذ لا يضاف اسم الى اسمين بل يعرف عطف وان اضيفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا
 مثل رجل ضد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شئ مثل رجل وكذا او قلت في عندي ملاء عملا
 ملاء عمل لان الملاء هو قدر ما يملأه ولا معنى لقولك قد ما يملأه العمل فله عن غير مقدار قد ذكرنا لو كان
 التمييز اكثر قوله والثاني من نسبة في جملة او ماضاها ما شئ طاب زيد نفسا وزيد طيب باو اتي ودارا وعلا
 او في اضافة نحو عجبني طيبه ابا و اوة ودارا وعلا والله درة فارسا يعني الثاني ما يرفع الابعاد عن ذات مفضل
 قوله عن نسبة في جملة اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه زيد متعق
 شئ والبيت مشتعل ارا او اسم المفعول معه نحي الارض نخوة عينا واصل التفضيل مع نحو انا اكثر منك ولا
 خير مستقرا والصفة المشبهة مع نحو زيد طيب انا والمصدر نحو اعجبني طيب انا وكذا اكل ما فيه معنى الفعل نحو
 حسبك زيد رجلا ويلم زيد رجلا وبالزيد فارسا قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في
 اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا اندا خل في شبه الجملة اعني ماضاها ما واما قوله لله درة فارسا فقد
 ذكرنا ان يكون من نسبة ان كان الضمير معلوما او كان كتر مضافا الى ظاهره واما ان كان كتر مضافا الى ضمير
 مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله درة زيد فارسا ويلم لك انت المشبه معيشة عن نسبة في شبه
 جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبنا من زيد فارسا وعجبنا من لذات الشئ معيشة قوله ابا و اوة ودارا و
 علما افضيل التمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب لا غير نحو كفي زيد رجلا
 والله درة زيد رجلا فكل هو زيد لا غير يعني ما انتصب التمييز عن الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز
 بسبب قيام ذلك الاسم مقام مفضل كزيد في طاب زيد نفسا فان اصل طاب نفس زيد وكلا في قوله
 نقالي ونحرا الارض نحو انا فان اصله في ناعين الارض وكذا كفي زيد رجلا كان في الاصل كفي رجل هو زيد
 واما ان لا يصح ان يكون بنفسه بل الحقيقة نفس لا غير فوطا زيد علما واما ان يصح ان يكون صفة فزيد

ع
 التمييز
 من باب
 التمييز

والله اعلم من ان الذوات

الذي تزيده اذا ضحكوك
الفرقة الاربعة فانت و
بالقرية وذات صبح
بالماء والابن في
مع صفة الجوارح
منه فقامه و
وكذا كان طالب
اذا كان لا يجده
زيد فان صلي
الوقت والوقت
ليوم يوم
صعد زيد
فوسية و
وقال لا
بناقص
س

محرم ولا اخرج الا بعد الدخول وان جاز التشكيك في مثله لم يحرم في دخوله على ما دللنا على ذلك العلم بان دلتنا
 محرم من الدنيا والباقي بعده هو المقر بان قلنا ان الله داخل في القوم والاخراج زيد من بعد الدخول كان
 المعنى جاء زيد مع القوم ولم يحرم زيد وهذا تناقض الظاهر ينبغي ان يحجب كلام القلاء عن مثله وقد ورد
 في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم اربع سنين لا يحسن حاشا فيكون المعنى لبت
 الحنين في جملة الالف ولم يلبث تلك الحنين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم يختارون غير اخل
 بل القوم في قولك جاء القوم حاشا مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله لا زيد
 قومية تدل السامع على مراد المتكلم وان اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لا حاجة اهل الفتحة على ان الاستثناء
 محرم ولا اخرج الا مع الدخول وايضا بعد دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في قوله على عشرة اولا واحدا
 واحدا داخل في عشرة بقصد اخرج والا كان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد المجاد ايضا
 هو غير اخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والة الاستثناء بمنزلة اسم واحدا فقولك لصحة عشرة اولا واحدا
 له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخرج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك
 هذا دلالة على المعنى الموضوعية هي له مفردة بلا استثناء وهو الحسنان ولا مفيد للاستثناء وواحد هو الخروج وتسعة
 لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجابهم على ان الاستثناء محرم في مثل هذا ويلزم مثل ما قروا ومنه في
 بدل البعض بدل الاشتغال كقوله تعالى والله على الناس حجة البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعسم
 المستطيعين وغيرهم فكانه قال الله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل الله مستطيعهم وحده وقال اخرون
 وهو الصحيح المندفع عنه الاشكال كقوله ما قروا منها وما لم يرمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل
 البعض اخل في المبدل منه والتناقض محرم زيد واستثناء محييه في نحو جاني القوم لا زيد غير لازم وانما يلزم ذلك
 لو كان المحرم منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك لا زيد لان نسبة الفعل في نحو
 جاني غلام زيد ورأيت غلاما طريقا الى الجزئين معا لكنه جرحه العادة بان اذا كان الفعل منسوبا الى شيءين او ثلثين
 قابل لكل واحد منهما لا عراب اعرب الجزم الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموضع
 ما بقي من اجزاء المنسوب اليه يحرك استحق الجزم كالمضاف اليه ويثبت ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم
 يسبق شيئا من ذلك نصب كاستثنى لتبعها بالمفعول في محييه بعد الموضع وان كان جزء العدة في بعض المواضع
 نحو جاني القوم لا زيد لان المحرم هو المنسب اليه فريضة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه
 بالا واولها فان كان قبل اسناد الفعل وشبهه لا يلزم للتناقص في نحو جاني القوم لا زيد لان بمنزلة قولك القوم
 المحرم منهم زيد جاؤني ولا في دخوله على عشرة اولا واحدا لان معتبرة اولا واحدا لان معتبرة قولك العشرة اخرج منها واحدا على ذلك لان

فيه المستثنى منه بواسطة الاقوال لا نه ربها لا يكون هناك فعل كلامه فعل هو القوم الا زيد اخوانك وهذا لا يرد
 الا على هذا الصبر بين ولهم ان يقولوا ان في اخوانك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب من متسبب اليك
 بالاعرف وكذلك انما في ان كان عمل العامل الضعيف مما تقدم عليه لتقريبه بالاولا يلزم مثله في المفعول معفاه لا يتقدم على
 عامله وان كان ضا صرحا لان اصل الواو واللعطف فروعي ذلك الاصل فلو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل الجاء
 ان تنص اليه المستثنى اذا الجملة ليست بما يقض مشأته للفعل التام كلاما بفا عن المفرد الذي يتم بالثاني والثالثين
 فيضرب القيسر ولا سيما مع تقوية بالاولا استثناء والى مثله يترسي بويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله
 كحل العشرين في الدرم هذا كله في المستثنى الفصل واما المنقطع فانه يسيبويه انه ايضا متعصب بما قبل الاخر
 من الكلام كما انصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب في عمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كحل العشرين في الدرم
 وما بعد الاعناء مفرد سواء كان متصلا او منقطعا في وان لم تكن حروف عطف الا انها كلكن العاطفة المفردة في
 المفرد في وقوع المفرد بعد ما لهذا وجوه في ان الواقعة بعد ما نحو قولك زيد غي لا انه شقي والمتأخرون لما
 زلوعها معنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نفس لكن الاسماء وخبرها في الاخر في نحو قولك جاني القوم الامانة
 لكن جاري الريعي قالوا وقد يحكي خبرها ظاهر نحو قوله تعالى لا اقرم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفي لا في
 الاستثناء المنقطع معنى سوى واسمها المستثنى به ما كان متصلا في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى
 المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيًا واثباتًا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك ديناران سوى
 الدينار الاثني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها دفع توهم الخاطب
 دخول ما بعد حكم ما قبلها مع انه ليس بها اخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في
 المستثنى من الموحى لان التقرير لا يحكي في كذا محكي ولا بد ايضا لا يجوز نحو جاءني القوم الا زيد لانك لو ابدلت كان
 المبدل منه وحكم الساقط فيردى الى التقرير في الاحياء فلم يبق الا النصب قوله او مقدم ما على المستثنى من ان يعبر
 اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب ان كان في
 الموجب فقد بطل البطل لان البطل لا يتقدم على المبدل منه لان من الواجب فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه
 قبيح يونس ان بعض العرب يقول مالي الا ابوك احد يحصل المستثنى منه الذي خبره كان المستثنى كما قيل ما عرفت
 مثله احد واحد بدل من مثله ويجوز ان تقول مالي الا ابوك صد يقاطع ان ابوك مبتدأ في خبره وصد يقاطع
 حال وتقول من لي الا ابوك صد يقاطع مبتدأ في خبره وابوك بدل من مني كانك قلت اني احد الا ابوك وصد يقاطع
 حال وتقول مالي الا زيد اصدق وعمر او عمر فتعصب عمر اهل العطف على زيد او تروى على انه مبتدأ في خبره
 الخيرا في عروك واعلم ان اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتلحقا بالنسب الى المستثنى منه ما جاءني

مختلستنه

الازيد الاحد وان تقدم على المستثنى وجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم الازيد اضررت ولا يجوز
عند البصريين تقدم صحتها معاً في اختبار نحو قولك الازيد اقام القوم وقوله وبلد ليس على طو
ولا خلا الجحى بها الشئ شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس لها طورت ولا بها التي خلا الجحى فاضركم
والمستثنى منه وبها التي الظاهر تقديره فاذا قام المستثنى مع الازيد استثناء مقام المستثنى منه وذلك في
الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله ولا يجوز الازيد الواضرب زيد الا كما لم يأتي و
جوز الكوفيين في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والمحكم معاً نحو الازيد اضررتي القوم وكذا الجحى و
تقديره المستثنى في المفرغ على المحكم نحو الازيد الواضرب والاولى مذهبه البصريين لعدم سماع مثل هذا
مبني القياس ايضاً وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة ولا كما ذكرنا فنسب المحكم الى الجحى
في الظاهر فخرج من المحكم ايضاً لان الظاهر انك اخرجت زيداً من الجحى في قولك جاء في القوم الازيد وان
لم يكن في الحقيقة مخرجاً منه ومرة في المخرج ان يكون بعد المخرج منه كان جدي بعد الحكم والمستثنى منه معاً
لكن يجوز لكثرة استعماله في الحقيقة على احدهما فخرج في الازيد القوم والقوم الازيد الخونك ولو تقدم عليها
معاً في المفرغ الذي ليس فيه الا اشكك في جواز تقدم معديه اعلم ايضاً انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو
العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الازيد الخونك هذا عندهم جعل العامل في
المبتدأ والابتداء الخبر قوله ومنتقدا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الاحجار اهل الحجاز يوجون
نصبه مطلقاً لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وينقسم قسمي المقطع قسمين احدهما ما
قبله اسم متعدياً وعمر متعدياً يصح حذفه نحو ما جاء في القوم الاحجار وما جاء في زيد الا عمر فهنا يجوز ان
فان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه ان يكون ما يصح دخول المستثنى فيه جازاً او كلاً فالاول نحو قولك ما في الدار
احد الاحجار يصح ان يحمل الحجار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب فان لم يرس في داره فهو ثاوياً انما هذا
القول يصح وهو مثل ما لي غاب لا سيف فليسبي في منزله وجمان اذا بدل احدهما جعل المظفر كالمضطر
دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو احدهما الاحجار يقال ما فيها الاحجار ما فيها شيء
الاحجار لكن تخصص بالذم من جهة المستثنى من المذوف المتعدد ما ظن استبعاد الخاطب شمول المتعدد المقادير
لكن انك تظن ان الخاطب يستبعد علوها من كذا في قلت لا احد فيها تأكيد المفعول كذا في ما قلنا ذكرت
ذلك المستبعد بقاء ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيهاً على الاصل وجعله بدلاً من
ذلك المذموم في هذا الا يكون هذا من قبل استثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وهذا الما زني الى ان
باب غريب للعالم على غير ما نقول الزيدان والحار جاون وهذا لا يطرق في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم

عند البصريين تقدم صحتها معاً في اختبار نحو قولك الازيد اقام القوم وقوله وبلد ليس على طو
ولا خلا الجحى بها الشئ شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس لها طورت ولا بها التي خلا الجحى فاضركم
والمستثنى منه وبها التي الظاهر تقديره فاذا قام المستثنى مع الازيد استثناء مقام المستثنى منه وذلك في
الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله ولا يجوز الازيد الواضرب زيد الا كما لم يأتي و
جوز الكوفيين في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والمحكم معاً نحو الازيد اضررتي القوم وكذا الجحى و
تقديره المستثنى في المفرغ على المحكم نحو الازيد الواضرب والاولى مذهبه البصريين لعدم سماع مثل هذا
مبني القياس ايضاً وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة ولا كما ذكرنا فنسب المحكم الى الجحى
في الظاهر فخرج من المحكم ايضاً لان الظاهر انك اخرجت زيداً من الجحى في قولك جاء في القوم الازيد وان
لم يكن في الحقيقة مخرجاً منه ومرة في المخرج ان يكون بعد المخرج منه كان جدي بعد الحكم والمستثنى منه معاً
لكن يجوز لكثرة استعماله في الحقيقة على احدهما فخرج في الازيد القوم والقوم الازيد الخونك ولو تقدم عليها
معاً في المفرغ الذي ليس فيه الا اشكك في جواز تقدم معديه اعلم ايضاً انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو
العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الازيد الخونك هذا عندهم جعل العامل في
المبتدأ والابتداء الخبر قوله ومنتقدا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الاحجار اهل الحجاز يوجون
نصبه مطلقاً لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وينقسم قسمي المقطع قسمين احدهما ما
قبله اسم متعدياً وعمر متعدياً يصح حذفه نحو ما جاء في القوم الاحجار وما جاء في زيد الا عمر فهنا يجوز ان
فان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه ان يكون ما يصح دخول المستثنى فيه جازاً او كلاً فالاول نحو قولك ما في الدار
احد الاحجار يصح ان يحمل الحجار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب فان لم يرس في داره فهو ثاوياً انما هذا
القول يصح وهو مثل ما لي غاب لا سيف فليسبي في منزله وجمان اذا بدل احدهما جعل المظفر كالمضطر
دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو احدهما الاحجار يقال ما فيها الاحجار ما فيها شيء
الاحجار لكن تخصص بالذم من جهة المستثنى من المذوف المتعدد ما ظن استبعاد الخاطب شمول المتعدد المقادير
لكن انك تظن ان الخاطب يستبعد علوها من كذا في قلت لا احد فيها تأكيد المفعول كذا في ما قلنا ذكرت
ذلك المستبعد بقاء ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيهاً على الاصل وجعله بدلاً من
ذلك المذموم في هذا الا يكون هذا من قبل استثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وهذا الما زني الى ان
باب غريب للعالم على غير ما نقول الزيدان والحار جاون وهذا لا يطرق في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم

يكون الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ بشرط ما منه الا قليل اي لم يعطى
 الا قليل ولا يجوز مات الناس الا يزيد اي لو عيش الناس الا زيد كذا لا يمين في الامم والشرط لا بدل للغير
 نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد فثبت وكان الرضا يخرج البديل في قوله تعالى فلو كانت قوتية امته
 ففحصا اياهما الا قام وليس لتاويله التخصيص بالنفي لان المعنى ما امنت قوتية اذا لوم على ما ماتت حلاله على
 انتقاده وقد رده الحجة واما قوله تعالى فلو لا كان من القرون من قبلكم اولو يفتنون عن الفساد في الارض
 الا قليلا فالنصب لا غير فلو لم يغير مردود بكلام تضمن الاستثناء احتراز عن هو ما قام القوم الا زيد اذ راعى
 من قال قام القوم الا زيد اذا نصب ههنا اولى بقصد الطابق بين الكلامين وقلنا وان لا يترأى المشتبه عن
 المشتبه منه احتراز عن هو ما جأئى احد حين كنت جالسا ههنا الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا من نصب
 اذ كونه مختارا لقصد التوافق بينه وبين المشتبه منه ومع ترادف بينهما لا يبين ذلك واذا تقر هذا فاعلم ان هذا
 الاحتراز ابدل عند البصر بترادف غير متجاوز حد المتبوع وهو ههنا جازوا قال الكسائي والفراء لا حروف عطف
 بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى لا والله للاستثناء وانما جلاله عطفا لان الابدال والبديل منه في كلام
 واحد والمشتبه من حيث المعنى في كلام والمشتبه منه فاختلاف معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد و
 انجاب النفي في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من يدل على
 ولا لا مثال فهو شبيه ببديل العطف وبديل العطف لا يكون من ضمير الكلام وانجاب ابدل بدل البعض ولا يخرج الى
 الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لا فاد تارة المشتبه بعض المشتبه منه قال اغلب كيف يكون بدلا ولا ولا خلاف
 للنفي في النفي والايجاب والايجاب انما منع منه مع الحرف المتقضى لانه كما جاء في الصفة فهو رتب بجر
 لا ظرف ولا كونه جعلت خوف النفي مع الاسم الذي بعد صفة لرجل ولا عراب على الاسم كانه تجل في نحو ما جاء
 القوم الا زيد فلو ان الا زيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف التبع كقوله
 بثبوته ذلك من احكام البديل لاحكام العطف والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المشتبه منه منكرا
 فوجب البديل في نحو ما جاء في احد الا زيد ويجوز نصب ولا يدل في نحو سلكه في القوم الا زيد ولا زيد
 ولعل قاس ذلك على الموجب فانه لا يتصل المشتبه فيه الا هو المشتبه منه مع كون فلا يخرج رجاء في قول
 الا زيد لان محول زيد في قول المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان امتناع ذلك في الوجوب
 لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المشتبه داخل في المشتبه منه المنكر وهذا اذا طرأ الوجوب على المشتبه
 في المشتبه منه المنكر كما لا يستثناء اتفاقا لمجرد علة عشرة الا واحد وذبح بعض المقدماء الى انه في النصب على
 الاستثناء ولا يجوز ابدال الاصل من الكلام للايجاب بهذا فنحو واللفظ هو ما جاء في القوم الا زيد اذ يجوز

المسألة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سراجاً للناس جميعاً
والسلام على من لا ينال
السلام إلا بالرضا

بحق الدخول فإن الخروج منها إما يصح حذفه إذا قام عليه دليل والدليل المستدل لأنه على الوجه منه هو المستثنى لا بدق
 بيان المقدار متعدد من جنس بغيره ونحو ذلك المستلزم للمقدار لا يمكن أن يكون بعضا من الجنس غير من لا لا يخرج
 دخول المستثنى ولا أن يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الإغلب على مثل ذلك البعض فلم يزل
 جميع الجنس ليحقق دخول المستثنى فيه متقدرا بجميع الجنس جاز في غير الواجب نحو ما قام لا زيد لأن اشتراك جميع أفراد الجنس
 في انتفاء وقوع الفعل منها وعليها ومخالفة واحد أيها في ذلك ما يكثر ويغلب وأما اشتراكها في وقوع الفعل منها وعليها
 ومخالفة واحد أيها في ذلك فما قبل نحو قولك كل حيوان يحررك الفلك الأسفل في الأكل إلا التسامح ويعلم الله تعالى الإقدام
 العالم أو حدوث ذاته ويستطيع تعالى الاستحالات وقرب الأيام وكذا ضرورة الإلباط قال تعالى ومن يؤمنهم يومئذ
 ذرية لا تخفنا القتال ويمكن أن يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما إذا قيل
 لما بقيت ضاع ألبا بقول القيت إلا لا تألكن إلا غلب عدم التفريغ في الموجب إذ انقضى هذا قلنا ان المستثنى منه من حيث
 لقيام القرينة والمنسوب إليه كان هو المستثنى من مع المستثنى والذلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم أول بان الجنس
 بما يقضي العامل لكونه جزءا أول صرا المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الإعراب لا من جزاء النسب
 اليه القابلة للإعراب غير قطعه هذا أسقط الاعتراض بأن كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام لا زيد إلى الفاعل المارو و
 الفعل منك لا ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام لا زيد كما لم يكن القيام تام المسند اليه في ما قام لا زيد
 بل كل واحد منها جزء المسند اليه حقيقة وإن كان المسند اليه لفظا ولا يستثناء المخرج في جميع معومات الفعل وفي
 المسند والخبر وأما الفاعل والمنفي به في ماضيه لا زيد وما ضرب لا زيد وليس مطلقا لا زيد والمفاعيل نحو ما
 ضربت لا زيد وما مررت لا زيد وأنا نطق لا ظنا وما دانية الأوامر المحبة ولا قد أمك وما ضربت لا ناديا وأما
 المفعول معه فلا يجرى بعد إلا لا يقال لا زيد ولعل ذلك لأن ما بعد الأكم لا منفصل من حيث المعنى فلو
 لما فقدت لفظيا وأما ما في موضع من حيث المعنى منع من الإفضال وكذا لو أفاضت فعمل الفعل مع حرفين متوحدتين
 بالفصل وهذا الوجه من التوابع بعد لا عطف النسق فلا يقال ما قام لا زيد لا وعمر وكما تقع الصفة وأما وقوعه وأوالحال
 بعد ما نحو ما جاء زيد لا ولا غلامه يركب لعدم ظهور عمل الفعل لفظيا بعد الأوابل هو مقدم ويقع بعد الأمر المحبة
 بالفعول الحال نحو ما جاء في لا زيد لا ركبنا أو التمييز نحو ما امتلا الأداة الأماة وخوفه لفظيا وما أمك ما في قرينة لا ولها
 كتاب معلوم أو لفظي لأن صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للمذكورة أو توابل أو المحصول الفصل بين الموصوفين و صفة
 التي هي جملة الفصل للصفة الفصل من الموصوفين بوجهين كقولنا جازي بالجمعي بالواو رابط ونحو ذلك فلهي خبر
 ليس وما ليس أحد لا هو خير منك وما راجل الإوانت خير منك لذا في قولك ما بين أحد الإوانت خير منك وكذا القول
 الثاني في ما بين علمت نحو ما وجدنا زيد الإا وهو فاضل ولما جاء الواو في خبر كان بغيره لا نقول على غير السلام قد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ان جميع الصفات بسجلتها وها قال الماكن في الصفته انها صفة يدل بحذو في اى ما جاء في احد الاصلين
وعلى ان يقال مثله في الحال وخبر البتة و لكن فيه نظرا لانه يلزم ان يجوز التصريح بالاستثناء كما لو ظهر وهو
فقول ما جاء في احد الاولين الاستثناء وليس معنى والى ان يجوز التصريح بالاستثناء في المقدر
استدلالا بقوله بطاىنى حتى ثمانين ناقصة و ما الى باعفاء الاثنا عشر ويجوز ان يريد الاثنا عشر محال فوقع في
غير المبدء ضرورة و ما اجازة عرذ ولو جوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب لكان في الفاعل خلافا ليجوز
لا مع قائم مقامه وهو غير ما افاد لا يذوق له وهو في الوجود جليها يعنى غير الموصلة الى ولا يستفهام
لصورة والاول كما ذكرنا في له ليعيد قد تقدم انك لو قلت قام لا زيد كان المعنى قام جميع الناس لا زيد وهو
بعيد وفيه تخصيص جامع من الناس من جملهم زيد متفق في الاخذ فامتنع الاستثناء في المعنى قوله
الا ان يستقيم المعنى اى يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء في المقدر الذى يعيد عموم المستثنى منه فحرقا
يوم كذا الذي لا يعيد بعضه في جميع الايام الا اليوم العين واغلب ان يكون في الفضلات كالظروف والمجاورين
الحال كما تقدم قوله ومن شأى ومن حجة ان المعنى انما في غير الواجب فمتى ما زال زيد لا محالة لان ما زال
ان المعنى اذا دخل على المعنى فاذا الايجاب الدال على كماله في الاحوال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات
الا على صفة العلم وهو محال و لقائل ان يقول سجل الصفات المشتبه على ما علم ان يكون مثله علمها لا يتناقض
استثنى من جميعها العلم كما قيل فيما زيد العلم في الصفات المتغيرة او حمل ذلك على الباقية في نفس صفة العلم كذا
قلت يمكن ان يجمع في جميع الصفات الا صفة العلم كما قلنا في الباقية في اثبات اوصاف الصفات ووجه
اخر هنا في منع ما زال زيد لا محالة وذلك ان ما زال لا يثبت خبره والى ذلك ان يثبت خبره فمكتوبة
منعيا و لقائل ان يقول ما زال لا يثبت خبره ان لو تعرض ما قيل في المعنى لا مطلقا كان ليس المعنى خبره الا ان تعرض
ما يقتضى اثباته نحو ليس زيد الا فضلا قوله و اذا تعدل البديل على اللفظ على الوجه الذى ما جاء في من احد لا زيد
حد فيها الامر وما زيد شيئا الا شئ في من كذا بعد لا يثبت وما ولا لا زيد ان عامله في بعد لا محالة اللفظ
وقد امتنع المعنى بالاخلاق ليس زيد شيئا الا شيئا لعل لللفظ فلا انقضض معنى المعنى لبقاء الامر العاملة
على الجمل ومن خرجا ليس زيد الا قاطعا و امتنع ما زيد الا قاطعا اعلم ان يتعدى البديل على اللفظ في اربعة مواضع
المرور ومن الاستعارة والمرور بالباء المردية لتأكيد غير الوجه نحو ما زيد وليس زيد او هل يد بشئ وهو في اسم
لا التبرئة اذا كان منصوبا او متفق حقه لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر انصب باء التجازية و انما تعد لا بد
من لفظ الجرور ومن المذكورة لاها وضعت لتبديد عدم الايجاب شامل لجميع افراد الجرور وبها سوله باشر
المرور كما في ما جاء في من رجل وكان تابعيا لما شر ما شر ما جاء في من رجل وامرأة ولا لا يتعدى خبره الى جملته

عالم علی بابا خان

ان کچھ بے
قوتی خدا کا فضل
مغناہ ان مع ولہ

صفاء الموقود في العلم

العدم نظر الى
وقضوا ما كان الضمانات فيه
الطباع

مقام
معاون مدیرکل
اداره کل امور مالیاتی

علي بن الحسين
علي بن الحسين
علي بن الحسين

مفتی اعظم پاکستان

مجلس
مجلس
مجلس

الحاجان ثوبون
الافستين ثوبون ضفداه

مردودیه ساجده

لعدم الإيجاب ومع بطلان عدم الإيجاب كيف تشعل أو أداما بعد ها وكذا اعتبار الإبدال من لفظ الخبر وبالباء المذكورة
 لأنها وضعت لتدل على تأكيد عدم إيجاب مضمون الخبر وبها سوء كان محرجا وما شأنا لها نحو ما زيد بقا ثم هي قائمة
 غير ثابت قطعا أو تابعا للباء بشرط آخر ما زيد بقا ثم ولا فاعدا ولا آتية بعد ما مبطل لعدم الإيجاب ومع بطلان الإيجاب
 يبقى مؤكدا وكذا اعتبار الإبدال من اسم لا خبر ما للذكرين لأن عمل الخبرين إذا كان لا جمل فيها كما ذكرنا قبل لا يخل
 النفي الذي عمل له فكيف يعلان مع عدم سبب العمل ولا يجرى على مذهب لا خيش أيضا الإبدال من لفظ الخبر وبين المذكورة
 وإن كان من مذهب يخبر بزيادة من في الموجب نحو قد كان من مطرو وغير لكم من ذنوبكم لأن كلامنا في من الاستغرافية
 ولا يكتمل إن يرتكب جوارزا بزيادة في الموجب والتي هي بزيادة في الموجب ليست هذا ولكن الباء الزائدة في نحو التي هي
 وكفى بالله وحسبك غير هذه التي نحن بينها التي لتأكيد غير الإيجاب فلا يلزم من نحو بزيادة الباء في نحو التي هي
 أعني في الموجب عمل الباء فيما بعد الأفعال لا في الأفعال وقد أجاز الكوفيون إعمال من والباء المذكورة لتبين إلى الخصتين
 غير الإيجاب فيما بعد إذا كان منكرًا نحو ملجأ في من أحد الأفعال فاضل وما زيد بشئ لا شيء محذوف وما إذا كان
 معرفا فلا ولما تم نظروا إلى عدم الإيجاب وإن ال لا إلا أن من الاستغرافية لما زمت المنكسر وضعا والباء
 المذكورة أصلا ما أن تدخل على النكرة لأن موضعها الخبر وأصل التنكير جازان تعليل في التنكير مشابها ما ينبغي أن يخل
 وإن كان في خبر الإيجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الخبرين الخبرين والاولى المنع من العمل لأن العمل المذكور
 قبل في استماع جزمها ما بعد لا نعم المعرف والمنكر وما ذكره كان يمكن أن يعتد به ولو ثبت في الخبر المذكور لكان
 وقال أبو علي أن الخبر جزم الباء في جازان لا زيد وضبط في لا دخل لا زيد لا امتناع ودخل من الاستغرافية على المعرفة
 وعمل لا استبراد فيها ولا يطرده هذا التعليل في نحو ما جاء في من أحد الأفعال صالحة ولا يجوز جزمه اتفاقا منهم ولا في نحو
 لا دخل في الدار لا دخل فاضل فاشبهوا ببدل العمل بالفظ اجاءوا ولنا أن نقول أن الخبر لا بد أن العمل على لفظ اسم لا خبر
 ما المذكورين لأن اجاءوا ما بعد لا يقتضيه بقاء خبرها بعد ها ولا يعلان لا الشفي وعجي لا يقتضيه زوال خبرها بعد ها
 فيلزم التناقض فإن قيل يلزم مثله في ليس وجوزا نقا فاليس زيد شيا لا شيئا لا يعيان لا في ليس وما شيا اجاءوا
 منهم قلت سلتا تدوى معنيهما ولا يلزم التناقض لأن العمل ليس فيما بعد لا لا يقتضيه بقاء خبرها بعد ها ولا يعلمان ليس الشفي بل الكو
 مثلا وخبرها لا تزول بالأكايزون فيها فإن قيل فقد أثبت لها ميتين أحد ها يزول لا وهو الشفي ولا يجوز أن يزول به وهو
 الفعلية وما مثله في المعنى اتفاقا فيلزم أن يكون في ما أيضا مع الفعلية قلت كان معنى ليس في الأصل ما كان وانما حكمنا
 بذلك لحوق علامات الأفعال أيا ما حو ليست ولست ثم سلبت المذكورة على الزمان الماضي فثبتت مفيدة لنفي وقوع
 خبرها مطلقا وفي المثال كما جزم ومعنى قس كذا مضمون الخبر وهو معنى ليس وقس مضمون الخبر وهو معنى ما شئ واحد
 في الخصص والغري وإن كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في إيجاب مع النفي في لفظ خبر لا خبر وهو معنى ما شئ واحد

له في الخبر
 مستوف
 في الخبر
 أي بالوجه

احدا لا زيد اكلها فان تقول حملت زيداً ومن هو برض زيداً ما كان المعنى حملت ابوسم زيداً على ما ينبغي في افعال الثلاثة
فما الحرة تجري الواقع في خبر المعنى جائز ان يكون لا زيداً بل لا من لفظ احداً كما جاز ان يكون نصب على الاستثناء
وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الوجه كما ذكره واقع في خبر غير الوجه فلا يجزى ان تقول فباساطها القوم فما
رايتهم الا زيداً بالرض بل لا من القوم وان كان القوم في المعنى في خبر النفي ايضا المفعول ما رايت القوم الا زيداً ولا بد
بان نذكر بعض ما امله للمصنف من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبله مطلقاً مثلاً فقلنا
في فاء السببية واد العطف وانوارها في المصوب على شرطية التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان كان
مستثنى منها وتابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها ان لا يستثنى باداة واحدة شيان بل اعطى خلافه القوم
فلا يقال ما ضربت احداً لا زيداً عمر لعله ان كلا الاسمين مستثنى بالامد المذكورة بل يقال لك على ان الاسم
الثاني معمول للمضمر في ضرب عمر او قد ذكرنا ما في في باب الفاعل وثالثها ان لا يمتنع استثناء النصف خلافاً لبعض
البصريين يقال لرجل عشرة الاخسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو لعل على عشرة لا تسعة او ثمانية وفاقاً للكوفيين و
لعل لما لغين في الصنفين توهم ان الحكم يحتمل في ذكر المستثنى منه اذ ذكر لفظ الكل ويريد به البعض فيرجع الى
التيقن فيخرج ما توهمه الخاطب في قوله في لفظ ذلك لعل كالتسعة مثلاً عشرة ثم يرجع الى الحقيقة فيخرج الواحد والـ
لوهم التسامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والقام بان يكون الناقص منها قل من النصف
وتعييد ان يطلق اسم الكل على نصفه وبعد من ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهم مثل القول الاول
المذكور في تحقيق معناه الاستثناء وقد بطلناه فلا يخرج البصر عن الغرض من ذكر المستثنى منه المستثنى بيان
حكمين باختصار لفظ كقولك جاء في القوم الا زيداً لو قلت غير زيد لم يكن نصاً على انه غيرك زيداً ولو قلت لم يكن
نمريد على انه جاءك غيره واقولت جاء القوم الا زيداً فانك تدين وكذا في يوحى القوم الا زيداً على العكس كذا تقول
العدو وقال شخص لي عليك عشرة قتلت على عشرة الا درهمين كان نصاً في ان ليس عليك زائد على الثمانية ولو
قلت مكانك على ثمانية لم يكن نصاً فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف لاكثر
فلا يمنع منها وقول مع هذا كله انك لو قلت ابدء بلا داء الى تعيين الضمة الى على عشرة الاحسنة او الا تسعة تسعة
بلا ريب ما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داء اخر الى تخصيص عشرة لم يثبت محتمل وان بقي
خوفك على عشرة الا تسعة ودل عليها ان اذا اجتمع شيان فصاحداً يصح ان لا يثبت معنى منهما فاما ان يفتاوا بعض
او كانا تفتاوا او امكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا عمل اشتركا فيه هو ما تروا وابن الازدى اي زيداً اب
بأدوين بان فأن لم يكن الاشتراك هو ما فصل بين اب الا زيداً او كان بعيداً هو ما ضرب احداً لا زيداً
فان لا غلب مفارقة الفاعل للفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى في احد هادون الاخر هو استثناء منه وليه

في خبر المستثنى
التيقن
في خبر المستثنى
التيقن

المشتق

مفارقة له ذاتا اوصفت كما كانت في الاصل الا ان محل غير على الاكثر من العكس لان غلاما والصفوة الاسماء الالوانية في
توقع غير صحيح مواءم في المفرغ وغيره والوجه وغيره والمنقطع وغيره مؤخر من المستثنى عنه ومقتضا عليه وبالحقيقة في
محال لا ان لا يدخل على الجملة كما لا يعتد بالاضافة اليها ولو قيل لا على غير ما بالترابط التي ذكرناها فاذا دخل على اصل غير
ولا في الاصل محل لا على غير ما في اصلها فعمل اعراضها الذي كانت تحتها لولا ما بالترابط المذكور على ما بعد ما عادت واما
دخل غير على الاو اصل غير من حيث كونها ساويا لغير الاعراب وما بعد الذي صار مستثنى تطفل غير على الاو مشغول بالغير
كونه مضافا اليه الاصل محل اعراب الذي كانت تحتها لولا ما بالترابط المذكور او اشتغاله بالتحول فدفن غير ما يتصل بهذا
التقريب لا حاجة الى ان يعتد بالاستثناء في غير ما قال بعضهم لما رأى استثناء غير دون واسطة كما كان في
المستثنى بالا وهو انما اقتضب بلا واسطة حرم استثناءه الظروف للبعد بها منه واما ما لو تخرج الى العذر والمذكور
لما ثبت ان حرمه غير ما بعد ما على الحقيقة وهي عليها عادية فكان غير محلي للاسطة لانتصاب ما بعد ما على الحقيقة والذليل
على ان الحركة لما بعد ما حقيقة حرم العطف على محله نحو ما جاز في غير زيد وعمر والفرع عطفا على محل زيد لان المعنى
ما جاء في الايراد قال القراء هو ان يبي غير في الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او منبى لكونه بمعنى الحرف
يعني الا ومنع البصريون لان ذلك فيعبر عن غير ما في غير ما فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جازيانه
على الوجه كما في قوله لم يمنع السرب عنها غير ان نطقه كالحجج في باب الاضافة ويجوز ان يكون قوله غير ما في
قد استعمل على انها اذا كتب بالشوق الخاوي من هذا الباب ايسر من مبدئها على الوجه لا خلاف في
ان كان في قوله تعالى مثل انكم تظفون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعاً وقوله مثل غير محلي
في المنقطع مضافا الى ان وصلها قال واما انما افصح العرب سببا في من فريش ويجوز ان يقال سببا لاضافة الى ان انما
منصوب لكونه والاستثناء المنقطع وقوله كما حلت عليها في الصفه اي حلت الا على غير في الصفه قوله لم يمنع في ايد
على الجمعية جمعا كان او لا تكون وهذا الشرط لو اوفى حالها صفه حالها اذا استثناء وذلك لا يشهد بها
في الاستثناء من مستثنى منه متعددا لفظا كان او قد يوافي القول في الصفه جاء في الاستثناء لا يخرج نقدا للوصف
فلا الاوصاف كما جاء في قوله يكون اظهر في كونه صفه وشرط كون الجمع منكر لا اذا كان معروفا نحو جاءني الرجل او
القوم الا اذا اختلف ان يراد باستغراق الجنس فيجوز الاستثناء واخل ان يشار به الى اجتماعه وتغيره في الحالين ان فهم
زيدا فليقتد رضاء الاستثناء الذي هو الاصل في الاكثاف مع جعل الاصل من الاستثناء واختياره منكره
محصورا على التحقيق دخول ما بعد الاضافة في السامع على محل الاصل غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكسر غير محصور
والمحصور شيئا ان اما الجنس المستغرق هو ما جاءني رجل او جاءني رجل او بعض من معلوم العدد نحو رجله عمره درهم او
عشرون لادان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الاضافة في الاستثناء لا يعتد بالاستثناء في ذلك هو كل

۱۰۰ حال غافل و غافل
۱۰۱ حال غافل و غافل
۱۰۲ حال غافل و غافل

۵۴

مقام ایستاد عالی

بہتی افق
الانطلاق والاعمال
الاسرار والاسرار

۱۵۰

سقف راس

بسم الله الرحمن الرحيم

وعلمت سوى وشبه الضبط على الظرف على الاعمى انما نصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله
كانا بموى اى مستويا ثم حدثت الوضوء واقبل الوصف فقام مع قطع الظرف معنى الوضوء اى معنى الاستواء ان كان
سوى فصار سوى بمعنى مكانا فحفظ ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في زيادة معنى البدل لقول الله عز وجل
عمر اى بدلا لان البدل ساد مسكرا لبدل منه وكان موقعا ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانه اذا قلت جازى القوم
بدل زيد افاد ان زيد لم يشارك في معنى البدلية ايضا لانه معنى الاستثناء في الاصل معنى ان يسموهم صبار
بمعنى مكان ثم معنى بدل ثم معنى الاستثناء ولا يجوز في سواه القطع على المضاد اليه لا يجوز في غيره على ما جرى في لغتهم
وجرى بضافته الى المعارف فلا يخرج جاء في القوم سوى لانه منهم صوبه هو الظاهر في كلامهم وعند الجمهور هو
لازم للمنه على الظرف لانه في الاصل صفة ظرف ولا يولى في حذفه الظرف والاضافه موصوم فاعلم المصنف على
كونه ظرفا في الاصل والا فليس لان فيه شبه الظرفية والدليل على الفرق بينه وبين الاصل وقوله صلة بخلاف غيره جاء في اللغة
سوى زيد وعند الكوفيين يجمع شروجهما عن الظرفية والتصرف فيها دونها وجه كغير ذلك من وجهها عن الظرفية
الى معنى الاستثناء قالوا لم يبق سوى العدو اى دناهم كما دناوا وقالوا تحلف على نحو الكفاية باقى وما عدا لشعر
اهل الكوفة ومثله عند الجمهور شاذ لا يخرج الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سولا اخرجه عن الظرفية ايضا
فكسبه واستكراه لرفعهم فيقولون جاءنى سواك وفى الدارسوا لك ومثل هذا في استكراه الرفع في غلظة تضاعف اللفظ
في كونهما ومنهم دون ذلك وقد قطع بينهم ويقولون فوق السد استخرون السباعي واعلم ان المشتبه قد يحدث
من الاوهم الحائث بعد ليس هكذا يحدث ما اضيفا لغير الحائث بعد لا تقول جاءنى زيد ليس الا ليس غير انما يشبهها
لغيره لانه ان حذف المضاد اليه كجاءنى في الظرفية والبيانية وغيره ليس اى ليس الحائث غير وقال الاخفش حوزان
استخرو قد حذف المضاد اليه وانقضى المضاد على حاله قوله خالطهم سلمى جاشم وقوله هو ضعيف من معابد حداث
حذف خبر ليس قيل والثاني ان حذف المضاد اليه وانقضى المضاد على حاله قليل وقد يقال غير بانضبط ايضا
على حاله بعد حذف المضاد اليه وقد يكون خبره على ما مضى لا يخفى في الحائث نحو ليس غير ليس غير كما يكون كل واحد
من المضاد اليه وحذف خبره ليس غير وهذا ما يقوى مذهبه من كون ليس غيرا على حذف خبره وجهان
ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع كايضا استعماله في الاستثناء والضبط اعلم ان
اى ليس الحائث غير واذا اضيف غير ظاهر اجاز عند الاخفش ان يأتى بعد لو لكن نحو جاءنى زيد لو كان غير وغيره بالرفع
الضبط على التقديم من المذكورين قال وقول جتنى لبرك وعرك ولو بكر غيرك وغيره واملا سباعا ليس من كذا
لا يستثنى حقيقة بل المذكور بعد منتهى اول وتبدا الحكم المتقدم وانما عدم كماله ان ما بعد يخرج قبله جئت
اولوية الحكم المتقدم فان خرج ما بعده فباضافة من اليوم ما زائدة وحتم ان تكون كونه موصوفة لا موصولة

بدل منها وان رفع وهو اقل من الجحيم مستبد محذوف وما معنى الذي او لكثرة موصوفه فجلالة اسميته وانما كان
 اقل لان حذف احد جزئي الجملة لا سميت التي هي جملة لقراءة من قراءتها على الذي احسن اوصفه قليل وليس نصب
 الاسم بعد لاسيما بقياس لكنه روى بيتا مرثيا للقيس ولا سيما وما يبداءة جملتي نصب يوما ايضا فكلوا الضمير هو
 قال بعضهم ما لكه غير موصوفه ونصب يوما باضا راعى اى اعنى يوما وقيل على القية قال لا بد لي ان نصب بعد لاسيما
 الا المنكرة ولا وجب نصب المفعول من هذا القول منع من يجوز نصبه قياسا على انه غير لان ما يستقدر التثنية كان في
 دجلا اذ لو كان باضارا راعى الاستوى المعروف والمنكرة قال لا اخش في قولهم ان فلانا كثر لاسيما ان ثبتت قاعدة ما هنا
 زائدة عوض من المضاف اليها ولا مثلك ان ثبتت قاعدة واعلم ان الواو التي تدخل على الاستية في بعض المواضع
 كقوله ولا سيما يوم يبداءة جملتي اعتراضية كافي قوله فانت طلاق والطلاق الية اذ هي مع ما بعد ما بقدر جملة مستقلة
 والشيء معنى المثل فغنى جاء في القوم ولا سيما زيد اى ولا مثل زيد موصوفه بين القوم الذين جاء في اى هو كان حجة
 واشتد اعتراضا في الجحيم وخبر لا محذوف ونصرف في هذه اللفظة نصرفات كثيرة لذلك استعملها فعلى سماعها
 ولا سيما تخفيف لياء مع وجوب لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لاسيما على حذف معنى خصوصا فيكون منصوبا
 على ان مفعول مطلق وذلك كانه باب لا يختصص من نقلها الرجل من بالبناء الى باب لا يختصصها كجامع
 بينهما معنوي فصار في نحو انا فعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهرة على الحالة التي كان عليها في
 البناء مع ضم اتي ورفع الرجل لك لا سيما هنا يكون باقيا على نصب الذي كان في الاصل حين كان اسم لا التثنية
 ممن كونه منصوب المحل على المصدر ببقائه مقام خصوصا فاذا قلت اجتزعتي بيدا ولا سيما رابكا على القوس فهو معنى فخصوا
 رابكا او كذا حال من مفعول بفعل المقد اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا رابكا وكذا في نحو اجتدوا سنا وهو لا كذا
 قوله اجتزعتي ولا سيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب خصه بزيادة المحبة
 ويحتمل ان يجعل معنى المصدر الالم اى اختصاصا فيكون معنى وخصوصا رابكا اى ويخص بفضل محبتي رابكا وعلى
 هذا ينبغي ان يؤخذ ما ذكر لا اخش اعنى قوله ان فلانا كثر لا سيما ان ثبتت قاعدة اى يخص بزيادة الذكر اختصاصا
 في حال فعله ونحوه واما قبل لاسيما اذ جعلت معنى المصدر موصوفها لان منها الكثرة على غرضية كذا ذكرنا ويجوز ان يكون
 عطفا والاولى واعذب وقد يقال لا سواه ما مقام لاسيما واعلم ان اصل لان تدخل على الاسم وقد يلحقها في
 المرفع فخرج مضارع ما اخر المبتدأ كقولك ما الناس لا يعرفون وما زيد لا يقوم وخال فهو مجاء في ذلك لا يصلح
 او صفة نحو مجاء في منهم رجل لا يقوى ويقعد ويجوز ان يكون هذا الحال هو موصوف الحال واما شرط التثنية فيكون
 لا لاسيما اعنى العمل على قول روى المتوصل لها الى العمل على قول اخر فيسجل نعمها على تخصيصه من الاسم لا كسار شيئا كذا
 وتشرط كون الفعل مضارعا لاسيما لاسيما واما الماضي فجوز وان يلحق في المرفع احد قديين وذلك ما اقترانه بقدر

نحو ما الناس الا قد عروا وذلك تعريها من حال النسيه ناسم واما تقدم ما في معنى عروا هو ما انعمت عليه
 الا لشكروا ما انعم الله بالان وانع عليه السلام ما انعم الشيطان من بني آدم الا انما هم من قبل النسيه وذلك انما قصدنا
 نقشب مصنف ما قبله الا انصوب ما قبله الا وانما جازان يلبيها الماضي مع هذا الفصل الذي هذا يعني هو معنى الشرط
 والجزء في الاصل يعني انما جازان في الاصل لا في ذلك يكون مصنف الجزاء مع تعقب المصنف الشرط
 بل يكون مقارنا في الزمان وان كان هناك ناسم احتراق وان كان هذا الاحتراق هناك ناسم ان كان كالتا
 ناطقا فلهذا ناسم لكن التعقب المذكور هو الاصل فلهذا كان نقشب مصنف ما بعد الاصل مع ما قبله هو الواو
 كان معنى حرف النفي مع الاصل معنى الشرط والجزاء في لزوم الثاني جازان في الشرط والجزاء مع
 حرف النفي والاصح ما قبل الا وما بعد ما صوب الشرط والجزاء وذلك انما جازان ما جازان نحو ما لذي
 الا انما جازان او مضارعين نحو ما انوره الا يزوري ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني اوها ما مضيين
 او مضارعين فيكون الماضي الذي بعد الا ههنا مجزى عن قد والواو مع الله حال كما ذكرنا في باب الحال اذ هي
 لكونه متضمنا مع الجزاء فيكون ما بعد الا في هذا المعنى المذكور اما ما جازان في الاصل فلهذا جازان في الاصل
 الى كون مثل هذا الفصل في الحقيقة وان كان في معنى الجزاء في قوله ما مضيا او مضارعا مع الواو في ما ذكره
 الا انما جازان ولا انوره الا يزوري وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير متضمن معنى عامل
 كما هو الغالب في الحال نحو ما في زيد وكذا لفظ ايضا متضمن عن العامل الا انما جازان يستظهره في ربطها
 هذا الحال بعاملها لفظا مجزى عن الربط اي الواو فن انما اطرد نحو ما انوره الا يزوري وقد ذكرت واسمها في
 كما في باب الحال ويجزى في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما انوره الا يزوري ولا جازان الا انما جازان قد فلا
 يقال ما ذكره الا انما جازان في الاصل ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستعمله في مثل هذا الحال فلهذا لا يجزى عن
 الغاء اذا كان مع ذلك جازان في ما بعد ان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس في حرف الربط الذي هو الواو
 انما جازان في الحال فلهذا جازان في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما انوره الا يزوري ولا جازان الا انما جازان قد فلا
 اي عانها على الصمد وكذا معنى الجزاء ما انعم الشيطان من بني آدم من جازان في الاصل فلهذا جازان في الاصل
 يلبيها جزاءه على الجزاء كما لو انهم الحاصل قد يدخل الا انما جازان على الماضي اذ تقدم ما في السؤال
 نحو نسيه الله انما جازان في كتابه الى معنى عزمت عليك لما ضربت كاتين ووطا كتابه اليه
 لما جازان في كتابه على عزمت من اوموسى وقولهم نسيه الله من قولهم نسيه الله انما جازان في الاصل
 فيذكر نسيه الله تعالى واحد مطاوع للاول المتعدى الى اثنين والمعنى ذكر الله انما جازان في الاصل
 به وقت بالله المتصل او يكون نسيه الله بمعنى طلبت اي نسيه الله انما جازان في الاصل

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يكون المراد بصلية فالمراد بصلية وعربت برجل صليح ان زيد وان عرفت وذلك النوع الذي لا يخلو الحارة تقدم كونه
 متعين بما ذكرنا ان النسب في ابدول إما اعتدادا واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فمصدق لاني في هذا ايضا مبتدأ
 بهذا الفاء وهو شائع كثيرا واما المنصب فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما قبله مضافا او بتقدير فعل فيكون
 مجزئ خبرا وحذف المبتدأ اولى لا بد من حذف الجمله ايضا حذف المبتدأ الذي حذف كان غير ذوق
 نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان جمعي النساء مع الجملة اللاحقة اكثر من مع الفعلية ويجوز ان يقال ان جمعي النساء
 في الفعلية انما قبل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدر فلا بد من الفاء حتى ان ضروري في هذا ضرورة فاذن في نصب
 الاول ورفع التامس المكسب يكون اقبح الوجود لها الفتا لا صل في الموضوعين ودرهما واضمها متوسطان لها الفتا لا صل
 في موضع واحد قوله ويجوز حذف اي يجب حذف كان بعد ان مفعولا منها ما هو قوله است انا فاشتهت انا
 ذاهبة فان قومي لم ياكلهم الضمير اي لان كنت تحذف حرف الجر والفتا لا القياس المذكور في الفعل لم يمتح كان
 وقيل من مفعول نصب الحذف لا يلزم من العوض والمعووض منه واجاز المبرح ظهوره كان على ما زاد ولا يحسن
 ولا يستند ذلك الى جامع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا في الضمير الرفع المتصل بلا عامل يقتضيه الجمل
 منفصلا فضلا عما ثبت وتقول ايضا اما زيد قائما قلت وقال للوقوف اي المضيئة بمعنى للسكينة الشريطة ويجوز
 مجيئها للضرورة شريطة قالوا انما اتان في قوله تعالى ان فضل اي فتم اجهزة وكسرها بغير داخل اي بغير الشرط وما عدا
 ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ادى قوله بعيدا من الصواب لسأعة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى
 قلنا اما انت ذا المهر البيت ان كنت ذا عهد فطست بغيره واما اللفظ فلي في الفاء في هذا البيت وفي قوله اما
 اقلت ولما كنت من حواء قاله يكل اما تاتي وما تدفع عطف اما انت بغير المزة على انا اقلت بكسر المزة وهو
 شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت مطلقا انطلق معك بالرفع والكوفيون يجوزوا واما الميم في الحق
 الشرطية وجوز الرفع مع كونه جوابا للشرط لكون الشرط محذوفا فلازم ولما كان معنى الشرط هنا ظاهرا قال سيبويه
 دخل في ان معنى او فاما بغيره اذ ما لا فاعطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجمل
 اي في اما انت ذا الفراء الذي هو بمعنى لان كنت ولا يحل ان يكون ذلك لولا انهم لا يقولون خبرا لانه يقدم عليها
 واما يجوزون لم يثبت فان زيدا قائما ثم سبي الكلام عليه في حروف الشرط واما بعد الفاء لا يعمل في هذا الفاء الاعم
 اما المظهر في الملاحظة كما في قوله تعالى واما بتمه ذلك محذوف واما مقدرة هو وذلك فليحذف في حروف الشرط
 فيقد البصريون اما انت ذا الفراء تنكير ونحوه على هذا ان يكون قوله فانه يكل جوابا لما اقلت والعامل
 في اما انت من حروف الشرط اي كذا الله لاجل ان الله وكذا تحذف والاولى ان تقول ان ان الشرطية كذا وكذا
 حركتان الناقصة فان حذف فاعطية جازا لم يغير من الشرطية صورها حتى ان سبعا شيف وان شاء ان كذا وكذا

بحث اسم ان اخواتها

ان حذف شرطها وجوباً مع مقتركا في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوباً بالابا مقتركا بغير
 ظهورها من كسر الهزة الى فتحها لان يقاؤه ما على وضعها لا يصح مع قطعها وجوباً عن مقتضاها الا ان حذف
 هو كالعوض مستكراً فاذا غيرت عن حكمها الوضع سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها نصيرها انما
 الظاهر حرف الشرط ولا بد ان من ما لا تكون كما كان فيلها عن مقتضاها عن الشرط لا يخلو كما عندنا ان
 تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب لجوازها الفاء لتخرج بها ان انما
 في الاصل حرف الشرط لان الفاء حكم السببية فيجوز بها ما تغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب
 جميع اجزاء السببية ان كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو امان زيد منطلق اي اما يكن في الدنيا شي من زيد منطلق
 ان يكن شيء موجودا لوجد الظاهر ان هو منطلق لان حذفها لا بد ان من اقامت جزء من الجزء مقام الشرط لا بد ان
 منه شيء كما يجي في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازم بل يجوز حذفها ولا يمان لها شي ما زيد منطلق
 انطلقت وامانتا ذاهرتان قومي واما في هرة ان الشرطية من حذف الشرطية البنية الكوفية فليس
 بمنتهور وقد يحذف كان بعد اما المكسورة فلان سبيلها يجوز حذف الفعل مع اما المكسورة قال وعلى
 لان ما التي بها الصبغة الام في تأكيده الفعل فمن فوجاني اما في حق ومن خصيتا متبعتين شكريها لئلا
 حازت مع الام في خوليعقن كما يجي في ذون التأكيده فلم يحذف الفعل مع شوب ما ذكره وقد جاء كان انما
 محذوف بعد لدان واخواتها بابتك لذن فاعلم ان لدان كمن قاتما قال من لدنك فاني اذله اني من لدنك
 سؤلا والابتداء ان تلد النافذ في خبرات بلوقوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها بلفظ مثل اخوة
 في قول ان زيد اقامت اخوة قوله المنصوب بلا التي لقي الحسن هو المسند اليه بعد دخولها ليها نكرة مضافا او
 مشتملا به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو صيني على ما ينصب به ان كان مفعولا
 مفعولا بليد وبين لا وجب الرفع والتذكير وخوف ضيقه لا باحس لها متاثر بل يقل اسم ان التي لقي الحسن
 اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل ان من غير ان لا
 فلما قصد المنصوب خارج الى التقييدات المذكورة لان اسم لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة تكون نكرة وكونه
 مضافا او مشتملا به وان يليها فلو اخذ احد منها لم ينصب كما يجي ولو قصد ال واحد من حيث كونه اسمها
 لكان يكفي ان يقبل كما هو عادة المسند اليه بعد دخولها قوله بليد ونكرة ومضافا احوال مترددة والعامل
 فيها المسند وذو الحال الضمير الجرد وفي انه قوله لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضاف
 وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا ولم يذكر اسما
 لا نصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بل الى المنصوب بالا لا يكون مفردا ولم

ان حذف شرطها وجوباً مع مقتركا في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوباً بالابا مقتركا بغير ظهورها من كسر الهزة الى فتحها لان يقاؤه ما على وضعها لا يصح مع قطعها وجوباً عن مقتضاها الا ان حذف هو كالعوض مستكراً فاذا غيرت عن حكمها الوضع سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها نصيرها انما الظاهر حرف الشرط ولا بد ان من ما لا تكون كما كان فيلها عن مقتضاها عن الشرط لا يخلو كما عندنا ان تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب لجوازها الفاء لتخرج بها ان انما في الاصل حرف الشرط لان الفاء حكم السببية فيجوز بها ما تغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السببية ان كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو امان زيد منطلق اي اما يكن في الدنيا شي من زيد منطلق ان يكن شيء موجودا لوجد الظاهر ان هو منطلق لان حذفها لا بد ان من اقامت جزء من الجزء مقام الشرط لا بد ان منه شيء كما يجي في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازم بل يجوز حذفها ولا يمان لها شي ما زيد منطلق انطلقت وامانتا ذاهرتان قومي واما في هرة ان الشرطية من حذف الشرطية البنية الكوفية فليس بمنتهور وقد يحذف كان بعد اما المكسورة فلان سبيلها يجوز حذف الفعل مع اما المكسورة قال وعلى لان ما التي بها الصبغة الام في تأكيده الفعل فمن فوجاني اما في حق ومن خصيتا متبعتين شكريها لئلا حازت مع الام في خوليعقن كما يجي في ذون التأكيده فلم يحذف الفعل مع شوب ما ذكره وقد جاء كان انما محذوف بعد لدان واخواتها بابتك لذن فاعلم ان لدان كمن قاتما قال من لدنك فاني اذله اني من لدنك سؤلا والابتداء ان تلد النافذ في خبرات بلوقوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها بلفظ مثل اخوة في قول ان زيد اقامت اخوة قوله المنصوب بلا التي لقي الحسن هو المسند اليه بعد دخولها ليها نكرة مضافا او مشتملا به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو صيني على ما ينصب به ان كان مفعولا مفعولا بليد وبين لا وجب الرفع والتذكير وخوف ضيقه لا باحس لها متاثر بل يقل اسم ان التي لقي الحسن اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل ان من غير ان لا فلما قصد المنصوب خارج الى التقييدات المذكورة لان اسم لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة تكون نكرة وكونه مضافا او مشتملا به وان يليها فلو اخذ احد منها لم ينصب كما يجي ولو قصد ال واحد من حيث كونه اسمها لكان يكفي ان يقبل كما هو عادة المسند اليه بعد دخولها قوله بليد ونكرة ومضافا احوال مترددة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير الجرد وفي انه قوله لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضاف وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا ولم يذكر اسما لا نصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بل الى المنصوب بالا لا يكون مفردا ولم

على ما ينصب هذا إلى كما مر في باب المبادئ من قولهم من على النسخ يدل فيقول غلامين له ولا مسلمين بل
 بالمعروف والمضاد ولا مضاد له فدل على المسمى والمجموع والفتحة في لارجل عند الرجاء واليد في اعابته خلافاً للرج
 والاكتفاء وغيرها وانما وقع الاختلاف بينهم لاجل قول سيد بن جندب ان قال لا يخل فيها هذا فتنصب بغير تنوين ثم
 قال انما ترك التنوين في معمولة لانه اجبت وما علت فيه بمنزلة اسم واحد خمسة عشرة ذك البرد قوله تنصب بغير تنوين انها
 نصية ولا لكن هي بعد ذلك لتحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر البناء اتفاقاً وقال الزجاج بل مراد به
 معرب لكنه مع كون معرباً مركب مع عامله لا يفصل عنه كما لا يفصل عشر من خمسة تحذف التنوين مع كون معرباً لتماثله
 بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله فاده لا التبرئة لاستعراق كما افاد من الاستغراق في رجل من رجل في
 الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا مع النكرة كما ان من مركب معها نظيماً للجواب بالسؤال ثم حذف
 التنوين لتماثل النكرة بالتركيب مع كونها معربة ولا بد من مذهب الياء المبردة واحكاماً لبيان حذف التنوين في حالة الوصل
 من الاسم التنوين لغيره لاضافته والبناء آخر معهود وايضا التركيب بين لا والشيء ليس أشد من بين المضاف والمضاف
 اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المفعول لان لا فعل
 الا في النكرة ولا معمولة في موضع ابتداء فلما حلت بها عن جال اخواتها حلت بلفظها لغيره ان اخصاها بالتشديد
 وكونها مع ما بعد هام مبتدأ سبب بناء معمولة على مذهب من قال ببناءه وسبب تنوين معمولة عندنا
 قال باعرابها لانها مجموع الشئين خالفت ساكن العوامل كان واخواتها فحلت بمعمولة ساكن العمولات وهذا طرقة
 اعني بناء المعمول او حذف التنوين منه لخالفة العوامل اخواته واخبرنا بقولنا قد مضى انما حذف التنوين في الاستغراق
 وذلك لان قولك لا رجل في في النسخ منزلة لا من رجل فلا رجل في الدار كما امره فانه وان كان النكرة في سياق
 النفي تنصب للعموم لكن لاضافه هو الظاهر كما ان ما جاء من رجل في الاستغراق خلاف ما جاء من رجل في
 ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاء في رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان
 وما جاء في من رجل بل رجلان لما ارادوا التخصيص على الاستغراق فتمت النكرة معنى من فبنوها و
 انما بنيت على ما تنصب ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولو يكن المضاف ولا المضاعف
 لكان الاضافة ترجح جانب الاسمية فصير الاسم هالاً ما يستحق في الاصل اعني الحركات لا يكون المضاف مبنياً
 الا نادراً نحو خمسة عشر وعنه ومن قال المفعول معرفته تنوينه دلالة على كونها معمولة كالمركب المضاف
 المضاعف لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل غريب فيجوز حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين في خلافاً للرج
 فان قال ببيان النون كالنون الذي هو دليل الاعراب فيقوض معنى يازيدان ويا زيدون وهما مثنيان مع وجود
 النون اذ لو كانا معربين فنقل يازيدان ويا زيدان والنون ليس كالنوني في الدلالة على النون كما في اول النون

لا يخل فيها
 لا يخل فيها
 لا يخل فيها

ونقل عنه انه قال لان المشتى والجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضارع فخرج الضمير وكذا باد
المعطوف عيسى في باب لا تشبهت فخر لا رجل وامرأة ولان يقول ردت به عطفت النسق الذي يكون التام والشموع فيه
كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلثه وثلثين ولا شك ان المشتى والجموع مثل هذا المنسوق للشمع ينقض ما زبدان
ويا زبدون وقيل ما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع وال جواب انه لو لم يعم دليل قاطع
على ان لا مركب مع لفظ كاجمعي بانه ولو سلمنا غلبت بناؤه للتوكيد كما هو بانه وان سلمنا ان في قول حضرة مؤلف
حضرة مؤلف المسند جزم مؤت كاجمعي في باب المشتى واما جمع سلامه لونه في بعضهم يثنى على الكسر مع التنوين قائما
الاسما فانظر الى ان التنوين للمقابل لا للكن بدل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بخبرها صلوات محمد علي
انفاقا والجمهور يكسر وند بلا تنوين لانها وان لم تكن للكن في شبهة التنوين للكن فيكون على هذين القولين خطأ
في عموم قوله يثنى على ما مضى وبالمال في بفتح بلا تنوين فهو قوله اودى الشباب اليك محمد عزابة في ذلك
ولا ذات التشيب: حذرا من مخالفتها في الحركة لساو المبتدأ بعد لا التبرئة كما كان عربا بالحركة فراح قولها وهذا
ما قبل طرد الباب على نسق واحد واعلم ان الكار اذا دخل على التبرئة منع من بناء السمي بعد نحو فاك كنت
بلا مال وغضبت من كاشيغ وذلك لعدم تقدير برمي بعدها اذ لا يجوز بل اقول ما ل ايضا فان عمل انا فانك ان شأفتها
ان كالمع وميوسطها يسطر السبيل لان لا بد لها من الصدور وما في نظر اللفظ ففعل كنت بلا مال وذلك
كما في ملام الزائدة نظر اللفظها كما انشد الجحش له لولو يكن غطها كان لا نون لهما: اي لا تمتد ذواتها
عمر: فلا زائدة وقد اعتبرته فبني الاسم لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنت مع ذلك قليل ربح
قوله تعالى لا تزيب عليكم اليوم عند سبويه وجهو الخاة الظروف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى ولا كان مضاعفا
للمضارع فانتهى كما في هجر من زيد بل الظروف متعلق بهذوف وهو المبتدأ وكما في قول عليا تزيب
واليوم معول عليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امرائه اليوم خبر المبتدأ وان كان جنس
اذ العني لا وجود عاصم على حذف المضارع وقوله من امرائه متعلق بادل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امرائه فلا
تظن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفى وان اوجه ذلك في الظاهر بل مثل متعلق بهذوف وكما في قوله
بتعدى هجر من حروجه اخرجت جمل ذلك الجار خبر عن ذلك المصدر متبنا كان وان مضيا كما نقول لا قال
عليك واليك المصير من الخوف وبلغ الاستعانت وما عليك المعول وليس بك الا القضا ومنه لا تزيب
عليكم وذلك لان الخبر المقدر ههنا العني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لظنه ضمير ولا يجوز مثل ذلك في ام
الفاعل فلا نقول بك ما قال بل بك خبر عن ما ذكره فلا نأخذ بالاول لا عاصم لقوله من امرائه ونقول لا عاصم
في الجامع اذ انصبت في الوجوه من وقع صلواته في الجامع اي ليس في الوجوه من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون قرا

عيسى

عيسى

عيسى

عيسى

في الجامع من يصل في غيره واذا قلنا لا مصلية في الجامع فالنفي ليس في الجامع مصل موصولة في الجامع او في غيره هذا
وحكي ابو علي عن البغداديين هم خير من كون الظرف والجاذب في نحو لا افر بالمعروف ولا عاصم اليوم من احوالهم
صلة النفي المبني وفيه نظر لان المضارع للضائف لا يبنى وقد مضى ان مثل هذا مضارع معركته انزاع
تعيينه تشبيها بالاضاف قوله وان كان معرفة ومفصولا بنية وبين لا وجب الرغف والتكرار اعلم ان التبرئة
انما يعمل مشا به لا لا لا وجب للمشاهدة ان في اللماعة في الاثبات اذ معناه التحقيق لا غير ولا التبرئة باللماعة في النفي
لانها لنفي الجنس فلما توعدنا في الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا فاعلمت عليهما وعليها مع هذه المشاهدة
صعقت لوجين احداهما اصلها التي هي ان افاعل لمشاهدة الفعل لا لا الا صلا في مشهده بالمشاهدة والثاني
ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافها وتفاضلا مشاهدة ومقابلة فعل هذا نقول انما لم يعمل في العزلة لا في المشاهدة
وهو كونه النفي الجنس لا يمكن حصولها مع دخولها في المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينفى الجنس بانفائها وكذا
لو تعل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عليها فلا نقدر على العمل في العبدتها وكذا لم يعمل في الانفصول
لوجين بناء ايضا لان اللوجب للبناء يقتضي لا استغراقة ودليل تخبر بها التبرئة فلما قلنا ذلك دللنا ضعف التبرئة
ومن قال ان النفي اعراضية قال لم يلاحظ التبرئة بعد التركيب ولا على التركيب وقد اتفق التركيب بالفعل وقيل انها
لوجين مع الفصل لانها ما لم يأت بعد البناء من لا لا النفي بسبب التركيب فاذا اتفق التركيب اتفق النفي على البناء
الخير فنقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عليها ان تليها مع كون النفي نكرة غير مفصولا ويجيب الموضع الثاني
التي الغيب فيها لا اما وجوبها في المعرفة والمفصول واما جوازها في النكرة المتصلة تكريرا لا لا لاجب ذلك اذ اعلمنا
او بنيت سمها واذ العلمان المصنوع قائم القرينة على كونه النفي الجنس وعليها عمل ان ابناء اسمها كما في هذا القول
اذ لا يكونان الا مع لا التبرئة فاما ان الغيب فانه جعل تكريرا مبتدئا على كونه النفي الجنس في التكرار لان النفي
هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جاز ان لما فاعل من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل مع المعرفة
واجازوا العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلاثة امام المعرفة فحقها زيد في الدار وقوله لا نولك ان تعقل
لذا واما مع المفصول فهي لا فيها رجل قال بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت زكاتها لا لا الينا جوعها واما
التكرار المتصل فهو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ متاخلت لغينا بجمولك لا فقرو وموتك فاجع ومثله
قوله لا ساء وقوله فانهن القبس لا براح وقوله تركنت حين لا مال جيش به وحين من زمان الناس او
كلية واجيب بان قوله لا نولك ان تعقل كذا المعنى لا ينبغي لك ان تعقل هي في المعنى هي الاذلة على المضارع
وتلا في يلزم تكريرها والتول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المضول اي ليس مثاؤك وما خذك هذا الفعل
اي لا ينبغي لك ان تأخذ به وتتناوله وبين ذلك قولنا لا الينا جوعها ولا براح ولا مستخرج وهذا قولهم

اشبه التمثيل المذكور على التمثيل المذكور بالتمثيل في المصطلح وقيل من اجل المعامل في خبر البني فخر
 الا لا ابتداء ان لا يخرج دفع العطف على المعامل لا يبعد الجرح في ان وقال لا نأسي الذي يعني من اوتاه بعد الوصف
 والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد للفظ علاقتهم فلهذا لم يبين بين يكون حكمهما مع اسم يحكمهما
 المنادى للضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا لكونه محلا لاجل هذا فيقال ان ماله البدل ان كان نكرة
 كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب فيها وقيل لا نأسي قريب الذي يفصل البدل المفرد المنكر عن المثنى البني
 لا نأسي يفصل عن المثنى الذي يبنى جوازا اذ اجمع المضاف على المضاف اليه عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ان ماله
 فرق بين البدل والوصف بان الوصف يتركب مع الموصوف واما البدل فيجمل البدل منه في حكم المضاف لا يفصل اليه
 مركبا مع البدل منه لكونه في حكم المضاف ولا يهاذا دخل على البدل في التقدير والتركيب لفظي لا تقديري اقول
 قد تقدم انه لو قدم دليل على التركيب بين الاوصاف ولا يبين الوصف للموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجي
 في بابيه ولذلك في باب البدل انه يجي باعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب المبتدئة وباب التمام
 كما نقول لامثلة احد والا كيد رجل والا كرم في احد قال امرؤ القيس ولهم فقهوا الجواز لانه في الاخر
 مطلوب وهو هذا يدل على انه يجوز دفع صفة المضاف على المعامل في عطف البيان الوصف واذ اختلف
 في لفظ قتله لانه احد والا كيد رجلا ويجوز ان يجمل انتصاب مثل هذا على التنية كما في قولك مثل رجل وامرؤ وحسنا
 هو اما قول جوب لا كالعشية زافر امرؤا وشيل انتصاب زافر انتقاد الفعل لا اري كعشية ليم اي كعشية تليق
 فظن انما نقول ما وابت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزائري يكون عطف بيان لها واول مع تقدير كذا في
 عشية اليوم زائرا وما والاخر هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية وعشية فيجي ان يكون اولها مفعلا للفظ واما الثاني
 فلا يجي تأكيده المثنى المبني تأكيده معنوي لان النكرة لا تؤكد ذلك التأكيد كما يجي في باب التأكيد وان كان لفظا فلا ي
 كما ذكرنا في المنادى وقد علم لفظ التوكيد في حق التثنية وجاز الوصف والنصب كما ذكرنا هنا وان كرت بئس بلا فصل
 بين الاسم وذلك المذكور في صفة الثاني بخلافه ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه نكرة في الغطاء و
 ان شئت اعربت بها او نصبها وذلك لان لفظ الماء وصف صادم وصف كاد وصف الاول كمال الموطن في حق قوله انا
 انزلناه فانه مفعول في المكون للموصوف وفي نظر الى كونه كصفة من الاعراب في المكون للموصوف واما وصف
 المكون اعني بادا غلب في الاعراب قوله ومثل لا باله ولا لا في امر جاز يشبهه بالاضاف انما كذا في اصلها
 ومن قوله لا ابا فيها وليس مضاف لفساد المعنى في الاعراب لان النكران يقال لا ابا له ولا لا لامين له فانه ان لم ي
 على ما ذكرنا ارباء ايضا على ذلك لانه لا في الحد الشدة وفي المثنى وجمع المذكور السالم وفي الاصل لا يخرج من اسماء الستة اذ
 وليها لا يخرج ان نعطى حكمه مضافا جزو في المثنى والجمع وابتات الالف في الاصل لا يخرج في الاعراب في كونه

ولا بالاول والآخر لكون معرفتهما اقل من اقلهما لكونه لا يكون مضافا واللام زائدة فيكون
معربا فاعلم ان من ههنا الخليل وسليمان وجوه الخفاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقبله اللام لا يظهر
بين المضاف والمضاف اليه بل بعد راجعا ببيان اللام معنا ايضا معقولة وهذه الظاهرة تأكيد لما في المقدرة
كثيرا في ان يتم حكمه على مذهب من قال ان يتم الاول مضاف الى محذوف الظاهر فيكون الفصل بين المضاف
والمضاف اليه كالمضاف الى فصل ما الذي حكمهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام
لوكيدون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا نعم فصدا وانصب هذا المضاف المعروف بالامر غير مكررا متعقبا
وتحق المعادفة للثنية بالرفع مع تكرير خلاصتين المضافين لفظا حتى يصير المضاف لهذا الفصل كانه ليس بمضاف
فلا يستكرضه وتكرير الدليل على فصل هذا الغرض انهم لا يماثلون هذه العاملة المعنى للمضاف الى المتكلم
فلا يقولون لا بالرجل هاء كذا ولا لاجل شخصي كذا والدليل على ان مضاف قوله قد مات متعاقبا وما كان
واي كونه لا اله الاك فيلزم فصلا بانه مضاف وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اله الاك ولا يدرك وقد جاء الفصل باللام المقية
بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله لا يونس الجمل ههنا لا يونس قال المصنف لا يخرج ان يكون
مضافا حقيقة اذ لو كان كذلك لكان معرفة فوجب تكملة وتكريرا وبالحجاب لم ترفع ولم يكرر لكونه في صورة التكرار والقول
من الفصل باللام لا يرفع ولا يكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا اله الاك ولا اله الاك سواء في
انفاقا ولا اله الاك تكرر بلا خلاف فلذلك يلزم ان يكون لا اله الاك كذلك اذا عرفه لا وفي التكرار معنى وبالحجاب انهم
الفتوران معنى المجننين اعني لا اله الاك ولا اله الاك ولو يتفقوا ان اله الاك وبك معنى واحد وقد يكون
المقصود من المجننين واحدا مع ان السند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى تكملة فاسند اي خبر لا في لا اله الاك
لا اله الاك موجب واما في لا اله الاك فلو كان اي لا اله الاك موجب لك فيلزم الاول في بعض
الاك ان يكون موجودا والثانية بمعنى لا اله الاك وبغير المجننين واحدة مع كون السند اليه في احدهما معرفة وفي
الاخرى تكملة فلو كان المصنف ان الوجوه في مثلا ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف
حكمه للمضاف من اثبات الالف في الاول والآخر حذف الف في غلامى ومسلم لا يريد مشابهة للمضاف في مضاف
المضاف بالتقدير الذي في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينها في لا اله الاك ولا حفاظا كتاب الله وبها
فان اله الاك وبك عنده شيء واحد من حيث المعنى واللفظ في اب اله اما خبر لا او صفة لا اسمها واسمها لا يصير
بالصفة ولا بالجر مضاف للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار لا غلام طرفيا ولو كان مضافا للمضاف
لقلت لا رجلا في الدار لا غلاما طرفيا قوله لا اله الاك في الدار لا اله الاك لا اله الاك المضاف في اصل معناه اي في
الجزء معنى للمضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو اله الاك واسمها لا اله الاك كان تخصيصا له بالخطاب

الحسن
مكة المكية
الحسن

على ما أن يقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يخفى ما زيد عمر وضار بأجل لا فإذا كان
ظرفا لقوله تعالى فما منكم من أحد عند حاجز من وقال الكوفيون إلا حان بعد ما مستند وخبره انقضاء الثاني تدبر
الخاص اعني الباء وليس شيء لأن الباء زائدة فاذا لم تلتب لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المحرور بها مفتوح
حتى ينصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليها كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لأن الناصب
ليس برفع الخاص الخاص هو الناصب هو الفعل وشبهه بنصب الجار محذوف لا يكون نصب لفظا بسبب
الجار فاذا علم الجار ظهوره على المقدار هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس لا مع
أن الجار لا يختص بحذف اسم ما استغفرت به بل هو ما جاء في قوله تعالى ما أحد قالوا لا زيد وليس شيء هنا
ذكرنا ان المستثنى في المفعول قام مقام المتعذر المقدار فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانقضاء
النفي وحذفها مبطل لها مع ذلك فليكن اذا جمعا ولا يخفى ان يقال ما لا زيد قائما لتقديم المستثنى المفعول على الحكم
ولا يخفى ايضا ان الفعل مع الضل فيها وبين هو لها تغير في ظرف ومع انقضاء النفي قوله واذا عطفت عليها على خبرها
سواء كان منصوبا ومجرورا بالباء الزائدة قوله بموجب ذلك اذا عطفت عليه بل او لكن لا لانه لا يشاء بعد
النفي كما يخفى في باب حروف العطف قوله فالرفع أي الرفع واجز ذلك لزواله عن العمل وهو النفي وقد ذكرنا
وجز الرفع في باب الاستثناء فلا نغيد قال جبر القاهر وخبر مبتدأ محذوف أي ما زيد بقا لم يرفع
قاعدا فعل هذا ليس هنا عنده ما نحى في أي من باب عطفت المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون متعديا متناحرا
عطفت عنده على الخبر وحذفه اذ يلزمه النصب عند وقوعه على هذا من باب القطع كما يخفى في باب العطفت وقال ابن
جعفر هو عطفت على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عنده ما يغفل عن العمل فتوهموا ان الاول
وهذا كقولهم الجوف نحو قوله من شأنيكم ليسوا مصلحين عشيرة ولا تعجبوا لآياتي غراها وليس ما ذهب
اليه شيء لأن مثل ذلك ليس طرد ولا في ستة الكلام واذا عطفت على خبرها ما وخبر ليس المحرور بالباء منفيا
نحو ما زيد بقا ثم ولا قاعدا جاز في المعطوف الجواز على اللفظ والنصب جاز على العمل قال من شأنيكم
كثيرا فاستمع فلنسا بالبحال ولا الحمد بدا: وجوز الرفع على ان يكون من باب عطفت الجملة على الجملة والمبتدأ
محذوف أي ولا هو قاعد وقدير المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد بقا ولا
قاعدا ولا قاعدا ولا قاعدا وذلك في ساق الباء فيه لكثرة دخولها على خبرها وذلك كما في قوله من شأنيكم ليسوا
البيت وأما في خبر خبرها مخبر هل زيد خارج او داخل الجوز ضعيف نادرا لا يكثر الباء في مثل ذلك يكون المعنى
كالثابت وقد يعامل هذا المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل
على وجه اضافته اليه نحو زيد ضارب عمر او يكره ان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب صفا متناحرا مرفوعا

على ان لا يرفع الجار
على ان لا يرفع الجار
على ان لا يرفع الجار
على ان لا يرفع الجار
على ان لا يرفع الجار

٤٤

ما هو من سبب اسمها هو ما زيد قائما ولا فاعدا غلامه جاز ذلك في ذلك الوصف جاز وهو ان ترفع على عطف
جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسميه على سببه في
يجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا فاعدا غلامه فيكون عطف اسميه على تليده ويكون مضمون المعطوف
هنا ما مضيا لان ما كان ملحق بالماضي ومضمون المعطوف حال لان ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه
فظاهر الحال او اما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رخص الوصف الذي بعده من العطف
او نصبه لان ما وليس ملحق بالماضي فظاهر الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا فاعدا او فاعدا
فانما هو في الواقع متعين في الماضي واذا رخصت فالقيام منتف في الماضي والوقوف في الحال او اما في كذا زيد
قائما لا عمر فاعدا او فاعدا فلجلتان حاليتان رخصت فاعدا ونصبه لما ذكرنا نصبه عدا في المواضع الثلاثة
لما كان وليس وما عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر رخص عطف الجملة على ما زيد قائما ليس زيد قائما وما زيد
قائما ويجوز في زيد قائما ولا فاعدا ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر لا انما لفظ
الخبر في المعطوف بطل على ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا فاعدا ان يكون على عطف الجملة على ما زيد
خبر ما على اسمها بل يجب ان يكون ذلك فيها على عطف الاسم على الغلية ويجوز في نصبه عدا في زيد
قائما ولا فاعدا ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر او فاعدا ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا فاعدا ان
وان يكون كونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذا المستند ان المعطوف على
في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في
ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما يسمي من مذهب الاخش وجاز في ما على تقدير
جواز دخول الباء على خبر المتقدم وكذا ان ظهرت الباء في هذه المسئلة في قائمها ليس زيد وما زيد بتمام
ولا فاعدا ان يكون في فاعدا الرفع والنصب والخبر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبيل كونه
ابوه اسم ما كررنا قلت ما زيد قائم ولا فاعدا زيد فارفعه اخرج من النصب في الجولان الكلام مع الرجلين
ومع النصب الجملة واحدة وكذا في الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير يجوز زيد ضربت زيد على قائمها
مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التخييم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملة
فلكيروا انما قلنا كقول تعالى ان لوه من حتى نوق مثل ما اوتى رسول الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب
اسم بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائم وعمر ابو زيد لويك لانك لم تجعل في اللفظ هو بطاير خلا
تكون في اسم في نحو ما زيد صار بازيد فان غير بطاير ان الاسم لفظا فلان جاز مع ضمير كما ذكرنا ولو قلت
ما ابو زيد ذاتا ولا حقيقة انما لويك نصب حقيقة تخلوها مع المرتبة بعد ما نحن العاكف الى الاسم اي ابوه

طين جعلت موضع السبب جنبا هو ما زيد بقاؤه او قائما ولا فاعده غير مبرم من انصب فاعيان عن ولا يصح
 ان يكون فاعلا لقاعه عن عطفت الخبر عن الخبر لان المعطوف على حكم المعطوف عليه فيما يجب وقد وجب المعطوف عليه
 ان يكون فيه وفي محمول ضمير برجع ان اسم ما نكوه من مشتقا فكذا الحصة المعطوف الذي هو فاعله ولا خير فيه
 عن وولاني مجهوله فاذا الوجه عطفت خبره على الخبر لوقوع الاعطاف بالخبر على الحجة فوجب اما رفع فاعله المقدم على
 الاسم او جرة ان جرة فاعله الباء على خبرها المتقدم على الاسم ما هو مذهب الرعي هذا في ما واما في ليس فحذف
 نصب فاعله على عطفت الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطفت لاسميتها على الفعلية ويجوز الخبر على
 ما ذهب اليه لا خض من تحييز العطف على عاملين مختلفين لانها يشترط في المعطوف عليه ما مات شرط المصنف
 كون الاول مجردا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجب في باب العطف وبعض القدماء منع من تحييز ما زيد قائما ولا خير
 ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجب الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا خير ذاهبا ونقص سببه
 عليهم ذلك يجوز ولا يوزع ذاهبين لاجتماع العامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه
 لا المقدر على الجميع في التوابع ولما زاد البرز اعمال ان النافية على ليس مستشهد بقوله ان هو مستوليا ضد احد
 على اضعف الجانبين وليس مشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره
 الا ان ليس ينبغي في الاعملا على ليس رعاية الشروط معتبرة لا اعمال ما بل هي فيها اولي فالحا اضعف من ما قاله
 النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرط الواحد وهو كون محمولها نكرة اسم كان او خبرا قال ومن رأى اعمالا في عمل
 ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق بالثانية تحولات فيختص بلفظ الجنب مضافا الى نكرة تحولات حين مناص
 بدخل على لفظ اوان ولفظ هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها والشد ولا ت ساعة منديهم والثاء
 في لا ت الثالث كما في ريت وثمت قالوا اما ان انيت الكلمة اي لا او لمبالغة النفي كما في علامته فاذا اولها حرف ضمير
 اكثر من رهم ويكون اسمها محذوف او فاحين خبرها اي لا تحين حين مناص وتعمل على ليس لسانها بها لبعثه الثاني اذا
 تصير على عدم حوزة ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضا باسمها كما يجب في نحو عبد الله ليس مطلقا لان الحرف
 لا يضر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته هو اسم لا الحرف محذوف اي لا ت حين مناص حاصلا ولا
 فتعمل لا محذوف احد الخبرين من اول سينه وعند لا خض ان لا غير عامله والنصب بعد تقدير الفعل التي لا ت حين مناص
 والمرفوع بعد ما مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان جواز الفعل الناصب خبر المبتدأ هو ما وضع متعديا ولا يتم محذوف
 كون لا ت هي التبرئة ويقو برؤم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انصب حين بعد ما فاعله محذوف كما في
 واذا ارتفع فلا اسم محذوف وفتاى لا ت حين مناص كما في لا عليك وقيل عن ابن عبيد ان الثانية من حين
 كما جاء في العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون امان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين

على
 ان
 لا
 ان
 ان
 ان

لا
 لا
 لا
 لا

تحت الحروف

في المضاف واشتهر لا تعين وايضا فاعلم يقولون لا تات وان ولا ت هاء ولا يقال تا وان ولا ت هاء واما لا ت اذ
 لكسرة النون فعند الكوفيين لا ت حرف جركا ذكر السيرة عنهم وليس ينبغي ان يكون جركا وان واختصاص الجاء
 ببعض الحروف ورات نادرجو لمسمع لا ت حين مناس غير حين لا شاذ وايضا لو كان جارا كان لا بد لمن على ومعه
 يتعلق به واوان عند السبعة والمبرد مبيح لكونه مضافا في الاصل الى حجة فنعني قوله به طلبوا اصلها ولا ت وان فاجابا
 ان ليس حين بها اي لا ت اوان طلبوا انهم حذفوا الجاء ونبي اوان على السكون فربما بدل التنوين من المضاف الى الجاء
 يومعن فكل من التثنية سواك كما كسر ذال اذ ونقول حذفنا الجاء ونبي على الكسرة على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين
 ثم ان بتوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليها اذ كان جملة فلا تبدل في نحو من قبل وقال
 اوان مجرور من مقددة بعد لا ت اي لا ت ممن اوان فكذا نكون ولا ت حين مناس على القرائة لئلا يذم كما قالوا الا دخل
 اي الا من دخل واما لا ت هاء في الاصل للكان استيعاب الزمان قال من حيث توار ولا ت هاء حذفت وهذا الذي
 كانت توار اجتمعت وهو مضاف الى الجاء الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال من اي ان لا ت لظان عينك لم يرفع
 لا ت هاء في قلبك من حيث اي ليس هاء في قوله فعر ما بعد لا في غوليس الطبيب لا المسك لانه تميم وذات كمالهم على ما
 وقال ابو علي في ليس خير الناس والجملة بعد جرها ولا يطرده ذلك المندك لوردي في كلامهم نحو الطبيب ليس المسك بالرفع
 وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطبيب وصفه له والجرح من وني اي ليس الا المسك في الدنيا وشكل
 ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مسد اذن ولو ثبتت قوله الحروف ورات هو ما اشتغل على علم المضاف اليه
 شرجه بما مضى في حل الرقعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح والياء قوله المضاف اليه كل اسم
 اليه شي عا بسط حرف جر لفظا او تقديرا مراد بنى الا مراد لا محالة ان الجرد وحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه
 سميويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور لان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه
 اريد به ما اجر مضافا فاسم اليه يحذف التنوين من الاول للاضافة اما من حيث اللغة فلا يشك في ان زيد
 مررت بزيد مضاف اليه لا ذضيف اليه المراد بسط حرف الجر قوله لفظا غير زيد في مررت بزيد قوله او قد
 كما في غلام زيد وخاتم فضة والطاهران امتصا لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة
 لاحضنا صه للاضافة والعامل معنى واسطة اي متصل بالحرف ظاهر او مقدرا او قوله مراد كمال بعد حال في مقدرا
 مراد اقال احزنت مراد اعين المفعول فيه والمفعول لان حرف الجر ليس بمقدرا فيما كذا غير مراد ولما قلنا ان يقول ان
 انه غير مراد معنى لوجه مراد معنى الظرفية والتعليلية فظاهر والمضاف انت مقبلة بحرف فيما وكل مقبلة مراد معنى
 اذ لا معنى له الا اذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم المفعول به حيث لو كان المقبلة في الاضافة مراد
 اي علة وهو الجرح بما في كان كان قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا الجرح ويحذف جرح مقدرا فيكون على نحو انكوت

لا تات وان ولا ت هاء
 على من طبعها
 ولما وقع كات
 فبما في الاصل
 على من طبعها
 نفع من المصنف

جاء في الحروف

من حدهم المحرّب بانه ما يحلها آخره يفضى الى الذوات التي هي المضاف اليها ويخرج الى معرفة
 حقيقة المضاف اليها اذ عرفت حقيقة خبر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما هو المفعول غير ان قوله فوجبت في
 حدك معرفة حقيقة محتاج الى كونه محرّرا ورا اذ معنى مراد على ما ذكرنا باقيا على اى الوجه وان المضاف اليه
 اضافة لفظية خارج عن هذا الحد ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن تقدير حرف الجواب وهو هو
 في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا حرف الجواب كما كان مضافا اليه حيث المضاف
 حين نصبه ايضا ولم يحذف في اضافة اليه في الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يلزم اسم الفاعل حرف جر في بعض
 المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب زيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفي العالم في المضاف
 اليه خلاص بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العالم في المضاف اليه اللفظ اشكال ان قلنا العالم هو المحل المقادير
 اذ لا حرف فيه مقدار ولا ان قلنا العالم معنى الاضافة لا لانه زيد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب
 اجزاء الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل زيد الاضافة التي تكون سبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان
 العالم هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يصلح الجواب الانبائية عن الحرف العالم فاذا لم
 حرف فكيف يوجب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجواب شبهة المضاف حقيقة بجره عن التقوين او النون لاجل
 الاضافة قال جارا لله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب هي غير العوا مل عن ان العالم ما
 يتقوم به هذه المعاني بالقتضية كما تقدم في اول الكتاب وانا نسب العمل الى ما تقدم بل يقتضى الى المقتضى فقال
 هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى ارضا معنويا وما تقدم بل يقتضى ارضا مظهر اجليا في الاحل قوله
 فالتقدير شرط ان يكون المضاف اسماء جردا متوينة لاجلها قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظ المعنى
 ثم يفضل اللفظ عن المعنوية بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفي نظرك ان
 اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه ومودب احترام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدار فكيف يندرج في التقديري
 واما قال الساجي يخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو حررت زيد فان المضاف فيه يكون فضلا واما معنى الفعل قوله حرر
 تنوينى التقوين او ما قام مقام من نون التنشئة والجمع وكذا ما ليس في التقوين والنون هكذا ولو كان في تنوين
 محذوف لاجل الاضافة كما في حكم رجل وهو جمع نيت الله والضارب الرجل وانما حذف التقوين والنون لانهما
 تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المشي والجمع فلما ارادوا ان يربوا الكلتين قرأا كيتسبب بكذا في من الثانية
 التعريف او التخصيص حذف من كذا في كلامه مقام الكلمة وقد جحد من المضاف هاء التثنية اذا من ليس قوله
 تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكاة وقوله اوجدها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقين عليه قوله وهي
 معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي اما معنوية الام فيما عدا جملتها

وطرفه ومعنى من في جنس المضاف او بمعنى في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وحامضته وضرب ليوم بعيد
تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النكرة وشرطها تحريم المضاف من التعريف وما جازاه الكوفي من الثالثة الا
وسمعه من العدد ضعيف علم ان لا يثبت المضافة الا باللفظة فتسمى المضافة مضافاً لفظية التي هي كالمضاف
صفة مضافة الى معولها فقال المضافة ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معولها اي على ضربين اما ان يكون
المضاف صفة نحو غلام زيد وان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معولها نحو مصارع مصر والله
خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معول حتى يضاف اليه ثم قسم المضافة لثلاثة اقسام اما
بمعنى اللام او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كما يترجم المضاف اليه في مضاف اليه هو غير جنس المضاف
وغير ظرفه وتسمى بكون المضاف من الجنس المضاف ان يصح إطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم
ونصف القوم ولتسم بمعنى اللام لان لا فرق بين القوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا زيد زيد ووجه معنى اللام
وان كان يقال بعض منه ونصفه ويذكر مكان من التي يضافها المضافة في التسمية كما في خاتمة حيدر ووجه شرط من المضافة ان يصح
اطلاق الحر وربها على المضاف كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قوله ثلثة دراهم ورافو دخل فاما كيت
فيه المقدار من المقدار كما في باب العدد فالثلاثة هي الدارهم والرافو هو الحمل ومن ثم نقول دراهم ثلثة وحمل
داوود ونوب ذراعا وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدار بقولنا يصح إطلاقه على غير المضاف ايضا
نحو جميع القوم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد جميعاً اذن بمعنى اللام وكذا مسجد الجامع على ما عرفت
الماويل لان الثاني اعني الجامع مذكور في تخصيصه حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف هو المسجد الاخر والايل
فيما هو معنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي اضافة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فتقول طور سينا ويوم الاحد
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان نقول محضرب ليوم وقيل كذلك بمعنى اللام كما قاله باقي النحاة
ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملازمة للتخصيص في الاضافة فتسمى اللام كقول احدنا جمل
اختشيت لصاحب جن طرفه ونحو كسب الخراف لسهيل وهي التي يقال لها اضافة فلا بد في ملازمة فتقول كل ما لم يكن فيه
المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو معنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهو متقبل
من ولا ثالث لها فهو ولتعريفها مع المعرفة وتخصيصاً مع النكرة بمعنى الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية واما
افادت تعريفاً مع المعرفة لان وضعها التقيد ان لو احدى احد عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه
مثلاً اذا قلت غلام زيد راكب وزيد غلام كثيرة فلا بد ان نشترطه الى غلام من بين غلمان له من خصوصية زيد
اما يكون اعظم غلاماً واشهر كونه غلاماً لا يكون غلاماً معهما بل يترك وبين الخاطب وبين الخاطبة وبين الخاطبة وبين الخاطبة
اللفظية دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن زيد وابن عباس قبل العلمية هذا الصل وضعها ثم قد يقال جاء غلام

زيد من غير إشارة الى واحد معين ذلك كما ان اللام في اصل الوضع لو احد معين ثم قبل استعمل بالإشارة الى معين
 كما في قوله ولقد اقرع على البعث يسكنه وذلك على خلاف وضعه فلا تطلق من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد الزيد
 اللام ان معناه ومعنى غلام زيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلامه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين
 غلامان كان لزيدان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع التكرار فهو ذلك
 غلام رجل لا يخص من غلام امرأة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية في هذا المضاد من التعريف فان كان
 الاسم حاد فكل واحد كان علما كتران يحمل احدا من جملة من مسمى بذلك اللفظ نحو قوله علا زيد لا يوم
 التقادرس زيد كونه بابيض ماضى الشرفين بان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والبهات لتعذر
 تنكيرها وعندئذ لا يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه الا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في الباب الدام
 وذلك اذا اضيف العلم اليها فهو متصف به معنى نحو زيد صيد في يومه وذلك وان لم يكن في ذلك الا لزيد واحد و
 مثله قولهم مضى الجمر وانما الشارع زيد لئلا يحل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجوز اضافة
 الاغلب عن التعريف لان الاسم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاد وهو حاصل المعرفة فيمكن تخصيصها للحاصل
 والغرض من الاضافة الى المتكثير تخصيص المضاد وفي الاضافات للمعروف والتخصيص مع زيادة وهي التعين واعلم ان
 الاسماء قد توضع في التنكير مجيد لا يعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غرك ومثلك وكل ما هو معناها من
 نظيره وشبهك وسواك وبشبهها واعلم تعرف لان مفارقة الحاطب ليست صفة تنقذ ذاتا دون ذات اخرى وكل
 ما في الوجود الا اذا دمي صفت بجله الصفة وكذا ما للزيد لا يخص ذاتا بل نحو مثلا يخص غيرك لكن الثانية
 يمكن ان تكون من وجوه من الطوارى قصر والنباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال البرقي
 اذا اعتقت غيري الى معرفته لصد واحد فقط تعرف غير الاضافة الغيرة كقولك عليك بالحر غير السكون
 فلذلك كان قوله تعالى غير الغضوب عليهم صفة للذين اخطت عليهم اذ ليس ابن رضى الله عنهم صدى غير الغضوب
 عليهم فتعرف غير الغضوب عليهم لتخصيص المرض عنهم وكذا اذا شتم شخص بما تملك في شئ من الاشياء كالعلم
 والتجارة او نحو ذلك فتعلم جاء مشترك كان معرفة اذ اقصاى عائلك في الشئ الغلاني والمعرفة والتكرار معا
 وكل شئ يخص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة وقد مر ابن السكيت في قوله هذا بقوله تعالى لعل صالحا غير الذي
 فعل مم ان مضى غير الذي كما فعل الصالح لان علمهم كان فادا وبقول الشاعر ان قلت غيرا لعل شرف
 والحجاب انما على البذل لا على الصفة او على غير على الاكثر مع كونه صفة لان لا غلب فيه عدم التخصيص بالمضاد اليه
 وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير فصار مبراه لا يجوز اعمال المضاد اليه غيرا بل المضاد
 فلا نقول انما زيد امثلك صواب وانما جاء هذا ليعلمهم غير على لا فانك قلت انما زيد لا صار رب وما بعد لعل فما

نكرة غير مختصة نكرة قولك ربت شاة وتعلقها فان كان ذلك الصاحب لم يقدم معرفة تفرق المضاف لكونه الضمير
 معرفة مخوزيد واحد امة وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ مخوزايت رجلا هو واحد امة وكله الينغي ان يكون
 صله بكذا برئيس قبيلته وابن امة وناذرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان نكرة المضاف الذى لا مانع
 فيه من التعريف لنية الافضل نحو جاء فى غلام زيد طريقا في غلام زيد كما يجوز مثل ذلك فى المعرفة باللام كقوله
 ولقد امرت بالشم لبيته وقد يكتمه المضاف الثالث من المضاف اليه ان حسن الاستفناء فى الكلام الذى هو
 عن المضاف اليه يقال سقطت بعض مضاعف اذ يعجز ان يقال سقطت بعض مضاعف قال لما الى خبر الذئب واوضح
 سور الدنية والنجاة الشئ اذ يعجز ان يقال نواضعت المديئة قال اذا بعن السنين تعرفته كفى الايام
 فقد الى التبعين وقال قرا لىالى استرعت فى فتنى اعدن كفى وركن كفى اذ يقال السنين تعرفت الى لىالى
 اعدن نوحه قوله فاحت الذيار شغن قلبى ولكن حب من سكن الذيار فاكنته الثالث والجمع وقد يكتمه
 المضاف البناء من المضاف اليه كجى فى الظروف المبينة قوله وشطها تجريد المضاف من التعريف قد مر
 قوله وما جاء الكوفون نقل الكوفون تعريف الاسمين فى كل عدد مضاف الى معدودة نحو الثلثة الاواب
 الى العشرة والمدة الدرام والاكف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف
 يحصل بالمضاف اليه فى الكلام فى المضاف ضائعا واما الاستعمال فلاهم نقلوه عن قوم غير ضاعوا
 الفصحى على غير قيل لا يجمع على ضعفاء المضاف من حيث المعنى هو المضاف ليدوا المضاف هو المقصود بالنية
 وانما جئ بالمضاف ليدل على بيان ان المضاف من اى جنس هو هو المقصود بالنسبة تعريفها من حيث ذاته
 لا تعريفها مستعار من غير فراضيف بعد التعريف لغرض تبين ان هذا المعنى من اى نوع هو كذا كقوله
 اذ لا اى عندى لثمة مثلا ولون كمن اى نوع هو فخرجت الى ذكرها فقلت بعث لثمة اى تلك لثمة فخرج
 بكتبت نوعها فقلت لثمة الاواب وهذا هو الوجه من قال لثمة الاواب وان كان اقبح من الاول لاضافة
 المعرفة الى النكرة ولا نظير لىالى المعنوية ولا فى اللفظية كالمعنى لىالى الاولى استغنى عن تعريفه الثانى لا
 هو ولان لاضافة لبيان نوعه لا التعريف وفى هذا الاعتذار نظر اما اوله فلان المقصود بالنية فى العدد
 المضاف هو الممتزج وانما جئ بالعدد لمخصوصية كنية الممتزج لا ترى ان المفرد والمنشئ نحو جبل وجبلان لا يكتفى
 على الضوصية لو تأت بالعدد من ايضا لا يختص به المضاف ليدل المضاف كقوله تعالى سبع بقرات بياض
 واما ثانيا فلان كل ما ذكره حاصل فى نحو اقرضته ولم يسمع الخارج الفضة ولا هنا اقرضته قوله واللفظة ان يكون
 صفة مضافة الى معوها مثل ضارب زيد وحسن الوجه لا تفيد الاختصاص فى اللفظ ومن ثم جاء ردت بجمع خبر
 الوجه وامتت بربب حسن الوجه واما الضارب زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للبراء وضعف من الواجب

نكرة غير مختصة

الجمان وعبد حيا : وانما جاز الضارب الرجل جلا على المختار في الحسن والوجوه الصادق وشبهه في قول ارميا
 جلا على صار بك قول ان يكون صفته ان يكون المضاعف صفة احراز عن غلام زيد وابتدأ في قوله مضاعفا
 معمولة اي الى امر فرفعها ومنصوبا وهو احراز عن الصفة المضاعفة الى معمولة انما مضاعف مضاف
 السموات وزيد مضاف وعمري فان جميعها صفات مضاعفة لا الى معمولة فاضافها محضة قال المصنف وفيه
 مالك يوم الدين على الاصح هذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين ايمان يكون بمعنى في كناية عن المصنف في قوله
 اليوم فيكون للضاف اليه مفعولا فيه من حيث اللغز فيكون معول اسم الفاعل هو صفة مضاعفة الى معمولة وليس
 كضرب اليوم لان ذلك ان كان مضاعفا الى معمول لكنه ليس بصفة فاضافة حقيقة واما ان يكون مكانا فهو لا فيه
 فالسنة فيه فاعلى بالمفعول كما لا بد بعد الحاجة في نحو باس ارق السنة اهل الدار فهو ايضا معمول السنة فيكون الاضافة
 غير محضة قال سردي بن عم يسلمة مشتمل : طبائح ساعات الكرى نذا لكسيل : ولعل المصنف جعل مالك يوم الدين
 بتقدير الاكتمال مع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في في قوله
 والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقم صفة لله انه يعني الامم نحو قيل كبر لا او بمعنى الماضي كما قد قال مالك يوم
 الدين اي اقرب يوم الدين فيكون كالحال في السموات وايراد ما ضاع على طرز قوله وسبق الذين وادى اصحاب الدار كونه
 من الامر المحذور فكان وقع وفيه قيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله على وجه البهال والاولى والمنطق
 من اللفظة ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاعف الى فاعله او مفعوله كما يحى واسم المفعول المضاعف الى مفعول الماهية
 او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضاعفة الى ما هو فاعله معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما عني
 في بابها انشاء الله تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي او ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوفه مضاعف
 صفة وما ظاهره انه صفة مضاعفة موصوفها وضافة افضل المفضل بمعنى من ويحييك بيا لها لعل الله تعالى
 اما اضافة اسم الفاعل واسم المفعول اضافة لفظية فقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية بمعنى على كونها حادثة
 في عمل المضاعف اليه اسار فاعلا ونصوبا وذلك لان اذا كان كذا فالذي هو محذور في الظاهر ليس محذورا في الحقيقة والحق
 المحذوف في اللفظ مقدر منوع فيكون الاضافة في كلا اضافة وهو الماهية والى اضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون
 صفة مشبهة واسم فاعل واسم مفعول او فعل التفضيل اما فعل التفضيل شيعي كسلب واما الصفة المشبهة في
 ابدالها في العمل فاضافة اليها البدل اللفظية واما اسم الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبيل اتم مطلقا سواء كان
 الماضي او معن حال والاستقبال اتم ان يكون الاحد لازمة للثاني كانه لا يطلق الاستفاد منه الا استمرار نحو زيد ضارم
 بعتة ومسود كونه ومسود بعتة مسود ذلك لان احدى مشاهير العمل كلف في عمل الرفع لشدته اختصاصا من الرفع بال
 وخاصة اذا كان سببا لا ترى الى رفع الظروف والنسب في نحو زيد في الدار اذ به حله مذهب ابي جعفر ونحو

٢٢
 في
 في

بمعنى صريح مما جاءه ولكن برجول جقيقة مخرجوا اذا كان كذلك فاضافة الى سببها فاعلمنا معنى لفظه وانما هذا من
اللفظ وامام حيث المعنى فان المضاف الى الحقيقة لغت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد فاعلم ان المضاف الى المضاف
غلام فاعلم انك اذا مودب الخدام وحسن الوجه والفتة هو المعنى الى صوف المحققين الى المتبين من المخصص فلم يكن
نعتي هذا الثالثة فما اضيفت اليه ولا خصوصها من اختلاف حاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه الحقيقة فمنها
صفة المضاف لان المعنى حاتم من فضة وغلام زيد ويل اسم الفاعل والمفعول الزم في غير التبع بمعنى الاطلاق
او بمعنى اصل لازمته الثالثة مخور رب رجل فاعلم في حادثة عمر ومعه وصي به بذكر لكن ايضا فان ان مثل هذا المفعول
لأنه حينئذ في بعض احواله الى الصفة وان ناعما شقيق بالمرح في الظاهر ولا يخفى ذلك لكونه سببا بها بالفعل كما سيح
وكذا ايعلان في الظروف والجاء والمجر ومطعم لان الظروف بكيفية داخل الفعل مخور رب رجل ضارب في
الدار ومعه رب امس بالسوط وكذا استغنى ان يكون الحال المشاهدة للظرف وكذا المفعول المطبق لا تدرى ما يجنبى ما عمل
اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغير من المعجولات الفعلية فتحتاج الى شرط لو كانا جنبية وهو مشاهد الفعل
ووزنا ويحصل هذا الشرط لها اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال او الاطلاق المفيد للاستقبال لانها يشاهد ان المضاف
الصالح للتعليق الثالث للوازن على الاطلاق اسم الفاعل والمفعول مجازا لان المضاف ماصلا حيث الحال والاستقبال فاعلم ان ماصلا حيث
الاطلاق المفيد للاستقبال وان العادة جارية عنهم اذا قصدوا معنى الاستقبالان ويعبروا عن ذلك بلفظ المضاف المشاهدة للاستقبال
اصل وضعه الاطلاق كقولهم زيد يومئذ بالله وعمر ليسخبري حرمه اى هذه عادة فاذا ثبت ان اسمى الفاعل و
المفعول يعلمان في الاجنبى اذا كانا بأحد هذه المعاني الثلاثة فاضافة اذن الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا
مبنى على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستقبال لا اعد لازمته حملت نحو له تخاروا وكلمة و
يصل التيفتسوق بها فتوا اسم الفاعل واسم المفعول لا ايضا فان من طلبوا بها الى الفاعل والمفعول به
المفعول فيملشدة طهرها لها دون سائر مفعولاتها وقرجاء بعض الامماء مؤكلا اسم الفاعل المسمى مكان اضافة
لفظية كقوله من مخبر قبيلا الا وابد مكيلا اى مقيد لا وابد ومنه فهو لهم هذه اضافة لمخبر لخر اى عابرة فيها
كقوله من يا سارق البيت اهل الدار واما اذا كانا بمعنى الماضى فاضافة بها محضة لانها لم يوزان الماضى فاعلم ان
على اعد الكسان فانه عنده ويعمل فيكون اضافة عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضى فضة قوله
الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملكة رسلا جعل فاطر وجاعل صفتين المعروف هذا من حيث اللفظ
واما من حيث المعنى فلان ملايت للمضاف المضاف اليه قد حصلت في الماضى واشتهرت في الحاضر فكذلك
فيحذر ان يخص المضاف بخصص الغلام زيد في غلام زيد حتى يشتهر بكونيته واما الحال فلم يتم بعد موصوفته
مترقب فلم يشتهر فيها ملايت المضاف المضاف اليه حيث يتعين المضاف لها ويخصه صوابه المفاعلة والاعمال

قوله ولا نقيد الاختصاص في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهة الفعل قوة كان رعاها على الفعل اولى لا ان يعلب
التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمى الفاعل والمفعول المضامين الى الاجتناب لا يكون في المضارف وذلك عند
التقريب او التوبيخ نحو ضارب زيد ومعطى الاخره وضارب باعره ومكسوة الفراء واما في اسمى الفاعل والمفعول
المضامين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون في المضارف المضارف اليمعا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب
الحكام وحسن الوجه فالخفيف في المضارف جند في التقوين وفي المضارف اليه جند في الضمير واستناده في الصفة
وقد يكون في المضارف وحده لقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جند ذلك كما سمي في اوجها
وقد يكون في المضارف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت لها
لم نقيد الاختصاص وقد قلنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضاربك يدل على نقص عما في غلام رجل ان لم يرد
عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصل الضارب من زيد حين كان منصوبا به
ايضا بالافتقار الى التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير محصورة ولا معرفة قوله
فجاءت برجل حسن الوجه اي من جهة انها لو تعذر تعريفها بل انما يتحققا من جهة انها لم تعذر تعريفها جازت هذه
المسئلة واستمع زيد حسن الوجه فلما فادت تعريفها لم يجز الا في الوجود كون المعرفة صفة للكرة ويجازت الثانية
لكون المعرفة اذن صفة للعرف ومن جهة انها نقيد تخفيفا جاز الضارب زيد بمحصل التخفيف جند في التقوين
الضارب زيد لعدم التخفيف لان التقوين في الاول سقط للاف واللام لا للاضافة وقال في الصفح جاز الفراء نحو
الضارب زيد اذ لا يرد ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضا فتحصل التخفيف جند في التقوين بسبب
الاضافة ثم عرفت باللام واما لانه فاسد على الضارب الرجل والضاربك فاذ جاز الاضافة فيها مع عدم
ظهور فيها يقال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضا فتاها فانهم بالظن
ومن من له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا اننا نرى اللام ساقة جند على الاضافة
والاضافة في الظاهر انما تثبت بعد الحكم به هاء التقوين بسبب اللام فكيف يستطاع في التقوين الى الاضافة
بل ادليل طامع ولا ظاهر من ترجيح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يصح
فيه تخفيف بالاضافة لانه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبهة وذلك هو الحسن الوجه والوجه هو المختار
وذلك لانه لو دفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما ياتي في باب الصفة المشبهة واما النسبة مثل
نوطه لخر ذلك الهم لما اراد والاضافة في النسب جهة الرفع لقصد التخفيف جند في الضمير واستند في الصفة
وجئ باللام في المضارف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعارفا بالضمير المضارف اليه واللام بدل من الضمير في مثل
هذا المقام مطرد وفي غير ايضا عند اللغويين كما في قوله تعالى في كتابك الصيغ والبرودة والاول ان يقم

مقام في المثلث وفي الضمير كما في البيت المذكور أما في الصلوة أو الصلاة أو كانت جلة وغير ذلك مما يشترط فيه
 ضمير فلا خلاف حتى باللام مع قصد الاضافة لضربوا أو لا ما قصدوا اجتمع مضافا اليه تشبيهه للمفاعل بالمفعول
 قليل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليحيا الاضافة اليه لا لهم لوضاها الى المرفوع لكان اضافة الوصف
 الى موصوفه فإذ الرفع من الصفات لغت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب لا ترى ان في قولك زيد ضارب
 غلاما صغر الضارب هو الغلام دون عمره وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة الحصة فكما لا يجوز في
 الحصة اضافة الصفة الى موصوفها على الوجه كما جرى لوجه في اللفظية ايضا مثل ذلك كونهما فرعها فاجعل المرفوع
 في صوره والمنصوب لا يكون كذلك اذ صفت الموصوف الى موصوفها فتنزل من هذا التطويل ان الحد في الحسن
 الوجه جرح الوجه وان نصب تشبيهه له بالمفعول في نحو الضارب الرجل ان التخفيف فيه حاصل بجذبت الضمير واستند
 ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في نصب الضارب الرجل مع ان حقه المرفوع ليحيا اضافة الى الصفة الى على تقدم
 شبه الضارب الرجل على سبيل التقاض في الجرح بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول في تشبيه
 الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن وجه لا يجرى لما ذكرنا ان اللفظية هجاء عجز الحصة فكما لا يجوز في الحصة
 اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لوجه في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يهين اضافة نحو الضارب
 المعروف من العلم وغيره الى المنكر فلا فائدة هذا ان يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون الضارب
 اليه معروفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعروف والمنكر كما نقل عنه السيرافي انه قال
 الفراء يجر هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ونزع ان تاويله هذا هو ضارب زيد وهذا هو ضارب
 رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل يحيل ما بعد الف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يجوز
 كون صلة الف واللام فعلة كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزم هذا الحسن وجه
 على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المصنف وأما قياسه
 على الضاربك فلا يجوز ذلك لان في الضاربك قولين كما جرى عن قريب أحدهما ان ليس مضاف بل الجاء
 منصوب على انه مفعول فها هو الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله الثاني انه مضاف لا انجرل في محله اضافة
 وان لم يحسن بها تخفيف على ضاربك فانها صيغة بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست بتخفيف
 لانها لو كانت لا جمل لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضاربك يد وضاربك يد وانما
 ألزم نحو ضاربك الاضافة لان في آخرها ما تنوينا او نونا وها مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تنوين الاول
 فلو لم يجز فسا لم تنصف الكلمة لزوم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فقلت ان التزموا الاضافة فمما ذكرنا
 من غير نظر الى تخفيف جرح الضاربك عليه فانصيف ايضا لا تخفيف لهما بل ازيد احد الفرق بينهما الا ان اللام هذا

زيد كلام المصنف وفيه نظرو ذلك لان للفراء ان يقول اذا جاء ذلك مجزئ في اللام في الضارب في وجوب كذا
على الجرد منها ليعتد في الجرد دون ذى اللام وهي اجتماع التقيضين لو لم تصف لما ذكرت لها من باب واحد لها
على ذى اللام في الضارب زيد على الجرد منها وهو ضارب زيد في محقق الاضافة لعلها صلت في الجرد دون ذى
اللام وهي حصول التخصيف بناء على ان باب واحد هذا ينبغي ان يكون حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجرد عن
اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولاً ان اسمى الفاعل والمفعول المضامين الى ما هو من سببهما في حكم الصفة
المشبهة كاجمع واما اسم الفاعل والمفعول المضامين الى الاجنبي المنسوب لهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما
مجرد عن اللام او معهما وكل واحد منهما اما ان يكتسب مفعولاً ظاهرًا ومضمرًا ظاهرًا وان لم يكن جازاً ضاهية اليه
ولو يجب في ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون لها مشتملاً ومجموعاً بالواو والنون
لحصول التخصيف بحدوث النونين نحو ضارب زيد والضارب يوزيد وكذا نحن لما اذا كان المفعول به معروفاً باللام وان كان
الوصف المقرون خالياً من نوني المشقة والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل المشقة
للحسن الوجه كما تقدم او مضافاً الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب في جرس غلام اخي الرجل قال ابن ملاك ومضافاً
الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجري ضمير المعرف باللام عنده يجري المعرف باللام وكذا
على قياس قوله ان يجوز الضارب على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام ومنه ان الضاربة ليس
بمضاف بل قد يحذف ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله اذهب الى امة الجاهل عبيد
لان المحذف في التابع ما لا يحذف في المتبوع كما هي عن قريب وان ولي المقترن باللام المجرد عن النونين غير ما ذكرنا
من المظهرات لوجوب اضافة الاختلاف للفراء كما مر وان ولي الجرد عن اللام او المقرون لها مضمر حذف النونين
النونين فيها واجب على الصحيح المشهور وعلى بعضهم جواز ضاربك وضاربتي والشك في ذلك وليس جازي لان
وقبل بل النون لو قايته لتيسيراً محض وان كان شاذ ايضاً وقيل الرواية يجلي لاحكامه والتشديد ايضاً هم المفعول
المجرد كما مر وقد اذا ما حشوا من محذرات الامم فخطاها قال سيلويه البيت مضيع والتشديد ايضاً ولو لم ينفق والناس
مختصرون في جميعنا وابدو المعقدين واهمهم قال سيلويه هذا الضرب الشرجل الهاكنا يذوق البرد العائى لاجل
ومحذره انه لمكت اجري للوصل يجري الوقت وحررها تشبهاً لها بما القيل انك تشد وصلاتهم ان الضمير بعد الجرد في
موضع الجرد الاضافة لاخذ الاحتش وهشام فانه عندها في موضع الضرب لكونه مفعولاً واحداً للنونين و
النون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر اما الضمير بعد ذى اللام فقال سيلويه
ان لو يكن ذوا اللام مثلاً او مجموعاً بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربة لا اعتباراً بالضمير المظهر لها
عندها كالضارب زيد الاجنبي فيه الا انصب محذف عنده بعد المثني والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرداً

بفتح ز

صنف

بفتح ز

بفتح ز

بوجد ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجمل ولا يلزم اتفاقا بل القياس هو اضافة
ذات اللام لشيء فيها نون المشعر والجمع الى اتي ضمير كان والى المضان الى الضمير لمحصل التخفيف بخلاف النون
كقولك مررت بالرحلين الحسن خلاصهما والجملية وكذا بالرجال الحسن الغلام والجملية وجهه ويحيى في باب
الصفة المشبهة لهذا الوجه مر يد شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الصفة الى مرفوعها غير سبب في قوله
مررت برجل طيب في داره ثم كذا لثلاثي الصفة بغير مرفوعها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله
الذاقة المحبان الماءة الناقة والمحبان البض يستوي في الواحد والجمع كالفلك على ما يحيى في باب الجمع قوله وعبد
اي العبد الذي يرتعها وتمام البيت نحو ذرتي خلفها طفلها العود جمع عائل وهي الحدنية القنبر وتبقى
ساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وقبله لهما متناول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متناول ولا يضاف اسم فاعل للمضاف اليه العموم
والمخصوص كليش واسد وحسن وضع لعدم الفائدة وحاشي الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كز ونحوه متناول
اعلم ان الاسمين الجائزا اطلاقا على شيء واحد على ضربين اما ان تكون في احداهما زيادة فائدة كالصفة والنون
والاسم والمسمى العام والخاص ولا يكون الا في ضربين اما ان يجوز اضافة احداهما الى الاخر اتفاقا كما
الى الاسم والعام الى الخاص او نقيضه على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس المتفق على جواز اضافة
احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذاك الى التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظي كالحق والاسم
اذ اضيف الى الخاص نحو كل الدرهم وعين زيد وطور سيناء ولم يرد في الاصل وكتاب الفضل وبلد بغداد ونحو
ذلك وانما جاز ذلك لمحصل التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يعكس الامر اى لا يضاف الخاص
الى العام بل يتم لتخصيص الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه تعيينه كليت من
الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه سعيد كز ونحوه
وذات مضامين الى المقصود بالنسبة نحو ذابح وذات يوم وكذا اللفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة
كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحق مضاف الى ما هو المقصود بالنسبة نحو فاقن حق رباح اما الاسم المضاف
الى اللقب فقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب كما ندين واسمهم من الاسم كما يحيى في باب
العلم ويحيى هناك ان يجوز نصب اللقب المخرور وقيل على القطع سواء كانا مفردين او مضامين او احداهما مفرد
دون الاخر كما كانا مفردين او اوهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلامه البصري
انك لا ترفع المقسم الثاني دفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاثرين ايضا على
عطف بيان وهو الظاهر مخجرا في قيس فقتوان كانا مضامين او او لم يرد في الاضافة بل يجب على القطع

ما يتعلق باللفظ نحو هذا عين وينادي به فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظه وكذا اسم الماء واسم الشئ
 اي صفت الماء وصوت الشئ فان الماء والشئ صوتان واما قوله مقام الديب فهو من باب الكليات يقول
 مكانك متى بعيد اي انت متى بعيد لان معنى بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الارب فقد المكان مكانه الذي
 هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما الى الآخر الموصوف وصفته فالكونيون يجوزوا اضافة الموصوف الى الصفة
 وبالعكس استشهدوا بالاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان
 الاضافة فيه لتخفيف المضاف بخلاف الثوبين كما في جرد قطيفة او بجدف اللام كسبيل الجامع اذا صلها قطيفة
 جرد المسجد الجامع وهذا الاضافة ليست كما اضافة الصفة الى موهولها عندهم اذ ذلك لا يخص ولا يعرف بخلاف
 هذا فان الاول منها هو الثاني من حيث المعنى لانها موصوف وصفة فخصص الثاني وتعرفه فخصص الاول وتعرفوا
 نحو حسن الوجه فالحسن ان كان هو الوجه معناه لانك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر في الاعم الى غيره
 فتعذر في اللفظ عن المجزأ به غاية التباعد فلي هذا نقول هذا مسجد الجامع الطيب رفع الصفة والصيرون قالوا
 لا يجر اضافة الصفة الى الموصوف كالعكس ولهذا يضبى المرفوع بالصفة اذا اراد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه
 كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين
 لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجيء من مذهب الفراء ولولو جرت هذه الجواز لكان
 في احد هاتين زيادة فائدة كما في نفس زيد وقل المصنف لا يجر ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب
 وليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا ينسجم له وهو موضع النزاع
 ضد الصريين نحو بقلة الحقل كسيف شجاع اي المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف هذا الجوز والادخلاف واقيم
 صفة مقامه اي بقلة الحجة لجهلاء وانما نسبوها الى الحق لانها ثبتت في مجاري السيول مواضع الاقدام ومسجد الوقت
 الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد الصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة
 الساعة الاولى اي اول ساعة بعد زوال الشمس ويصلون بخروج قطيفة بالثياب كما تم فضلكان المعنى شئ مجزأ بال
 ثم حذف الموصوف واضيفت صفة الى جنسها للتبيين اذ الجوز جيل ان يكون من القطيفة ومن غيرهما كما كان خاتم
 محمدا ان يكون من الفضة ومن غيرهما فالاضافة بمعنى من ويجوز عدى ان يكون امثاله اضافة الموصوف الى صفة
 من باب طور سيناء وذلك بان يحمل الجامع مسجداً مخصوصاً والغرب ليلياً مخصوصاً والاولى صلوة مخصوصة
 والحقاء بقلة مخصوصة فمن الصفات الغالبة ثم يضاد المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحملة الى هذه
 المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوبرة وبقلة الحقاء كبقلة الكبرية وجانب الغربي كجانب
 واما الاسمان اللذان ليس في احد هاتين زيادة فائدة كخطب النوى وليست لسبب الفراء بل لانهما في الآخر للفظ قال

ان في هذا
 ولا تعرفت
 في هذا

افضل مفضل لا على جميع افراد نوعه مطلقاً ثم تنضيف الى شئ التخصيص سواء كان ذلك الشئ مشتملاً على امثال
المفضل نحو زيد افضل بعد اذ اى افضل افراد نوع الانسان ولدلخصاً من غير
فلاضافة فيلجأ الى التخصيص كل في غلام زيد ومصادر مصر لا لتفضيل على اخبر المضاف اليه هذا الاضافة
محض اتفاقاً بمعنى اللام ثم نقول فعل بالمعنى الاول اما ان تنضيف الى المعرفة والنكرة فان اضعف الى المعروف
ان تكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بل اذا كان ذلك الواحد من جنس
الانسان التي يقع لفظ مفردة على القليل والكثير نحو البري الطيب الرجل ليس جنساً لهذا المعنى فنقول زيد
افضل الرجلين اى احدهما المفضل على الآخر وافضل رجال اى احدهم المفضل على كل واحد من الباقيين واما ان
اضعف الى النكرة فهي اضافة الى الواحد والمثنى والمجوع نحو زيد افضل رجل والزيد ان افضل رجلين الزيد
افضل رجل مفضلان صاحب فعل والمضاف اليه اولو ثنية وجمعاً ومجوزاً والمضاف اليه ان كان صاحب فعل
مثنى ومجموعاً قال الله تعالى ولا تكونوا اولى اقل كافيه وحكم اى الى الاضافة حكم افعلى يعنى انك اذا اضعفت اياً
الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى ومجموعاً واذا اضعفت الى النكرة جازكون المضاف اليه مفرداً ومثنى
ومجموعاً والعلل في ذلك ان اياً استنفها مآكان او شرطه او موصولة موضوع لكن جزء من جملة معينة بعدة
منه ومن امثاله وكذا افضل المضاف بالمعنى الاول فنقولنا جزء من جملة غير شئ الغرس افره البغال وبوسف احسن
الخيول فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزء من جملة بعدة وقولنا معينة يخرج نحو زيد افضل رجلين ورجالاً
لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة من جنس الرجال وكذا يخرج نحو اى رجلين زيد واى رجال
هو فانه لا يجوز اذ وضع اى للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير معينة وقولنا معينة منه ومن امثاله يخرج
نحو جزء زيد احسن وخيول زيد احسن اى جملة امثلة ام رجلة فانه لا يجوز لان زيد هو مجموع من الرجال امثاله
وكذا لا يجوز اى بعداً طبيب اى اى دورها الا ان بعداً المضاف اى احسن اعضاها واى اعضاها زيد
واى دور بعداً فافى موضع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين
على سائر بعداً فاذ اقرر هذا اقلنا المخرج زيد افضل الرجل واى الرجل هذا لان الرجل ليس كل الشئ بل زيد
وغيره بخلاف قولك البري الطيب المخرج وقولك اى التمي هذا لكون المخرج جنساً يقع على الكثير وجاز افضل
واى الرجلين لكون المضاف فيها بعضاً من الجملة المعنية بعدة وهي المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال
سواء ردت بهذا الجمع معهود من معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز
اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المخرج في جميعها ليس بالجملة المعنية بل بالكل لانه لا يخلو احد
من هذه الجملوات اجتناباً عن تغرقاً جميعها من الاستول ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة منقسمة الى

وأما إذا شاركنا فعني أي رجل أي قسم من قسم جنس الرجال إذا قسموا رجلًا رجلًا وإني رجلين أي أي قسم من
 أقسام هذا الجنس إذا قسم رجلين رجلين وإني رجال أي أي قسم من أقسام هذا الجنس إذا قسموا رجالًا رجالًا وكذلك
 أفضل فوزيد أفضل رجل أي أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كل قسم منه رجلًا والزيدان أفضل رجلين أي أفضل
 أقسام هذا الجنس إذا كان كل قسم رجلين والزيدون أفضل رجال أي أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كل قسم رجالًا
 فأفضل سواء أضفنا إلى المعرفة أو النكرة لتفضيل صاحب على كل ما هو مثله من أجزاء ما بعد الأفراد أو تشبيهًا وجمعًا
 فلذا هو خير الزيدان أفضل الرجلين لأن الرجلين ليس لهما أجزاء مثل الزيدان تشبيهًا بل هو جزء واحد مثل الزيدان
 ويجازي زيد أفضل الرجال والزيدان أو الزيدون أفضل الرجال لأن الرجال يصح فيها أن يكون رجلًا رجلًا كزيد ورجل
 رجلين كالزيدين ورجلًا رجلًا كالزيدين ولا تطلق أن صاحب أفضل التفضيل أفضل على مجموع أقسام المضاف
 إليه فتقول في زيد أفضل الرجال أنه أفضل من مجموع الرجال من حيث كل مجموع فانه غلط بل معناه أنه أفضل من
 كل رجل رجل من أقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا التي تعين قسم من أقسام المضاف إليه معرفة كان أو
 نكرة فلا يجوز أي الرجلين هذان إذ ليس للرجلين أقسام كل واحد منهما مثله حتى يعين أحد تلك الأقسام ويجوز أي
 الرجال هذا وإني الرجال هذان أو هؤلاء لأن الرجال كما قلنا يصح فيها أن تكون أمثليات وجمعًا فإني رجلين فاف
 التعبير عن استغراق الجنس بأحد أجزائه في النكرة حتى قلت أفضل رجل وأفضل رجلين وأفضل رجل واحد مثل ذلك
 في المعرفة قلت لأن المنكر لا يختص في أصل الوضع واحد بعينه ففهم أن يعبر به عن كل واحد على البديل لأن يعنى
 الجنس تخفيفًا بخلاف المعرفة فالحال يخص بعض الأجزاء وتعيينه فلا تطلق مع ذلك التعيين على جزء وإني أفضل لا
 يضاهان إلا إلى جمل ذات أجزاء كما قلنا ولا يضاهان إلى ما يكون خبره بالعطف نحو أي زيد وعمر ولا زيد أفضل زيد
 وعمر وفان تكرر الخبر وبالعطف فيها فلاجل تكرر المشو عند في والمفضل في أفضل خبر زيد وهذا أفضل رجل
 وامرأة وإني رجل وامرأة وهذا وأما قولهم أي وأنيك فالمراد بآياكم قصدًا والتخصيص على أن المراد الحكم
 والمخاطب إذا كان لا يدل عليه الضمير في اثنا فصرحوا بالصغيرين فوجبا إعادة أي رحا يتنحى الحطوف والمعطوفين
 إذ لا يعطف على الضمير المحرور ولا يعطف الضمير المحرور على شيء إلا بإعادة الجواز فتكررت في المحافظة على اللفظ لا المعنى
 كما في قولك بغيري وبليتك ممن أن مثل هذا لا يكون إلا في ضرورة الشرع قال س في ما وأنيك كان شرطًا شديد
 إلى المقام لا يراها وجاء مثله في ضرورة الظاهر وأنيك مع أن في ما معنى الشرط والاستفهام وهو
 موصول بالزوم لا إضافة المزمع بحسب الاسمية المقضية للأعراب ولا يجوز في المضاف إليه الإمع قيام قرينة تدل
 عليه نحو قوله تعالى يا أيما تدعو أهله إلا سماء المحسن أي أي اسم وقهر يد هاهنا من التاء مضافه إلى ميثاق المحسن
 كما في التام كما يعنى في الموصول قال الله تعالى بآي أرض ميثاق قوله ولا يضاه اسم ما قال لأضاهي لبيد في العموم

الرجل
 رجلين
 رجال
 رجل
 رجلين
 رجال
 رجل
 رجلين
 رجال

ع

اي لا يقال نحو كل الجهم ولا جميع الكل فانها متاثران في العموم قوله ليث اسد وجلس منهم مثلكان الضمير يعود
 عن والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمر كما تقول عين زيد والا فالثاني اعلم العين
 وقد اخل المصنف ببعض كلام الامثلة فلا بأس ان تذكرها احد ما حذف المضاد ذا المن الملبس جاء ايضا في
 الشعرع الملبس قال من لكم فيما الى فاني طيبك يا اباي الطاسي جديا يا اي ابن جديهم فاذا حذف فلا ولا لا يشتر
 قيام المضاد اليه مقام المضاد في الاعراب لقوله تعالى واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعراب ابن كالمضاد
 معطوفا على مثله مضادا قال شئ كما يقال في المثل ما كل سو دقة ولا بيضاء شجراي كل كل بيضاء قال ولو لم يقدر
 ههنا مضاد معطوف على المضاد الاول كان عطفها على عاملين مختلفين ولا يجزى عنده وعند غيره مجزى
 فلا يقدر مضادا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اي لا
 مثل اخيه ولا مثل ابي قالوا يجب ايضا المضاد ههنا فيكون ما حذف المضاد فيه ابقى المضاد في الية على
 اعراب وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله كان المعنى ما دخل هو مثلما يقول ذلك وليس هو المراد
 بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفها على اخيك لم يقل قول
 بل يقول ايضا ولو لم يقدر المضاد في السمتين لكان الداخل عليه لا المزيدي معطوفا على غير انساب الي الحكم المنفي لا
 يحى لانك تقول ما جاءني زيد ولا عمر ولا اخي نحو ما جاء غلام زيد ولا عمر ولا اخي عمر عدا المحي ليس منفيما عن زيد
 بل عن غلامه واجاب المصنف عن الاستدلال كل ما بان مثل ههنا كناية وليس مقصود كناية معدوم يقال شاك
 لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصود المولى كناية لم يترك الخطا بمراد وعندك كناية
 المعنى لان لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد لا يفعله
 لما كان الاخ مقصودا فكأنهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا اهلك فلا يجزى الفسادات المذكورة قال
 بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لان وان كان المثل مقما مرجح المضاد والمقصود هو المضاد في الية لكن المعنى
 لفظا مع هذا المضاد لا تاتي انك لا تقول على لا قول ومشارك لا تقول لئلا ومشارك لا تقول ومشارك لا تقول
 اقول اداء لفظ المفرد معنى الجمع والجمع غير عز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يجزى اطلاقها على المشي
 الجمع وكذا استعمال الجر من علامة التانيث مجزى المعنى انك تكثر فعل هذا لان مع من اكساة المضاد معنى التانيث
 والتنشئة وانهم من المضاد اليه من الاستغناء في الكلام الذي هو تنوع المضاد بالمضاد اليه اما التانيث
 فكأنهم من قوله الى استغثت واما التنشئة فلكونك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكأنهم
 استغاثت التانيث استغثت قبي واما اداء الفاظ الغيبة مع الخطاب فمخرج الامع حرف الخطاب هو زيد
 من غير ما مثلك تقول بالخطاب كما حذف في المثل مثل اخيك و ابيك يقولان وفي التانيث كقول علي السلم

مبحث المحرور

فما دبت مثل الجنة نام طاب لها وهذا يعبر المضاف اليه مقام المضاعف التذكير قال **ع** يصفون من نعا البرص عليهم برصه يصفون بالحق السلسل اي ماء بردي وهي تعرف بالبرص بالبرص ويقوم مقامه في الذائبة ايضا خطبة السارق فالتدملت اي قطعته يد في العقل كقولنا في وكوم قرية اهلكنا هالفا هالبا اي بئانا اذ هم قائلون فقال هم وقال المجعل يعرف مقامه في التذكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل هذا جاعل هو زيد اي مثل اخي زيد واستضعف سيبويه وقال لوجاز هذا الجاز نصير الطويل اي مثل الطويل وهو صحيح اما قولهم ضفة ولا اباحس لها فليحل العلم المشتهر بمعنى كالمضاعف للموضوع لذلك المعنى هي كل في قولهم موشى كما ذكرنا في التبرئة وقد يجد مضاعف بعد مضاعف وهم في القيام المضاعف اليه في مقامه كقولهم **ع** قد جعلت من حجة اصعبا اي اذا مقارنا مسافة اصعب وثانيها حذف المضاعف اليه فان كان المضاعف ظروفا فيه معنى النسبة كمثل وبعد في الزمان واما في المكان ومثباتها في الالهام كغيره فيسقط ولو عطف على ذلك للمضاعف مضاعف اخر الى مثل ذلك المحدث فالببناء على الضم وسمي الظروف خايات ومنها **ع** وخوض ومنذ وحيث كاي في الظروف والمبينة جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاعف مضاعف الى مثل ذلك المعنى سواء كان المضاعف الاول في الظروف المذكورة كمثل وقد زيد او مخرجها كقولهم **ع** امثلي عارضا اسرع بين ذريتي وجهه الاسد وقوله **ع** الاحلا لنا وبداية ساجدة الجوزة لو تبدل في المضاعف اليه فتوبى المضاعف لان المضاعف اليه كالباقى بما يفرض الثاني هذا جاعل قول المبرج ومد هسيبويه ان الاول مضاعف الى الجوزة والظاهر الثاني مضاعف في الحقيقة الى جميع التقدير لا خلا لاسم او بذكره ثم حذف الضم وجعل المضاعف الثاني بين المضاعف الاول والمضاعف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الغير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في ياتيم ثم عدي ومد هسيبويه زيد وعمر قائم ان خبر المبتدأ لا دل محذوف وهو معاني الذهيب ههنا مذهب المبرد اذ لم يلبس سيبويه من الفصل بين المضاعف اليه الستة اصالها فيهم عدي فربما يفتر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاعف ومعناه فكان لا يحصل ان لو يكن المضاعف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا ووجب ابدال للتوئين من المضاعف اليه وذلك في كل وبعض واذا واولا في تعالى وكذا صرنا لكالامثال ورضا بعضهم فوق بعض اذا قطع كل وبعض عن الاضافة فلا كذا ابدال للتوئين واستناع دخول اللام فيها وبعضهم حوهم وقد نصب كلا على الحال نحو احوال المال كلا وذلك كونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة كونه بنقد بركة وقد سكت الخليل في الموث كلهم وليس مشهور وثالثها الضم بين المضاعفين اعلم ان الفصل بينهما في اشعر بالظروف والمجاز والمجرى كقولهم **ع** لما دات سائير ما استند لله واليوم من كالمها وقوله **ع** كانت اصوات من يغاهن بنا او اخر التيس انقاص الفرائض وغيرهما

لحسنت

جاء من الازاد

الغنى في الازاد

الغنى في الازاد

الغنى في الازاد

الغنى في الازاد

الغنى في الازاد

الغنى في الازاد

الغنى في الازاد

الغنى في الازاد

الغنى في الازاد

الغنى في الازاد

الغنى في الازاد

الغنى في الازاد

الغنى في الازاد

السنة
محو الاسماء

كما هو المذهب المشهور في الغيبة وانما جاز هذا بل قلبها لا امر استحسان لا موجب عندهم ايضا فلا بد تركه اذا ادى الى
 اللبس بخلاف قلبه الواو في معلومى فانه لا امر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يرد
 هذا الامر بطرد الا لازم الالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا
 وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضادة الى كاف الخميعة الـ **س** يابن الزيد طالما غصبت **س** وطالما عشت اليك
 كضربين بسيفنا فحبينا **قوله** فان كان ياء اى ان كان اخر الاسم ياء وذلك في المقصص من شعر قاضى وفي المتن و
 المجموع نصبا وجر نحو مسلي ومسلتي **قوله** وان كان واو او ذلك في المجموع بالواو والنون رضا وانما قلبت الواو
 بالان في اسير القهقرى في التصريف اذا اجتماعت الواو والياء وسكنت اولهما قلب الواو ياء وادغام اولهما في
 الثانية وانما لم يبقا كما هو اجتماع المتقاربين في الصفاتى الذين يخفف الادغام قلبهما فقام الى الواو الى الاصلين الياء
 وسقط امر الادغام لغرضهما ليسكون الاول ويقبل الواو ياء سواء كان اولا كهي وثانيا كسيت واضمها طوى وسقط
 فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاو ففتح ففتحت على حلقها فحقها مصطفى واخفى في موضع طقون واظنون
 وان كان قلبها ضميمة فان لم يرد الى كس وزن بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلي وسقطت قلبها من الاخر الذى هو
 النحر فلما لم يقبل في سبيل وميل وايضا فالحم لما شعره في الخفيف في نحو مسلي والادغام فهو يقبل الضمة كغيره
 ميل وان ادى الى اللبس فانت عجزت قلبها كسرة وهاهنا اخفى في جمع التوى اديشتت ففعل **قوله** ففتح الياء
 للسكينة يعنى اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واوساكنه فلا يخفى فيها السكون كما جازى في الصحيح والمخفى هو
 لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنهما مع الالف في فلة نافع عياجي ومما في ذلك اما لان الالف التزم من نحو فهو
 يقوم مقام الحركات فتح فتح الاتحاد عليه واما الاجراء الوصل فخرى الوقت ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء في هذا
 بنى يربوع فيها الكسر ثم الياء قلبها وذلك للتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في خوفه ولدي ومن قوله حمزة ما دل
 بمضربى وهو عند النحاة ضعيف **قال** **س** قال لها هل لك يا ناني **قوله** واما الاسماء الستة فالى وانما جاء
 المبرح الى وانما ويقول حى وهى ويقال في في الاكثر وفي هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وحى
 باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر هو وذو فلا كلام فيه في هذا الباب
 اذ نحن نحكم في الضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الى مضمر هو الخمسة الباقية وهى على ضربين ضرب
 اعرب عن الكثرة ولا منها محذوف وهو فوك وضرب اعرب لام الكلمة وهو لا يربط الباقية اعني اوله واخوه و
 جوهه وهوله اما فوك فلا تلت قطع الاضافة واطرافه الى ياء المتكلم واطرافه الى غير ما في حال القطع فيجب
 ابدال الواو وميلها من متتابع حذفه وابقا له اما الحذف فلبقاء الاسم المتكلى على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما
 بل وعلى آخر الكلمة فلا بد وعلية كلمة آخرها وانها واما الابقاء فلا اتممت الى اجتماع الساكنين فيقول امر الى الابقاء

الاسماء الستة
 الواو والياء
 والواو والياء
 والواو والياء
 والواو والياء
 والواو والياء

الاسماء الستة
 الواو والياء
 والواو والياء
 والواو والياء
 والواو والياء
 والواو والياء

على حرف ذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين أما فتح الفاء فلان حرفه الفاء الكثر وافصح من الضم
الكسر وأما سكون العين فلا يدل على المحركة ولا أصل التكون فحذف لام نسبياً منسباً فلوله يقابل الواو ويحذف
لدا لا حركات على العين كما في يد وديم فوجب قلبها الفاء المحركة وانفتاح ما قبلها فبلغت ساكنة لان التنوين
يحدف الالف فلما امتنع حذوها وابقاؤها قلبت ال حرف صحيح قريب منها في الحذف وهي الميم لكونها شفوية ومن
قوله حاكك من سلم حياشيم وقا: فقبل حذف المضاد اليضوورة واصلها ها قال بوعلى هي ان يكون
لغز من لم يبدل من التنوين الفاء في الضبط كما في الرض والجو كما قال كفى بالناء منى من اسماء كان: وقال وادخ
من كل حي تخم: وهذه لغزها لا تخش فلا تفسد النكز فلا يبقى المغرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم
فهي فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال التثنية وقياس اصله قوي كذا في ثم فأي لغز الواو وانفتاح ما قبلها الا
انما جرى العادة فيما عرّب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملتها حركات على الكسر لتناسب ما كان العار
ههنا كما تحركة الاعرابية الواو كما ضمة والياء كما كسرة والالف كما فتحة الزمت الياء في الاحوال التثنية قبل ياء المتكلم
مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعراضاً تشبهها للكسرة التي ليست بأعراب ولا بناء عند المصنف اولاً للبناء
عند الحاجة بالكسرة الاعراضية عروضها وذلك كما شبهت الفتحة البناءية في يازيد بالاعراضية بدها بالواو ولا
في يازيد ان يازيدون وشبهت الفتحة البناءية في لاجل بالاعراضية فجي بكها بالياء فقيل لا طير ولا مسلم
كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في في مشبهة بالاعراضية وما قبل الياء الاعراضية في الاسماء السبعة
مكسورة فكسرت الفاء في في وقد يقال في وفيه وفيه زيد في جميع حالات الاضافة قال كالحوت لا يرويه شيء لفظه
يضيظ طان وفي البحر فمكة: والاول اصح وافصح لان علت الحاجة الى ابدال الواو ميماً عند القطع من الاضافة هي خوف
سقوط العين للسكانين ولا ساكنين في حال الاضافة اذا سوتين في المضاد فالاو ترك ابدالها ميماً وقد عجز
بين البعير والواو قال ههنا فتش في في من فوجها: على الناجح العاوي اشدر رجاء: وهو جمع بين البدل والمبدل منه
وتلف بعضهم معتدلاً بان قال الهم بدل من الهاء التي هي اللام قد صارت على العين واما اضافته الى غيراء المتكلم
فلا يعرف فيها اعراضاً بالحروف كما ذكرنا وجاء ثم زيد كما قرأوا الاربعة الباقية فلما ايضا ثلثة احوال احدها القطع
عن الاضافة ولا يعرف فيها حذف لامها وقا ثبتت في بعضها كما هي وفي ذكر لغاتها وثالثها الاضافة الى غيراء
المتكلم فالاعرف ذن في ابوك واخوك جعل لاسميهما اعراباً وفي جمع ههنا جذت اللام كما هي في لغاتها وثالثها ان
الى ياء المتكلم قال الجهم فيجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غيراء المتكلم ان كان لغرض جعلها
اعراباً والاعراب لا يظهر في المضاد الى ياء المتكلم فلا معنى لرددها معها ولجاز للميرج حيا سطح الاضافة الى غير
ياء المتكلم ردة اللام في اربعها كما نقل عن ابن يعيش وابن مالك في آخره واب حفظ كما نقل عن جزار الله والمصنف

العين
الضمة
الكسر
الفتحة
الجرم
الضم

مبنى لها معنى ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زيد وشرا وقد يقال رجل الاسد شدة وهو يدل عند سيبويه على هذا الجدل ان يكون جمعة
 بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم لعلني صبي جار ويقون من مرت رجل لاهرة اي مثل لاهرة ويحتمل ان يكون اسد شدة واهرة
 كما شدة وكامل صرة فالأكون بمقدرب هذا لمقتضى بل يكون قولهم انت الرجل كما ذكرنا في باب الحال المنصوب هذا الوجه لا
 من نسبت الكامل الى غير هذا وكذا في قولهم البرد بل تناول الجهر في مثل هذا بل يقرب من لا وضا فني رجل اسدي جري ورجل اسدي لا
 معنى للغير في نحو رجل اسد شدة على هذا التأويل قال المشكوك في قول الناس من ظلم ان شدة سيبويه العيون وعوها كان منه
 موصوفا لها واسما سوا سؤها أي سوادا عليها وكثيفا ستورها وانيها بغير صفة بذالك الجنس فذكر اللفظ بمعنى الكامل المحذور
 به رجل اي كامل في الجملة ورايت اسدا اسدي كما ملا وناشما اجنس صوغ من الشئ ووصف ذلك الذي نحو هذا خا من زيد
 سيبويه يستخرجونها كالمعين وضمه وضمه حديد باب سنج في الشعر ايضا قال السج اذا قلت مرت مرت بصر خصة وخصيت
 خاها ورجل خصة خصة سيف وبارساج باها واروت حقيقة هذا الاشياء ليخرج في ما غير ما فيكون كقولك بلات اسدا ابوها
 وانت زيد بل اسد السنج بعينه لان هذا مجازها فلا يجوز ان تحت بها قال ان ردت المائدة والحمل على المعنى جازها هذا كما سقلت و
 ما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فصة حلية سيف لها فصة حقيقة وكذا في حطب فانها كذلك خيرة حلية الوصف كالحول المعنى
 بتأويل معول من طين ومعول من فصة وقرينة قولهم مرت مرت تعرج عرج كاه كاه من عرج ومرت تقوم عرب سبعا كاه كاه
 عربا معجم وان اردنا التشبيه كان معنى بصر خصة اسير ليدى فصة كالحول وليس نحو وكذا فصة حلية سيف مشقة وان كان بصر
 واما طريقها فالتشبيه بعيد ومن غير الشائع قولهم مرت بصر اي عشرة وانه لك واب لك قوله ووصف المكرة بالجملة الخيرة
 ويلزم الفصل اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معروفة لان التعريف والتكثير في الارض الذي انما التعريف جعل للذات مشاراها الى خارج الشئ
 وضعية والتكثير ان لا يشارها الى خارج في الوضع كالحج في باب المعرفة والتمكة اذ لم يكن الجملة ذاتا فكيف بعضها فحين قولهم لعلني
 المنصوب في التعريف والتكثير بالذات المفردة فان قيل اذ لم يكن الجملة لا معروفة ولا نكرة فلم جازت النكرة فادون المعرفة فلما نسبتها
 للتكثير من حيث يصح تأويلها بالذات كما تقول في قام رجل هب لولا بوه ذاهب قام رجل اذهب واذ تقول في مرت بصر بوه زيد
 بمعنى كاه كاه بوه زيد وكل جملة هب وقوم الفردة امهات تلك الجملة موضع من اعراب كثر البتة والحال الصفة والمضارع
 ولا تقول ان الاصل في هذا الموضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها كالمضارع فاما المفرد لان ذلك متصور
 بالابرهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل في قولهم امهات هب وقوم الفردة ذلك في الموضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها
 ولاحكام نكرات اشارت الى ان الحكم شئ على شئ يجب ان يكون مجزوا عن هذا المحاط لكونه معلوما في قولهم امهات هب وقوم الفردة
 والاخر بحثا وليس لشي لان معنى التكثير ليس كونه شئ مجزوا بل معناه اصطلاح ما ذكرناه ان معنى كون الذات وشراها
 الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجزوا كونه نكرة بمعنى احد قلنا ان ذلك المجهول التكثير ليس بغير الصفة
 مجزوا كما ذكرنا ان المجهول المتشابهة الصفة الى الحكم عليه المجهول في جاء زيد العالم وزيد هو العالم انت الجملة
 زيد ولو وجبت نكرتها ليجوز جاتي زيد العالم وانما زيد وجب في الجملة التي هي صفة لوصفها فخير من انما

فما تبقى بالصفة والصفة يعرف الخاطبة الموصوف للموصوف مما كان الخاطبة يعرف قال ذكر الموصوف والوصول الى
 بعضها في الصفة والصفة فلا يجوز ان كان تكون الصفة والصفة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم الخاطبة ولفظ ك
 تلك الجملة وهذا هي الجملة الحرة لان غير الحرة اما انشائية نحو بلغت وطلعت انت حروفها او طلبية كذا لم تفهم والاستيعاب والفتن
 والعرض لا يعرف الخاطبة موصوفها الا بعد ذكرها والمالم يكن خبر المبتدأ معروفا للمبتدأ ولا محصلا لاجراء كونه انشائية كما في
 ومبين هذا وجها كون الجملة اذا كانت صفة معلومة المصنوع الخاطبة قبل كالموصوف والموصوف قد يوصف الجملة مقبلا ولا يشتر
 لها الى واحد بعينه كقولك ولقد امر على التميم بسبني لان تعريف لفظ على ما لم يكن في باب المعارف ولا نقدر على ادخال الالف في الالف في موضع
 ليطابق الموصوف لفظ في التعريف وهذا كما قال الخليل في المعت المفرد نحو ما يحسن الرجل مثلك ان يفعل ثم انك ما يحسن الرجل خبره
 ان يفعل ذلك ان مثلك خبر نعمتان على نبأ الالف واللام وانما جازاهم على ذلك اذ اجماع شديدين كون التعريف الموصوف لفظا لا صفة
 فلا يجوز في العلم ما يحسن الله مثلك في الصفة يمنع صلاطة لا يوافق ادخال الالف عليه فلا يجوز ما يحسن الرجل شبيهة بانك قد افهم
 على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيهة بانك ولا يكون في ذلك جملة بل في الجملة الصفة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال وبارك
 ابق قائم وذلك لان الالف في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف قد برأ وانما نقدر الالف في الاسم نحو خير منك ومثلك وفي المضارع
 للاسم نحو تقول ونحو وقال بن مالك خبر منك ومثلك بدل لاصفة قوله ويلزم الخبر انما اشترط الصغير في الصفة والصفة
 ليحصل به ربط بين الموصول وصلة والموصوف وصفة فيحصل بذلك الربط ايضا الموصول الموصوف بعضها في الصفة والصفة
 فيحصل لها بهذا الاضاف تخصيص تعرف فلو قلنا عمرت رجل ام عمر لو يكن الرجل مصفا بقيام عمر بوجه فلا يخصص
 قلت قام عمر في داره صار الرجل مصفا بقيام عمر وفي داره وقد اخذنا نصير كما في خبره استد وقد يقع الطلبة تصدقوا
 محكية بقول محمد وفي هو المعت الحقيقي كقولك جافتم في هل ايت الذي تضي اى بمد في مقول عند هذا القول كما يقع كاي
 لعنت زيد الصخرة واقتل اى مقولا في جف هذا القول ومفعولا لاني في باب خط نحو وجدة الناس خبر قد قوله ووصف حال
 وحال متعلته نحو عمرت رجل حسن الالف فالاول يتبع في الاعراب التعريف والتكرير والا فاداة التثنية والجمع والتذكير والثاني
 والثاني تتبع في المنحة الاكول وفي الوافي كالفعل قولك حال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع واعل بوصفك يجعل حال الو
 اى هيئة وصفاته وهو كالكبر في رجل قام ومضروبو حسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفه ذلك الشيء المنزلة منزلة نحو
 مصرى حارة في حصول القادة بذلك وهذا السبيل ان يكونوا هو مجرى على الاول رفعها ونصبها وجرها بالافلا في بينهم نحو
 رجل صار ابوه زيدا وضار اباه زيدا ولا يكون ان اسم الفاعل المفعول المتأصل المفعول ما ضار به من الالف
 مفعولا بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة وغيرها والصفة نحو اضافة في الفاعل نحو جعل
 حسن الوجدان لمفعولها وغير صفة اما ان يكون اضميا او غيرها الماضي الالف مضاف الى الفاعل نحو رجل قام الغلام وكلا
 يتعرف الاضافة الى معمول ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضيفته الى الفاعل بالادراك للمفعول ان نحو

اياه لا نكتفي ان اياه بل اوجه رجل قاعد اياه او برجل قاعد ان اياه **قولهم** والمضمر لا يوصف العلم المضمر لا يوصف الا وصف
 اما ان لا يوصف فلا ينشك والخط من عرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون التوضيح وتوضيح الوجه فصل الفصل
 واما الوصف المفيد للمعرفة والزم فلم يستعمل في الاشارة متع في ما هو الاصل في وصف المقادير ولم يوصف الا ان كان مضمر وفي الاصل
 هذا راسببنا في اوجهنا الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف الا ان كان على المضمر على الشك والخط لا يدرى مضمرها واما ان لا يوصف
 به فليحتمل من ان الموضوع في المعارف فينبغي ان يكون اخص ومساويا ولا اخص من المضمر ولا مساويا لخص يقع فصله وقيل المضمر
 يقع فصله لا يدرى في بعضه في نظرنا هو يدل على ما يدل عليه مضمره فلو رجع الى الال على معنى كشي الفاعل والمفعول والصفة
 للدلالة على قولك زيد كبر وانت هو وازاد الكساة وصف ضمير الغائب فهو قولنا لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك موت
 المسكين والمجهول يحلون مثله البديل ولو يذكر المصنف شيئا يوصف بالضمير لانه يتبين ان قولك بعد الموضوع اخص مساويا
 فانه لا شيء اخص من المضمر ولا مساويا **قولهم** والموضوع اخص مساويا ومثله يوصف واللام الاشارة بالمضمر الى مثل ينبغي ان
 ان تعرف ان ليس هم هذا الذي ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموضوع من افراد اقل على كل من جليل لفظ الصفة او مساويا
 له فان هذا لا يطرد الا في المعارف في لافي التكرار ما في المعارف كانت تقول ان في الرجل العاقل هذا الرجل نقيت ^{الشيء} الجيد والذات
 فانت تقول يايت شيئا ايضا في هذا ذات قديمة او اجتهاد الوجه بل مرادهم ان المعارف تخص اعني المضمرات الاعلام والمبهمات
 واللام والمضمر الى احد هاتين الاوصاف اخص وصفها بما اجمعه الوصف ضمها الا ان يكون الموضوع اخص يعرف من صفته
 مثله في التعريف فهو قول الرجل العاقل الثاني فيه ان اخص من الاول بمعنى مدلول اللفظ الا انها جهة التعريف طارئة
 مدلولها الوضعية متساوية في قولك هذا الرجل لفظ هذا العلم من الرجل مجتهد في نعيم ان نشار بوضع واحد على شارب
 كان لكل التعريف الاشاري اتمهم بغير تعريف في اللام كما في فعل هذا لخص فيهم الموضوع اخص مساويا ^{الشيء} البقرة فينبغي ان تعرف
 المعارف في كون بعضها اتم من بعض حتى ينبغي ان لا تعرف في فهم الموضوع اخص مساويا فالمنقول من سيدي وعليه جمهور الخلق ان
 اعرفها المضمرات فخر الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعروف باللام والموضوع وكون الشك والخط يعرف المعارف وظهر واما الغائب
 فلا يستدعي الى اللفظية وجعله منزلة وضع اليد اعا كان العلم اخص اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة
 مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اعم من مدلوله عند المستعمل
 بان يعرف به الاشارة الحسية فكثير ما يقع اللبس في الاشارة حسية فلان لك كان كذا اشارة موصوفة كلامهم ولذا
 لم يفضل بين اسم الاشارة وصفية لاشارة احتياج اليه اعا كان اسم الاشارة اخص اعرف من المعروف باللام لان الخط يعرف
 مدلول اسم الاشارة بالعين القاطعة ومدلول اسم الاشارة يعرف بالخط وان العين فما يقع في معرفة العين والعلم اخص اعرف
 باحد والوصف تعرف في اللام لم يعمل معنى التكرار فهو قولك لعل اكله الذئب كما في باب المعرفة والتكرار والموصول كذا
 اللام واما للمضمار في الحد الادنى فغيره مثل تعريف المضمار ليس هو لانه يكتسب التعريف منه عند سبب واما عند البشر

[illegible]

ان يعلم السامع من نقصا والمنع بل العنفت ما يعطى النظم لان لم يعلم فالتعقبت محتاج الى ذلك العنفت بسبب وتبينه لا قطع مع
 وكذا اذا وصفت الموصوف وصف لا يعطى والمخاطب كفى في الوصف يستلزم وصفا اخر فذلك القطع في ان النماز الا ان لم يمتزج
 العلم الجلي في العلم في الاصل يستلزم التبجيل ومع اجتماع الشرط جاز القطع وان كان لغوا اول قوله تعاروا او احرز الحجة وقيل ان
 المحمد لله التحية وشرط التجاخي في القطع تكرار العتد والاية رد عليه فقول ان كان العتد المراد قطعه معرفة وجب ان يكون العتد
 اسم لا شارة لما ذكرنا ان اسم لا شارة محتاج الى العتد لم يجره وان كان فكرة فالشرط سببه بعثت اخبر من ان يكون العتد الثاني
 البخر الخفيض لانه اذا احتاجت النكرة الى العتد فخصيصها كجزء القطع لا قطع مع الحجة والاخر في عجمي لغت الذكر المخطو
 بالوالد اذ قطع القطع والفصل لظاهر النكرة محتاج الى الوصف فذلك القطع جوف هو نفس في القطع اعني الواق له وباو الى النسخة
 وشعرا واضمح مثل الشعرا في المعركة القطع مع الواو كقول الخو من لا يبعثا في معنى اسم العادة وانما الحجة الثالثة ان كل
 معرك والطيبين معا فذلك الازد والواو في العتد المخطو اعز صيته نصبتا ورفعتا وجوز بها لفظ العتد المخطو تعريفا وتكرار
 كقولهم وبكل مرة مرة لا تخرج مالا واذا ذكرت العتد شئ معلوم ابتعدت وقطعت واتبع بعض من بعض بنظر تقدير لا ينافي
 الاتباع بعد القطع فيه الاكثر في كل عتد فقول ان يكون مذكورا وما اوتجناحوا لغير الله المحمد ومرت بزيد الفاسق ومرت بالسليكم
 قد يكون تشبيها بغير زائد العاصم وقد ذكرنا في انباء حاشية المنصوبات المروحات ويونس وجب ان ينافي في الترم اما العتد
 فيما يمكن واما على البدل فيمكن نحو رايته الباش ومرت بالسليكم في الخليل الجاز فقولها وضا ونصبا كما في المدح والذم
 لم يضمن العتد شيئا من المعاد المذكورة لغير قطع كقولك زيد اذ يزاره صاحب الشياكب بعد ان كان في زيارته قطع ما بعد من غير العتد
 المعاد المذكورة الاصله كان المعطوف عليه لغوا ولا ينافي في الازد والواو الاستدراك فيهما مؤذنان بالقطع تقول زيد جازا في قوله عتد
 ما زيد قائما باقاه وكذا قد عتد وما قطع العتد الاول والواو اذا طالت في المنع كالقالب الممنوع الى قوله والممنوع بعدهم
 الموقوف عنده من حيث هذا المذكور ما يشترط في العتد المخطو انما يبعد اذا جاز الاتباع على العتد بضمها فانما هو الجاز في الامثلة المذكورة
 القسم الاول في جميع الامثلة مع تفرق الموصوف فلا ورأيت احد في الموصوف اعلم ان الموصوفين كذا في علم ولو بوجه بطريق اخر كقول
 وعندهما قصارت الطرودين فان وصفها جازا كثير البصر بالشرط المذكور بعد ذلك كالا في النكرة لان الناقم مقام الشرط ينبغي ان يكون
 مثل والجزء مخالفة للفرق الذي هو الموصوف وكذا الظروف الجاز كقولها مقدر بالجزء على الاجم وانما كذا في موصوفها بشرط ان يكون الموصوف
 وبعضها بغير الموصوفين وبقي قالوا بغيرهم ومن ذلك قالوا ما جازا لاه مقام معلوم ومن ما لاقتنا الاملاك الى مقام معلوم قل
 الشايع وما الدهر لا تارنا فيهما امسوا واخرى في العتد كالح: في خاتمة اداة امتصها في حكاية سلبها ما عتد منها الازد في قوله وقال
 فكلما تشبهت في انما عتد واخرى في الجوز قال الوقت في قوله اوتى عتد فضله في مسمى جاز كذا في الرقيم الطويل في قوله عتد في الشعر
 اناب جلا وطلاء الشدايق في مسمى صاع العتد تعرفون وقال ما عتد عتد جهم وحج وغيره كذا في اشد هذا قوله كان يكون في الموصوفين
 كانك من اجل في عتد يقع خلف عتد الشين وانما كذا في الشرط المذكور ليعرفه لا لا عليه كما استعمل عليه فيه فيكون كانه قد كذا

س
للأمة من القادرين
من أشرار الخلق
والأفسد من
عليه من الضعيفين
وأنه يوافق على ذلك
بخطبته على الخلق
والأمة من القادرين

حروف كلمة فكذا ولا يفتصل إلا بذي لك يظهر أن لك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل حوازا فإداهما متصل مبتدأ كذا فحصل الرفع
استقلال ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد لأن العطف في حكم العطف عليه فلا يلزم أن يكون العطف وياض التأكيد
المتصل وهو محال أن كان الضمير منفصلا فمما ضرر لا أنت وزيد لم يكن كذا فلفظا وكذا أن كان متصلا منصوبا فمما ضرر ولا زيد لم يكن
كأنه معنى محو تأكيد المتصل الرفع لا لغرض العطف فمما ضرر بآت وضربت ناقلا لأن يقع فصل في محو تركه سواء كان الفصل قبل
العطف فتوكد ولست بنازل إلا المنة بمرحل وأما التأكيد فلهذا أو بعد ما كقول تعالى ما أشركنا ولا آباءنا من العطف جوابا لآل
زائدة تأكيد المعنى ومع الفصل قد توكد بالمفصل كقول تعالى فكم يكذب فيها هم والعاون وماعبد نامد ومن شئ لا آباءنا
قد لا يولد والإمران متساويان فلا قال في محو تركه وانما جاز التوكد لأن طول الكلام قد يغني عن جواب ما جاز في طلب اللاحض وهو
حضر القاضي إمامة والما فظوا عني بالنص فليفت لا يفتع عا ليس واجب بل هو الأولى وذلك أن مذهبه على عيسى بن التأكيد بما
هو الأولى وهو زون العطف بدلا توكد ولا فصل لكن على فيجرا لا فهم خطوه أصلا بحيث لا يجوز أن يترك ما اللو في محو ترك
العطف المذكور بدلا توكد بالمفصل ولا فصل من غير استقبح قوله واذا عطف على المضمر الجور لعبد الخاضع وانما ذلك انما
للمضمر الجور وبجاءه اشترى اتصال الفاعل المتصل لأن الفاعل أن لو لم يكن ضميرا متصلا جاز انقطاع الجور ولا يفتصل من جاز
كان ضميرا واضحا وكذا العطف عليه دليلون كالعطف على بعض حرف النكاح فخرج من حيث انقطاع الضمير على الجور وإعادة كما
أيضا حمرت بزبد بك والمال بين يدك وبينك وليس الجور رضى من منفصل كأي في المصنوع حتى توكد بدلا ولا ترفع على عمل
في الرفع المتصل فلم يبق إلا إعادة العامل الأولى سواء كان اسمها للمال بين وبين زيد وحرف ضمير حمرت بك وزيد لا إعادة
العامل إلا سمي إذا لوليتك أن لا تجلب إلا لهذا الغرض أن لا معنى لك في قولنا بينك وبين زيد إذا لم يكن أن يكون هناك بين
بين بالنسبة إلى زيد وحده وبين آخر بالنسبة إلى الخطاب وحده لأن البنية أمر يقتضي طرفين فغير فإن تكرير الثاني لهذا الغرض فظنا
اليس نحو كمال غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لوجوه يلحق لوقا موقنة والحق القضي فقلت
فما تقول بعد إعادة الخاضع القول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ونقول الجور وعطف على الجور وقلت النظر المستقيم يقتضي
أن القول بالنائي أولى ذلك لأن القول بفي نحو المال بين وبينك متعين لا معنى له الثاني أن الجار والمجرور عطف على
المضمر لا يفسد المعنى في نحو حمرت بك وزيد وان أمكن أن يكون للماء الثاني معنى فذلك أن يكون استوفى معنى الجار والمجرور
فما يكون سبب الاستيناف للماء الثاني معنى فلو لم يكن ذلك في بين الثانية إلا أن الماء الثاني غير الماء الثاني فمما ضرر بلش الغرض الذي
اجتلبت له بين الثانية بعينه وجه الحكم يكون الجور وعطف على الجور وهو هنا كما في مستبين فاذا انقرض هذا القول بطوره
مجرور مع تكرار العامل كما كان مجرورا وقبل تكرره أعني العامل الأول لأن وجه التأكيد لا يفتي وهو حيث للمعنى كعدم كما قال
سيبويه في نحو يا زيد ان جري يا ضا لا إلا باللام الظاهرة والأولى أن يحمل جره على العامل التكرار وليس باق من الحروف الزائدة
شعوك في زيد فإلهما لا تقع زيادتها وهذا الذي ذكرنا عني لوم إعادة الجار في جال السعة واختيار مذهبه البصريين في نحو عديم

تركها اضطراراً لقولنا فالقول قوتها في الاستماتة فاذها فيك واللام مرعي : واجاز الكوفين في اعادة حال المستبدل
 بالاشياء ولا دليل فيها لا ضرورة حاملة عليه لا خلاف معها ويقولون لا يتساوون به ولا ارجام الجري في قراءة متممة واحتمل الباء مقول
 والجريها وهو ضعيف لان حرف الجوا لا يعمل مقدر في الاختيار الا في نحو الله لا فضل ولا افضال لظهور الجواز فاعمل الا اذا ذكرنا في الجري في
 القسم لا يكون اذن قسم السوال لان قبله واقول الله الذي يتساوون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء كما يجزى والطاهر ان جري
 ذلك بناء على انه لو كان في ولا نسلم فاذها في النسق السبع وذهب الجري وحده الجواز العطف على الجواز المتصل لا اعادة الجواز
 بعد تأكيده والتغير المتصل الرفوع فهو مرتبط بك انت وزيد قياساً على العطف على الضمير المتصل الرفوع وليس ينبغي الا ان لا يسر في مع
 تأكيد الجواز بالرفعي خلاف القياس اعادة الجواز كخوفان قبل كما جاز تأكيد الرفوع المتصل في نحو كذا في كل واحد من الجوا في
 جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمتصل جازاً ايضاً تأكيد الضمير الجور في نحو مرتبك ونسبك لا بد ان ينفخ فيك جبالاً غير
 اعادة الجواز لوجوه العطف في اول الابد التأكيد بالمتصل في الثاني الامع اعادة الجواز لوجوب ان التأكيد البدل ليس باجنبيين
 عن متبوعه افعالاً لا معاً ما مضى فلان البدل في الاعراب ما كل المتبوع او بعضه ومتعلقه والخط قليل اذ في التأكيد عن الجوا افعالاً اما اللفظ
 فلان لا يفصل بينهما وبين متبوعه كجوف كاف عطف النسق فلم يترك جري ما هو كالجري من متبوعه على ما هو كالجري من متبوعه في الثاني المتبوع
 من حيث كون كل واحد منهما كالجري ما قبله واما عطف النسق في متصل عن متبوعه لفظاً والجوف العطف ومعنى خبره ان العطف في الاعراب
 غير العطف عاقل فترك جري ما هو مستقل الا اجنبي من متبوعه على ما هو كالجري ما قبله في الثاني المتبوع والنسق فان قلت فلا ضرر والحكم على
 هذا الوجه في جميع التأكيدات متصل متبوعاً كما قلنا في الاول والنسق العين يتأكد متبوعها الذي هو فرع متصل ولا المتصل قبل
 التأكيد قلنا في الابد اخرى وذلك لان النسق العين كثيراً ما تليان العامل وتقعان غير تأكيد نحو طابت نفسك في القيد عينه فلو
 يولد معها ولا بالمتصل لا لتبس الفاعل اذا كان غائباً او عاقبة بالتأكيد فيزيد جاعل نفسه هذا جاعل نفسه في قولنا الحكم في التوابع
 ضميرها باردة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يتبين اماكن الجمع فلا تلبس بالفاعل في نحو الذئب في كل ان لا لا في العوالم
 اصلاً فلا نقول جاءني حكم ولا قلت حكم ولا مرتب بحكم بل قد استعمل مستبدل اخر لان العامل متبوع كما هو هذا الجوهري وان
 من متبوعه لاخر اعني خبر المستبدل كما اخبرنا في اول الكتاب هذا وقد جعل المصنف اختصاص النفس العين بتقديم تأكيد وكذا ما بالمتصل فيهم
 كره ان يؤكدوا الجري ما هو مستقل قال لان النفس تستعمل في تأكيد لفظ كل لا يستعمل الا في التأكيد وهذه العلة تبطل عاقل في قولهم مرتب بك
 نفسك فالاولى ما قومه من قول والمعطوف في حكم المعطوف عليه من غير جري وما زيد بقاؤه او قائماً ولا داعي في الرفع فاجل
 الذي يطير فيغضرب يد الابد لا يها فاستسبب لا يريد ان يقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان الحكم يثبت للفظ على
 مطلقا ليجر ثبوت المعطوف حتى لا يجر عطف العرف على التكرار والعكس عطف المعرف على المبني والعكس عطف المعرف على المبني الذي لا يجر
 والعكس بل الابدان كل جري المعطوف على اللفظ ما قبله لا ينظر الى نفس جري ثبوت المعطوف كما اذا جري في المعطوف على اللفظ
 الى ما قبله كونه جازاً ذات مخير عاقل اليك لانه صلاً لا يركب منه للمعطوف كما اذا اقصى ما قبله كونه زائداً في جري مرتبك الجور لم يكن وجب

المضمون الثانية كما في مسئلة الذباب لا كما تقول مجزئ عن زيد في جزء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس لا لأن المتي كذا
تغيب مجزئ عن غروب الشمس بل هو قول مجزئ عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس ليس عن زيد سببا لغروب كذا نحو زمع فتراد
مضمون معطوفا بعد مضمون الأولي وإن كان متراجعا فقول الذي جاء فغربت الشمس لا لأن المتي كذا نحو زمع فتراد
زيد وكذا الذي جاء زيد فغربت الشمس كذا القول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس زيد غربت الشمس تمام لا منع من جميع
هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة تأتي يلزمها الضمير إما ظاهرا نحو زيد خربتته وعمر أو تعطف ضليحة بعض جزئ الجملة
اللازمة للضمير كالحال منه نحو زيد خربتته وعمر أو تعطف على المفعول كذا نحو زيد خربتته وعمر أو تعطف على المفعول كذا نحو زيد خربتته وعمر
المعطوف على أجل عدم الاستقلال فلما استقل الجملة المعطوف في الفاء فهو وتعلق تحت محبت المعنى بالجملة المقدمه ليست مضمونا
مضمونها أصرا زنت كأحد جزئها فالكلف بالضمير في أحد الجزئين وأما أن لو كان الجملة المعطوف تعلق بمضمون المعطوف عليه فلهذا
قام وقد تدت هذه يدلو على أن تعلق المضمون بالمضمون معنى فقول الذي قام وقد تدت هذه يدلو على أن تعلق المضمون بالمضمون معنى فقول الذي
يرول إننا والذي يقع في القامة ولا ينبغي أن تدل على أن لا قرآن معلوم من قوته الحال إذا لو تكن مع والو قوته لا قرآن لم يجز
لأن الواو ملحق بالجملة لا يقع على القرآن وغيره فكان في الفاء وهو تعلق بمضمون بين المضمونان هذه قوله وهذا لفتت زيدا
أياها جاء وانفا فالواو وفي المسئلة إذا ذكرت مقام الواو الفاء وهم أو أو أو أو لا يجزئها قوم لأن الإجماع ليس حاصل مع الفاء
وهم أو يحتاج إلى تقدير فعل آخر للمعطوف فيجب الجزاء الأولي بالأخير على المبتدأ لحذف الواو فلهذا الجرح فلا يفتح إلى التفسير
فلهذا وليس ينبغي لأن العامل ليس مفقدا في المعطوف كاتين في هذا قوله ولو سلمت الضافات على عمل ما ذكرنا لأن الجملة الثانية
مع الفاء وفروا وتعلقا معنويا بالاولي وأما أن صرحنا بالفعل في الثانية مع الواو ونحو زيد أكرمت وعمر أكرمت أياه فان قصد
بالتركيب التأكيد جازت المسئلة وإن قصدت الاستئناف مستعينة الأولى بحلولة الجملة الجزئية عن الضمير قوله وإذا عطف على عاملين
لوحظ خلافا للفاء الأفي نحو في الدار زيد والحج عمر خلافا للسيب مع قولهم العطف على عاملين أن الخطب مجزئ مع
مختلفين كما في الأحرار كالمضيق والمرفوع أو متفقين كالمضيقين على معولي عاملين مختلفين بخلاف زيد كذا ضرب عمر أو كذا خالدا
هذا عطف متفق الأحرار على معولي عاملين مختلفين في قوله ان زيدا صرحنا بالأمم وكذا الضمير عطف مختلفين الأحرار على معولي
المعولي على عاملين بل على معوليها هذا القول منهم على حذف المضائق ما عطف المعولي على معولين كانا مختلفين على
عامل واحد فلا بأس بنحو ضرب زيد عمر وكذا خالدا وظننته زيدا قائما وعمر قاهدا وأعلم زيد عمر كذا فاضرا وبشر خالدا
كربما وذلك لأن الجرح والعطف كالعامل لا يقيى أن يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز أن يكون كعامل يعمل على أن
أو أكثر اعلم أن الاختصاص بعطف على عاملين مختلفين مطلقا إذا وقع فصل بين العامل عطف المعطوف الجرح ونحو دخل يد
البحر وكذا خالدا لهذا لا يجوز إجماعا منهم من جرح العطف على عاملين من لو جرحنا ما أعيد من جرح الفصل بين العامل
الذي هو كالجرح وبين الجرح وما أعيد من الجرح فهذا والعطف على عاملين وليس كذا في المصنف من قول الجرح بعض

زيد كجر غلاماً وبكر اخيه الاستواء اول الكلام واخوه وهما كجر والمصنف تجوز العبد الذي كره الاعلم ايضا وهو
يقدم الجوز في المعطوف عليه متأخر المنصوب والمرجح جزياتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والجر
عمر ووان في الدار زيد والجر عمر لكن الالفة التي ذكرها الاعلم بل ان الدلت ثبت كلامهم ووجب الاستقواء على العطف
على عاملين وهو الضبط بالضابط المذكور فوجان يقتصر عليه لا يفاصل غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقاً
الاصل ان اطرد في صوة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المنصوب الم لا علم من جوي الصوتين المذكورين
يبقى الاشكال عني على تخصيصهم للصوة المعينة الجوز دون غيرها واذ كان العطف على عاملين مختلفين الاصل فلا حاجة
باضا والخاضع كاهل سبي والفراخ حتى لا يكون محكما قوله لخالفا للفراء يعني ان الفراء يحيزه مطلقاً وهذا الاحوال نظر
على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والجر عمر اي محي مطلقا ويقاس عليه اذا كان الضابط المذكور لخالفا للسبق به
اي لا يجي بعده مطلقا وان كان الضابط المذكور ولذا تركت الحكم العطف فيها ان قد يحذف والعطف مع معطوف
مع القسرية كما اذا قيل من الذي اشترك هو زيد قلت اشترك عمر واي اشترك عمر وزيد قال الله تعالى لا يستقيم
منكم من اتفق من قبل الفتح وقابل الوباء وكذا ام مع معطوفها فهو كالمثل انا اصله ليلوا هارافي الليل تضلي الذنبي ام في
النهارة فحينذ والوا مرجع من المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين ذابوا التوكة لئلا يحلمهم قلت اي وقد كفي
ابو زيد اكلت سكا ليلنا قروا قد يحذف وكما تقول لم قال اكل اللبني السكا كل سكا ليلنا اولينا وذلك لقيام قرينة اذ
على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بل وانوالها تقول لم قال ما قام زيد بل وعمر اي بل قام زيد وعمر ولا حاجة
نصديق فتدل على المعطوف عليه المذكور هو المصدق للمثبت كما يحذف في بابها وكذا تقول لم بل فزيد بل او زيد بل او زيد بل
للايجاب بعد المنفي فكأن التقدير بل قام زيد لا عمر وتقول لم قال ما قام بكر نعم بكر نعم ما قام بكر نعم زيد اي لكن قام زيد نعم
مفردة لما سبقها فتيا كان او اشياء ولكن الاثبات بعد المنفي عطف المفرد كما يحذف في حروف لعطف تقول لم قال مات الداعي لم يمتي
وتقول لم قال ما قام زيد بل بل عمر او نعم بل عمر واي بل قام زيد بل عمر ونعم ما قام زيد بل عمر ولا يحذف المعطوف عليه بعد
حروف التصديق اذ كان العاطف ام ولما واذ لان ام المتصلة وهي العاطفة تقطع سبق المفردة وما تقطع سبق امما
كما يحذف في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى ام من هو قانت انا ليل لي الكا فخر ام من هو قانت يحيى زينة
المعطوف بالواو والفاء ونعم واولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت عمر او فخر او عمر او عمر او عمر او عمر او عمر
ان لا يقدم المعطوف على العامل فلا يجوز زيد قام عمر ولا مريت وزيد عمر وذلك لان العامل يعمل في المعطوف فاسطر العا
فهي كالا فعل ومرة لا لا بعد المستعمل لها ولا يستباح كون المتابع مقدا على متبوعه على متبوعه على المتابع المستعمل في
فمن لم يقدم على محول التزم ايضا عامله فقال لا لاسد اياك لانه يكون ذن فتتجمل على العامل كذا لم يقدم على معطوف عليه
لزم اتصال عامله لا يقال وزيد ضربت بنت ولم تقدم على المعطوف عليه اذ كان مبتدأ مؤخر كجر خلة حرف تاسع الا

١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

ان وعمر زيد قائما ما زيد عمر قائم لضعف الحرفين فلا يعلن مع الفصل غير الظرف وكذا القول اما وعمر زيد فسطحا والذ
 واوه من زيد ضاريا لنا وهل زيد عمر قائما ان كيف وعمر زيد فان كان لا يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء والاول من الخبر
 فاذا تقدم الخبر فقامان وزيد عمر وكيف وعمر جازا فطر النسخ وعامل على الحد من حيث يشترط ايضا في تقدم المعطوف فظهر
 ان لا يكون للمعطوف عليه مقرونا بالاول ومعناها فلا نقول لمجاهدي وزيد لآمر وعمر وانما جاء في زيد عمر وذلك لكون ما بعده في خبر
 ما قبله التام فاما ايضا فلو انما جاء في باب الفاعل فلا يقع على المعطوف الذي هو خبر ما بعدهما وهذا ان كل خبر راجع الى المعطوف بالاول
 مع المعطوف في عطفها فقاما مطلقا فخر زيد وعمر جاء في ومات الناس حتى الاشياء وقضى الضمير للمعطوف والمعطوف عليه اما في
 تعالى والذين يظنون ان الذر هب لفضة ولا ينفقوها فالبعض لا يفتقون للكنز لئلا يكثر من على الكنز قوله والله ورسوله حتى يرضوا
 اي يرضوا احد ههنا ان الرضاء احدهما الرضاء والاخر ويجوز زيد وعمر وقام صاحب ذن الخبر من الاول الكفاية خبر الثاني ولكن الخبر زيد
 قام وعمر على حذف الضمير من الثاني ككفاية خبر الاول اي وعمر كذلك وفي الموضعين ليل الابتداء وحذف عطفها على المبتدأ اذ هو
 كذلك لفت تاما واما الفاء ونم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف لهما مع المعطوف عليه ففي مطابقة لهما خلافا في المعطوف
 ويجوز حذف الخبر من احدهما اما من الاول فخر زيد وعمر وقام اي زيد قام فخر وعمر وقام واما من الثاني فخر زيد قام
 فخر اي فخر قام وفخر كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاخبار واجاز الما قبلت
 الضمير وهو الخبر فخر زيد ثم عر قاما اذا اشترك في الضمير ليدل على انتفاء الترتيب حتى تناقض الفاء وفردا يقال ام الرجلان
 مع ترتيب قيامهما والاخبار والاختلاف في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في حال الجمع القيامين ترتيبهما وان لم يكن الخبر
 في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا فخر جوني زيد فخر فقلت لهما وجاء في زيد فخر وكبروها صدقنا واما لا وكس ولام واول
 فطاقة الضمير معها وتركها ما كان الى فخر فخران قصدا احدهما وذلك واجبة في الاخبار عن المعطوف لهما مع المعطوف عليه
 الضمير فخر زيد لآمر جاء في وزيد بل فخر وقام زيد وعمر اناك وكذا القول زيد وهما جاء في ولا نقول جاء في ذلك الضمير احدهما جاء في
 والغلبة للثاني نقول في غير الخبر جاء في اما زيد لآمر فالمرثه وزيد اضربت ام عمر فاجبة وما جاء في زيد لآمر فالمرثه
 وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة فخر زيد لآمر وجاء في مع اتى دعوتها وزيد وعمر جاء في وقد شربها او كرمها
 ونقول في والى الا بالحق جالس الحسن وابن سيرين ويا حشره ويجوز وباحتها وكذا نقول هذا ما جاء في وعمر من واما ما عرفت
 نقول وهما فخران قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقرا فالله اولى بها وليس معنى الواو كفاية لبعضهم والمعنى ان يكن غنيا او فقرا
 فلا بأس فان الله اولى بالفقير معا وانا قال تعالى واذا رادوا الحارة او هو ان انفضى اليها يافا الضمير مع ان الانفضاض
 اليها كان لان الضمير يرجع الى الراد المدلول عليها بقوله رادوا لا يستلزم عطف الضمير الى المعطوف وبمع المعطوف على ذلك الراد
 احد ههنا لانما استعمل واكثر الى الا با حشره في الامر بن جوح الحسن وابن سيرين صادق كالأول ولهذا جاز قوله وكان بين
 ان لا يسترحو اغنيا وليستروها واخرت الشرح فقال مع سنان وليستروها وحى وليستروها ونقول زيد لآمر جاء في وعمر وهما

الضمير
 في الخبر
 المذكور
 وجب
 المطابقة
 اتفاقا
 فخر
 جوني
 زيد
 فخر
 فقلت
 لهما
 وجاء
 في
 زيد
 فخر
 وكبروها
 صدقنا
 واما
 لا
 وكس
 ولام
 واول
 فطاقة
 الضمير
 معها
 وتركها
 ما
 كان
 الى
 فخر
 فخران
 قصدا
 احدهما
 وذلك
 واجبة
 في
 الاخبار
 عن
 المعطوف
 لهما
 مع
 المعطوف
 عليه

مستحقان للضرب ما جازى في ذيل كجر عمره وبل عمره وقد دعي لها ومنها أن يعطف الفعل على الاسم وبالضرب فاعلى الاسم
 الفعل قال تعالى فاني الاصباح وجعل الليل سكونا على قراءة حاصه فلان الاصباح وكذا قوله تعالى صفات ويقض على بعضه
 يقضه قال بات بعثها انصب بالزمن فيصير اسوها وجاهوا في غير ذلك لا يحى في حوت رجل بل رجل فيضرب العطف في الذليل
 بتقدير الفعل يعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلا البعض قال تعالى الذين فيكون بالكفا في قاموا الصلوة وان الذين
 كفروا ويصدون وارسل الرياح فتغير سحابا وكذا يجوز لم يقض زيد ولا يقعد زيد عدا وبالعكس كذا يجوز عطف المفرد على الجملة
 وبالعكس اذ يقال انما بالناويل بخوريداوه كريم وعالم الخ لکن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعاً عنها وكذا دخل
 من الاعراب فالاولى كنهنا نابعاً في الاعراب فخر حوت رجل طريقه البوه كرهوا في من نحو رجل ابوه كره وشرفه في لسياذا
 كانت الجملة والمفرد صفتين لان تقاطب الصفه والموصوف اكثر من تقاطب المبتدأ والخبر والحال وصاحبها الذي لا يكون متعلقاً
 تعريفياً وتكراراً دون التوكيد فتعلق قوله عطفه في ارجاء وهذا هو ما كره وشرفه في الخبر نحو رجل ابوه كره وشرفه وبغير عطف
 الامتية على الضميه وبالعكس قال ابن جني وذلك بالاول دون الثاني والاول في العطف العلم بالخبر المتعلق به والآخر بال
 اذ عطف الجملة نحو موت زيد وعمره اي وعمره كذا وليت زيد وعمره اي وعمره كذا قال س وعطف ما ياتي من المفعول
 من المال لا يصح ان يعطف المصنف للذم على الموصوف لكونه الذي هبته منه بقية فتعلق جملة على جملة في الجملة في معنى لم
 يدع الا مضمناً لم يقم من جوده الا مسميت وبغير ان تكون النفي وهو عطفه ومنتقطة اى بل هو عطفه في حروف
 او يكون عطفه مصدره يعطف على عطف في قوله تعالى وقرناهم كل عرق **قوله** التاكيد تابع لغير التبع في النسب والاول
 قوله يقرر معنى التقدير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداة ثابتاً في التبع ويكون لفظ التبع يدل على جرحه كما كان معنى فيه
 ثابتاً في زيد في قوله جاء في زيد ففسد فيهم من زيد فيضرب وكذا كافي معنى الاحتاط كذا في كلهم مفهوم من القوم في جاء في
 القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة ومحمي عنهم ثم ان التاكيد يقر ذلك الامر في جملة
 مستقر امتحان حيث لا يظن من غيره فرب لفظ وال وضعه على معنى حقيقة فيمثل التكميل السامع اذ لم يجر على مدلوله اما
 لفظية والظن بالتكميل الغلط والظن في القوم كالفرض كذا وضعه التاكيد احد ثلث اشياء احد هان يد فم التكميل ضرر غفلة
 السامع وثانيها ان يد فمظن بالتكميل الغلط فاذا قصد التكميل احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ كذا في غفلة السامع
 او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكرير اللفظ فيضرب زيد وضرب ضرب يد ولا ينجح ههنا التكرير المتعلق لانه لو قلت
 ضرب زيد ففسد فيهم اظن بك انك اردت ضرب عمره فقلت ففسد فيهم على ان اللد كره وكذا ان ظنت به الغفلة عن سماع
 لفظ زيد فتوالت ففسد فيهمك وبما انكر غير النسب والنسب اليظنك غفلة السامع اوله فمظن بك الغلط وذلك
 اما في الحرف نحو ان زيداً قائم او في الجملة نحو قولك ان مع العصور ان مع العصور ولا يدل هذا النوع من التاكيد
 في محل المصنوع لا يقرر التبع وكثيراً في النسب ولا في الشمول ولا يضر ذلك لانه في التاكيد الاسم في الغرض الثالث في

ع
فعلت ان
بالاولى ان يضر

ع
بالاولى ان يضر
والاولى ان يضر
وقد عطف

ع
مجموع النواع

او تكبر ما دل عليه المتبع مطابقة وذلك لفظي النفس العيني ما يتصرف منه والتكرير اللفظي في الالفاظ كلها اسماء كانت
او اضلا او حروف مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل فالمعنى الابداء بمجموع الوقع صليغ
المستقل لا يجوز فيه ذلك كالتصير للنصل لكل حرف في الاما يردى معنى الجدة وتختلف مع الغالب على الا وهم وبلى فان جميعا يصح كون
عليها ممة الابداء فالتصير للمستقل ان كان حرفا لم يكرر او العطف وفاء ولا م الابداء او كان على جيب تصار بالاول نوع من العلم
كحروف الجوز لا لا ينفصل عن حرف واحد ها او يكثر في منها كالتصير للتصير فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قول الشاعر
الابلي لمالي ولا لغيري ابيلا شفا فؤاده وصايات كفا وتعين في الكاف واللام على حرف واحد مع وجب اتصالهما به ودر بل يكرر
نحو مرت بك بك واثاك واثك وضربت ضربت وان كان العاد في الاول معهما ظاهرهما فالتصير الثاني لتصير في اللفظ احول
زيد قاتوني الدار وما ان لم يكن لللفظ على حرف ولا واجبا لتصل اجازة تكريره وحده حتى ان زيد قاتوني الدار لا يكرر في الفصل بينهما
في الدار زيد قائم وان تجد الاول معهما ظاهرهما فالتصير الثاني لتصير في اللفظ احول زيد قائم ولبت بكر البتة قائم وبقي زيد قائم
الضادون جزوا في تكرير التصير للتصير وتجا اخذ في تكرير العاد وهو ان تكرره منفصلا فنقول في المرفوع ضربت انت وهو باب
تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا ذلك ضرورة دلعية الى مخالفة لا لا يكرر متصلا بل اجازة لا لتصير
غير متصل وتقول في الجوز مرت بك انت ودهولا لا لتصير الجوز منفصل حتى يوكفه فاستعير للمرفوع واما المنصوب
المفصل فاصل ان لا يكرر الا باللفظ المنصوب المفصل اذ المنصوب ضمير منفصل فيقال ايتك اياك ورايتك اياك ولكنهم كما جازوا فأكده
بالمضيق المفصل اجازة فأكده بل مرفوع المفصل نحو رايتك انت ورايتك هو فالمرفوع المفصل اتهم تاكيد التفضيل لا في صا
كان مرفوعا او منصوبا او مجزوا او عا كما كان كذا دون المنصوب المفصل لقوته واصلنا اذ المرفوع قبل المنصوب والمرفوع ضمير
في كذا ومن يفرق يقع الفصل الابيض في المرفوع المنصوب كلبي في باب الضائر ولو لا هذا النظر لكان لقياس ان يوكفه الضمير الجوز
بالمضيق المفصل لما بين الضمير الجوز من الاخرة كافي باب المشي وجميع التحيي واربعا لا يصرف وقال النحاة ان المنصوب في نحو
انت تاكيد وفي ضربت اياك بدل وهذا يوجب ان الضمير في احد وهو تكرير لا دل معناه فبيان يكون كراهة تاكيد الاتحاد
والفرق بين البدل والتاكيد في جعل كل منهما وقال الزمخشري في عودت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من
الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قول في باب المنادي ان الثاني في بازيد زيد بدل وجميع
ذلك تاكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض ولا اشتغال بالبدال الضمير للمضيق من المنصوب نحو ثلث الزخرفين اكلتها اياه وحده
استحسنتم اياه كاي في باب البدل ولا يجوز ان تخالف البدل المبدل منه فلا تقول اكلتها موكفا لذك في التاكيد
المضيق في البدل هو الثاني فكانه باشره انما صير في المرفوع فاعاد كذا في غير المستقل واما المستقل فذكره بلاضل فوجاهة
زيد زيد قال من فابن النجاة يغلطه انا انا انا الاحق صاحب حبش وقال في نحو المستقل لا يكرر بوجه معينة
الها بخلت على مائة واثا وعمره او مع فصل لقوله تراها من ابل تركها وقال قتادة وهم بالاخرة هم كقرون ويجوز التكرير

نسخ
الزنى الذي يقول
في بالبداء يازيد
ان ففصل كالداء
المستقل

إذا حكوت ما يطلب شيئين أو لها له ذيل فكر المقطع بعد تمام ذيل الأول نحو قوله تعالى لا تحسبن بالله الذين يفرحون
 بما أتوا ويحيون إن محمداً وما لم يرفعوا فلا تحسبن بهم البناء أيضاً بمقارنة من العذاب فذات الالمفعول الأول وصلت
 فوالناكيد المظلي على ضربين لأنك أمان لتعيد لفظ الأول بعينه نحو جاشي زيد زيد وجاشي جاشي زيد أو تقى يبرأ زيد
 مع اتفاقهما في الحرف الأخير ويسمى ابتداء وهو على ثلثة أضرب لأنه أمان أن يكون للثاني معنى خاص نحو حبسناهم وما هو
 الأول يكون له معنى أصلاً بل ضم إلى الأول للترتين الكلام لفظاً وتقوية معنى وإن لم يكن له في حال الأفراد معنى نحو قوله
 ليس مني ويكون له معنى متكلف غيظاً نحو حديث نبيث من نبيث الثمري استخبرته وقولهم كنعاناً بصعقاً استعق يقل
 من القسم الثاني أي لا معنى لها مفردة وقبل من الثالث مشتق من محل كنعان تام ومن يصح العرق أي بال و من يتبع أي من
 التبع وهو طول العنق مع شدة مغرزة قال ابن برهان هذه الألفاظ تأكيداً لا للمعنى الأول فحذفها أمان من القسم الثاني
 أو الثالث لأنها بالنسبة إلى مجموع كس ليس وكشيت نبيث باب الابتاع بمعنى تحصيل من حيث بليت كما جئني في قوله
 وجبان يرعى تباشير الظلمين في باب الابتاع مما يمكن لهذا قلبه أو أو بوضاء وأصله حصص من قد يكون مع التأكيد لفظ
 عاطف نحو والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التأكيد المعنوي فإنه لا يعطى بعض ألفاظ
 على بعض لا يعطى كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا جاشي القوم كلهم وجميعاً ولا جاشي القوم كلهم جميعاً لأنه
 جاز العطف في الوصف كما ذكر الوصف للعطف مستقلاً بنفسه مستغنياً عما تقدم عليه جاز العطف فيه تنبيه على التبع
 الذم والترح الذي فيه والفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فاعطف بعضها على بعض لا لأنها منفردة
 والزم والترح يقطع فلو عطف أو قطعت كان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه أمكن العطف بعض التأكيد على
 بالفاء أو فاء الجمع في حروف العطف قد يعيد بعض الأول إلى معنى الفاظ الشمول فيجوز التأكيد ذلك ولو لم يرد في العطف
 ويظهر أن أول وجهه وهو بدل البعض من الكل في الأصل ثم استغنى عن المعطوف المعطوف عليه كما في قوله تعالى فاعطف
 البطل على التأكيد لأن أولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع الواشيء وسفر قومك الجمل فاعطف
 في الأصل بدل الاشتغال بجزء التأكيد أي المعنى مطرت أمكانكمها ومطرت أمكانكمها ومطرت أمكانكمها ومطرت أمكانكمها
 فيجوز أن يكون ارتفاعاً على التأكيد ولجزمه في جميع جازعاً لا غير هذا ولا يطرق ذلك في بدل البعض للاشتغال بجزء التأكيد بل
 وضرب عمر البطل مطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار فقولنا مطرنا وقامه بقولنا
 يومنا على اسناد الفعل المبني للفعول إلى الزمان وقد جاء بعض من هذه منصوباً نحو ضربت يظهره وبطننا ما حل من فعل أن
 على ظهوره وبطنه كقولهم إلى وقتنا موسى قوم أي من قومهم وعلى الظروف في ظهوره وبطنه فوجدنا خبراً مشبهاً باسم على
 الوجهين لا يقام على خلافه ضرب زيد إلى الرجل يقول مطرهم السماء ظهوره وبطنه على الظروف في الفعل البناء الأول والثاني
 مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظروف شاذاً قال الجليل في بعض مطرنا الزرع والضرع وإن نصب على الظروف ومفعول ثانٍ ويقول

واخواته من دون كل وامّا النع واحواه فالصبريون على ما حكي لا نأخذ عنهم جعلوا النهاية الصمعة ومنصحة فانه ولو كان
ابنهم ومنصحة فاقال ويهايد على قلته والبغداديون جعلوا النهاية الصمعة واخواتها اجمع كنهم الصمعة اجمع وكذلك الخروفي
الزنجشيري قدّم على الصمعة وتبع المصنف ولا ادري ما أصحته والمشهور الصمعة بالصاعد للمهملة وقبل الضاد المجمع والمشهور
انك اذا اردت ذكر اخواتها جمع وجب الابدال باجمع ثم تحذف اخواته على هذا الترتيب اجمع اجمع الصمعة اجمع ولا خلاف في
تأخير اجمع عن اخواته وقال ابن كيسان تبدل بالهمزة ثبوت بعد الجمع والقول الثالث ان يجوز حذف اجمع مع جوب
الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية والقول الرابع يجوز حذف اجمع مع جوب حذف بعض الثلاثة الباقية على بعض جمع جاني القوم
المكعون وجمع ايضا اجمع الصمعة وجمع بصمعة وايضا اجمع جمع وجمع الصمعة اجمع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر القوم اجمع
واجمع معاً وجب لترتيب المذكور قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اجمع الصمعة اجمعون كلهم اجمعون
تاكيد لكلهم وكذلك الباء في كل واحد منها توكيد لما قبله وقال غيره بل كل واحد توكيد للمؤكد الاول كالمصنفات المتتالية وقال المبرد والرجاء
في قوله تعالى انفسهم المثلثة كلهم اجمعون ان كلهم اجمعون على الاحاطة واجمع على ان اجمع منهم في زمان واحد وليس بشيء بل على
قلت جاني القوم اجمعون فعنه الشمول والاحاطة اتفاقاً فانهم لا اجتماعهم في وقت واحد وكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم
وكما ذكره ازانة لفظين بمعنى واحد وى محذوف في ذلك مع قصد البدل لقوله البدل تابع مقصود به انك المصنف قدوة
قوله مقصود به انك المصنف قدوة في النكاح في الوصف عطف البيان قال قوله ونخرج عطف النسق لان المقصود بالنسبة
من البدل البدل منه الثاني دون الاول هذا قوله بطرد ما قال في نحو جاءني زيد بل عطفان المقصود هو الثاني دون الاول مع
عطف اسق قول وانما الى ان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بالبدل
كما هو ظاهر كلام سيبويه فان لم يذكر عطف البيان بل قال ما بدل المعرفة من المعرفة فخرجت من بطن عبد الله كما قيل في
عربت او ظني انه يقال لذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى ذلك العهد الى صراط مستقيم صراط الله
قال ومن البدل ايضا قوله عز وجل عبد الله وزيد فخاله والرضيدي هي عبد الله زيد فخاله قاله ابن ابي عمير
قوما له اجمع واتخذهم فان المصنف انما هو عطف البيان الذي عهدت بسبب عجز عرابي القم عباس قالوا الفرق
بينما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فان بدلان البيان فيع المبين وكلا المبينين يرتب
بفيكون المقصود هو الاول والجواب انك لا تعلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فخطو في سائر الابدال
الا لظن فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال للثلاثة منسحب اليه
في الظاهر والابدان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لولم يذكر كما يذكر في كل واحد من الثلاثة صفة الكلام الصمعة اجمع الخ
كلامه تعالى وكلامه عليه السلام فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كون منسب اليه في الظاهر اشتغالاً بغيره فادعاء
الاجماع دعوى خلاف الظاهر ثم يقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرها احد ثلثة اشياء بالاستقراء ما ذكر في الشرح

مكتبة التوابع

متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالوزيد وبجل صكر زيد وقد تكون الثاني لحد التفسير بعد الالهام منه انه ليس الاول فاما في الثاني وذلك لان الالهام الاول والتفسير الثاني وقعا وتأثير الالهام في النفس اولاد ذلك نحو بجل زيد فان العادة الخاصة بجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا وايضا العكس نحو زيد بجل اذ العادة في الالهام بعد التفسير فربما يعطف اليها من بجل بدل الكل ما يكون الثاني موضع الاول اذ ذلك ما ان يكون شي اسان هو احد اشهر من الاخر وان لم يكن اخص من غرضه اسم الله ابوصفي محمد بن ابن الخطاب كان بجره شهر منه باني حصص لوفوضه انه ليس في الدنيا من سحره لا كنية او حصة الاياه وان بان يكون اسان يطلقان على ذات تانيهما جامدا هو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول او افرادها كما كان ذلك حصة لحد اسم احد من زيد وهناك خمسة رجال سمين بزيد احد هم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذلك عكس فلو جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليه اسم زيد والثاني في الصبي يتلخص الاول عند الاقتراح ما عند افراد فاحدها مسما والاخر في الشهرة لان كل واحد منها يطلق على خمسة والاخر يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الاول استقل الثاني ولو عجزت المتبوع قبل في المعنى فان لم يكن جامدا لكونه فلا يكون خبر منك اني لم يجزني التفسير والضمير في التفسير للموصوف اي فلا وليك بجل منك بخلاف الصفة فانك لو حذف الاول في جاءني زيد لعل العلم بالاحتمال ان المقدر قبل لان الوصف لا بد له من وصف فلو حذف في الثاني في نحو العائذات المهربات في الطير العائذات صفة وخلاف الثاني في وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما للمتبوع ولو شكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يجزى الى المتبوع كما احتاج الوصف وليرفع معناه الى المتبوع كما فهم ذلك التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا صلى الله عليه وسلم ان يقوم مقام المتبوع ولما كان غرابا بليغته لا واجازان يعتبر غير مستقل نحو فالاول نحو زايد الخ والباقي زيد صبيغ في الثاني نحو يا غلام بشر وبشر معا يا ابا جهير يا اخا زيد بالصب كذا قوله انا بن التارك الكبري بشروا بالجو وكذا النسوق يجوز جعله مستقلا لغيره وعمر وغير مستقل نحو زايد الخ كذا في التاركة المذكورة بعينها واما الخبز زايد وعمر ولا يزيد وعمر بالتون كما جاز يا غلام بشر بشر في البدل لان العاطف كونه لتمامه والعطف صلته بباشرته والعادة في بدل البعض والاستعمال للبيان بعد الاجمال والتفسير بعد الالهام لما في من الثاني في النفس ذلك ان المتكلم يحق في الثاني بعد المحي والمساءحة بالاول تقول بكت الخفيف لثنه فتعبد بالرخيف ثنت الخفيف ثم تبرج لك قولك ثلثه وكذا بدل الاشغال فان الاول في جيبان يكون بحيث يحذف ان يطلق و يرد بالثاني نحو اعجبني زيد بجل وسليد يد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذ اعجبك حله وسليد يد اذ اسلف بجل حذف المضاف ولا يجوز ان تقول خربت زيد وقد ضربت غلاما وقال سيوتج قوم رابت قومك اكثرهم وصرفت وجهها اولها انك ادعت رابت اكثر قومك وصرفت وجهه اولها وكذلك ثلثت الاسم توكيد القول لظهور فيه المشككة كلها مع وجهه وهذا الذي قلناه قريب الا انه بالتفسير بعد الالهام اشبه قالوا والفرق الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما ذكره العامل فيظن ان فاي شيء يعرف الخاطي في فاي لم يتكرره ولان ندفع في فاي اسمي عطف المبيان من التسليم في البدل في فاي ايضا يندرج

الحمد لله الذي
الطيف

الشيخ محمد بن
العلف

مدرسہ اسلامیہ

صوت الفرس
بنفحات

الاحوال

الحکام و فرشتگان

فان كان لنا
الحسنه

المبايعات في
سر على قصد

وہمیت
عنوان کان

تذکرہ للعالم
والنوع

المناصب
القضاة

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

لعدم وجوب توافي البدل والمبدل من تعريفاً وتشكيكاً لاختلاف عطف البيان الجواب يخرج الخلاف في المسمى عطفياً أيضاً
قوله وهو بدل الكل بدل البعض بدل الاشتغال بدل الغلط فالأول مدلوله مدلول الأول والثاني جزؤه والثالث بليته
 وبينه ملائمة يعبر بها والربع ان قصد اليبعث غطت بغير قوله فالمدلول الأول فيه تسامح اذ مدلول قوله
 اخيك في زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد كان تأكيداً واخوك يدل على اخوة الخطاط على ترك يدل عليها زيد كذا قوله
 يطلق على جملة واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزاء الاول نحو
 زيد يد قوله والثالث بينه وبينه ملائمة بغيرها اي بين الاول والثاني ملائمة بغير الكمية والجزئية وهذا الاطلاق يدل
 فيه بعض بدل الغلط نحو جاء في زيد غلاماً وحماره ولقيت زيد الخاء والاشارة في كذا هي بدل الغلط واما قيل هذا بدل الاشتغال
 قال بن جعفر الاشتغال المتبوع عن النابغة كما يقال الاشتغال على المظروف بل من حيث كونه لا على جلاله ومقاصداً للوجه والعمية
 يبقى النقص عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظرة ليرجع الثاني مخصصاً للأجل في الاول مبيناً لدول المجرى والقولان متقاربان
 بدل الاشتغال الاشتغال الفعل المستدل الى المبدل منه على البدل المفيد ويتم لان الاستحباب في قوله اخي زيد حسن وهو مسند
 الى زيد لا نكتفي بمرجحة المعنى لانه لم يعجبك الخ ودمم بل معنى فيه وكذا اسلبت بدخا في ان لو سلبت نفسه بل سلبت منه
 وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله لعلنا لا نشتونك عن الشهر الحرام غير مفيد لان يكون حكم من احكام غير معين وكذا على الخط
 الاخذ ومطلقاً غير مفيد في اللفظ وهو بذلك الاخذ وما استحقق ابا العباس خلاف ضربت زيد بعدد فانه بدل الغلط لان
 ضرب زيد مفيد غير محتمل الى شيء ولا نقول في بدل الاشتغال نحو قول الامير سيف بن ابي الوزير وكلاهما وان شرط بدل الاشتغال
 ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهذا الاول غير محتمل
 لاستفاد عرفاً من قوله قل الامير ان القائل سيفاً وكذا في امثاله فلا يجرى مثل هذا الابدال مطلقاً ودل بصرى الابدال في
 الاربعة انه لا يخفى مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول ولا الاول ولا الثاني اما ان يكون الثاني في بعض الاول
 او الاول بدل البعض الثاني اما ان يكون في الفعل المستدل والمبدل منه متقاربان في الثاني اي مقاصداً للوجه او لا
 والاول بدل الاشتغال والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على نفي انقام ما بعده وهو ان تذكر البدل منه
 عن قصد وتعين فتقوم انك غايب لكون الثاني اجنبياً وهذا معني الشعر كثيراً ليعتد في التقنين في الفصاحة وشرط
 يرتفع من اذني الى اهل كقوله هذا نجم بدك انك وان كنت منعجلاً لذكر النجم فلفظ نفسك وتري انك لم قصد في الاول
 الاستشبه بها بالبدل وكذا قوله بدر شمس ام غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلاً ان تقول جاءني جار فبقك لسائلك
 لي على قولك اردت الغلط فقلت جار واما سائليان وهو ان تعثر حكماً ما هو غلط ولا يسبق لسائلك الى ذكره لكن يتلقى المقصود
 نحو بدك ذلك متدركه بذكر المقصود ولا يعمى الغلط الصرف ولا يدل السائليان في كلام الفصحى وما يصدر عن غيره ولفظانه
 فلا يكون في شعر اصلاً وان وقع في كلام فقه الاضمار عن الاول المخلوط فيه بل معنى بدل الغلط البدل الذي كان له في
 الكلام

بما عطف العذاب وكقول الشاعر **ان على الله ان ياتي** **توخذ كرها** او **تج طاه** : وكون ان التامع الاول سواء كان
 تأكيد الابد لا يخون **تصير** **تصير** **تصير** ولا يعرف له شاهد ولكن يفصل مذكورا كان واخيرا في المذكور من الاعداد
 في التفصيل الاستماع والقطع دفع القول فان كان كمن ان في فنتين المتفاوتة تقابل الالمانية منهم فقل الشاعر **وكن**
 كذا رجلين رجل صحيح **ثو** اخرى **دعي** فيها الزمان **فكن** **ت** يروي رجل **بضا** و **جرا** وان لم يبق تعين الوضع في حوت رجل
 رجل فاضل واخر ليرى وقد جاء نصب الوافي وغيره في البدل ان اضار اعني كما عرف باب الوصف اعلم ان التوابع اذا جمعت
 بالعت في التأكيد ثم البدل في المنسوق اما الابتداء بالعت قبل التأكيد فلما عرف في تليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وانها كيان
 التأكيد على العت اذا العت يفيد ملائمة الاول بخلاف التأكيد انما يقدم التأكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول
 متبوع في الحقيقة ومدلول التأكيد مدلول متبوع واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له النسبة بمعنى البدل
 من اما الكنية والبعضية والافتثال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبى من متبوع **قوله** عطف البيان تابع عطف
 بوجه متبوع مثل اقم بالله ابو حفص عمر فحصل من البدل لفظا في مثل انا بن النازك البكرى **قوله** بوجه متبوع يخرج
 التأكيد لان الوجه هو المدلول حقيقة اصل نسبة او شمول النسبة لاجزاء وعدم اوضح المنسوق يتبع عطفه وكذا البدل عند الحاجة
 لان الاول عند من فهم الطرح وفي حكم المدوم فليس الا الصفة وعطف البيان فلا قال عطف حرة للصفة والاولى ان تجد
 بهذا الحد الابدال الثلاثة فيدخل في عطف البيان كما ذكرنا ويجوز ان الغلط بآحاد المصنف مطلق البدل **قوله** اقم بالله ابو حفص
 قصته انه اتى عرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهل بيدي واتى على ناقة **درة** عجماء نقباء واستعمل فظي كذا باقم
 يحل فانطلق الاخرى في محل بعده ثم استقبال البطا وجعل يقول هو شى خلف عجماء **قسم** بالله ابو حفص عمر مامتها من فذلك
درة اغفر الله لهم ان كان شجرة وعمر مفضل من اهل الكهف اذ قال اغفر الله لهم ان كان فخر قال اللهم صدقنى حتى التقيا فاخذ
 فقال ضم عن احداثك فوضع فاذا هي فقبته عجماء غل على بعبر وزوده وكساه **قوله** في مثل انا بن النازك البكرى **قوله** انا
 قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا **قوله** يا اخانا الحارث والايحيى لوجبل بدلا لعدم جواز الحارث
 وكذا باعلام زيد وزيدا لوجبل بدلا لوجبل **قوله** ما عتبه باب اليه **قوله** العرا ليجوز ان يضاف اليه فلا يمتنع الاستدلال
 لهذا البت على ان الثالث عطف على بدل المذكر **قوله** والايحيى في بشر الا ان الصبيح على ان بدل البدل يجب جواز اقامه
 مقام المنسوق والبيت للمذكور **قوله** وما عطف الطير بقره **قوله** فاعلى الطير لاني مفعول النازك ان جعلنا في الصبيح التمييز والاهو حال
 نرجع الى الطير ان كان فاعلى الطير ان كان مستند فحوال من الصبيح المستكن على نحو قولهم **عجماء** من يملكه ومع وجوده الثاني
 كان عطف بيان المعطوف على محذوف والاصل **عجماء** شى من اوصاف به علمه وخصه **قوله** فاعلى الطير **قوله** وكذا ذكرت من يملكه
 اى كبرت عنصروا من اهل المعطوف على اقبل المعطوف مقامه كالحذو **قوله** المستثنى منه وبقا **قوله** المستثنى مقامه وفيه ملأه في
 الاين وهذا الخرق من العربات من الالمام والمجمل لله رب العالمين والصلوة على نبيهم والجمع بين **قوله**

المتابع على الكلام

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله



قوله المبني فأنصب معنى الاصل ووقع غير مركب حكمه ان لا يختلف الخرم باختلاف الحول المبني كما في هذا الموضع بيان
اما مبني لفقدان موجب لا عراب الذي هو التركيب كما لا يسماء للعدو كواحد ننان ثلثة والف بانانا ودين عمر وبكر كما
معنى لوجود المنافع من لا عراب مع حصول موجب وذلك المنافع مشابة الحزم والمأخذ الامور التي على سلكها مبني كامل
او كونه اسم فعل كما في قوله لا يفسد المحل بلفظها ولا يفسد المحل هذا الشيئين ههنا للثبات الذي في تبيين البنية قال في
اقل في حد ما لا يختلف الخرم كسائر الخراف لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل مهية المبني فلا يستقر ان يحصل تعقل
مهية المبني في حله معرفة انتفاء الاختلاف فيكون والماله في كما ذكر في الاخر ابلغ كلامه وندم الكلام عليه فحصل العرب ثانيا
وهذا الكلام لا يصح الا من عرفت مهية المبني في الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولولم يدركها كانه بقا للبنية باليد لا نذكر في حد
لفظ البنية قوله والقابض ضم في وجه كسر وقف على القابض كذا في اخره وسكونها الضم والفتح والكسر القابض طلق الحركات وحدها
سواك حركات البنية كقولك حيث معنى على الضم او حركات العرب كقولك في زيد انه محمداً بالضم في حال الرفع او كاهلداً
ذلك كقولك في جهم رجل انه محمداً بالضم وكقوله على حرف البناء فلا يقال في زيد بل في علي القوم اما انما تطلق على الحركات
تطلق على الحركات ايضا فيقال في نحو ان زيد الزيدان الزيدان انهما نوعه هذا على هذا المصنف والذي يقتضيه ظن المتقدين
ثم يرفع القابض لا عراب ايضا اعني الرفع والضم في الحركات المعينة فالرفع كالضم والضم في الفتح والحركات كسرها ثم يطلقون
على الحركات لقيامها مقام حركات لا عراب اسماء الحركات مجازاً فتقولهم في نحو رايت الزيدان الزيدان ومنهم من يجازون ذلك اذا قام
بعض الحركات مقام بعض طلاقة الاسم المنسوب على التثنية مجازاً فقالوا في السموات السموات خلق الله السموات باحسان لا دل منقول
محمود فانه في المنافع على هذا ان يطلق على الحركات القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازاً فيقال في لا جليل انه مفتوح
وكذا في لا سميت عند من يكسر يقال في زيدا ون وكان يدون انهما مبيتان على الضم مجازاً فلا يكونان ذن لرد المصنف على النحاة
اطلاقهم ان يازيدان من على الضم ولا جليل على الفتح وجه هذا التمييز القابض حركات لا عراب حركات البناء وسكونها في
اصطلاح البنيوي يقدرونهم متأخريهم فترى على الاشياء وما الكوفون في كرم القابض لا عراب في البنية وعلى
العكس لا يعرفون بينهما قوله وفي الضموات اسماء الاشارة والمومولات والمركبات والحقايات واسماء الاحوال والاصوات
ويقتضي ان يكون جميع البنديات مجازاً في طلب لكل واحد منها حركات البناء لان اسمها لا عراب مجازاً في اول الحركات وكان
مبنياً على الحركات في طلب مع ذلك هل كان اخرها حركات البناء لا عراب اصله

الحركة طخري للحركة المعتبرة كـ لم اخيرتين وبن البائتين **قوله** المضمرة اوضع المتكلم او مخاطبك عند انشاءهم ذكرهم لفظا او معناه وحكما
اعلم ان المضمرة من رفع الضمات نفع الاتيان فان انا وانت لا يصح ان لا الضميين وكذا ضمير الغائب ضم في قوله هو المذكور بضم
في نحو يا زيد يا هـ ضميت في النصل يصح مع رفع الاسم لا لا يختصا كـ وليك ذلك الاسم الظاهر فانه لو سلم المتكلم والمخاطب على
فوقه التبيين لو كـ لفظ المذكور مضافا لغير الغائب فربما توهم انه غير كـ اول وانما بنيت للضمات لما تشبهت باسم في ضمير فـ على قولنا
فـ ضميت والكاف في ضميرك ثم اريدت بقية الضمات نحو انا وانت فمن وانما يحملها على طر والباء انما تشبهت باسم من لا ضمير
الى المفسر حتى المضمرة في النظم والمخاطب تقدم الذكر في الغائب كـ حتى لا يحسن اللفظ فيهم بمعناه لا فردى انما يعلم من موبين
فيكون ذلك ان المفسر لا يربط الاسماء تواردا للمعاني المختلفة على صيغة واحدة والضمات مستتخنة باختلاف معانيها لا اختلاف
المعاني عن كـ له لـ لا توى ان كل واحد من الرفع والنصب والمجرى له ضمير خاص **قوله** وما اوضع المتكلم في قول من اسبه
زيد كـ زيد ضميرك قولك زيد يا زيد فعل كذا وقولك زيد لغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب
والغائب لانه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب لا للغائب المتقدم الذكر ان الاسماء الظاهر كلها موضوعة للغير مطلقا
لا باعتبار تقدم الذكر فمن قلت يا حميد كله منظر الى اصل النداء ولهذا يقول السمي زيد ضميرك لا يقول
زيد ضميرك وانما كما يا حميد وكل كـ لان يا دليل الخطاب ليس في زيد ضمير دليل المتكلم **قوله** لفظا او معنوا وحكما تشبهوا
اللفظي حين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضميرك يا حميد والآخر متقدم لفظا نقدا نحو ضميرك يا حميد متقدم في اللفظ
لكنه تعالى في قوله ايضا المتقدم للضمير لانه في اللفظ متقدم للضمير لان يكون الضمير مضافا الى اللفظ كقوله تعالى ادعوا
للتقوى اى العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر لانهما قد ضمنا
كقوله تعالى ولا يؤبه لكل واحد منهما كـ انما ساقى الكلام قبل في ذكر الميراث ثم من ذلك السياق ان يكون مرود في ضمير
عليه من حيث المعنى هذا قوله كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقته المأثورة لان عادته جعل التقدير فسيل اللفظ لا فـ
كما قال في اول الكتاب في المفسر اختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال مجيد التقدير فيما تعدد ثم قال واللفظ فيما عدا
فجعل نحو ضمير غلامه زيد ما تقدم معنى وبلى اذ هو متقدم معنى وتقدم لا لفظا فاذا جاء زيل اللفظية عن هذا التقدير
بان يقال ليس لفظ المفسر كـ كـ قبل الضمير وكيف يكون التقدير لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير
قبل فعل نحو عدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظية في التقدير وكذا في قوله ادعوا
المفسر في ضمير غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في قوله ادعوا هو اقرب التقدير كليهما ليس لفظيا بل هو مقدر في كلا
في التقدير اللفظي كـ في المفسر الملفوظ به والنداء وقد قرر على الصواب في البابا على وهو قوله في ضمير غلامه زيد كـ
من متقدم يرجع اليه هذا الضمير لغة لفظيا او معنويا وهو ارجح الى زيد وهو متقدم لفظا فلو ان متقدم من حيث المعنى
فجعل من بال تقدم معنى لفظا وهو كـ على انه محتمل في التقدير اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكر اسمي كـ اسماء من حيث

كأنه

المعنى أيضا متقدما نحو ضرب يد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى تقدم على المفعول وكان من حيث المعنى متأخرا كقول تعالى
واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل ولعلم انه اذا تقدم ما يصلح للتفسير شيئا من فاعلا المفسر هو
الا فربما غير جاشي زيد ويكره فنيته اى ضرت بكل ويجوز مع القرينة ان يكون الابعاد نحو جاشي علم وجعلها كرامة
والتقدم للجنون لا يكون المفسر صوابا تقديرا بل هناك شئ غير ذلك الصيرير يقتضى كون المفسر بل موضع الصيرير وذلك
مثل معنى الفاعل بل المفسر كقول الفاعل رتبة كعوب غلام زيد ومعنى لا مبتداء المقتضى كون المبتداء قبل الخبر نحو في داره
زيد ومعنى المفعول الاول المقتضى تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيد او كذا نحو ضرت في داره زيد وكلفظ الفعل
المتصرف المصدر المفسر ليس متصل بذاته الفعل نحو ع هذا سرا قد للقران يد رسته + ومن فصل عنه فهو قوله تعالى احذروا
هو اقرب للتقوى وقوله بل هو سر لم يكن الصفة كقول ع اذا حذر السيف جرى الحديث الى السيف وكسبان الكلام المتصرف
للمفسر استلزاما فربما كقول تعالى ولا يوبى لان سببان ذكر الميراث دال على المورث كذا لا التزمية اوجيدا كقول تعالى فاحسب
تواتر الحج اذا الشئ بل ما تواتر الشئ كقولنا ان زيناك في ليلة القدر ليلة القدر التي هي شهر رمضان اذ لا تواتر في الشهر
ومكان الذى انزل فيه القران وكذا اقول ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على المراد
ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان وكذا اقول تعالى فان كانت واحدة اى
ان كانت الورثة واحدة كانه في بيان الورث والتقدم الحكيم ان يكون المفسر هو خير اللفظ وليس هناك ما
يقضى تقدمه على محل الصيرير لا ذلك المفسر فيقول انه وان لم يكن متقدما على الصيرير لا اتفاقا ولا معنى الا انه
في حكم المتقدم نظر الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه كانه وضعه الواضع
لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقى معها كمنكر لا يعبر عن المراد به حتى ياتى
تفسير بعده وتذكير خلاف وضعه فان قلت فاقى شئ الاحمال لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره قلت
قصد التخييل والتعطيل في ذكر ذلك المفسر ان يذكرها او لا شيئا مجبها حتى يتشوق قائل السامع الى التعرف
على المراد به ثم يفسره ويمكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر كذا مران بالاحمال او لا التفصيل
ثانيا فيكون كذا فان قلت فهذا الضمير الذى هذا حاله يبقى على وضعه معقوبا مبين كبره لعدم بشرط التعريف
اعنه تقدم المفسر قلت حنه اى انه تكلم كما يجيى في باب المعرفة وعند الفحاة يبقى معقوبا فان كان تعريفه انقص
مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مجبها قبل الوصول الى التفسير فيه الا جهام الذى في التكرار لهذا
ما يدخل رتب عليه اختصاصها بالتكرار انما حكموا ببقائه على وضعه في التفسير كذا مران فان كان ذلك المفسر بعد الفصل
فهو كالمضات الذى يكسب المتعرف من المضات اليه اما الجبران في ربه رجلا ونحو رجلا ودين جلا وسك مثلا فظا كثر
الاسم للمير للنصوب لم يثبت به الا لغير التمييز في التفسير فغصب على التمييز مع عدم انفصال عن الصيرير قائم مقام المفسر للتقدم فالجبران

الذى تدى

معجم المفصل

ولما ثبتت وضو الشك منها لفظين يدلان على سنة للعالم المذكور كنهية ضمنية أضربت مستثناة من الواحد المذكور
 والمثبت ضمنية بآية الآية المثبتة للمثبت المنقح للمثبت المجموع المذكور المجموع للونث واما اشتراكه في الشك بالاشتراك
 والمثبت صفة كان او غير قلنا لا التباس في الشك واما ان الرجل المثنى المذكور جمعة صيغة هي ناوكان اقول نعم ان زيد واللفظ
 والقول المجموع واذا فعلوا في مثنى الخاطبة لانهما جمع كان مثنى اسم الفصل لفظ اخر مثله دليل ثلث اذ قيل انك فصل انما
 قلت انك ياريد بانك يجر وهذا حقيقة المثنى كما يجر وكذا في الجمع اذ قيل فصل انتم قلت انت ناوكان واثبتت واثبتت واثبتت
 واما اذا قلت نعم اردت للمثني فقولك فصل قلت ناوكان واثبتت وانا هو واذا اردت المجموع فقولك فصل قلت ناوكان
 وهو وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق اليمين واليمين في اللفظ كما صلا لا يمكن اخراجه من شذوذه
 على وفق سائر التثاني المجموع قالوا بجملة المثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها لانه من المنسب بسبب المشاهدة وكثيرا ما يجر
 في غير هذا الباب ايضا المثنى صيغة الجمع نحو قوله تعالى قد سمعت قولكم وقد يقول المعظم قلنا نحن وايانا عما لنفسه
 كما يجاء في وضو عوامها الخاطبة خمسة الفا اربعة نصوص هي ضروية وضروية وضروية وضروية واحد مشعر للمثنى
 المذكور المثنى المثنى وهو ضمنا وحكم الخاطبة في الضروية والاشارة في الضروية وضروية وضروية وضروية وضروية وضروية
 وضروية وضروية والضروية هو الف المثنى بين المثنى والنساء حوت ثابته في محبان يكون المعنى ان ضروية وضروية وضروية
 كما في البارز المنفصل نحو هو وهي هذا بقرينة الانواع الخمسة جارية هذا الجري اعني ان الشك لفظين والخاطبة خمسة
 ولما ثبت خمسة ضما للجمع ثلث عشرة كلمة ثمانية عشر مثنى واكثر من اول ما ابتد به وضو عوامها الخاطبة خمسة الفا
 للتبديل لان الموضع مقدم على غير والمتصل مقدم على النقص لكونه احسن فقول القاطبة والنساء في الشك المسببة الضمنية في الخاطبة
 وختموا الشك بها لان القياس وضع الشك او لا في الخاطبة ثم العائبة في الخاطبة في اباين الشك وبينه وختموا كسرا
 الخاطبة قولا لم يعمروا الا بذكرها الخاطبة في الخاطبة لان خطاب المذكر اكثر في الضميمة في اولي وايضا هو مقدم على ثلث
 فخص الفرق بالضميمة فلم يبق للموث الا الكسر وزاد اليه قبل الف المثنى في ثلث وقبل واذا جمع في ثلث لا يثبت المثنى الخاطبة اذا
 اشبهت فتمت الاطلاق والجمع والشك المشعر ضمنية وكان اولي اخر من الزيادة المهم لاحد هذه العلة مستثناة قبل الف المثنى
 او لا يعرف الصحيح الخ من فاعلة لغتها وكونها من يخرج الواو او شفوية وله تلك ضمها ما قبلها كما يجمع ما قبل الواو وما
 الجمع مع سكا الهم لا يعلها غير شمر اثبات الواو وضو ما قبلها وذلك لانهم ثابتهوا الضمير وجمعوها والقصد بوضع
 متصلها الضمنية فكذلك ما ياتي بواو في المثنى المجموع بعد الف واو كما اتوا بها في هذا والذان والذان في وقوع الواو في الجمع
 في الاضحية وما قبلها هو مستثناة كما في الترخيم فخذوا الواو وسكنوا الهم التي مضى لها لاجل الهم من لا تباين
 بالمثنى بغيره لا الضمير ومن انبث الواو مضى ما قبلها فلا فرق في شغل الهم التي بالمثنى بغيره لا الضمير كما في الجمع
 في الضمير واما اني لم يجمع غير ضمير ضموه ويحب في الامر من دمج الضمير والواو لان الضمير لا ضمها كما يجمع في

كذلك لا تباين
 يمكن في الفرق

بسبب التثنية

فكان الواو ينفق طرًا فيجوز فيمن حذف الواو وتسكن للمع مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه ولا في المعجم الجمع ساكن بعد
 ضمت اليه كالمع والى صحتها ويجوز كسرهما كما ينبغي زيدت للمؤنثين مشتقة لتكون يا زام الميم والواو في المؤنثين انما اختارا
 النون لمشاكلة سبيل الغنة للميم والواو مع كون الثنية من جنس الواو واستدعى ضمير الغائب لغاية كذا كان في المنقوش
 لفظا متقدما على الهمزة لخلل التكميل والمخاطبة وان كان يكون ضميرا للغياب خصوصا في ضميرها فبذلك قد ولى المعجم برباطية
 التقفية على المقدير من دون ان يتلفظ بشئ منه واقصروا الخلف على ما عرفت من قوله في اللفظ الذي هو علامة التنبيه في
 كل منقوش على الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالفتحة عن الواو في الضرورة قال س ولان اللفظ كان حولى وكان مع
 اللفظ الاسماء استغنى الواو والمضمر ما قبلها في الاخر واقصر واحلى فون واحدة في مقابلته الواو اذ كانت واحدة
 وقول الخا فان الفاعل على في نحو زيد ضرب هند ضربت هو وحى فلا يسير لضيق العبارة فليكن كونه يرفع على اللفظ
 لفظ فتعبر بهما باللفظ المرفوع للمفصل الكونه مرفوعا مثل ذلك المقدار لان المقدار هو هذا الصريح وكيفية يجوز الفصل
 بين الفعل وهذا الصريح به نحو ما ضرب لا هو فان قلت بل الفصل غير الصريح بل متصل فهو محكم والى هذا ينظر من قال ان الخا
 ان المقدار في ضرب وضربت ينفى ان يكون اقل من اللفظ نصف او ثلث وذلك لا يفيهم المفسر يستغنى ان يكون اقل من غير الشئ
 واما التام في ضربت ضربت في حركت التثنية لا ضمير يدل ضربت هند وقل جعل اللفظ الواو والنون حركتهما التاكيد
 كما يحى في اخر الكتاب نحوفا فاعل الخا وكا في البراغيث ويعصر السليط اذ بار هذا كله في الماضي اما في المضارع
 والامر فلم يبرز الضمير في الفعل ونفعل لا شعرا في المضارع علة الفاعل لان الفعل شعرك ان فاعله لنا ونفعل شعرك فاعله
 نحن المجزأة بالهزة والنون ياكثرون وكذا يفعل نص في المفعول الغائب فلم يحتاجوا الى ضمير بار وما تعلقوا به لان كان محتملا للخطا
 طالعائبة ككهم لم يبرز واضميره اجزاء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراضيرها ولعل هذا هو الذي جعل الاضطر
 على اقل الياء في تعبيره ليس بضمير بل ضمير تائب كما قيل هذى والضمير لازم الاستدراك وانه استكثر المحركون في ضمير المفعول
 الفعل من ضمير المنقوش مع ان القياس يقتضيان ان يكون اخذ اما الفعل الواو لا تفعل فاما المحركون فاحكم تفعل المخاطب لان الامر
 والنهي ما خذوا من المضارع كما ينبغي قسم الافعال وقد ذهب لما ذكرنا ان الحروف الاربعة في المضارع والامر واحق
 في الثنية في الواو او في جمعي المذكر والياء في المخاطبة والنون في جمعي المؤنث علامات كانت كالف الصفات وادواتها في نحو
 ضاربان وحسنون هي كلها حروف والفاء على مستكره عند ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستكثر الرفع الفاعل
 بين الكثرة والواو في النون واما الضمائر المرفوعة في الصفات اذ هي اسم الفاعل اسم المفعول والصفة المشتبهة تعلق بها
 لا غير طريقة في تسميها الفاعل بل اقتضاها المشاهدة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل كذا السهام الا انما في الظاهر
 على ما ينبغي واما الالف في الواو في شذات الاسماء مجموعها كالحامدة كالزيدان والزيد من حركت يحدت حملة
 للشيء والجمع باللام في جعلت شيئا الصفات جمعيها على فمشتبات الحامدة ووجهها لان الصفات جمع الحامدة فمشتبات

على صفاتها فصارت الالف علامة للثنية والواحد للجمع فلم يكن الوصول للثنية والجمع واو بالثنية للجمع ولا جمع للثنية
 ولوان فاستكمل التغييران الالف للثنية والواو للجمع والدليل على ان الالف والواو الظاهر ليسا تغييرين بل نقلهما بالاعمال المحضة
 خبرا ومن خبرين والفاء كالاختصار والعوامل الداخلة على ما نحو قولك جاكثير من كذا علامة في جعل جاكثير في غلامه وكذا اسكن
 النون في ضار كات مفوضا بغيره لا يستكمل التغيير في جمع المذكر اذ هو الاصل اذ الاستمر في الثنية والجمع فاستكمل في
 مفتوحاتها اجد فلزم الاستكمال في كل فلا جرى الفاعل ضميرا بارز في الصفات لاني نحوها قائمها وكما قائمها وانما في ضمونها
 عروضا كانه هو المنفصل ليس بفاعل بل هو تأكيد للمساخية لما كوفوا من وضع الرفع للمنصل في الافعال والصفات لغيرها
 وضع للرفع المنفصل فقالوا ان التكلم المذكر المثنى وقد تبدل امرتها كانه هو ههنا وقد تبدل امرتها نحو انا فعلت وقد تسكن كونه
 الوصول هو عندا بصريين حمرة ودفن مفتوحة ولا لفت يوثي بجاء البدل في الوصل ليلال الفتح لانه لو الف سقطت الفتح فلو
 فكان يلبس ان الحرفية تسكن النون فلهذا يكتب الالف لان الخطأ مني على الوقف لا بداء وقد وقف على نحوها ساكنة فتوقد
 تبين فتحها وفتا بجاء السكت حاله هكذا فمن ان قال ما ان كنت قد فعلت بفتح الف في كونه الفتح في مثنى وبقوم يثنيون
 الالف لم يصل الي في السعة في غيرهم لا يثبتونها في الوصول لانه ورة نحو قوله انا سيف العشرة فاعرف في فهمه قد تبدل الساكنة ما جاء
 وقوله نافع انا لافلا كان قبله هي مفتوحة في ضمونها وفي المسكونة قال بوجه كافر في قايده لم يرد وغيره فافلا كان لا يثبت
 وصل في موضع وذل هو الكوفيون ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها الوصول في الخليل مع فتح النون يسكونه ومعاقبة
 هاء التثنية وتقا دليلا على زيادته وكونه لبيان التحريك وتقا نفس التشكك مع غير مثل باقي الرفع المنصل في مهلية الثنية و
 المجموع والعلامة كما يجمع كالمعجم ويحكيك للساكنين وضما لما يكون ضميرا فهو كما قاله لانه على المجموع الذي حقه او او اما انت
 انان فالضمير عند البصريين ان اصله انا وكان انا عندهم ضمير صريح لجميع الفاعلين والتكلم فابتدأوا بالتكلم وكان القياس ان يثنيوا بالياء
 المفهومة فتوصلت لان التكلم لما كان اصله انا فاعلوا في هذه العلامة وينبوا الفاعلين بتاء حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ
 التصريف ومذهب الفراء ان التثنية بكامل الاسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير للرفع هو التاء المنصرفة كانتعرفه بوجه
 فلما ارادوا انفسها كهم جاب ان استقلال اللفظ كما هو عند بعض الكوفيين بن كسا في اياك ولعوانه وهو ان الكلام المنصرفة كانت منصرفة
 فاددوا واستقلوا اللفظ انفسهم ومنصرفة فعملوا اياها كالمعجم فاعلوا في التثنية على اياها كما ذكرى هذا القول بعيدا من القوابل
 للوضوح في اوقات الغائب هو هو كما هم في حركته والواو والياء في هو هي من البصريين فاصل الكلام عند الكوفيين التثنية الضمير
 وحدهما بل التثنية للجمع فانك تحذف ما بينهما والاول هو الواو لان في كذا شيئا كذا بفتح الكاف وبضم الكاف لا شيئا لا شيئا ولا فاعل
 حركته والواو والياء بصير الكلمة بالفتح حتى يفتح ضميرها منفسدا اذ لو لم تحركه لكانت كاتفا كذا شيئا على ما كان الكوفيون لا في
 اذا اردت ان تستقل اللفظ اسكنت الواو والياء نحو انا في كذا شيئا كذا بفتح الكاف وبضم الكاف لا شيئا لا شيئا ولا فاعل
 والياء والكلام في ثبوت الالف في جمع المذكر زيادة النون في جمع المذكر على كذا في المنصل من ان هذه الفاعل امر في فوعة المنفصل يثني

واحد جاز اشباع حركة اللغاة اعتبارا بالحقول قبلها في اللفظ وجاز اختلاسا اعتبارا بالسكان الحذف قبلها خذافا جاز اشباع
 الهاء بغير اللوحل بحري الوقف قد قرى بها في الكتاب العزيز وما الهاء في الشئ والنهي وان كان قبلها حذف فمضمون الخبر غير
 لها وخلاصهم وان كان الفتح وواو ساكن مجيبه كان ذلك لا ساكن اولى من نحو من جاء منهم وضربوا واطروهم على ما مضى لا اتباعه وان
 الحاء بغير حزين المسكون وان كان قبلها كسرة او فاء في قول في الولد يجرى وعليه وهم هل الحاء قال في الشئ والنهي وان كان قبلها حذف فمضمون الخبر غير
 ان خلاصهم ما وخلاصهم وخلاصهم بغير بظلام تكون بظلامهم وبظلامهم في جمع المذكور ثلث كلمات عليهم واليوم الذي
 قيل ذلك كون الياء فيها لام في الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء على ولاه ولاداء على الاصل وكان يجزئ هذا التعليل لم يقوله
 في الواحد وللشئ وجمع النون حليل على ما عليه في لوقفا ولعل ذلك لا اتباعه لان زجر الحاء في كسرون الهاء في الشئ والجمع
 مطلقا في الواحد وهو لا شهر هذا كانه في حركة الهاء وما عليهم الجمع التي بعد الهاء المكسرة فلا يخافون ان تقف عليها او لا
 وضعت عليها فلا بد من تسكين الهم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضمائر تحذف صلاتها في الوقف فوضعية وبذلك الالف
 في نحو ضربتها وبها ولدن لوقف عليها فلا يخافون ان يكون بعد ما حركت وساكن فان كان بعد ما ساكن تلك الهم لا اتباعه كسرها
 ولا يلزم الساكنين اقبس نحو مرجع وهم امرأتين وعليهم الذناب على قوله الى عمر ويا في القوله على ظلم نظر الى الاصل وان كان بعد
 ضمير فالساكن اشهر عليهم غير الغضيب عليهم بعضهم ينضم ضمير نحو عليه من الغضيب عليهم قوله ابن كثير
 واشباع الكسوفه في مثله اقبس الا اتباعه فصار الهم بعد الهاء المكسرة خمسة احوال اثنان قبل الساكن والكسر والضم والهمزة
 اختلاسا من اربعة احوال وثلث قبل الحروف المسكون واشباع الضم واشباع الكسرة وان كان الهم بعد الهاء المنضم على ما هو من
 اهل الحجاز فيهم وعليهم وعليهم ما هو المتفق عليهم وخلاصهم وقطاعهم وكذا منهم على الاستهوك والاقم وضربهم وخلاصهم
 فلما ايضا خفت لحوال الساكن في الضم وهو الاقبس لا شهر الا اتباعه والنظر الى الاصل والكسر نظر الى الساكنين وهو في حذ
 الفلز ومنه اولى وثلث قبل الحروف الاولى الساكنين هو الاقبس لا شهر الا اتباعه والنظر الى الاصل والكسر نظر الى الساكنين وهو في حذ
 كسرة او ياء كسر الهم وصلة ياء هي عليهم وهي فكس الهم كما استتد الياء الكسرة قبل الهاء وقلب الواو والهمزة على الهم وصلة هذا
 الوجود على ايضا فاما في احوالهم وضع المنضم المتصل اخذوا في وضع المنضم المنفصل فجاءوا بالياء متلو ايضا فوضيع المنضم
 واختلف الخفاء قال سيلين والتحليل والاخفش في الماضي والواو على ان الاسم المضمر هو يا الان مبيد في الصيغة قبل ما يعرف ويدل
 على احوال الهمزة في الهمزة النكرة والغيبة والمخاطب اما ان كان اليا متراكما هو مذهب البصريين في ذلك التي بعد ان في ان شئت وانتا
 وانتم وانين وقد مضى قال التحليل والاخفش في الماضي ما يتصل براسه اضعاف الياء لفق لهم فايها ويا الشواب وهو ضعيف
 لان الضمائر الاضمار في الراجح والسبب في ايا اسمها هو ضماها الى المضمرات كان اياك بمعنى هناك وقال قومي الكوماني اياك
 ولها ويا ايا اسمها كمالها وهو ضمة فليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمة ما يختلف نحوه كاقا وهو ياء وقال بعض الكوفيين ان
 كسبان البصريين ان الضمائر اللاحقة ايا ويا جاز ما لها تصدير بسببها متفصل وليس هذا القول يوجب على صاحب القول ان كان

والصداق اسم الفعل والماضي بفتح الفاء والفتح على كذا من النصيب ايضا لان اتصل بالالفعل والماضي المشبهة بالماضي
 فعل الفعل بالذات والباء في قوله على كذا في الأصل أي الفعل في اتصاله مع مستغنا عن كذا فحصل اتصال الفعل بالماضي ايضا فاشابه
 ما كان في الماضي فافتتحت الضمير للرفع والنصب ما كان فعل فيها الفعل وغيره وفي الاول جيب اتصال الفعل بالماضي في ثلثة مواضع الاول في
 على جامله والا يكون الا منصوبا نحو الياء بعد الماضي اذا كان العامل محذورا فحق ذلك ان ياء ضربه وان انت ضربت ونحو اياها من قول
 من ضرب وقد جرى باب الحذف من اياها والاسد رجب تقدم للفعل على ما ذكره انما المزمع الانفصال في الضمير لان ما مضى اتصل
 ما يكون كما يجوز الاخير مع عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان ما من غير المحذوف فأكيد ويكون كالمفعول الاخير منه الثالث اتصاله مع عامله
 لغرض لا يتم الا بالانفصال وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا لما اكيد نحو اسكن انت وزوجك لينة ولتفتك اياها ويذكر كقولهم بعد
 ذكر لفظة اخيل لفتت يد اياه وعطف بقية نحو جاني زيد وانت لا تفتح الضمير وصفة تقدم ومنها ان يقع بعد ما مضى ما مضى
 اليك ومخبر باب الاشارة وما ياتي اذا ما كنت جردا في اليمين وزنا اليه ياء فشا في القياس عليه كذا اذا وقع بين الفعل والماضي
 كما قالوا في قولهم انما نقلت كذا ومنها ان ياتي ما مضى على ما مضى جاني امانت او زيد ورايت اياها وعزوا الغرض منها فادة الشك من قولهم
 ان يكون تالي مفعول عملت ولعطيت وورث اتصال الضمير بالماضي بالماضي الاول كما اذا اخبر عن الفعل الثاني في حدثت يد اياه
 اعطيت يد اياه قلت ان عملت يد اياه ياء ياء وان اعطيت زيد اياه وحيث ان تقول الذي عملت يد اياه واللا اعطيت يد اياه
 يلتزم الفعل الثاني بالاول فاما ان لم يلتزم في الاتصال فجاء بـ اعطيت او في الانفصال في باب عملت كما اذا انجبت عن الفعل الثاني في
 زيد اياه فقولك الذي اعطيت زيد اياه اولي قولك الذي اعطيت يد اياه ودرهم الذي عملت يد اياه فاقول في الانفصال بالماضي في هذا
 والمضارع من جوب النسب فلو طرقت الازالة لليبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس لان اتصالهما بـ اعطيت زيد اياه واذا اخبر عن الماضي
 في عملت زيد اياه فقولك الذي عملت يد اياه فاقول في قولك الذي عملت زيد اياه فاقول في قولك الذي عملت يد اياه فاقول في قولك الذي عملت يد اياه
 الثالث العامل في اتصاله مع عامله ايضا عندنا في كذا ما هو على ما مضى وان كان الضمير مع غيره فاعلم ان يكون مفعولا منصوبا فاعلم
 لا يكون اذا كان مبتدأ او خبرا او خيرا ونحوها واسمها لما مر ما اذا ارفع باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والمفعول
 او الجار والمجرور فاعلم ان اتصاله مع عامله لغرض لا يتم الا بالانفصال كذا في الفعل وجب كونه منفصلا عن الماضي ثم اخبر وانت وضارب ما هو
 اخبر وصهنا تيد وانت ومررت برجل في الماضي اخبر وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة فاجتنب عن مفعول فانه كاكيد
 الضمير المستكن فيها لا فاعل كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول عطر اعيانك زيد وحنانك مني والزيد والحنان
 متبادران كما وقد عرفت ضعف نحو جاني رجل فاعلم ان عملت يد اياه في قولك الذي عملت يد اياه فاقول في قولك الذي عملت يد اياه فاقول في قولك الذي عملت يد اياه
 فاعلم ان اتصاله مع عامله ايضا عندنا في كذا ما هو على ما مضى وان كان الضمير مع غيره فاعلم ان يكون مفعولا منصوبا فاعلم
 لا يكون اذا كان مبتدأ او خبرا او خيرا ونحوها واسمها لما مر ما اذا ارفع باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والمفعول
 او الجار والمجرور فاعلم ان اتصاله مع عامله لغرض لا يتم الا بالانفصال كذا في الفعل وجب كونه منفصلا عن الماضي ثم اخبر وانت وضارب ما هو
 اخبر وصهنا تيد وانت ومررت برجل في الماضي اخبر وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة فاجتنب عن مفعول فانه كاكيد
 الضمير المستكن فيها لا فاعل كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول عطر اعيانك زيد وحنانك مني والزيد والحنان
 متبادران كما وقد عرفت ضعف نحو جاني رجل فاعلم ان عملت يد اياه في قولك الذي عملت يد اياه فاقول في قولك الذي عملت يد اياه فاقول في قولك الذي عملت يد اياه

لا بد من كذا
 كذا في الماضي
 العامل للمضارع
 او المفعول

المضارع

ما في قوله
 فاعلم ان يكون
 الانفصال
 اذا كان مبتدأ
 او خبرا
 او مفعولا
 او جارا
 او مفعولا
 او مفعولا

مرفوعا لأنه كان مرفوعا وجزقيده اتصال الثاني كما تقدم سواء كان الأول اعرف ولا قوله فان كان احدهما عرفا فماذا لك
 لاندان لو يكن احدهما عرف ولم يكن احدهما مرفوعا لاندان كان مرفوعا وجب لفصل الثاني نحو اعطاك اياه وضرب اياه في قوله
 قد متدأى قدمت الاعرف لاندان كان احدهما عرف ولم تعد مرفوعا وجب ايضا لفصل الثاني نحو لوطا اياه
 فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما عرف وان يكون له مقادير كان ذلك الخبر في
 الثاني وعلى جميع ذلك مفهومنا فاذن قوله والا فهو منفصل اي ان لو يكن احدهما عرفا عطاك اياه وان كان عرفا لكان ليس بغير
 كاعطاك اياه واعطاه اياه فالثاني منفصل كذايت قوله والمختار في خبر كان الاتصال الاول كما ترون لانت الخرها وحسبت
 الى اخرها وجاء لولاك وعساك الى اخرها انما كان المختار في خبر كان ولولاها الاتصال الاول سهيا في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون
 كالجزم من علاماذ الفاعل في الحقيقة مضبوطا الجملة لان الكاش في قوله كان زيدا قائما قيام زيد كالجزم في الاعمال الناقصة قال
 بن ابي ربيعة لو كان ياء لقد حال بعد الجزم المعداد الانسان فانه يغزو قال حيث هذا الليل شهرنا انزى فيعرب ياء اياي اياك ولا
 تحشى رقبيا: وقد جاء على ملحق سبويه ليسى وكاننى قال عدت في مكي كعد يد الطينغ اذ ذهب المقوم الكرام ليسى ثم قبل الفصل
 ان فلا يريدك فقال عليه رجلا ليسى وقال بولاس في قال لا تلتها وتلكه فانه اخوها غلة امها لها ليلها ووجه الاتصال
 الاسم كالفعل والحركة المفعول فكنته كضربته قوله والا تزلوا لانت الى اخرها يعني ان الاولى ان يجمع عد ولا حتى التخصيص
 ضمير مرفوع منفصل لانا ما مبتدأ وفاعل فعل حذف او مرفوع بولاهل ما مرفوع باب المبتدأ فحصل الاوجه الثلاثة الانفصال
 وقادى جميع بعدها الضمير المشترك بين النسب الجرا عند المبرد فانه منع وقال هو خطأ والصحيح وروده وان كان قليلا لولاك
 هذا العام لو انج و قوله ولو موطن ولا حجة كاهن يجر من قلعة التي منهي والضمير عند سبويه مرفوع وولاهل حرف جر
 خاصة قال ويعلم ان يكون بعض الكلمات مع بعضها حال يعني لا ينكر ان يصير لولا الله لعله على الضمير حرف جر مع الهامزة غير
 عاملة بحرف يتبدل بعدها ومثلك بلدن فالتاخر ما بعد هاء باهضا في الاذا وليتها اخره فالتاخرتها كالجزم وفي قوله
 نظرو ذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا كما في حسيك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في قوله ولا كظاهرو ولا حجة تقديره وقال ابو سعيد
 السيرافي الجار والجرور اى لولا في موضع الرفع بالابتداء كما في حسيك درهم وفيه نظر لان ذلك انما ياتي اذ كان الجار زائدا
 اما اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لاندان المتعلق لامبتدأ وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعد هاء ضمير
 نابع للمرفوع كما ناب المرفوع عن الجرور في قولهم ما انا كانت وان بجر مذهب سبويه بان التغيير عند تغيير واحد وهو غير
 لولا وجعلنا حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم تغيير اثنين عشر ضمير ارجع مذهب الاخفش بان تغيير الضمير ارجع اياها
 مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجملها حرف جر وانكار خلاف الاصل وان كان اذ كان مستغلا ايهما
 من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل ذلك الجار الى ان يجمع بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى
 عسيتين لانه فعل وما بعد فاعل وقد جاء بعد عسى الضمير المرفوع للنصب نحو عساك في ثلثة مذهب قال سبويه عسى

له ما بالدارع
اي احد
معام

مما بالدارع
اي احد
معام

مما بالدارع
اي احد
معام

مما بالدارع
اي احد
معام

مما بالدارع
اي احد
معام

مما بالدارع
اي احد
معام

على لعل تقاربها معنى لان معناها الطعم والاشفاق تقول عساك ان تقول كما تقول على لعل في اسم فتصبيه وتبقى جرحه مقبلا بان كما كان مقتضاه الاصل لان اصل خبر عسى اقترانه بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمولا من جرحه خبر لعل وهو كونه محل الرفع ومن وجهه يبقى على اصله وهو اقترانه بان لان محو خبر لعل ان يكون اسما صريحا وفعلا غير لان لان خبر لعل في الاصل مبتدأ ولا يقال انت ان تقول اقتران المضارع بان في عساك ان تقول الاستشبه لعل وقد يقال عساك تقول من غير ان اكثر من قولهم عسى زيد يخرج وذلك كما لهم عسى على لعل في اسم فاجروا غيره ايضا في طرح ان محو خبره لكن بالكلية عسى صله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجي خبر لعل من ضمها مع ان محلا لها على عسى في الخبر وحد كمال عسى في عساك ان تقول في اسمه وحد على لعل قال نعمت لوما ان تلم تلمتة قال بعضهم الخبر عذو اي ادراك فقلت ان تلم ملته اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قيل في المتن فعلى مذهبه سيويه عسى مفعول منضم والضم اجازة بعد التعليل تبعه التغيير عسى كما قال في لولاك وجماع عسى على لعل في النصب الا سم ورفعه الخبر محصور بكون اسمه ضميرا كان جرحه واخذت مختصا بالضم فلا يقال عسى زيد ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بالحقوق ونون الوقاية في عساك قال في نفس قولها اذا ما شأنا عسى لعل وعساك لان هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاضمر عسى باقية على اصلها والضم بالنصب بعد ما قامت مقام المفعول في رفع اسم العسى قولك ان تقول وتقول منصوب المحل خبر لما كانا في عسيت من فعل وعسيت تقول من الجرح وجماع في محو ابان عساك وعساك احرها ان الضمير البارز منصوب يعنى خبرها ولا سم ضمير فيها في رفعه فيكون قولهم عسى لعل في لولاك وهو ضعيف في جرحها هذا ان محو خبر عسى مما صرحنا به والنون في ذلك لا يستمر اجزاء بعد الضمير منصوب الفعل المضارع مع ان ويجوز نحو عساك ان تقول لان تجعل ان تقول امر المحاذيل الا انما اي عسى الامر انك فعلت ويكون فعل في عساك تقول كلام الناف ويضربهم على حد قول الكلام كما تقول في قولك عساك تظفر بالمراد عسى لاصل انك ظا فراء او ليكن المضارع بتقدير ان كما في قولهم شبع بالتمتع فيكون تقول فعل بدل الامر كما في عساك ان تقول كل هذا كلف واذا ليس ليد لك المضمر مفسر ظاهره ايضا لو كان كما عسى اياك اوله كما قلنا في كتابنا لا بد من الاستدلال بالوجهين المتقولين عنه ان الضمير المنصوب في قوله لعل فاضل بل كما في ضميرك زيد الاسم معاخذ في كما في قوله بالتاب عساك اعساك محلي حسنة لانه الكلام عليه كما كان في قولهم جاعني زيد ليس لاي ليس كما في الانبياء وامامنا كوركنا في قولك عساك ان تقول لكذا في عساك تقول بتقدير ان قول ان اردت جرح الفاعل ضمرا كما هو الظاهر في قوله لولا الاول والظاهر ان قصد الجرح الصريح فيكون فيه شبهة بالكس في جواز حذف الفاعل كما ذكرنا في باب التنافع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تقول عند جرحه قارب الفعل كما كان عسيت ان يخرج عند الحاجة من جرحه قارب الخبر وج لا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبر الان جنة ولا يخرج من الان ليد في احدهما مضاف وعسى جاك ان تقول وعساك صاحبك تقول كما يجي في افعال المقاربة قوله يكون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي مع المضارع عيا عن كون الاعراب انت مع النون ولدن وان ولها ظاهره وخبرها قاربت ون

ولفيلان زيد المتفسر كبر بعض النخاع يقول حكمه لا يحرككم ما بعد ولا ينفع مع ما بعد كالشيء الواحد إذا يدخل عليه
لام الابتداء في نحو انك لات الحليم وهو اضعف من قول الكوفة لا نالنا بعد اسما يتبع ما بعد في الاعراب انما هي ليست
اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعد منصوبا اما الاول فلا لان الحمل التاكيد اذن وما التاكيد فلا لان الحمل اذن كونه مبتدأ
خبره ويتعين ايضا اذا دخل لام الابتداء والتصديق ما بعد ما خلفه ان كان زيد هو المنطق واما في غير هذا الموضع فيحمل الصلوة
تاكيد ان كان قبله خبر نحو انه هو الغف ومبتدأ ان كان ما بعد حرفه نحو زيد هو المنطق ودخل عليه لام الابتداء في نحو انك
لات الحليم وقوله وبعض العرب يجعل مبتدأ ما بعد خبر فلا يصح ما بعد في بابك وباب علمت ما لي اية وعيا يفتقر
غير السبق ولكن كانوا هم المظلوم وان ترن اننا اقل بالرفع وقوله لعلم كل مولود على الفطرة حتى يكون ابواه والذان هم ابوه
ويصير ان فيمنه ثلثة احداهما ان يكون ضمير الثاني والثاني في يكون ضمير المولد والجد الاسمية اعني ابواه والذان جركان
لوجوهين الثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله ها للذان جملة ضمير كان وروى ها للذان في ابواه اسم كان والذان ضمير
قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير عائش في هي للذان يعرب والجد يعرب ويكون منفردا لا ومتصلا مستترا واراد على العادة ان نحو
هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحده منصوب اضعف الامعان اضعف فانه لا لازم قوله ضمير عائش للمركب
دون الفصل فانه يمكن غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو مبتدأ متبوع والغنية والحضور والمراد به الضمير الثاني للفتة
فلم يزد الا فرد والغنية كالمتعلق اليها ما ذكرنا او على العادة ومننا ما يلحق هذا الضمير من راجع في الحقيقة الى المسؤل عنه
مقد نواع خلا هو الامر قبل ذميع ضوارة وطلبة فاستبرهم الامر على الثاني القصة فقلت هو الامر مقبل الى الثالث
هذا فلما كان المتعلق اليه الذي تضمنه السؤال غرضه قبل الذي في التفسير خبر هذا الضمير الذي تعقبه بلا فصل لا من السؤل
عنه ومبين لفان الثالث بهذا ان الجملة بعد الضمير لو ثبت لها الجرد للتفسير لم هي كساو اخبار المبتدأ لكن هي بمنية تفسيرها
قررت والقصد بهذا الالهام ثم التفسير تعظيم الامر وتعميم الشأن فعلى هذا الالهام ان يكون معنى الجملة المتسوقة شيئا يعنى
بفلا يقال مثلا هو الباب يظهر وقد خبر عن ضمير الامر المستفهم من تقديره بالمراد بقوله هو الدهرجى لاسبق على وفياقة قال
ابو الطيب هو النبي حتى ما نال التواتر كان قيل ان شي وقوله المتكنا فقال هو البين وقوله حتى ما نال حتى على ما فهم من استفظ
امر البين المستفهم من الالهام الضمير في ارفع امر البين في الصفة حتى لانيان جماعات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الثاني
مفرد مؤول الجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان والزيدان على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعد
من تعربه وكذا اجاز نحو طلعت قائما زيدا والزيدان والزيدون وكذا يفسر قائم اخوك وما هو به هذا الزيدان في خبره ونحو
جميع ذلك ولا يخفى ان لا يخفى ليس بقائم بل اخوك وما هو به هذا البين الزيدان على ان يكون خبر مقدم وما واسم ليس خاوك وخبر الثاني
واجاز السيراني ما هو به هذا خاوك لان الصفة مع علم في نحو ما ضارب الزيدان جملة لها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون
الباء دخلت في خبره وفيه نظر لان الصفة مع علم ان تكون جملة اذا التحدت على حرف الاستفهام واحرف في الالهام المبتدأ عنه

البصريين وبعض البصريين لا يجر ليس بنائبه احوال وما هو بداهة يد على شيء ليس بالشأن قال الاشاعرة يمتنع وجعلوا لا يكون
في ابتداء الجملة المبدأ وما قوله تعالى وما هو من حزم العباد ان يجر نحو ان يكون هو فيه التمهيد كقوله تعالى والبعير وان يجر بدل
من هو او يكون رجعا لاحد من وان يجر فاعل من خرج نحو ما زيد بناؤه فضلا البصريين يجر في التمهيد في الجملة المفسرة والظن ان
لها مفسرة فالاولى استعنا جزئها عن مفسر خلافا للكون في فهم جازوا عدم التصريح بل حزمه لها نحو نصرت ع اذ قامت ليس
بشاهد هذا التصريح كقوله في غير الجمل لان ذلك الشأن مجهول لكن مقدر الى ان ينفى التصريح ولا يعنى الضمير من خرج مع كون جملته
في باب المبتدأ ولا قوله ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر على كل هذا لا يروى الا لام الهمام المقصود منه في اعتبار كون الضمير من ارجع الى المثلث
اي القصة اذا كان في الجملة المفسرة موش القصة المطابقة لا الازدواج الى ذلك المثلث كقوله تعالى فاعلم انهم لا يعقلون الا انهم لا يعقلون
الكون وما يؤول كل الا بدني وان كل ما فيهم والشروط ان يكون المثلث في الجملة فضلا عن اعتبارها ثابتة عرف وان لا يكون كالقصة ايضا فلا
يختار لانها كان في القرآن محجة لان الموش منصوب نص للفضلات وذلك لان الضمير مقتضى ثم فلا يراعى مطابقة للفضلات وانما
هذا الذي يروى ان يقتض الجملة المفسرة من ايقاس لا يجر الى باعتبار القصة لكنه لو سجع واذا لم يدخلوا في المبتدأ فلا بد ان يكون مفسر
جدا سمية واذا دخلت جازا كذا فعليا ايضا كافي قوله تعالى فاعلم انهم لا يعقلون الا انهم لا يعقلون مفسر لا واذ لو كان
او اسم ما يكون متبعا لضموم بالاردن في ان وطن متصلا مفعول عام مستند في بابي كان كقوله وحده منصوبا عن الضمير من خرج هذا
الضمير لعدم الدليل عليه في الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يخدم المبتدأ والضمير في الامع القرينة الدالة على جرحه في منصوبه مع ضعف
بالضمير صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يومئذ في جهنم جازا وطباء وقوله انهم لا يعقلون في بابي
لانه وعنه الخطوط في ذلك الدليل ان ما فيه المبتدأ لا تدخل على كل الجملة انما ع في باب المبتدأ قوله الامع ان دخلت فلا لازم اذا
المغشوة حجازا في الاسم الظاهر هو اماها كالمسكوة عليها قال الجزولي قال بر جعفر كن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال الاصناف كما هي
في باب الحروف واعمالها في البارز اذ كونه فلو انك في يوم الزمان التي ومع الازدواج اظهره اكثر على انما فعل في ضميرشان مقدر جازا
الغاء المسكوة فانها اذا الغيت ظاهرة الغيت مطلقا ولو قيل تقديرها وانما غلت المغشوة للغة ظاهرا في ضميرشان مقدر ليحصل منها وان
الجملة التي بعد ما ربط مقدر من حيث النظم بسبب الاسم لانه يكون لها بسماها ارتباط واسماها بالجر ارتباط يحصل منها وان الجملة
التي هي خبر اسمها ارتباط واطلبوا الارتباط النظمي بينهما لا ارتباط بينهما معنوي تام وذلك لانها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير
مفرد هو المصدر اذ هي حرف مصدر في كائنات وحدها بعض وف ذلك المفرد بخلاف ان المسكوة فانها مع جملتها ليست بتقدير
هذا هو الموش من هو مذهب النجوم اعني انما الغشوة تقديرها في حال الغائها لفظا وقد اجازت سيبويه ان يكون الغاء فيها كالغاء في المسكوة
اعني ان لا يكون لها عمل اللفظ ولا تقديرها فيكون مكا المصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا ضمير ذلك وهذا
المذهب ليس بعيدا واعلم ان على المصنف ان يختصا ضمير المتكلم في الخطاب بغير الغائب تعقب الانصاف في الاجتماع على اننا واننا وهو
وانت وهو قلنا قوله اسماء الاشارة ما وضعها لشار اليه وهي خمسة ذال المزكروا لشانه ذان وذين والموش تاوون وانه وذو ذ

هذا هو الموش

في

في

لا يلزم ان تكون الجزاء الرجل بل قد تكون فضلة لئلا اراد ان الموصل هو اللادارت ان تتحل جزء الجمل ليعمل الابطصا وعائلا
 وعائلا يعني ضمير اليعن اليه قال وهو اجزا اعماجها لضافها الى الجمل بحيث واذا فاذ لا تتم الابطصا ايضا وليس موصولا في الاصل
 محل الموصل للخر في ما اول مع ما يلزم الجمل لصد كايحي في حروف المصدر والاحتياج الى جائد لان يكون صلتها جملية في محل
 قول الاكثر نحو امرناك ان تروهم بغيره بقول القول حتى يصير خبرية اي امرتك بان قلت لك ثم ويحي المحض في هذا في نواصب الضم
 وانما بنيت الموصلات لان منها ما وضع الحرف فهو ما ومن اللام على ما قيل فحملت الواو عليها طر الدلتا والاحتياج
 في تمامها على الى صل وعائلا كاحتياج الحرف في الخبر في الجزئية **قوله** وصلته جملية خبرية والعائلا خبرية انما وجرت في الصلة جملية
 لان وضع الموصل على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقده ان الحاطب يعرفه بكونه محكوما عليه يعلم المصولة اما مستر لخواص الله
 الذي يتقوى ويظهر كل شيء والذي هو باق او في الحد الا زمانه هو الذكر في واضر بدوا وهو ضارب ويكون متعلق بمحكوم عليه
 حكم معلوم المصولة استمر او في الحد الا زمانه من نحو الله الذي يتقوى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب غلامه وغلامه ضارب
 يعتقده الحاطب يعرفه بكونه ضاربا او في بعض الا زمانه نحو الذي اخوك هو الذي اخوك غلاما او الذي
 مضى به ذلك هو غلامه هذا الصلح وليلا على اشياء احدها ان الموصلات معارف ضما وذلك ما ظاهرا ان ضما على ان يطلقها
 المتكلم على المعلوم عند الحاطب هذا خاصيته للمعارف وبسبب بلعراض من اعتراض بان تعريف الموصل اذا كان بصلته وهي جملية
 فعلا تعرف النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربة لان المعروف حاصل فلا ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت مرصرتة في قولك
 من موصوفة وموصولة وذلك لان قولك كما سبق ان تعريف الموصل بوضعه معرف فمشاربه الى المعنى بين المتكلم والمخاطب في
 صلة فعني قولك لقيت مرصرتة اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعنى بكونه مضروبا باله في موضع عيان ان يكون معرف
 بصلتها وانما اذا جازها في موضع قولك لقيت انسانا مضروبا باله فانه ان وصل لقولك انسانا تخسيس في خبره وبه الحاطب لانه
 ليس بتخصيصا وضعا لان انسانا موصوف لانسان لا تخصيص في خلاف ذلك وان الموصل فان ضربه عيان ان يتخصصا في موضع
 والفرق بين المرء والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي هو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى
 انك اذا تخصصت النكرة بوضف لثباتها في شيء اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لانك ليس ضميا فتقول ايت اليوم بجلال طبعك
 اليوم وحده قبل كل واحد وكذا قولك ايت اعدائنا خلق السموات والارض فخر فان قولك لجل نكرات كيف تعرف الموصلات
 وتخصصها قلت لانك لتكلم على كذا في باب الوصف لتسلبنا التخصيص الحقيقة هو احتياج الموصل والصلح كان رجل
 طويل كان في كل منه العوم فاذا قلت رجل طويل فخصص على الاجتماع مع طويل فثبت ان العام يتخصص بالاحتياج مع عام اخر والمخصص
 في الحقيقة هو احتياج اقول بعضهم ان كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفه قال قصدوا بذلك ان الحاطب يعرفه بكونه
 معرف الموصل فلا يلزم ان الجمل التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصدوا لانه لا الضمير لم يكن الصلة محضبة للموصول لانها لم يكن
 لها بذن تعلق بوجوبها بالذي ضرب عمر ونحوه وانما ان الصلة يلتقي ان تكون معلومة للمسمع في اعتقاد المتكلم فان ذلك الموصل على ما

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

منه
منه
منه

منه
منه
منه

منه
منه
منه

منه
منه
منه

منه
منه
منه

منه
منه
منه

منه
منه
منه

منه
منه
منه

منه
منه
منه

المقدّر والضمير لنفسه راجع اليه قلت الموصوف المقتدر بعد معنى منهم فيهم كظاهر بقوله الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو
قوله تعالى ومنهم دونك وقوله كائن من كان بنى قيسل البيت ايضا البحار والمحيط ويكفي راجع معنى الفعل واما قول الخليل
غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقتدره مثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام من يستند لقوله والافعال في السعة
جاء في المحن جمع على يجمع الضمير الى الموصوف المقتدر والافعال بين الازمين عند كما لا يقال جاء في زمن جمعة في الاختيار بل جاء
في الشعر نحو قوله لسوء نوا صبرا فخر القهر وصفق نوا فيها وبهض خدودها ولو كان و اللام اسم فاعل ومفعول عاملا الاعتداء على
الموصوف المقتدر كما ذهب اليه لم يعمل المعنى الماضي كما لا يعمل المحرر منها بل كان هو الاولي بترك العمل بالفعل لا لندخل على مذهب ما هو
خواص الاسماء اعني اللام التعريف فتبادر عن شبه الفعل وايضا لو كانت اللام التعريف الحرفية لم يجر في النون قياسا فظلمنا
عمرة كما لا يحد من المجرور عنها فتقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل المضارب والمضروب والمضرب في الضرب كوكبه وادخل اللام
الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهرا واما معنى فصيورة اللام مع ما دخل عليه معروفة كالقوة
مع ما دخل عليه فصيورة الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل المبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان
المعنيين متقاربان اذ معنى زيد مضاربان يد ضربه فيضربه زيد مضروب ورس ضربه فيضربه لكون هذه الصلة ضلوا في صورة الامة
علت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل ومفعول حقيقة لم يعمل معنى الماضي بالمجرور واللام وكان في الغراب ان يكون على الموصوف كما ذكرنا
فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل افعالها الى صلتها عادية كما في الاضافات بعضه على ما ذكرنا في باب الاشتناضلت
جاء في المضارب ورايت المضارب ومرت بالمضارب فان قيل ما يحكم على هذا التعليل وما قلتم ان صلة الامة ليست متعللة بل جعل
ما تضمنه من المفردات الحكم المطلوب في الصلوات بمشاهدة الفعل لا على وجه الوصال وهو اسم الفاعل والمفعول قضائهم في الالف في
اللام وقلتم انهم اسم الفاعل والمفعول مع اللام لاعتقاد هذا الموصوف كما لا يعمل ان اذا عمل الصلة الموصوف حتى لا يتعلل الى يقولوا
انما عمل الامة بالاعتقاد لكونها ضالين في الخيعة فلما جاب انهم صلتا بمعنى الماضي مع الامة فلم يلحقا في الحقيقة ضلوا لا ترى ان السليقة
والموصول اذا وقع حقيقة جرت الاستفهام معروفة فمعنى طلبها بالفعل قوي من طلب الموصول له لا لبيان معنى الماضي فبالقول
اللام بالصفة المشبهة مع فضله الحكم لخصان مشاهير الفعل وكذا الروتوصل بالمصدر لا لندل القدر بالفعل الامع ضمير اذ عام
في باب الاضامة وهو معهما بتقدم المفرد المصدر الا تكون الاجزاء قبل وتوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا
الشعر بالمضارب في قوله بالمشيئة التي تقسم وضعت لها لليدوع وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان يعل اقبل
فقال الذي هو هذا الضال السامع نعم لما هو ذا وقد ذهب اهل الكوفة الى ان يجوز ان يكون الاسم الجاهل بالمعرف باللام معروفا كالجملة
في قوله عري لانت البيت اكرم الله اعدا في انا بة بالاصحاب في التقدير لانت الذكر اكرم الله اعدا كذلك مع وصول غيرهم كسائر الاسماء والجموع
وعند الصمديين الامة غير مقصود بقوله والمضارب فقلته كافي قوله والقدار على الذي ينبغي في انما اجازت ريت بالرجل القائم اياه
ولم يجر بالرجل القائم اياه الا الذي فعل الا اشتراطه المسمى في القاعد في نظيره في الذي هذا وخفاء الموصول في القاعد في ظهوره
ومن جملة بالشيء

الثاني فيه شاذ كما شذ في كلهن وخبر الناس شرقي الناس بعض العربيتها ويجمعها ايضا في استقام وغيره نحو اياهم اخوه
 لومهم اخوانا وهما شذ في الثالث ويحذفها في باب الاعراب قوله ذو الطائفة الاكثران ذو الطائفة لا تصرف فوجاء
 ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلنا وذو فعلن قال س ويترك ذو وحرفت وذو طوبى التي حرفها ولا تصرف ايضا
 قال قولها المزدوجاء ساعيا عليهم فان المشرق في الفرائض لم يقل اذى جاء وفي ذو الطائفة اربع لغات شذوها ما مر على عدم تصرفها
 مع بناتها والثاني حكاها الجزولي ذو فعلا المذكور مشناه ومجموع وذات ضمومت مفرد الموث ومشناه ومجموع. والثالث حكاها ايضا
 وهي كالثانية الا انه يقال لجميع الموث ذوات مضمومت في الحوال والرابعة حكاها ابن الهان وهي تصرف فيها تصرفه وبغير صاحب
 اعراب جميع متصرفاتها محال لموصولة على التي بمعنى صاحب كل هذه اللغات طائفة قوله وذات الاستقام اما الكوفيين فيكون
 كون ذ او جميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستقام متبكانت والاستاذ لا يقول تعالى انتم هؤلاء اقبلي اي انتم الذين في قوله
 عذرس مالم يناد عليك امة فحيى وهذا تخليص جليل في الذي تخليصه قوله وما تلك بميمك اي ما التي بميمك ولو يجوز البصر
 ذلك الا في الشذ كون بعد ما الاستقام متبين في المثل نكنا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا من الله
 وماذا الذي صنع اي ماله ذي وفي الموضع المذكور اذ بعد موصول ويحذف ايضا في نحو خرج القيت وماذا القيت ان يكون زائلا
 موصولا كما يجتمع واعتمد رولعن الموضع التي استدل بها الكوفيين بان اسماء الاشارة فيها بقتة صلحنا دعنا لا اشتراك الذي هو
 خلاف الاصل وخالف الاحتش من السراج الخافق كون مالم مصدر بجرها وجعلها اسما فبقية صلحنا دعنا لا اشتراك الذي هو
 وما كانت في المصدر بقوله تعالى ما بالرح الذي رحبته وليس لوجه اذ لم يعد هذا الضمير زائلا في موضع والاصل عدم
 وسبغ الكلام عليها في المروف المصدرية قوله والعائد للقول يجوز حذفه عا كذا الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا
 موصوليتها والضمير لحد الاول موصوليتها كما مر في الخلاف مع الثاني ولا يجوز حذفه عا كذا الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا
 ضمرته في دارة زيد اذ يستخرج من ذلك الحذف بالباء فلا يقوم عليه دليل في الضمير ان يكون منصوبا او مجرورا او مفعولا
 تحذف بشرط ان لا يكون متفصلا بعد الفجاء في الذي ما ضربت الاياه وما في غير ذلك منع كقولك ضيعت زيدان الذي عطيتما
 اي عطيتما اياه وكقولك الذي انضاربني بدي اضاربيا ويحذف ان يكون المحذوف ههنا مجرور في محل نصب كقوله اي الذي
 انضاربني بالشرط الثاني ان يصح بالفعل نحو الذي ضربتني لان الضمير في فعله بخلاف الضمير الذي الفعل الناصب فلا يجوز في
 نحو الذي انضاربني بالشرط ان يصح بالفعل بخلاف الضمير الذي الفعل الناصب فلا يجوز في
 جرح جرح متعرج انما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف الجرح ومن حذف لها ايضا الا لا يستقر فجار لا يجوز فيمنع ان يتعين على
 بشرط بعد الحذف بغير قوله الضمير لما مر في انا ونا بدي بالكرم وقوله تعالى فاصدق بما قرى في قوله كما باخهارة وقال عات لها
 هو الذي جرح اخوك محمد بن ابي جرحا في اللب وبتعين جرحا في الجرح بالاسماء اذ جرح الموصول وموصوفه جرح مثل في العنق
 مماثل المتعلقان بجرحيت بلدي مررت بموت بلدي الجرح عاتلان والمتعلقان اللذان متعلقا بها ومررت ومررت عاتلان و
 ومثال و

او قولك انما جرح

الاستقام متبكانت
 لو كان لكافة فحق
 نحو ماذا صنعت
 جعل كذا زائلا
 وبمعنى الذي قوله
 ماذا لا صنعت
 نفس في الزيادة
 مثل هذا بعد من
 الاستقام متبكانت
 مخرج القيت من
 ذلك الذي يقرض الله
 واعتمد البصريون
 عن

وكذا الله

ان يكون مفعولا

او قولك انما جرح

او قولك انما جرح

الغلاية تبيل الوصول الى نعم هذه الجملة الخ لى اسمية واخرى الثانية بلعج انه متصف بما المضرب في الاول ومعبر عن ذلك انما
 تبيل الوصول والاعتقاد اعم وضعها الاقرب ما يقيد هذا الاخبار المذكور فلا بد ان تجعل الثانية مبتدأ متصف بالوصول
 منك ان تجزئ تلك الذات عنى وبالمعنى في الاسمية مبتدأ والمبتدأ كمرتب للصد ولا بد ان تجعل مكان ضمير الجملة ان
 المسؤل ان تصف ب بالوصف لا كان كذا لا غير شئ من الجملة الاولى ولم يكن ان يكون ب مكان المتصد ب مبتدأ فلا بد ان يكون
 نائب وهو الضمير العائد اليه مكان اول ابدال وتجوز في الجملة الثانية ان المسؤل ان تجزئ عن ب ب ورتبة خبر الموصو اليه تمامه
 بصلته فعلى هذا لو جازى ب ب الوصول بل اخبرت عنى ب الوصول الى الانك لما اخبرت عنى ب بالوصف والمعنى هو الخبر بطله
 على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عنى ب هذا اخبرت عما يطلق عليه كان ذلك خبرت عنى او ماذا كنت الخبر ب باسم دون ب لان اهل المذرك
 في الجملة الاولى الى التي هي المتصوفة لا تعرف منها العالوم ازاؤه ادون ب فاهو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤل ب
 فليس معناه ان يصل ب ب ب الباء فيه لا لا سعة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان تجعل الوصول مبتدأ
 متاخر في ان يقول العالم المتعلم ليد ب او لغيره خبر زيد في قولك ضربت زيداً بالذى فالمعنى جعل التمسيد آخره ليد واجعل ذلك
 الجملة الاولى وهي ضربت زيداً صلة للذى بلا تقييد شئ منها الا ان تجعل مكان ب ب ياضحياً عائد الى الذى وتوزيد خبر عن الذى يقول
 الذى ضربته زيداً بالفرق بين الجملة الاولى الثانية انك اذا قلت ضربت زيداً فربما خاطب به من لا يعرف انك مضرب وبالى الدنيا
 ربما خاطب به من يعرف شخصاً بمضروبك لكنه لا يعرف انك زيداً واما قولك الذى ضربته زيداً فربما خاطب به من لا يعرف انك زيداً فربما
 من يعرف انك مضروباً بالضمين الصلة فيجب ان يكون معلوماً للخاطب ذكرنا ولكن لا يعرف انك زيداً فربما خاطب به من لا يعرف انك زيداً فربما
 عندنا زيداً صانعاً فجملة الثانية نصب للمحل الثاني الجملة الاولى قوله صديقاً جعلت الذى في الصديق مبتدأ وقوله واخبر خبر
 نصب في الحال وضمير اخبرته معنى جعلته اى جعلته خبراً متاخراً وقوله ذلك الالف في الاخرى الجملة الفعلية (التيه بالانك في الاخرى)
 اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليضرب اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلا الالف واللام اسم فاعل او مفعول اذ لا بد
 بلكن ان يثبت في الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعل اذ كان الفعل مبنياً للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسبتين فعل ويعمل في خبره ما كان
 او يضرب واسم مفعول هو فاعل اذ كان الفعل مبنياً للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسبتين فعل ويعمل في خبره ما كان
 وليس اسم فاعل مفعول مع فاعل مفعول في الجملة الاسمية حتى يثبت فيها احداهما مع الفروع بل في جامع وفيه ما اسميتان في فوضا والى ب
 واما مضروب البكر ان كان في الظاهر فان ينعان من فوجها صلا اللام كما سيجي بعد فيجب ان يكون الفعل الذى ليسك من صلا الالف
 اللام متصرف اذ غير متصرف حتى نعم وبش حيزا وعش ليس الهمزة واسم فاعل او مفعول فالخبر بالانك عن زيد ليسك من مطلقا
 ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف الاستفهام من اسم الفاعل والمفعول معاً هاهنا ليسك وسوف مضروب التقى وحرف
 الاستفهام قوله فان لغز لا مضمنا انما اخبار اى امر من الامور الثلاثة وهي تصديق بالوصو وضع حائل الى الوصول اقام
 ذلك الاسم واخره في ذلك الاسم خبرا لفظيا الاول هو تصديق الوصول بعد الاخبار في كل اسم في الجملة الانشائية

الموضع

الاسم الفاعل
 والمفعول
 مع وقوعها
 في الجملة
 الاسمية

والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية وبعد ايضا عند اللوفين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذ
 لانهم بابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من الخبر اللاتي الذين ذاهم لها بلسام حلقه للباب فتعقوبه
 من الخبر اسم الذين والاول في خبر الزاوية الاولى لانها من باب التكرار للفظ كما ن قال من الخبر اللاتي اللاتي فان خبرها خبر الذي في فعل
 كان اصل عندهم قال ان الخبر دخول الموصول على الموصول الخ في كلامهم وانما وضع لفظة رياضة للتعلم في نداء يلهيهم نحو
 الذي الذي في جاره عمر زيد فتقولك في جاره صلة للذي الخبر عانده مستند في الظروف عمر خبر الذي والخبر الذي الذي الخبر صلة
 وخبر صلة الذي الاول وانما ذلك الاول الهاء الجر وفي جاره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي سالني جاره عمر زيد فتقول الذي
 التي الملائن ابواها فاعدا ان لهما كومان عززة عنده حسن يفتدي بالموصول الاخر في حقيقة الصلة والعائد الخبر الاستغناء
 بما خبره عاقبة واحتياج كل ماقبله لكونه من صلتة فتقول ابواها فاعدا ان صلة اللذان عانده ضمير الجر وفي ابواها وخبر كومان
 وهذه الجملة اعني اللذان مع صلتة وخبر صلة التي والعائد التي التي من صلتة الضمير الجر وفي لدها فالتى مبتدأ مع صلتة
 وعززة عنده خبر وخبر صلة التي التي مع صلتة وخبر صلة الذي والعائد من الصلة اليه الهاء الجر وفي عنده والذي مع صلتة المذكورة
 مبتدأ خبره حشر هكذا العمل ان زادت الموصولات لا تقف على حد احد الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو
 وضع الضمير للعائد الى الموصول مقام الخبر عند مجرى الفعل والجار والمجرور والظروف فلا تفرق هذه الاشياء ويجز كل اسم لازم
 التثنية كالجر وركب واسم التثنية ونحوها والمحال التميز للنصب وكثرة تقدير ما الاستغناء في المعارف كالنظم في الجاهل و
 الاستغناء في نحو كل رجل واعض كل وامرئ كل ذلك اسم يلزم الخبر الواحد لا خبره لا كونه ويجز ايضا كل اسم جاء بضمير
 لكن يلزم اظهار كفاه لاجل هذا والمعارف السادة مسددا لمحال كركب ووجهه وسائر ما ذكرناه في باب الحال لانها بلفظها
 على لفظ الحال والاضمار يزيله وكل مصدر بالعامل اذا لم يجز في خبره وري زيد حسن وهو بوجه فيم لان لفظ المصدر يرعى في العمل
 من جهة التركيب للفظ يتناب الفعل في فعل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول الصفة المشبهة العاملة
 واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجز اذا لم يتعد في الضمير ليسكن نظر الالكون في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند اللان
 يجوز الاخبار عن المصدر والحرف عاملة نحو انما انت سيدا وعنا بن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف دلالة لفظ المصدر
 عليه اجاز للما في عليهم الاخبار عن غير ما بمعنى اضرب ضربا ومنعيره اذ صوتا صوتا لم يرد فلا يصح لكونه صلتا والمفعول
 لا ديت في لفظ المصدر وكالجر وبالكا في والقسم وتاء وحتى ومنه ومنه كذا المرفوع بعد ما ذكر شرط لفظ الزاوية
 وكثير الاعداد الجر وفان المحققين استغنى الاخبار عنه لو لم يكن المفسر خبرا في تعيين الجنس الاخبار على ذلك وتصبرهم
 جوزه نحو الذي هذا مائة الذينهم وكما قد يلهمه المفسرة مما بعد ما يجوز في هذا وعنه في ههنا فانها لفظا معتبرة كالمثبات
 دون المضافات ليلزم للمرفوع ايضا وكالموصوفين بدون الصفة كالصفة بدهن وكالموصوفين بدون صلتة وكذا الامم دون الموصوفين
 اذ لفظها شرط واما البديل للبديل من بعض الخبر الاخبار عن احد من احد من معانها كصفة الموصوفين في البديل من

فاحذر

قال في هذا الخبر

ميرت

كالصفة فلا يفرض من المبدل منه وايضا يثبت الصلة من العائد ان اخبرت عن المبدل في نحو جاءني زيد باول عند رجل المبدل كقولهم
 تكبروا العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول يقول في مررت برجل يدب خلفي عنما ان الذي مررت به رجل زيد
 والثاني يقول يخبر عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل يخبر عن المبدل الذي مررت به زيد باول عند رجل المبدل كقولهم
 ويحيى ان تقول برجل هو واضعا للمفرد مقام المجرور والمجذور ان اختلفوا في بدل البعض والاشغال فاجازوه الاخص في الضمير
 ومنعوا الرواية اذا ضمير لا يدل على البعض والاشغال قبل ان تذكر خبر الموصول وكبر ما دواؤها وكلفاظ التام في الاشهاد ذلك لا
 معتبرة في افادة التاكيد ايضا في خبر الموصول تاكيدا بالموكدة وكطف المبيان والمعطوف والضمير في الاعلام والكنى
 للوحوش واحناش الارض غيرها كان القسم واخرى القيس ابن اوى وابو عرس ابن قبة وابو مقوض وام حبيب سام ابو عبد المصطفى
 في مثلها صار بالحق لبعض جوف الكبر وكذا في قوله قوس فرح وكل جزء من جزئي المركب نحو بيت وخمس عشر وبعيد وكذا
 ومنذ فالحا الاضمار وكذا كل ظاهر قائم مقام المضمرة في نحو الحاقه ما لحاقه وقوله لا ارى للثوب يسبق الموت شتمها اظهاره بغير اللفظ
 منه بعضهم الاخبار عن جريان والاصل جواز لا تكبر البتة ويشرح ايضا ما جاز اخباره كالضمير لا يعنى المقادير والموصول
 كالجزء ورب رب فاصل نعم ولبس اخواتها فان هذه الصائغ الاثني الاصمية مفسرة بما بعد هاو اكل ضمير مستحق لغيره اى استحق غير الموصول
 كالضمير في زيد خبره زيد في زيد ضروري في زيد منطلق اذ البتة استحق الضمير من هذه الاخبار وهو قول الذي زيد خبره هو قول
 بقى الضمير كان لاجلها الى زيد لم يجز لان قلنا يجب ان يقوم مقام المفعول الضمير عندئذ الموصول وايضا في الصلة خال من جملتها
 الموصول قوله هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عائد الى الذي يخبر به المبتدأ هو جملتها خال من جملتها
 وقوله هو في الاخير ليس في خبره زيد قوله الاسم مشتق على اسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كالمفعول زيد
 علام فان المضارع مع المضاف والمفعول المستعمل على المضاف المستعمل على المضاف المستعمل على المضاف المستعمل على المضاف
 ضمير جازا الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما في نحو زيد ضارب لخم جازا ذلك الاخبار عن اى ضمير شئت منها
 وقال لا بد لي من هذا في ذلك لعدم رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لعدم فائدة في الخبر ليقدر هال المبتدأ لان قولك الذي زيد
 اخوه هو لفظ موبرج الى زيد لا ضمير وقدره المذكور في الصلة فلا يكون في ذكر ضمير فائدة وليس ماقال الشيء لان ذكر زيد في الصلة
 لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول ضارفا في خبره زيد بخلاف الاخبار بزيد عنه من الفائدة بيان ذلك انه ان اخبرت عن هاء ضارب يكون
 الذي ضارب اخو زيد زيد هاء ضارب بالبتة وان ههنا تشبها مضروبا في خبره زيد يكون ذلك الشخص زيد وعبره هو الذي اذن في
 الخبر بزيد فائدة بجملة وهو ان زيد مضروبا في خبره زيد وعبره هو الذي اذن في الخبر بزيد فائدة بجملة وهو ان زيد مضروبا في خبره زيد وعبره هو الذي اذن في
 الصلة الذي يجب ان يكون معلوما لما يطالب ههنا تشبها مضروبا في خبره زيد بغير تشديد لان جازا ذلك الشخص زيد في خبره زيد
 المعنى لا يجزى الاخبار عن احد الضمير لان عن هاء على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لها ويتوقف المبتدأ على ارتباطها
 كارتباط الضمير الواحد ليس ايضا بشئ اذ لا يلزم مقامه ما احاط به الضمير المجرى عنه بعد الاخبار على حاله بل دليل صحة الاخبار من تاء

لأن الخبر المبدل

عنى

من الذي الاملا لان خبرها كالى القسم

من الذي الخبر القسم المبدل من العائد

والا

والا

ضربت ونحوه والاسبق وقت المبتدء على ارتباط الضميرين بدلا يكتفى باحدهما فتقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين
 اذا لم يمنع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عاقل ما تقدم ان استغن ذلك المتقدم عن خلاف الضمير ان يكون الضمير في جملة ثمانية بعد
 ذكر المصدر في جملة الاولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول يدخلك فترقول قد ضربت فيجوز الاخبار عن هاء ضربت وبالشرط الثالث هو
 تأخير الخبر عن خبر كل ما لا يبيح تأخير كضمير الشأن اذا لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض الا ان كان يدور وكذا
 مبهم مفسر بما بعده للتخفيف كضمير نسم وبش ورب يخرج كل اسم في معنى الشرط والاستفهام كمن وما بهم وكذا كمن اخبره وكما
 لتصدر رعا لما فيها من معنى الاشارة ويخرج ايضا كل ما لا يبيح رفعه كالظروف غير المتكثرة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات
 بين وكذا كمن وعشاء ومساء معينات ذلك المصادر اللازمة بضمير كسبان وليك ونحوها قالوا وان ضربت عن طرفي فممكن جئت عن
 كما اذا خبرت عن يوم الجمعة فقلت سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت في يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا وفي هذا القول
 مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد تلت ما عليه باب المفعول في لا يقتنع على ما قالوا الاخبار على المفعول الضمير الذي ضربت ناد
 هذا والضمير القائم مقام الخبر ان كان الخبر عنه مجرورا هو بارز متصل ان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا خبرت عن زيد عن
 زيد واما بارز متصل كما اذا خبرت عن زيد ان ضرب زيد واما منفصل كما اذا خبرت عن زيد في ما جاءه زالا زيد ونفصل
 ايضا للمرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا خبرت باللام ونحو صلبها على غير هذا كما اذا خبرت عن زيد في ضربت نيدا
 باللام فانك تقول الضارب انا زيد هذا عند الحاجة وقد تقدم في باب المضمر ان المنفصل في مثل ذلك المستر لا فاعل قاعرت
 مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمر معنى المستر والبارز للنصل والبارز للمفصل فراجع اليه ان كان منصوبا بضمير واما
 متصلا كما اذا خبرت عن زيد في ضربت زيد او منفصلا كما اذا خبرت عن زيد في ما ضربت زيد كما عرفت من مواضع المتصل وازا
 اذا خبرت عن ي ضربت فلان من تأخره مرفوعا منفصلا لا ان خبر المبتدء ثم اصل ذلك اذا خبرت عن ضمير المشكوك والمخاطب على يدك
 ضمير القائم مقام غائب الجوى الى الموصول وهو غائب كما اذا خبرت عن احد ضمير ضربتك ولا يجوز المحل على المعنى كما في ما لا الذي
 سميتمى حيد قلعدم الفاعل فلا تقول في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الحاف الذي ضربتك
 استغنى عن قوله القائل انت انما يصح على ما تقدم الاشارة اليه واما اختاروا الاخبار بالذي دون منى وما وى سائر الموصولات
 لانهم الباب هو كذا استعملوا لا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف اللام فاختاروه ايضا لكثرة التغير بسبب الفعل
 فاعل ومفعول وبارز الضمير كما في نحو الضارب انا زيد في ضربت زيد حتى يحصل الابهام فيها اكثر ولذا كره الحكم الاخبار في باب المتنازع
 فان غير بعض الاشكال فيقول الاولى في باب المتنازع ان لا يعبر بالترتيب بل بالترتيب المتنازع على حالها ما يمكن للماهر في بيان حقيقة
 الاخبار من انك لا تفرق الجملة المتضمنة للخبر عن الاشارة ليدل على اوجه العالم لا من حيث الفاعلية واعمل انما في الضمير والرم
 زيد عن غير ما بالذي في المتنازع في الذي ضربت كرم زيد قائم مقام زيد ضميرنا مستتر في كرم الضمير في ضربت ما جرحه الى الذي فاعل
 قبل ليجالى زيد اذا لم يكن ههنا تنازع العطف بين الضمير والقائم مقام الخبر كما كان في الخبر عنه لما ذكرنا في باب المتنازع ان لا تنازع

ع
نحوه

ع
نحوه

في الضمير المتصل وتقول بالالف واللام عند الرومان وابن السراج وجماعة من المتأخرين الضارب أكرم زيد عطفاً للفعل الصحيح
وهو أكرم على ضارب لأن أيضاً فعل كس في صيغة الاسم على ما قلنا والإخفش يدخل اللام في مثله على العليلين يأتي الخرجة في
الاخير خرج ابن الموصولين فيقول المضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل والكبري زيد وكان في الاصل من باب عطف الصنف على
لأن العاقل موصوفه ومقدره هو مثل قولك للملأ القرم وابن الهائم ثوب لث الكسبية المردم وخر الزمان إلى الملائكة وليس لنا به
انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل جملتين لأن المبتدأ والخبر نظير الفعل والفعل فيقول في مثلتنا عندنا عال
الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذهب إلى الاصل اقل تغيير لث الثاني أو لث الثالث مثلاً لك وما ذكره مقصد التشاكل
بالايتان بالاسميتين فيرفع عنان الفعليتين في الاصل هما الاخرجه بعبارة المذهب الاول ان عطف الفعلية على الفعلية فيبقى في
الحقيقة مع قوله التغيير اما ابو الحسن فلان يقول الجملتان في الاصل صادرتا كالأول واحدة مرجحة لئلا تستغنى عندهما عن الاخرى لاجل التثنية
بينهما في اسم وان اعتدلت الاول في مستثنى قلت ايضاً في الاخبار بالذي الذي ضرب والمكرم زيد جعلت مقام زيد ضربه فاستأن
في ضرب لان الفرض اذا فاعله كذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب والمكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد
قياس قول الما زني الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بغير جزم للمعطوف عليها كما كان في الاصل
الفعلية معطوفة على الفعلية بغير جزمها واذ عاها ما لان من جهة المعنى ليشعر لث في ضربت وأكرمته زيداً قلت فخرج عن
التاء الاولى بالذي الذي ضرب والمكرم زيداً انما جعلت تاء أكرمته ايضاً ضمير غائب وان كان الخبر عنه هو المتعلق بالفعل الاول فقط
لأن الثانية عطفت على الاولى فلا بد فيها ايضاً من ضمير يرجع الى الوصول وقد تقدم ان الوصول اذا كان مبتدأ وهو متكلم او مضاف
من حيث المضمون لم يخرج عن الضمير على المعنى فلا يقال الذي دعيت انما دعيت القائدة والتنازع هنا باق على حاله انما انتصاب زيداً
ضربه قولك أكرم وان فصل بين بعض المصداق وبعض الالف ليس باجنبي كما يحكي في هذا الباب فتقول بخبر باللام الضارب أكرم زيد
انا وعند الاخفش الضارب أكرم زيد انا والتنازع غير باق لأن زيداً لا يجيء انتصاباً بغير تناديه لا يعطف على الوصول مع
بعض المصداق وقياس قول الما زني الضارب انا والمكرم زيد انا وكذا تخبر عن تاء أكرمته بالالف واللام سواء على المذهب الثالث
وتقول في الاخبار زيداً بالذي الذي ضربت وأكرمته زيد وبالالف واللام الضارب انا وأكرمته زيد برزت ضمير الفعل الضارب
وان كان محذوفاً في الاصل لا ضمير الإله واللام لا يجيء ذكرنا وبرزت التالوي الصنف على غير من هي له وبعض المتقدمين يميز
ضمير اللام في مثل نظري الاصل وتقول على مذهب الاخفش الضارب انا والمكرم انا زيد وعند الما زني الضارب لا يعطى ان مبتدأ خبر
والمكرم انا زيد جمل معطوفة على اخرى فتقول في هذه المثلثة اذ اعمل الاول نحو ضربت وأكرمته زيداً بارزاً للهاء وأكرمته على الخبر كما كان في
باب التنازع بخبر عن التاء الاولى الذي الذي ضرب أكرمته زيداً انا وبالالف واللام الضارب أكرمته زيداً انا والتنازع باق في جميع
وعند الاخفش الضارب زيداً والمكرم انا قدمت زيداً الى جنب عاها اذ لا يعطف على الوصول مع بقاء بعض صاته وعند الما زني ايضاً
زيداً انا والمكرم انا الاخبار عن تاء أكرمته كالخبر عن تاء ضربت واما عند كلهم واما الاخبار عن زيداً بالالف فيكون البصر في ذكر

منه
صريحاً
لأن
المتنازع
فيه
كأنه واحد
منها فلو
أعطيت
أعطيت

تأمة الإجابة

على
المتنازع
فيها
على
المتنازع
فيها

وعند الإخفش الضار بها انا والضار بي هند وعند المان في الضار بها انا والضار بي هي هند وهذا الضار بها وتقول في أعطيت أعطيت
 زيد درهما جزا عن الشاء والياء بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وباللام لخط واعطاه زيد درهما انا والفتح يا في الصور
 وعند الإخفش الخط والمعطية زيد درهما انا واما المان في فانه يرد في مثل كل ما حذف من غير مفعول الاول نحو المعطية زيد درهما
 المعطية هو اياه انا وليس بوجه الفتح لاصل في الفعل الاول برود مفعولي في الثاني باقامة الضمير بمقام معموله الظاهرين بالضرورة
 ولو سلمت هذه الباب سبيل في المتعدى الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقول المعطية زيد درهما انا والمعطية هو اياه انا وان اخبرت عن زيد
 قلت الذي اعطيت واعطيت درهما زيد والمعطية انا واعطيت درهما زيد بالرفع انا والمعطية انا والمعطية انا والمعطية انا والمعطية انا
 كما هو بارز انما تجرى الصفة على غير صاحبها وعند الإخفش المعطية انا والمعطية انا والمعطية انا والمعطية انا والمعطية انا والمعطية انا
 المعطية انا واما اعادة الاصل للمان في يقول من اظهر الضمير في المعطية اظهر للفعل الثاني وليس بوجه ان ابرز الضمير لاجل اللام فانه لا يثبت
 عاكه ولا يبرر اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان حذفنا مفعولي الاول كما هو مذهبه المان في قلت المعطية انا
 درهما والمعطية انا والمعطية انا به زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربني اياك وضربك ولو قلت المعطية انا اياه والمعطية انا به زيد
 ان يكون اياه عاكه انا ودرهما الاخرين المفعول قبل المذكور في التثنية وهو لا يثبت في التثنية كما هو انما خبرت عن اية رقم قال عطي عطي زيد
 درهم وصلت الضمير اذ في موجب الفصل باللام المعطية انا واعطيت زيد درهم واللام المعطية انا والمعطية انا والمعطية انا والمعطية انا
 او المعطية اياه زيد درهم وضربك وضربني اياك والماني يرد المذهب نحو المعطية اياه والمعطية اياه والمعطية اياه والمعطية اياه والمعطية اياه
 وضمت زيد اخاك جزا عن اداء الياء بالذي الذي ظن وطفة زيد اخاك انا وباللام الظان وطفة زيد اخاك انا بحذف مفعول الا واما
 كان في الاصل وعند الإخفش الظان والظان زيد اخاك انا والماني وجعل جملتين وطفة زيد اخاك انا وقال الظان زيد اخاك انا والظان
 اياه انا فان فصل ضمير اللام والمفصل ضمير اخاك وهو ضمير يرد يرد تجرى الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي
 ضمت وظنت اخاك زيد والظان انا اخاك وظنت اياه وظنت زيد نحو خلتك وخلتك انا على مضمر في المضمرات اظهرت ضمير
 المفعول في الظان لانه ضمير اللام لا ينفذ وبعضهم يحذف مراعاة للاصل وظهرت انا مفعول الظان لان افعال القلوب يجب
 الاصل بذكر احوال مفعوليها ذكر الامر وبرزت انما تجرى الصفة على غير صاحبها وعند الإخفش الظان انا اخاك والظان زيد والظان زيد
 وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظنت وظنت زيد او ظنت اياه اخاك والظان انا زيد اياه وظنت اياه اخاك واما بعضهم
 الظان انا زيد الاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمير انما في المفعولين جميع الفصل عند الالتباس اياه واما عند الإخفش
 الظان انا زيد اياه والظان اياه اخاك والظان اياه هو اخاك كما هو في خلتك وضربك واما الضمير في الظان هو والظان هو اياه
 لان الصفة للآلاف اللام التي هي الاخر والضمير لزيد وزيد وان كان الاخر من حيث المعنى لكن المعامل مع ظاهر اللفظ في هذا البناء تقول
 في علمت واعلمت زيد عمر منطلقا عن اداء الياء بالذي الذي اعلم واعلم زيد عمر منطلقا انا وباللام المعلم واعلم زيد
 عمر منطلقا انا وعند الإخفش المعلم والمعلم زيد عمر منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي علمت واعلمت

عند الإخفش

لكونه

المحولات

النسبة

لوحذف الفها في هذا الشغل وذلك لان ذلكا الوشيت يادته ولا ورموصلا الامع ما صار ما معكم اكله واحدا وما رالا
 كانه في وسط الكلمة والمخوف قبل في الوسط الخصم من الحوادث وكذا الحذف في الالف من الشريطة المحروقة وان شارك الاستقفا
 في التصدي والشريطة فهو ما صنع واضع والمكررة الموصولة ما مفر دحو حرت بما جعلت واما الحجة في قوله ما تكرر النقص من الام
 له فوجه كل بعلا في حازا ان يكون ما هناك كما في قوله تعالى ربها اود الذين قال المصنف الا ان الحجة اختلفوا وكما هو في مثلا
 يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقام يعني قوله من لآخر وذلك قليل الا بالابطال المذكور في باب الحصة والقليل في قول
 بتركه وهي المتبعص كما في اخذت من زلزالهم اي من الدارهم شيئا فلذا هتاهما مضاه تكرر من الالف شيئا وقوله له فوجه صفة الام لا في الام
 غير متعود وقصد ويجوز ايضا لتعريف تكرر معنى اشهر وتنقيض يعني بالثامه تكرر غير موصوف وذلك هو النجبية عند سيبويه
 ونعاهي اي نعم شيئا في عند العشرة والى على ويكون ما ايضا معرفة تامة اي غير موصوف والاموصول عند سيبويه في الشيء قال
 في فغاهي اي نعم الشيء هي وكذلك في فوجه دقا فغاهي اي نعم الشيء ونعم اللق وما المصدر يتعرف عند سيبويه اسم موصول عند
 والموالي والمبرح كما قبل واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسمية باللام فيها وذلك نحو قول علي عليه السلام في الفجر زلت النجوم
 في ليلة الا الذي زلت في الرضاء اي نزلوا كالنزول الذي نزلته في الرضاء قوله وصفه استنفذ ما لشر في المكررة لافادة الابهام وتأكيد
 التكرير فان بعضهم اسم معنى قوله مثل ما في مثلا لانهم قال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف او من زيادة الاسم
 لاستبدالها بما غيرها وهذا استطع الحلياء في غير الفصل لكونها زائدة الفاعل ايضا ثابتت زيادتها في حصة ووجه
 لو ثبتت فاقبل على ما نسبت في موضع الالتباس اولى بزيادة ما هاء اما المتخفف نحو اعطيت الاعطيت ما او العظيم فهو ما جاء
 قصير الا انهم في من يسرنا والتسريع في نحو ضمير ما اي نوعا من انواعها كان ويجمع هذا المعنى في الابهام وتأكيد التكرير
 عطية لانهم عن صفاتها واما الابهام في عطف ضمير اعطيت في الابهام وتأكيد المعنى في الابهام وتأكيد المعنى في الابهام
 فهو لقب من جاء في الشرط نحو من تصب اضررت لاستنظامية نحو من علامك ومن صوبت والمكررة الموصولة المفردة لكونها
 بانها غلظا على من غير لبيت النبي على اباناة بالجملة لكونها من الضمت غلظا صلا فاعلم في مواله يعظم والتمت تامة اي غير
 الى الصفة والسلا العبدان على فانجرت كها تكرر غير موصوف وتوحي عند اللوقين حرفا زائدة والشد وال الزيد يسرنا الموقر
 علمه في العشرة والا ترون من عندكم اي عند البصريين موصوف في الا ترون السامعة دا والشد ايضا باشاء من ضمير
 لمن حلت له جومت علي وليتها لم تحرقوه المشيئة باشاء ما هضم عند بناء ما من الشرطيتين الاستنظاميتين الموصولتين
 ظاهرة واما الموصوفان فاما الاحتمال السفة وجوبا واما لان وضعها وضع الحروف كما قبل وهذا الاختراع تعريفا ووجه
 وما التامة ايضا في وجوبها لذي العلم والمقرولا اليعلم خلا الفطوب يقع على ما لا يعلم تغليب نحو قوله تعالى ومن استلم فاذ
 وقول اشترى في اذ غلاما كان اوجاديه او فوسا ومنه قوله تعالى ومنهم من شى على بطة ومنهم من شى على اربع ومنه ذلك لانه
 قال ومنهم الضمير ليعلى كل اذ تغلب الجلاء في الضمير في من هذه التغليب فقال على شى على بطة ومنه على اربع ومنه ذلك لانه

وهو لا امر
 مقامه
 من شى
 هذا قوله لا
 ان يكون

وامر مجهول الغنة

الزائدة في
 فاعلم في
 من شى

الضمير
 الضمير
 الضمير

واما الشبهة
 فما موصوفين
 لفظا وكذا ما كان
 ومن

تكتنفه

وقد جاء في العالم قليل لا يحكي ابو زيد سبحان ما صنع كبرنا وسبحان ما صنع الرعد مجده وقال تعالى وما ملكك لما كنتم تستعمل
 ايضا في اللغات صفات العالم فزيد ما هو وما هذا الرجل فهو سوا اعم صفته والجواب العاشر وغير ذلك ويستعمل ايضا فيها
 كانت او غيره في المجرى مهيت وحقيقة ولهذا يقال الحقيقة التي هي مهيت وهي منسقة الى ما والمهيت مقبولة للحقيقة هاء والاصلا مهيت
 او نقول ان مهيت الى ما هو محل تقدير رجل الخطين ككلمة كقولهم كسيتي نقول ما هذا فوس ام بقرام انشاق اذا عرفت ان الانسان مثلا
 شكلت زيدا وعرف قلت من هو وقول فروع وما ريلع اليك يجوز ان يكون سوا الا عن الوصف لهذا قال موسى بن السمويت في نحو
 ان يكون سوا الا عن المهيت لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف ومن بيان المهيت تنبيه القارئ على ان لا يعرف الا بالصفة ومهيت
 غير معلومة للبشر وفيهم سبحان ما صنع كبرنا وما صنع الرعد مجده يجوز ان يكون كونه ليعمل مهيت وزمن في اللفظ من
 مذكورين سبحان الشئ والجمع والموت فافقني بها التثنية والجمع او التثنية في اعادة اللفظ فيا يعبر عنها من الضمير في الاشارة ونحوها
 الكثرة اغلب وانما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة للمعنى ليعلمها من المعنى اذ هو صلة الى المعنى فكذلك
 غير من يتناول لك الشخص ليقية وان كان هو متافا لفظكم من نفس واحدة والمراد ادم حليل السلام ونقول لك الشئ من الرجال ثلثة
 اشخص من النساء هذا اولى من العكس كما في باب العدد وان تقدم على المحول على من وما وشبههما من المعانيات ما يسهل المعنى
 مراعاة المعنى في ذلك المحول كقولك منهم من اجبها فهو من في ذلك اجب لقدم لفظه من فلان يختلف القراء في ذلك كمن يفتي ومن
 بات بخلاف قوله وتعمل لاجزاء بعد قوله يمكن وموحاضد للغة فلذا قال في اخبارها وان يصلح لمرعاة اللفظ ليعبر جبراء
 فلا نقول لقيت من اجبر وانما تريد من النساء لان تكون هنا قربة وجبر ايضا مراعاة المعنى فيا وجبر مطابقة للمعنى على المعنى
 من مع حسنة اتمك ولا يحسن الا ان خبر على المحول على معنى من الذي يحسن التي ولغير الشئ جبر مطابقة للتبديدا كذا وانما
 وافوا واثبتت وجعاً واحا زاب السرح من هي محسن نظر الى ان هي مراد من التي يحسن اعتبار لفظه ومعناه فان حذف في التي
 هي صدر الصلة كما في قولهم ما اناب الذي قال في ذلك شياً وقيل من محسن ماضٍ سهل المذكر لان المقدار لو تعين كون بلفظ المذكر
 المؤنث والاصل المحل على اللفظ كما قد منا فقلده مذكروا ونوع مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المرادان فقديم
 مراعاة اللفظ اكثر من مراعاة المعنى ومن يوس بالله ويعمل صالحا يدخل جلتا تجري تحتها لا اثارا لصلح اللفظ في قولك خالدين فيا
 محمدا على المعنى ولهذا ايضا ان يكون المحل على اللفظ اولى ليعبر بغيره بعد قوله خالدين في الجمل على اللفظ فقال خالدين فيها
 ابد اقد احسن الله له رزقا وما اقد بمرعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اهل الام فقل ابو سعيد بعض الكوفيين منصوص الاول
 على ضعف الا في الام الموصولة فاذ عتخذ ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء الخفاء موصولة ليتها اثر انك ان ابنت لها بصاحب
 الموصوف والمبتدأ فخرجاء الزيد ان الضارب خلاصها وهم المذهب خلاصهم اعبر فيا يعبر عنها من الضمير واسم الاشارة وما لفظ
 وان كانت صلحا كمن وما لغزو المشتى والجمع ولا تذكر الموت بلفظ واحد ذلك لئلا يوصليتها كذا كما ان التعليل في قوله المحسن
 خلاصها كان الضمير لاجل ما جاءها اليها وان ارجع بصاحبها جاز مراعاة لفظها بقوله وتقصي في الظاهر اولى من في

اللفظ
 مذكور اعادة
 اكثر قال تعالى
 ومن يوس الى
 اذ خالف قول
 خالدين جلتا
 على اللفظ وكذا
 اولى ايضا
 سجد
 في

[illegible][illegible]

اولہ
ہفت دین میں

دوسرا نام

احی النعمانی

حسن الخط
حسن الخط
حسن الخط

فان اقبلوا
اصلم استغفر عن عني
عن حماد

فان

في التكرات ولو لم يكن

المسؤول عن هذا الفصل

١٢٠

من ابتاعها لم يمسسها الله
فالحكاية في من طوطي
اليد في القفس من طوطي

لا يجوز على من المستفهم
عنه الزكوة المذكورة
الآن انما الزكوة في نية

من يدغم في ج د ت كما ادغم قبل دخول التاء فزيد الغافل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويؤى عن بعض العرب ليسكن قبل التاء
 المزمية قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال حمل للمبتدأ باللام لاجراء لوان لو كفي في الاصل مصدر مجزى لخواص من اسماء الافعال
 تبين مجزى من الجوز نظر الى اصله حين كانت مصدر نحو هيات لما توعدون اي بعدا وحكي الاصحى ان يقال حمل الى كذا فتقول الخطاب
 لا اكمل اليك مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال حمل كذا فيقول الخطاب لا اكمل بعدك بنفسك فيقول لا والهاء المفتوحة زائدة او كذا
 على المذهب الاخر فلم يغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ المظا به الذي ذكرنا كل معنى الامور و اسماء الافعال التي معنى الخبر
 هيات وفي نالها الحركات الثلاث وقد يبدل هاؤها الاو ليهنق معر شملت التاء ايضا وقد ينون في هذه اللغات المست
 ليسكن التاء في الوصل ايضا لاجراء في الوصل مجزى في الوصل وقد يبدل التاء نحو هيات في الوصل وقد يبدل في هذه اللغات المست
 الخطاب نحو هيات وقد ينون ايضا نحو هيات وقد يقال هيات مجزى في الوصل وقد يبدل في هذه اللغات المست
 النخاء ان مفتوحة التاء مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال حمل كذا فيقول الخطاب لا اكمل بعدك بنفسك فيقول لا والهاء المفتوحة زائدة او كذا
 عليها اذن الهاء واما مكسوة التاء فتح مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال حمل كذا فيقول الخطاب لا اكمل بعدك بنفسك فيقول لا والهاء المفتوحة زائدة او كذا
 خذوا الالف لكونها غير متحركة كما خذوا الف هاء وياء الذي في المثني وبضميمة التاء فخل الافراد والجمع فين في الوقت عليها بالهاء التاء
 وهذا كله وهم ونحن بل الامنع ان يقال الباء والالف فيها زائدان في مثل كوكب الامنع ايضا من كوكب كذا في جميع الاحوال مفردة متحدة
 التاء فخط واصلا كهيته وتقول فخر التاء على الاكثر نظر الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للسالكين الى اصل البناء السكوني امامهم
 فللتسبب بقوة الحركة قد وقع ضعف البعد غيبة اذ معناه ما بعده كما ذكرنا وكان القياس على هذا الوجه الاخر ان على اصل هيمته في
 الاحوال ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكنه يوقف عليها في الاكثر البناء تنبيهها على انها القسم الافعال من حيث المعنى فكان تاءها مثل تاء
 قامت وهذا الوجه اول من الوجه الاول وايضا من جعل الالف البناء لئلا يثنى لان باب قلقل اكثر من باب يسيرو ومنها شتان
 بمعنى افرق مع تعجب على ما اشهدا لافراق فلما يطلب على كذا فترق نحو شتان زيد وعمر وقد زاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمر وقد
 في غير الاكثر الا فهم شتان ما بين زيد وعمر قال ربيعة الرقي في شتان ما بين اليزيد بن في التذكير زيد شيك وكثير ان لم يكن وانكروا
 وقال الشعر لو ولد ذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان معنى شئت وهو المتفرق وهو خبر ما بعدا ويوهب شتان احد ما بعدا في شتان
 وهي كسر النون والثاني ان الرفع بعدا لا يكون الاضطرار وما هو معنى الشتي ولا يكون جمعا ولو كان معنى افرق تجاوز وقع الجمع فاعلا
 واللفظ الغصني افعى فتح النون تبطل مذهبنا وايضا لو كان خبر لما زاد خبره عن المبتدأ اذا لم يبق له من شتي ما بعدا وسبع متاخرا وكان ينبغي ان
 شتان ما بين ما بناء على المذهب المشهور وايضا وهو ان شتان معنى افرق لان لفظه لا يصلح ههنا ان يكون مجازا عن شتي في المعنى فاني
 الاحوال ان الله ان سيمنا اذا يقال بين زيد وعمر حالتان بطل وجه شتي لانه بطل في المعنى فاني ان كان بطل في المعنى فاني ان كان بطل في المعنى فاني
 يقال في الاعيان بيني وبينك لخران مع ان يكون احد النون يميز بينهما والاخر خبر بالان يقال في المعاني بيني وبينك في المعاني او شيئا او شيئا الا
 اذا ما مشركين في ذلك الشيء والاشياء نحو قال بشتنا قزبان اي يشترط فيها فلو قرنا قزبان في شتان ما بين اليزيد بن في المعنى فاني ان كان بطل في المعنى فاني

المزيد بقاء
 الى هذا
 هو المصدر

الى هذا

الاول والاول

الاول والاول

الاول والاول

الاول والاول

الاول والاول

بين اليريدين وهما الخجل والجد لئلا يكل واحدة من الخجلان مشتركا بينهما وهو الضم المقتضي ليجي شتان ما بينهما على ان شتان معنى بعد لا انه
لا يستلزم فاعلين فاعله واما ان يدعى الجولان بالمشا اي ما سببه من المشا والوجه هو ان يكون ما زاد له كان من معن من بين شتان
معنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو من هذا الفصل في قوله الفصل سببه فان سببه مسند اليه لكنه لو رفع استثنى من الاخر عمن
النصب المستعمل في اغلب اسماء الافعال مثل قوله تعالى ومنهم من دفع وقال في قوله تعالى ومنهم من دفع وقال في قوله تعالى ومنهم من دفع وقال في قوله تعالى
عدا الفتح لا زود مصدر الاظفيلة وورد وليان بكسره ومنها سهران وشتان مثلثة الفاء بمعنى سرح وقوبع لخصه في ما ذكره من باب
ومنها بطنان يضم المباء وفحما اي بطون ووجه شتان ما لعد هاما م في فتحه ميات ومنها اذ فيها احدى عشرة ذكرا في مضن
الهمزة مشددة الفاء مثلثها بلونين وودواف بكسر الهمزة والفاء بالانتون وفي كثير من كمالاوا ف كذا واذا مضن وغير
منو دو قد يتبع المنون فحقا قال فزوتقة وقد دفع اذ كويل منها اذ في فتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واوه بقدر الواو
الفاء واوه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء وبالكسر الواو والمشدة وحذف الفاء
واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوة بفتح الهمزة وفتح الواو والمشدة وكسر الهاء وقد عدا الهمزة في هذا الفصل
اوه كما مبن في امنين وليست فاعله اذ لو كانت اباءها لانقلب اللام باء كما في قاترين قوت ويقال اوة اوتاه وفي اوة اوتاه
بزيادة الالف والمها في المدة فيكون الهاء ساكنة في الوقف ومضممة او مكسوة في الواصل كما جاء اوة بفتح الهمزة في قوله تعالى
المبعدة بفتح الواو قال وعلى وهذا اجل لها اقل نصرا قال يحيى ان يكون نصيرة اوة تصغير الزخم كحيث في حارث ومنها الظرف
وشبهها بجر ضمير مخاطب كبراء وضمير غائب شاذ اقليل لا قوله تعالى في شخصه ليسه وقول عيسى عليه السلام من يشتري منكم الباء فاعليا لصوم
فان لا وجاء فعندك ولديك وودونك بمعنى خذوا الاصل عندك زيد في هذه وكذا ليدك زيدا وودك زيد برفع ما بعد ما على الا
فاقص من المحملة الائمة والفعلية بعد ما على الظوف فلترا سمع الخبر صار بمعنى حافظ عمله والظروف مبنية على الفتح لا زلوا
التي استحقها في اصلها كحركتظ وفاقا قلنا في المصادر الصابرة اسماء افعال لا افعال لها كذا المصادر لمعها مقام مكان
له ووراك اي تاخر واما مك اي تقدم واحذ من جهة امامك ويحيى ان يقال مما باقيا على الظرف اذها لا ينصبان فعلا
كعندك ولا يد فيكون التقدير راسطة ووراك واما مك وكذا مكانك اي الزم مكانك وقال عليلك زيد اي خذ كان الاصل
عليك لفعله ويقال ليك عني والاصل ضم محملك اليك ويخرج عني فاقصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قبيل ليليك فقال لي
اي اتقي فهو خبر شاذ مخالف لقياس الباب ذيقاس الظروف وشبهها اي تكون او امر فلا يقال على ودوني قياسا عليه ما على معني او
فمخالف للقياس من جمل خراذه في مركب الضمير والجر في معنى للفعول يقال لي زيد اي قريبه القياس ان يكون الجر وفعلا وسبع
على عبد الله زيد اي قرباياه وهما شاذ على جمل المظهر والكسرة فيجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحرو في الجرقياس وغير
يقصره على الساع وهو لا وجه في تأكيده الضمير والجر والبارز في هذه الظروف وشبهها بالجر فيجوز على نفسه كباختار الاصل اقل
صيرتها اسماء افعال يجوز تأكيده الضمير في موضع المستند الذي عرضها باعتبار صيرتها اسماء افعال فيجوز عليها كل حكم بالرفع قوله تعالى

فقول انما
حازت من

على وزن فاعلة

في شتان الافعال

فان س

الواو بالفتح حرف

الضمير بين الواو

الرفق لفتك ان

في بيت خفة وبار

فان س

لكونه قبل الفوارس وبك عنتر أقدم أي وبك وعجبا منك وضم اليها و معنى ويكون لا يظلم الكافون المرتزكان
 الخاطب كان يدعى لهم يظنون فقال له عجبا منك فقل لم تعجب منه فقال انه لا يظلم الكافون فقل حرف الجمع ان
 كما هو لقياس استدلال على كون معنى المرتزان عرابية سألت زوجها ابن ابنك فقال وبك الله وراى البيت اى المرتزان و
 البيت قولنا صامعى وكان المرتزان يذكرون الخطاب للوثق والشمع والجمع بل تزمت حالة واحدة وهذا الذى قاله الفراء
 اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناها في اسماء الافعال ومنحصر بقول الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان
 اذا صاب ببعث ما يعضد ويوجد كالحرفة والحوة ومنه مخ وهي كلمة يقال عند الاعجاب والرضى بالشيء وتكرر بالذوق فقال ابن
 فان وصلت خفتة وفوتة مكسوة الحاء وزجها شد منو نامكسور اقال الشاعر ^{عنه} وقد جهر ^{عنه} واؤره الكرم الزاهدات ^{عنه}
 لك ^{عنه} الجوخيم واذا بين باللام فهو متعل استعمال المصاد كما مضى وحكى السكيت بديه معنى جزمه ومنه اخ بكسر الخاء
 وخاء مشددة مكسورة وكذا بكاف مكسوة وتجد الشاعر في قوله وصار وصل الغائب اخا وبري كذا كالمصدر
 فاعربه وهو مصدر بمعنى المغول اى مكروه ما منه مضى بكسر السين والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو لم يثبت
 يخرج عند المنطق بالشفين اى التصويت بالفرغ احدتها عن الاخرى عند رد المحتاج وليس ارد مبتدرا يا اس الجدل بل يخرج
 ما من حيث العادة ومن قول ابن مفضل ان مضى مطعما ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند النطق مما يمكن ان يركب من شكله
 كلمة صيغت كلمة وهي مضى وى الصق لها مضى كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى بناء سائر الحكايات عن الاصوات
قوله المركب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يظلم لى المحموم فلا حاجة الى قوله كل ما يظلم في بيان عمية الشئ
 ولو لم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليكما في سائر الحدود المتقدمة لادرك في قسم الاسماء لكنه ذكره لبيان الوحدة اى اسم واحد
 من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لو لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في اواب
 المحركات مفردة وقوله من كلمتين اى حاصل من تاليفها وانما قال كلمتين ليدل فيه الاسماء والفعلان والحرفان والاسم
 الفعل والحرف والفعل مع الحرف وقوله ليس بينهما نسبة اى ليس قبل اللفظة بينهما نسبة قال فما قلت ذلك لخرج المضاف المضاف
 اليه واللفظة المسماة بالان بن جزمها نسبت قبل العلية وليس بينهما نسبة بعد التسمية بها وكلامنا في المركبات المبني اما المضاف المضاف
 اليه فظاهر عدم بناءها بالتركيب والماثلة فلا توصف قبل العلية لا بالاعراب ولا بالبناء لانها من عوارض الكلام لا ^{فقط} الكلام
 ان اللفظة ليس مبنية قبل التسمية لها علم ما سيدرك المصنف في باب الكليات لها مبنية الاصل وقد خرج عن هذا النظر
 المحدود لان المركب المقدّر فيعرف عطف نحو خمسة عشر وحر فخرجت بيت بيت جزمية نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره ولا بد
 في هذا الحد الاما لو لم يكن مركبا قبل العلية بل مركبا لجهلها نحو معد يركب بعلبك فاعلم ان العلم المركب على ضربين ذلك لانه
 اما ان يكون تركيب للعلية او ان يكون مركبا قبلها والاول على ضربين ذلك لادامان ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء
 فان كان فالاول ولا يشهر لانه الجزء الاخير على بناء مراعاة للاصل وهو زاعرب اعراضا لغيره وقد يجوز ايضا قولنا فاعلم

و لعلها و
 وليس بصام
 هذا لا يوجه
 المبالاة و
 المركب من
 ومن فعل
 حزين ومن
 وفعل و حرف
 ومن فعل
 و ما بعد العلية
 في هذا اللفظ
 على ما بين فلا
 يطلق عليها انها
 معرفة في المثال
 او مبنية لانه
 حرف الاخر المركب

و لعلها و
 وليس بصام
 هذا لا يوجه
 المبالاة و
 المركب من
 ومن فعل
 حزين ومن
 وفعل و حرف
 ومن فعل
 و ما بعد العلية
 في هذا اللفظ
 على ما بين فلا
 يطلق عليها انها
 معرفة في المثال
 او مبنية لانه
 حرف الاخر المركب

المركبات

المركب إلى الآخر تشبيها لها بالضاف والمضاف باليتشبيهها لفظيا كما جاء في معد كبريت كما يجيء في المضاف إلى الصنف كـ
كما يجيء ولا يستكرأ صفة الفعل والحرف ولا الإضافة إليها لأنها خرجا بالتميم عن معناها لما منع من الإضافة هذا هو الذي انقضت
القياس وإن لم يسمع في تشبيبه الإضافة وأما الجزء الأول فواجب البناء أن لو يضاف إلى الثاني لكونه متجانسا في الثاني فثبت أنه
فيبنى على الفعل أن كان معروفا في الأصل ومبني على غير الفتح فيكون كناية للبنى وإيقاؤه عن حركة أي حركة كانت وسكونه
هذا النوع لتعريفه لأن الثاني أما اسم والأول اسم نحو سيبويه أو فعل نحو جاء وحرف نحو من ويه وأما فعل على غير الضير
والأول اسم نحو أنا ضرب وفعل نحو خرج ضربا وحرف نحو ضربت أما حرف الأول اسم نحو ابن من أو فعل نحو ضربت من أو
حرف نحو من وإن لم يكن في الأخير في التركيب سبيل البناء كمعد كبريت لعلها كذا فالأول بناء الجزء الأول المذكورنا وهو متجانس
إلى الثاني وجعل الثاني غير منصروف وقديسي الثاني أيضا تشبيها بما انقضت الحرف فوضعت عشر كلوهما أيضا كبنين أحدهما عقيب ^{الآخر}
وهو ضعيف لأن المضاف والمضاف إليه أيضا لك وقديصاف صدر هذا المركب إلى محو فثبت أن المصدر رايعا لما عمل به قبل
كمعد كبريت فإن حرف العلة يبقى في الأحوال ساكنا والبحر حينئذ مالم يفرد من الصرف وتركه بعضهم لا يصرف المضاف
إليه وإن كان قبل التركيب ينصرف اعتذارا بالتركيب الصحيح كما اعتد به في إسكان ياء معد كبريت وهو ضعيف مبني على وجه
ضعيف أعني على الإضافة أما ضعفه فلأن التركيب الإضافي غير معتد به في منع الصرف وأما ضعف الإضافة فلأنها لا
تشبيه بالمضاف والمضاف باليتشبيهها لفظيا من حيث هما كلمتان أحدهما عقيب الأخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب
ياء معد كبريت بالنصب الثاني أي الذي كان مركبا قبل العلة على ضربين وذلك إذا ما ان يكون الجزء الثاني قبل العلة معروفا
لأعراب معين لفظا وتقديرًا أو لا فإن كان وجبا فإياه على ذلك الأعراب المعين كذا يبقى الجزء الأول على حاله في الأعراب
المعين أن كان قبل ذلك في الجملة والاسمية والفعلية إذا كان الفعل معروبا ومن الأعراب العام أن كان ذلك قبل العلي كما
في المضاف والمضاف إليه نحو جادته ولاسم العالم على الفعل نحو ضربت يدا وحسن وجهه ومضربا مكل ذلك آخر ما نحو
الأعراب وعمومه وأن لم يندد وان الأعراب على الجزء الأول الذي هو بعض الكلمة وإذا ترك الجزء الأول على البناء أن كان
في الأصل مبني كما في الفعلية إذا كان الفعل مبنيًا وكما في سفير سوف يضرث لم يضرث لو يضرث كذا في نحو زيد وهله
زيد ولزيد إذا الاسماء بعد هذا الحرف مبتدأة في الظاهر قال سيبويه ليسمى بالخطوف مع العاطف من ومن المستوعب وجب
للمكاتبه إذا العاطف ما عامل أو كالمعامل على ما في باب التثنية ^{التي} كذا كل اسم معمول الحرف نحو أن زيد وما زيد من باب الابدان حرف
الجزئية فنعرض ذلك الإندراج لئلا يكون احدا في الإضافة أن قصد سيبويه والتحليل في الحكاية الأخيرة جعل المضاف في التثنية
والثلاثي وقال الزجاج يعمى لعله كالمضاف بان تريد بغيره من من حيث حركته مدحا أو مدحا في الأخرى وتوعد بإعراب المضاف كما تريد ما
إذا سمعت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى أن تريد حوالا أن الحرفين تمارزهما على حال الأول ولا يسطح والى كذا
المعرب كحرف ومع الإضافة فلا يتوهم في حقيقته ساكنا أن كان على حرفين فعند التحليل وهو ظاهر منه سيبويه بنو يبرع إعراب الأول

لست
والمنع

مَذَاهِبُ الْقِيَمِ

على ما قيل
وان لم يسمعه

وهو حكاية

حركات المبني

النوع ، وسلونزوف

25

فلا تخالو.

حَقِيقَةُ بِلِّ شَبِيهِ

بالمضاف

۵۰

فكم يكون اللام
مستلزاماً

۱۰۸

إذا العاطف

کالعامل و

لذا كل

५

5

۲۷

27

२

۱۰۰

في شبه العبادات
في تركيب البنيات
في تركيب العبادات

في تركيب العبادات
في تركيب البنيات
في تركيب العبادات

في تركيب العبادات
في تركيب البنيات
في تركيب العبادات

في تركيب العبادات
في تركيب البنيات
في تركيب العبادات

فان كان ثانياً حار ومردت عليه حرفاً من حيث كما يقول في السلم في زيد في زيد مشددة الياء كما تريد في الافراد على ما ينبغي في العلم والحوادث
 الزيادة لانك اتممت بقاء العنصر على حسب الضافة واجاز الرفع المحكي في التثنية ايضا وكذا الخلاف في الثلاث كناية وباربعاً من حيث
 ان لم يكن الا حرفاً في تركيبها كما ذكرنا الا في اتفاقاً منهم بخلاف زيد وزيد واذا اختص حرف الجذب لكون الحرف بعد التثنية في صورة المضارع
 والمضارع لا يكون محكياً كما لا يكون للفرد محكياً كما قال سيبويه هذا وقد جاء صدق الخبر المسمى بها مضارعاً لا يجوز اذا لم يكن لصدره ضمير يشبهه في الخبر
 بالضم والمضارع ليس كما هو الاول ان يحل ايضا اضافة الضمير نحو جئنا معناه ولو ثبت اضافة الفعل والحرف بعد التركيب كما في السابق الحرف
 الثاني على حاله اذ كان قبل مستحق الاعراب معين للمكان مع ذلك مبدئياً على حركة مشابهة لحركة الاعراب كما في ازيد الا جلي على الخبر
 ما كان عليه قبل التسمية اجزاء لحركة البنائية بحرفي ما مشابهة من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلية مستحقاً لحرف اعراب فلا يجوز ان يكون
 له قبل العلية مطلق اعراب مع التركيب لا فان كان وهو في التوابه للفتحة مع متبوعاتها الغير في التابع مع المتبوع على ما كان عليه
 قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها كما قلنا في المضارع الاسم العامل على الفعل ورأى الاصل في الصرف وتركه ايضا في غير
 نظيرت سواء سمى برجل امرأة لان المسمى بليس واحداً من الاسمين بل مجموع وليس مجموع اسماً مؤنثاً فان سميت بعاطلة وحدها لا اكثر
 الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفه على التركيب كما في قوله تعالى في الصفه والموصوف كانت سميت بالمرأة عاقلة واذا سميت بطير وزيد
 لم توصف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية هذا المركب فان ادعت بطير واحد الظاهر الاسم شخص وفيه كان صوره قبل التسمية وكان
 النياس ان يحل المعطوف عطف النسق مع ووجه المتبوع كما يحكم لا متبوع لان العاطف كالعامل كما هو الا ان الما لم يكن في المتبوع على الوصول
 الى التابع مستحق اعراب خاص لحي يوجب الاعرابية تبع المعطوف في يبع الاول الثاني التالايه المتبوع تابعاً ويحذف في التوابه مع متبوعاتها
 بحرفي نحو معد كبر في حروف التركيب الاضافة الاعطف النسق فان حروف المعطف ما منها فان حذف حرف المعطف قبل العلية فيبناؤها
 اول بعد ها لتمام موجب في كل ما اذ اذ الاول فالاحتياج الى الثاني وامامه التالايه فقصم الحروف ويجوز كما في معد كبر اعراب التالايه
 المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيضا في الاول الى الثاني مع حرف التالايه وتركه وكذلك ما تضمن الثاني في حرفه وان لم يكن جاعلاً
 نحو بيت يوزع في الاو حروف التالايه بعد العلية وانما اجاز اعراب اللفظ مع كونه متضمناً للحرف في الاصل لان ذلك المعنى في المعاني والاعراب
 يكن الحرف الثاني قبل العلية لا مطلق اعراب لا معينة المحكيه لا غير نحو المسمى بمقامه وقفاً وكما اذا ما وانما اذ كان وتل نحوها و
 هذا هو عام الكلام فيما سمى بجزء المركب قوله فان تضمن الثاني حرفاً بينا خمسة عشر وحاشا في نحوها وانما اذ كان وتل نحوها و
 وبني الاول في الاصح احمل ان اصل خمسة عشر حروفه وحاشا في نحوها وانما اذ كان وتل نحوها و
 عليون مثلاً في ذلك الارب ابنا الى سبين ما منها بعد واحد كمشة والعشرين بخلاف نحوها ابنا وانما اذ كان وتل نحوها و
 بخلاف سائر العقود نحو العشرين وانما و ما ترفل لفرقة المركب من رتبة الاحاد التي العاطف مفردة وهي الاول كونه جاعلاً في
 فساد الحروف وبني الثاني تضمن الحروف المعاطفة بينا على الحركة لا لا تصدع عرض البناء وله ان عراف في الاعراب على التثنية لبعض
 التثنية عارض من جعل كلمتين كلمة واحدة واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيهاً بالمضارع والمضارع لا يصدق

المركبات

المستأ

فقد منى العمد اذا فادوا
للمعا والى فادوا فادوا
كالوا وعشرة لمعاها
الاول كل مرة واثنان في
استباحه الجنيني الثالث
وان لم يولد فادوا فادوا
بما تصف نحو خمسة عشر
بليت بيت كما ذكرنا في
ولم يولد الجنان والى
في هو بدى وهو شاة
هرما وان فادوا فادوا
وله ثمانية موبل فادوا
الفدا الكهيدان معناه
تبيين في الحال فادوا
الجنين احدهما صاحب
الحق والفعل والى في
من لم يولد فادوا فادوا
عشر الا ان بدى في شاة
لقد قدم التصديقه
الاولى الى تحفة فادوا
بدى على عرقا فادوا
كلش تلوها فادوا فادوا
القصا لان فادوا فادوا
بما تصف نحو خمسة عشر
والاعراب فادوا فادوا
ولادعا في الاعراب
على الصفا والاضا
في نحو في فادوا فادوا
الافراد ما كان في
بادى بدى الى العلم
بالجنينة على في فادوا
عمر في الابدال في فادوا
في بعض الواضع في فادوا
والعاس فادوا فادوا
من في التصديقه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

فأذا

أخوف

في هذا الموضع
من كلامه عليه السلام
في بيان ما لا يوصف
بالحروف والادب
في بيان ما لا يوصف
بالحروف والادب

في هذا الموضع
من كلامه عليه السلام
في بيان ما لا يوصف
بالحروف والادب

في هذا الموضع
من كلامه عليه السلام
في بيان ما لا يوصف
بالحروف والادب

أي الكائنات ونحو أي السامع أي غير متعيق والخبرة حكمة وخبر ومعاة كاشط للخواص المتخفة ويجوز أن يكون صدى بالأحوال
واللهذا إذا تخلف وان لم يتقدّر في العطف قلنا إن المعنى يوما بعد يوم وصلح ما بعد مساء وجبا يدعي بقوله ولا يتأبى الله وإن لم يصلحوا
بالجرح يتأبى جحي لفتنة ذلك مع كتمان وبعد كتمان يروي عن ربه تكتف عن كتمان بعد كتمان كتمان يروي عن ربه تكتف عن كتمان
ذابت مع بيتا وعند بيت الخبرة تخفة سبع بكرة وإذا صولت في أيها المثلثة فو حكمة خفة شدة على الاستماع على غيبته نبذ في
بعد تركيب ثلث كلمات الخبر أيضا يخفى الظاهر لأن خبر الإبراهيمية ومنه فذلك فقلته خبر وفهم للعالم خبر لأن القتل والخير يقتضيان
الظواهر داخل الحيوان فأن اضيف هذه الظروف والأحوال فاما أن يكون الإضافية يقتضي الالام على المعنى المذكور فيها عند عدم هذه
حرف العطف إمام أن يكون التشبيه هذه المركبات المضاهية المضاف إليها كذا فانا ومعد كبر في كتمان خمسة عشر فاجعل علما جابت
الإضافة تشبيها فإذ الخربة هذه الظروف والأحوال عن الظروف والحالية ومببت الإضافية وله خبر التركيب في قوله يوم بعد يوم ما إذا
خبر الله والقرآن لها جزاء ونقرا البنية كل يوم يوم وأينك في صباح مساء وذلك لأن عذبة بناء الأسير لو كان فيها ذمة فم كنه
حسن تقدير ذلك وفي غيرها موقع ما بكرت بناؤه وهو الظروف وموقع الحال التشبيه فاذل النوع موقع ما لوقد فيها واستعملت في
عشر وجب أحوال الأربعة للحالة كنفوا أشعر كبر وشدة مكره فاء الحركات وكسر ما وجع منع بكسر الفالين وأقول قول كتمان خمسة
متعدين وتركتم حركته بكت أي متفرقين ضالعين سقط بين بين أي بين الحكي وبين الميت بين الثانية زائدة لأن بين
شيتين ولو سمع في هذه المركبات الإضافية سمعت في المذكور في إجماعهم يمكن أن لا يقدّر فيها الإضافية والعطف كما في الآلو
فتعبر من شغرت عليه ضيعة كفتش في تصسط وغيره في العلم أي فيهم المطر ونشرو وشدة من الشدة أي العفر ومذموم
القبلة وهو الأسراف والمجهول بين الأباء ويقال شدة زبد بالباء على الأصل ومنه بكت البقية فاستد وجع من الخبايع
وهو القطع ومنع من فهم فلان مدح أي كذا بكتي الأخبار ولبشرها وحيث بكتي وقديونا قد قال حيث بكتي
الفالين، وأصلها كوت كرك وقيل استعمال على الأصل مع التنوير عدمه فهو ثلثا من الاستعانة والاستعانة وهما عطف
يقال استعنت الشيء إذا ضاع في التراب ضلته وقد جاءه حاث بات لغة الشائين حاث بات بكسرهما أيضا تشبهما بالأصوات
خو قاشر مائس وخاق باق وجاز قلبه لواءه أو الفاء لا تستعمل في الحاصل بالتركيب من فوفه فلوكن الثالث استعانة به حيث
وكبر من لفظة هذه المركبات مع كوها متفكرين مدح وشدة مدح لو ليست على الإجماع التركيب ند مدح هذا المركب في نظره
والأحوال ما قلنا أن تقدير الحروف شديدا متعرج إنما أحسن الحالية والظروف ذلك الحق فوهم وقوي في موضعين أي في فتنة خطبة
بقية الفالين وكسرهما مع فتح الصادين والمخلص الحرب إلى ص السبق فالنقد أي عوقا في حرب سبق بعضهم بعضا العظم الفتنة
فقلوا والو واللازدواج وهو أروى العكس لأن لواء اخذ وقدينا عوض بقدي البلاء وأودق يونس الجزء أربع كقول الفالين
فيكون معويدي المثنى أتباع كذا ذكرنا وقد قيل حصص بكسر الفالين وفيها مع كسر الصاد تشبيها بالاضواء وجاءه خاص بخاص
منه بكتي فاما الحار بالز فانه كبر فيهم الفاعل جزي أي فهو غلبه من فاعل بزي وأداسا وارفعه كما قد قيل هو الحار بالز والبادي

ايضا متاخرا بالاعين فيها الامعة الابداء لان مرتبة العامل المتقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة اقل من مرتبة
 المبتدأ مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما لا يجيء بنقد م عليها لفظا بوجه وهو الشرط والما لا يجيء فانها لا تقبل
 عليها اما بما يقع عليه الجزئية كما هو مذهب الكوفيين واساقط عنها دا الاعلى الجزاء كما ذهب اليه الجمهور في قسم الافعال
 فلم يخرج عنها فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتي واين وغيره كمر وما واليدل على ان الاعلى الجزاء فيها انما يوسع مع الاستقراء
 نحو ايم جاءك فاضرب بصبغهم وان قلنا انصرف الشرط مقدم قبل كلمات الشرط كما هو مذهب سيبويه فكلما شرط
 اذن معمولة لفعل مقدمه بفسره ما بعده ابدا سواء كانت حرفية ومنصوبة اذ حرفنا الشرط لا يدخل الاعلى فلفظا ظاهر و
 مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين لا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان هيوة الاستفهام تدخل
 الفعل والاسم قوله وفي غير كونه لك يا جبر و حالة ثلثة اوجه وقد يجز في مثل كوما لك وكم مملكة البيت للفرق
 وتامة من هذا فاعلم ان عشاري لفعل راء المعجزة السمع من المعيا والرجل فتكون منقلبة لكفا والقدم الى انسيها
 يعني انها اكثر الخدمه صادت لك لا واخذها خلف طابا لسيها الى شوية الخلة وانما عند حلبت ليجي القضية حلبت عكاز
 فقلت او تسلطت اى كنت كادها لخدمتها مستكفها منها فذمتني على كرومى ووجه النصيب عند كون كرومى على انتم
 من جواز النصيب فيزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التكرم كما يقول النفس الجليل
 ثابتة الالهة بمعنى حدة المحاليات والجر على كرومى والرفع على خلف المعجزة اما مصلد ابقدر كرومى حلبت نصبا وجر
 فالنصب الاستفهام على سبيل التكرم والمحل الى الاخبار واما ظرفا بقتد كرومى نصبا على التكرم وجر على الاخبار فيلزم
 بالابتداء ولك صفتها والخبر فحلبت وكو في التوجيه مخصصي المحل اما مفعول مطلق في المبتدأ وظرف كما تقول فخيرين
 زيد ضربت اقرين زيد ضربت اعلم ان كونه مخصصا بالنكرات استفهامية كليت او خبرية اما الاستفهامية فموجوب تنكير التميز واما
 الخبرية فلا كناية عن عدمهم عند مخاطب فافهم المعاد دون ايضا فيكون ادل على الهام عدم عدمهم اذ دوما يعرف المعاد
 المعدود وكوفي حالتها مفرد اللفظ مدرك قال الاندلسي فيجيء الفعل على اللفظ نحو كرومى جلاءك مع ان السؤل عن مشي ومجى
 ويجوز لعل على المعنى نحو كرومى جلاءك وجاءك وكذا الخبرية وقال بعضهم كرومى مفرد اللفظ مجمع للمعنى لكل ينبغي على هذا لا يجز
 التمييز للمشي وهو الحق لانه لو جاز ان تستفهم بكرومى عدة الجماعة الذين جاءوا والمخاطب مفصلين رجلين رجلين او جمل يقول
 كرومى جلاءك لانك اذا فصلت تفصيل جماعة على مشي او مجي ووجه التمييز المجمع كما في افضل رجلين ابي جليل
 وافضل رجل وانما يقال على ما مر في باب الاضافة ولو لم يجمع كرومى جلاءك الاستفهام ولا خبر ويجوز كرومى جلاءك وانما جلاءك
 جلاءك على المعنى واللفظ لا يجوز ان يكون الضمير جلاءك الى التميز لبقاء المبتدأ بل الضمير للرجل وهو جلاءك ولا تقول كرومى جلاءك
 بلفظ المجمع على غير الاستفهامية عند البصريين اما قولك كرومى شاة وسخلة كرومى شاة وفضل المطلق ذكره ايضا على سبيل
 في باب المعارف فوجه بعض المخاطب نحو كرومى جلاءك وذاك لا يجز في التابع ما لا يجز في التابع كما في قولك اوما لسان الخمان عندك

ماخذها يلزم بالاض
 كالشرط واما الجزاء
 فلفظها تأخر عنها لانه
 علمها سواء كانت
 ظرفا كمتي
 كرومى جلاءك
 كرومى جلاءك

عليه

فذكرنا صفة ثلث ذباب العطف عنه قوله والمطوف وحكم المطوف عليه يقول القيت امرأة وكورجلا وهي جارية عطف على
 كورجلا وما عطف على الغير لان المرأة الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التثنية ولا التقليل اما كما يقال فيقول اوسع
 ارضي رب الامني قال لا يستقيم كركك ولا يستقيم كاتين لك كما لا يستقيم رديك وليس دليل افعم وذلك لان كركك
 استعمل دون كاتين جازح في هينها واما رب خرف خرا لا يخرق مجروره ولم اعثر على من سبق بعد كاتين قال بعضهم يلزم ذكر
 من بعدهما لعل ذلك لا يخلو لو تبنى وجب نصب عينيهما ليعرف بعد النون فكان هينها كركك الاستفهامية مع انها عطف
 انحرية وقد جله كاتين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بركب لرب يعقوب كاتين تعد سورة الاحزاب اى كرت
 فاستعملها استفهامية وحذف عينها وقليلان ويلزمها التصديق كذا النقصين معنى الانشاء فهو كركك المنزلة وورد كذا
 مع ما هو كذا وكذا اكثر من قوله ومن تكرره بلا واو وتبنى بعض الصنف نحو عند كذا دهرها وعن الحديث نحو قال فلان كذا
 لا دلالة في فعل التثنية في اتفاقا وكفى بعضهم بكذا الميزجج نحو كذا دهرهم عن ثلثها وبالمكر دون عطف عن احد عشر
 بانه بالمكر العطف عن احد عشر وبانه قال ابو حنيفة قطا بقوله العذرة جاز كذا دهرهم بالجو لا على ما ذهبوا اليه وهذا نوح
 على العرب دلهم بركب كذا دهرهم مجرورا والشايع لا يظفر في الاصل البتة اما يناسي من الفاظ الالف المقصودة لان المقصودة
 تعد على كية العطف بها والبه الدليل حليل بل يلزم بالاقرار بلهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا دهرها وحدها وحدها
 وهو كركك وعرب سكره او كاتين كما قلنا في كركك ولا تقول ان الكاف فيما وحده في عمل الاعراب لان المثنى بالتركيب كركك
 واحدة كما تقدم والاضاع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا بالاصل والله اعلم بالصواب **قوله الظروف ونهاها**
 عن الاضاع لقول وبعد وجرى مجراه الاخر وليس غير اعلم ان المسموع من الظروف المقطوع عن الاضاع قبل وبعد
 وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن على ومن على ولا يفسر عليها ما معها نحو عين شال ونحو
 ذلك وينبغي ان تعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاد الاول نحو قوله الاعلان او
 سلبه وان لم يورد فلا يحذف الا كما هو دال على امره لستى لا يتم الا بغيره كقولك وبعد واخواتها المذكورة وكل بعض اذ وقع
 هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تغيير ذلك المحذوف وانما بينت هذه الظروف عند قطعها عن المضاد اليها لئلا يفتن
 الحرف بالحيثما الى معنى ذلك المحذوف فان قلت هذا الاختصاص حاصلها مع وجه المضاد اليه فلم تين مع كالا ساء
 الموصولة فتبين مع وجود ما يحتاج اليها من صلتهما قلت لان ظهور الاضاع فيها يرجح ما جمعتهما الاضاعها بالاستاء واما
 ولذا اذا فاتها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعد ها الا ان اضاعتها ليست بظاهرة اذ الاضاع في الحقيقة الى
 تلك الجمل فكان المضاد اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل المتنون من المضاد اليه ليشاء المضاد اليها كذا تب
 بثبوت بدلا وانما اختار هذا البناء في هذه الظروف من التنوين الاضاع في قوله المنصرف عام في المضاعف
 في عدم التنوين سبب البناء اذ معناه عدم التنوين في الاعراب ويجوز ايضا في هذه الظروف ان يكون على قوله ان يعرف المتنون من

نفسه
 فلهذا في كركك المنزلة

للمضاف اليه مقبول له مني فلما اذ قد شئوا فاستأجروا عبد الله بن مسعود قالوا فاستأجروا عبد الله بن مسعود
 بالماء الغرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل من بعد ويقال بانه اول ما فعل هذا الاقرب في المعنى من الماعرب من
 الظروف المقطوعة وما في منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما هي اذن معرفة لعدم تضمينها الاضافة فكنى قلت فلا
 قد بما وايد بانه اول ما في متقدما ومعنى من قبل من بعد اي متقدما ومتاخرا ان من ايد فيل ويجوز تقييد هذه الظروف
 المضمومة بضرورة الشعر فمعرفة ومنصتي نحو جنتك فارجح قبل لا يقل في المتأخر المضمومة بامطر وبامطر الخوان يكون
 قولهم بوايدا وقوله وكنت قبل امس هذا وتسميت الظروف والمقطوعة عن الاضافة عايات لا تكون جازما في الاصل ان
 لا تكون غاية لتضمينها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوبة اليها حذف المنسوبة اليه وتضمنت حنا واستقر صريحها
 لحد المفرد ذلك لوضوحها فسميت بذلك الاسم الغريب ولم يسم كل واحد مقطوع الاضافة غايتها في العوض عن المضاف
 اليه يقولون جنت من جنة اخرى ايضا كقولهم تعالى فاحش ومن ماعا كرام ومن ماعا كرام ومن ماعا كرام فاعا مثل ذلك للام فاذا
 بيت على الضم وحذف لام اعمى الياء لتسميا مفسدا اوله قلت على الاستغناء عن الضم على الياء ولو حذفها وقطعت
 لم يبين لو انها مبيية على الضم فلو كانت وما نحو با ناضى فاطر الضم على المنادى المفرد المعرفة برشد اذا قصدت بناؤه
 ساكنة العين حبيبة قالها وكان مع الاعراب يجوز ضم وكسره تقول اكلوا داركا تقول بفتحها اما جازياء علو على الفتح
 علو من دون ساكنة الفاء فمثل الواو المضمومة واما الكسرة فمضمومة علو فاما تقدير المضاف اليها كافي فلو كان المضاف على
 وقاؤه لم يسم غير الفتح على ما مر في الاستثناء فيل هذا لا يكون هذا الكسر الاعم جار مقبلا ومع الاضافة الى ياء الضم والياء
 على الكسر استغناء عن الضمة واما الضم فمضمومة فليس سائر الغايات ويروى بيت اعشى اهل بيته في انشئ انسان لا سمعهم
 علوا لا سمعهم ولا سمعهم واما كسرها وفيها وبناء الغايات على المكونة ليعلم ان لها عايات في الاعراب كفي الضم جازما في قوله
 لما كسرها من الوصل وحذف الخراج الى معنى المضاف اليه وسجلها جميع الحركات الا انها في حال الاعراب كانت في الاعراب
 فكانت اما مجردة عن معنى ومنصتي على الظرفية او لتجاذف حركة بناها فحركة اعرابها قوله وجرى مجرا لا غير ليس في محسوبة
 غير الظروف الغايات لشدة الإهام الله فيها كما في الغايات لكونها جمادات غير محصورة ولا هامة غير المتعرف بالاضافة
 وهي اشدها ما من مثل فلان الميم مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الامع لا التبرئة وليس نحو فعل هذا
 الا بجره في زيد ليس للبركة استعمال غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس معنى الا وقد تقدم ان حذف المستثنى بعد الواو
 ليس المضاف اليه المحذوف في ليس هو المستثنى المحذوف في نحو قوله جاء في زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه
 على الضم لمشاقتها الغايات بالاهام واما صاحبنا فحذف ما انشأ في المكونة الاستعمال ونحو على الضم تشبيها بغيره لا
 يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث ايضا الا في جملة في الاكثر اعلان الظروف المضاف اليه
 المحذوف على نحو معنى اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة فقط حيث في المكان واذا في الزمان اما ما خفي في الخلاف

الشمس
 بل انما اعربت
 لعدم

الاستغناء
 المحصول
 اي

وهذا ما في الظرف
 معنى على ان يكون
 مستغنى عن المضاف
 دون هذا وهو غير
 ان يكتفى به

لا يخفى
 على خلاف ذلك
 فبما والا يوافق
 معناه الى المحذوف

يحيى هل الجلة التي فيها عامل فيد ولا فان كانت عاملة في غير موضعها وان لم تكن هو مضاف إليها وحيدة الوضائفان
 الفعلية والاسمية وما اذا فني جواز اضافته الى الاسمية بخلافه في النصب على شريطة التفسير وما لم يأت ثبوت الاضافة الى
 ولا تكون الا زمانا مضافا الى الجملة مستفاد منها احد الا زمانة الثلاثة اشترط ذلك لتساوي المضاف والمضاف اليه الالزام على
 الزمان اكل الزمان في مختلفين فما استجمل الى هذا التماسك الاصل في الجملة على غير الاصل في المضاف اليه الحقيقة هو المصدر الذي
 تضمنت لافض الجملة فيه هذا ايضا فاعلموا ان الجملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الا زمانة معينة كما يستفاد منها احد الا
 فاذا انقرو هذا قلنا الاصل في اضاف الزمان الى الفعلية الالزام على احد الا زمانة وضعا فلها كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر
 منها الى الاسمية والاسمية للمضاف اليها ما ان يستفاد الزمان منها يكون في جزمها فعلا فقولنا تعالى يوم علم النارقين اوباء
 مضى مشهور الوقوع في احد الا زمانة الثلاثة وان جزمها اسمين ما في الماضي كقولنا بئسك حين كجح امرؤ في المستقبل نحو اخذ
 حين لا شئ لك قال تعالى يومهم بارز يوم آل المبشر في الحال لا يضاف الزمان اليها الا اضافة الاسمية الا بشرط كونها ماضية محلا
 على اذ الواجب الاضافة الى الحلق وقد نفعنا يومهم على النار يقتضي وقول يومهم بارز ونحو ذلك كذب هذا الذكر كذا الاضيف
 الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رايست فان لم يكن زمانا ظرفا للمصدر بل زمانا قديما او بعدا فلا يكون مع الجملة في
 ما يكون لظرف مصدرها لا يستعمل الا مع حرف مصدر ككان في مثل الجملة قال تعالى من قبل ان ينسج وجوها يوم بعد ما كان ترفع قلوب
 فرفق منهم ومن بعد ان تلقوه ونحو ذلك اما اضافة زبني الى الجملة الفعلية فهو وقت يتخرج اليك فلو كان مصدا لرفع الجف
 ماها ما مقام الزمان بالمضاف الى الاصل زمانا ريش خروحي الى مدة ابي يحنى خروحي حتى يدخل في الوجوه والمضى الى اخرج فوفوا
 حقوق الجهم فلما قام مقام الزمان جاز اضافة الى الفعلية ولذا اتبعني علامته في اضافة الفعلية لمشاهدتها الوقت لان الاوقات علام
 بوقتها الحوادث ويعبر بها الافعال كلها كان ريش وايد دخلت في بعض الزمان ايضا الى الفعلية في الاغصان بعدة فموصلة
 قال بآية تقدير مؤن المثل شخص كان على سنائها ماذا وقال لا تسر ملج عني فمها بآية ما تحبون الطعاف بوقول لم يضا اخرج فاذا
 اضيف نفس الزمان على ما نقلنا يكون في الجملة الى الفعلية مع حرف مصدر وكيف ما يشاءه ومضاف ذو ايضا معربا كاعرب
 نحو ذومال بالواو والالف الياء الى الفعلية وقولهم اذهبي الى سلم واذهب اذبتا الى اذهبا بذي يسلم قال بعضهم هو ذومال و
 صفق الامر اذهبه مع الامر في السلا بذي مع الامر الا كسب بذي الباع يعني مع وقال السير المضي بذي الوقت اذهبه الى
 ذي السلا المتأخر في وقت تسلم فيم والباء مضر فلا يكون الاضافة شاذة لانك اذا زمانا متسا الاضطرار قال بعضهم هو ذو الطائفة اعتر
 وهو بعيد لما في الموصولات انها بالواو في الاحوال المشهور ربما استعملت وفي الاصل الى الفعل استعمالها في الاضافة الى الاسم
 نحو جاع في ذوقه فاعلموا وذو افعال وذات خطب وذو افعال وذو افعال وعمل ان يكون طائفة معربا كمن اذنت اخرج في
 الموصول ان تكون بمعنى صفة مضافة الى الفعل شاذة وان قيل سبق اذا كان حصة الجملة التي هي حصة الاضافة لا قصد في الفعل او
 لما فيها معنى في الشوط وهو بالفعل اولى في شيطلي بدل او في حصة يدعجلى معان في ذلك في اذ انظر كذا في فوفوا في الاضافة لشيء

لأنه مضاف
 الى الجملة

لأنه مضاف
 الى الجملة

لأنه مضاف
 الى الجملة

مضاف الى

لأنه مضاف
 الى الجملة

الاسماء انقطعت ولذا الكواكب انتشرت واصفا الكلام في بناء حيث فساق بعدة تاليف غير مثل الظروف والمضادات الى الجمل الزمان
 حيث في ذلك اذا واذل الالهام بها كلف الظروف لكل ما كان في غير مثل مشبه به كالتشبيه بعد المصداق كصريح المجرى اضافة الى الجمل
 الى جملة مصدرة جرت مصدرة كقولنا لعل مثل ما انكم تطقون وكذا فزع الشرب منكم ان نطقكم في غصن ذوات واذ
 وكذا غير ان قد استعير في ذلك اضافة الى الجمل انما سادها اضافة الى جمل مصدرة دون اضافة الى الزمان كالمجرى
 الى الجمل وان كان الاضافة للمها في كلام الشيخ لا زنة لجملة المضاد اليها الزمان واول اضافة الى التاليف الزمان المضاد اليها كالمجرى
 وكون الزمان في كلامه لجملة المضاد اليها الغني عن المصدري في الزمان وليسا موجودين في مثل غير فحينئذ هما الى الظروف المصدرة
 مع ان نقل الكوفيين عن العرب انها تصنيف الظروف ايضا الى ان الشدة والمخفة نحو يعني يوم ذلك يعني يوم ان يعين
 فتوجه النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم وغير ان نطق على ما ياتي واشتراك كون الظروف مضافة
 الى ظاهر الجمل والى المصدر الذي تضمنه والذراع في الحقيقة صنف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجمل في قوله جرت يعني الى
 مصدرا لان معنى يوم قد زيد يوم قدومه وكون مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجمل وهو جرت يعني يوم قدومه الجمل يعني ايضا
 الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن والابد في الاضافة المبدية للتخصيص صح فقد يلام التخصيص الايام بقدر دخولها على
 الجملة قال صاحب النسخ يعرف الظروف انضاف الى الجمل فيجوز ان يقال جرت يوم قدوم زيد كالحار والبارد على ان يكون مقبول
 ومع غير هذه الاضافة على وجهه من غير ان لا يعرف المضاد ان كان الفاعل في الفعلية والمبتدأ في الاستمارة نحو يوم قدوم
 ويوم امير كونه راد المعنى يوم قدوم امير فاعلم ان اضافة الزمان وحيث الى الجمل وان لم يكن في ظاهره مضافا بقدر في قوله
 هذا يوم لا ينطقون هذا يوم يقع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يحمل رسالته وهو مفعول في يعلم مقدر لوقال ياذل حيث يكون
 من يذل لوقال اذلى في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضع صفة الامضا الى قال لان حيث يضاف لوقال اسما ولحيث
 يحمله حيث يكون ذى يحمل فيه ويكون فيه الاول ان نقول ان المضاد ولا مانع من اضافة وهو اسم لظرف الى الجملة كما في ظروف
 الزمان واما في يومين وجنود وساعتين فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف في المعنى الى الجملة بعدة مقابلة منها التوطين
 وفي ذلك تعسف من حيث المضاف لوقال اذلى جرت كذا ويوم الوقت وساعت الوقت ونحو ذلك غير الاستعمال مستعمل المعنى
 بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ مضاه بعد ذلك الوقت اما قوله تعالى يوم الرزق المحلوم فقال اذلى في الحقيقة
 ان الوقت يعني الموعد كما كان معنى قوله يوم مقيات ربه ثم مضاه به فهو معنى قوله واليوم الذي هو قوله ان يرد بالوقت الاول
 لان اليوم اما هو المحض او ما بره من الزمان ولو قلت الى بركة الزمان واليوم المسمى بالوقت بالسهل هو كما كرامة الذي
 يبدي الى ان هذه الظروف التي كانت في الظاهر مضافة الى وليست بمضافة الى الجمل المحذورة الا لانها حادثة وانما الجمل لا
 سياق الكلام عليها بالحسن ان يبين انها متعين في الحقيقة الظروف كما ابدلت في كل بعض في لان كلاهما لفظا لا مضافا
 معنى فيستدل بالماضي على هذا المضاف اليه ويتبين ان المحذورة لا تليق بصلها من ان الكلام في الجمل لا تليق به تعالى وكلاهما

لنسيان شأنا
 لا حصر فيها كالمجرى
 غير مضمومة جرت
 حاصرة مضمومة نحو
 اليوم والبارد مضاد
 الى الجملة كما كانا
 مشبهين بالانبياء
 بعيدا

في الجمل
 معان الظروف
 بين المضامين
 المحرف للمصدر
 في الزمان وليسا
 معهما
 كبير

في الجمل

لما هو ان التو

فيسكن على طلبة

ام عمر يعاقبة

قد يقول العوم

يوم شقي في اليوم

وخو ولد ذكره

محتاج و

له من نسمة

او على الارواح

كلها في فناء

الروح فلا تقل

لا يغور ر

ورفعنا بعضهم فوق بعض قوله فليسكن على طلبة ايام عمر يعاقبة وانت اذ يحسن لان خبر لازم الاضافة ولا وجه لتقديره الا ان يكون
عوضا لبعض معنى التنكير والتقدير منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة بمعنى فلو قلنا سجد في زيد وكنت حينئذ واقفا
حذف المضاف اليه ابدال تنوين حينئذ مضافا الى ايديك ظاهر في ذلك المضاف بل الظاهر في ان التنوين يرفع للتذكير فلما خاف في البناء
تنوين العوض في يومنا وحينئذ وساء بغيرها من تنوين التنكير فوصلوا الى الدلالة على العمل المندرجة المضاف اليها هي في الاصل
ابدا لوامن تلك الظروف في محل الظرف لا الزم الاضافة الى المحل ضعيفا في اللفظ صالحا في جميع اوضاع الازمنة من الساعة والحين واليوم والسنة
وغير ذلك متوعة في محل المضاف اليها هم ابدال التنوين منه كما في قوله وانت اذ يحسن في يومنا هذه الظروف في الاضمار
مع تنوين العوض ليكون التنوين كما ثابت في الظروف والمبدل فيها لان هذا الكل مع قيام مقام المبدل منه في الغرض مطلقا على
ما اطلق عليه فكان هو الزم في المسئلة النقاء السالكين ليكون كاسم متكلم محم ورمضان في الظروف الاول حتى لا يستكرح حذف
اليوم من البناء على الضم والاقرب من عوض الابدان فيما حذف منه المضاف اليهم احد ما الا ان تطفح عليه مضافا الى ان في
الحذف لقوله الاعلا لثوابه ساجد في الجوار وما توصل الى ذلك في الغرض المذكور كانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة
جاء في بعض الماضي وصار لمطلق الظروف في استعمال في المستقبل ايضا كقولنا فيل يومئذ كذا بين وخو والحق ان
اذ حذف المضاف اليه من ابدال من التنوين في غير محلي يومئذ جازية ايضا ومنه قوله تعالى فاعلم ان اذان من الضمير الى اذان
اذ ربي اذ معنى الجوار ههنا كما قيل في اذ الفاعل الجوار كسر الالف في نحو حينئذ النقلة السالكين للبحر جوار الا لا حشر فاذ ربح
ان يحضر واما الاضافة وبناء اذ عين جره وايضا محلي فاعلم في قوله وانت اذ يحسن ليس محم وهو مثل في حينئذ كهم نفا الزمومما
المسكون في صورة المضاف اليه الظروف الاول ويجوز في غيره الحق ايضا كقوله تعالى وانا اذان من الضمير الى اذان ما بينا واعلم ان الظروف
المضاف الى الجمل لما كان ظرفا للمصدر الذي تصنف الجمل على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجمل ضمير اليه فلا يقال انك يوم قم
زيد في لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير يصل اضافة الظروف الى الجمل ويجعل ظرفا للمضمي لما تكون كأنك
قلت يوم قدوم زيد في اي في اليوم وقد في غير مستعمل واما وجوب الربط لما بين الظروف من تطابق كان نحونا نحو يومنا
قدم في زيد قال تعالى يومئذ يومئذ وجهه وقد يقال يومئذ في يومئذ في يومئذ وجهه وقد يقال في يومئذ في يومئذ وجهه وقد يقال في يومئذ في يومئذ وجهه
والظروف المضافة الى الجمل واذ يحسن بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما دام ان ههنا فانه يحتاج اليه لبيان ما حيث فقولنا
ان ظروف الزمان المضاف الى الجمل انما هي من المفعول والمفعول اذ اني واني لا يثبت لما ذكرنا في نحو هذا والاذان والظروف المضافة
الى الجمل على تنوينها كذا الاما واجبة للاضافة اليها هي في الرفع اذ واما اذ في هذا فاعلم ان على ما يقع هل هي مضافة الى تنوينها
اولا واما جازة للاضافة في غير هذه الثلاثة فالوجه في اضافة اليها واجبة للبناء لانه مضاف في الغنى الى المصدر الذي تصنفه الجمل
كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجمل فاضافة اليها كالاضافة في ثابته الغايات المحذوف ما اضيفت اليه في البيت
على الضم كقوله تعالى في الاعرف واما جازة الاضافة اليها فيضرب في انما ان تصانف الى جملة ما في المصدر وهو قوله تعالى

عانت السبيبة البنية فقلت لما فتحه الشيخ ان عني فيقول بالافتاق بناءها واعرابها اما الاعراب فليعلم لزومها للاضافة
 الجدة فعلة البناء فيها اذن ارضه واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبتدأ الاعراب لفظا ولا محلا لمربع المضاف اليه
 يكتسب من المضاف احكامه التعريف والتكثير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما الانصاف في الجملة المذكورة وذلك بان
 الى الفعلية التي صدرها مضارع هي قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين الى الامت بسواء كل صدها معا وبمينا في اللفظ
 نحو جئتكم يوم انتامير اذا لا بد له من الاعراب محلا فصد بعض الجبرين الايجوز في مثل الاعراب في الظرف المضاف لضمعة
 البناء وعدم الكوفيين وبعض الجبرين يجوز بناؤه واختيارا بالهذه الضمعة ولا يحتمل فيها ثبوت السبعة في قوله تعالى هذا يوم ينفع
 الاحمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله يوم انك لا تقبل لنفس شيتا لقراءة الفتح الاحتمال كونه بدلا في قوله
 الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان ومثل المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالافتاق منهم اعرابها وبنائها قال تعالى ان
 نحن مثل ما انكم تنطقون فتمثل مع كونه صفة لحي وخر ابعدا جزلان ويجوز ان يكون منصوبا كونه مصدر افعلة اني فحققت
 حصة نظمتكم وقال لربمة الشرمها غير ان نطق البيت فتمت مع كونه فاعلا لمفعول ويجوز ان يكون بناؤه بضمعة ومعها الاكام في باب
 الاستثناء وعلته بناؤها ما شابهتهما لا اذا واذ وجب لهما مضافان من حيث المنع الى مصدرها ولها وان فيها الاهام مثل الفتح
 المحصور كاعر المبني وهو ما وان وان واقعه موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما قبل الكوفيين من مضافة الظروف الى ما صدره ان المدة
 او المحققه مجاز اعرابها وبنائها هو مثل وغيره كذا هي القاف باء الظروف المتقدمة على اذ في نحو جئتكم اعرابها قوى قوله تعالى
 خزي يومئذ فيتمت وجهه اما الاعراب فلعلة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع المبتدأ في موقع المضاف اليه لفظا
 كما بينا فصار نحو قوله على حين عانت ثبنت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجمل بنائها على ان يكون على اطلاقه في
 مثل وغيره ما وان اى مثل مع ما وغيره من مشددة متحققة وهذا الكلام في الظروف المضافة الى الجمل قال المصنف في حيث
 موضوع لمكان مضافا كائن في الجملة فشاء الموصولات في حيثما جازي الجمل كذا قال في اذ واذ ويجوز ان يقال في اذ ان بني الان وضع
 وضع الحروف كالقيل بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافتها الى ما ذكرنا قد يقع البناء
 ليسوق وقد يختلف بناءها واولئكة البناء ايضا واعرابها لثمة قطعيت فلا بد اضافتها الى المفرد قال ونظمتهم حيث الجمل بعد ضم
 المواضي حيث في العايم وقال اما ترى حيث سهيل طالعنا ليعظمهم يرفع سهيل على ان مبتدأ محذوف الخبر اى حيث سهيل موصوف
 خبر البنية الذي بعد حيث غريبيل ومع الاضافة الى المفرد بعد بعضهم لزوم اعراب البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاء وجهي بناء البنية
 الاضافة الى المفرد وذلك اضافة حيث مطلقا الى الجملة والى ما زاد وطرفتها غايتها لا انما قال في اذ حيث الفتح دخل اتم فتمت
 كذا في قوله اما ترى حيث سهيل هو مفعول ترى كذا قوله الله اعلم حيث يجعل رسالته وحيث في اذ حيث نظرا لظاري وحيثا في قوله
 وقال الاضطر في قوله لعلني عقل بعيش بجمعت هدى سائة فلهذا لا يمنع هنا جمل ان الجمل قول ومنها اذ
 لتقبل وفيما منظر هذه الخيل بعد السراوق قد تكون للفاحة فيلزم البنية ليدوها واذ لم يصير ويعد بعد هذا الجمل ان قد تقدم هذا

قال الشيخ في المبتدأ

من المبتدأ

قال الشيخ في المبتدأ

قال الشيخ في المبتدأ

قال الشيخ في المبتدأ

قال الشيخ في المبتدأ

قال الشيخ في المبتدأ

قال الشيخ في المبتدأ

قال الشيخ في المبتدأ

قال الشيخ في المبتدأ

قال الشيخ في المبتدأ

نحو

لازمة

الحدث

ماتها ودونها في المستقيم على شرط التقدير الكلام في وقوع الحمل بعده ما تقول قد يكون اذا كان كما في قوله تعالى اذ بلغ من السن
حقا اذ اصابى وحتى ما قبله لان اذ يكون المستقبل كما في قوله تعالى اذ لم يهدوا وادبر شيقون على ان يمكن ان يكون الاستعلاء في
قوله منوط على ان اذ لا يزال في انقضاءه ويمكن ان يكون بان نأى اصحاب الجنة وقد يكون اذ مع جليتها الاستمرار الزماني نحو قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا هي هذا عا دهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله اذ قالوا الذين امنوا اذا ما اذنا ان ذلك لحظهم قلت الاحد
والاصل في استعمال اذ ان يكون زمانا من ازمان المستقبل محققا بينها بوقوع حدثه ومقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم ان ذلك زمان
انقضاء الماضي محقق من بين ما في وقوع حدثه في مقطوع به والدليل عليه استعمال اذ في الاغلب الاكثر في هذا اللفظ نحو اذ طلعت الشمس
قوله تعالى اذ الشمس تشرق وهذا اكثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علم الغيب سيما بالامم المتوفقة وكل الشرط ما يتطلب
يلزم من موجبه مضمون ولها ما في حصول مضمون الثاني فالمضمون الاول مفروض ملزم والثاني اذ لم يفرض هذا المفروض جوده قد يكون
في الماضي ان كان مع قطع المتكلم بعدم الازم فيها ككل الموضوع له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه في استعماله في ان الاصل في
له كاشفي فلهذا كان اول انتفاء الاول انتفاء الشارح في وقوعه والشرط لان مضمون جوابه لعدم الازم لمضمون شرطه وبقائه الاول
الملزم وقد يكون في المستقبل وقد وضعه لئلا يكون معنى الشرط في اسم الامضي معناه فلو موضوعا لشرط مفروض حتى في الماضي
مقطوع بعدمه في عدم جزؤه وان موضوعه لشرط مفروض جوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم بالوقوع فيه ولا بد من وقوعه وذلك
لعدم القطع في الجزاء الزا للوجود والابتناع سوء شك في وقوعه في حق الاول بل كان لا يوقع في كلامه استعمال الشرطية
الماضي على احد ثلثة اوجه ما على ان يفي للمتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيقول له تعالى ان كان قيس قد قال من قبل فصدق انما
القطع بعدمه في ذلك المعنى الموضوع له لوقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجهه فحوزا ان كان غنيا للخبير
وانت وان اعطيت حياها لثيم واستعملها في الماضي على خلاف وضعها والاستعمال في الاعمال والشرطها كان لما ياتي في الجوارم قد
يستعمل في المستقبل بمعنى ان قد يكون ايضا الاستمرار كما ذكرنا في اذ قوله لعبد السلام لو ان ابن ادم وادي من في هبة لاتبى الهامانا
فقول لما كان اذ موضوعا للامر المقطوع بوجهه في اعتقاد المتكلم في المستقبل لو كان مفروض جوده لنتائج الغرض للقطع في انقضاء
فلم يكن في معنى ان الشرطية لان الشرطية بانها هو المفروض بوجهه وكذلك كان تنكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي تنوقها فاعطى
على خلاف ما تنوقه جزوا فضعها اذ معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوارم فيقول القائل اذ اجبني فانت مكره شاكرا في الحيا
غير مخرج وجوه محتمل معنى جنتي سواء لكل اخبار ان قبل متى وسائر الاسماء الجوارم على ما هو من هبة يوشك ان الشرطية
بعد العوض عن بقا ثابته اذ لم يقع في الاصل زمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل في مكانه وضمه لاجل ان يرضى الفرض كما هو معنى
الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا قلنا ان حدثه لواقع في مقطوعا به في اصل الوضع لم يفسد معنى ان الدال على الفرض بل اصل
عاضا على شرف الزوال فلها الوجه من الراجح في الشرطية اذ مع الشرط وكود معنى متى قال تقع في جند وقته والله اعلم
نا اذا اذ اختلفت سيرتهم فبقية وقال اذ قصرت لسا ما كان وصلنا خطانا الى اعدائنا فقتلنا ربهم من جرحه عرض معنى الشرط فيها

لو لم يرد عند الاحتشاش وقوع الفعلية بعد ما كان في التصريح على شرطية للتفسير ولما ذكر دخول معنى الشرط في اذا وغروجه على أصله
من الوقت العين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية يستعمل اذا البضعية لمعني ان ذلك
جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم تكن كذلك كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فبما كنا سنملأ تلك
الموصل متضمنا معنى الشرط في جاز دخول الفاء في جزم جاز دخول الفاء في الجزاء وان لم يكن الا ومعنى الشرط كما قوله تعالى
ان الذين فسقوا المؤمنون الى قوله فلم ينجب جفهم وقوله وما آفاه الله على رسوله الى قوله فما وجفهم لان الفتن والافتن
الوجود في الماضي فلا يكون فيما معنى الشرط الذي هو الغرض ومنها ايضا قوله تعالى وما يكبر من نعمتي الله والفاء وفي مثل هذا لا يخرج
الحقيقة لانها وانما رتب اذا الوصول في الايات المذكورة والجملتان بعدها ترتيبا لملء الشرط وجعلت الشرط والجزاء
وان لم يكن فيها معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم معنى الجملة الثانية لمضمين الجملة الاولى لزوم الجزاء الشرط لتحصيل
هذا الغرض على في اذا جزمه مع كونه بدع حروف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فبما جاز في جزمه وان في قولك اذا جئت فانك مكرم
ولام الامة في نحو قوله انما ما مت لسقي اخرج حيا كما على ما بعد الفاء وان الذي في قوله في نحو ما يوم الجمعة فان زيدا قائما
واما زيدا فاني ضارب للغرض الذي الى هذا الترتيب كما يجي في حروف الشرط واذ انقرضه افلنا العامل في متى وكل ظرف
فيه معنى الشرط شرط على ما قال الاكثر وان لم يكن جزاءه على ما قال البعض كما لا يجي في غير الظروف والاشياء
لا نقول انهم جاء في ضارب بنصبهم على ما مضى في الكايات ولو جاز ايضا على الجزاء في اذا الشرط لقلنا الشرط اولي
فعلان توجه الى معمول والاقرب اولى بالعل في على ما مضى البصريين ولو كان العامل ههنا لا يبعد كما هو اختيار الله
لكان الاختيار شغل الاقر بغير الفعل عند اهل المصيرين كل في زارني وزدته زيدا فكان الاول ان يقال متى جئت
او متى جئت ولو لم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل ليجي الجواب في بعض الامور بعد ان في الامور والفاء
نحو متى جئت فانك مكرم وفانت مكرم وفانت مكرم فما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض هو مقصود معنى الشرط الذي لا ينافي
يجوز مثل هذا الترتيب كما مر فافا واما العامل في اذا فالأكثر ان على انجزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واذا واما الاول
ان انفصل ونقول ان في معنى الشرط فكم حكمه كونه من متى ونحوه وان لم يضمن نحو اذا غارت الشمس جئت في معنى الجملتين
غروب الشمس العامل فيه هو الفعل الذي في عمل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول الاول يحصل للظرف
تخصيصه لهما كما لو نصف لهما ولو كان مضافا الى الاثنا استقر لا يجي ان يكون صفا ذلوا كان وصفا كان الاول الاثنا
فيه بالضمير كانه في الموصولات لو كانت كلاما فخصيصا فيكون مضافا اليها كما في سائر الظروف والتخصيص في معنى الجزاء
التي بعد ما على سبيل الوصفية كقوله تعالى يوم يحجهم الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا ان نصفه قلنا لا يجي في معنى
الموصولة كما لا يعمل المضاف اليه المضاف وذلك ان كل كلمتين وكذا كما في المعنى بمنزلة كلمة واحدة في حيث يقعان معا كجاء كل من
نقل ولهما في الثانية كالمصطفى في المضاف اليه لا يجي العكس في لم يترك كلمة واحدة بعضا منها مقدم من وجه غير من قولك ان

شرطا ونحوه

قائدا

على ما مر في النسخة
الجم جاء في حاضر
بنسبهم ولو جاز

الذي في عمل الشرط
اذ هو محقق
وتخصيصه

عقوله

بمعنى وقى بها جميعا
كلام

ان يقال هو ظرف الماد على القسم من معنى العظمة والجلال لا ذل لا يقسم بشئ الا بحال العظمة فمعاة بالمصدر المقدر على ما ذكرنا
 المفعول المجرى من انما مقدم عند قوة الدلالة على خاصية الظروف فيكون في ذلك الفعل وتوجه كاهل الشئ في التقدير وعظمة اذا
 الشئ هو كقولك هو عظيم من زيد اذا كان كسبه من عظمته والظرف ههنا لا يصح ان يكون معه ولا انشاء المعجب كما يصح ههنا كقولك هو
 الانشاء القسم فاضم العظمة اذا لا يتعجب لا من عظيم في معنى كالا يقسم لا بعظيم في معنى من المعاني واذا جاءه اذا لم يمتنع كقولك
 حتى اذا هلك قائم هو باق على ما كان عليه من طلب الخلق من منصب باخراهما كما هو حتى يكون مهلهل فليد اء اذا لم يمتنع وكذا حتى
 ابتداء انما انفع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انما ليست انت بعد هذا الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقولك تعالى حتى يقول الرسول
 بالبرية نقول سر حتى ينزل الناس قال بعضهم يجوز ان يخرج حتى عن الشرطية ويخرج حتى لعل عليه قوله حتى اذا اسلكوا فاما
 سببا كما نظروا في هذا المبتدأ المستتر في هذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدرا فحذف على غلب قولها وقال المبتدأ
 اذ انما المدة ولما على كتاب يادته منذ حذو اذ حذو الجراء ففهم الا وغيره في كفا في قوله تعالى اذ انشاء السموات الشققت كما يكون امورا
 لا يقدر على صنعها وعن بعضهم ان اذ الزمانية ليعم اسما صريحا في نحو اذ انقيم زيد اذ انيقدهم اي وقت قيام زيد وقت قد
 عزم وانما اعترضه على شاهد من كلام العرب ما قوله تعالى اذ اذ حذو كدعوة من الارض اذ انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية
 للمفاجأة في مكان الفاء كما هي في الفعل الجزم قوله وقد يعم للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذ المفاجأة
 في باب المبتدأ وان الاقرب كذا هو خافلا على لها والتي تقع جوابا للشرط للمفاجأة كما هي في جزم الجزم والكون في يجوزون
 نحو خرجت فاذا عزم والقائم نصب القائم على ان يخرج فوج بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذ المفاجأة عندهم ظرف زمان
 واما نصب المضاف فمقتضى لان اذ المفاجأة تدل على معنى ويحسن فعل على لان معنى مفاجاة ذلك الشئ وجدا انك للمفاجأة فالتقدير
 فوجدت عمر القائم والقائم ثاني مفعوليه منقول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيدي في مثل قوله كنت اني ان الحق
 استدلس من الزنوب فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيدي لا يبيح الا فاذا هو هي لان اذ المفاجأة جيب الاستدلال بعدها
 قال الزجاجي مشغاعا على الكوفيين فاذا عندهم كالمعجمة قبلها اي قالت انا طار قبل لها ليحيى قالت انا اجل انك استاذك انما الظروف
 لزجهم ان يرضوا بعد اسما واحدا وانما على ما علم ويحسن طابا لهما فاعل ومفعولان بل في يجوز فاذا هو قائما على ان اخبرهم
 وقائما على اي فبا المكان عمر قائما واما مع المعرفة فلا يبيح لعنه البصريين الا الرفع على انما المبتدأ وقال النبل عند الكوفيين
 في نحو فاذا هو اياها ان هو عزم واذا كوجبت مع احد مفعوليه كما قال فوجدته هو اياها كقوله فاستحيي لوكا كنته لسانا وحي
 كما كان السوق او هي قوا اي داهيها في وقت قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين لان البصريين قالوا انظر لكاتبه في هذا
 شاعرا لانت العاد عندهم ليل بصرين لا يبيح الا افضل يجوز اسقاطها واليجوز اسقاطها وفي مسئلة (هذا انما الكلام
 الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفضل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معروفا باللام واما انما التخصيص في الاثنان مع غيرها
 كما هو في باب الضمارة وقوله او هي قوا اي داهيها في مكان قريب فهو نصب على الظروف وقد يقع اذ او اذ في جواب بينا وبينها

بالت

على

فانما هو

المعروف

فانما هو

المعروف

فانما هو

المعروف

فانما هو

المعروف

فانما هو

المعروف

فانما هو

المعروف

فانما هو

المعروف

فانما هو

المعروف

فانما هو

بغير لام التعريف وايضا ف الى مفرد معرفة قوله وكيف لكن استغفها ما انما عديف في الظروف الالهي على حال و
 الجار والظرف متقاربان وكون وكيف ظرفا مذهب الاختش وعند سيبويه هو اسم دليل ابدال الاسم منها نحو كيف كنت
 صحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظروف حتى متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت ولا الاختش ان يقول ويجزأ
 والجر ومنها نحو كيف زيد على الصخرة ام على حال السقم وكيف عند سيبويه مقدرا يقولنا على اي حال اصل عند الاختش يقولنا
 على اي حال وحاصل عنده مقدرا فان جاء بعد كيف في الاستغناء نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال قولها والبال
 منها منصوب ان تقول في الجواب متعلقا على اخراو معتدلا وفي ابدال كيف يقوم امعتمد ام لا فكاك قلت لي صفة موصوف يقوم
 زيد ام معتدلا ام لا فبعد ابدال من موصوف الجار المتعلق به ويحتمل ان يكون كيف مثل هذا الموضع وهو ان يليه قول
 به منصوب المحل صفة المصدر الذي تضمنه ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد قايما حاصلا على اي صفة يقوم زيد ولا يجوز
 مثل هذا الاستعمال السقوط الاستغناء عن مرتبة التصديق لكان الموصوف بكيف المصدر مقدرا فاذا ذكر الجواب نحو قايما
 سرعا والبدال منها قايما سرعا ام بظنا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على زيد خبر المبتدأ في حق
 في جوابه صحيح ام سقيم وفي البديل منه صحيح ام سقيم وان حلت نواسم الابداء على غير المتسل الذي بعد كيف نحو كيف
 كيف فلم زيد انفو منصوب الموضع خبرا ومفعولا ولا الاستغناء بكيف عن الشكوة فلا يكون جوابا لا التكرار فلا يجرى الصحيح
 جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كادى على كيف تتبع الاحرين واما حتى فو لم انظر الى كيف تصنع فكيف فيخرج عن معنى
 الاستغناء لم يسقط عن المصدر والو في يجوزون جزم الشرط والمجاء بكيف وكيفها قايما والوجه البصريون الاشذ
 قال سيبويه انها في الجزاء مستكثرة وقال الخليل يخرجها عن جزم الجزاء يعني في حتى فو لم كيف تكون كون لان فيها معنى العوم الا
 يعتبر في كلمات الشرط الا انه ليسمع الجزم بها في السعة وجاء في كيف ك قال اركع ان لبعان شقرون لثاني لا يمتنع ان
 قال الاندلسي هي لغة فيها وبقال جلد فاء كيف ضرورة قوله ومذ ومنذ معنى اول المدة فليها للمفرد المعرفة بمعنى الجمع
 فليها المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل وان يفقد لزمان مضاف وهو مبتدأ خبر ما بعده خلافا للجار عند
 النخاعة ان اصل مذ منذ ففتت لجهل في المعنى استدل الا بالمتصير مذ وجموسى بذع منسفي واما مذ متوال على هذا ان الامة
 على مذ اغلب الجوز وذلك ان الحذف تصرف وهو بعيد من الحرف فان الحرف الالحذف من حروف الالهة
 رب ورب وهذا كما قال بعضهم من اذا مذ متصرف من اذا موضع من صاحب المعنى وقال فو لم منبذ واما ذ غير منقول
 واما تحريك ذ الازم في نحو ذ اليوم بالضم للسالكين اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله من ذوزان يكون لا لا يتبع
 وضم ذال مذ سواء كان بعده ما كان ولا لغة غوية ضعي هذا ليهو ان يكون اصله الضم فحذف فلما احتج الى التحريك للسالكين
 الى اصله كما في فو لم اليوم وكسر مهم مذ ومنذ لتسليمه قال الاختش من ذ لغزا هل الجاز ومنذ لغزا في تميم وغيرهم
 ويشاذرهم في هل الجاز وحلى ايضا ان الجازيين يخرجون بها مطلقا والتميميون يرضون بها مطلقا وجهي العربية الاستغناء

كيفية منصوب المحل
 جزءا ثانيا منطوقا
 ذلك الناتج و
 الاستغناء م

بالك لم يسميتم
 صغر فاعلم
 جمعة على امادة
 عن

استغناء

منذ الذي مولد أهل الحجاز على ما حكى ولا يجرون بها معاني الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجها في الماضي ^{في الماضي}
 في المستقبل اتفاقا وقال الفراء منذ مركبة من من وذو لعل اللغة السليمة غربة فالمرجع عند في نحو منذ يوم الجمعة مبتدأ ^{في الماضي}
 أي من الذي هو يوم الجمعة أي من الوقت الذي على حذف الموصوفين ووطائيه وينبغي أن يكون المقدربعد في نحو ما رتبة
 منذ يومان من ابتداء الوقت المذكور هو ما ن على حذف المضاد قبل الموصوفين ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين صل منذ
 من ذركها وضم الدال للساكنين فالمرجع بعده فاعل فعل مقدّر فقد يرمنذ يوم الجمعة من ذ صير يوم الجمعة أي من وقت
 يوم الجمعة وينبغي أن يكون المقدربعد في نحو ما رتبة منذ يومان من اذ ابتداء يومان أي هذا ابتداء اليومان اللذان في
 هذا الوقت بدخولها في الوجه أي من وقت ابتداء يومين وافر الكلف على المذهبين ظاهر أيضا وينبغي أن لا يكون مبتدأ
 على المذهبين مركبة اذ يتعد التلاويذ لان المذكوران في الجادة بل يكون حرفا موافق للفظ لهذا الاسم المركب قال النجاشي
 ها أسكن على كل حال فان خفضها فعل الاضادة وعلة البناء عند هؤلاء اما في حال فعبارة ما بعد ما على أي من كون المضاد في
 جملة كما في حيث ا اما في حال جره فلهضمها معنى الحرف لان معنى مذ يوم الجمعة من تاريخها بمعنى جمعا للمد المضاد في الزمان
 مضما معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا ومعنى مذ شهرى من اول شهر قبل وقتنا على ما سيجي ان الاول مذ ومنتان
 ابتداء الزمان في جميع متصرفاتها فاذا اقرر هذا قلنا ان الخبر ما بعد ما ضمة ما مذهب الجمهور على الجأ حروفا وجوب بعض البصريين كما
 ذكرنا على انها اسكان واذا لم يفرع بعد ما على اختلاف في كونها اسكن في ارتفاع ما بعد ما اقول الاول الجمهور البصريين انها مبتدأ
 ما بعد ما خبر ما على ما يجي تقريره الثاني لان القسم الزجاجي انها خبر مبتدأ من مقدمان فان فسر الزجاجي مذ ومنذ باول الله
 وجميع الالة مرفوعين كما يجي من ضمير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت ول المدة يومان فانت تجز عن الاول باليومين وايضا
 كيف تجزى المكرة الموحدة بعرف مقدرة الزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدأ الموحدة اذا انتصب على الظرفية نحو يوم المقتل
 وان فسر ما يظرف كما يقول مثلا في ما رتبة منذ يوم الجمعة أي مع انتهاء أي انتهاء الزموت يوم الجمعة وفي ما رتبة منذ يومان
 أي بعد ما أي بعد الزموت يومان فله وجب مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء ونقص البصريين كقوله
 ولا يأس ان تركب مذهبنا من هذه المذهب وما قال المالكي فيها فقولهم اداد وابتداء غاية الزمان خاصة فاخذوا
 من الذي هو مشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذي هو الزمان الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبين المحلين وجوه
 معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما يجي واما معنى من واذا فعل على الظرفية فمعناها منسبة لفظ للفظها
 وامور النحو اكثرها على فقول حذف الاجل التركيبية اذ بقى منذ بنون وذال ساكنين واذا حذف الاضافة الى الجمل الاضافة
 اليها كالاضافة كما في ضموا الدال لما حوحو الى تركيبها للساكنين تشبيها بالغايات المتكينة في الاصل قبل وبعد ما صارت على ثلثة
 احرف بخلاف اذ قبل التركيب فان وان كان واجبا لضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف ولم يشبه الغايات المحررة الا
 كما فيها حيث فكما يعرف الاسم مضادا ذلك ان التركيب ايضا واسم على ثلثة حروف واكثر في منذ كما هو للغة السليمة فتراسخا

معنى
بعض الكوفيين

منذ
وحيث اذا قلنا
الى الجمل

في النوع للشيء
بما ذكرنا وان
له بعد صد
الحذوث في

عاقبة
قليلة
عند
وهو جواز

عاشرة

الخلا

اياها اذن كساعات يوم الجمعة مذيوم الجمعة وعند انقضاءها ويحجب ايضا خذ في الجمعة اذ كان الباقي مصدرا
دلا على احد الزمانين المذكورين بغير تيسر الحال نحو منذ لوم زيد اذا كان وقت الكلام تاما ومنه خرج زيد اذا مضى
خروجها واما وجهه في جمل الجوزين ههنا وان لو ليد صد شي لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وقد يراد بالاول ما ذكره
يو مان على حذف الفعل في وقت ابتداء يومين الى يومين اللذان يخرجهما زمان الحكم او يومان مبتدئان على حذف
خبر المبتدأ او جازا لا ابتداء بالضرورة الاختصاص بين من حيث المعنى باليومين المتقدمين وقت الحكم واما الاستغنى عن
التعريف لان للعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي اخره وقت الحكم في جميع استعانة لا تسواء كان ما قبله مقرا
او جملة نكرة كان المفردا ومعوقا وقد يراد الثاني مذكور يوم الجمعة او مذيوم الجمعة كائنا في وقت كون يوم الجمعة وجازا ان
لكون يوم الجمعة وقاطعه سبيل الجواز كما يقال اذ كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدد الله الى على احدهما فتقول في المعنى الاول
منذ يومه اذا كان وقت الكلام تاما اذ ما ابتداء يومه او يومه مبتدئ وفي المعنى الثاني من خروجه مذكور وجازا وخروجها
ويجوز ان يكون مذكور في المعنى الاول ومذان الله خلقه في الثاني من هذا فنقول الفهم جواز الاضافة منذ في الظروف
المذكورة والمصادر نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره ومنذ قولهم مذكور سهرت وكه سوال عن الزمان في وقت
يومين وقت ابتداءها ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كراهي الايام في وقت ابتداء كونهما واما جواز
الخروج اذ بالتركيب فيكون واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل من في الفتح اذ اضافة الى المفرد طارئة على
ضمة حيث مع اضافة الى المفرد والافز في حيث المعنيين من هذه الظروف ورفعها اصالا لا تصح الى ما ترى في بعض اللسان
بين الجوز والرفع في المعرفة فقام معنوا ما رتبة مذيوم الجمعة وذلك الفرق جواز الروية في يوم الجمعة مع الجوز مع ما رتبة
فان ذلك وهم هذا الذي اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعد نكرة غير محدودة للذات على طول الزمان نحو منذ حين منذ سنين
وذلك خلاف وضعه لان ان تعين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعين النهاية ثم في حين حين وحتى مدة وهذا ذكرنا وان كان
في بعض مواضع اذ في نصف فان ذلك متغفر مع قصد جعله في جميع استعانة لا تسواء الى اصل واحد وعلى تيرة والذات الى
شرح عما في الكتاب من الحكم منذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال منذ ومنذ بمعنى المدة فليهما المفرد المعرف قديم
انما اذ الرفع الاسم بعد هاتهما استعان فعمل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول المدة الفعل الذي لم يمتد بها كان منفي نحو ما
منذ يوم الجمعة او الى مدة انقضاء الروية يوم الجمعة اذا كانا بعدا للمعنى وجاز ان يليهما من الزمان مفرد معوق ونحو ما ذكرنا وان كان
هذا المعنى غير مفرد نحو ما رتبة منذ اليومان اللذان كنت معا فيهما اذا التفت الى المعنى المقصود والا فحين ان يكون نكرة نحو ما رتبة
يوم لغيتي فيذا المقصود بيان زمان مختص اما جميع مدة الفعل الذي قبلها مثبتا كان الفعل ومنفي نحو حين منذ يومين
صحبة يومان يليهما الزمان الذي فيمنه الحد سواء كان مفردا او غيره معوقا وغيره نحو مذيوم ومنذ يومان مذيوم ومنذ اليوم ومن
وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفصل من اياه الى اخر الفصل لان الحكم لا يشترط كون ذلك الجمع مقصودا في الحدوث وذلك

القاف اتباعاً لفظ الطاء المشددة او المحققة كمنذ وجاء فقط سكتة الطاء مثل قط الذي هو اسم الفعل وجاء في عرف
الضاد وكسرهما ايضا واكثر مما يستعمل عوض مع القسم كقوله لا يصحني بلاني لذي ام تخلفا: بالفتح عوض عن شوق
ومن الظروف المبينة اسم عند الحجازيين وعلة بناءه بضم اللام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم من قبله
في الاصل نكرة فلما اريد ان يسمي يوم التكلم دخل لام التعريف للجد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من جملة الساميات
كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقد رت لتبادر فهم كل من سمع اسمي طلقا من الاضافة الى اسم يوم التكلم
معونه نحو لفتية من الاحدث ولوليين صباحا ومساء واخاها العتية مع كونها ايضا معدلة عن اللام لان التعريف الذي هو
معنى اللام ليس بظاهريها من دون قربة ظهوره في اسم الاكنا اخافت كلمة صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء
ليلتك لويتبين لتعلمها كالتبيين في قولك لفتية من امحافام ومثل سواء قلنا بنا واولو بترك صرف ولا دخل في اللاحق
من صباحا ومساء ونحى معنيته اذ هي معرفة منصوبة فهو شاو من امحافا منبذيا كان او غير منصرف وانما لم يولدوا غدا مع
قصد عدم التكلم كإني امس تفضيلا للداخل في الوجود في باب التبيين التعريف على المقدور وجوده وذلك لان المعنى
فرح الوجود ووجوده ذهني فلا تعريف بخلاف امس فلا يحصل له وجود وان كان متفقيا حال التكلم فتعريفه يكون اقرب
منفردوي عن بعض العرب اعراب امس مع العرف كقد وليست بشهوة واما بضمهم فالذي نقل عنهم سيبويه اعراب
في حال الرفع وبناء وعلى الكسرة حالي الضم المجرى كالحج زيارت قال سيبويه وبعض بني قيس يفتحون امس بعد مذاق السير
وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفا وما بعد مذبذغ ويخففون فلما تركوا صرفا من رفعهم فهو هذا من له ايضا بعدا
من غير مخارج شبيهة بنفسه قال هذا رايت تحبها ماضيا اعرابا زامل الساعى ضل الخلق هذا قليل لان الحذف بعد قليل قل
سيبويه ان سميت باسم جلاله لعلها لالحج اصرقة كما تصرف عاق واذا سميت به وذلك ان كل مفرد معنى تسمى به
شخصا فالواجب اعراب مع الصرف كما يجي في باب الاعلام وان سميت بجمع لغني قيم صرفه ايضا في الالوان
لا بد من صرف في الضم للجراد منبذ على الكسرة عندهم فيها واذا صرف في الحالين وجب صرف في الرفع ايضا الذي في
الكلام اسم منصرف في الجر والضم منصرف في الرفع ووجه منع الصرف من اعتبار علمية المقدرة كما قلنا في باب
غير المنصرف واختاروا منع صرفه رجا وبناء ونضبا وجر كاختاروا وبناء ونضبا وجر كاختاروا وبناء ونضبا وجر كاختاروا
الجميع من باب واحد والوجه هذا مثل الوجود في ذلك وذلك نجازان يعتبر فيه علم البناء كما هو مذهبي كالحج زيارت قل
منع الصرف كما بينا فائدة باعتبار الاعراب وهو اشرف السبله واولي بالاسماء واختاروا سبق الاعراب في شرف وهو
الرفع فصارت في حال الرفع معربا غير منصرف والحالان الباقيتان اعني الجر والضم مستويتان في ذلك غير المنصرف فانه
ان تبقى هذه الكلمة فيما على ذلك الاستواء فلو جلا مستويين الضم لم يزل اعرابا رها اذا كانت تسمى من حيث
الالوان ولو سوي بينهما في الضم لم يزل بناؤها اذا كانت تسمى كسا وغير المنصرف فلم يبق الا الكسر والبناء او ما تسمى عليه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بعد السكون الكسر وايضا يكون هذا الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال النحوي في بيان
من الحجة ان اس من عرب عند بني تميم مطلقا اعني في جميع الاحوال ولعلهم قول بعض بني تميم قد رايت عجباً كذا ماساً
وقد قال سيديون بعضهم لفي بن اسر بن مدهم هذا القول يقول بعضهم ويقول لبيد مدهم فليقل بطلان ما ذهب اليه
في موضع الجرح بعد ان جاز كان فان نكر ما كسر لعل كمال غنصيل ماساً وكل اس بصير ول من اسر واصيف فومعنى اسما
دخله اللام بخذ موب الاصمق فيلعب ايقا قالوا في هذا البناء وقفي بر اللام وربها بني المقارن اللام ولعل ان التقدير يراى
اللام وقال سيديون ولا يصغر اسر كالا يصغر خذ ان شئ او جمع فالاعراب لان اللام انما دخلت لتبني الالف الى واحك
الشهود من بين اشباهه فاذا شئ اجمع لربوبه الى الواحد اربعين فظهر اللام لعدم شهوة المثنى والجمع من هذا الجنس شوقوا
وليس بناء اسر على الضمة لانه كما قال الزجاج مضطرباً لانه لايت عجباً هذا ماساً ومنها ان قال الزجاج بن بضمه معنى الإشارة
اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهب في بناء اسر في نظر جميع الاعلام هكذا متضمة معنى الإشارة مع اعرابها وقال السيرافي
الشبه لظروف بلزومها في اصل الوضع موضعها وانما يتبع في الاستعمال عليه هو التعريف باللام وسائر الاسماء تكون في اول الضم
نكرة ثم تعرف ثم تذكر ولا يبقى على حال فلما لم تعرف فتمسك باللام شأب الحرف لان الحرف لا تعرف فيها وقال ابو علي
اللام كاسر اما اللام الظاهرة فليست التعريف في غير الالام العزبان تدخل على النكوات فتعرفها وان لم يسمع جرحها
وقال الفراء اصله الفعل من ان يأتى اذ دخل حلية الالام على الذي اى الوقت الذي من و دخل قل هكذا قل على النبي صلى الله عليه
واله في عرف قل وقال فاطمة فان استعمال استعمال الاحسن وتركها البناء الذي كان عليه الجواب ان قيل قال يحيى بن ابي
عن قول قبل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والان ليس يحكى وكذا مذهب الفراء في اسر من اسر عيسى وقد يقال في الالام
لان وهو من باب تخفيف الحرفة ومنها ما هو شرط في اسم عند ابي يعنى استعمال النعوط كما يستعمل كل وكلام سليل
فان قال لما قولهم لغيره وانما يكون مثل قولهم هيا بنا وهو حرف ان لم حرف وحمل كل سبيد كذا شرط في الالام
كلها ان لا اشتقاق الاول اشتقاق الثاني ولما بنيت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرف المجرى لما سلم دخل البيت والجواب انه
على التاكيد والتشبيه فكان دخلها في ذلك الوقت ومن قل هو ظرف قال وضع وضع كل الشوط مع جملة الغرض الذي ذكرنا
في اذا وليه فعل ماض لفظاً ومعنى اوله فعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة بالماضي قال في التاج على ما نقلنا
اخاف ان وقع الفاء وربها ما ماضياً مقروناً بالفاء وقد يكون مضارعاً وقريب من الظروف البنية قولهم في اولك
ابوك لان اصله جاز وروى حكمه الظروف عندهم حنف الالام لكثرة الاستعمال وقد لاوم التعريف بغيره وانما
قال لولا ان عطف الالام لافضل لكانت وحسب عني ولا انت تاني عطف في معنى لضم الحرف فقول الالام في موضع العين سكر الجاء
لوقوع موضع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الماء للسكون العين على ما هو احد مذهبي سيديون والله اعلم
بليد ان ستة فحتم لفظ الفتح على الباء دون الكسرة والضمه وقد حذف الباء فقال لباو وانا قلب لان الكسر ليس

في اللغة العربية

مبحث المعرفة

في الاول التباس بالجر الذي هو اصل فاريد التسمية على بعض الحروف بالبناء على حركة غير متبينة بالاعرابية ولو قالوا لا يلا
بالاعرابية في نحو لا فعل بالنصب اما مع فهو ظرف بالخلاف عادم التصرف لازم النصب ظاهر كلام سيبويه ان يمتثل
سالمين الخليل عن معكم لا ي شئ نصبتنا يعني لو تدبر على السكون هذا اللفظ في قول لغا مبنية قال كون وضما وضع الحرف
اولما هم الحروف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الا منصوبة والاول الحكم باعراسه دخول التنوين في نحو كما معا والحق في نحو
من معاني من عنده وان كان دخول عليه شاذ وليس موضوعا وضع الحروف لان الحق انه عذوف الالام كالمعنى
اشهد تقدم ان وضع الاسم وضع الحروف وسبق بالنظر من الواضع الى مشا هتبه والاستعمال الحرف فلا يكون سلب
بناء الالام وسكن عيها لتدريعية يقولون مع زيد فاذا لا في ساكنها بعد كسر وعين نحو كنت مع القوم قال بعضهم هو
هي في هذه اللفظ حرف جر لا متوجب للبناء على تقدير الاستمارة والوضع الحروف قد ذكرنا ما عليه لو كان ايضا لا وكان
كذلك موجبا للبناء على معنى من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبل المصطفيان ان لو سبق ايضا في اليفيصص على ما على الظنية
نحو جئنا معا في زمان وكما معا في مكان وقيل انصا بعل الحالتين في جمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان
معا تقيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف معا عند الخليل بدل من التنوين اذ الالام لتي الال
عنده وعند لونس والاحضف هو الحق مثل العت في بدل من الالام استسكانا لالاعراب الموضوع خارج من فتح عند ما حكم
اخوك يريد اهما في غير الاضافة ويجوز في الاضافة لقيام المضاف بالمقام لهما قوله والظروف والمضاف الى الجمل
يجوز ما واما على الفتح ذلك مثل وغير مع ما وان قد مضى شرحه فيما تقدم قوله المعرفة والمنكرة المعرفة ما وضع الشئ
بعينه وهي المضمرات والاعلام والبلهات وما عرف باللام والنداء المضاف الى احدها معنى قوله بعينه اشارة الى التكرار
والايريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اريد ذلك لرب يدخل في جنس الالام اذ الضائر لهما
وذا الالام والمضاف الى احدها فاعلم لكل معين قصد المستعمل ليعني ما وضع يستعمل في واحد بعينه سواء كان في ذلك الواضع
مقصود الواضع كما في الالام او لا كما في غير ما ولو قال ما وضع لاستعماله شئ بعينه كما في صرح وانما حصل في الالام
كالرجل والفارس ان كان في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعا للناو الذي ذكرنا هناك وجعل الالام من حيث
علم استعماله وكونه جزءا للكل كما كان موضوع مع ما دخل عليه وضع الالام ويدخل في هذا العمل المنكر نحو رب ساعد ورتب
لبيتم اياهم وصفا لشئ معين يدخل المضمر في شئ بدو نعم بجلا وبتن جهاد الحق ان منكره لا ينعرض على هذا الحد التحديد
الواضح الى نكرة مختصة قبل حكم من الاحكام نحو جاء في رجل فضرته لان هذا الضمير لها الرجل جاء في دون غيره من الرجال
لكاذا والالام في نحو جاء في رجل فضرته الرجل واما الضمير في نحو رب شاة ومخلطها فذكره كما في ريد بجلا لان ذلك مختص
المعنى اليه حكمه او لا الواضح في رسم المعرفة ان يقال ما اثير بيل خارج مختصا بشاة وضعية فبدل من جميع الضمائر وان تعاد
الى التكرار والعرف بالالام العملي وان كان المعهود متكررا اذ كان النكرة المعنى اليها والمعينة مختصة قبل حكم لانه

في اللغة العربية
مبحث المعرفة
في الاول التباس
بالجر الذي هو
اصل فاريد التسمية
على بعض الحروف
بالبناء على حركة
غير متبينة بالاعرابية
ولو قالوا لا يلا
بالاعرابية في نحو
لا فعل بالنصب
اما مع فهو ظرف
بالخلاف عادم
التصرف لازم
النصب ظاهر
كلام سيبويه
ان يمتثل
سالمين الخليل
عن معكم لا ي
شئ نصبتنا
يعني لو تدبر
على السكون
هذا اللفظ
في قول لغا
مبنية قال كون
وضما وضع
الحرف
اولما هم
الحروف بقلة
التصرف فيها
اذ لا يكون
الا منصوبة
والاول الحكم
باعراسه
دخول التنوين
في نحو كما
معا والحق في
نحو
من معاني
من عنده
وان كان
دخول عليه
شاذ وليس
موضوعا
وضع
الحروف
لان الحق
انه عذوف
الالام
كالمعنى
اشهد
تقدم
ان وضع
الاسم
وضع
الحروف
وسبق
بالنظر
من الواضع
الى مشا
هتبه
والاستعمال
الحرف
فلا يكون
سلب
بناء
الالام
وسكن
عيها
لتدريعية
يقولون
مع زيد
فاذا لا
في ساكنها
بعد كسر
وعين
نحو كنت
مع القوم
قال بعضهم
هو هي
في هذه
اللفظ
حرف
جر لا
متوجب
للبناء
على تقدير
الاستمارة
والوضع
الحروف
قد ذكرنا
ما عليه
لو كان
ايضا
لا وكان
كذلك
موجبا
للبناء
على معنى
من دون
الاسكان
ايضا
وان ذكر
قبل
المصطفيان
ان لو
سبق
ايضا
في اليفيصص
على ما
على
الظنية
نحو
جئنا
معا
في زمان
وكما
معا
في مكان
وقيل
انصا
بعل
الحالتين
في جمعين
والفرق
بين
فعلنا
معا
وفعلنا
جميعا
ان
معا
تقيد
الاجتماع
في حال
الفعل
وجميعا
بمعنى
كلنا
سواء
اجتمعوا
او لا
والالف
معا
عند
الخليل
بدل من
التنوين
اذ الالام
لتي الال
عنده
وعند
لونس
والاحضف
هو الحق
مثل العت
في بدل
من الالام
استسكانا
لالاعراب
الموضوع
خارج
من فتح
عند ما
حكم
اخوك
يريد
اهما
في غير
الضافة
ويجوز
في
الضافة
لقيام
المضاف
بالمقام
لهما
قوله
والظروف
والمضاف
الى
الجمل
يجوز
ما واما
على
الفتح
ذلك
مثل
وغير
مع ما
وان قد
مضى
شرح
ه فيما
تقدم
قوله
المعرفة
والمنكرة
المعرفة
ما وضع
الشئ
بعينه
وهي
المضمرات
والاعلام
والبلهات
وما عرف
باللام
والنداء
المضاف
الى
احدها
معنى
قوله
بعينه
اشارة
الى
التكرار
والايريد
به ان
الواضع
قصد
في حال
وضع
ه واحدا
معينا
اذ لو
اريد
ذلك
لرب
يدخل
في جنس
الالام
اذ الضائر
لها
وذا
الالام
والمضاف
الى
احدها
فاعلم
لكل
معين
قصد
المستعمل
ليعني
ما وضع
يستعمل
في واحد
بعينه
سواء
كان
في ذلك
الواضع
مقصود
الواضع
كما في
الالام
او لا
كما في
غير ما
ولو قال
ما وضع
لستعمله
شئ
بعينه
كما في
صرح
وانما
حصل
في الالام
كالرجل
والفارس
ان كان
في حد
الاسم
ان
المركبات
ايضا
موضوع
لناو الذي
ذكرنا
هناك
وجعل
الالام
من حيث
علم
استعماله
وكونه
جزءا
للكل
كما كان
موضوع
مع ما
دخل
عليه
وضع
الالام
ويدخل
في هذا
العمل
المنكر
نحو
رب ساعد
ورتب
لبيتم
اياهم
وصفا
لشئ
معين
يدخل
المضمر
في شئ
بدو نعم
بجلا وبتن
جهاد
الحق ان
منكره
لا ينعرض
على
هذا
الحد
التحديد
الواضح
الى نكرة
مختصة
قبل حكم
من
الاحكام
نحو
جاء في
رجل
فضرته
لان هذا
الضمير
لها
الرجل
جاء في
دون
غيره
من الرجال
لكاذا
والالام
في
نحو
جاء في
رجل
فضرته
الرجل
واما
الضمير
في
نحو
رب شاة
ومخلطها
فذكره
كما في
ريد بجلا
لان ذلك
مختص
المعنى
اليه
حكمه
او لا
الواضح
في
رسم
المعرفة
ان يقال
ما اثير
بيل خارج
مختصا
بشاة
وضعية
فبدل من
جميع
الضمائر
وان تعاد
الى
التكرار
والعرف
بالالام
العملي
وان كان
المعهود
متكررا
اذ كان
النكرة
المعنى
اليها
والمعينة
مختصة
قبل حكم
لانه

اشيها الخارج مخصوص ان كان نكرة وامان لم يخص للعود اليه شي قبل نحو رجل قام له واطبى كان ملك ام حارثي
 البحث في ثياب كان ونحوه برجل او بشي بجل او نعم برجل او بالها قصبه ورب رجل واخيه فالضار كل نكرة اذ لم يبق لخص
 المبرج اليه حكم ولو قلت رب جل لكره واخيه لخير وكل نكرة شاة سوداء ومخلتها بلدهم لان الضم يصير معرفه بوجه لكره
 مختصة بصفته بدخل فيه الاعلام حال اشتراكه نحو محمد وعلي اذ يشترك واحدتها في المختصه بحسب الوسم ويخرج من ذلك
 المعنة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو نوحك لان رجلا لم يضع للاشارة الى مختص بل يختص في هذا الاستعمال
 بصفته ولما خرج نحو لغيت رجلا اذ علم التكلم ذلك الملقى وليس في الإشارة لاستعماله ولا وضعا فقولا ما شير بليست ترك
 في جميع المعارف ومختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسيه بالوضع كما في بابها وانما قلنا الخارج لان كل اسم في وجود
 للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه من غير ان يخبر ان مخاطب بلسان من الاسماء الامرين سبقت في
 بذلك اللسان فلي هذا كل لفظ هي اشارة الى ما شئ من المخاطب في ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل ان الخارج لكان
 في جميع الاسماء معارفها ونكراتها متعينين بما ذكرنا ان قول المصنف في قولك اشترى اللحم واشترى اللحم وقوله تعالى ان كل
 الذئب الان الام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من خاصية اللحم والماء والذئب ليس بشي لان هذه الفائدة يقوم بها نفس اللغ
 الجرد عن اللام فلي ان تعريف اللام في مثل لفظي كان العلية في نحو اساءة بلفظية كما سبق في الاعلام فقوله الان التوابع
 في كل اسم متعين فلي علم بعيد الفهم والتكثير معا ومضه تذكر التثنية شاعرا في امتد وكونه بعضا مجهولا من جملة الاقوال في غير ما نحن
 ما جاء به رجل فانه لا استغراق لجنس فلي اسم دخله اللام لا يكون فيه حاله متكونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي
 التوابع وهو لا يجمع اللام كما في اول الكتاب في نظري ذلك الاسم فان لم يكن مع قومه لاحالة ولا مقابلة دال على
 بعض جهل من كل كلقرنية في قولك اشترى اللحم فان الشئ في قوله ان المشتري بعض من اذ ادخله ان بعض معين في قوله
 تعالى او اجد على النار هدى في اللام التي هي هداية تعريف اللفظ والاسم الحلي بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة
 الوحدة كالضمة ومع علامة التثنية او بالجمع كالضربتين والعلماء او يخرج جميع تلك الالامات كالضمة الماء واما
 وجه حمل على الاستغراق اذ ادخلت كون اللفظ الدلالة على هبة خائبة فاما ان يكون محجرا او دال على بعضه ولا مطلق
 يلينا في الوجود الخارجي وان كان ممكن بقورها في الوجود اليحيى البعثة والكلية لكن كلاهما في الشخص المتخصص المتاحية لا في
 موضوعه بازا لافي الذمينة فاما لو ليس بالبعثة لعدم دليلها وهو للتقرب وجب كونه لكل فلي هذا قوله عليه السلام الماء
 طاهر اى كل الماء والنوم حدث اى كل النوم اذ ليست في الكلام قومة البعثة لامتطقة ولا مينة فلهذا جاز ان كان قليلا
 المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البشير على ما حكاه الاخفش في المفرد في مثل هذه ايم جميع المفرد
 الشئ جميع الشئ فلا يستثنى من المفرد والمفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا ان زيد اى لكل واحد منهما وقوله ان
 الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا اى الاكل واحد منهم ولا يجوز ان تقول الرجل يرضه هذا الحجر الا ان زيد معللا لان

معها

كل كذا اشارة

تقرينة الشعر الدالة على
 ان المشتري بعض في قوله
 اشترى اللحم والاعلام
 ان بعض معين كما في قوله
 تعالى او اجد

بلى يكون

وقيل هذا
الموضع

هذا هو المعلوم
من استقراء كلام

استثنيته

كأنه لو كان ذلك
لقيل هذا الجنس هو

من غير اشارة

معاني هي ذلك علان يكون الاستثناء منقطعاً ولذا الاستثناء من المثنى لا المثنى فمثنى ان الرجلين فثان هذا الجنس الا انك
 لبي الاثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرثان هذا الجنس الا انك معاني هي على الاقطاع واما الجمع فيجوز استثناء الجمع و
 المثنى والولد منه فليت العلماء الا الذين ولا يزيد اذ ذلك لان الجمع الخلق بالام في مثنى يستعمل في مثنى مذكور مضاف اليه
 كل مفرد وغيره فمثنى لبيت العلماء الا يزيد الى كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والجمع في غير الموجب
 قال عليه السلام لا تحرم إلا ما لا يحد أي كل واحد واحد من هذا الجنس كذا الاما احتياان أي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فليست
 من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع فهو ما لبيت العلماء فهو بخلافه بل هو بمنزلة مفرد في سياق قوله
 مفرد وغيره في استعماهم أي ما لبيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيجوز استثناء المفرد والمثنى والجمع منه فوما
 العلماء الا يزيدا والا الذين ولا يزيد من قوله تعالى لا تدركه الابصار أي شي من الابصار لا الجمع الا بصار كما هو
 بعضهم في الجمع في الموجب وغير خلاف حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرناه ما خرج من استقراء كلامهم واما التكرار المستقر
 فهو ما لبيت رجلا او رجلين ورجلا الا لا يستثنى من جمعا ومثناها ومجموعها الا ما شأها فقولك ما لبيت رجلا الا الذين
 أي الاكل واحدهم ولا يجوز ان تقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الذين معاً وتقول ما لبيت اخوين يتصافين الا الذين يجوز
 الا في فلان أي اثنين منهم ولا يجوز الا يزيدا وتقول ما لبيت رجلا الا الذين ولا يجوز الا الذين ولا لا يزيد الا على الاصل
 لان المعنى ما لبيت جماعة من الرجال وان كان هناك قوت دالة على ان ليس المراد به الاستقراء فان كان هذا العهد فاللام
 عهد يرفع على ما يجب في بابه وان لو كان في حاله الوحدة او التثنية فهو ما عطيتك الا القرة والقرتين فلا فرق بين
 المعروف والمثني كما انك قلت ما عطيتك الا قرة وقرتين وان لو كان في حاله الوحدة او التثنية فهو ما عطيتك الا قرة والقرتين فلا فرق بين
 بين في اللام والجردان المجرول لاجل التنوين الذي فيه للتذكير بعيد انك الاسم بعض من جملة فمثنى رأيت قرا ورجلا اشياء
 من الشعر وجماعة من الرجال بخلاف المعروف باللام فان المراد بلامه مخرج عن البعض ذكر البعض مستفاد من القرينة
 كالشعرى واللقاء فكانك قلت لبيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو كما يخص بالقرينة فالمراد باللام اذ في النظر
 الى القرينة يعني وبالنظر الى نفسها فخلان من فوجاز وصف المعروف باللام من هذا النوع بالمكنة قال قدما على التثنية
 وكذا امرت بالرجل منك ومليخس بالرجل منك كما في باب الوصف في هذا الكلام تعريف لا معنى لتعريفه في الا
 التي للمعجم الخابري قوله هي المضمرات قد تقدم ذكرها وبعني بالمهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرها
 وانما سميت بمهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة بلا اشارة حسية الى المشار اليه مهم عند الخاطب ولا يحسن
 اشياء فخل ان يكون مشار اليها وكذا الموصولات دون الصلوات مهمة عند الخاطب لو يقولوا المضمرات مهمة
 ما يعبر اليه مقدم فلا يكون مهما عند الخاطب عند النطق به وكذا اذ اللام العهد به وقوله وما عرف باللام هذا من باب
 سيلو يعني لغير التعريف هي اللام وحدها والمفرد للوصل فخرجت مع ان اصل هزات الوصل الكسر لكثرة استعمال اللام في التعريف

الآن اذا وحده واذل خلت التانيث على ان ليس فعل التفضيل الا فعل فعلا بل هو مثل الفعل او املا واولاده ايضا علم فلا لم يتصرف
وهو في الية التمرى وقد ليس له اسم فعل ايضا بل دليل اولاد في تانيث بالرفع والاضراب والى التمرى القريب الى ماها لان الزمان
متعلق باسم الفعل لذلك قال ابو علي فيجوز دالة من التثنية للعلية والوزن وقوله للتاء لا يصير الوزن لان ذلك في علم اخر فهو كالوحدانية
وارملة فيهما محتجعا من الصرف فذلك علم موضوع وضعا مستافا واعلم ان العلية وان كانت لفظية الا انها ما صنعت الاسم من
التكرار صا لفظا سامة وثالثا كالا لاسد والتعليل ان كان اللام فيها للتعريف للفظ فكما ان مثل ذلك من المعرفة باللام على عمل الاستغراق
الامر القربة للمضغ فكذلك مثل هذا العلم يقال باسم مخبر فقال ان كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث التجنية المضغ قال
ولا يتجوز في السعة اذ دعيت زلال وح في الدعرة فيصلا استثناء من مثله كما صرح في قوله ان الانسان لا يفسر الا الذين هموا
تقول سامة تفرس الانسان الا الذين هموا والقرينة المخصصة نحو لقيت سامة فخال هذه الاعلام على ان كاذبي للام لغيرية للقرينة
اللفظي اذا كان في اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية في الضرب للعلم والسوق قد عرفت حكمه وقد عرفت في الحجة اذ املا
من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الا في مثل الذي وزن لها اذ لم يجر عوز وناها جري الاعلام اذ لم يدخل عليها ما يحتمل
بالنكرات لكل ورب علم ما في فقالوا فعلا ان الله موند فلانة منصروف في صفة بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا يصح
افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جازم العلية في سبب التثنية في حوا فلا وزن الفعل المتعذر كما فعل الا لفظ النون
المزيدتين كفعلان والالف الزائدة المصنوعة لا للتانيث واذ نكرت هذه كلها بدخول بل وكل ومن الاستغراقية وغيرها من
علامات التثنية انصرف نحو قولك كل فعلا ان كذا وان كان على وزن قصص الجمع او مع الف التانيث لم يصرف معرفة
نكرة فان صححت الالف للتانيث وغيره نحو قولك كل فعلا لفظ في التثنية ياء في جمع نحو اطرى وسلمى فان يجوز في الاعيان
ان جعلت الف للتانيث لم تصرف وان جعلته لغيره صرفه للتثنية بدخول كل هذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى
قولك فعلا ان الذي موند فعلا غير منصروف واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرق كما هي قولك ترة خير من جردة وح
خير من مودة ذلك وانما عدا الاول من الاعلام دون التثنية بدليل صرف ترة وجردة لاهم راو بعضه نقول الاعلام من بدل
الى مدلول الخرفان افعلا مثلا وضع لفظا نكدا في الفعل على اخر فهو من الفعل كما من الذكر فوعبر عن كل لفظا واخره من موند
وتانيث فاء ساكنة بعد هاءين مفتوحة بعدها لام وبعضه من جلا كالا لعلام كقولك فعلا: التي هي مصدر لرباعي جهم كذا في
فعلا لا معنى لها لغو قوي هذا الوجه الجوزي لها بالاعلام افعلا راوها اذ عبرت بها عن موزوناتها لا تقع على فود مشاع
منها كما يفهم النكرات فبعدت النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلها هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكون
بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الوزنات كما تقول مررت برجل فاعلى اى حافل او جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى
المراد قلت لاهما لما كانت الف لفظا معيت لها معنى معي في الجراد من لفظ التثنية ذلك المعنى سطر اشاعه بذلك اللفظ الذي
هو صير فيه صارت موزوناتها افعلا المعنى الجنس في لفظ التثنية معقول من جنس الى جنس اخر او من قبل الجنس لم يصح ان يجعل احدا

قال في معرفة
الاسماء والاعلام
التي هي ذاتها
والتي هي مشتقة
منها

وذلك هو
وسلمى دخلا
في فعل فانه

بمختلف الاول ان المراد منه موزون من غير اعتبار المعنى المنبني من غير ان الخليل لما سأل سيدويه عن فهم كل الفعل اذا كان صفة بغير
 كيف تصرف افعل قد قلت لا يصرف فقال فعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت ان كان على هذا المثال وكان صفا لا يصرف
 وكان افعل في هذه الكلام ليس بوصف ليس يعلم ايضا له قول لفظ كل عليه في فعل ههنا وزن الفعل فبط بلا وصف ولا علة
 وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل فلاكثر ان لا يكون مجزعا للاعلام فيصرف فعل من فاعله هذا
 القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتقريب في وزن اذ ليس فيه العلية الا انه حذف من التقريب ليقابل موزون في المعنى والبنو
 ولو حذف من منع الصرف والزمحصر في جعل هذا القسم ايضا على ما هو الحق فيقول وزن اصبع افعل يحذف للتوابع والصف
 انما ذهبا ليل اجزاء لا يجري اسما متادها اطلقها على واحد من الاسماء فانك تجزئ به مجزعا للاعلام كما كان في الجنس على نحو
 اسما مخير من فاعله فلا يجري الوزن ههنا يجري الجنس اعني الذي لا يمكن معه الموزون نحو فاعله كذا وهذا القياس الذي
 فيه نظر لان مثل هذه الوزن اذا لم يكن معلوم وزن معناه الموزون واذا كان معلوم الموزون بمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع
 افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس الحال ان كاسا متد في حاله اعني كونه جنسا او كونه فردا من افراده فان في الحالين معنى ايضا
 ليس بتعريف اسما متكوذا علم الهية معينة كما ادعى وليس اسما متطرادا به واحدا من الجنس مجازا عنها نحو اول عليها في العلية كما
 بينا بل بتعريف لفظ سواء كان جنسا او فردا متشاعا وليس قياسا فقياس عليه والوزن يقال انما ذهبا ليل لكونه متقولا من
 معنى الى معنى اخر هو الوزن او من خياله كما كان الاول متقولا من معنى الى معنى اخر هو الموزون ومن خياله ومع اجزاء مثل هذا
 مجزئ للاعلام يكون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضارب على وزن فاعل فاعل مفاعل وهو موزون لمفاعلة
 عنه ولا تنوب في الصرف والقسم الذي هو كذا يتوزن موزون من غير اعتبار معناه حكمة عند سيبويه في الصرف وتلك الحكمة للوزن
 قالوا الطيب كان فعلة لمقابلة مؤاكتها ذيارك ولم تفعله ولم تفعه الصنف لان موزون دخوله ونقول حررت رجل
 افعل اي احق وقال الما زني ليس فعلة حلية ولا في فعل معنى الوصف فتقولون ينظر الى الكناية الى الموزون المنبني
 عنه فلا يصرف نحو فعل ومفاعل لاشتغالها على سبب منع الصرف ويصرف نحو حررت رجل افعل اي احق وفعلنا في مجزئ
 ومنه سيبويه هو الحق في معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جار في اللفظ مجزئ بدليل ترك ادخاله في الازمان لان
 فلا ترون منهم صرف فلا ترون كما ينبغي وامان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتها حركة وسكونا ونحوها
 عن المتوزن كان للوزن معنى اخر لا يخرج عن اللفظ فيكون الامر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل فاعل اشعلا
 يكون مراد الفعل الذي لا يلفظ لا في الصرف ولا في الكناية مع ذلك علم بوصف المعقود نحو قولنا فعل الذي هو من حكمه
 امر الخاطبة الكلام ان الازمان اما ان كانت بغير موزوناته ولا اول ان كان وزن فعل فاعل في جميع الاشياء حكم موزون من غير كون
 علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزون ومعناه فليس يعلم وفي جريه موزون في الصرف وحده من خياله
 بين سيبويه الما زني وان لو كان معناه معنى الموزون بل المراد مجرد لفظ الموزون فقط فالحال كلام لا يصرف وان انضم الى العلية

وان نكرت كحكم النكرات العرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهي اعلام وفاقا لجار الله وقال ابن
 في سائر الصناعة وكذا في بعض نسخ المصنف ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق الحد دلالاتها وكانت اعلاما فلا تنصرف
 الى الضم الى العلية سببا لغير قولها ستة ضعف ثلثه من غير ما فيه وما ان ضعف خمسين الى النصف الظاهر ان جارا لله كان
 اشبهت فتراسقط الضعف قال وجعلنا ثمانية من ستة مبتداء فلو لا ان علم كنت مبتداء انما نكرت من غير تخصيص وايضا المربوب
 فلو لا ان علم كنت مستعملا مفردا نكرة في الايجاب للعلوم قال نعم ما قال جضعف ان يكون الى ان تكون اسماء الاجناس كلها اعلاما
 اذا ما من نكرة الا وديعها استعمالها لذلك فخرج من اقسامها فيمن مع العوم اي كل رجل ذلك جائز في كل نكرة قامت
 على ان الحكم يحتمل محض من جنسها حتى جاز ذلك في غير البنية كقولها علمت نفس ما حضرت واعلم ان افا قصد بذكر ذلك اللفظ
 معناه كقولها ان علمت استفهام وضرب في ماض في علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء معين غير متناول غيره وهو مقول الان
 نقل من مدلول هو المعنى في مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام تقاوي اي يصير علم بالوضع وواضع معين بالاعمال الغلبة
 ونكرة استعمال في فرد من افراد جنسها علم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين بادا في التعريف وهما اللام والاضافة
 فالعلم الغالب ما مضى واذو اللام والمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة عليه عبد الله بن عباس اخوته وكذلك ابن عمر وعبد
 واذو اللام كالخبر والصق واللام في الاصل تعريف العهد قد تقدم ان العهد قد يكون مجرى ذكر كالحجر قبل قد يكون مطلقا
 به قبل المذكور لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان الختم قبل العلية الذي هو لشمته هو المعلوم للمسمعين في اليوم
 لكونه اليق بهذا الاسم من مثاله فكذا البنية في بليت الله لان خبره كان بالنسبة اليه ليس ببيتا وكذا المضاف نحو العباس لان الخبر
 الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل باللام العهد المشار اليه الصاعدا لمخاطب من دون تقدم ذكره سواء في الاعلام زيد الا
 علم انه هذا الاسم يكون اعظمهم واخصهم به وبالحجة لا شهرهم بغلام متبحر كان غيره ليس غلاما مالا بالنسبة اليه الحاصل
 واذو اللام الغالبين في العلية يجب كونها اشهر فيما علمنا في منها في سائر الافراد التي شاعها قبل العلية فاذا صار العلم بالعلم
 لزم الاضافة في مابين مضافا لا ليجزى بغيره عنها واما ذو اللام فالانكسار في ايضا لزم اللام وقد يجزى بغيره عنها كقيل فلان
 نابتة وذلك قيل قائل يسوي يكون اشان اليوم المعين باللام نقول هذا اليوم لثني مباركة في رده البرد وقال هو جان
 النكرة قال لا يكون علم الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا ان النسخة المتقاسمة في باب البناء فخرج اليه فتيكرا العلم فلا
 فاما ان يستعمل بعد النكر بخوب زيد لفتية وقوال لكل فرعون موسى لان ركب كل من خواص النكرات وتعرف ذلك بان
 ياول واحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام كقولنا زيدت الوليد من مياك شدد بدا باخاءه للخلاف كاهلا والاضافة
 نحو قوله ص ولان يوم المتقاسم زيد كونه باض من مضمرة الشفرتين بمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم بمفعول
 كامر في باب الاضافة في تحديد التحليل وانما التثنية ومض الحرة اذ لم يكن مشترك في الاعلام واذا في العلم واجمع فلا بد من زوال
 التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب ضعف اللفظ على معين العلم المشي والجميع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة

٢٠

نحو الابداء والنكرات
 للعلم وقد جاءت النكرات
 المبتدئة ايضا في الجار الاستغناء
 كقوله لا يكون له في العلم
 ما قدمت وتفسر باسماء

لأن هذا الاسم لم يرد
 من باب افعال

٢١
 في العلم بالعلم
 في العلم بالعلم
 في العلم بالعلم
 في العلم بالعلم

٢٢

في العلم بالعلم
 في العلم بالعلم

قال المصنف رحمه الله

لنحوأباين وعماين كمايحي فاذا زال التعريف العيني قد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وحيث على قول المصنف يجوز ذلك التعريف انما
بالخصر ادنى التعريف وهو اللام فلا يكون شئ العلم وهو عدم الامعرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو قول المصنف رحمه الله اذ الوكن
في البلد غيره او كان أشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وان يحش الاوجب في التعريف الثالث في اللفظ والمجموع بالبيان تنكيرها او
وصفها بالصفة ولا استغناء بقوى مذهب المصنف مع القياس على معنى العلم الحقيقة العلم اللفظ قليل في ثلثة اساسات ومجتمعة
والاساسات فان قيل فعل ما قوت تنكير العلم من اوزم تنكيره وتكرره قليل مما لا يقاس فيه حيث تمام البضاهة ليس ذلك في العلم
واقعة في كلامهم كذا فلو لم يتنوه ولو يجمع على الذي الى ما كرهه من مثل جاء في رجل ورجل فلما علموا انهم اذفقوا وجمعوا اذ
الى تنكيره الا هو قليل مما لا يقاس بقصد والالتفات وتعمده وجراعي فيه ما يندفع به ذلك في تعريفه لانما باللام الام
لزوم التعريف العلمى فكان فيه نوع الامم جميعا من الامم التنكير الشنيع وحفظ العلم على التنكير تعريف اخر وان كان التعريف
الكتبة على الجمعي وقابله بعض الشئ والمجموع غير جمعي باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لازم تصحيحها كما بان على الجليلين
متقابلة يقال لاحداهما اباى اريان لكثرة الما فيه والاخر اباى العطشان لقلته الماء فيه وكذلك عماين جيلان لهداهما بتقاربان
اسم كل واحد منهما عامان وكذلك عبادان اغاخا زخريه هذا بالاسماء من اللام لان حد الجليلين مثلا لانما لا يفرق من الاخر جاز انما
كالشئ الواحد للمسمى بالثنى كما يسمى من الاشياء زديان جلاوة شخصين مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلبية بما كان هو الاغلبية
لو كنهنا كشخص مسمى بالثنى حتى يقال هذان زيدان عرفات كانهما في معنى متين فان كل موضوع منهما كان يسمى عرفته فخلع عرفات للمجموع
واما اذ عرفات باللام بالشام فليس من عند الاقل بال بعض منه اذ عرفات هو كما اجد موضوعا للشخص معين اعلم ان يكون لفلان و
فلان اذ علم الاعلام الان شئ منه فخير بان يجري الملكى عند اى يكونان كالعلم فاذا زيد علمه باللام ويتبع عن الصرف والاداء في اصل
معنى الحق مجرى الملكى عند الصرف على ما هو ولا هو تنكير فلان كذا ترا الاعلام فلا يزال جاء في فلان فلا يزال
اذا هو موضوع للمكانة عن العلم واذا التى عن التثنية قبل او فلان ام فلان واذا التى فلان فلا يزال علمه بالها اسماء كانهما
ادخل عليها لام التعريف فيقال فلان فلان والاولو الفلانى ام الفلانى لغرض الفرق وكان كذا في اعلام البها كراوى باللام
من كناية اعلام الانسان لان الشئ الانسان مجبسه اكثر فهو عنده اشبه من اعلام البها كانهما في فيها نوع تنكيره قال البراءة ج و
المصنفان لفظ فلان لو ايات التحليل لقوله تعالى يا ميسرة لم اخذ فلانا خبيلا وهو منقطع بذكر الاصمعي عن جابر
العيسى سكتوا استيغاثا والاصمعي وصحت نزلت من افرهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن كرومية ريقو معا ورثه فلان
ويقول معنى بنو لمرى من اخذت بعين المال حتى تملكه وبالذبح حتى ما كاد اذ ان وحتى سالت المرقض عندى عنى وورد ولا
حاجتى و فلان ويكنى بنى وهنه مفتوحة العين وهنه سكتها عن اسم الجرس العلم فلما انصرف وهنه ويدخل حيزها
اللام واذا سكنت النون فتاء الثالث مبدلة عن اللام كما في اخذت وبلت فسكنت العين ليعود بان الناء ليست لغير الثالث
لان تاء الثالث يفتح ما قبلها قليل وقد يكتفى به عن العلم كما في قول البراءة بن زيد الله اعطاه فضلا من عطية

كان كل موضعها
تسمى عشوة

عشوة

عشوة

عشوة

عشوة

عشوة

عشوة

على ثلثة اضرب ما اسم هو لآ يقصد بمدح ولا ذم كزبد عروا والقلب هو ما يقصد به احدهما كبطوخة زعماء الكلب في
الذم والاصطفى والمرفضة ومظفر الدين وغروا اليق المدح والفظ القلب في القديم كان في الذم شهره في المدح والشيخ المذم
خاصة واما الكنية وهي الاب والام او الابن والابنت مصافات نحو ابو عمر واما ككنه وبن اوى وبن رداى الكنية ككنيت
اى سترت وعرفت كالكناية سورة لآذ يعرضها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين القلب
ان القلب مدح الملقب به ويدم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فان الكنية تعظيم لآ ايضا هابل عدم التصريح بالاسم فان بعض
النفوس تاتق من ان يخاطب باسمها وقد يلقى الشخص الاولاد الذين لكابى الحسن لآ ميله منين عليه السلام وقد يلقى في الصغر
تقولا لان يعيش حتى يصير له ولدا سمه ذلك واذا ارتبك الجمع بين القلب الاسم نوى بالاسم او لا والقلب يكون الملقب به
فيه العلية مع شئ من معنى المخت فلو اتى به او لا اغنى عن الاسم فلم يجتمع احراما ان يتبع القلب الاسم عطف بيان لكونه
او يقطع عنه فعا او تضاعف على المدح او الذم لكونه متضمنا للاحدهما ومحج الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او
واحدكما مفردا ولا اخر وان كانا مفردين او اولها جازا زيادة الاسم الى القلب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين
وجوب الاضافة عند قولها وقد اجاز الفراء والزجاج الاتباع ايضا وهو اولى لما ذكره الفراء فليس هو ويجوز عينا في الاتباع
ضم العينين في عين القيس والقياس بقين لجزء الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات ولما كان الرقيات
لقب قيس والاشضافة كسعيد كزاد على ان الاضافة لادنى ملائمة لشدة اسم كل منهما رقية وقيل هو جدته وقيل
بشدة ذلك قال هل الاقرب لخي الرقيات : ما حسن العروة المتصيبة قال الشاعر في الهجاء من طلبه لثان واخر
افقه قصير والفرق بالسيف ميسر : فاعظمه لما صرع القوم دھطه تبين في اثاره كيف ليس وقد ينقل العلم على المركب من
باب المركب شروحه تقول اذا اردت التسمية بشئ من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ متضا ومجوعا على حدة كضاربان ضاربون
او جاربها كما كانا وعشرون اعرب اعرب قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يحمل النون في كلهما معقب الاعراب بشرط
لا يتجاوز حرف الحاء سبعة لان حرف نون وتحتها ثمانية عدد حرف وكذا لا يحمل النون في مستعجاب ومستعجبون
الاعراب فاذا اعربت النون الزم المثنى الالف دون الياء لاختصاصها ولا يفتح المقدرات والآخر واء ونون زائدتان
قبل الياء فتحه قال الابدادي ارحي بالسبعاني والزم الجمع الياء دون الواو لكونها مخففة منها ورجاء الجوين في المثنى على خلاف القياس
يقال هذه الجوين بضم النون ودخلت الجوين قال الازهرى ومنهم من يقول الجوان على القياس كل النسبة الجوان كالمقاي
الزنجواني كالمزجى وحي وان كان استعمال الجوين مجعولا لآ نوزع معقب الاعراب ان لم يتقال الجوان كذا ذلك وجاء على
الواو فليلا مع الياء نحو فسترى وقسترى ونصليين ونصليون ويبرون لان مثل نيتون موجود في كلامهم
الزجاج نقلا عن البرجيز الوالوقل النون الجمع اذا كان معقب الاعراب فاسأله قال اعلم احدا سبقنا لهذا قال وعل
لاشاهد له وهو بعيد عن القياس قال في قوله ولها بالآ طرون ذاء اكل القل لا لجمعها بل للنون ناسم على نحو شرح كتاب

فان لا يظم للكنى

بعضا ما يل عدم
صحة ان

او مختلفين في ذلك

وان كانا

او متماثلين في ذلك

او متماثلين في ذلك

او متماثلين في ذلك

او متماثلين في ذلك

او متماثلين في ذلك

او متماثلين في ذلك

او متماثلين في ذلك

او متماثلين في ذلك

او متماثلين في ذلك

لستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز ذلك حكايته تلك الحالة التركيب بخلاف سماء حروف المعجم فالحال لم يوضع الاستعمال مفردات لتعليم الصبيان من غير أن يحركهم موقفا عليها فإذا استعملت حركته مع عاملها فقد خرجت عن حكمها الموضوع لها فلا تليق وإنما وجه جبر الحركات المبنيّة الأسمي جازعاً للفظ والحركات جازت إذا سميت بها للفظ لأنك لو راعيت أصل معناها لكانت بسبب مبنية أصلاً بل خرجت عن باب الحركات وأما إذا أصلتها اسمها للفظ فذلك تليق معناها من وجه ذلك أن معنى أن تصب وتقع في أن التي معناها التحقيق فتصير في رفع فالظن أن نظري أصل معناها والليل على أن المدفوع في ذلك هذه بأمر زيد لو كان في أصل الوضع أنك تقول في حال الأولاد بأننا بلا مدوماً وضع على ثلثه زيد وهو يكون حال الأولاد أيضاً كذلك وسبب جعل الجاء وهو إذا وحطياً بياء مشددة عربيت فهي منصرفه وجعل سعضاً وكلين وقرشاً بالعجمية فلا تصرف في العجمة وإنما جعل الأول بعينه لأن الجاء يميل إلى بكرو جاد من الجواد وهو العطش هو اسم من هو الجاد مات وحيط من حطيط وقال المبرد يجوز أن يكون كلها العجميات قال السيرافي لا شك أن أصلها العجمية لأنها كان في أصلها تعليم الخط بالسرانية وقرشاً يدغمها النونين كما في قرشات وتعرفها من حيث كونها أعلاماً للفظ إذ كتبها مع العجمية الكتاب يكون أي هذا اللفظ وهذه الكلمة وإذا سمي بقوله قال الخليل يقول فيم إن العرب قد كتبتنا امر هذا ما أفودوه فقالوا فيم فابدأوا الهم مكان الواء ولولا ذلك لقلنا فيم كبر المحذوف كما هو مذهب سيبويه وإذا سمي بالزيم يقول هذا ذوى كفى ورايت ذموم مرتباً ببناء على أن عينه متحركة وقال الخليل بل تقول هذا ذى فعل تقبل الواو يا ياء العين على ما مر من مذهبيهما في باب الإضافة وإجاز الزجيج في فواذ سمي به أن يقال فواذ على الأصل لا يجوز تشبيه حروف العلة كما تشبه في قولنا رد الأصل إلى من اجتهاد الابتنى من سميت موشنا هو كاني كوسيتها بزيد على الخلاف الذي هو في باب غير المنصرف وإن سميها هي فهو كالوسيتها هذا جاز الصروف تركه وإن سميت بحرف واحد فاما أن يكون جزء حركته أو لا والثاني أمان أن يكون متحركاً في الأصل كوا والعطف ولام الجوباء الإضافة على قولنا ولا فإنا كان متحركاً على ثالثة الحرف بتضعيف جنان حركته فانه أولى من غيره لما سبقت حركته وإنما جعلوه ثلثاً للتحريك من التخيير للمجمع فتقول في المسمر مياء الجوباء ولو زدت حرفاً واحداً من جنس حركته لسطقت بالفتحة إن فصار المعرب بحرف واحد وتقول في السمي لأم الابتداء لأنه وإن كان الحرف ساكناً كالكلام التعريف على مذهب سيبويه وياء الإضافة على قول بعضهم تحرك عند سيبويه والزيادة الجاء حكم جزء الكلمة كما في وعنديهما حركته كالألم بالسر ثم تضعف بحال السر في الياء فيقال بالسر لا بد أن يقرأ بالزيادة حرفين عليه من حركته هذا الساكن المبني بالسر الساكن إذا حرك حركته بالسر وأما الياء فيقال لا تليق عليه ولا ينبغي عند الأصطراب في فواذ سمي بالسر ثم تضعف بحال السر فيقال بالسر وإن كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما أن يكون متحركاً أو ساكناً فالجواب عند سيبويه يحتمل أيضاً بتضعيف جنان حركته كما كنا في الياء أيضاً ولا وإن كان كل شئ من تلك الكلمة فالجواب يحتمل بأربعة جميع ما حذف فيقول رجل في اسمك بحرفه وقال غير بل لا ينبغي وقد لا ضرورة فإن كان

لكن الحرفين جـ
لكن الحركتين

لكن
لا بد من تحريك الساكن
لأنه لا بد أن يقرأ بالزيادة حرفين عليه من حركته هذا الساكن المبني بالسر الساكن إذا حرك حركته بالسر وأما الياء فيقال لا تليق عليه ولا ينبغي عند الأصطراب في فواذ سمي بالسر ثم تضعف بحال السر في الياء فيقال بالسر وإن كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما أن يكون متحركاً أو ساكناً فالجواب عند سيبويه يحتمل أيضاً بتضعيف جنان حركته كما كنا في الياء أيضاً ولا وإن كان كل شئ من تلك

اللام بالاقضية المخصوص من عدم الاستغناء ليبقى الى الغنم مع المنكحة بالاقضية العموم والسبق الى الغنم بالاقضية من حق الاصل الحقيقة
قوله اسماء العدد ما وضع ككلمة احاد الاشياء مقصود تحيد الفاظ العدد لا مهيئة العدد وكلمة الغنى عمده المعين الى الكمية
ما يجاب عن السؤال بكلمة وهو العدد المعين كان مائة الشيء حقيقة المهيئة التي يستفهم عنها بالوضوح للاستفهام عن
الشيء وكيفية الشيء وصفه للمعين الذي يسأل عنه وكيف فكذلك قال اسم العدد ما وضع للعدد للمعين احراز الشيء للمعنى فانه وضع
لعدد غير معين ويخرج منه ثلثات والاولف وهو ذلك وجه احديين غير ان لا يكون واحدا واثنا من الفاظ العدد لان احاد
لنوعيه ككلمة احاد الاشياء لانه يقال كونه بجائده فقول احده فليس ههنا احاد اشياء وكذا اذا قلت ثلثا في جواب
درهما ولودخل واحد واثنا لدخل خوجبل ورجلان ايضا لا فها وضعا لكلمة الشيء وانما ناع ذلك وضعا لمهيئة الشيء
ولو قال للعدد ما وضع لكلمة الشيء فليس به دخل خوجبل ورجلان ولو خيره واحد واثنا لان لفظ الشيء يقع على كل واحد
من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويحتمل ان يقال ما وضع لكلمة تحسب والاختلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنا من
العدد وعند النحاة ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الواحد على الواحد ومنع بعضهم ان يكون لاثنا من العدد
قالوا لان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعد فكل ما ينبغي ان يكون الزوج الاول والفرع في اجماع المراد بالعدد فعلية ليس
بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويخرج من الاثنين لانه زائد عليه على تفسير النحاة وهو الموضوع لذلك
الواحد والاثنا قوله اصولها اثنا عشرة كلمة واحدا والعشرة ومائة والف في غير ان الالفاظ التي ترجع اليها جميع
وان كانت غير متناهية اثنا عشر كلمة ما عداها فمتفرع عنها اما ثمانية واثنا الفان اما بجمع كعشر وخمسة
للمائة يجرى الجمع واما بعطف كثلثة وعشرين وكلمة مائة وكلمة الف كذلك احده عشر وخمسة لانه اصلها العطف فله
واما باضافة فهو ثلثا وثلثة الاف قد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف هو ثلثا وثلثة الاف
ذلك لثبوت في قبيل كيفية استعمالها لا كالمبوءت فقال ولحد اثنا عشرة اثنان وثلثان يعني ان احدا واثنا عشرة
واحدة واثنا عشرة ثلثان ثلثان ثلثان المذكور والتأنيث على القياس والتاء للمؤنث والجرع على المذكر
والواحد اسم فاعل من حديد واحد وحده اي الفرد قالوا احد معنى المنفرد والعدد المنفرد وليست على العدد وكسرها
العدد فيقال رجل واحد وقوم واحد ونسكسبر وحدا ان كتاب وشباب الغمرة بدل من الواو ويقال في الصفة
المشبهة من واحد فيقولوا وكسره وحيد وتبدل الواو في هذا التركيب اما في اعلان فهو قياس في الواو والضم في يجوز
المطالع في الاول ان كان كوجه واجوه وقت واقتاد في الوسط لقوم اما في احد فهو شاذ عند الجميع واما احد
فهو قياس عند اللما في اي ابدال المكسورة في الاول كوشاح واشاح وكلمة والدة شاذ عند غيره واذ استعمل في الاعداد
اختاروا لفظ واحد واحدا على واحد واحد واخترنا فاقبل في التثنية احد واحد ايضا لكن لا يقبل في الاعداد
عشر فهو واحد وعشرون وواحد وعشرون دما قبل احد عشر ليست على واحد واحد في غير التثنية ايضا مضافين طردا نحو احدى

بيان الى الغنم
بالاقضية المخصوص
مع اللام وحده
الاستغناء باللام
والسبق
وقال في بحث
اسماء العدد ما وضع
ككلمة احاد الاشياء
مقصود تحيد الفاظ
العدد لا مهيئة العدد
وكلمة الغنى عمده
المعين الى الكمية
ما يجاب عن السؤال
بكلمة وهو العدد
المعين كان مائة
الشيء حقيقة
المهيئة التي
يستفهم عنها
بالوضوح
للاستفهام
عن الشيء
وكيفية الشيء
وصفه للمعين
الذي يسأل عنه
وكيف فكذلك
قال اسم العدد
ما وضع للعدد
للمعين احراز
الشيء للمعنى
فانه وضع
لعدد غير معين
ويخرج منه
ثلثات والاولف
وهو ذلك
وجه احديين
غير ان لا يكون
واحدا واثنا
من الفاظ العدد
لان احاد
لنوعيه ككلمة
احاد الاشياء
لانه يقال
كونه بجائده
فقول احده
فليس ههنا
احاد اشياء
وكذا اذا قلت
ثلثا في جواب
درهما ولودخل
واحد واثنا
لدخل خوجبل
ورجلان ايضا
لا فها وضعا
لكلمة الشيء
وانما ناع ذلك
وضعا لمهيئة
الشيء
ولو قال للعدد
ما وضع لكلمة
الشيء فليس به
دخل خوجبل
ورجلان ولو
خيره واحد
واثنا لان
لفظ الشيء
يقع على كل
واحد من
المفرد والمثنى
وما فوق ذلك
ويحتمل ان
يقال ما وضع
لكلمة تحسب
والاختلاف
عند النحاة
ان لفظ واحد
واثنا من
العدد وعند
النحاة ليس
الواحد من
العدد لان
العدد عندهم
هو الواحد
على الواحد
ومنع بعضهم
ان يكون
لثنا من
العدد
قالوا لان
الفرد الاول
وهو الواحد
ليس بعد
فكل ما
ينبغي ان
يكون الزوج
الاول
والفرع
في اجماع
المراد
بالعدد
فعلية
ليس بكونه
زائدا على
الواحد
لا يدخل
الواحد
ويخرج
من الاثنين
لانه زائد
عليه على
تفسير
النحاة
وهو
الموضوع
لذلك
**الواحد
والاثنا
قوله**
اصولها
اثنا
عشرة
كلمة
واحدا
والعشرة
ومائة
والف في
غير ان
الالفاظ
التي
ترجع
اليها
جميع
وان كانت
غير
متناهية
اثنا
عشر
كلمة
ما عداها
فمتفرع
عنها
اما
ثمانية
واثنا
الفان
اما
بجمع
كعشر
وخمسة
للمائة
يجري
الجمع
واما
بعطف
كثلثة
وعشرين
وكلمة
مائة
وكلمة
الف
كذلك
احده
عشر
وخمسة
لانه
اصلها
العطف
فله
واما
باضافة
فهو
ثلثا
وثلثة
الاف
قد يدخل
العطف
على
جميع
هذه
الاقسام
سوى
العطف
هو
ثلثا
وثلثة
الاف
ذلك
لثبوت
في
قبيل
كيفية
استعمالها
لا
كالمبوءت
فقال
ولحد
اثنا
عشرة
اثنان
وثلثان
يعني
ان
احدا
واثنا
عشرة
واحدة
واثنا
عشرة
ثلثان
ثلثان
المذكور
والتأنيث
على
القياس
والتاء
للمؤنث
والجرع
على
المذكر
والواحد
اسم
فاعل
من
حديد
واحد
وحده
اي
الفرد
قالوا
احد
معنى
المنفرد
والعدد
المنفرد
وليست
على
العدد
وكسرها
العدد
فيقال
رجل
واحد
وقوم
واحد
ونسكسبر
وحدا
ان
كتاب
وشباب
الغمرة
بدل
من
الواو
ويقال
في
الصفة
المشبهة
من
واحد
فيقولوا
وكسره
وحيد
وتبدل
الواو
في
هذا
التركيب
اما
في
اعلان
فهو
قياس
في
الواو
والضم
في
يجوز
المطالع
في
الاول
ان
كان
كوجه
واجوه
وقت
واقتاد
في
الوسط
لقوم
اما
في
احد
فهو
شاذ
عند
الجميع
واما
احد
فهو
قياس
عند
الماضي
في
اي
اببدال
المكسورة
في
الاول
كوشاح
واشاح
وكلمة
والدة
شاذ
عند
غيره
واذ
استعمل
في
الاعداد
اختاروا
لفظ
واحد
واحدا
على
واحد
واحد
واخترنا
فقبل
في
التثنية
احد
واحد
ايضا
لكن
لا
يقبل
في
الاعداد
عشر
فهو
واحد
وعشرون
وواحد
وعشرون
دما
قبل
احد
عشر
ليست
على
واحد
واحد
في
غير
التثنية
ايضا
مضافين
طردا
نحو
احدى

باب الاضافة وليس ذلك بطور دلالة لسمي الجرد القطيعة لكسما ورد السماع في العدد فالوجه انما ثبت من ان اللفظ
العدد وجرت تاييد لافاظ العدد ذات كثير نحو رجال ثلثة والناس كل ما ثمة واذا لم يجر على الموصوفين ان يكونوا موصوفين بالعدد
اليه نحو ثلثة رجال وما ثمة رجل وغير نحو ثلثة من الرجال واما منصوب نحو عشرة وفي هذا ما لا جدوا وهو في الصفا المشتقة من الرجال
للكو والمؤنث بالطاء مطرد فان هذا الفرق مطرد في الصفا المشتقة كضارب ضاربة لما في الجرد مقبيل نحو رجل واحد ورجل
وغلالة وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ثياب ووبر غير لكن لا كالاعداد في الشرة فقول اقيت الاعداد اذ كانت
لجمع المذكور على تانيتها الموضوع هي عليه ذلك من التثنية الى العشرة لكونها صفة للجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثني
لا يقان صفة للجمع في رجل ثلثة كرجل ضاربة واذا جى بها كان موصوفا لها مضاف اليه نحو ثلثة رجال اقيت الاعداد بالجمع
اليه في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه آخر لقضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا وذلك ما في قوله
فلم يثبت العدد الا لربين عين الموصوف المؤنث المايح فاصل عشرة وفي هذا ما لا جدوا من انهم في الالف ما ثمة من هم والفاء جرد
ما ثمة ورجل الف ولو توافق الاعداد موصوفا لها المايح في التانيث خابرت عليها كما ذكرنا لان عشر في نحو اذ لم واخرها الواو
والمون ولزم اخر ما ثمة التاء المايح فجبها الالف في ترك الموافقة لما استقر بالاولين الفطام عن العادة فلما توافق هذه الاعداد
اذا جرت عليها لم يوافقها ايضا اذا اضيف اليها في رجل الف امرأة وما ثمة رجل امرأة وما بقي التثنية الى العشرة
التثنية ايضا كما قبل التثنية وان لو كان لها صيغة جمع ولا موصوف جميع لان غير ما المايح عنده ولفظ المميز لا يثبت
لان عادة الفاظ العدد اذا توافقت انما يجزى العدد الاخير من جعلها نقول ما ثمة وثلثون رجلا كان الاصل ما ثمة رجل ثلثة
رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصل ثلثة رجال وعشر رجلا وهو العشر الاولين مع التثنية في الف الجمع مع التثنية
جميزة بلا تثنية جموع مجزومة مع التثنية مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان ميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثة
وثلثون رجلا وكذا اول ثلثة وما ثمة رجل في الاصل ثلثة رجال وما ثمة رجل فلما كان ميمها المايح مقدر على عملت معا فلما
مع الميم الظاهر فلما قصد والجرء ما جهرى الصفات المشتقة بانيات التاء فيها ممة تانيث موصوفا وحده منها ممة تذكر
ولا موصوف له مذكور اذ لا يصح الا صفة للجمع والجمع مع ممة تانيث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلو اشتهى التاء فيها مع الجمع
ما قصدوه من اجراء جهرى الصفات المشتقة وتظن ان التاء هي التي كانت التانيث مطلق العدد في الاصل غير مجزومة التانيث
الموصوف لان الجوا ممدوات التاء اذا لو كان للوحدة بجزء التاء في الاعداد كالصفة والغرة والغرض والحجارة في قوله
لام شقاوة وعيازة همة وان لم يولد مما التاء اذ يقال عباة وشقاوة وذلك لان مبنى التاء التي ليست في الالف وحده في الجوا ممد على الالف
فلما على طفاوة وخزابة وعوفا ما يلزم التاء واما في الصفا في البصق في الوحدة فهي غير لازمة فلذلك تقول غرة واستغرة
فلو ثبت التاء فيها في الجمعين لما ثبت تاء في الصفة والغرة من الجوا ممد فاسقطها مع جمع المؤنث لان تانيثها في مذكر
بالنسبة الى تانيث جمع المذكور وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعبر هو العارض بسبب الجمع كتانيث جمع المذكور

في الجمع والجمع

في الجمع والجمع

في الجمع والجمع

في الجمع والجمع

في الجمع والجمع

في الجمع والجمع

في الجمع والجمع

في الجمع والجمع

في الجمع والجمع

والذي كان قبلها بدليل ان لو كان الاصل معتبرا لم يكن في السقعة شق ولا يجوز فيها قال امرؤ القيس انزال التانيث انما عارض التانيث
الاصلي في جبال وايام انزال التانيث الاصل ايضا في شقوه لكن هذا الظاهر ظاهر مشهور في جبال خفي في شقوه الانا الذي استعمل
عن مثله انما هو منه فصار شقوه كما ذكره كونه تانيثه في جبال ثلثه وشمس ثلث فصار التانيث في اصل ثلث
مجرد لفظ العدد على ما قرنا التانيث المعد وهذا كل في الجمع المذكر وما الجمع السالم لا يقع فيه العدد عند سيبويه
وصفا لانادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث سمات المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الغالبه
اكثرها للتعريف فالايتوفى في الجمع المذكر وصف ثلثة طرافه واما غير الوصف فاكلان علما قل وقومهم لان جمع العمل لا يبين
الامام والغرض الا هم من ميز العدد بيان للجنس التمييز فيه ذكر في الغلبه ان كان هجره فلا قل ثلثة زباني بل ثلث الزباني
وان لم يكن علما فان جاء فيه مذكر لم يميز بالسالم في الغالب فلا يقال ثلث كسرات بل يقول ثلث كسره لتمييز العدد بالسالم وغير
هذا الموضع وقد جاء قوله تسع سنبلات مع وجود سنابل وان لو كانت لم يميز بالسالم لقل ثلث سنبلات
الغلبه تميزه للثلاثه في العشرة الجمع المذكر فبني امرؤ تانيثها وتذكرها عليه دون السالمه متفاضا فقرر هذا قلت نظري في ثلثه
الثلثه واجها الى واحد العدد وان كان المعدود جمعا الى اللفظ المعدود فان كان الواحد مونا حقيقه كانت شقوه
وطولها وجمعا كانت شقوف وعين حذف الثلثه منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا ثبت الياء فيها سواء كان في
لفظ الجمع علامه للتانيث كما رقت حاتمات وثلثه نباتات عرس ونبات اوى والواحد حاتم وبن عرس بن اوى ولو لم يكن
فيه علامه للتانيث لكانت رجالي ان جاء تذكر الواحد وتانيثه كسائي فسان جاز تذكر العدد وتانيثه نحو خمسة السبع وخمسة
سبعون وخمس مائة وان كان المعدود صفة تانيثه من الموصوف غير جمل الموصوف لاحال الصفة قال قل فلان عاشر مثلهما والى
المثل مذكور في المراء بالامثال الحشرات عشرة حشرات مثلهما وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم جمع كحيوان وجمس كعشر
الفرق بينهما في باب الجمع نظريه كان مختصا بجمع المذكور كالرطه والقروم والقوم قلنا بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجبال تعالى
رطه وقلنا للثلاثه رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجالي وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من الخنا
لاها بمعنى حوامل النوق وان احتمل كالبط والمخل والغنم والابل لاها تقع على الذكور والابناث فان قصصت على احد
المخلوط على الاعتبار بذكر النصف فان كان كرجل او رايت التاء وان كان تانا حقه فكيف وقع النصف المعدود نحو عده ذكر ثلثه
من الخيل وعدة من الخيل فذكر ثلثه وعدة من الخيل ثلثه ذكر او وعدة من الخيل ثلثه ذكر او وعدة من الخيل ثلثه ذكر
النصف بعد الميم والميم بعد العدد نحو عده ثلث من الخيل او وعدة من الخيل ثلثه او وعدة من الخيل ثلثه او وعدة من الخيل ثلثه
والغنم حذف التاء وان كان مذكورا لا غير وما يحضر في المثال اشبهها الحاق الميم في هذا الجنس جمع الميم في المذكوره
نعم المذكور وان جاء تذكيره وتانيثه كالبط والجاج جاز الحاق التاء فظلي تذكيره وحذفه فظلي تانيثه وما لا يدخله في
والتانيث ينظرون اللفظ فيقو ثلثه نحو خمسة من الضرب يذكر نحو خمسة من المشارة ويجوز الامر ان في نحو ثلثه من الخيل ثلث

الاجتماع كالمسلمين في الرجال والنساء والطول في الرجال والنساء وانت تقول عشرون امرأة وعشرون رجلا بل كل من جمعوا القريب
عشرون رجلا وامرأة **قوله** احد وعشرون **قوله** عشرون **قوله** العطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين **قوله** الف مائتا
والفان فيما ذكر على ما تقدم **قوله** بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف والمعطوف عليه العقد والنف **قوله** بلفظ ما تقدم
في المذكر والتانيث فالعشرون لها ولفظا احدا واثنا عشر القياس **قوله** التسعة على خلاف القياس الظاهر **قوله** ما في
المذكور والمثني **قوله** فخر على ما تقدم يعني ترجع من ابتداء كل مائة الى العدة على الترتيب المذكور **قوله** العطف
على ذلك العدد نحو احده مائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او تقطع على المائة نحو مائة واحد مائتان واحد الف واثنا
المعلوم معدوده وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اثنا عشر على العطف الاكثر على
الاقول الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة على في المقد رثثة عشر في قدر ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون
اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استأنفت العمل فكون بين كل الف الى تمام الف آخر كما من اول العدة
الى الالف تقطع الالف على ذلك العدد المنيق عليه نحو واحد الف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتا
والف ثلثة والف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع مائتان عليها وكان القياس ان يكون
للعاشرين من الالوف اسم مستأنف فوالعاشرين من ذلك العاشر اسم مستأنف وهكذا الى الالف كما كان للعاشرين من العشرة
اسم المائة وللعاشر من المائات اسم الالف والالف المار وان الاعداد الالفية لها وكان وضع لفظ كل عام من العقود
يؤدي الى وضع ما الالفية من الالفاظ وهو محال قصير واعل الالف فقالوا عشرة الالف واحد عشر الفا وعشرون الفا
الى مائة الف مائتا الف ثلثة الف الى الف الف ثم مائة الف مائتان والف الف ثلثة والف الف الى الف
والف الف واثنا الف والف الف وثلثة الالف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما الالفية لم يقولوا عشرون
مائة بل قالوا الف واحده عشرة مائة بل مائة والف وثلثة عشرة مائة بل ثلثة والف وثلثة واخواتها اذا اضيفت
الى مائة وجب حذف نالها سواء كان هي المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة رجل او امرأة واذا اضيفت الى الالف تجزأ
نالها سواء كان هي الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الالف رجل او امرأة لان هي مائة الالف كما اضيف اليها
والالاف واصل مائة مئتين كسرة حذف لامها فلزمها اثناء عوضا منها كما في حرة وشبه لامها بالحق الانعقاد
مئتي مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الالف حتى لا يشبه بصورة من خطا فاذا جمعوا في حذف الالف **قوله** وفي
عشر فخر الباء وجاء اسكانها وشذذها فخر النون اما الف فخر لان الباء يحل الف فخرتها كما رأيت القاض وجاء اسكانها
تثنا في المركب التركيب كما اسكنت في معد كوف قال فلا وبادي بلا وجوبا وجاء حذف المباء مع قلته للاسكان ايضا وبعده حذف
الباء فخر النون ارمس كها ليا في خوا نالها مفتوحة والآخر مائة مع العشرة ويجوز كسر هاء الالف على الباء المنقوذة وقوله
الباء فخر في غير التركيب ايضا ويحل الاعراب على النون قالها ثانيا اربع حان اربع فخرها ثانيا في الحسنة صان كها في

المعطوف الذي
موالعقد والمعطوف
عليه اي النيف

والاول اعطفت
الاكثر على الاقل
القرابة الى الالف
يترى

الالف
الالف

في الثاني الايام

الفعل في الليل لم يقصد الا كروقي غير جازان كيت في ما كيت في الايام وذلك انك تقول في اليوم انك ايلين جازان واما
 ثلث ليل خلون لكذا في عشرة ليل خلون ويجوز ثلث ليل خلوت في عشرة ليل خلوت الاول ولي ادرج النون كذا في غير الجمع الى الجمع الى
 عشر الاحد عشرة ليل خلوت لان تكت في الاربعة عشر رابع عشرة ليل خلوت في يمين خلون لعل المعنى الاول ولي ادرج اللفظ
 وقريب من ذلك ما حكاه المازني الاجماع انكسرت في الجدوع انكسرت جعل ضمير الاجماع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون بالانكسار
 لو صرحت بعد الغاء اي من ثلث عشرة العشرة كان ضمير جمعا نحو ثلث اجزاء وجعل ضمير الجدوع وهي جمع الكثرة ضمير واحدة وهو
 في انكسرت لانك لو صرحت بعد الكسرة اي فافوق العشرة كان ضمير مفردا نحو ثلث عشرة جزءا وتكت في الخامس عشر في النصف
 لكذا وهو ولي في ذلك خمسة ليل خلوت ومن قولك خمسة ليل خلوت فمع جوازها ايضا وذلك لان الاول انضمت في تمام
 السادس عشر رابع عشرة ليل بقيت او يقين كما قلنا وبعضهم يقول في الخامس عشر الاخران بقيت في يمين نقصان
 الشهر الى ان تكت في العشرين ليل بقيت وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازها ايضا الى ان تكت في الخامس عشر لليالي
 بقيت وفي التاسع عشر لليالي بقيت في الليلة الاخيرة الاخر ليل مندو سلموا واما الاخر في اليوم الاخر لاخروم كذا في سلموا
 انما لا يقول له ويقول الفرد المنع بعد اعتبار تفسيره الثاني والثانية العاشرة والعاشرة لاغير باعتبار حاله الاول والثاني

والاول والثانية الى العاشرة والعاشرة والثاني عشر والثاني عشر والثاني عشر والثاني عشر والثاني عشر والثاني عشر
 ومن خريف في الاول ثالث اثنين اي مصيهم من ثلث ما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها ويقول طري عشر احده على الثاني
 خاصة وان شئت حادى احده على التاسع لست عشرة قروب يعني بالمفرد الواحد وبالتعدد المعدود وقد تقدم ارجاع الفا
 العدد كانت في الاصل لحد العدد كما في قولك ثلثة نصف مستقر استعملت في المعددات كما في رجال الثلثة وستة رجال فاذا كان
 معدود معين عشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ان تذكره بالانثبات جئت بواحد او احدا الذي هو
 اول تلك الالفاظ الا شي عشر فقلت هذا واحد العشرة واحدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ العربية العدي والى
 على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين جئت بالعددية بالنظر الى حاله في درجته لانه هو فيها من العدد لا باعتبار
 آخر كالتالي الى الواحد من الثلثة والثاني الى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد
 الموعود جئت بالعددية مع النظر الى الدرجة التي تحت درجته ايضا فيكون احدا من درجته بسبب تصديره والدرجة التي
 درجته محتمل ذاتية الاسم وجعل الجمع اسم درجته بنفسه بسبب تضامه الى ما تحته فهو هو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة
 بسبب تضامه الى اثنين وجعل الجمع اسم ثلثة حتى صار واحدا وهو عن الجمع اسم الاثنين فعني ثلث اثنين مصداق ثلث
 بنفسه اخصا دائنان مع ثلثة وهو المعنى قوله باعتبار تصديره فاذا قصدت اليه باعتبار التصدير جئت ان يعني من احدا
 تحت الواحد عدد بصير واحد ايضا مع الى الاحد ليحيى ان يعني من الاثنين نحو ثاني واحدا من مصداق واحد اثنين بنفسه فاذا
 بعد بمفعول هذا التصدير محمورا او منصوبا واجبا ان يكون انقص من العدد الشق منه هذا التصدير بذكر اربع ثلثة وخامس اربع

فتسكن بالي الحادي والثلاثين مع انهما مركبان في نحو معد بكرب ما العشر وفي الثلثون والاربعون والاربعون والاربعون والاربعون
من المتعدد والعدد فيها واحدا كما مر في باب المركب كان القياس العاشر وفي الثاني ويقولون في المصنف الثالث في العشر والثلاثون
والمائة والاربع والالف وان اردت ضاوة هذا النوع على ما مر جزء منه لا يجزئ ذلك الايمان دون العشرين فلان في تصديدها
الى الصلة وهو الاغلا في ما في فاعظ الاول الايضاف الاول الى ما في نحو والاربعون والاربعون والاربعون والاربعون والاربعون
الواحد والاول الواحد لان معنى الاسم المضاف وفيه المعنى بعض المضاف اليه في البعض هو الواحد فيكون ثالثا لثلاثة حركات وليس
بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه اما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو نالي اثنين فوالك عطار ذاك السبعة الشيا والاربعون عند
البحر في ان يضاف اليه ليس باسم فاعل حقيقة ونقول للاختصار عن تعاجيل ذلك قال الاختصار قلت فاذما اجبت ذلك فقد اجزته
بحر في الفعل هل يجز ان تقول ثلثت ثلثت قال نعم على معنى التمت ثلثت وجعلت الثلثة ثلثت يضم نفس الالف في ذهابها وزوال العشر
واردت الاضافة قلت علم ما لجاز سيبويهي وحكي في العو جدي عشر احدى عشر وثالث عشر ثلثت عشر فيكون جدي عشر عشرة
ثالث واحد عشر غير ثلثت فالمركب الاول جزئية مضاف الى المركب الثاني جزئية وكذا لآخر في كل المركبين مبدئان قد ذكرنا هذا
الوجه وحكيه عن الكوفي في قولهم لا يجز دون الاثالث ثلثت عشر فجزءه ان لا يمكن بناء الفاعل من جزئ المركب فبنيته من الجزء الاول
وهو الالف في قول سيبويهي في الاو ليس الحقيقة اسم فاعل بحكاية عن العرب استلكت لثلاثة ولا ريب ان حذف الجزء الثاني من
المركبين نحو ثالث ثلثت عشر كذا استمعوا الحفنة والاستقبال كذا لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفه لم يرد في
الجزءين بوجه الاعراب لروايل التركيب الموجبة لبناءه وامتناع تركيبة جزئ المركب الاخير ويجوز حذفه من جزئ المضاف ايضا
فقول في ثالث ثلثت عشر ثالث عشر والذى ذكره سيبويهي بعد المذهب فجمعها جميعا اما الثاني فلتعذر الاول واما الاول فليقام
جزئ المضاف اليه مقام ثاني جزئ المضاف في ذلك الكوفي جواز اعراب الاول اما الثاني فلا ظم في بناءه لضعف الحروف في اعراب
الاول عدم قيام ثاني جزئ المضاف اليه مقام ثاني جزئ المضاف في ذلك السبب في هذا قول قريب لو يذكر اصحابنا وروى لكسائي
الوجهين عن العرب قال المصنف في الوجه الاول اعني بناء الجزئ الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلاضافة الى المركب الثاني
لعدم الالتباس في علم ان القول ثالث ثلثت عشر ومعني احدى هذه الجزئ الثالث من المعداد الذي هو ثلثت عشر وعده بالغير جاز
ان تقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثت لا من ثلثت عشر وثانيها ان الجزء الواحد من ثلثت عشر وعده
لا يجوز ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلثت عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل
المذكور سواء كان بمعنى المصير والواحد او غيرها حكم اسماء الفاعلين في التذكير الثاني فقول في المؤنث الثانية والثالثة
والاربعة الى العاشرة وكل في جميع المراتب من المركب المعطوف نحو الثالث عشر عشرة وثلاثون الاسمين
في المركب كما كان كذا المذكر نحو الثالث عشر واما ذكر الاسمين لانه اسم واحد مذكر فلا معنى للثانين فيه
بحلاف ثلثت عشر رجلا فانه لثاني عشرة وقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون وقوله

بأد

في العشرين
المانه

في مائة واثني عشر

في مائة واثني عشر

وحكاية

في مائة واثني عشر

مع ثقتة وعدالة
ثاني جزئ المركب
المضاف

واصله

في مائة واثني عشر

بحث المذكر والنث

١٣٠

ومن ثم قيل في الإبدال ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلاثة أي ومن أجل اختلاف الاعتبار اعتبر بارتصبيير واعتبارا
اختلاف اضافتهما إذ اضافة المصدر إلى ما دونها وإضافتها هو بعض الواحد في مثل ما هو في قوله المذكر والنث
النث في ما قبل علامة تانيث لفظا ونقد برا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث التأء والالف مقصورة أو موصولة
كل ما قبل علامة التانيث ظاهرة أو مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا أو لا يسمى مؤنثا فتحقيق الظاهر العلامة هي
ضادته ونفسه جيل وغير الحقيقي غرفة ومجرى وبشرى وتحقيق المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نارودار ولا
يقدر من جنس العلامات إلا التأء لأن وضعها على العروض الأنفكالة فيمن أن تحذف لفظا ونقد بخلاف الالف
كون التأء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير فهو صديق في هند فديرة في قدروا والزيد على الثلاثي لم يولد في أيضا
بقدر يولد على الثلاثي إذ هو الأصل قد يرجع للتأء في أيضا شاذ في قد بدعة وزيديته وعلامة التانيث التأء
تاء التانيث في الاسم أصل وما في الفعل فرع لا بد لي في الفعل التانيث الاسم في فاعله أصل العلامة أن تلحق كل على
لها فقد كانت لتأء اسمية كالتصغير فالتحركات وبانقلابها في الوقف وقال الكوفيون التأء أصل التأء مادارا
مشابهة للتأء للالف وليس بشيء لأن التأء في الوصل والتأء في الوقف والأصل هو الوصل لا الوقف وقال جارا للتأء
أيضا علامة التانيث في نحو ذي والاولى ان يقال هذه الصيغة بكاملها موضوعه التانيث كذا وليس ثم اسم الإشارة ما هو
حرف واحد وما التأء في فعلين فالاولى ان تأسم الحرف تانيث كما في باب الضمائر وتأء التانيث قد يدخل الحرف
كربيت إذا كان الجور بها من ثقل قوله فقلت لها أصبت حصاة قلبي ورئت ريتي غيري ثم وقد جاء بأصلها
رئت انسان حسن ويحيى ان يريد بالانسان المأنث وتلحق أيضا إذ عطفت بها فتص على قصه لا مفرد على مفرد وهما
لا تأء لتأء ليس كما في تأء ويقال لتأء في لعل واما تأء بنت واحدة فهذه وكلتا وثنتان ومثنا فليس لتأء
التانيث بل هي بديل من اللام في حال التانيث ولذا سكن ما قبلها وفي مثنان كانه بديل من اللام لكون واحد وهو مؤنث
كشفت والالف المدودة عند سبويه في الأصل مقصورة ندت قبلها فلما نادت للذات ذلك لأن الالف للزوم مصداق
الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في كتاب جمار فتح القان فلو حذف أحد هاء البقي الاسم مقصور كان كضع الفعل فقلت
تانيثها الحرف ثقل الحركة دون الأولى لتبقى على مدّها واما فقلت همزة لاء لا ياء مع التأء في أنسبها وانقلاب حروف العلل
بعضها إلى بعض أكثر إذ لو قلت إلى أحدهما لا أخيه إلى قلبها الفاكهة في دعاء وكساء لكون ما قبلها الفاكهة فيها كافي
الالف وانقلب ياء فقلت الف التانيث ياء أيضا كما في قوله لقد وعد علي شقير فقال الصغار ياء وعلما تأء مالم يظهر
علامة بالضمير الراجع اليه في الشمس فضميرها أو الإشارة إليهما سمها نحو تلك الدار ويلحق في علامة التانيث ضميرها
الياء الصغرى فخطوط الشمس انفت السابغ بكسر من عين بضاء لنة ولط زاعة وسليمن البرج حاصفة وبصفر وكان المذكر
ثلاثا في فديرة وتجر عدده من الثلاثة إلى العشرة من التأء نحو ثلاث ذرع وعشر راجل ويصير على مثالها من ثلث نحو لعل في

فان زواجة
أي من نخل
صالح

لصار

أنه من صلب
العز بعضهم
أكثر

الشرقة في
العرف والذئب

تجربوا العرف والذئب
فان نورا فوكيت
وغيره في
الحاجة أي صالح

محلى الذم في النحو

وينسب الصفة المخصصة بالانثى الكائنة على وزن اسم فاعل ومفعول لا يلحقها التامان لم يقصد بها اسم الحيث
 كالحضرة طالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحديث فالنساء لازمة في الحاضنة وطلقت في طالق
 وقد يلحقها النساء وان لم يقصد الحديث كمرضعه وحامله ورياحا جث حجرة عن النساء صفة مشتركة بين الذكر والانثى
 اذ لم يقصد الحديث نحو حمل ضمرا وناقة ضمرا من رجل وامرأة عائش في خبر يد هذا الصفا عن البناء مع عدم قصد الحديث
 ثلثة اقوال احدها قول الكوفيته وهو اعاني فيهما للفريقين المذكورين وانما يلحقناهم الى الفريق عند حصول الاشتراك في
 العلة غير مطرح في نحو ضمرا عائش فيقتضيه خبر الصفا المخصصة بالموت مع قصد الحديث في بل يقتضيه خبر الفعل ايضا اذا
 لم يشترط نحو حاضنة وطلقت ان اصل العلة الاطراد وبقية ايضا ان لا يكون الامر في موضع وقد ثبت انه في موضع
 ايضا بل لا قصد للحديث وقل سيبويه وهو قول نحو انسان حاض او شئ حاض كما ان ربيعة مولى له بنفس بعدة وانما
 على انه يلحقه النساء مع قصد الحديث دليل على ان العلة شئ اخر غير هذا التأويل وقال الخليل فاعبر عن النساء بنساء ولها
 معنى للنسب قال النضر في شرح كلامه ما معناه ان اصل الناء في الاسماء ان يكون في الصفا والابن وذكرها ومثلا وانما ذكره على
 الصفا اذا دخلت في الصفا في الناء بهاء في حال تلخيصها اذا لم تكن الا في حال نحو مات فهي فانه وضعت في
 ضاربه فاذا قصد واما الحديث كالفعل كوا حاضنة وحاضنة لا الصفة كالفعل في معنى الحديث واذا قصد الاطلاق
 لا الحديث فليست بمعنى الفعل بل بمعنى النسب ان كانت على صورة اسم الفاعل كالابن واما في مكان معناه اذ ولين و
 ذواتهم لا بمعنى الحديث اي النسب ونمري كل معنى حاض طالق ذات طلاق وحضر في طارقة وحضنة ذات غاية
 مرمى كلامهم ان اسم الفاعل لم يقصد به الحديث لم يكن في النسب كالفعل الذي مبناه على الحديث في احد اكثر منة الثلاثة فلم
 يؤشع تانيث الفعل لعدم مشابهته له بمعنى مع شابهته له لفظا وهذا ينقض عليهم بالصفا الشبهة في ان الاطلاق لا يكون
 ولا يشاء الفعل لفظا ايضا وكانت جده بالخبر عن البناء ولا خبر في ايضا فان الاسم المنسوب بالياء التي مثل حاض طالق نحو
 عندهم عليه يؤشع مع انه على الاطلاق دون الحديث وليس له فعل لا مرجح بين المعنى والتأويل في معنى بصره ينسب
 البصر ومن ان المنسوب الذي على وزن فاعل ليس باسمه على كلاً من تأويلات قولنا اخ اصد به الموت لا يدخله التأويل في
 امرأة ناشئة ونبالة وكيف صار حكم بال الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكمه ما فيه بابه النسبة ظاهر في
 الاستماع من تارة التانيث وقوله عيشة راضية بمعنى النسب عند تحليل مع دخول نداء وجعله للمباعدة كما في علانته
 الظاهر ايضا من ان نحو حاض طامث من بنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لا معينا كما بينت وناشب وناشب لهما
 شريق انما اسما على منة كيف يجوز ان يقع ان نحو منظر مرضع في قوله نعم السماء منظره وقيل فلا نة مرضع من راي
 النسبة ولم يشترط في مثل فعل من بنية النسب المنفرد عليها حتى يتجهها عليها كما حملت احاضا على نحو نابل ولا في
 مثله ان يقع ان لا غلب في الفرق بين الذكر والموت بالناء هو الفعل بالاستعانة ثم حمل سما الفاعل والفعل عليه الشاكها

هذا هو الوجه في قوله تعالى ونسب الصفة المخصصة بالانثى الكائنة على وزن اسم فاعل ومفعول لا يلحقها التامان لم يقصد بها اسم الحيث كالحضرة طالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحديث فالنساء لازمة في الحاضنة وطلقت في طالق وقد يلحقها النساء وان لم يقصد الحديث كمرضعه وحامله ورياحا جث حجرة عن النساء صفة مشتركة بين الذكر والانثى اذ لم يقصد الحديث نحو حمل ضمرا وناقة ضمرا من رجل وامرأة عائش في خبر يد هذا الصفا عن البناء مع عدم قصد الحديث ثلثة اقوال احدها قول الكوفيته وهو اعاني فيهما للفريقين المذكورين وانما يلحقناهم الى الفريق عند حصول الاشتراك في العلة غير مطرح في نحو ضمرا عائش فيقتضيه خبر الصفا المخصصة بالموت مع قصد الحديث في بل يقتضيه خبر الفعل ايضا اذا لم يشترط نحو حاضنة وطلقت ان اصل العلة الاطراد وبقية ايضا ان لا يكون الامر في موضع وقد ثبت انه في موضع ايضا بل لا قصد للحديث وقل سيبويه وهو قول نحو انسان حاض او شئ حاض كما ان ربيعة مولى له بنفس بعدة وانما على انه يلحقه النساء مع قصد الحديث دليل على ان العلة شئ اخر غير هذا التأويل وقال الخليل فاعبر عن النساء بنساء ولها معنى للنسب قال النضر في شرح كلامه ما معناه ان اصل الناء في الاسماء ان يكون في الصفا والابن وذكرها ومثلا وانما ذكره على الصفا اذا دخلت في الصفا في الناء بهاء في حال تلخيصها اذا لم تكن الا في حال نحو مات فهي فانه وضعت في ضاربه فاذا قصد واما الحديث كالفعل كوا حاضنة وحاضنة لا الصفة كالفعل في معنى الحديث واذا قصد الاطلاق لا الحديث فليست بمعنى الفعل بل بمعنى النسب ان كانت على صورة اسم الفاعل كالابن واما في مكان معناه اذ ولين و ذواتهم لا بمعنى الحديث اي النسب ونمري كل معنى حاض طالق ذات طلاق وحضر في طارقة وحضنة ذات غاية مرمى كلامهم ان اسم الفاعل لم يقصد به الحديث لم يكن في النسب كالفعل الذي مبناه على الحديث في احد اكثر منة الثلاثة فلم يؤشع تانيث الفعل لعدم مشابهته له بمعنى مع شابهته له لفظا وهذا ينقض عليهم بالصفا الشبهة في ان الاطلاق لا يكون ولا يشاء الفعل لفظا ايضا وكانت جده بالخبر عن البناء ولا خبر في ايضا فان الاسم المنسوب بالياء التي مثل حاض طالق نحو عندهم عليه يؤشع مع انه على الاطلاق دون الحديث وليس له فعل لا مرجح بين المعنى والتأويل في معنى بصره ينسب البصر ومن ان المنسوب الذي على وزن فاعل ليس باسمه على كلاً من تأويلات قولنا اخ اصد به الموت لا يدخله التأويل في امرأة ناشئة ونبالة وكيف صار حكم بال الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكمه ما فيه بابه النسبة ظاهر في الاستماع من تارة التانيث وقوله عيشة راضية بمعنى النسب عند تحليل مع دخول نداء وجعله للمباعدة كما في علانته الظاهر ايضا من ان نحو حاض طامث من بنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لا معينا كما بينت وناشب وناشب لهما شريق انما اسما على منة كيف يجوز ان يقع ان نحو منظر مرضع في قوله نعم السماء منظره وقيل فلا نة مرضع من راي النسبة ولم يشترط في مثل فعل من بنية النسب المنفرد عليها حتى يتجهها عليها كما حملت احاضا على نحو نابل ولا في مثله ان يقع ان لا غلب في الفرق بين الذكر والموت بالناء هو الفعل بالاستعانة ثم حمل سما الفاعل والفعل عليه الشاكها

في التثنية
الحقيقة
اللفظي

اسم الفعل
في التثنية
اللفظي

تقطعت طائفة منها فاما اركانها معا وصلها اكبرها وضادها واما مصداكها فبمعنى التثنية الحرف والاسم كالتاء واما مصداكها
 وضعي كاجرة كاتبعني البراءة وضادها كهدى كالبكر والالتفات وضادها كعنفه وضادها كخفساء وضادها كعزيبا وضادها كعزيبا وضادها كعزيبا
 وقد يقصر ليس الالف واللام لا يستلزم الا لا يبين واضرارها اما مفرقا كاجرة واما جمعا كانبيا وسوكيتا وضادها لضم العين كما هو في
 الباء وفيها كانت لثاقا وضادها كتر كرا وفيها كذا كذا او مفعول كعبس وضادها كجدا بفتح الجاء وضادها كدبر كاسا بمعنى التثنية وضادها
 كدغضا في له وهو ضيفه ولفظ الحقيقة ما يراه ذكر من الحيوان كمرأه وناقذ واللفظ بخلافه كطلة وعين غافل من الحيوان التثنية
 بغير الهمزة من الفعل فان بانه ذكر منها وتثنيته غير حقيقة اذ قول الشاذي غلة اني وقد يكون الحقيقة مع العلامة كمرأه ونفساء
 وحبل بلع اذ كان كاتان وعنان ولو قال الحقيقة ذات الفرج من الحيوان كان اول اذ ينبغي ان يكون الحيوان التثنية ذكرها حيث
 لغير التثنية قوله واللفظ بخلافه اي الذي ليس بانه ذكر من الحيوان كطلة وحبل قد يكون اللفظ جوازا كاجرة ذكره
 حماد ذكره ليس بانه ذكر فيجوز ان يقال نعت حماد ذكره عند ثلاث مرابط ذكره فيجوز ان يكون التثنية في قوله فالت
 غلة ذكره واعتبر لفظه فالت ما اسند اليه ولا يجوز منذ ذلك في علم المدرك الحقيقة التثنية علامه التثنية كطلة لا يخل
 فالت طلحة لا عند بعض الكوفيين وعدم الجمع مع الاستفراء فاجز عليه ولعل السمر في اعتبار التثنية في منع
 صفة لا والاسماء اليه التثنية كالحقيقة ما طر عليه منع ان يعبر جال لتثنيته في غير ويتعد اليه ذلك اما منع الصفة كالحقيقة
 به لا في غير اذ كان المونث اللفظ حقيقة التثنية وليس يعلم كذا في ذكر جاز في ضميره وما اشبهه اليه التثنية والتثنية نحو
 عندك من الذكور حصة وحسن فاعلم انك ما عرفت انك لا يجوز في غير الحقيقة التثنية كخوفه وحسن لا يجوز ان يكون
 صرح وحااجة اني على انك الفيت تانيته حجة بالتاء لكونها الموحدة للتثنية ذلك وان التثنية لا يفي للتثنية الحقيقة
 فيكون كلامه هذا هو غايه الذرة كما ينبغي قوله واذ اسند اليه الفعل قبل التاء وانته في ظاهر غير الحقيقة التثنية وحكم
 ظاهر الجمع مطر غير المذكور السام حكمه ظاهر غير الحقيقة وضمير العاقلين غير المذكور السام هاتين فعلوا والنساء ولا يام
 مثلث فعلن قوله اذا اسند اليه الفعل كالفعل وشعبا المونث مطر سواء كان مطرا وضمير الحقيقة ولا ظاهر العلامة
 اوله ذلك الفعل وشعبه التاء لا الايمان من اول الامر ما ثبت فاعلم قوله وانته في ظاهر غير الحقيقة التثنية فاعلم انك لا يظهر جازا
 عن المصنف غير الحقيقة التثنية كالتثنية مسند اليها واجب على بعض الوجوه كما ينبغي ثم اعلم ان اللفظ التثنية التثنية
 بالالف التثنية اوجه التثنية اسم الجمع وغيره التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية
 اما حقيق وعين والتثنية اما متصل براهه ولا في كالتثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية
 تثنى التثنية كسبويه عن بعض العرب فان فلا ردا استفدنا بالمونث الظاهر عن علامته وانكره الدرهم ولا وجه لانك لا يمكن
 سبويه مع ثقته واما ثمانية وان كان الراء غير وبس فكل واحد من الحروف اثبات فيضم نحو فعم المرأه عند دفع المرأة
 لتثنية ما لحرف بعد الم نصرف ولا يجوز في نحو اكرم بهذا الفجب عند من اسند اكرم المصنف كما يلحظه الضم في نحو اوله

منه المنكر والنفي

اسمع منهم ان يصح كون الفعل غير منصوح فيه انهم كوا الضاعل في صورة الفعل والعلف في صورة ما يطلبه بالمفعولية انما هو قولنا لا تحب
 من امره وهن ههنا فليد الخبر الضاعل باللام ولا الضاعل في صورة ما يطلب المحرم والمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان لا يجوز
 الا حذره فاجوز انك انما الرافعه المستترة منه المفد هو ان كان في الاصل مرفوعا بالغا فاعلم ان على ما مر وادراك الاستثناء لا يستلزم
 مقادير ارتفاع مع الفصل الا ان تقول السند اليه هو الاعم المستترة من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستترة كما ذكرناه في باب
 الاستثناء وان كان غير لا نحو فاما لير امره فلا يحل ان يجوز البند اليه في الحقيقة فيكون المرفوع في الظن واما الحذف فاما ان غفل لعل
 الكلام ويكون ان كان بالعلم اذن وعدا بالشيء مع تأخير الوعد وان كان الظن غير حقيقته فان كان متصلا نحو طعن
 الشمس في الحاف العلامة احسن من تركها والكل نصير وان كان منفصلا فزاد العلم ان احسن ظاهرا للفضل الحقيقي على غير سواه وان كان
 او غير جمل نحو قوله نعم فليد موعظه هذا كله حكم ظاهر المقتر والمنه واما حذيره فان كان متصلا فلامه لا يرفع من رافعه سواء
 كان الثاني حقيقيا كقوله نعم فليد او غير كالمسح طعن لا يرفع من رافعه الشرع نحو قوله ولا ترفع في رافعه ولا ترفع في رافعه
 على ما قبل لا يرفع من رافعه وانما زعم العلامة في هذا الضمير المتصل مرفوعا وكونه كحج المستند في اللفظ والضمير المتصل من
 كان منفصلا فهو كالمسح لا يستلزم نفسه واما الجمعان لانهما في السند الى ظاهرهما سواء كان احدا لهما حق التذكير انما
 كوا ان النسوة وهن في التذكير الثاني كيام وود وودكا واحد المجموع لا يرفع من رافعه انما ينضم هذا انما لا يرفع من رافعه
 والبيان والفرق في حكم السند الى ظاهرهما حكم السند الى ظاهر المرفوع غير الخفيف الا في شيء واحد هو ان يكون العلم من الرافعه ولا
 فصل مع الجمع نحو قوله الرجال والنساء او الزينبا احسن منه مع المرفوع والمنه لكون ثانيته بالنا وادراك هو كونه معني جملته وانما بعده والثاني
 الخفيف الذي كان في المرفوع نحو قوله الرجال والنساء الطاهر انما حكم الخفيف كما انما حكم التذكير الخفيف في حال انما يطل الجمع بالواو والنون
 التذكير الخفيف والزيد والزيد لفظ المرفوع فيه فاصح وان كان يما من هذا رتبة الثاني الخفيف في المجموع كالمسح انما يرفع من رافعه
 لبقاء لفظ اوقافه لانما كان لا يرفع من رافعه والعلم انما كان في رافعه وانما كان في رافعه وانما كان في رافعه وانما كان في رافعه
 كان ذلك المرفوع من التذكير كالتذكير في قوله الرجال والنساء علامته ثم حمل انما مقدم فيه فلا يظهر الخفيف على كالمسح والزيد
 لا يرفع من رافعه من حكم الظاهر الذي عليه ان ثانيته في قوله الزينبا حذيره في قوله الخامس خلفت بعدة مشتملا على معنى في قوله
 حذيره وحكم السند حكم الاناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحد وهو ان قال لو كانت من ماضى لم يستعمل في اللفظ
 من حذيره في شيا بانما حكم المجموع بالواو والنون في رافعه واحد كالمسح والارضون حكم المجموع بالالف النون في رافعه المجموع
 والنساء كالمسح فالواو والنون فيه عوض من الالف والنساء ويسمى الثاني في اللفظ مع وعاء في اللفظ في قوله والنساء في قوله
 نحو بعض السبل في قوله فليد موعظه هذا كله حكم ظاهر المرفوع من غير التذكير السلام حكم ظاهر غير الخفيف واما انما السند الى
 ضمير الجمع وهو ضمير العاقل في قوله فليد موعظه هذا كله حكم ظاهر المرفوع من غير التذكير السلام حكم ظاهر غير الخفيف واما انما السند الى
 هو الواو ونحوه الزيد فانما لا يجوز انما لبقاء لفظ التذكير الخفيف واما خصوص العاقلين بالواو والنون لان ما روي في قوله احد

الاول من جملة
 الثاني من جملة
 الثالث من جملة
 الرابع من جملة
 الخامس من جملة
 السادس من جملة
 السابع من جملة
 الثامن من جملة
 التاسع من جملة
 العاشر من جملة
 الحادي عشر من جملة
 الثاني عشر من جملة
 الثالث عشر من جملة
 الرابع عشر من جملة
 الخامس عشر من جملة
 السادس عشر من جملة
 السابع عشر من جملة
 الثامن عشر من جملة
 التاسع عشر من جملة
 العشرون من جملة

الحقيقة واو الاولى من تفكيكها انها ليست صلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائد على ما اصل ففسد بالاصل
بمعنى واما الثانية فمن اصل تفكيكها الاول من ايراد الهمزة بنسبة ما اصل صلا لا هابل من اصل وقد يترك للمدعي ان يقول
ولا ينكر عليه خلاف ذلك كما في وانما يحتمل ما بين لانهم انما يقولون الواو والباء المظهر بعد الالف الزائدة من كافي
كما ورد في التثنية فان كان المحو المظهر او قبله واو او همزة يظرف اليها فيقلب همزة ادم يستعمل في احد شيان والا
والنوز هنا لانهم ان كافي مذكوران فتناوبا كساية وعاية وحذف زائدة التناوب اذ كانا فولا بعد يشقوه صغيرا
خففتا الطول وليس يقبلان خلاف الكونيين واما ما حذف اخر اعتبارا لان كان المحذوف رذ ولا خلاف وجوبه
في التثنية فموجب وهو ارجح ومن لا غير نقول بان واو واخوان وحموان وهنوان ورا فيل بان الخان واما قوله فلتر
اللام في التثنية فلام يرد ولا خلاف انما يتقلب في ميمها كافي في افراد نحو فان واما فيل فواو كما قيل ذو اموال كان
الاضافه بخلاف فم فواو يهضم من الحذف في التثنية من المتون فاسرى متوكل بنهم كجوى مفرد ولم يزل التثنية في معاد
في الشعر نحو ان قال بلفظ في من فمويه انما التناوب العاوى اشد جازم فصيل هو مع بين العوض المعوض منه فيكون ضميره
وقيل وما اعتقب على لامه واو والها كساية وسينة فلا يكون اذن ضميره وفدا جازم فيان وهو العبد في كلامه
في التثنية لادم وحقا الواو واما الاء وقد جاء اضداد انا مال وهو قيل واما نحو عدي يد ودم طاهر فلا منه ولا اضافه
فلا ارجح في التثنية في يان ودمان وايدان فقال يديان ايضا وان عدي على فعل لغة من قال يد كرمي جازما
ودموا فلو انما على محو شجر الذي بالها المظهر في قال المحوى لادم واو واما قالوا في موضع يصح مع انهم الرضوى يعمل
ذلك لان دوانه الواو اكثر في بيان شاذ عنه فل سبويه وهو ساكن الذي يجمع على ما ورد في طلبا فلو كان ذلك وادلو
كان كقوله لم يجمع على ذلك فديان او دومان عنه شاذ لان لغة في دم ومشي دم دمان فقط وقال البهائم اصله فترك
العين وكساية فدمان شاذ عنه كل ودليل فترك عنه متشبهه على دميان قالوا لانهم انما اضطروا خرجوا على اصله
فتركوه فلمنعوا في اعتقاب ذلك كلوا منا ولكن على اذ انما فقطر الماء في قيل فبدعا ديان كدميان مع ان ليساكن العين ايضا
فالجواب انه يتبين في لغة في يد لا معنى يد قلت وسبويه ايضا ان يقول دمي لغة في دم كيدي في يد السهوان
يد في الاصل ساكن العين لان الاصل اسكون ولا يحكم بالحدوث اليثبت ولم يستبعد السيرة ان يكون اصله يهمل
شعر العين كقولهم يارب سائر سائر ما نوسدا الا ذراع العين واكن اليد انما ماخذ لادم له لغة موجبة فهو المفصول
منون وقد ذكرنا واما ما انفرد مركك ولا يحذف الياء وتثنية المفصول مع الزعن ساكنا كما حذف مع التثنية لان ياءه واجب
الفهم مع ذلك الساكن فلا يثبت ساكنا كما م يلفي مع التثنية في حال الضب نحو رايت فاضيان وفاضيين قوله
ولا يحذف يونه الاضافة وحذفت تاء التناوب وضميان واليان انما في الوزن في الاضافه اذ لم يزل الكافي على
تمام الكلام وقد يفتلضره في كقولهم جاحظنا اما سائر مئة فاحدم والفضل بالحدوث فيهم ليس اربا اذ لم يزل

واما فصل وقد يسقط تفصيل الفصلة كالنصار يأتينا بالصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله وحذف ثاء التثنية في
 خصيتان اعلم انه يجوز خصيتان والصب على الفياس لثبوتها في ما تلتقى فرد من زوجة في الفاعل بتثنية وتشتطار أو قال في
 امر الحمار وخصيتاه أحب إلي من فردا واما خصيتا والياء فقال ابو علي الوجه في ذلك انهما كانا خصيتا لا يفرح احد منهما
 عن صاحبها كصائر اللفظ الدال عليهما مما لا يلفظ التثنية في موضوعا وضعا واول على التثنية في كذا من وين وكذا الدال على ليس خصية
 والية بمفردين خصيان واليان بل مفردا كما هو في التفسير في خصية والية خصيتا واليان وقيل بل الياء خصيان من
 ضمير الشجر فاعلم بانها لا يخرج قال يرفع الياء بالرفع والربط قال كان خصية من التثنية لان طرف عيني فيه تشنا حظا في
 غير الضرورة لا يحسن التثنية وقال بعضهم خصي في استعماله وبما لفظان في خصية والية وان كانا أقل سمعا كانا معا وعلما
 انه اذا اضيف لفظا ومعنى لغيره كانا المنضمين بلفظ واحد فلفظ الافراد والمضاف اولي من لفظ التثنية ثم كان
 وجه تركيبه فخصيتا واليان مع قولك حياله وجهما للزبدين ثم لفظ الجمع فيه اولي من افراده فقولنا فخصيتا فلو كان
 وذلك لكانهم في المضاف للفظية الكثير الاستعمال اجتماع اثنين مع المضاف لفظا ومعنى المضاف فيا مضافا واما معنى
 فلان العرضان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم البس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الالبس
 للمجموع التثنية عند التكوين وهو الحق كما يجيء في قول قلعت عينيه اذا قلعت من كل واحد عينا واما قولنا
 فاطموا ايديكم فانما ايداهما بالجمع والاحكام وفي قراءة ابن مسعود فاطموا ايديهما واما اخبر الجمع على الافراد لمناسبته
 التثنية في انهم مفرد الشيء اذ قلنا قل بعض اصوليين المشج جمع ولم يفر سبويه بل ان يكون الاول محذورا
 في كل واحد منهما لم يفر فلو كان ولا يكون نحو ايديكم استدلوا بقوله فاطموا ايديها والحق كما هو مذهب الكوفي
 ان الجمع في مثله لا يجيء الا مع فنية ظاهرة كما ايدى وقد جمع يد البغيتين من قال ظهر بها مثل ظهور والفرسين فان
 فرد المنضمين بالعطف اخبر الافراد على التثنية والجمع نحو فخرين ونعم لم يكون ظاهرا للمضاف موافقا لظاهر المضاف
 اليه وان يذكر المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يور البس على لفظة علام الزبد في التثنية للمضاف
 واجبة فان من جازعها فياسا وفاقا للفر او يونس خلا لغيرها فانهم يجوزونه سما على نحو وضع رحالهما وانما امر اللين كان
 كما يكون البعير من الارجلان والضمير ارجع الكل ما ذكرناه مما لفظه يخالف معناه فيجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو
 نفوسكما بذان واعجبت وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفعول موقع المشج فيصحبان ولا يفتر في كل واحد
 والعينين تقول عبيدك شام اعيناي وقرب منه قولهم عيناى في روض من الحسن فرفع المفعول موقع الجمع فقولنا
 ويكونون عليهم ضدا وقولهم لکم عدو وذلك لجلهم كذا في واحد في الاجتماع والفراد وكهؤلاء المؤمنين
 تنفس احد ومن قيام المفعول مع الجمع وتولدوا في بعض بطونكم تعقوا فان تراكم من جمع يصح وقد يفهم
 افلا مقام افضل لقوله ضم النيا وجههم اما على تاويل اني اقامة لتكمير الفعل مقام تثنية الفاعل للالائية

لتكسب ما قبلها طرعا كما في جاني القاضى وميراث بالفاضى وهذا الياء مع والجمع ويأية في حكم الطرف لعدم لزوم مما
 في ذاك فان سكتا في ناولها كما هو الفيا س الساكين اللذان ياولها حرف مد ضمنه ما قبل الاول ولما سبنا في
 كسها العيهم والى البيت لكسهم بقاء الواو بعد كسها النطق بما ونو ظلت الواو بالمد في حرفين رهم الجمع وغير من
 النسب الخزان قبل ذلك في نحو مسئلة فذ لك ليك الاضافة التي على شرط الزوال واما في حال النسب للجمع في ذاك
 الياء وبقي الكس على حاله ليكون ياء الجمع بعد ها ولم يخف ياء المنقوص في الشئ لانهما تنفتح كما ذكرنا قبل الف التثنية ويأية
 والفتحة لا يستعمل على الياء كما في رايث القاضى وان كان الاسم مقصورا احدثت لالف في الاحوال الساكنة يجر
 مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين واما احدثت في الجمع فذلت في التثنية مع الفاء الساكنة فيه ايضا وكذا
 اولها حرف مد لا يكون حذرا لا تنسب في الرضا اذ احدثت بالفتح حتى جاني اعلا احو لك فانك تقول فيه اعلا احو لك و
 اعليه فالللتسب والياء في الواو الياء قبل الالف الياء في نحو عصوان وعصوي جاني رجبين ياخذ من ضمها واكثره ما قبل
 الواو والياء ومن ثم لا تخرج في الطرف نحو عز ووت من تعريف كما في في نحو عز ووت وعلين واخالم ايت ذلك في الطرف مع كون
 الواو المنصوب في عز ووت والياء الكسورة في رجبين في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعد جاني في سبوت وعقبت فما
 ظلت نحو احو لان اعليه مع عدم لزوم والجمع ويأية بل يجر مثله والوسط حتى قول وطول وعيون ونسج والكهفي في
 يجر في ذال الالف الزائدة بالنقص جوا فيقولون العيسون بضم السين واليسين بكسرهما في قول شرطه ان كان الساكن
 علم بعقل وان كان صفة فذكر بعقل وان لا يكون افضل حاله مثل اسماء ولا خلاف في مثل سكران ولا مستوفيه مع كونه
 نحو صوب وجرح ولا بناء فان قلت مثل علامه قوله وشرطه اى شرط الجمع المذكور للسلام اذا كان اسما في غير صفة في الشرح
 كان مستغنيا عن قوله مذكور الكلام في جمع المذكور واما ذكر اليرغ وبهم من نظن ان قوله جمع المذكور للسلام كالقول
 بطلان على الشئ وان لم يكن بغيره مع كونه اسما لا يجر بالاسود في جمع المذكور بغير جمع المذكور او ليرغ وبهم من يجر من
 تقدم المذكور ولا شك في مودة هذه العنبران ثم قال او ظن ان بطلة داخل في جملة على طحون وهذا ايضا ليس بجمع
 لان نحو طلة اخرج بقوله فذكر كذا يخرج ايضا بقوله جمع المذكور وان لم يخرج بالاول لانه مذكور للمع لا مذكور للفظام يخرج
 بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه لفظه عربى ليدخل فيه نحو رفا وسنة اسمي رحلين فانما يجمعان بالواو والياء
 انفا فاول يخرج في لفظه ضرورة وان لم يشرطه جمع المذكور بالواو والنون على ضربين عام الراء والصفات وخاص
 باحد هما فالعام لهما اشتراك في لفظه عربى لانهما لثابت فلا يجمع نحو طلة ولا يجر بالواو والصفات بالواو
 والنون خلافا للكونين والركبان في الاسم كالتاء فانهم اجازوا واطحون لسكون عين التاء لانهما لثابت
 فخرجوا نحو طحون قياسا على الجمع بالالف التاء كالطمان والمخزات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ومن
 غير الراء كخ الالف التاء والآن فانما انشأوا الاسم الى استعمال نحو في فضله اعظم فتمت اليه طلة الملة

وأسا القياس فلاز التبع لو بقيت مع الواو والنون لاجتنب علامتا التانيث والتذكير لاختلاف كماله وكون
 الشئ مع عدم ما يدل عليه وعذب على الظن انه جمع المجرع عنها اكثر من جمع المجرع عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم كما في
 الصفة نحو يصبون وعلاون ولا يجرى انفا وان فاسوا اذا انما على شئ الا في فليس لهم ذلك لا في مرة فقلب
 واو انفتح صورة علامتا التانيث وانما قبلوا كما واو ادون الياء التشابه في النقل كما قبل عمارا وابت ولا في المصنوع
 ونحو القصة دالة عليها وانما لم يجرى المد في المصنوع فاستباحت الناء للزوم ما كان كذا في نفاها لاهما وذكر ان
 المتأخر كان يجرى في واو ونون المجرع في الواو لاجل الضمة فالسير في هذا سهوا انضا كما لو الجمع بعد ما حذفت الواو
 الاعراب في نحو دوله والساكنين في نحو مصطفو البلد ولا يجرى المجرع فيها انفا وانما يجوز عروا والمضمونة ضمة
 لا نجرى كما يجرى في النصب واذا شئت بعدا وزينب وهذا مذكرا لم جمعته بضم الواو والنون كما يجرى نحو زيد
 والفاء اذ هي به موصولة وكذا اذا شئت باجر مذكر عالم فقلت لجر من واحا مروا شئت به موصولة فقلت لجر من واحا مروا
 من التبرطير العاين ان يكون من الواو والعلم فلا يجرى نحو اعوج وفرس طوبى بالواو والنون وقد يشبه غيره ذوى العلم لهم في
 الصفا اذ كان مصدر ذلك لصفات من افعال العلماء كقولهم اشيدوا طافين وقوله ظنلت اعنانيهم لها خاضعون
 رايهم اساجدين ومثله في الفعل في كل في ذلك يسيرون وقول المصم علم يعقل ومذكر يعقل الا وفيه ان يقول يعلم
 نحو قوله نعم فم الماهر ان لا يطبق عليه تعالى انه عاقل لا يهاجم العقل للتع من الفبا في مجاز على صاحبه تعالى الله عنها
 علوا كبيرا وانما خصل في العلم بالجمع الصحيح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصفة في الجمع اشرف من التكسير واسا
 اخضا صهم بالواو فلما مر في قليل شخص ضمير المتكلم في نحو الرجال ضيروا بالواو وتخصر بهذا الجمع من بين العلماء
 والعلم دون غيرهم كمن رجل وانسان اما العلم فخصه بالواو بالتفصيل عن جمع التكسير الذي يكثر النصب في الاسم باعتدال و
 عادة العلم جارية بالمحافظة عليه من النصب بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يجرى بالواو من الجمع بسبب في ال اشرف العلم
 كما مضى في غير التفصيل كما جبر في نحو فلون وكريش واما الوصف فلا نه لما وضع مشابها للفعل بودا معناه معللا
 باعلا معصيا بنصبه كما تنبى في النصب اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه لا في المجرع في الوصف على الجمع
 كعلامه الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجدنا يعنى في الوصف واو وان كانت واو الفعل اسما واو اسما
 حرفا وتكسر الواو في فام رجل فاعلن غلانه كما في غير فعلن غلانه ولما لم يكن في غير الوصف العلم ما اختصا من
 المقصدين التفصيل لم يجرى في النصب والوصف لا يجرى بالواو والنون اسم الفاعل اسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى
 والصفة المشبهة بالنسب والمصغر نحو رجلون الا ان للمصغر عاقل لسان الصفا من حيث لا يجرى على الموصوف جريها
 انما لم يجر لان جرى الصفا عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضمار في المضرب والطويل والتكبر فانها لا
 تدل على الموصوف المعين واما المصغرة فانه دل على الصفة والموصو المعين معا اذ تسمى رجل صغير فزادته وزان نحو

وهذا هو المصنوع
 بالعلم المصنوع
 بهم واكثر في
 حواشيها
 منقذ
 الكمال

رجل من رجلين في كل منهما على الصفة والمادة د معاً فليحتاج الى ذكر عدد قبلها كما قلنا ومكمل صفة قبل على الموصوف
 المصين لا يذكر بين ^{الصفة} والصفة والمادة والمادة لا يصلح في الفاعل على علمها لا الصغار في المبالغة كما هو
 موصوفه في الموصوف ^{الصفة} غير مشقة من لفظة فلا يذكر بعد كالا يذكر قبله فلان يصلح في الفاعل هو اصل موصوف
 الفعل لم يصلح في غير من الظروف والمحال بخير ذلك وأما الخاص من شرط المجمع بالواو والنون في الشئان السليمة وقبول
 ناء الثاني في السليمة في المبالغة بالاسماء ما ذكرنا وقبول ناء الثاني في المبالغة بالصفات فلم يجمع هذا المجمع لفعل فاعله ولا
 فاعله في فعله وما ليس في مذكروته كما ذكرنا في باب النذ كبر والتانيث وانما الصغرة في الصغرات قبوله
 التاء لان التالك في الصفات ان يفي بين مذكروها وموثقها بالناء لئلا ينافي مع الفعل والفعل يفي بينه ما فيه بالناء
 نحو الرجل قام والمرأة قامت ولذا في المضارع التاء وان كان في الاول خوف قوم والخال في التاء الجواز لم يفرق
 بين مذكروها وموثقها بوضع صيغة في كل منهما كبر انا ن وجعل وناقة وحصلت وحجرت ليس في مذكروها وموثقها
 كبر في فرس هذا هو التالك الموصفين وقد جاء العكس ايضا في كبرها كبر وجرها والافضل في الفضل
 وسكران وسكرية والصفى وكأمرها أمرها ورجل ودجلة في الاسماء قبل صفة لا يلحق الناء فكأنها من قبيل الاسماء
 فلان لم يجمع هذا المجمع اصل فعله وفعال فعل واجازا زكريا احمر ون وسكران واسئل بقوله فم وجدل بنات
 بني نزار خال احمرين واسودينا وهو عند غيره شاذ واجازا ايضا حمراوات وسكران بنات بناء على فهم جمع المذكور
 الاصل ممنوع فكذلك الفروع وقد شذ من هذا الاصل فعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه الناء ولعل ذلك
 جبر المبالغة من عمل الفعل في الفاعل والقول مع استعماله في الصفة ابلغ واكثر من اسم الفاعل لئلا ينافي فيها لا جمل
 الصفة كما جبر النفس بالواو والنون في نحو قولن وكرون وارضون كما يحجر اجاز سيويه فياسا لاسما
 ند مانون لقوله الناذن لانه وكنا سيقا في لقولهم سيقا انه في سيويه لا يقولون ذلك وذلك لا ينافي عليه
 فعلا الصفة لان اللفظة الناذن مائة وسيقا كانها من قبيل الشذ في الاولى ان لا يجمع هذا المجمع جملا على الضبط
 الا مع المالحى غير انهم وخصائون فيقولون انفا لان فاعله الصفة يضم الفاء ليس صلة عدم الخوف الناء ما ندرت من
 بين الصفات التي يستحق مذكروها وموثقها عدو جملا على صديفة ومسكينة جملا على فقيرة قال بعضهم فيقولون مسكينة
 وعدو مسكين وعدوون ثم يحذف النون مسكينة وعدوون جملا على المذكور وهذا قياس لا ينافي كما
 قال سيويه في ند مانون وشذ من هذا الاصل صفة على حسن شاذ عن اصلية كصم صمولا فانه ليس في مذكروته
 مع ان يبق صم صمولا ون وصم صمولا لان تكسر النون في مسكينة كما يجب في بابها فلم يبق الا الفصحى في له وقطره
 ان كان اسما فذكر علم عناء في ركبة في ذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر علم شرط
 وجزاء خبر القول شرطه لا للبيان المفسر بعد الفاء بل لرفع ال اسماء اي فهي علم فيقول الجاهل من خطا بل

الصفة والمادة لا يصلح في الفاعل على علمها لا الصغار في المبالغة كما هو موصوفه في الموصوف غير مشقة من لفظة فلا يذكر بعد كالا يذكر قبله فلان يصلح في الفاعل هو اصل موصوف الفعل لم يصلح في غير من الظروف والمحال بخير ذلك وأما الخاص من شرط المجمع بالواو والنون في الشئان السليمة وقبول ناء الثاني في السليمة في المبالغة بالاسماء ما ذكرنا وقبول ناء الثاني في المبالغة بالصفات فلم يجمع هذا المجمع لفعل فاعله ولا فاعله في فعله وما ليس في مذكروته كما ذكرنا في باب النذ كبر والتانيث وانما الصغرة في الصغرات قبوله التاء لان التالك في الصفات ان يفي بين مذكروها وموثقها بالناء لئلا ينافي مع الفعل والفعل يفي بينه ما فيه بالناء نحو الرجل قام والمرأة قامت ولذا في المضارع التاء وان كان في الاول خوف قوم والخال في التاء الجواز لم يفرق بين مذكروها وموثقها بوضع صيغة في كل منهما كبر انا ن وجعل وناقة وحصلت وحجرت ليس في مذكروها وموثقها كبر في فرس هذا هو التالك الموصفين وقد جاء العكس ايضا في كبرها كبر وجرها والافضل في الفضل وسكران وسكرية والصفى وكأمرها أمرها ورجل ودجلة في الاسماء قبل صفة لا يلحق الناء فكأنها من قبيل الاسماء فلان لم يجمع هذا المجمع اصل فعله وفعال فعل واجازا زكريا احمر ون وسكران واسئل بقوله فم وجدل بنات بني نزار خال احمرين واسودينا وهو عند غيره شاذ واجازا ايضا حمراوات وسكران بنات بناء على فهم جمع المذكور الاصل ممنوع فكذلك الفروع وقد شذ من هذا الاصل فعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه الناء ولعل ذلك جبر المبالغة من عمل الفعل في الفاعل والقول مع استعماله في الصفة ابلغ واكثر من اسم الفاعل لئلا ينافي فيها لا جمل الصفة كما جبر النفس بالواو والنون في نحو قولن وكرون وارضون كما يحجر اجاز سيويه فياسا لاسما ند مانون لقوله الناذن لانه وكنا سيقا في لقولهم سيقا انه في سيويه لا يقولون ذلك وذلك لا ينافي عليه فعلا الصفة لان اللفظة الناذن مائة وسيقا كانها من قبيل الشذ في الاولى ان لا يجمع هذا المجمع جملا على الضبط الا مع المالحى غير انهم وخصائون فيقولون انفا لان فاعله الصفة يضم الفاء ليس صلة عدم الخوف الناء ما ندرت من بين الصفات التي يستحق مذكروها وموثقها عدو جملا على صديفة ومسكينة جملا على فقيرة قال بعضهم فيقولون مسكينة وعدو مسكين وعدوون ثم يحذف النون مسكينة وعدوون جملا على المذكور وهذا قياس لا ينافي كما قال سيويه في ند مانون وشذ من هذا الاصل صفة على حسن شاذ عن اصلية كصم صمولا فانه ليس في مذكروته مع ان يبق صم صمولا ون وصم صمولا لان تكسر النون في مسكينة كما يجب في بابها فلم يبق الا الفصحى في له وقطره ان كان اسما فذكر علم عناء في ركبة في ذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر علم شرط وجزاء خبر القول شرطه لا للبيان المفسر بعد الفاء بل لرفع ال اسماء اي فهي علم فيقول الجاهل من خطا بل

[illegible]

الثانيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في تعليقك ومعدى كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يشي ويجمع منه
 للضامعي عبد مناف عبد الله وعبد مناف اذا كان كنية في التثنية للضام في الضام في اليه معاكهولك في بوزن يا بوزن الزائد
 والبل الزيد يوا ولا فصلا عن ثنية الضام وجمعه فيها ايضا اولي واما جمع ابنك فاذا وكدنا عين كانا اولافان كانا
 افاضل قلت بوجه كذا وكدوا اباءه كذا وادوا كذا وان لم يكونا افاضل سواء جاء مؤنثه بنيت كذا وكدنا كذا
 نحو ابن اللبون وبنيت اللبون وحمل ذو عشتوب وناقة ذات عشتوب اولم يات لم يثني ذلك نحو ابن عرس ذو اللقعة
 جمع علي بنات كذا نحو بنات عرس وبنات لبون وعلو فان كذا نحو جمال ذوات عشتابين وذوات اللقعة الحافا للغير
 في الجمع بالثني على ما يجمع ما عرس من قولهم لا يام مصفين وحكي لا خش بوعرس وبنو عرش ايضا اعتبر في اللفظ
 ابن وان كان غير عاقل فاعلم اذا ما بنو عرش حوا فوضووا كانه جملة جمعا بن عرش وان لم يستعمل قول له المؤنث المحن

اعرض الف ونا وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكر جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فلا يكون
 محذورا كالحائض والاحم مط قوله المونث اى الجمع المونث السالم ولا يمتنع جمع بغير لفظ لان قوله قبل وهو صحيح
 مكمل للصحيح المذكور موثق بين ان المونث ما دل على احاد مقصورة بغير مفردة بغير ما وعرض اى كاستغناء
 حد للمذكور عن قوله ليدل على انزعه اكثر منه والاولى ان يقي انه ليس من الحد واما جعلك علامان لتكونا كذا في جمع
 المذكور وانما اخفض الزيادة بالالف والهاء لانه عرض فيه الجملة وتاثير غير حقيق وكل واحد من المحرفين قد يدل
 على من التثنية كما في رجال وسكرى والجملة والضمارة قوله شرط ان كان صفة لانه لا يلائم ان يكون
 صفة اولافان لم يكن صفة فلما جمع مط اى لا يشترط بشرط وهو قوله والجمع مط وليس بيبان لاسماء المؤنث
 بناء مفرد كذا ونار في شمس دلو عقر بيمين ونحوها من الاسماء التي تاتيها غير حقيق لا يطرد فيه الجمع بالالف
 والباء في هوذا مسموع كالسبح والاشابات في الرياح وذلك لاختلاف هذا لانه ليس بمحقق ولا ظاهر المعاني
 فلا يجمع اذن هذا الجمع في كاسم لا يسم المونث الا علم المونث ظاهر كانت فيه العلامة كثر وسلي خنساء او مقدر
 كهنه وذوات النانيت الظاهر سواء كان مذكرا حقيقيا كثر او لا كثر في مونه فذلك الاكرامات والتفخيمات ونحوها
 لا الواصل كرامته وتفخيمه بناء للوحد لا اكرام وتفخيم وجمع المحرم اكرام وتفخيم عند اختلاف انواعه فلا كرامات
 كالغنى والفنانات الا كرامهم كالضرب والفول فلذا يبق تلك اكرامات وتفخيمات بغير اكرام العدم من النانيت وثنية
 اكرام وتفخيم اذا قصدت ثلاثة انواع من الاكرام او ذوات النانيت اذ لم يسم به الذكر الخفيف كالشعر والضمائر اذ سمى
 به الذكر الخفيف جمع بالواو والنون كما عارضه تانيه وتذكيره اذ لم يات له مذكر بل بغير حجة بالواو والنون كالفاء والياء
 في الضمائر وذلكت لانه اذا اجمعوا الجمع اجمعوا تانيه وتذكيره اذ لم يات له مذكر بل بغير حجة بالواو والنون كالفاء والياء
 وذوات عرس وابن مقصص وذوات اللقعة وذوات الجملة كما ذكرنا ونحو هذا الجمع غالب غير مطرد فومان من ام لحد

مبحث المصد

فعله كقولهم لم يأكلا براسه قليلون يكتهم أي يشبعهم راس حدث ليس يشبع إذا أفعله مغرومة من قرينة شبعهم
 بأكل راس من طراف فعله وظل الثوبين أي منها أفعله كاصدا وجها السلامه عندهم منها أيدم استدل لا يشبعونها
 للثنية في سلامة الواحد ليس يشبع إذا شبعه شيء لفظ لا يفتنه مشابهة له معنى أيدم ولو شئت ما فعلت النافعة
 فالحدث إذا انتدب قوله لنا الجذبات القرينة بالفتح واسيا قد يعطى من غير حرفاء فقلت جفانك مسبوكة لكن فيه
 دليل على الجمع والآناء جمع طاء وقال بن خروف جمع السالاة مشتركان بين العلة والكسرة الظاهر المطلق الجمع من غير
 ال العلة والكسرة فيصلحان لها واسندوا على اخضا صا مشابة التكسير لربعة بالغة بقلبة استعملوا في غير الثلاثة إلى
 العشرة واختارها في على سائر الجمع ازوجوا صوا عظماء إذا لم يات للأسم الأتباع أفعله كارجل في الرجل ولا يجمع
 كرجل في الرجل وكذا كل جمع تكسير لم يأت على الأصل جرحه ولما لا يجمع الإجماع كاجادل ومصانع فهو مشترك بين العلة و
 الكسرة وهذا يستعار أحدهما للآخر مع وجوه ذلك الآخر كقوله ثلثه في مع وجوه إذا لم يجمع قوله المصعد اسم المصعد
 الجحيم على الفعل يعني بالحدث معنى فاما بغيره سواء صدر عنه كاضرب والمشرق والمصعد كالطول والفضة للمشرق كالأ
 سبيل فاشبهت هذا المصعد جار هذا الفعل إلى أصله وأخذنا شق منه ففتحة جرحا المصعد جرحا على فاء وفي
 نحو قيل لليه تبديل لأن تبديل ليس جار هذا الفعل على ناصبه وبق اسم الفاعل جار على النافعة أي يوزنه في الجرحا في السكون
 في الصفة جارية على شيء أي ذلك الشيء صاحبها ما مبداهما أو ذوال حال أو موصوف أو موصوفين أو موصولة أو لا موصولة الجرحا
 اللفاظ البهية ولو لم يأت اسم الحدث الذي يشق منه الفعل لكان جدا تاما على من هذا الجرحا في أن اللفظ يشق منه هذا
 وعكس الكوفيين قال البصريون سمي مصدا الكوفيين موضع صدور الفعل وقال الكوفيين هو فعل بمعنى المصعد نحو حدثت
 مقعده حسنا أي فعل المصعد بمعنى الفاعل وأصدر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واسند الكوفيين على أصله الفعل بجاء
 المصعد كحدثت فتح والفاعل قبل العمل وهو مخالطة لأنه قبله بمعنى إن الأصل في وقت العمل أن يفتقد لفظ العامل على لفظ المفعول
 والفاعل في أزمعه غير مقدم على وضع الفعل فيزاحل التقدير من الآخر وينقص ما فاعلنا الجرحا ضربا أو يزيد ويضرب
 فأنه لا بد فيه لعل أن وضع العامل قبل وضع المفعول وقال البصريون بكل فرع صانع من أصل ويؤخذ منه ينبغي أن
 يكون فيه ما في الأصل مع زيادة أي القرض من الصوغ كالإياب من السكاج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى
 المصعد مع زيادة أحد الأجزاء التي في القرض من وضع الفعل لأنه كان يحصل في الشيء أن لا يزيد ضربا مقصود
 نسبة الضمير إلى زيادة اسمهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه آخر فوجهوا الفعل الدال بشيخ جرحهم على المصعد ويؤثر
 على الزمان وسبقه في المصعد فعلا وحدا وحدا فاعلنا نصب فعله أو معناه ليس مفعولا مطع كما في رايه قوله
 الطبري على الفعل أخذ من نحو العاطية والفادرة قوله وهو من التلاني سمعتم بغيره فإس تقول أخرج أخرجوا فاعل
 استخرجوا فاعلنا في المصعد والنا (التي) التلاني وثلاثين في غلبا يعني في النصير وأما في التلاني فياني فاعلنا

عليهما في ضرب انما وزيد وانما جعل بالآدم به الحدث صيغة تختصه اعني المبنى للفاعل وللباتية التوهم صيغة
 مشتركة بينهما انما عمل الحدث والحدث احوح منه الى غيره من سائر الواو ازم ولهذا كان المبنى للفاعل اكثر شيئا
 من المبنى للمفعول وفتح كل ما يراه الفعل دليل على كونه احم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر الواو ازم
 اللفظ نحو ضرب زيد عمر او يوم الجمعة اما لم بالسوط وناخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا
 لم يكن الرفع وجها اذا ناخر المرفوع عن المصنوع نحو ضرب عمر زيد وسير يوم الجمعة في محان فظهر ان ما قبل تنقيد
 المفعول على الفاعل وحد او على الفعل يفيد كونه احم ليس شيء بل المرفوع احم على كل حال فتقديم تقديم المصنوع
 على الفاعل وحد التوسيع في الكلام حفظ وفائدة تقديم على الفعل ما يخص المفعول بالفعل من بين ما يمكن غلقه به
 كقوله تعالى الله فاعبدك من دون الاصنام او كن تعاقب الفعل بها او منه بسائر ما علق به نحو زيد است وسكر
 وعمر فالرفوع بالفعل لما كان ذكر احم صلا كحل الفعل الضل به او انفصل فثبت بهذا الظهور ان وضع الفعل على
 ان يكون مصدرا مسندا للشيء المذكور بعد لفظا بخلاف نفس المصدا فانه ليس موضوعا على انه متناول للشيء
 في اللفظ وانما وجب كي المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كالمرفوع من تبيين التقديم على مقتضاه وكان حق الفعل
 لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا للطلبه كالمصدا لكنه على غير المسند اليه من المفعول
 التي لم يغم مقام الفاعل بغيرا فمقتضاها للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فم المبدأ للطلب العمل فمقتضاها لاصلا للعمل في
 المسند اليه وغيره وغير الفعل بالمصدا واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرع حاوية وان دل كل
 واحد منها ايضا على المصدا الذي نسب اليه كان لفعل يطلب لفاعل والمفعول وفعل فيها كذلك لا يطلب لفعل المرفوع
 وضمي وطلبه للمصنوع تابع للموضوع كما يتبين اما طلب المصدا واسم الفاعل واسم المفعول لها فليس موضوعا كما
 للموضوع بل هو عطف وقد ظر الواضع على الفعل واراد حكمة لان الواضع نظره في المصدا لا ماهية الحدث الى ما فهم
 فلم يطلب في نظر لانه لا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل في رفظه في نظر احوال على الفاعل فلا يطلب لفظا اخر دلا
 وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان خوضه في الاشياء ان لا تعبر في الفاعل ولا في المفعول لكن ما شابه الفعل
 صلت عمله ومشابهة اسم فاعل والمفعول اقول من مشابهة المصدا لفظا ومعنى كما مر وان لا ضافة فظهر علم
 في جميع المواضع على الفعل والاراء المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيها كالفعل والاضمار في اسم المسند اليه الفعل لا
 له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يفصل به غاية الاضمار وهو اضمار مستند او ما لم يكن المصدا مشابها له مشابهة فاسم
 الفاعل والمفعول لا لفظا بالواو ازمة ولا معنى لانه لا يقع موضعه بلا ضمنية كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يقع المصدا
 ان لم يلازم على الفعل ولا يلزم مجي المسند اليه بعد ولا يجوز الاضمار واما اشتراط الحال والاشياء ان لا يرضى اسم
 الفاعل والمفعول ورضي المصدا فلما صرح بان الاضمار في رقت فاذا كان مشابها للفعل فاختصه لفظا ومعنى

كان حقاً لا يعلل الا انه لما كان بنفسه يطلب الفعل والمفعول عقلاً فبإذن مشابهة لطلبها وضاع الخبر
 الفعل غير ذلك الوجه الكامن فجاز ان يطلبها أو يعمل فيها وان لم يكن ذلك الطلب لهما كما في اسم الفاعل و
 المفعول ولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانها لنفسهما المصدر وطلب المصدر في معنى من طلبها وقد مر شرط
 صلاح هذا في باب الاضافة فليرجع اليه اعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل اذا
 اذا لم يكن مفعولاً مطلقاً وذلك لا بد لا يصح اذا كان مفعولاً مطعاً فتدبر بان والفعل اذا ليس بمعنى ضرباً او ضرب
 او ضرباً لمزيداً او ضرباً ان ضربت واما في ان ضربته ضرب الامير المص فالمصدر العامل ليس مفعولاً مطعاً في الحقيقة
 بل الفعل المطلق عريف والتقدير ضرباً مثل ضرب الامير المص فتدبر ان المصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى
 الحال لان اذا دخلت على المضارع خالصته الاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على التام فانه ينبغي معاً على معنى الضم
 لكنهم قد بان دون ما ذكره وان كان في الحال فيضحي ضربك لان زيداً مثله يدعي انها اكثر واشهر استعلاء صحتها
 ولتقديرها بان والفعل بان بعضهم وطناً انه لا يعمل حاله لتقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معمول عليه فيلزمه
 العمل مؤل بحرف مصدره مع الفعل والحرف المصدر موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل لكن هو
 صلة الحرف معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصول فان قالوا وكذا لا يجيء الفضل بينه وبين
 معموله باجبي نحي اجنب ضربك اليوم اسن يدعي ان اسن ظرف لا يجيء لان الفضل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز
 فسقوله ثم كتب عليكم الصا كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايما معنى صوموا ايما قالوا وكذا لا يجوز
 حان المصدر وانما معموله لانه يكون بخلاف الموصول مع بعض الصلة وانما البعض لان يدل دليل قوي عليه فيكون
 كالملة كور في المفعول معه هذا ما قالوا وانما لا تمنع من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفاً وشبهه نحو قولك اللهم ارزني
 من عدل البراءة والديك الفراق لثم ولا تأخذكم بماكره وقال فلما بلغ معه السع وفي فتح البلاغة قلت عنكم بؤ
 ومثله فكلامهم كثير او تفيد الفعل في مثله يتخلف وليس كل ما اول شبه حكمه كما اول فالرفع من ناوياً
 المصدر من جهة المعنى مع انه لا يراه السكينة بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واسم يكتسبها
 راحة الفعل حتى انه يعمل فيه ما هو في غاية البعد عن العمل كحرف النفي في قوله ثم ما كنت نبهت ربك بحب قوله نبهت ربك
 متعلق بمعنى النفي اي انتبهت الله ويحتمل منك تنبؤ ولا معنى لتلفه معنوي وكذا تقول لم اقم لك ما سلمت لاهنيك
 بذكر قبلي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا جعل الضمير فيها كاني في اول والمحرر الاما علمت وذهبت وها هو هناء بالحدث
 الرجب شيء ما حدث عنها كذا يجي بان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله ثم فلانك يومئذ يوم غير اسم كذا
 لان المراد به المقترن فيجوز انما الفضل بينه وبين معموله باجبي على هذا فلا يفيد الفعل لمفعول ثم ايما معدود كذا لا يجوز
 اعلمه مفعول من قيام الدليل عليه قوله ولا ضمير فيه يعني كما ضمير في الصفة وقد ذكرناه وقد علم المصدر انما هو في

المصدر بوجه قريب منه لو اضمر الضم النشئي والجميع ايته ولو اضمر فيه النشئي والجميع لجمع المصدر ونشئي والاولا انيسر
ضمائر النشئي والجميع واللفظ بعضها بيض ونشئي المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستوفى ذلك باعتبار كماله لولم يحل من
يقويه بعلام النشئية والجمع وهو مشتقل ولجئ احدتها وهو موقوف الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول
وغيرها اذا وقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول الصفة المشبهة فينشئ احد هما
بوجه نتيجه الاخر وجهه ولما قل ان يقول يجوز ان يثقل ضمير النشئي والجميع ولا يثني ولا يجمع كاسم الفاعل والظرف قوله
ولا يلزم ذكر الفاعل وقد تقدم عنه قال المصنف اذا ذلك لان التزام كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان ثنائيا مستقدا
ذكره قياسا للفاعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولما قل ان يمنع الفاعل كاد الفاعل فيه الى
الاضمار ليعلم على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافة الى الفاعل وهو الاكثر لانه عمله الذي يقوم به فعله مصدر
كلفظ واحد باضافة اليه اولى من فعله له ومن جملة مع مفعولة كلفظ واحد ايضا طلبه للفاعل شديد مرجح
العمل لانه عمله الذي به يقوم وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يبق الا الاضافة فاولا الاضافة الى الفاعل
في المصدر دون اسم الفاعل وسبغ الكلام فيه في اسم الفاعل وليس في اسم المصدر في العمل المتوحد كما قيل
بل اقول ما اضيف الى الفاعل يكون الفاعل اذن كالجزم في المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشتد شبها بالفعل
واما ايضا الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا ما يجزى فاعلم انه منصوب بحال العمل نحو اعجبني ضرب زيد
الكرم او الجحى الفاعل بعد صرحا كونه له من ربح و مصيبتك عينيك من ما اشدت وكيفية او مفرقة معنوية
نحو اعجبني كل الخبر اعجبني ان يتوول فعل مبني للفعل ويرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني كل خبرك ان كل
خبري هو الاضافة اليه مع القرينة اليه الا ان يكون المصدر اليه مرفوعا لعل كالجزم في المصدر مرفوعا نحو اعجبني كل الخبر
النق واذ اضيف الظرف جاز ان يعمل فيما بعد رها ونصب نحو عجت من ضرب اليوم زيد عمره واوله واوله باللام
قليل غافل استعماله لنفسه حول اللام على ما يفيد المصدر العامل به وهو الحرف المصدر وليس كذلك اللام التي في
اسم الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلية على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم يصف بها كان عملها مشتملا
اسم افعال كما يجزى لا المشابهة بالفعل قبل ولم يأت في الفرائض من المصدر المعرفة باللام عاملا في فعل او مفعول
صريح بل قد جاء مع كسرها الحرف نحو قوله تعالى لا يحيل لله الجهر بالسوء من القول ويجوز ان يكون ظم في المصدر الى
ان يحجر على البناء الفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان الفاعل ان يحجر على البناء للفعل فيكون الاستثناء
منقطعا ويجوز ان يكون هو متصل والمضاف محذوف اي لا يحجر من ظلم وسيؤيد التحليل حوزا اعلان المصدر باللام
نحو قوله ضعيف كناية اعدائه في حال الغار ارياني الاجل وتوحيه لفد علمت اولى المعية التي كبرت فلما حكي عن الضرب
سمعا فبقين على هذا ان يجوز نفي عجب من الضرب كزيد على ان الكاف مفعول والبرج منعه قال الاستعمال الاسمية

فيه وقال في قوله ابدله اي في ابداله قال اويكون منصوبا بمصدر منكر مفعلا اي ضعيف التأكيد غاية انك
 فيضم المصدر لغو الفرية الدالة عليه قوله وان كان مطا اي مفعولا مطا فالعمل للمفعول انما كان العمل للمفعول
 لما ذكرنا من ضمير في تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائزا لظاهر او باطنا ان كان
 ولعل لا خلاف في الجملة فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهما اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل
 اذ لو كان فالفعل قوله كما مر في المفعول المطلق في نصبه يكون بدلا من الفعل اذ اصار اسم فعل كما هو وانما يتبع انه بدل
 من الفعل محذورا اذ لم يحجز اظهرا لفعل فكانه بدل منه لما لم يحجزان بجمع منه وبين الفعل لفظا كالا بجمع به البدل والبدل
 منه فاذا حذف الفعل حذف لازما فمصدره يوجب الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل فحذفه كزبد
 الضرب زبدا ضربا فاصدر على المفعول لكونه كالفاعل للتأويله بان والفعل دليل كونه كالفاعل استأنس اسم
 الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق في السير الى العامل هو ذلك المفعول ضلي مذهبنا
 تقدير المفعول على المصدر لانه اما عامل لا تقديران وهو المانع من تقدير المفعول واما ضربه عامل فاللص وان لم يكن الفعل
 لازما كما في ضربه بزيادة محو اضمض بزيادة فعل الفعل المصدر والظن من كلام الفاعل ان المفعول المطلق المحذوف
 فعله لا انما كان المحذوف او جائزا فيه خلاف هل هو المائل والفعل هو العامل والا لولى ان يقال العمل للفعل على كل حال
 لا المصدر ليس بقاتم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا في الضمير مع المصدر عن العمل كما ينبغي اسم الفاعل
 واسم المفعول الضمير معنى الفعل بسبب لتصغير الذي لا يدخل الاضمار ومن ثم يزيل الوصف فلا يشترط ان العمل
 ويجوز حمل نواصب ما ضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح فقصدا لتشاكلته في ظاهر الاعراب انما يصير اللفظ
 اذا انزل العمل على اللفظ والظن كما مر في الارجح لا يستشاور ويحمل التوابع على محل الجرم رايه خلافا للجرم في الصفة قال
 لا الصفة هي الموصوف في الشعر والعامل فيها واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجبة في التأكيد وحذف البنية
 ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عندنا فكذلك عطف النسق في التأكيد
 الظن من كلام سيبويه منع الحمل على موضع الجرم واسم الفاعل والصفة والمصدر وان جاء ما يوجب الحمل على
 اضماله ارفضا او ناصبا اما ضل او من جسد ذلك المضاف ويجوز مثل هذه الاختلاف في الفرية الدالة ومنه
 التي ذكرنا سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظن الى المفعول اذ اكان المفعول هو من الظن من حيث كونه اعرا والظن
 حركة بناء كما في بزيادة الظريف واذا انزل العمل على الظن كما مر فقولنا طلب الملقب حقه المظلمون انما انرفع المظلمون
 فيه لكونه فاعل حقه على انه ضل اي غلبه المظلمون بالحق وقيل اسم المصدر عمل المصدر في هوشيان احدهما
 ما دل على المعنى المصدر مزيلا في اوله بكونه المفعول والمستخرج والثاني اسم العين مستعلا بمعنى المصدر كقولنا
 ساء لك بعد الموت عني ثوب بعد عطائك الماء الزاقي اعطائك والعطاف في الاصل اسم لما يعطى فيعطى

اللفظ هو المفعول والمصدر
 الفاعل هو المفعول
 المصدر هو المفعول
 كونه كونه كونه
 كونه كونه كونه

الظن من كلام سيبويه
 منع الحمل على موضع الجرم
 واسم الفاعل والصفة
 والمصدر وان جاء ما يوجب
 الحمل على اضماله ارفضا
 او ناصبا اما ضل او من
 جسد ذلك المضاف ويجوز
 مثل هذه الاختلاف في
 الفرية الدالة ومنه التي
 ذكرنا سيبويه هو الحق
 لانه انما يترك الظن الى
 المفعول اذ اكان المفعول
 هو من الظن من حيث كونه
 اعرا والظن حركة بناء
 كما في بزيادة الظريف
 واذا انزل العمل على الظن
 كما مر فقولنا طلب
 الملقب حقه المظلمون انما
 انرفع المظلمون فيه لكونه
 فاعل حقه على انه ضل
 اي غلبه المظلمون بالحق
 وقيل اسم المصدر عمل
 المصدر في هوشيان احدهما
 ما دل على المعنى المصدر
 مزيلا في اوله بكونه
 المفعول والمستخرج
 والثاني اسم العين
 مستعلا بمعنى المصدر
 كقولنا ساء لك بعد
 الموت عني ثوب بعد
 عطائك الماء الزاقي
 اعطائك والعطاف في
 الاصل اسم لما يعطى
 فيعطى

واحسن فهو محسن والحقى اى اخلص فهو ملحق واو اوجد جاء فويل بمعنى مفعول نحو ما وادق اى اكد فوف وعيشة قريشة
 اى مرضية والاوان يكون كائى النسب ككابل وناشبة لا يلزم ان يكون فعل التثنية بمعنى النسب ككابل لاهل ككابل
 بل يجوز ان يكون كونه مما جاء منه الفعل فيشترط النسب اسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول
 كقوله نعم انه كان وجد ما نيا اى انا واولى اياه من اهل بيت لامراى فلهذا هو بمعنى قوله كان وعد مفعول لا ي
قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهز او ما كان لا يلقى الاضيق والاضيق
 معنى خالفا للكسابة وان كان مولى اخو ففعل مقدر خوزيد مطلق عمر ودرهما اس من دخلت اللام مثل مروت انما
 ابن زيدا اصل شئو الجميع اما اشترط فيه الحال والاستقبال للعلل في المفعول لاقى الفاعل كما ذكرنا في الاصل
 انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليمشأ به فعله الفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى
 الماضى شابهه معنى لفظا لانه لا يجوز ان يستعمل في قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمى الفاعل والمفعول مع
 شاعتهما الفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعلق الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما والعمل فيما على خلاف
 وضعا لانما وضعا على ما ذكرنا لئلا ينصفه بالمصدر اما في تمامها كما قسم الفاعل او او انما عليها كما في قسم المفعول
 والذات التي حالها كذا لا يقتضيه لافعالا ولا مفعولا فاشترط للعمل بما تنوينا كما ذكرنا لضعفنا حين اليه وهو ما
 يخصه ما واذ لك لانها وضعا لذات جهة منصبة بالحدث الذي اشتقنا منه ذكر قبلها ما يخصه كما كررنا ضارب
 ومضرب بخلاف اداة والموضع والزمان كالضرب والقتل وما وضعت للذات البعثة المنصفة بغيرها غير المنصفة بغيرها
 بينها قبل واما وقرنهما بعد حرف هو بالفعل او كحرف الاستفهام وقرن الفاعل في نفسه بصاحبه المستند اما في الحال فخير زيد صدر
 اخواه او في الاصل فتكون زيدا ضاربا اخواه وطنك كضاربا اخواك وان زيدا كاذبا غلاما والوصف نحو جازا رجل
 زيدا او دخل نحو جازي زيدا كما جازا وقل انما لك هو حال كونه مضربا للمبتدأ او حالا ايضاً معند على الوصف كقوله قد
 وفيه تكلف ولا يستحق في الحال فان سمع في الحال جامدا موصوفاً فمشتق كقوله قد انما لك فاذ انما كذا فاذ انما كذا فاذ انما كذا فاذ
 الحال الموطنة في قوله الهجر ما الاولى كما في الجزل وحرف الاستفهام هو حرف التثنية ليشغل نحو هل ضارب الزيدان ولاضارب
 اخواك كاحضر ويا برف وعسكر لا يزيدا وان قائم ابوك وقد يكون التثنية غير ظاهر في مثل بل هو قولك انما لك فاذ انما كذا
 قائم لا الزيدان ويفسر لا استفهام نحو قائم ايدان ام فاعلان ولا تخش نحو نعم من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة نحو
 قائم الزيدان كما مر في باب المبتدأ في قوله وان كان لا يلقى الاضيق والاضيق الى ما يجي بعده مما
 يكون في التثنية مفعولا نحو ضارب زيدا اس ويكون اضافة مفعول هذا ان جاء به وذلك والاجل ان الاضيق نحو هذا صدر
 اس من يرفع مع كونه ماضيا كما ذكرنا ولا يصبغ الطرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب الجار طولا لا يكتفى بالجار
 الفعل فيعمل فيما اختلفوا وحابز الكسبان عمل يوصف الماضى على ما يعمل بعد الحال والاستقبال فيعمل في عمل نحو زيد

والمضرب بخلاف اداة والموضع والزمان كالضرب والقتل وما وضعت للذات البعثة المنصفة بغيرها غير المنصفة بغيرها

هذا هو الراجح

معطى عمر بن عباس وطان ريد اس كرميا وقال ثم جاع الليل سكا فالسير السكون وعبدال فقال انما نصب اسم الفاعل
 المفعول التام ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضعف من المفعول الاول فكيف في الفعل باق اسم الفاعل معي كما
 من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عالما في المفعول الاول من موضع من المواضع
 كونه دون في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كما به لما قال معطى زيد قيل
 وما اعطى قال درهماي اعطاه ودرهماك قوله في الفاعل ليبيك زيد ضارع فيخصر هذا التأويل من الاضطراب الى العمل
 اسم الفاعل يعنى لما مضى لا يدس في أصل الفاعل لا يستفيد ذلك في مثل هذا فان زيدا مسقما لم يجره خبر احد مفعولان و
 الفاعل انما يجب جواز ذلك مع الضميمة وان كان قليلا كما ينبغي في افعال القلوب وسواء قولك هذا ضارب زيد اسره
 عمر ما نصب لمعطى فهو كمنه على في انضمامه لا باسم الفاعل المضطر الى عمله كما هو مذهب السيرة لانه لا مضطر
 لهذا الضميمة كما ادعى السيرة في معطى عمر درهما وضمه فذهب السيرة بقولهم هذا ضارب زيد اسره عمر اذ
 الاضطرار ههنا في نصب عمر لان حمل التام على اعراب المتبوع الظم اول ولا استدلال للكسائي في نحو قوله تعالى وكلمهم
 بسط ذراعيه لانه حكاية الحال الماضية قال لا بد لمعنى حكاية الحال ان فقد فسلك كان موجود في
 ذلك الزمان واقتضى انك الزمان كان موجودا وان لا يردون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان
 باللفظة كما في قوله ذنبا من ثمران بل القصص بحكاية الحال حكاية التعلل الكثرة لا اللفاظ في جوارحه وهم داخل معنى
 حكاية الحال ان في ذلك الفعل التام واقع في حال الكثرة كما في قوله تعالى فمقتلون انبياء الله من قبل واعلموا هذا
 في الفعل الماضي المستمر كان كذا فخصه في طلب مفعوله ليس بمقتول اي لا يستلزم هذا السيف فنه في وانظر انه
 لا يعمل بمعنى الماضي ثبت اضافته تكون مفعولة يعرف اذا اضعف المعرفة فهو من زيد ضارب اسره اما اسم الفاعل
 محض الاستعمال فقد تقدم شرحه في باب الاضافة في قوله ون دخل الامة استوى الجميع يعنى يعمل اذ يعنى الماضى و
 الحال والاستقبال قال ابو علي في كتاب الشعر والروايات اسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب
 زيد اسره عمر بن عباس واما لا يعمل الماضى ولعل ذلك لان الحذف من الامة لم يكن يعمل معنى
 الماضى فيقول له عمله ماضيا بالامة وان لم يكن مع الامة اسم على الحقيقة بل هو ماضى صورة كما تقدم ذكره
 وقيل ابن الهيثم ذلك عن سيبويه ليس ولم يصح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيد يعنى ضرب ويحذف سيبويه ان
 انه اذا عمل معنى الماضى لا يجر جوارحه عليه معنى الحال لا يستقبل اذ كان مع الضمير يعمل ماضيا وجوز المبرر وغير عمله
 يعنى الماضى الحال والاستقبال استدلالا بقوله ثبت والهم فتشككوا في خوف حلة بين الظالمين خذوا
 انصبا هذا امر حلة وبين والظالمين والاستدلال بالتحطيف مع انك لا ماضى في انصبا مفعولان والظرف يكتبه
 راحة الفعل وانما عمل ذو الامة مط لكونه في الحقيقة ماضيا وقيل لا يفتش انما نصب والامة يعنى الماضى فيسبب الماضى

بالفعل كانه مفعول به كافى زيا الحسن اوجه وضعف ما ظاهره وفعل غير ان ان التصديق بالمفعول به بغير مقدار
واثاره كنهه لك لان اللام عند ليس هو كافر في الموصولات فليس في اللام في الحقيقة عند اتصاله واحتماله ان يجوز
الاسم الفاعل والمصدر المتعديين بافتناء الى المفعول به ان يعيد باللام نحو انا ضاربك ايديك ضاربك ايديك ذلك
ان فيها التثنية الفعل كما يجوز ان يعل الفعل اذا تقدم المفعول عليه كقوله نعم انك تملكون واولادكم وبنون وبناتكم
ضاربين واخصاص باللام بذلك من بين حرف الجر لا فادها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعندها يكون
نحو علم وعرف ودرج وجعل بالياء نحو انا عالم به يجوز زيادتها مع افعالها ايضا كما يحكى قولنا وما وضع منه البانفة
الضارب وضرب مضافا وعلم وحده مثله والتميم والجمع مثله ابنيته البانفة العاملة انفاة من الصبر بترتبة
وهذه الثلاثة محالون اليها اسم الفاعل التي من الثلاث عند هذا للبانفة قال يان زيارم ربحي مائة مائة مائة مائة
اليها الكتاب في ذلك الامم انه لم يجر بواحدة اي سماتها وان ضرب مصل السيف في سماتها اذ ادعوا وادعوا
عاقوب وروما بني ضال ومفعول وفعل من افعال نحو ضاربك وضاربك من احسن ادراكه وانما يتم محالون ايدين المجرور
المتعدي اخو ولا فو تم جمع هو من اهان قال سيبويه فاعل اذا تحول ال هيل وقيل يعمل ايضا واشتد شدة شامكا
موهنا على ثلث طرايات اليل لم يتم تكليل مبالغة كالعين البرق وشامكا سماتها والصغير الا ان وضع ذلك غير
سيو وقال ان موهنا ظرف لشامكا لا ليل لازم ولو كان تكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يهتدي والظن
الفعل واعتدله بان تكليل بمعنى مكل فهو مفعوله على الخارج كما يقع اشيت يومك ففعل بان مبالغة مفعول قلت لا
استدلال بالحمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدلال سيبويه على عمل فعله حذر امون اما ثاقف وامر شام
ليس مخفية من الاقدار وصفه غيره وقال البيت مصنوع يروى عن اللاحق ان سيبويه سألني عن شهادتي
فدعيت فعل فعملته هذا البيت اما اذ لم يكن فعل وقيل ما حوال اليه اسم الفاعل كطريف وكرم وطير وطين
فلا خلاف في انها لا يتصلها ذلك معنا ابنيته البانفة لا والحق المشبهة وقد جعل فعل مبالغة مفعول كقوله صاعنا
البر على رايه وقوله من رايه الداع السميع يورقني واعني يجمع عواما الفيل بمعنى الفاعل كالجبار المحيى فليس البانفة
فلا يعمل انفاة وعند الكوفيين لا يعمل شئ من ابنيته البانفة لغوت الصيغة التي بها شاد اسم الفاعل الفعل وان
بعد ما منصوب فهو عندهم فعل مفعول قال البصريون انما يعمل مع فوات لشبهه الفظي ليجر البانفة واللعن ذلك
انقصا واضمها فاعلم ان اسم الفاعل الشابه للفعل فلا يفسد الصفة المشبهة ونشابة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط
فيها معنى الحال والاستقبال كالمشروط والصفة المشبهة وقال ابن بادشا لا يعمل بمعنى المكسب اسم الفاعل لا سيما
لأنه ظاهر في كونها الاطلاق المقيد لا يستلزم وقيل شئ مبالغة وجوبها حيث كان او مكسرا لم يتم ما هو
في قولهم غفر عنهم غفر في قولهم غفر عنهم مفعول ابنيته البانفة عليها جائز كما في اسم الفاعل وصفه المفعول كقوله

الاسم الفاعل

مبحث اسم المفعول

دليل على ان العمل لما عندنا قوله الترتيب المجمع مثله ان يعلان على اسم الفاعل ما للشئ وجميع السالفة فظاهر بقاء
 الصيغة الواحدة التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل وجميع المكسر فلكونه فيجوز الواحد قال من حمل به ومن
 عوا قد حبلت الظاهر فثبت غير مبدل **قوله** ويجوز حذف النون مع العمل والنصب تخفيفا يعني بالنصب دخول الهمزة
 وبالعمل النصب كقولنا الحافظوا عنوة العشرين لا يأنهم من ورائهم نطف وذاك لان الهمزة موصولة وقطاعات
 الصلة تصيب للمفعول فحذف النون تخفيفا على النون كما حدث في الموصول في قوله اجمع ليكن عني الماء قتلا المثل
 فكذلك لا غلا فقول وان الدخان فطبع ما وسمهم النعم كل النعم يا أم خالك واما حذف النون مع النصب كالنصارى
 زيد فلا زيادة ونشأ على مثل اسم الفاعل والمفعول ان لا يكون ما مضى ولا موصوفين لان الضعيف والوصف فيهما
 ناويله بالنصب ولم يجز به التشبيه والجمع وجوز بعضهم عمل المصنف للموصوفين كما عمل المشي والجمع ليس بشئ لماذا ذكرنا
 واما قولهم انما رجل من بني فريخا كانا جاكوكي للعمل لانهما كانا جاكوكي في العمل والفضل واعلم ان قد جاز في التشبيه فصل اسم
 الفاعل المضاف الى مفعوله عنه ظرف قال وكذا حذف النون في جوده اذا لم يحام دون الله حيله اي كوار جوده و
 قد شد ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى الذي هم عمره كما جاز في المصدر نحو قوله نعم فلان ولادهم شكاهم في عطف
 على المفعول واسم الفاعل فان كان بمعنى المسمى على هذا صار يردا من عمره فلما جاز المصنف في جعله على اللفظ
 جاز ان يكون باسمه ما قبل فصل يفسر لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك التقيد لا ما ضايعا لوقوع المفسر
 ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا صار يردا من عمره وان كان في بعض الاحوال ولا اشتغال جاز النصب المجرى
 مع من حمل على اللفظ او في هذا الطريق في ان النصب حلال على العمل او يعامل مفسرا ان كان بما قبل متقدرا كما هو في
 فقد ناسم الفاعل ولم يرفع في الفصل لوقوع الفصل الظاهر والشد سببوه هل ان باعته ينادي كما جازنا او عبد الخ عود
 بن حمران **قوله** اسم المفعول ما استخرج من اصل وقم عليه وصيغته من الثلاث على مفعول مضرب ومن غير على صيغة
 اسم الفاعل على مفعولة وقع ما قبل الاخر كاستخرج ومخرج واما في العمل ولا اشتراط كما ناسم الفاعل نحو زيد
 معطى فلا بد من **قوله** وقع عليه يعني وقع عليه ايجري مجرى الواقع عليه ليدخل فيه نحو وجد ضراة
 وحلت عدم من حبلت فهي معطى ويسمى اسم المفعول مع اسم الفاعل والمضوية هو المصداق اذا المراد المفعول به في
 ضلت به الضرب اي وضعت عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستعمل في العمل ليجوز ان كان مفعول مطلق
 كالتحريك ان يكون على نال المضار كما في اسم الفاعل فيقول ضرب ضرب فهو مضرب لكنه اذا ادم حذو المثل في ماضى المفعول
 قصد في ضمير واحد بالقرينة ضمير الثلاث لما ثبت في الضمير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق المجرى كان
 كضربه لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في كضربه كما هو في نحو ضربه في كضربه في كضربه في كضربه
 من اصل هو كضربه في موضع الزيادة وفي عين الحركات ضمير مذكور في الواو وهو الميم لثلاثي الضمير بعد الواو وهو

عن المشبه
بالمشبه

شيء فلا بد من وقوعه في زمان كان المشبه فيه في جميع الأزمنة إلى أن يقوم قرينة على نفسه بعض ما أقول كان
 هذا حسنا فخرج أو سيصدر حسنا وهو لأن فقط حسن فظهر في الاستعمال وضعيا **قوله** وضعيا غاف
 الصيغة الفاعل على حيث كان كحسن وصفت شديد ونقل عمل فعلها ماضيع الصفة المشبهة ليست شيئا سمية كاسم
 الفاعل واسم المفعول ويجوز في مقدمة النص وقد جازت من الألوان والصيغ الظاهرة في اسمية كاسم أو ليس
 ادخل والمعنى على وزن اهل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغة الفعل ولا كانت الحال ولا مستقبلا
 واسم الفاعل يعمل المشابهة الفعل لفظا ومعنى كما مر لا فكأن جعل اسم الفاعل لا الصفة ما قام به المثل الشنف في
 منه هي بمعنى دومضا إلى مضد المشبه في معنى ذو حسن كما أن اسم الفاعل محل للحدث المشبه منه
 فصار ب معنى ذو ضرب لا ذوق بينهما معنى لأن من حيث الحدث في أحدهما وضعيا والآخر في الآخر كما ذكرنا
 وقيل عملت المشابهة اسم الفاعل بكنها صفة تشبيحية ونحو وتوث كان اسم الفاعل تشبيحي وتوث وتوث وتوث
 ليعمل على التفضيل لأن أصل استعماله أن يكون معه من مواد مع من لا يشبه ولا ينجح ولا يوث بولم يقصدوا
 اشتباه الصفة المشبهة وجهها وناشيا كاشتبه اسم الفاعل وجهه وبأنه سوا لأنه لا يلزم ذلك في
 الألوان والصيغ لأن لا نقول ابيضون وابيضه كما نقول ضاربون وضارب على اهل ضارب على سائر الصفات
 المشبهة فإن قبل المشابهة التي ذكرناها أنت حاصلة في اهل التفضيل لأنه يشابه اسم الفاعل الميم من الغالب فهو
 طاولته ظلمة طولا فاعطى له وطول أي ذو غلبة بالطول فطول منك بمعنى طائل الميم زليل المغالبة لأنه
 معنى الحدث كاذكرت سائر الصفات المشبهة قلت أول ما قبل المغالبة ليس بفعل مطر من جميع الثلاث لأنه
 ينبى منه فعل التفضيل ثم الزلن ورد منه ليس بمعنى اهل التفضيل أخوك أن لو كان لو يجب جواز تعدد الأهل في المفعول
 بنفسه أو الإلام كاسم الفاعل من زليل المغالبة لأن جميعه متعد فكان ينبغي أن يجوز أن أطول القوم وأنا أطول القوم
 كما نقول أنا طائل القوم وأنا طائل القوم نحو أنا ضارب زيد وأنا ضارب زيد ولا يتعدى فعل التفضيل إلى مفعول
 لأن من الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من زليل المغالبة فعلنا أنه ليس بمعناه وإن لم يكن منه الغلبة على مفعوله كما في
 بابل المغالبة فليس معنى أطول من القوم ذو طول له ذو غلبة بالطول بل معناه أخذ في الزيادة في الطول من بين القوم
 بعد مشاركته إليهم فيه ونحالفه لندبه لتعد اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة لعل الفاعل لا العمل بل لأن المصدر
 اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة إنما كانت فعل لما يمكن تقديرها بفعل منها فبعد ما بدعها بفعل عمل لك
 الفعل وليس لأهل التفضيل فعل بعيد فأنه وفيوم مقامه فإن قيل فعل المغالبة بعيد فأنه في الجواب عن قوله
 ونقل عمل فعلها اتفق من غير شرط زمان من الأزمنة الثلاثة لأنها موضوع على معنى الإطلاق وأما الاعتناء على
 أحد الأسماء الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها أولى لضعفها في وقته وتقسيم سائر الأسماء كما ذكرنا

عن المشبه
بالمشبه

عن المشبه
بالمشبه

عن المشبه
بالمشبه

ذلك

الصفة باللام او حجب ومعوها مضافا باللام او حجب كونه ستة والمفعول لكل واحد منهما مفعول
منه وحجب وصفت ثمانية عشر فرع على الفاعلية والصفة التشبيهية بالمفعول في المعرفة وعلى التثنية التكرار والحجب
على الاضافة وتقسيمها حسن وجه ثلثة وكل حسن الوجه حسن وجه الحسن وجه الحسن وجه الحسن
معتق الحسن وجه الحسن وجهه واختلف حسن وجهه والوقا ما كان فيه ضمير احد فهو حسن مضافه ضمير
ضمير ولا ضمير فيه فيج ومضى رفعت بها فلا حجب فيها فهي كالفعل ولا فيها ضمير الموصوف فنون وثني فيهم
واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتدينين مثل الصفة فيما ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا يفتح اما ان تكون باللام او حجب
غير كونه فاعلم ان ما علم ضميرها حجب ايها في نفسها لا ذلك من احكام اعراب الصفا وقد تقدم ذلك في باب
التثنية الكلام هنا في عملها لا في ايراد ما في نفسها ثم معو لها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او حجب
عنها عند ايقاعه حصة حاصلة ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة من اقسام المفعول والصفة مجزئة مع تلك
الثلثة ثم المفعول لكل واحد من اقسام الستة اقسام او مضافا او حجب وصار ثمانية عشر لا الستة صفة
منه بـ في الثلثة وتقسيمها بالتثنية حسن وجهه مفعول المفعول ونصبه وخفضه حسن الوجه لكل حسن وجهه
كل فهد تسعة فرع على الصفة عن اللام وكل الحسن وجه الحسن الوجه الحسن وجه ثلثان من هذه المسائل
الثاني عشر عنتان بالان احكامها الصفة باللام مضافا الى معو لها المضاف اليه ضمير الموصوف وجهه كذلك
اذا كان المفعول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجهه غلام والحسن وجهه غلام اخيه وذلك لانهم نفسا
في حقه والطلب من الاضافة التفضية ذلك وانما فلا بد ان حصول التفضية لا الحقة تحصل في اضافة الصفة
المشبهة الى الحذف ضمير الموصوف من فعل الصفة او مضافا اليه الفاعل واستتار في الصفة كالحسن الوجه
والحسن وجه الغلام والحسن وجهه بالان والاعجاز من الضمير من الصفة كحسن وجهه واما ما معاكس الوجه
ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احد ما اذا الضمير لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى ينفذ والضمير في وجهه
ناف لغيره فاما في التثنية والجميع نحو الحسن وجهه والحسن وجهه فالتثنية حاصل في الصفة في ضمير موصوف
لكن على غير كاف حسن وجهه على ما يجزى من الخلاف والثانيه من المتعدين ان تكون الصفة باللام مضافا
الى معو لها الحجب عن اللام والاضافة كالحسن وجهه او وجه غلام وانما امتنع مع حصول التفضية فيها كجاء
الضمير من وجهه لا حجب الاضافة وان كانت بظنية غير مطلوب فيها التثنية كجاء في الاضافة التفضية فاذا لم
تكن مثابة الجواز فرب الصفة مضافا اليه معا جازا خلاف التفضية فلا اقل من ان لا يكون على ضد اي عليه وهو
ضرب المضاف وتكميل المضاف اليه ومسئلة منها تختلف فيها وهي الصفة مجزئة عن اللام مضافا الى معو لها الضمير
الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فمبني على جميع المتدينين يجوز فما على حجب ضمير في الشرط والكوفي يجوز

قال الغزالي من ثلثة اقسام الذكاء واحدة سرائرها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مستندان للحسن وجهه وحسن وجهه برقع المعمول فيها فما حسننا كثر برقا الاستعمال وانما كننا اصلين لان الوجه فاعل في المعنى والاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في مفعول الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحد منهما وجهها حسنا ونقاس كذا لا يستعمل الحسن وحدهما على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه البحر على الاضافة الاسم اشتد المعمول في الفلاس فلانك فصلك المبالغة في وصف لوجه الحسن فصنعت جمعا على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا وقع في النفس الاربعة اولها ثم التفسير ثانيا كما هي في باب التمييز في نحو تصديق يدبر فيحصل التخصيف اللفظي للجزء الضمير استتار في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن انظر الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تفتين حد التنوين من الصفة وجه الضمير من فعلها واستتار في بابا وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيها معا فترك لوجه باللام التوبيخ في الحذف من الضمير مرعا لاصله في التبريد هذا فان لغزية واما من حيث المعنى فليس الا بهام ثم التفسير ان لم يكن الوجه منصوبا على التفسير كما في الاولين للدليل على انتقال الضمير فيها الى الصفة فذلك هند حسنة الوجه والمنتهى والجمع الزيدان حسنا الوجهين والزيد وحسنا الوجه ولا يكتفى بالعلامات والصفة الا وفيها كثر مستدرة الا في التبريد نحو فام رجل فاعدن غلانه واما حسن انما الصفة الى صفير السبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ حابرة في السبب تبرا او نغنا وحاكلا وفي المعنى دالة على صفة له ونفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كذا كزيد حسن الوجه فانه يصف بالحسن عين وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين في قيم وزيد يرض الخيرة اي شيع وكثيرا اخوان اي متفرغهم فحسن اذن ان يجعل صفة سبب كصفة فيستحق ضمير في صفة سبب كما يستحق في صفة نفسه فيخرج السبب اذن عن ظاهر الفاظ اللفظ في السبب اول التبريد الصفة لا ترفع والاصلين ومبني في مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير لا يشرع لفاعل فان لم يشرع لفاعل في السبب فيجوز ان وجهه وصف او حركت عليه كذا لم يدل على صفة له في ذلك نحو زيد احمد ثم يرد احمد ثم يرد احمد استتار ضمير السبب في ادفع زيد سود فسد غلام الاخ وزيد ايضا التورق زيد احمد فلا دالة لا معنى للجمع الا انه حسنا يصف بالوصف المذكور فيجوز ان يجعل صفة سبب كصفة نفسه فضمير بها ضمير نفسه اذ لم يدل صفة سبب على صفة نفسه ولا قبل ليس يدل الصفة فيجوز ايضا نحو على صفة له في خانه وهي كونه صانورا كذا قلت معنى كونه صاحبه معهود من كون التورسبب كزيد لا صفة السبب فاما حسن جان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كرمهم فقال الحسن بالافعال ككلمة التعليلك البقرة بما ذكرنا ومثله لا قبيحة ولا في غاية الحسن في حسن وجهه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الامثلة للمعمول لاصله في التبريد وازرع مسائل قبيحة لئلا ينزى الى منها في حال الصفة وفيها الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجهين في جميعها واكويلا ان اقم من الآخرين لعدم موافقة

واستمر في جواب فضيحي وتأويل اللام في اعلى السطر باللام كما كان متفرقا بالاضافة ثم اقام موضع الجاء ضمير اجابا اليه
 لتذكر حكم وجهه مشي لكون الاء جها متعني الاعلين فليس عند اذن من باب حسن وجه بالاضافة لانك لا تجد الضمير هنا
 من وجهه كما حدث من اعاليمها قوله اسم الفضيل ما شئت من فعل موصوف بزيادة على غير ما ينقص نحو فاضل وزائد على
 ولو اخبر عن مثله بان قال ما شئت من فعل موصوف بزيادة على غير فيه اى الفعل المشق منه لا ينقص بغير طائل
 اى زائد في الطول على غير وشبهه من اسم فاعل المبني مر باب المغالبة والاول ان يقال هو المبني على الفعل بزيادة متاجها
 على غير في الفعل كالمصدر المشق هو منه فيدخل فيه خير لكونه في الاصل اخيرا واشرافا بالحد في اكثر الاستعمال
 قد يشعرون على الاصل قوله وشرطه ان يبين من الثلاث الجرح ليكون ليس بكون ولا عيب من منها اصل غير مثل
 زيدا افضل الناس فان ضد غير تفضل اليه ما شد وهو مثل هو اشد منه استخراجا وبينا وعنى وقيا سلفا
 وقد جيء بالفعل مثل اعدا والوم واشقل واشبه شرط افضل الفضيل ان يبين من ثلاث جرح جازمة هل تعلم غير ازم
 للضم منصرف فابل معناه للكثره فقولنا جازمة فعل احراز من اليه وارجل من اليل الرجل فانه لم يثبت وفولهم حذك
 الشاذ في اكلهم من الحنك واول شاذ وكذا فولهم ابل من حنيف الحائهم لم يستعمل منه فعل بل فاعل سبويه وقال
 الجوهري اكل ياكل بالاء مثل شكن يشكن فكاسا اذا قام بمصلحة الا بل وهو افس من غير من القرسية
 ولم يستعمل منه فعل ايضه وقولنا ازم احراز عن الافعال الناقصة كذا وقصا فانه لا يقا كون واصيد كما قيل و
 لعل ذلك لكونه يدل على الناقصة الزمان دوز الجحيم كما تسمى بعضهم والاصل موضع الفضيل في العهد
 والحق انه اذالة على الحد ايضا كما سيجي في بابها فالامع وان لم يسمع ان يقال هو كون منك منطلقا وهو اصير منك عينا
 اشد انقلا للضم وقولنا غير ازم للضم احراز عن نحو ما تبس بجملة فانه لا يقا هو ان تبس منك لتلا يصير شعاعا لا يثبت
 فان قيل فعل لا تبس قلت ليس لا تبس للتحرك الذي هو التكلم وبس موضوع له بل هو للضم المفضل في التكلم
 وقولنا متصرف احراز عن نحو نعم وبس ليس اذ لا يقا نعم وبس وليس قولنا فابل معناه للكثره احراز عن
 نحو غربت الشمس طلعت فانه لا يقا الشمس اليوم اعرب منها اصل لا اطعم وبس ان يفرزه عن بعض البوص
 الظاهرة كالعوم والعص قوله سلا في استنار عن الربا نحو حرج قوله جرح احراز عن ثلاث في زائد نحو اخرج
 وعلم واظطع واخضع ونحوها قوله ليك لولم يكن ثلاثا بل كان رباعيا كحرج او لم يكن جرحا كاستخرج و
 اخرج لم يمكن بنا فعل منه اما ان اردت بانه من غير حدث منه فواضح لا سقالة لان اصل ثلاثه فريه فيه
 الهرة للفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فلا نه يلينسب المعنى اذ لو قلت جرح في دوح ادرهم
 انه من تركيبة جرح وكذا لو قلت من تركيب جرح عن الهرة لا تبس اخرج من الحرج وكذا في غير من المشبهة
 وكل هذا بناء على انه لا صيغة للفضيل الاصل وانما اقصاها عليه اختصاصا في قوله ليس بكون ولا عيب صفة انما هي

في التفضيل

اسم الفاعل مع متبوعه كقوله يا محمد عن الفضيل الابرار عليه حقيقة وفراستهم في القول ايضاً
 على خبر قياس نحو اعدوا شهوراً واليوم واشغل له اكثر معدوية ومشهورة وواسية ومشهورة ومنه اعني في قول
 سيبويه ومن لشانه اعني قوله وسينعمل على احد لكثرة اوجه مضافاً او بمن ومفعولاً باللام فاذا اضيف فله
 معنيين احدهما وهو الاكثر تفضيلاً والزيادة في حل من اضيف اليه وينظر ان يكون منهم نحو زيد افضل
 الناس فالأخوة يوسف حسن اخوته كتحريمه عنهم والكتاب ان قصد زيادة مطلقة ومضافاً للتوضيح فيجوز
 يوسف اخوته ويجوز في الاول افراد والمطابقة لمن هو له وإما الكتاب والمعرف باللام فلا بد فيها من المطابقة والله
 بمن مفرج مدرك لا غير فلا يجوز زيد الا افضل من عمر ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افضل
 التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فالأصح عن الجميع ولا يخرج اشان منها الا نادراً وانما لم يحل للجميع لان وضعه
 لتفضيل الشيء على غيره ومع من ولا اضافاً فيذكر الفضل عليه ظاهراً ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهر لا بد فيها
 باللام الى معين مدكور قبل فظلاً وحكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشاراً في الفعل المذكور
 معه الفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت عمر افضل لك ذلك افضل لك الشخص الذي
 فلما انه افضل من زيد فله هذا الوجه ان يكون اللام في افضل التفضيل في موضع من المواضع الالهة لثلاث
 عن ذكر الفضل عليه رأساً او خلا عن ذكر الثلاثة لخلا عن ذكر الفضل عليه فلا بد فيه فهم المضموم وضعه
 فاذا علم الفضل جاز حذفه غالباً اذا كان افضل من اكثر من اثنين سئل ام انا فقبح بغيرك اذا استحسن قولهم الله اكبر
 قوله (الله) سمك اسماء بني لثلاثين اذ عاينها انما وطول وقولهم لثلاثين اذ عاينها انما وطول وقولهم لثلاثين اذ عاينها انما
 ويجوز ان يكون مثل هذه المواضع ان الحذف هو المقصود اليه اى اكبر كل شيء واعزده عاينها لم يعوض النون
 لكن افضل غير مصر فاستبعد ذلك وامكنه جواز حذفه من توافقه مع يعوض النون فيه ويجوز ان يكون ان مع
 محذوفه محذوف اى اكبر كل شيء وقيل الحذف في غير الخبر نحو جاني رجل افضل في جواب من قال ما جانيك رجل
 افضل من زيد كانه لما كان عند الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضاً اكثر من حذف بعضها وانما يجمع
 من الثلاثة المذكورة شيئان لا يترك كل واحد منها يفيد عن الاخرى اذ ذكر الفضل كما ذكرنا ولا فائدة في واحد
 منها الا ذلك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغواً واما قوله ولست بالاكثير منهم حتى وانما المعنى لكما تفضل من فيه
 ليست بتفضيلية بل للتعريض له يست من بينهم بالاكثير حتى وهذا كما نقول مثلاً اريد شخصاً من فرسان افضل
 من علي بن قتيب فقول افضل من فرسان افضل من علي بن قتيب ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلها في
 قوله وثقت عظماء الاخيرة من غيرهم ذخر الاخيرة ويجوز في الشيبين على ما قيل ان هذا افضل اخر عاينها من اللام
 يتبعون به من له بالاكثير اكثر منهم والخبر غير منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذ يمكن المقابلة

فانما

١٢١

ع

عليه كقولك زيد افضل البصر من كل فاضل فاضافته الى البصر للتوضيح كما يقول الشاعر بعد اذ كنتم
لم تبت معلوماً فاضف الاضافة الى على ان صيغاً اصل مفضل على غير مكم فغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يتم
للمعروف التفضيلية من مشاركة المفضل والمعنى اما تحقيقاً كما في زيد احسن من عمرو او نقول كما نقول على كذا
يوماً وشباباً الحب الى ان افطر يوماً من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند
الخالف فقد روي بالذات نفسه ايضاً ثم فضل يوم شعباً عليه فكانه قال حب انه محبوب عندك ايضاً ليس صريحاً من
شعباً احب منه وقال اللهم ابدلني بهم خيراً منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر فانه ليس فيهم خيراً ابدلهم بغير
مولى في اعتقادهم ايضاً ولا فلم يكن فيه شتم مثله قوله تعالى احطاب الجنة ومنذ خير مستقلاً كانهم لما اخذوا واهجوا
النار اخذوا النار ويوق في النيران اعلم من الحكماء فكانت قلت ان امكن ان يكون الحكماء علم فانت مثله مع زيادة
وليس المفضل ببيان الزيادة بل العرض الشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحكماء او ما نحو قولهم انا اكبر من الشعر
وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل الشعر على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعد جماع الشعر
القول واصل التفضيل يعقيد بعد الفاضل من الفضول ونحوه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل في مثله في
قولك كنت من زيد وافضل منه فقلت باهل السمعل بمعنى تجاوزوا بان لا التفضيل فغنى قواك انت اعز
على من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط عتقك على وانما زيد ذلك لان التفضيلية متعلقة باصل
التفضيل بقرين من هذا المعنى لا نرى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد تجاوزني في الفضل عن مثلي فم
فيكون فيه كالتفضيلية لا بمعنى التفضيل ومنه قول علي عليه السلام ما اشد من نزول الباردة بحمك في النضر في وقت
اصدق في زمان تكبرك او تعزك اي في متجاوز من فرط صدقها عن الكبر في يجب ان لا في التفضيلية اصل التفضيل
لا كما من عام مضاً ولى معموله قال فانما رأينا العرض احوج ساءة الى الصون من ربطيمان مستقيم وقد فصل بينهما ما
وفعلها نحو قولك هي احسن لو اضعفت من الشمس قد يتقدم عليه في الشعر كقولك واستندك الزيادة فصار وهي من
عقل الراجح الجواز على سبيل ويلزم ذلك ان كان المفضل اسم استفهام نحو من اعلم زيد او مضاف اليه نحو قولك من اعلم
فمكرم انت قوله وهذا الضيف فله ميمان احد كما يروى كذا ان يقصد الراجح من اضيف اليه افا كان هذا ان و
افعل لتفضيل شئ على غيره فلا ذكر المفضل وليس في لعل من اضيف اليه من جهة لانه مفضل على ما سواه من جهة التفضيل
اليه وليس مفضلاً على كل اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجهة فيلزم تفضيل الشئ على نفسه وقولهم
في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس العرض التفضيل عليه معهم بل العرض الشك
معهم اصل الفضل ليس يشبه لانه لا يحصل هذا العرض الا لشئ بل في اصل الفضل لا واسطاً في لفظ اهل ينح
في هذا العرض لما ذكر المصنف هذا وهو قوله لاهل حجتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله

من اسم التفضيل

الذي في عين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مفرد لانه تكرار في سياق النفي
 فيكون علمنا ان قيل كيف يغلط قوله باعتبار الاول ولبعضنا غيره في قوله مفضل وماذا نحن الفاعل على انه لا يعتمد القول في
 جر منصفين لفظا ومعنى فلا يقر من زيد بغيره بل احرى عطف كما مر قلت باعتبار الاول ولبعضنا الثاني لان الاول
 الضمير المرفوع في مفضل الثاني من قوله نفسه اي متلبسا باعتبار الاول ومقتضاها كما نقول ضلبت زيدا راكبا على عمرو
 والى ما سبق قوله باعتبار الاول في النظر اليه ليعتبر ان في نظر اليه ولعل في قوله لا يفتقر حسن الى ما انما يعمل افضل لانه لم يكن
 افضل من غيره كعبه حتى يعمل عمرا ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر
 هذا عين حسن الطلعة ما رايت رجلا احسن في عهده الكل حسنا مثل حسنا في عين زيد يعمل افضل له وهذا المكان فضلا
 عنه فذلك هذا العلم الذي هو ما نطرح في جميع افضل التفضيل فيلزم ادنى جواز فيه لفظ مطرد وذاك لان معنى مرتب لرجل
 منه ابو الحسن ابو الكثر حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكل منه في عين زيد حسن الكل في عينه مثل حسنه
 في عين زيد قوله مع انهم لو فرضوا هذا افضل سبيها وهو ان اصل العمل هنا مع منصف شاذجه لاسم الفاعل لا
 الى العمل لانه لو لم يعمل لزم مرضه بالا مبتدا ويكون الكل مبتدا كافي فذلك مرتب برجل احسن منه ابو برقع احسن والحمد
 صفة لرجلا ولا يوجب ذلك ان قولك منه يبدى الكل متعلق باحسن فتكون قد ضللت بين العامل الضعيف ومعه
 باحسبه وكيجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل لقوله نحو زيد كان عمرو صايرا واعني هنا بالاحسبه ما لا يكون من جملة
 معمولات ذلك العامل لا التثنية فعلق له بذلك العامل وجهه كيف لكل مبتدا وافضل خبر فاعلم به قد في هذا الوجه
 وعندنا انك لو اقررت ليس الفضل هنا باحسبه لان المبتدا معمول عند الخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فقلت قد علم منه على
 الكل كما لا يلزم الفصل بين العامل والمفعول عند سبوقه باحسبه فقلت يبقى الضمير في منه مارجا الى غير المذكور ولا يجوز في التفضيل
 سبوقه بطرح مع كون الكلام متبنا ايضا نحو مرتب برجل احسن في عينه الكل منه في عين زيد ونقضي عن الوطى
 جواز ذلك والتثنية والسمع لم يثبت في المنة ولا منع ان يثبت في ذلك ما عطف الفاعل وان لم يكن صراحيه نحو فلما
 رايت رجلا احسن قوله ولك ان تقول معنى انك في مثل هذا المثال المصنوطا بالاضوابط المذكورة وجمعا احسن من
 الاول وهو ان تقرأ المفعول المحمورين وحرف الجر الداخلة على اسم التثنية ذكرنا انه غير الاول فقولك ذلك قولك متدفق
 عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف من كل عين زيد لانه فضل الكل على الكل لا على العين ومن التفضيلية
 قد دخل على المفعول قوله وان ذممت ذكر المصطلح لك عبارة ثالثة احصر من الثانية وهو ان تقرأ اسم الذي قلنا
 انه غير الاول على افضل التفضيل اخلا عليه كلمة التشبيه وتعرف ما بعد السبيل المرفوع من المفعول وغيره فقول
 ما رايت كعين زيد احسن فيها الكل وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها افضل ظاهر لو وضعت افضل بالابتداء لانها
 فرع الاولى وان من التفضيلية مع عمر رها مقدم هنا ليعتبر السبيل المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل

على
هذه
الطريق
من
الاسم

من
الاسم
الذي
في
عين
جميع
الرجال
انما
قلت
جميع
الرجال
مع
ان
لفظ
رجلا
في
المثال
المذكور
مفرد
لانه
تكرار
في
سياق
النفي

هذا
الحق

كوتة
شبهة

على الفعل

سوف يكون الفاعل في سوف قد رتب من قبل الـ اوباء وفعل الـ الواو وليكن الفاعل الذي كان في الخبر كما السالكين وقولان
 السالكين منقوص من سوف لانه يغني عن الرفع على تقدير الفعل وانما اختص بالفاعل لكونه مأموراً وعين الـ لا لانه
 على نافر الفعل من الحذف الى الرفع قبل الـ واو والـ لا لانه لا يرفع من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ
 لانه في الـ واو لا يرفع من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو
 ففعل الـ واو لا يرفع من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو
 الجرم من الـ واو لا يرفع من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو
 الاسماء لا صاعداً في الاعراب المحركة في الثالث ونقصوا الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب لا يرفع من الـ واو وهو الجرم
 نفس الجرم يحركه بنشئ بدل الـ واو في غير محروما اى ساكناً في الـ واو كراهة الـ واو من اجماع الفاعل لخصه بما ذكره من الـ واو
 محروم فليس على السكون لان عمل ما في جازم مظهر فيه لا نقلاً وذلك لان اصل كل كلمة اسم كانت او فعلاً
 او حرفاً ان تكون ساكنة الاخر ومن ثم لا يطلب لعلته للبناء على السكون وانما على العامل عما لا يكون غير الـ واو
 هو اصله الى حاله في الـ واو لا يرفع من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو
 فربما يرفع الفعل اعلاه والبناء وذلك لان الـ واو لا يرفع من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو
 عليه لا للبناء اى الـ واو لا يرفع من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو
 على خلاف الـ واو لا يرفع من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو
 بل انما يكون على الـ واو لا يرفع من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو
 الجازم ما لا يرفع من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو
 الرفع في المضارع مقدم على الـ واو النصب الجرم اذا عامل الرفع هو الرفع عندها وهو موقع الاسم فيكون الجازم طارياً
 على الرفع فكل الـ واو لا يرفع من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو
 العدم عدم الصلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وروا الـ واو لا يرفع من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو
 الـ واو لا يرفع من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو وانما لم يدن منه الجرم من الـ واو
 تشبيه قول الشاعر فان الناصب بل الرفع الـ واو وهو النصب والجازم يزيله لا الـ واو فلم يسمى الناصب جازماً
 لان تعريفه بآثره الوجودي اولى من تعريفه بآثره النصب وتام يكن الجازم اثر وجودي عن غير الـ واو فليس
 جازماً كما ان الـ واو يرفع على هذا ان يكون الناصب في نحو ان مضرباً وان مضرباً وان مضرباً - بآثره الـ واو
 الرفع كانه بدل ولو اخبرنا ما مدح السكك وهو ان ارتفع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم طارياً
 مسقطاً للرفع الثابت بثبوت عطلة وما فعله بعد ذلك من ايجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم كانه لا يرفع من الـ واو

لان عمل الرفع ثابت مع الجرم فكيف ينسب زوال الرفع الزوال عامله لم يجر الاعراض المذكور قوله ولحقنا
 نأضلت يعني بصلى الصالحين الرفع البارز وانما انخفض بالفعل لان الاسم يسفح مشكاه ومجوى مع جميع السلاسل الرفع
 والوفاؤلو نحوه ضمير الرفع البارز يوضع والشيء الفاعل في الجمع واوان فان لم يخلط احد هما استشكل الاخر وان
 حذفت النسب قوله وناء النابت الساكنة لا فاعلا اسكنت لفرق بينهما وبين الناء اللاحقة لاسم وكان
 او باليسكون من لا سمية الحقة الاسم ونقل الفعل قوله انما ما دل على زمان قبل زمانك مبنى على الفهم غير
 الضمير المرفوع المفعول والوفاؤلو قوله ما دل على فعل لا ينفص باس ونحو وانما لم يخلط الرفع بل حفظ الفعل لا يجر
 قسم الاضال قوله قبل زمانك على فعل لا ينفص باللفظ به لا جوجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت قولك اليوم يقول
 يزيد بعد عذ خرجت اسف فخرجت ماض وان لم يدل هذا على زمان قبل زمان لفظك به لانك حاك وزيد
 ينلفظ به لا على وجه الحكاية فدل على زمان قبل زمان لفظا به ونحو لم يخرج فخرج في قولك اليوم قال زيد
 ما يسر لي خرج فخرج ما دل على زمان قبل زمان لفظا به واكد ما يشتمل على الانشاء لا ينافي من امثلة الفعل هو
 انما كفوت واشترى والغرف يزين انما كفوت واشترى المعنى به الحال ان قولك ابيع لزيد له بيع خارج حاصل
 بغير هذا اللفظ فيصدر هذا اللفظ طاقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالحال صدق والا فخر
 كذب واثبت انما كفوت ما دل على خارج له يصعد مطابقة بل البيع يحصل في الحال هذا اللفظ وهذا اللفظ موجب له
 فلذا قيل ان الكلام انما كفوت لا يعمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق في مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم
 مطابقة فاذ لم يكن هناك خارج فكيف يكون المطابقة وعداها واعلم ان الكافي الى الاستقبال بالانشاء الطلوع
 امداد على جرحك الله واما ام الحو قولك عليه السلام في حج البلاغة اخبره اخبره اخبره اخبره اخبره اخبره اخبره
 اليه ايضا بالخبر عن الامور المستقبلية مع ضد القطع بوقعها كقوله نعم واذى اصحاب الجنة وسيفي الدين و
 العلة في الموضوعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقع الفعل طعنا كانه وقع ومضمر ثم يخرج عنه ويصير اليه ايضا
 كانه في الجواب اسم نحو والله لا ضلكت وان ضلكت فلا يلزم تكرير لا كما يلزم في الماضي الباقى على معناه
 قال والله لا ضلكت بعدكم سقرو فيقلب اليه ايضا بدخول ان الشطية وما ينضم معناه وبدخول ما النابتة عن
 الظرف المضاف نحو ما قد شارق وما دامت السموات فلنضمها معناه ان كانت كثيرا او قليلا لا وقد
 ينف معناه على المضاعف كقوله وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويجعل المضاعف والاستقبال بعد هذا الضمير
 نحو سواء على امنت ام فحدث وهذا كلما وحيث لان في الثالثة راحة الشرط وكذا بعد حرف الضمير
 يجعل الطلوع يخرج كما ينبغي بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مسئلة او صفة لتكرار عامة كك
 نحو الذي اتاك في ذلك درهم او كل رجل اتاك في ذلك درهم لان فيها راحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتداء قوله

كل ما لا يجر فيه واذا
 كان ضم كانه في
 معناه على المضاعف
 في قوله كانه في
 ويقلب
 اليه ايضا
 بدخول

بحث الفعل المضارع

مبنى على الفاعل ما بناه فعله الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناه على المحركة فلما شبه اسم بوقوعه
 موقوعه فهو بمنزلة فعله ضاربه المضارع لما شبهه المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لما شبهه مشابهة النسخة
 استحق البناء على كونه ايضا موقوعه موقوع المضارع في المواضع المذكورة قبل وتخص بالفعل لفظا لا معنى
 تارة ما ساكن الا وسطه كماله ومعنى بدلالة على المصدر الزمان وطلبه المرفوع دائما والتخص كذا في هذا الفصل بغير
 مرفوعه فتركه سكن اخر كذا في اربع مخارج فيها هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المضارع كجزء الكلمة لا الضمير
 المضارع هو كالجاء فما قبله كما في باب المضمرات ولا يهمل اذا كان فعلا وهم لا يسمون فكذلك واحد بين اربع مخارج كانت
 على الولا ولهذا في اصل هديلا وعلبط هديلا وعلبط قوله الضمير المرفوع احتراز عن اللفظ نحو ضربك وضربا
 فانه لا يسكن قوله الضمير احتراز من المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم تولد اربع مخارج اذا فعل
 به الواو انضم اخر الجائسة الواو قوله المضارع ما شبهه الاسم باحد حرف ثابت لوقوعه مشتركة وتخصيصه في
 اسوق لغيره للتكاثر يفرح والنون له مع غيره والياء للماضي المؤنث والمؤنث بغيره والياء للماضي غيرهما وحرف المصانة
 مضموم في الرابع مفتوح فيما سواه ولا يهرب من الفعل غير اذ الرضيل به نون تأكيد لا نون جمع مؤنث قوله ما شبه
 في الفعل الذي اشبهه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا هذا ومعظم المضارع على اللفظ
 التشابه مشتقة من الضرع كالاشبهين الرضعا من ضرع واحد فمما خولان رضعا فمما خولان رضعا فمما خولان رضعا فمما خولان رضعا
 اذ اخذ كل واحد منهما كجمل من الضرع ونفا بالادف الرضعا فمما خولان رضعا فمما خولان رضعا فمما خولان رضعا فمما خولان رضعا
 بيانها هو قوله لوقوعه مشتركة وتخصيصه بالسين والياء ههنا للسببية اذ زيادة هذا المحرف على اول الكلمة تغيير
 بعض حركاته سبب حصول الجهة شبهة المضارع للاسم ونظرا للجهة وقوعه مشتركة كما ذكرنا سابقا فانه كما في
 قولك يزيد صرنا كذا في الزمان قوله باحد حرف ثابت فتح المما قوله لوقوعه مشتركة بيان لوجه اشتقاق المضارع
 المطبق للاسم واما مشابهة الاسم لفاعل خاصة فيا موازنة وصلاحيته في الحال ولا استقبال فذلك على عمل كما تقدم
 قوله لوقوعه مشتركة هو حقيقة في الحال ولا استقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال ولا استقبال وهو
 اقل في لانه اذا خلا من القرائن لم يحل افعاله في الاستقبال لا لفظا وهذا لا حقيقة والواجب في الاستقبال
 يكون في الحال صيغة خاصة كما اخبره وقبل هو حقيقة والاستقبال مجاز في الحال فالحال في اختلافه لفظا لا في
 فقال الحكماء في الحال ليس زمان موحى بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا كان التصريف تشليكا وليس تشيئا
 لان الحال عند الحكماء غير لان المختلف فكونه زمانا بل هو ما على حقيق الان من الزمان مع الان سواء كان لان انهم
 زمانا والحادى المشترك بين الزمانين ومن ثم نقول ان يصل في قولك يزيد يصل حال مع ان بعض صوته ما في بعض زمان
 محال الصانع الواضحة في الاثبات الكثير المتتالية واقعة الحال بين المضارع يشبهه اسم بدخول لام الانذاره وان زياره يخرج

فان يقول ان زيد الخارج ولا يقين ان زيد الخارج فان هذا الاسم الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتدأ ثم تخرج عن
 الاية لدخول ان في تدخل على الاسم او على الشبه الاسم مع اعادة لاصلها وهو لا يندأ واما قولهم ان يدخل الى البيت
 الذي مقام حاصل كما ينبغي في بابين وعند الكوفيين كما لا يندأ الداخلة على المضارع فخصه بالمكان كما لا يشبه
 بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها للعلانية بل كالسين في التخصيص فلا يجوز ان يندأ السين فيخرج للستافض المخرج
 يجوز وفي ان لا الاسم عندهم باقية على اعادة التاكيد فقط كما كانت فعين لما دخلت على المبتدأ او قوله وفيه مشتركا و
 تخصيصه بالسين لان الاسم يكون مهما تخرج من ثم يخص واحد حسب ونحو الرجل كذا المضارع مبهم لاصل احينه
 الحال الاستقبال ثم يخص واحد بالسين فعل المضارع معرب للشبهة المذكورة عند الصمديين لا لاجل نداء المفعول فاعلة
 عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة للمشابهة وذلك لانه قد ورد ايضا عليه التماثل الخفاة
 بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيخرج الى اعرابه لتبديل ذلك الحرف المشترك وتعيين واحد للبيان فيعين
 شيئا فبينه وذلك كقولك لا تضرب ردفه فخلص لكون اللفظ دون انتهى وجره دليل على كونها للطف ونحو قولك لا تأكل
 اسماك وتشرب اللبن غيب تشرب دليل على كون الواو للصر وجره دليل على كونها للطف ونحو قولك ما باله
 حاجة فيظلك غيب يظلم دليل على كون الفاء للسسية ورفعهما على كونها للطف ونحو ضرب جرته دليل على كون
 الاسم للامر وضميه على كونها لام ك ان الاسم المحمض ويغير المعنى بكل واحد من الاعراب المذكورة ثم طرح الحكم ^{التي}
 فيه معتمدا على نحو ضرب زيد ونحو ضرب ولم يضرب كما طرح الاعراب في الاسم فالحال بالنسب فيه الفاعل بالمفعول نحو
 اكل الخبز زيد سواء كان المواضع المنسبة في الاسم اولى الفعل اكثر من غير المنسبة او اقل ومساوية لها في ذلك فطرد
 ولا يترك الحكم الذي ثبت علته ولا يترك حكمهم الواو ونحو ذلك فاعلم انهم لها وتبين وكذا حذفوا الحرف في تكلم وتكلم
 بكرم لحذفهم لها واكرم قولها فلهذا للتكلم مخرج اثنين فيهما حرف المضارعة فيعلم انها لا تكون المضارعة الا باعتبار
 معانيها ولا في اولى اكرم انهم لم ينفروا وليست للتكلم لتبنيها مع الف والفاء ولا يكون الفعل بسببها مضارعة فلهذا
 للتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للتكلم مع غير سواء كانا مذكرا او مؤنثين او مؤنثين وكذا يصح الجمع
 بالاعتبار التثنية ويقول الواحد العظيم ايضا ففعل وفعلنا وهو جار من الجمع ليدلهم العظيم كما في قوله تعالى والواحد القائل
 والعاقل العظيم ضلوا وهؤلاء في الكلام القديم المتداية وانما هو استعمال المولدين والنساء الخطاب مذكر اكان او مؤنثا
 مفرد اكان او مؤنثا وعجمو كما واللقى الث الثائب والسوئين ايض والياء للعاشب غيرها اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون
 للاربعة الواحد المذكور متناه وعجمي على الجمع المؤنث قوله وحرف المضارعة مضموم والواو سواء كان حرفا او ضميرا
 كما خرج اوفيه زائد كيكرم واصله يكرم ويقطع ويغائل واصل الانفعال ثلاثي ويما عجمي فحو المضارعة في الله
 لان اللفظ ثمنه هو اصل فكان بالثلاثي الاصل اولى لولان الرباعي اقله جازل الاصل الذي انضم وترجموا كس

بعض الفعل المضارع

لأن البناء من حرف المضارعة فيشتغل عليها وكسره من حرف المضارعة لا ياء لغة غير المحاربين إذا كان الماضي مكسور
 العين كما يحذف في الضمير وكسره و ن اياء ايضاً إذا كانت بعدها ياء أخرى فلما ضووا في الرابع أصيد
 حرفه محل عليه الرابع المزدنيه كفاً على وتفعيل وفعل وبقي غير اربع على أصل الفعل ففعله واما ما في غير في
 سيطع وبقي زيد فيه تحرفان على غير الفيناس كما يحذف في الضمة قوله ولا يبر من الفعل غير هذا تقدم عنده قولنا لم
 يتصل به نون تأكيداً علم انه اختلف في المضارع المتصل به نون التأكيد فقال جرهم انهم نوني للركبة مع النون وصير
 معه كالنكرة الواحدة ولا اعرا في الوسط واما التي تحذف لا حظ لها في الاعراب فحذف الحذف من عينين قال قيل هذا انما فعله
 اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث ثناء على الناء لما نركبها او هاء الاعراب مع هذا المنزاج على ما قبل النون كما اعرا
 الاسم بانثوني على ما فيها قلت اما ان الاسم اصل في الاعراب او الفعل فرع عليه وعلى اعرا الاسم بقدر ما يمكن
 دون الفعل ولا يما والنون من خواص الاعمال فترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وهذا على من البصريين
 واما نون على اعراب الفعل ليست ظاهرة طهي على اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع البناء في سبيل هذا
 على مذهب الكوفيين هذا مع ان العرب ادعوا الى ان نون الاعراب قبل النون كما اعروا ما قبل النون ورحوا
 لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو شغل قبل النون المؤكدة بالحركة الفعلية للفعل بين المقدر المذكور والجميع
 والواحد المولود فتفخمي في الاول وضووا في الثاني وكسره في الثالث لاجل الفتح وما كان اصل الاسم اعرا لا ينفو
 مركباً مع النون مبنياً الفعل مع النون واما لم يكن للنون معه استعراج في الاثر الى سقوطه والوجه في
 الاضاقه ومع الاسم ولضعف المنزاج لم يبر على النون كما اعرب على ناء الثالث وقال بعضهم جميع
 به النونان من المضارع باق على اعرا به كما ان الاسم مع النون معرب لكن لما اشغل حرف الاعراب بالحركة الفعلية فصار
 الكلمة لاجل الفتح صاعداً معاً كما في نحو خالصة على مذهب المصنف وقال بعضهم المضارع مع النون مبني للتأكيد
 اذا اسندت اليه الفتح على مذهب النون والواو نحو هل يضربون والياء نحو هل تضربون في الضمير البارزة فيع كذا
 لفعلها كبنية كالحذف في الساكنين في حكم الثالث نحو تضربون وتضربون كتحشون وتحشون فليس ذلك في احد الاخر
 الثالث معرب مغد الاعراب لا يشتغل بحله بحركة الفتح فان قيل فذا كانت معربة فلم لم يعوض النون من
 الحركة كما عوض في نحو ضربان ويضربون وتضربون لما شغل محل الاعراب اي هم الكلمة بما كان المناسبة
 للحرف التي ضمها قلت كراهة لا يحتاج النونات وانما لم يذرا اعرا به هو على نون التأكيد كما دار على اراء
 السبب في الثالث لتساخها للنون والاعراب قبل النون لا عليها ولشأنها في قلب لغا في بسطة قوله
 ولا نون جمع اختلف فيه ايضاً في الجمهور على ان الفعل ينون لما كذا في سبويه ان ضميرين شاكبين في نون ما سكن
 اخر وان لم ينجح فيه اربع مختر كان حملاً على ضميرين جازين في ايضاً حملاً عليه واذا جاز ذلك فشيء الفعل

فإن الفعل المضارع

بالاسم واخرجه عن اصله من البناء فكل فعل المشابه للعقل ان يرد الى اصله من البناء مع افعال داعية اليها وهو
 الواهم محل الاعراب لساكن المشابهة نحو ضرب وقال بعضهم حوسرك نصف علة البناء مع افعال الاعراب لراهم
 عليه السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين **قول** والجره رفع ونصب جزم وفتح الجزم
 عن ضمير بارز مرفوع للتنبيه والجمع والمخاطب المؤنث بالضم والفتحة والسكون نحو ضرب والمضرب به ذلك بالنون
 وحين فها مثل يضربان ويضربون ويضربن والمضرب بالواو والياء بالضم والفتحة والمضرب بالالف والضم
 تغدو والمضرب قوله فليصير الجرم تفصيل لا نوع الاضال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في افعالها كما اختلفت انواع الاسماء
 في حق تنبيهه والاسماء ويختلفا في التقدير في كل واحد من تلك الاعراب لاسمها فلهذا الاسماء فدين هناك التقدير ويبدو
 الفتح عند الضمارة قوله فليصير الضمارة المعنى نحو يضربون ويضربن بالضم والفتحة والسكون جزماء قوله الجزم عن ضمير بارز مرفوع
 المتأخر بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون والمضارع الا في التنبيه والجمع والمخاطب المؤنث فيضربان ويضربون
 اخر عن هذه الامثلة الخمسة اذ كان تكون بالضم والفتحة والسكون بل بالنون وحدها كما ينبغي وانما قيد الضمير بالماضي
 لوقال الجزم عن ضمير وسكن لوجب ان لا يكون المضرب بالضم المستحق نحو يربض ويضرب ويضرب ويضرب ويضرب ويضرب بالضم
 والفتحة والسكون وقوله والمضرب به ذلك المضارع المضرب به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة
 يرتفع بالنون وينصب بغيرهم بحذفها وانما عرّب هذا بالنون لانه ما اشغلت محل الاعراب هو الهم بالضم والفتحة والواو والياء بالضم والفتحة
 الالف بالضم والفتحة لا يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فعمل النون بدل الرفع
 المشابهة والفتحة والواو وانما اخصر هذا الابدال بالفضل للالتصاف بالواو والياء والالف دون نحو يدعون ويضربون والفتحة والواو
 ان كان الاعراب في جميعها مقدرا لا يمنع كونها معا فيكون الفعل الاخر به ذلك الضمير بالاسم المشتمل بالجمع والواو والنون و
 تكون الف ضمير بارز مشابه كالف ضمير بارز او يضربون مشابها لوان يضربون وان كان بينهما فرق من حيث ان الالف
 بالهم حروف حلي لياء وتعمل على اخوية الالف والواو الحائز النون بها وانما جاز وتوقع علامة رفع الفعل بعد فاعله لغنى الواو
 والالف الياء لان الضمير المرفوع المتصل بالحرف خاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف حروف المد
 واللين فالعلة معها كالتصوير وعبارا وسكين وسقوط النون في الجمع ظاهرا لحيته علامة الرفع وكذا
 في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد من الرفع مع الناصب وجاء الفهم
 في موضعهم وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لانه بدل ضمير النصب في الامثلة الخمسة اذ في صورة
 الجزم ويحذف هذه النونات الخمسة مع نون التأكيد ما اعتد من قال الفصل معها اشتبهت فظاها وانما اعتد
 من قال باعراب الفعل مع ما في الاجتماع النونات فيكون الاعراب معها مفيدا كما في الضمير ويكسر النون بعد
 الالف غالب لان الساكن اذا حركت فاكسر اولي وقرئ في الشواذ انما كانت وتفتح بعد الواو والياء حلا لكون

اما الماضي واما البصري ولم يكن فيها هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحرف فحانته عليها اول من اخذته على ان يكون
 انفع كما هو المذهب البصريين والاضراء وانما راعوا عامل النصب المحرم لضمها وصيدوها نحو الحذف فضر بها
 الظاهر المنفصل وتبين المضارع للحال بلان وانفا وما ومعناها من الظرف الدال على الحال واللام لا ينداء
 عند الكوفيين كما مر في قول بعضهم تميز لها بغيره بليس نحو ليس زيد يقوم وبانحو ما يقوم زيد او ما زيد يقوم
 وبان نحو ان يقوم زيد عند البدر وقال ابو علي ان لفظ النفع والاضاءة في الكلام علم على ما فيها وما يحكي
 الكلام على ليس في بابيه ويخلص للاستقبال نظير مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى منوع كقول
 القيمة وباقضائه طلب الفعل وذلك في الامر النفي والامتناع والتمني والنهي والاشفاق لان ذلك المحال
 محال وبكيفية وعد كقولك واعدا اكرم واحسن اليك وين في التاكيد ولا م الفهم اذا التفتة فوكيد وهو انما
 يلحق بما لم يحصل بخلافه لاضرب على ضعف ولا ضربت واما الحاصل في الحال فهو ان كان محتملا للتاكيد ذلك بان يحذر
 الخطأ في الحاصل في الحال شصيف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن الخطاب في الاغلب ان يطلع على ضعفه او فقهه بوجه
 واذا كان جواب القسم بما هو الحال لظهور ما في الآية كما معنى في بابها ويقتضي الاستقبال كحل جازم وانما نصب اليك انما
 المناسبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعد ما جهز الحال ونصير اليه ايضا بلوا الصديق في نحو د واولون من كذا
 بكل اذا شرط وان لم يعمل الا في فها موضوعا للشرط في الماضي ويجب ان يكون الجزم مستقبلا لا لا يجرم الشرط
 الذي هو مستقبل ولا يجرم الشيء الواقع في زمانه ويخلص ايضا بحرف التسفيس قال سيبويه ومنه وبلا التفتة ايضا وقال
 ابن مالك بل يبقى على صلاحية الحال وليس بعد فعله فعلا فيقول لكم عندى خزائن الله ونحوه كثيرة فتصير الى ان ينضم
 وما الجائزة وقال بعضهم بل بما تدخلان على لفظ الما عنه فتقلبان اللفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان واول اول
 ان قلب المعنى اخره في كلامهم وينص ايضا الى المضارع بل غلبا وادار ما فيها موضوعا للماضي قوله وينصب
 بان ولو في ذلك وانما مفادته بدعي وكلام الحجج والاعا والواو فان مثل اريد ان ينحصر الى وان مضوموا والماضي
 ينفع بعد العلم بخفة من التقليل وليس عند مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والنهي الظن في ان الوهم وان
 معناها اني المستقبل مثل ان ابرح واذا اذالم يقتضد ما بعد ما على ما فيها وكان الفعل مستقبلا كمثل اذ
 نذخل الجنة واذا اذفت بعد الواو والفاء في جمان في مثل اسلمت في دخل الجنة ومعناها السببية في ذكر
 النواصب جملة ثم ذكر ما قبل منها كضمير ثم اخذ فيض وهو قوله فان مثل اريد ان يحسن الم قوله والتي تقع
 بعد العلم بخفة من التقليل اعلم ان التقليل يعنى وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها خبرها في
 موضع للمفعول سواء كان معمول الفعل الا نحو عنده انك فاهم ولو انك فاهم ولو انك فاهم ولو انك فاهم
 فعل الخفي في معرفتك انك خارج وعلمت انك داخل او معمول مثل الشك نحو شككت في

مضارع

انك مسلم وقال سبع انه ضعف ان جوا واطع او اخشى او اخاف انك تفعل وقال جابر الله ان الفعل
 الذي يدخل على ان الفعولة مشددة كانت او مخففة فيكون نشأ كلها في الضم في فيه نظر لغو له وقد وردت وما نفي له ورد
 في جملة في ضد الحاجة في عالم وفي عجم البلاغة وقد وردت ان اخى فلا ان كان حاضرا كذلك قليل للمع لمع من ذلك
 بقوله لو فلت انتم انك تقوم كان كالنفسا فان لا النفس يدك على نوقت الضام وان على ثبوت خبره وتخففة ذلك
 اما لا تاتي ان دال على ثبوت خبره وتخففة بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكدا فيصح ان ثبت هذا المؤكد نحو قولك تخفون ذلك
 فأنتم وان في خوفك لم يثبت ان رديا فأنتم وانا اشك في انه فأنتم ولو كان بين معنى الفعل ومعنى ان نشأ فأنتم او كانتا
 لم يجزيت لك فأنتم رجعا الى المصنوع فنقول اذا خففت المشددة ففأصغر خطاها فلا تقع حرفه في موضع كالمشدة
 لا تقول تجيب من ان سخر ولا تقع الا بعد فعل التخييل كالعلم وما يؤدي معناه كالشبير والنشيد والاعتقاد
 الطهو والنظر الفكري والاحياء والبناء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بناويل ان يكون فلنا غالبنا كما لعلم فلا تقول
 اعجبني ان سخر ولا ودر من ان سخر ولا رجوت ان سخر كما كنت تقول ذلك في المتعاقبة وذلك انما بعد التخييل
 شأكت لفظا ومعنى المصدر مرة اما لفظا فظ واما معنى فكني بهما من المصدر واريد الفرق بينهما فالزم قبل الفعولة
 فعل التخييل وما يؤكده قوله او كثرى على ان يكون مؤيا من اول الامر انما تخففة لان التخييل ان المخففة انما تدلها الضم
 السبب وان لم يجز بعد فعل التخييل الصرا الى المصدر مرة واما بعد فعل الظن وما يؤكده معنى العلم فيجزي المصدرية والصفة
 والمخففة ولم يفعلوا هذا لان الاول لا ينفيد الواجب نظرا وان دخلت المخففة على الاسمية فيقولون ان هالك كل
 يحكي وينفعل والفعلية الشرطية تحوان اذا سمعته وان لو استغفاموا لم يجز جوال في اخراذ المصدرية يلزم الضم
 المؤولة منها بالمصدر فلا يجز ان يدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك على
 غير منصرف في قوله نعم لهم بنيا ام لم يعلم او قوله وان لم يدر او قوله نعم اولم يظنوا ذلك فيكذلك قوله وان سمع ان
 يكون فلا فطر بل جعلهم لم يحتاجوا اليه الى قول آخر ان المصدرية لا تدخل على الاصل غير المفعول لانها تكون مع الفعل
 بعد انما ويل المصدر ولا مصدر غير المصروف وان كان ذلك الفعل منصرفا وجب ان يفصل المخففة من الفعل بالسين نحو علم
 ان سيكون او سوف او قد نحو لعلم ان فلا بلغوا او يحجب التخييل علمت ان لم يقيم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وبلغوا
 وذلك لان المصدرية لا تفصل بينهما ويل الفصل من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بناويل المصدر
 معنى فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لول في المصدرية وبين الفعل كقوله
 سبل في فصل لا يزيل المصدرية والفعل لانها المكتوبة دورا نهائيا في الكلام قد دخل في موضع لا يدخلها انما
 نحو قولك حيث بالاملا فاذا اتفق ونوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلبس المصدرية
 لما قد من ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة في مصدرية

في الفعل المضارع

دو العطف ضمير بعد الضمير في غير المضارع مع الفعل الخالية المافعة للغاء من السببية ومثله انهم باضداد الواو مع
مع وياو ومعنى الاو انضمت الفعل بعد ما لا انضمت بأم للتواضع ان المصدر الاول فيكون معنى لا يغير في غير
يكون الواو ومعنى لا يدخل الاعلى الاسماء فيكون او بمعنى او او اللذين سمي الدخول على الاسماء واذ اجاز ال
ان بعد الحذف في الفعل الغاء والواو وحى فهذا جارضا لها بعد الاسم وانما لا يظهر ان بعد اذن لاستثبات
للفعل بعد ما لا يظهر الفصل بين اذن والمضروب لان المقصود منه ان كان التبدل للنصب على ان اذن الحذف
صار اذن لا فضاؤه النصب انه عامل النصب مكان فاء السببية والوجهية صار ان كانا عاملين في الفعل فلم يخر الفصل
بينها وبين الفصل مضار الغاء والواو واذن كواصل الفصل لا يفصل بينهما وبذلك الفصل لان اذن امكن انما جاز
اخوانا جاز ان يفصل بينه وبين اخوانه باحد ثلثة اشياء دور الفاء والواو فمهم نحو اذنت والله اكبر الله نحو
اذن يرحمك الله اكرمك الله انما اذن يازيد اكرمك وذلك كحرف دوران هذا الاشياء في اكلامه لا يفصل
وبينه وبين مضروب بالظرف وشبه فلا يفتح اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن فاما اضربك لان الظرف والحال
اذن يكونان ممول للفعل التثنية موصولة ان لا يقدم على الموصول ما في غير صلته بخلاف القسم والدعاء والله او
اشترط في نصب الفعل ان لا يوسط اذن بل يفصل عن نصب الفعل على اقلنا لغرض التخصيص على معنى الشرط في
اذن والشرط مرتبة الصلة فاذا لم يوسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم نقول والله انما
فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف معنى الشرط لم يراع ذلك نصب الفعل بعد فصل مما تقدم ان شرط وجوب
انضاب الفعل في الاخير بعد ان ثلثة اشياء تصدق وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفعول بينهما غير القسم
والدعاء والسداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدق من وجهه ووجهه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله ثم
واذن لا يلبس خلفك وكقولك انما اذن اكرمك جاز ان نصب الفعل في ذلك نصبه وذلك انك عطفت جملة
على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدق فيجوز ان تصدق الفعل بعد ومن حيث كون
ما بعد العطف من قام ما قبله بسبب ربط في العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد
العاطف كذا ولهذا لا يقره واذن لا يلبس الا في الشاذ لانه غير متصدق في الظاهر اعلم ان الفعل المنصوب للفعل
بالصلة مستند غير محذوف وجوابه معنى اذن اكرمك حاصل او واجب عما وجب حذف خبر المستند
لان الفعل اذا انضم فيه حان الذي بسببه انما كان يصلح للاستدلال فيظهر فيه معنى لا يتبعه في الظاهر وهو انما
لازم كون الفعل مستندا واما قولهم شمع بالميك خير من قهقشاذ واما ارتكبت ادعوان اذن زمانية على غير الجملة
انما انما يظهر ان كان في جميع استعمالها كما في اذن معنى اذن اكرمك وفي الجملة اكرمك كما في اذن اكرمك
وحيث في قوله ثم ضللتها اذن وانما من الضالين في لهم اذن اذنك كاذب بالرفع فانها المنخفضة للرفع لا شرطية

لا
لكون كانه انما
الفعل كذا
القول في
النصب
بعد الفاء
على
مجي

فيما وقيل في قوله ما يخرج جانباً شميماً وقيل هو السائب وكان في قوله شميماً بالالف كونه عروقاً
 في السرة والوجهين وفي قوله اذا اعلنتها كنهها بالالف واذا اعلنتها كنهها بالالفون اعلا يلبس بالالف والمانية و
 اذا اعلنتها كنهها بالالفين صندعها ونحوه الفصل بينها وبين منصوحها بالضم والنداء والدعاء فيها كونه ناعياً صندعاً
 كان وزناً لا يفسل بين العرفي ومعوله بما ليس من معوله واما قوله في الشرطان زيداً فنصب في عندهما بغير فعل
 صندعاً كما يجوز في قوله ما يخرج فاعل جملتها خالك مصداً للقلب فلا يفسد في قوله ان بالفعل هذا وتذهب سيبويه وروى
 عن الجليل بها حرفاً أصباً بنفسه قال سيبويه وروى عن الخطيب ان انشأ الفعل بعدها بضمها وضعت سيبويه بانها
 لو كان ان مشدداً لم يفتقد في نحو زيد ان اكرمه كما جاز في ان اكرم زيد ان المعنى لا يغير فيكون في هذا القول
 على ما ذكرنا وقال بعض الذين في ان اسم نون ويرى بعض النحويين ان اصله اذن مبركاً كما قال في ان اصله لان وجهه
 ان يفتح المعنى بغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها جازان بليها الحال واما قلنا قبل ان نصب مع حصول الشرط
 اضمح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ساسم العرب يقولون اذن اصل ذلك في الجواب بالرفع فخيرت يونس
 فقال لا يفتقد ذا وممكن يرى غير ما مع هذا كلام سيبويه قوله اذ لم يفتقد ما بعدها على ما فيها يعني بالافتقار ان يكون
 ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع اول ان يكون ما بعدها خبر لما قبلها كخبر اذن اكرمك ولما
 اكرمك وقد جاء منصوباً مع كونه خبراً عما قبلها كخبر ان لا يفتقد فيهم شرطية اذ اذ اهلك او اطعم البائس او ان الخبر هو ان
 اهلك لا يفتقد واحد فيكون اذن مصدراً كما تقول زيد ان يقول لا يفتقد فيكون خبر ان يكون خبر ان عطف في ان
 اذن ولا احتل ثم ابتدء وقال اذن اهلك قال الوجه رفع اهلك وجعل ان فعلاً لا توابع الثاني ان يكون جواباً للشرط الذي
 قبل ان نحو ان اذن اكرمك وقول الشاعر ارحم ارحمك لا يرفع فيه ضمناً اذن يرفع وقد علمت كروب ويجوز على هذا
 ان يكون لا يرفع فيجوز ان يكون لا يرفع للشيء لانه جواب الشرط لا يرفع فيجوز ان لا يكون جواباً للشيء كما هو مذهب
 نحو قولك لا تكثر تدخل النار اي ان تكثر تدخل النار فيكون لا يرفع لا يرفع ان يرفع وعنده غير ان يرفع منصوباً ان يرفع
 عما قبله مصدر كان المحاط بالان لا يرفع فوجب قوله ان يرفع الثالث ان يكون جواباً للضم لا يرفع كخبر اذن اذن اذن
 ان عادل عبد العزيز مثلاً واكتفى منها اذن لا يرفعها ولا يرفع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة فمعتد على
 ما فيها لا يستقر على يرفع معوسطة في غير هذه المواضع نحو فيل اذن زيدته واو لئس الرجل اذن زيد وعفي ويجوز في
 نحو ان يرفع انك واذن اكرمك ثلاثة اوجه التحريم وهو الا في يرفع الفصل على الجزم والنصب الاستسقاء
 وعطف اذن مع الفعل وما كان الجزم شرطية كما ذكرنا على الجملة شرطية والرفع على ضمك المبتدأ والمبتدأ ان اذن اذن اكرمك قوله
 كمثل اسلمت كمثل اذن الحنة ومعناها البسيطة اعلم ان هذه هي الاختصاص في جميع استعمالها
 حرف جر وانصاف الفعل بعدها بغير ان وقد يظهر كما سلك ان يكون من عن العرب كذا ان اكرمك ما قلنا

بني الفعل المضارع

او نكرهنا
او نكرهنا
على فعلنا

اقل الناس صحت ما ناسك كيم ان نقر ونجد عام وقال امرت كيم ان نظهر جبري وفتن كيم اسيد بفتح وسيله
نقد الام عليه نحو كيم اناسوا وناخر عنهما في قوله نخرج كيم لنقصي قية ما وعدت بان كيم المتأخر في الاول بدل من لا
المقدّم في الام المتأخر في الثاني بدل من كيم المقدّم وقد يبدل حرف من مثله الموضع له في النص فاعل ففردا اصبح لي غدا لله
ثم من الفاعل عنه بعضهم وعند الخليل ان الناصب مضمر بعد ما بنا على من هبه و هو ان لا يصب في ان و قد في الكوفية
الحاق جميع اسمعلا لها حرف ناصبة مثل ان ويعتذر وفي نحو كيم ان نقر بان ان لا بد ان او بدل من كيم وفي كيم
تقصي نيزاد الام كيم ان يعرف كيم وفي كيم بان الفعل المضرب كيم مقدّم وما مضرب ذلك الفعل كانه قد
لاك جئت فقول كيم ان كيم الفعل ما ذا وفي اعتذارهم هذا لانه لعدا اصول احدها حكا الصلة وانها معمولها والتم
نصب ما الاستفهامية متأخر عن الفعل المقدّم ولا ينصب الاستفهامية عليه ولم ان يقولوا المقدّم كالمقدم
لان كيم يكون اذا مقدّم على كيم لئلا يستفهم مع انه لا يكون من كيم معه كيم واحد لا يستفهم كيم
له وبه فان الجار والمجرور كيم واخذ فليقط ما بهذا الوجه عن النصب الملقظ الثالث حذف الفاعل كيم
عن جرة ولا نظيره في كيم امهم وعند الجدي كيم قد تكون ناصبة بنصبها كان وجارة مضمر بعد ما كان في
نقد ما الام نحو كيم اناسوا في ناصبة لا غير بنصب ان وليس فيها معنى الغليل بل هو مستفاد من الام واذا جاء
ان في جارة لا غير بمعنى الام للغليل وهكذا في كيم ولا يجر الاسم الصحيح الا في كيم وفي غير هذا النظم
نحو حكا كيم كيم يجل ان يكون ناصبة بنصبها كيم الغليل وان تكون جارة كالام مضمر بعد ما وان الام في
كيم لنقصي فائدة عندهم او بدل عندهم من كيم الجارة وان عندهم في كيم ان بدل من كيم لان كيم بدل الام
بعد ان كيم لا يقدم على معمول الفعل المضرب بعد ما فلا تقول حكا كيم نصيب لا نفا ما بنا
او ناصبة فلا يقدم عليها معمول ما بعد ما او اجاز الكسائي تقديم منصوب عليها واما قول الشرح اذا انت
ضرب فمما يراد الفتى كيم ضربه وفتح مرفع بنصب ضربه ما كفاة وقبل مصدرية وكي جازة اي الضربة ومنفعته ووجه
المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كيم على انها بمعنى كيم او اياء محذوفة للتخفيف والتشديد ولا يظلموا
الناس كيم لا تظلموا وقيل بل الناصبة ما تشبهها له بان والكاف للتشبيه والمهملون مفعول ذلك ويشبه
لا تظلم الناس كيم لا تظلم بالتحديد وعلى مذهب الخليل لا ينصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدّمة فيكون ان
يقال على مذهب ان المضارع اعرايه ارفع او نصب عرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع
اقرب من النصب ووقع موقعه بنفسه ارفع من وقع موقعه مع غيره وعرب بالنصب لما وقع مع ان
موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يسمى جواز فلم يعرب اذن
نصف المشابهة كيم اخذنا قبل في له وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر لا يظلمها بمعنى كيم في ان

وقيل ان
الفاعل
نصب الفعل
بمعنى كيم

نحو امسكت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تقبيل الشمس فان اردت الحال تخففاً او
 حكاية كان حرف ابتداء وفرع وجب السببية مثل عرض حتى لا يرحبه ومن ثم امتنع الرفع في كان
 سيري حتى لم يدخلها والنافعية واسير حتى تدخلها وصار في الثالثة كان سيري حتى ادخلها واقيم سار
 حتى دخلها ابتداء بالحرف التي ينصب الفعل بعدها كما صار ان اعلم ان هذا الحرف مخفف فيما اذا تنصب الفعل
 بعدها فبعد البصريين حتى ولا مكي ولا حمي حروف جر والفاء والواو وحروف عطف ولا ينصب شيء
 منها عند بعضهم بنفسه لان الثالثة الاول حرف جروي من اعواض الاسماء والثالثة الاخيرة غير مخففة ونظر العالم
 الاختصاص جاء ان فاعله بعد لام كخاصة في بعض المواضع فثبتت بذلك انها غير عامله بنفسها وعند الكوفيين
 ازجيح واللام تنصب بنفسها ايها مقام الناصب فاللام قامت مقام ك فعملت عملها وزن اخيراً ثعلبية
 وانما اذا كانت بمعنى الفعل عمل ان وفيها فالواو اعيه لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله واعتقاد بقاءه
 على اصله اولى تام مضطراً لان اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيها فالواو البصريون من تقديم الناصب بعد هذا
 الجار حتى تبقى على اصلها من الجرح مذروحة عن اعتقاد خروجهما عن اصلها وحيثما ثبت تقدير الناصب في
 خوف الجرح ليس عبارة ولا فاعله في قوله ع الاي هذا الا لا على اصله الوحي على ان لام الجرح ليست بمعنى ك ومعنى ان
 وحي في الثانية ليست بمعنى ان فكيف لمحلان في نصب على ما ليس بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست
 في لام العرب حرف جر وان الجرح الذي بعدها في نحو حتى مطلع النجم بتقدير حرف الجرح حتى انني لمطلع النجم فكيف
 مخرج عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تفعل في الافعال كما ورد على سائر الكوفية بل يره عليه بانها
 غير مخففة فبطل كنه في مذهبه بعد ان حذف الازار وايقاد عمله في غاية الغاية فكيف اطرح بعد حتى وايقاد كيف
 اطرح حذف الفعل يعني هاجم الجرح واسم وعند الجرح من الفاء والواو وانما نصبها بنفسها وقال الفراء الاضالة
 بعد هذا الحرف من نصبه على الخلاف اي ما لم يعطوف بمصادر مختلفا المعطوف عليه والمعنى مخالفة والاعراب
 ككسراً انصب الاسم الذي بعد الواو في المعقول معه لما خالف ما قبله وانما حصل الخلف بمجانبة ما كان له طر
 على انعام معنى السببية في الواو معنى الجمعية وعلى او معنى التثنية او الاستثناء وتوهم في نحو لا ناكل السمك شرب
 الظاهر انه نصب على الصفة بمعنى فوهم نصب على الخلاف او لو كان زعموا ان نصب الظرف في نحو زعموا ان لا ناكل السمك خالف
 الشبهة والحكمة لا يلائق على زيد انه عند كماله في زيد فثم ان زيد هو فاعله كما في قوله لا ناكل السمك فاعله
 معنوي بانصبه لان لا يلائق عند اكثر النحاة ووجه الاستثناء في المعطوف نحو ما يراه بكسراً في قوله لا ناكل السمك فاعله
 الاخر من حيث اختصاص الفعل بالمتفعل لا يوافق هذا الحرف في المعطوف نحو ما يراه بكسراً في قوله لا ناكل السمك فاعله
 وهو متفعلية كما في قوله لا يلائق في قوله لا ناكل السمك فاعله كما في قوله لا ناكل السمك فاعله كما في قوله لا ناكل السمك فاعله

لا
 فاعله
 المتفعلية
 ككسراً

في الفعل المضارع

قوله من ثم انصاع الرض من جهة كوحى الرفع ما بعد ما حرف استيذان شغبت المشقة المذكورة لا يبيح كان
 الناضية بلا جزم لموكانت ثامة حاز الرض وامتنع اسره حتى نذخلها لما ذكرنا و هو انك لم تقم بالسيار الذي هو سبب التحو
 فكيف تم جعل الاله نحو ما فيهم سار حتى دخلها فانت حاكم بحصول السير سار عن فني سار العلم ان المصنف اجاب
 الفصل بفتح واو وبين الفعل المضروب بعدها بالشرط نحو انظر حتى ان قسم شئ نأخذ بنصبك خذ لو جئت الشرط
 عجز ما فليس لك في نأخذ لا الحزم وكذا لعبد ونحو لا والله او اذ اقلت لك اركب كب نصبت كب استنفع ان السار
 الفصل بينهما وقال الفصل في نظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان يقول يقول واخر حتى في اكلنا اناكل فاعترف
 مفصولا به عن فقه اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير النظر نحو انظر حتى من اخذ نأخذ فلا
 يجوز بل يجب جزم نأخذ ولا يجوز الفصل افتقا بين ان ولن في وبين منصوبا بها لانها ناصبة بانفسها ولا يفصل بين
 العامل المحرف ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انصبت ها لتكونها على حرف واحد **قوله** و
 لام كم مثل استنذ دخل الجنة والام المحذوم تأكيد بعد الف كان نحو ما كان الله ليعيدهم الظن ان تقدير
 عبد اللام الزائدة التي تحذف بعد فعل الامر ولا مرادة نحو امرت لاجل وريلا الله ليعيدهم التأكيد التخيضر من
 حيث لا شمل المحرك ان الشدة اذا كانت ماضية لفظا نحو ما كان الله ليعيدهم او معنى فو لم يكن الله ليعيدهم وكانت
 هذه اللام في الاصل هي التي نحو قولهم انت هذه المخطئة اى مناسبت لها وحى تلفيظك فعني ما كنت لافعل ما كنت
 مناسبا لفعله ولا يلزم في ذلك ولا شك ان في هذا معنى التأكيد **قوله** نعم وما كان هذا القرآن ان يفترى كان
 اصله ليقر فداخذ من اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهر ان الواجبه الاضمار بعد هاء واذا
 كانت كالنافية عن ان **قوله** والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او هي واستفهام
 او هي وعرض والواو بشرطين احدهما الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك والواو بشرط معنى ان ترك الفخض وهو
 جملة الاشياء المذكورة نحو لو انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولو ارسلناك نبيا رسولا فنتبع ايانك وترك
 الذبحي اصر فان لم يعلمه تركه ويذكره فتغفه الذكر على قرائة النصيب فان لم يسل بلغ الامانة فان لم يعلمه
 على قرائة نصيب اما الد حرفه اخل في باب الامر والامر عند النفاة لا عند الاصوليين كما يعني في باب الامر نحو الامر
 لا نأخذ في ذلك فاهلك والهم ان رفنى ما لا تضد في منه وانكسار الفاء اجوز ان نصب للدعاء الدول
 عليه بالجزء نحو غفر الله لك فبد خطك المحبة **قوله** ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا نحو اني فاشكر
 فلا كلام في معناه وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلوله عليه بالجزء نحو اتق الله امره وهل جرت كتاب
 عليه وحسبك الكلام في تمام الناس واسم من يجوز ان فانك وطليك زيدا فكرمك او يكون
 امر للندبة نحو لا سيدك سيد ففوق لكسائى يجزى جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد لا يجرى في نحو

من ثم انصاع الرض
 من جهة كوحى الرفع
 ما بعد ما حرف استيذان

[illegible]

في الفعل المضارع

الاشتراك وانما صنفها ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التخصيص على كونها سببية لان المضارع المرفوع لا يقرينة مخلصه للحال والاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو انصرف مرفوعا لسبق الى الذي هو الفاء العطف جملة حالية للفعل على الجملة التي قبل الفاء فنصرف الى النصب **مقتضى** على ان ليس معطوفا للمضارع النصبوي بان يخرج وقبل الفاء المذكورة محل بخصيص المضارع للاستقبال اللان في الجرائية كما ذكرنا في النصب سببا لان كان فيه شيان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كون الجراء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف والخبر هو الجاء كما ذكرنا في ان في انما اختارنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر بالفعل المقدم بتقدير ان قد ينزني فاكرمك يمكن منك زيادة فاكرام مني لان فاء السببية ان عطفت وهو قليل في انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيضئ في الفاء ولذا انقول في الفعل النصبوي بعد الواو والصرف لهما قصد فيهما معنى الجمعية فنصبوا المضارع بعد الواو لانهما **مقتضى** مرشدا من اول الامر انما ليست للعطف في اذن ما واو الحال اكثر دخولا على الجملة الاسمية فالمضارع بعد الواو بتقدير مبتدأ محذوف والخبر هو الجاء فغنى قم واكرم قم وقياصي ثابت في حال ثبوت قياصي واما معنى مع ولا دخل في اصل الاسم قصدوا هم مناصحة الفعل للفعل المضارع واما بعد ما فغنى قم واكرم قم مع قياصي كما قصدوا في المفعول مع مصاحبة الاسم للاسم ففضل ما بعد الواو ولوجبت الواو عاطفة المصدر على مصدره تنصيده من الفعل قبله كما قال الفراء اي ليكن منك قيام ويقام في لو ليكن فيه خصوصية على معنى الجمع كما لو ليكن في تقديرهم في الفاء مغنى السببية بل كون واو العطف الجمعية قليل نحو كل بل وضعت واو الاولى في قصد الخصوصية في شئ على معنى ان يجعل **مقتضى** وجب يكون ظاهرا فيما قصد النصبوية عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احدا الاشياء المذكورة لانهما غير حاصلين للمصداق فيكون كالشرط الذي ليس بمحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كذا انما فرجوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونها احدا الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكفراستعمالها في الواو في مثل هذا الوضع عني في انتصاب المضارع بعد ما وذلك مشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن مسن العطف لقصد السببية في احدها والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية فزعم انما لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف والخبر هو الجاء بصد الفاء مع ما بعد ما اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجرائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجرائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله فهو هل تطع فيأتيك زيدا او يتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل والظرف او كيف اذ لم يبين الفعل المستفهم عنه فهو هل فاتيئك فخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فاستقبلنا فحيثي ولو فاسير تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه لوضوح وانتيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجاء محذوف كشرط نقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شئ من ذلك

في صريح الشرط وبالطريق لا يكل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا جواب الجواب بالفاء ولا جواب ايضا
 الشيء الواحد يجوز ان يقول نقاله ولا فطره الذي يدل على انهم جواب قوله فتكون من الظلمين قوله تعالى
 ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون
 فتكون عطف على فطردها فالجواب الجوابين لان كلا الشرط والجواب كلا الشرط والجوابين ومعنى النفي نحو ما
 تأتينا فخذ ثاين ان تأتينا فخذ ثاين الحديث لا انتفاء شرطه وهو الايتان لقوله تعالى لا يقضيه عليهم فهو قوله
 هو القياس في ذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يحمل الفعل المتقدم الذي هو غير موجب جبا ويدخل جملة كذا ان يكون
 الفاعل ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيل عليكم غصص ان تطغوا فاحول الغصص حاص
 ويجوز ايضا ان يكون النفي رجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الايتان اي ما يكون منك ايتان بعد حديث
 وان حصل مطلق الايتان وهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان يتسبب بعد الفاء السببية لكنه
 على تشبهها بفاء السببية كما يجي وانما قلنا ان الفاء هذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان اتيتي حدثتي
 مخالفة المعنى لقولك تاتيني فلا يحدثني بل انما يعطى هذه القامدة معنى العطف الصروف اما ما طرفة
 الاسم على الاسم نحو ما كان منك ايتان فحدثني على ما يكون ومنه بدل هذا النصب واما ما طرفة للفعل
 على الفعل نحو ما تاتيني فحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه
 معا فيكون مجموع الايتان المقيد بقيد تعقيب الحديث اياه منفيا والمركب من الجزئين يتبقى بانتفاء جزئية
 معا وانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلة الاول يكون المعنى ليس منك ايتان ولا حديث مع وجود ان يكون
 قوله تم ولا يؤذن لهم فيعتدون في هذا المعنى وعلى نفسك الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك ايتان لكن لا
 حديث بعده ومنه قوله عليه السلام في نهج البلاغة لا يخرج لكم من امرى رضى فترضونه ولا يحيط بجمعهم عليه
 ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الايتان لا يكون من ون الايتان بل ان جعلت ما بعد
 الفاء على القطع والاستيناف معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا بما
 بما جامل جالتا كما قاله علي بن ابي طالب في نهج البلاغة فخرجي ونكذ لنا ميلا في نفي نجي ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء
 للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواءا فالنصب يعلم ان التباس كما ذكرنا
 قبل فيكون قوله تم ود والودهم فيد هني اي فهم يد هنيون وكذا قوله تم ولا يؤذن لهم فيعتدون اسم
 فهم فيعتدون كانه قال فيد هني او فيعتدون او كما ان قوله تم فانتهم فيد سواء بمعنى فتستون وكذا قوله التماس
 الربط لقوله فقط ولم ترد ما جزم عليك فخرجي ولا اري باسما من ان لا يقدري في مثل المبتدأ لان فاء الجزاء
 قد تدخل على المضارع المثبت والنفي بلا من غير تقدير مبتدأ كما يجي في الجزاء وممكن الاستيناف والسببية مع

الذي قبله عقبتا لكون

في صريح الشرط وبالطريق لا يكل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا جواب الجواب بالفاء ولا جواب ايضا
 الشيء الواحد يجوز ان يقول نقاله ولا فطره الذي يدل على انهم جواب قوله فتكون من الظلمين قوله تعالى
 ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون
 فتكون عطف على فطردها فالجواب الجوابين لان كلا الشرط والجواب كلا الشرط والجوابين ومعنى النفي نحو ما
 تأتينا فخذ ثاين ان تأتينا فخذ ثاين الحديث لا انتفاء شرطه وهو الايتان لقوله تعالى لا يقضيه عليهم فهو قوله
 هو القياس في ذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يحمل الفعل المتقدم الذي هو غير موجب جبا ويدخل جملة كذا ان يكون
 الفاعل ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيل عليكم غصص ان تطغوا فاحول الغصص حاص
 ويجوز ايضا ان يكون النفي رجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الايتان اي ما يكون منك ايتان بعد حديث
 وان حصل مطلق الايتان وهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان يتسبب بعد الفاء السببية لكنه
 على تشبهها بفاء السببية كما يجي وانما قلنا ان الفاء هذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان اتيتي حدثتي
 مخالفة المعنى لقولك تاتيني فلا يحدثني بل انما يعطى هذه القامدة معنى العطف الصروف اما ما طرفة
 الاسم على الاسم نحو ما كان منك ايتان فحدثني على ما يكون ومنه بدل هذا النصب واما ما طرفة للفعل
 على الفعل نحو ما تاتيني فحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه
 معا فيكون مجموع الايتان المقيد بقيد تعقيب الحديث اياه منفيا والمركب من الجزئين يتبقى بانتفاء جزئية
 معا وانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلة الاول يكون المعنى ليس منك ايتان ولا حديث مع وجود ان يكون
 قوله تم ولا يؤذن لهم فيعتدون في هذا المعنى وعلى نفسك الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك ايتان لكن لا
 حديث بعده ومنه قوله عليه السلام في نهج البلاغة لا يخرج لكم من امرى رضى فترضونه ولا يحيط بجمعهم عليه
 ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الايتان لا يكون من ون الايتان بل ان جعلت ما بعد
 الفاء على القطع والاستيناف معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا بما
 بما جامل جالتا كما قاله علي بن ابي طالب في نهج البلاغة فخرجي ونكذ لنا ميلا في نفي نجي ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء
 للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواءا فالنصب يعلم ان التباس كما ذكرنا
 قبل فيكون قوله تم ود والودهم فيد هني اي فهم يد هنيون وكذا قوله تم ولا يؤذن لهم فيعتدون اسم
 فهم فيعتدون كانه قال فيد هني او فيعتدون او كما ان قوله تم فانتهم فيد سواء بمعنى فتستون وكذا قوله التماس
 الربط لقوله فقط ولم ترد ما جزم عليك فخرجي ولا اري باسما من ان لا يقدري في مثل المبتدأ لان فاء الجزاء
 قد تدخل على المضارع المثبت والنفي بلا من غير تقدير مبتدأ كما يجي في الجزاء وممكن الاستيناف والسببية مع

بحث الفعل المضارع

تقدم المبتدأ الظهور وقال سلبوه المعنى فهو ما ينطق على كل حال وذلك بناء على قبحات الشواء وتخللهم ثم
 رجع وقلوبهم هل خبرك اليوم سلبه سلق وقد لا يصرف بعد وواجمعية انصب الى النصب هنا من اللبس كما ذكرنا
 في خواشيتي واسكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع مثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت
 واضرب زيد اي وانا اضربك كذا ربما لا تصرف كما ذكرنا بعد والى النصب نحو تقالوا لهم ويسلبون معان عينة
 الامانة من اللبس فان او في الاصل احد الامرين المعنى لا بد من احدهما من القتال والا سلام وفيما جاء الى معنى
 او لا فلا يرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معينان عند سلبين وانما جاز النصب بحده في المعنى الثاني
 معان الفاء ليست للسببية تشبها للقاء بقاء الجواز لكونه فاء بعد مضارع كما شاهد المعنى كما شئت فيكون
 والى المعنى الثاني كثيرا استعمال كقولهم لا يسعني شئ فيجرح عنك ايمان وسعني شئ لم يجرح عنك وقال ما قام
 من قدام في زيد يتألف فيكون لا بالنى هي عرفت وقال وما حل بعد غرما ببلدة فينسك الزنقان له اب اي يجل ولا سلب
 ولولا ان ما بعد الفاء في البتين منفى لما جاز لا يستثناء اذا المفعول لا يكون الا في الموجب قد يتناف بعد الواو
 معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعوج اي وانا لا اعوج على كل حال وبعد من غير معنى الى والا كما تقول اناسا
 او اقيم حكمت ولا السفر فربما لك فقلت واقبل اي انا اقيم اي بل انا اقيم وجعل سلبوه الرض في قولنا حل ملكا او توت
 اما على العطف على ما اول وعلى القطع اي نحن غوت وقوله او نرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله
 تركه بواو كواب الخيل اذ تاء وتولون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى ان تركوه وتولون كقولهم ولا
 ناعب الالين غرابها وقال بولس هو على القطع اي بل انتم نازلون وابعني بل بالخبر في حروف العطف كما في قوله المائة
 الف او زيدون اي بل هم زيدون وقد يقطع بعد الواو وغير الجمعية قال على الحكم الثاني يوما اذا قصير قضيتك ان لا يجي
 ويقصد ان ينصب يقصد لا تدخل مع النصب ان يكون معطو فاعل يجوز المنفى فيكون المعنى على الحكم ان لا يجي ولا يقصد
 وهو متناقص ويحمل ان يكون عطفا على الجواز الكاش بمعنى يعدل معنى على الحكم ان لا يجي وان يقصد فترك العطف
 خوفا من اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد لا تقول زيد يجي اذا اشتهت جمعية وتمتته اي ينبغي ان يجي
 فالمعنى ينبغي ان لا يقصد اي ان لا يجي وقد يقطع مع الفاء التي لغبر السببية كما ذكرنا في قوله لا تجي وذكرنا انما ملا
 ومثله قوله وما هو لان اراها فاجئة فاجئت حتى ما كاد احبب يروى بنصب اهت ورفع على القطع اي فانا
 قوله والواو بشرط الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها فاما
 واحد ويكون قبلها امر نحو ذني وازورك وفي نحو لا تتعني خلق ونائي مثله عار عليك اذا ضلت عظمي ولا
 نحو هل نرتني ونعطني وانمى نحو لستك عندنا وتكرمتنا وتخصيض نحو لا تزورنا وتكرمتنا وعرض نحو لا تزورنا
 وتكرمتنا والفاء وتولون هذا وواو العطف نحو ليكن زيارة منك واكرام مني وقد ذكرت ما عليه في الفاء قوله

الاستحقاق والصفه
اي المستوى

المنع من قول
المنع من قول
المنع من قول

المنع من قول
المنع من قول
المنع من قول

المنع من قول
المنع من قول
المنع من قول

واو بشرط معنى الى ان معنى اء في الاصل احد الشئتين او الاشياء فخر يد يقوم او يقعد اي يعمل احد الشئتين ولا بد له من احدهما فاذا قصدت مع عادة هذا المعنى الذي هو لزوم احدا لا من التخصيص على حصول احدهما عطف الاخر وان الاول يمتد الى حصول الثاني نصب ما بعد او فليقبل سيقده بالا وغيره بال والمعنيان يرجعان الى شئ واحد وان ضمرته بالا فالمضاف بعد مجزوف وهو الطرف اي لا لزومك الا وقت ان تعطينه فهو محل النصب انظروا قبل او وعد من شئ به بالي ما بعد ابتداء ويا واصل مجزوف بالو التي بمعنى الى هذا وقال سيدي بن زول الشاعر ما انا لشيء الذي ليس نافع ولا يضرب من مضاعف بقول يجوز رفع بغضبك نصبه ما لرفع فلعطف على الصلة اعني قوله ليس نافع قال وعلى في كتاب الشعر بل هو عطف على ناضي وليس بشئ لا نيكون المعنى اذن ما انا بقول للمشي الذي ليس بغضب من مضاعف اي لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرج لا يهين ذلك لا فيه اذن شئ النفع والغضب معا وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي يغضب من مضاعف لا اقول قلت الذي قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافع لا نيكون المعنى اذن لا اقول ولا لا يجمع نفعي وغضبي صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول ولا يجمع نفعه وغضبه صاحبا ما اذا جعلناه في سياق النفي الذي هو انما فلا يفسد المعنى لا نيكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفع مع غضب صاحبي منه وذلك اما باننا قلنا معا وانما احداهما لان المركب ينفي بانثناء احد جزئيه كما ينفي بانثناء مجموعهما فقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اعني بقول وكلفه الفاء على الفعل المستعمل عنده قولك متى فكرت كركمني على ما تقدم تغيل ذلك وقال سيدي وتعبوا على ان الغضب المنسوب معطوف على الشئ اي الذي غضب صاحبي له سبب غضبي وفيه نظرا لان الضمير في منه يرجع الى العزم غير النائم فيكون المعنى وما انا بقول لشي من مضاعف غضبي من الكلام الذي لا ينفع ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقد لا نك انما اضغته الى الغضب ليعلم ان الغضب من غلا يحتاج الى الغض منه كما يتتأ في الظروف المضادة الى اجل قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه مضافا عطف على شئ في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة بعد بعد هان نحو قولها ليس عابثة ويقع عني حب ان ليس الشقوق تكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو عجب ضرر يد فليشم وضرر يد فليشم يضرب يد او يشتم والواو والفاء واو في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية ولا انتهاء قوله ويجوز اظهار ان مع لام في والعاطفة مجزوف في اللام اخذين من المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذي يفيض فيه ما يوجب اظهار ان فالذي يبقى بعد القسمين هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهار ما بقول انما حاز اظهارا مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة مجزوف امرت لا يكون لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح فوجب ترك الالاء والعجب ضرب زيد وغضبه وادعت لضررك فخرت لكم فلان يظهر معها ما يقبل الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام المحم

الضمير في قوله
فخرت لكم
هو الضمير في قوله
فخرت لكم
وهو الضمير في قوله
فخرت لكم

الابتداء لسمي بمعنى الاستغراق فيه وقال هي مثل امر في احتمال الاستغراق وعدمه الظاهر فيها الاستغراق كما ذهب
 إليه النحاة وإنما لم يجر هذا القطع فيها دون الحال لم يضرب زيداً من كسر الباء واليوم واخصت لما اضرب زيداً
 ادوات الشرط عليها فلا نقول ان المضارع من المضارع يضرب كما نقول ان لم يضرب ومن لم يضرب فكان ذلك لكونها
 فاصلة قوية بين العالمين المحرفين او شبهه ومعهولة واخصت المضارع بالاستغناء هنا في الاختصاص عن ذكر المضي
 ان دخل عليه دليل نحو شادفت المدينة ولما اى لما ادخلها كما جاء ذلك في قوله التي هي نظيرها قال الزم للرجل غير ان
 كانها لما انزل رجلاً لنا وكان قد جاء ذلك في لوضورة كقوله اخفظ وديعتك التي استوفيتها يوم الاحاد
 وجدت وان لم يرد اذا دخلت حمزة الاستفهام صلى لم ولما هي الاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجواب
 الى الا قراراً من غير كونه تعالى المفسر لك المزيل بك وقوله الما تعري امانا اليقظة قوله ولا امر الا امر اللام المحذوف
 لما الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفهمنا وقد ليسكن بعد الغاء والواو ونحوها ولما
 طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقتضوا وهو مع الغاء والواو لكن ان انصالحا بما بعد ما اشكوا لكونها على
 حرف واحد ضمها للغاء والواو مع اللام بعد ما وحرف المضارعة ككل على وزن فخذ وكلف تخفف بحذف
 الكسر واما لم فنقول عليها لكونها حرف عطفت مثله ويلزم اللام في التثنية في غير الفاعل الخاطبة هو ما فعل الامر
 نحو لا تضرب انا ولتضرب نت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو لتضرب زيد
 ولتضرب هند وهما الكثيران واما فعل المتكلم لقوله ءتوموا فلا اصل لكم وقال تعالى ولعل خطاياكم وهذا امر
 الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رأيت فان كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب
 فالقياس تغليب الحاضر نحو اذنا لخاصة وغائب وافعلوا المرى بعضهم حاضر ويجوز على ذلك ادخال اللام في المضارع
 الخاطبة ليفيد التاء الخطابة اللام الغيبة فيكون اللفظ لجمهورهم فليكون بعضهم حاضر وبعضهم غائب
 كقوله عليه السلام لتأخذن امصافكم وفي الشواذ في ذلك فليقرحوا وجاء في النظم حذف اللام في فعل غير الفاعل الخاطبة
 قال محمد فقد نفست كل نفس اذا ما خضت من امر تبا واداء الفراء حذفها في الذكر في قوله يفعل الله تعالى قل لعباده
 الذين امنوا اقيموا وانما اتركلك ذلك لاستيعاده ان يكون القول سبباً لاقامة ولاولى من ين في مثله الجواب
 كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلاة عند قوله لهم صلوا جعل قوله ءكالعلة في اقامتها واما بعضهم من لم يسمع سبباً
 فلنا في قوله كن فيكون بالنصب ولو كان كما قاله الفراء لم يخصص هذا الجواب لامرهم فاعلم ان كان القياح امر الفاعل الخاطبة
 ان يكون باللام ايضاً كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفاً عن الزوال مشابهة للاسم زوال
 حرف المضارعة وذلك لانها شاذة بالاسم بسبب عرض موازنته عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقبحه
 في الحديث امر الخاطبة باللام نحو لزيد ولو نشك في ذلك في اخره نحو امالي مصافكم وهو في الشعر كقولهم

دخل امره
 الاستفهام
 على ل
 اوله اليكم يا بني
 اي نحو دعاءكم في قوله
 فينا ١٢٠ سورة

المضارع هو
 المحرف في
 اللفظ

على ان يكون اللفظ
 من المعنى
 في قوله

المضاد
مبحث الفعل

بان خبر فريش فمقتض حواجر المسلمين والذى غركوفين حتى قالوا: هم وم الجازم مقدار هو القياس المذكور وايضا
 باللام في الشرع وايضا معاملة اخرى معاملة الجرم كما يجي ويضرحل على لا التي فاما الفعل في الخاطب كما فعل في الغائب
 قوله ولا التي المطلوب بها التركة وهي جرم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجرم بلا النفي ايضا اصله قبل ان
 نحو حخته لا لكن له على حجة ولا يكون ولا منع ان يحمل لا في مثله للنفي ولا التي يجي للمخاطب الغائب على السواء ويقتض
 بالغائب كاللام وقد جاء في المنكح قبل كلام اخر ذاك قوله لا وربك فهنا الان التي في الحقيقة فهنا هو الذي
 هنا حتى لا اراك قوله وكلم الجازم ان تدخل على الفعلين سبب الاول ومسببه الثاني ويسميان شرط وجزا فان كانا
 الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان الكلمات الشرطية الجازمة ان من فوجئ به بعد ما الشرط والجزم في
 خاصة مع القرينة قال قالت بنات العجم باسلى وان كان فقيرا بعد ما قال لئن ان وقد محذوف في السعة شرطها وانما
 منعها لا مع البقاء لا محذور لك النبي ولا اضربك اي وان لا تأتني اضربك وقد يحذف بعد ما الشرطية مع بقاء لا
 اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك اضرب هذا المالا اي املا فتعقل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين يجي
 او قالو في قوله نعم وان كنتم في ريب لها بمعنى الا ان مقيدة للشك تعالى الله عن ذلك الجواب ان ان ليس كذلك بل
 لعدم القطع في الاشياء الجازمة وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولولسنا ذلك قلنا ان فعل يستعمل الكلمات في حال الجواز
 وان كان يخيل مدلولها في حقد تدبر مع الثاني بل لقوله تعالى ليلو كما كان التكليف من حيث التغيير في صورة الالام
 وقال لعلمكم تنقون لما كانوا في صورة من يرتجى منهم ذلك وقال يصل من يشاء اي بترك الانطواء بل يعلم الله انه لا يفتقه
 ذلك وكذا قال ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محملا للايمان وضد ولا ترتيب وضد
 لا بالنسبة الى العلم الباري تعالى قوله هما اختلف فيه فقال بعضهم هي كل غيركم كنه على وزن فعل ففعلها هذا ان كانت بالياء
 ونومى ما لو تنصرف تكون الالف ذاك ولو قيل لها للثابت لو تنصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما حقيقة هاما
 كما تلحق بها وتلك الكلمات الشرطية حتمية اما فراسكونه تنابع الثلثين فابدل الف ما الاول هاء لتخفيفها في الحس قول الخليل
 قبلها على حواها وقال الزجاج هي مركبة من معنى كف وما الشرطية وفيه بعد لا يصغركم مع معنى الشرطية
 بعد وهو ان يفي بها فتعمل انما هي على كلامه مقد كانه قال لك قائل لا تعدد ما افعل فقلت بما فتعلا افعل لو
 ثبت ما عمل الكوفيين عن العرب معن معني من كافي قوله اما وى معن سمع في صدقة قائل هذا الناس ما وى ينم
 لكن مقول بالذمب الزجاج وقد جاء معاني الاستفهام معن ما الاستفهام منه انشد اوزيد في نوادره معاني البلذمية
 اودى نبلي وسرا ليدومها اسم بدليل جمع الضمير اليه قال تعالى صمنا ثانيا من ان و قال الشاعر وما وكلت اليه كفا
 قد جاء ما وما ظرفي زمان فقولنا ما تجلس جلي اي ما تجلس في من الزمان جلي في جوابا اذا ما هو عند سيبويه
 كان ولعل نظرا الى ان لفظة ما تدخل على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهي المستعمل في ذلك على ان فيه معنى الشرط

مبحث الفعل

الظن ان يكون
سواء في الالام
ما وى تنصرف
او في الزمان

بحث الفعل المضارع

فعل مضارع
كلمة

يبت وهو أمر في ذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الحذف الاستفهام مبتدأ كانت أصلا في الاستفهام وسؤاها ما في ذلك الاسم
فعل بخوان زيد ذهب ولا تخوان زيد ذهب لو جاز ذلك في سائر كلمات الاستفهام إذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد
تلقى أو تلفاه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج وهل زيد ضربت وضربته لا اضطر إلّا أن لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو
زيد خارج وهل زيد ذهب جاز في الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يليه. وما اضرب من أمان إلا أمان يكون فاضيا
سواء كان ذلك الاسم مرفوعا ومنصوبا بخوان زيد ذهب وإن زيد القيت ولقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ
نحو قوله تعالى عليك وانت اهل شاذ ولذلك ان وبيتة قد يرد قولهم إني أرى الربح غنيها ثم إنهما ضعفت بمعنى المضارع
الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين محموله فالجاء ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع فعل مضارع في ذلك الفعل
الظن ولا يجوز كونه مبتدأ في شذوذ ان زيد لقينته إلا محلى الكوفيين في الشاذ ان منصرف أهلكنه وهو اضرب عنهم ليس مبتدأ
بل هو مرفوع بمقدار يفسر الفعل المناصب بان هلك وأهلك كالم في المنصوب على شرطية التفسير وذهب بعض الكوفيين
إلى ان رفعه على الابتداء ولكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلا لطلب كل الشرط الفعل سواء أليها أو لا وتلحق بالاضرب ومنها
أنه مبتدأ لكن العامل عنده في المبتدأ هو الابتداء وعند الكوفيين الخبر المضارع في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ وإن كان ذلك
الاسم منصوبا فإن كان الفعل بعد مشتغلا بضمير أو متعلقا به عند البصريين منصوب بالمقدار وعند الكوفيين بالظن كما مر في
المنصوب على شرطية التفسير وإن لم يشغل ذلك الفعل بضمير ولا متعلق بخوان زيد اضربت فواض عن الكوفيين منصوب
وعند البصريين بالمقدار وذلك لما نسب عنهم من قولهم طلب كل الشرط المنصوب في المرفوع التفسير بالظن لا في لفظان لكونها
أم الباء ولو جاز أن يدخل كلمة الشرط على اسم الفعل بعد كما جاز ذلك في علم الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع
المنفرد من على جواب الشرط حكمها منفردين على الشرط فيجوز عندهم ان قلت زيد ثم وإن لم يأتى زيد اضرب فقام محمول
المقدار بضمير جازم الشرط أما الكوفيين فلا يجوزون جزم جواب الشرط إذا تقدم من المرفوع لأن الجزم عندهم بالجازم وقد زال
الجازم بفضل المرفوع الذي هو اجتناب من الشرط أما لو كان المرفوع من جنس الشرط فلا يبعد اتصالهما من الجواز بخوان بضربتي
اضرب فإن تقدم المنصوب فالمراد به الجازم الجواب مطر كما في المرفوع للعلل المذكورة والكسائي يفضل اتصالهما وإن كان
ظرف الجواز لجواز الخبر لا لأنه لا يفضل بخوان تأتي اليوم غدا ذلك وإن تأتى المبتدأ فصد وإن لم يكن ظرفا للوعظ للعلل
الذكورية واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي والخيل أيام فر من صبطها ويعسرف لها أيامها الخبر
يعقبه والقصيد مأكسوبة القافية ولا يكفر جعل المرفوع مبتدأ يجب أن يرفع المضارع
وقصد بالابتداء بالهاء بخوان فمت فزيد يقوم وكذا لا كذا تصد بالمنصوب بالهاء فزيد ترفع المصارع اتفاقا بخوان
ضربت فزيد اضرب ويخون اضرب القسم والدعاء والنداء والأهمية لا اعتل غيبة بين الشرط والخبر الجازم بخوان
وأهه إنك وإن تأتى غفرا لله لك وإن تأتى يازيد إنك وإن تأتى ولا تخراكم ولا يجوز عند البصريين

تقدّم بمعول الشرط على أداة الشرط نحو زيد ان تضرب يضربك **وكذا** معول الجزاء فلا يفيد زيد ان
 حيث مضى ضربت بالجرم بل إنما تقول اضرب مرفوعاً ليكون الشرط متوسطاً وزيداً ضربت **الاعلى** جزاءه
 اى ان حتى تفيد الضرب وعلى ذلك كله ان تكون الشرط صدد الكلام كما لا يستفهم ولا يفيد يضرب زيد انك
 فأكرم لما ذكرنا في المنصوب على شرطية التفسير ان مالا ينصب بنفسه لا يفسر وما اذا قلت زيد اذا
 جائك تضرب وتضربه وزيد حين جائك تضرب وتضربه فان لم تجز اذا وحى محرى كلمات الشرط بل جعلتها
 كيوم الجمعة في ثوبك زيد اوم الجمعة تضرب او تضربه فصب زيد اولى اذ لم يشغل الفعل بالضرب ليعجز زيد
 على تأويل ضربته فان قيل ليس يلزم الضمير في اذا جائك وحين جائك قلت لولم يكن الفعل واقعاً لزيد نحو زيد
 حين جائك تضرب عموماً لكن لما كان واقعاً عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان انظار الضمير اولى واما
 اذا اشغل الفعل بالضمير فزيد اولى لما تبين في المنصوب على شرطية التفسير ان لا تدل بوجه اولى من نصب
 وان اجريت اذا وحين محرى كلمات الشرط وحسب فزيد عند البصريين كما ذكرنا فان وشغل تضرب ذي الضمير
 اولى ان كان واقعاً على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فهو ذلك
 زيد ان جائك فأكرم اولى من فأكرم وان كان واقعاً على غير المبتدأ من حيث المعنى نحو زيد ان جائك
 فأكرمى اذا جاءك فأكرمنى كفى الضمير في الشرط واما الكوفيين فجوزوا تقدّم معول الجزاء بالجرم على اداة الشرط
 قالوا لان حق الجواب التقدّم فحق ان تضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تأخر الجواب
 انجرم على الجواز قالوا والدليل على ان مرتبة التقديم قوله يا افرع بن حابس يا افرع انك ان يصرع اخي تصرع
 سرفع الجواب مراعاة لاصله من التقديم ورد منع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في
 الظروف المنبئة ومرتبة اللازم بعد المعلوم وقولك تصرع ضرورة اما حذف الفاء لقوله من يفعل الحسنات الله
 يشكرها وقوله هذا اسرق القرآن يدرسه ولمر عند الرشيد بلقها ذنب وقوله قال متى اشرف الى الجانِب الذي
 به انت من الجوانب ناظر فانه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كيرى بل يقال
 فكى ليرى فهو كير حتى يكون الجملة الشرطية خبر لمبتدأ واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله حيث
 لا كرمك منيعي وانما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى انما قولنا للشيء واذا ان يقول اكرهوا
 فلمع عرق اذا في الشرطية واما على التقديم والناخر للضرورة اى انك تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون
 البيتان **مذكوران** هكذا واما تقدّم معول الشرط على ادائه فاجابه الكسان ديون الفراء و
 اعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين الجواب له لفظاً لان
 للشرط صدد الكلام بل هو دال عليه وكالعوض عنه وقال الكوفيين بل هو جواب في اللفظ ايضا ليعجز

في تقدير معول
الشرط على ادائه

مبحث الفعل المضارع

فمن شرطه
أن يكون
مفعولاً

ولم يصدر بالفاء فعندهم جواب واقع فهو مفعول كما ذكرنا أنما يخرج على الجواز إذا تأخر الشرط وذلك نحو أنما يخرج
أو يضربني فاضرب جواب من حيث المفعول اتفاقاً فالتق فمضمون على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقتران قوله
ذلك على الف درهم إن دخلت الدار وعند البصرة أيضاً لا يقدّر مع هذا التقدم جواب آخر للشرط وإن لم يكن جواباً
للشرط لأن عدمه يعني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعرض عن المقدار إذا ذكرت أخذها
لو تذكر الآخر ولا يخرج عندهم أن يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان عريضة التأخر الشرط تقدم
على أدائه لأنه لو كان هو الجواب لوجب جرّمه والزم الفاء في نحو أنت مكرم إن أكرمتني ولما ضربت
غلاماً إن ضربت زيداً على أن ضمير غلاماً لمزيداً فرتبة الجزاء عند البصرة بعد الشرط وعند الكوفة قبله إذا
كلام وقد يدخل الواو على المدلول على جوابها مما تقدم ولا تدخل إلا إذا كان ضد الشرط المذكور أو في
بذلك المقدم الذي هو كالعرض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك أكرمك وإن شئت فالتسم بعيداً
أكرمتك الشاؤ وضد وهو المدح أو بالأكرام والنسب كما تقول اطلبوا العلم ولو بالصلين وأنظروا أو بالاختار
على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونفي بالجملة الاعتراضية ما توسط بين أجزاء الكلام متعلقاً بمعنى مستأنفاً للفظ
على طريق الاستفهام كقوله فانت طلاق والطلاق الية وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانياً وقد يجيء بعد تمام
الكلام كقوله أنا سديد ولداً وما ولا فخر فقول في الأول زيد وإن كان غنياً فخيّل في الثاني زيد خيّل وإن كان
غنياً جواب الشرط في مثله مدلول الكلام أي أن كان غنياً فهو خيّل فليفت إذا افتقر الجملة كالعرض عن الجواب المقدّم
كما تقرّب ولو أظهرت لم تذكر هذه الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية لأن جواب الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الخليل
هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا أنه هو الأول بالجزء المذكور والتقدير
عنده زيد إن لم يكن غنياً وإن كان غنياً فخيّل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة
لكنه يلزم أن يأتي بالفاء في الاختيار فقول زيد وإن كان غنياً فخيّل لما تقدم من أن الشرط لا يليق بين المتبدي وأما
اختيار واو ما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فخيّل أن الاعتراضية يفصل بين أي جزئين من الكلام كما لا يلو
إذا لم يكن أحدهما حرفاً وعن الزمخشري أن الواو في مثله محال فيكون الذي هو كالعرض عن الجزاء عاملاً في الشرط
على أن حال الكلام متى عند بعضهم في متى النصيب انظر في معنى الحال والظرف متقاربان ولا يجوز اعتراض
المتخير عليه بأن معنى الاستقبال الذي في أن تأخر معنى الحال الذي في الواو لأن حاله الحال باعتبار زمان مستقبل
كأن العامل وأما ما نحو اضربه غداً مجرداً وضربته أمس مجرداً واستقبلته إن باعتبار زمان الحكم فلا تأخر بينهما
وأعلم أن إذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون إذن إلا ماضياً للفظ أو معنى فخواص بك أن يضربني
واضربك إن لم تضربني وإنما ذلك حتى يعل الإداة في الشرط للفظ لا ليعمل فيما هو كالجزء عند البصرة وما هو جواز

الطبيقة انما هي التي
بالكلية من ان
شدت يد العاقل
ويحيط به فون
والتميز والتفصيل
والنفس التي هي
التي تشد على غيرها
يرتفعها ولها

المضاف
المضاف

نفس
فانما هي التي
التي تشد على غيرها

عَنْكَ

عند الكوفة وقد جئ في الشعر مضارعاً نحو انك متى تاتني انشد سيدويه فقلت تحفل فوق طوتك الهام مطية مني انها
لا يصير ما كان في ان لا يصير ما من يات بها كقوله والمرء عند الرشان يلقها ذنباً للوء ذنب على احد التقديرين فان
تقدم ما هو لبواب معنى على الظروف الزمانية او المكانيه من كلمات الشرط كمتى واذا وما وايان واين وحيثا واني
فلا شبهة في تضمنها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصائغة
لها واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضاً فومن وما واني فان جاء بعد هاماً ضامخاً عند سيدويه
كونها موصولة وشرطية نحو اني من اتاني فان كانت موصولة فنصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فببداية والتجبر
مختلف فيما كان في باب البتداء والتقدم من اتاني انه لا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قد ناهى موصولة
وهو في محل الجرم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملاً بالظلال جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء
البصري وجعل المتقدم كالعرض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو اني من ياتني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها
شرطية على وجه يفهم للمضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضياً في الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى
بالظروف قبل من وما واني على تقدير ارضاً فالظروف الى الجمل فالواجب كاذر كسيدويه جعلها موصولة سواء ولم يكن
المدكور ماضياً نحو انك اكرمنا او مضارع نحو انك اكرمين ما نفعله فعله وقا يجوز في ضرورة الشعر جعلها
شرطية قال السيد علي حين من يلبث حليمة نو يبعيد فقد هاء في المقام تدان فان قبل لوجان الجزم في السبق فهو لازم من
تغيب اضرب لوجان في نحو انك اكرمنا او مضارع في ما بعد ما كان الغلام كلف قلت لان خلاف
بجدة الشرط السبب مضاف الىها مضارع الكثرة واحدة فيها معنى الشرط اذ سري معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلذا
يلزم قصد المضاف واما اذا ندم مضاف الى الجملة لاني من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كالم في الظروف
السببية وذلك الصريح ههنا مصدر نكرمه واقفاً على معنى من اي انك اكرمنا من ياتني فاصبر من من كالم في الجملة
ولو قلنا من من الشرط وليس مضافاً الى من كان خلاف مضافاً اليه فلهذا لم يلزم قصد ذلك الوقت قصد حاله من موالى ذلك التقدم عليه
فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا تستطعن المصدر بتقديم اذ عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر الكلام يعني
كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما نحو بل من يضربه اضربه وجاء في التي من يضربها اضربه قلت قد مر في
باب البتداء ان كلمة الشرط والاستفهام لا يقدم عليها ما يصير من تمام جملتها اذ ان في تلك الجملة وذا في معناها شيئاً
وازيد ههنا شرحاً فاقول لا يجوز ان يقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يوجب من احد ههنا ان يحصل تلك الكلمات بلا فصل
والثاني ان يحد في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكان في قولها وما هو النفي لا تقول ما ضرب
اضرب وما ان تعذر النفي وما لا فليس كذلك لانها لنفي في اللفظ غير كنه بل لا مال امرت برجل اكرمه ولا لا شجاعة فاقول
لا من يبطك لخط ولا من يكرمك نكرمه اذ انقول لا من اني انك اعطينا ولا ان قد ناهى عنك سالت عنما والظروف

المضائق إلى الجمل لا تلتصق في أحدها في الجمل معنى وهو تفسير ما يحذف المصدر فلا يبقى كل الشرط في الحقيقة في مصدره
 لأن المصدر مفرد ليل لصلة وتصلب ليل الكفا في خبر المستند أيضاً كان جملة يصير بسبب التثنية في تقدير المفرد لا تسلم وما
 الله ليل على ذلك فإن هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها بالأمران عليها قطعي سوى أنهم قالوا الأصل هو الواو ويجب
 تقدير برها بالمفرد وهم مطالبون بأن يصلح خبر التثنية لا الواو بل الواو على أن الأصل فيه الجملة لا الواو لأن الواو لا تلي الجمل الكثرة لو كانت في
 محل الرفع لا يدل على تقدير برها بالمفرد بل يكفي في تقدير برها بالجملة الجمل وقوعها موضعاً صحيحاً ووقع للمفرد فيه ونقول ما لنا
 ينجح فيمكن أن تأتي اعطى لأن لكن لا تغير معنى الجملة التي بعد هابل هي الاستدراك ما فيها كالحج في الحروف المشبهة
 بالفعل قال: لست جلالاً للأنفال مخافة ولكن متى يستفاد القوم ارفد وأما قوله وماذا لك إن كان ابن عمي ولا أخوتي
 لكن متى ما ملك الضرافة فرفع الفعل لأن القوافي من فوعة فعل التقدير والناخير ضرورة الشعر كما في قوله أنظرن
 يصير أخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيخرج مملك إذا لم يصب موصولة كما ومن فاء وأما إذا المفاجأة فيجب جمع
 ما ومن وأتى شرطية بعد ما نحن في حوت بد فاء من بأنه يعطى كالحج فاء من بأنه يعطى على من موصولة وذلك
 إذا المفاجأة لا تغير ما بعد ما نحن في معناه على الصحيح إذ ليست بمضادة إليه إما عدم وقوع نحو متى وإن من الظروف
 بعد ما فلا اختصاصها بالجملة الاسمية ويمكن مذهبان إذا المفاجأة مضادة إلى الجمل بعد ما يجب أن لا يفتقر وقوع
 الشرط بعد ما لا يخلو أضماراً للمستند بعد ما أي فإذا هو من ياقه يعطى لما ذكرنا في امتناع التذكير من بأنه تارة ما بعد
 يحسن بعد ما المفاجأة لا ترى إلى حذف الخ في مثل خرجت فإذا السبع وأما ما فإن كان بعد ما من وأما أو أي
 فعل مضارع فإنه يفتح جملته شرطية لأن الجواب لا ما دون كل الشرط التي بعد ما كما في في حروف الشرط ويجوز
 جزو الشرط مع أنه لا يجوز له ظاهر كما قلنا في أنما تأتي فلا ولي جملتها موصولة نحو ما من أين في كسر وان كان بعد ما ضريحاً جعلنا
 وموصولة نحو ما من أين في كسر وان كان بعد ما ضريحاً جعلنا وموصولة نحو ما من أين في كسر وان كان بعد ما ضريحاً جعلنا
 أخواتها من الموصولات ثمانية ما معان فابعد أو كما في قياس مرة الاستفهام أن تدخل على كلمات الشرط لكي لا تستعمل استعمالاً آخر
 دخولها على الواو والفاء وقرن بجاز من يضربك فأضربه وابن لقيته شتمته فان قدرت في فاضمير الشأن جاز
 على كلمات الشرط وكذلك حذف ضمير الشأن بعد ما على نحو فيه كما يأتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله إن
 لا م في بني بنت حسان الله وأعصم في المخطوطة ذلك لأن كل الشرط لم تل ذن تلك النواحي في الحقيقة
 وكل ما جازكون المعمول الثاني لهذه النواحي جملة مصادرة بكم الشرط هو كان زيد من المضرب بضم
 ولو قد تمت ههنا الجزء الثاني على الأول فقلت كان من يضربه أضربه زيد لم يجز لأنه وإن أدة الشرط للمضرب
 في الجملة وأما قولك علمت لهم زيد وحلت الأيد في الدار أم عمر فتدكرنا للاعتذار عنه في باب المستند
 فأعلم أن الجزاء يحدف عند قيام القرينة يقال إن أبيت أن أملك فقول وأنا إن أبيت وكذا في قولنا فاعلم

له
 الزيادة
 الدالة
 الاستدراك
 الاستدراك
 من

نفي ذلك من غير
منه لا ينشأ
على ذلك الشرط
فبايسا

ولان قرنا سيرت بل الجبال الآية واذ اخذ جواب اداة الشرط المجازمة فالواجب الاختيار ان لا يجرم الشرط بل
يكون ماضيا لفظا ومعنى نحو ان لم افعَلْ لَمْ اذيعَلْ لاداة في الشرط كما لو فعل في الجزاء قوله فان كان ماضيا
الاول اعني او كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرنني زدتك او فانت مكرم فان كانا
مضارعين فما جزم ومأن لا غير واما قوله انك ان يصرح اخوك تصرح فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيا
فما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم ومثله قليل
لوريات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجرى الا في ضرورة الشعو قال ^ييكن لي لبي كنت منك الشجر بين
والوريد والوجود كلفها مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كلفها ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتني او ماضيين
نحو ان لم تضربني لم اضربك واحدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتني
وان تخالفا ماضيا ومضارعا فالاول كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا كقوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا
وزيبتها فوف وعكس اضعف الوجه نحو ان تزرنني زدتك لان اداة الشرط اذن تقع في الفعل لا قبله بقله الى معنى
المستقبل من غير ان تؤثر في الاقرب شيئا بغير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوف مضيا واستقبالا نحو ان
زدتني وتكرمني وان تزرنني واكرمتني والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زدتنني
اكرمتك واعطتك وان زدتنني اكرمتك واعطيتك واذ ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذم له اى لا يكره لا مفعولا
ثانيا للشرط نحو ان تحبني اعصمتي واصله نحو ان تضرب الذي اضربه يضربك واصفة نحو ان تضرب جلا
اضربه يضربك فاما ان يتفق الفظا ومعنى نحو ان تزرنني احسن اليك فيجزم لكونه توكيدا للفظا واما
ان يختلف الفظا ومعنى نحو ان تاتي نسا احسن اليك فيجزم فانه حال وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير
ان نحو ان تاتي اذهب اطعك اى تاتي بان اذهب فهو منصوب المحل على ان مفعول امان ان يتفقا معنى
لا لفظا نحو من يفعل ذاك يلق انا ما يصاعف فهو بدل من الاول واما ان يتفقا الفظا ومعنى نحو ان تضرب
تضرب اى تدير وحكم حكم الخالف للاول لفظا ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالتفقا لفظا
ومعنى نحو ان تاتي احسن اليك احسن لمتخالفان لفظا ومعنى نحو ان زدتنني اكرمتك اسرع والمتخالفان لفظا لا
معنى نحو ان تاتي احسن اليك احسن لمتخالفان معنى لا لفظا نحو ان تاتي اضرب تضرب اى سيرا وان جاء مع المتع
او او او فاء او ثم فالوجه الجزم ولك النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعية
وكذا في الفعل المتأخر ويضاف الى ذلك في المتأخر جواز استئنافا ايضا نحو ان تاتي احسن اليك وواو الجمع
النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستئناف اى فاذا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت
تجد ان تاتي بالعرفون فلفظت هذا عليهم فان كان من شكل الاول دفعته لا غير نحو ان تاتي بالعرفون وتوجر عليه

اعطيتك

اوام جزاء الاثم
فعل ما يلق انا
جزاء واضمح
فعل ما يلق انا
عند كونها
بمعنى ان تاتي
يقى انما يرد
الشيء على فعل
فلم يشرع
كلما قد

المضارع
بمعنى الفعل

وان كان من شكل الثاني نحو هذا فان المعروف وتنه عن المنكر فقلت فيه اى الى المعطوف ثلثة اوجه للجرم على
الطفه انتهى على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطف ما يصير الاول والثاني فحق ان تارة بالعرف
تشكرفيه اربعة اوجه للرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف المضارع على الصرف والجرم عطف
على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان ان كان الثاني اى الجزاء مضارعا والشرط باضيا ففى ذلك الجزاء وجهان
الرفع والجرم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجرم فى الجواب للجزاء فاذا لم يجرم الشرط لم يجرم الجواب وعند
الحفاة الرفع فى ذلك الجواب لاحد وجهين اما الكوفيين فى شبه التقدير واما النية الفاء قبل الفعل وفيه نظران هذين
الوجهين مختصان بالضرورة وكلاهما فى حال السعة الاولى ان ينفع عمل ان وضعت فى هذه الصورة عجز الجواب
كحيلة الماضى بينهما وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل فى الشرط لم يعمل فى الجزاء فيكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط
تقدير الجرم سائر الجواز على واحد اكل وما لا يلام الا هو ولا النهى وهكذا يقول المبدع فما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول
هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان عن العمل فى التقدم عليها فثبت لها قد تغلغل عن جزم الجزاء بلشين يكون الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا ويكون الجواب مقدما وهذا عند المبدع واما الكوفيين فيقولون انما لم يجرم الجواب المتقدم
انما لم يجرم عندهم الجواز قوله واذا كان الجزاء ماضيا يفرقه لفظا او تفرد بالجرم الفاء واذا كان مضارعا مشبا او شبا
بلا فالوجهان والافاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان وما تنضم معناه ولا يكون شرطها الا فعل او مضارع
من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجرى مضارعا مصدرا من جعلها بالاولى او لا فلا فلكثرة استعمالها لفظا ما
خرجت بالمال والامام فلاها لتغيرها معنى المضارع الى الماضى صارت كجزم مع قلة حروفها وانما اذا اخذها فقلت كالحرف
ولا يصح للماضى شرط بلا فالجواز لا ضرر ولا شتم لقلة دخولها فى الماضى فعلى هذا القول لا يستعمل ان بل الفعل وانما
وان قد فعلت ان قد فعلت ان ما فعلت لا يكون الشرط محالة طبعية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على فعل الجواز
يلزمها مفروض الصدق وانما فى الماضى لرجوعه الى كرمته او الى المستقبل نحو ان نودى كرمته واما الجزاء فلا يشترط
بل هو مرفوع ماضى مرفوع فى زمان وقوع طلبية وانشائية بخلاف لقيت زيدا فكرمته وان دخلت الدار فانت جرمته
عن كذا الشرط جاز وقوع اسمية وفعلية مصدر اباتى حرف كان يقول ان كان الجزاء ما يصح ان يقع شرطه
الى دابته بليته وبل الشرط لان بينهما مناسبة لفظية مرجحة صلاحيه وقوم فحق وان يصح له فلا بد من ان يظن
واولى الاشياء به القائل سبب الجزاء لان معناه التعقيب لا الفصل للجزاء متعقب للشرط كان على ما مضى لفظا او اذا استعملها قبل
اقبل من الفعل لفظا او كان معناه من الجزاء بعد من مضى الفاء وذلك لما يله بان جزم الشرط على لوجهين
الاول ان كان على طلبية كالامر والنهى والاستعفاء والنهى والعرض والتخصيص الدعاء والنداء ويحذفها لعلها لا يجرى كذا كانت
انشائية كنتم وبشر كل انصرف فى انشاء الملامح والدم وكذا عني فعل التحريم والقسم كذا اذا كانت اسمية وسواء كانت ملحوظة

هذا كذا الثاني
اذا كان ماضيا يفرقه

دخول الغاء فيها لعدم عرقها في الاستفهام قال تعالى ارايت ان كنت على بليت من بني وانا في منبرجة
 في ينصرني وتقول ان اكرمتك هل نكرمني والمضارع قد احسن معن على بعض ما ذكره بلاها ما يدخل الغاء
 اذا لم يثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ويعنى بالناظر فيخلص للاستقبال ان كان مضارعا وقليلين كان
 ما مضيا فتدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن تختص للاستقبال بدون ادائه الشرط وكذا في الاستقبال
 عن الزمان وفي الظلية فخصها للاستقبال وتدخل على الماضي الباقي معنى عناء وذلك اذا كان مصداقا لغيره
 او مقدره لانه اذا لم يخصص الماضي ذلك لان التحقيق مضمون ما دخلت عليه ما مضيا كان ومضارعا وما كانا
 لم يقلب ولم ينقلع علانه فجاء قوله تعالى ومن اجل عليه غضبي فقد هيى وهو معنى الاستقبال اقل وانما دخل على
 المضارع لمجرد كونه في تقديره لا تسمية على ما ذكرنا من مذهب سيويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا يركب انت
 للاستقبال فقد خرج للنفى خرجت بلا ما لفيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تقيصا للاستقبال ان لم يخرج
 للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الغاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في التسمية نحو ان
 جنة حتى فانت ما كرم لان الاداة خصصت مضمون التسمية بالاستقبال فراعلم ان ان يكون شرطها في الاستقبال
 المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظا كان كقوله ان كنت قلته وان كان قيصه وانما اختص ذلك
 بكان لان الفائدة التي يستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقطه ذلك لانه يدل على الزمن الماضي
 ومطلق الحدوث الذي يعلم تقيصه من خبره نحو كان زيدا قائما فطلق الحدوث لا يستفاد من خبره لانه
 يدل على تعيين الحادث ويستعمل في عين الحادث من دون مطلق الحدوث فمعنى كان زيدا قائما في الزمن الماضي زيد
 قائم فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع الضم لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائصه ان دون سائر الالفاظ
 النافضة لان صار يدل على الانتقال الذي لو يدل بخر عليه وكذا باقيا فان كان اذا كان شرطا قد يكون معنى وقوع
 الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قيصه وقد يكون محقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان خيرا لا
 يجمل وقد يستعمل الماضي في الشرط محقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله ان غضب
 ان اذنا اذنية حرة انما هو قولك انت وان انحطيت ما لا يجمل وانت وان صرت امير لا اهابك قال الصنف
 التقدير ان ثبت حزا ان اذنية ليكون الشرط مستقبلا وليس بشئ لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت
 الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت فلانا لسا فانتى نظر الى ذلك الحدوث للطلق دون
 الزمن الماضي لجمع الافعال بسبب المصطفى الطارئة على جهر الحكمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب الجرح
 وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انما اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو
 ظاهر الفساد لان هذا الحكاية انما يجري يوم القيمة وكون عيشي قائما ذلك او غير قائم لما هو في الدنيا والاضيق

مع الفعل المضارع

٢٣٠

التصريح بقوله ان كنت اعطينته امس فهو انك افيك اليوم وقوله ان كان فيصية تلتظا في الماضي قوله
ويجب اذ امع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل ان قامت مقام الفاء
واي مناسبة بين معنيهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد
السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة واصنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكتاب لان التقدير ان
تكفر احلم ان كل ما يجاب بالفاء فيلصق المضارع بعد الفاء ليصح ان يجاب بمضارع مجزوم هو النفي لان غير
النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب يظهر في نصرة معنى الشرط اذ اذكر ما يصح للجزء من الخبر وذلك لان
كل كلام لا بد فيه من حامل الحكم به عليه حامل على الكلام المخبري افادة مخاطب بمضمون تقول ضرب زيد وما
ضرب زيد اذ قصدت افهام مخاطب ضرب زيد وعدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلب فيكون المطلوب مقصودا
للكلام اما لانه او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط
توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر غيره ما يصح توقف على المطب يجوز لمخاطب كون ذلك المطب مقصودا
لنفسه ولغيره وان ذكرت بعد ذلك غلب على ظن كون المطب مقصودا لذلك المذكور ليدل على انفسه فيكون اذن
معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد عمله لمخاطب على انه انما تكلم به الحكم لانه
المخاطب مضمون له على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد خبر بشئ مع ان ذلك الشئ غير مقصود للخبر فكذلك
يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت لضرب زيد لم يصح ان يكون جزء مضمونه لو ثبتا در فهم المخاطب
لانه جزءه اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب مقصودا اما لانه او لغيره ومع ذلك الغير
فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصح جزءا بعدد معنى الشرط جاز ان ان تحذف طلبية
وتجزم به الجواز كما تجزم بان والخبر امر بالخبر هذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذا
الاوكل اكل فيها معنى ان فلذلك الخبر امر الجواب ومنه مبغ غير ان ان مع الشرط مقدرة بعد ما ومع ذلك على ذلك
المقدور ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزاء الى الفعل وليس ما استبعدوه بعيد لانه اذا جاز ان يجزم ولا يسم المضمون
معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المضمون معناه فضلا واحدا فاحتمل انه يجزم خبر الجواب بعد الامر لدلول عليه
بالخبر خبر حبيبك او كفتك او شرحتك ثم الناس والتقى الله امره فعل جزم ينتج عليه وكل في اسماء الافعال نحو
فذلك والامر المقدر نحو الاسد لا يسد نتج وانما لو ينصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء
بل وجب للنصب صريح الامر والنهي عند غير الكتاب بخلاف الجواب المجزوم فانه ليس بشرط التصريح قبله بالامر والنهي
انما قلنا انه السببية فلا يرتفع ما بعد ما مع بقائه على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فزعند ولا يؤذن لهم فزعند ولا يؤذن لهم فزعند
فخرج مع رفع مضى لانه الفاء على السببية لان الرفع محل النصيب فما قد تقدمه الامر والنهي وما في الاشياء الثابتة معناه

يخرج من قوله ان

فان

فان

لنحو مقطوعه قال صيغة يعجز ان يطلب بها الفعل كما ان اصرح في عموم لكل ما يسمي الحاجة اعراد ذلك الهم
يسمى بالهم لكل ما يعجز ان يطلب بها الفعل من الفاعل الخاطب بحرف المضارع وساطب بالفعل على
سبيل الاستعلاء وهو المسمى امر اعند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجدا الاستعلاء واطب بالفاعل على وجه الضم
من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة ولو يطلب به الفعل بل كان على لا باء حتى كوا
واشربوا والتهل يندو اعملا ما شئت من غير ذلك من محال هذا الصيغة وانما سمي الحاجة جميع ذلك امر لا
استعلاء الصيغة في طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب والكثرة ذلك كما سمي نحو المثلث و
المضائي اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقائل الكثرة الكلام في النبي فان
قولك لا تؤخذ في قولك اللهم لا تؤخذ في بها فعلت هي في اصطلاح الحاجة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من
الفاعل الخاطب يخرج نحو فعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل ين له امر الغائب وكذا يخرج نحو لا تؤخذ في فعل
خطاياكم فان الامر عام من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخر يصدق عليه الهم قلت لانهم ان لفظ
الامر في اصطلاح الحاجة اسم من امر الغائب واما هم بالامر المطلق وقولنا المطلق قيد مخصوص من الامر المضارع
الى شيء آخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يعجز سلبه عن المضاف اذ يعجز ان يني في ماء الباق لا ليس بماء
ليس بماء مطلق قوله حذف حرف المضارع يخرج نحو قوله لنقم انت يا بن خير فريش وان كان قليلا ومنه القراءة لثا
فذلك فلقروا بالناء قوله وحكم آخره حكم المجزوم قال الكوفي هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول جسران في امر
الغائب محمد فقد نصبت كل نفس اذا ما خفت من امر تبا قالوا حذف حرف المضارع مع عدم اللام مطردة لكثرة
استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقى مجزوما بترك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني على
السكون الا انه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون
مجزوما باللام كما امر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضاربة لكثرة الاستعمال فالعلة الاخرى هي الموازنة
فنرجع الى اصله من البناء وبقية آخره محذوف والوقف كما كان في الاصل محذوف والماحزوم قوله فان كان بعده
ساكن اي بعد حرف المضاربة اذ حذف اللام مع حرف المضاربة عند الفريقين فلا يخرج ان يكون
بعد حرف المضاربة في المضارع متحرك او ساكن فان كان هناك متحرك فان كان حركة اصلية
لوفيقا لاجتناب همزة الوصل بل يبتدء في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم وتقاتل من تتقاتل
ودحج من تدحج وقاتل من قاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد
حرف المضاربة متحرك مرد ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه في حرف المضاربة وذلك كما
تقول في تقييد تقييدهم واحدا فان همزة الفعل حذف بعد حرف المضاربة اما في اقيم فالاجتماع للمعنيين

وأما تقيم وتقيم ففعلان اللبالب محلا لتأخر حرف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة
 محوكت ابتداء بالحركة بالحمزة المنقولة نحو قل وعد وحذف وبع وهب قبل قل كما حذف الهمزة المحركة في
 تقيم لأجل حرف المضارعة حذف الواو الساكنة في تعد وهب لايض وذلك لاجل على يعد وهب بالياء كما يجي
 في الصريف فلم تردوا الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الأمر كما رددت الحركات قلت لأن لا يورد لاجتباب
 له همزة الوصل فقلت تقول وعد واو هب تركت تعذرا لعل المضارع الذي هو اصله يجذف الواو واذا هو أقرب
 اليمز المصدر نحو مدة ولقد فكان يكون السبع في رد الساكن ضائعا فان كان ما بعد حرف المضارعة نفسا كما
 فان كان حذف قبله محوكت لأجل حرف المضارعة رددت لزوال العلة كماكرم من تكرم وان لم يجذف هناك شئ
 اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب اقل انطلق يستخرج وانما قلنا ان اصل فعل مضارع اقل تأقل لأن قياس بناء
 المضارع في جميع الافعال ان يزداد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وظل
 ينطق وانما يجذف همزة الوصل الثانية في الماضي وفي المضارع استغنا بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم
 ياكرم لان الهمزة وان كانت زائدة إلا انها همزة قطع فحذف همزة الماضي فيع كرم لاجتماع هذين كايان في التصريف
 وحل سائر حروف المضارعة عليها قوله وليس يرباعي يعني به باب فعل واحد فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف
 مضارعة ساكن فقط ويعني بالرباعي ما ما حسيه على أربعة أحرف قوله مضمتي ان كان بعد حقه مكسوة فحسب
 اعلم ان اصل حركة همزة الوصل المكسرة في الأسماء كانت او في الأفعال وفي الحروف ولا يعبدل في حركة اخرى إلا لعل
 كما يجي في التصريف انشاء الله تعالى وانما الضمت فيها انضم ثالثة في الأمر كان كاهل وفي خبره كان نطقا واقتداء
 واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجر غير حصين لسكونه واذا بقي الأمر على حرف واحد كق فان وصلته
 بكلام بعد فلا كلام وان وقعت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجي في آخر الكتاب قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما
 فاعله فان كان ما مضيا ضم اوله وكسر ما قبل خبره ويضم الثالث مع همزة الوصل الثاني مع الثالث خوف اللبس
 معتل العين الا فتوح قبل وبع وجاء الانعام والواو ومثله باب التقيد واختيروا استخرج واقسم وان كان ضميا كما
 ضم اوله وفيه ما قبل اخره ومعتل العين ينقلب عنه الفاء في لم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم
 فاعله وانما اضيف للمفعول لا ينبغي ان يريد ما قبل الفعل فيكون اضاف الفعل المضارع للعام الخاص فهو لم فعل
 الماضي وفعل المضارع قوله هو ما حذف فاعله هذا مطرد عن سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت
 نيدا او هو ان الفاعل محذوف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الكسائي هو ما حذف فاعله في كتاب
 الشعر فاقول ان ما حسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهد بمثله قوله تعالى اجمع لهم وابصر فليس اذكره المصحح تام
 الا ان يق هو ما عثر عن سيبويه لا حذف فاعله قوله فان كان ما مضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره هذا عام في كل ما مضى سواء كان

المعتمد أي يجوزون الدار ولا من صراطك ولا تنو واعقدة وترصعوا ولا دحس حتى لا تخل على الشدة وكذا اضمر
الفعل معنى غيره فيعدي بعد تيمنا ضمن معناه قال تعالى عالجون عن امره أي يعدلون عن امره ويقاؤون عنده وأما
لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيا بعد دخلت من الظرف المختصة وكقوله فيغفون لكم الغنمته أي يغفون لكم وكتبك
الخبر أي كسبت لك ووزنتك المال أي وزنت لك وكللتك الطعام أي كلت لك ولا ياء لأنكم خبرا لا ياء لأن
نكر وزنتك دينار أي زدت لك ونقصتكم درهما أي نقصتكم إلى وهو إرضاء ثم زدت مفعلا أعطيت و
نقصت معنى حرمت وكذا حذف من المفعول الثاني نحو امرناك الخير واستغفر الله ذنبنا من الذي اختير الرجال
ساجد كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من جوف الجر معنى الفعل إلا الباء وذلك الياء في بعض المواضع نحو
يزيد بخلاف نحو مرت به والذي يغير الباء معناه يجب في عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول ببيان الباء المنة
عنده ومعنى مع وقال السيبويه الباء في مثل كاهن في الضعيف فغني ذهبت بذا ذهبت بخوفه المصاحبة وضد
فعله يقال له ذهب بسمهم الباء في عند المبرد لأن كاهن الله سبحانه ذهب معه وأما الهزلة والضعيف معا
فأما بديهي معنى التغيير ليس معروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الباقى قوله تعالى اتقوا ربكم أي اتقوا ربكم
على قرأته يتولى الهزلة الوصل وإذا دخل الهزلة والضعيف على الفعل فإن كان لازما صار متعديا إلى المفعول واحد
وإن كان متعديا إلى واحد تعدى إلى اثنين نحو احفر في النهر ولا ينقل من الثلاثي التعدى إلى اثنين إلى ثلاثة أحكموا
خو علم وارى والمفعول الذي يزيد بسبب الهزلة والضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولها وذلك لأن ما
تصير الفاعل مباشر للفعل فإذا كان ممتددا من المعاني لمقد فاعله كان لاصل الفعل فلا تقول احفرت
هزلة زيدا وتضعيف العين يعدل إلى واحد كقوله والى اثنين كعلمته النحو لا يعدل إلى ثلاثة كالهزلة وقيل تعدى إلى اثنين
العين إلى الهزلة فحوادثه ويجوز أن يجمع فعل واحد عدة من جروف الجراد كانت مختلفة فهو خرجت من الكوفة
إلى البصرة لا كرامك وأما إذا انفتحت فقد ذكرنا حكمها في لغز فعل التفضيل قوله والى اثنين كعلم على المعتمد إلى
اثنين على ضربين أما أن لا يكون مفعولا مستندا وخبر كاعطيت زيدا درهما ولا حصر هذه النوع من الأفعال وأما
أن يكونا في لاصل مستندا وخبر كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين متعديا على حاله قالوا في خبر كان وليس بشيء
إذا كان يجوز حذفه ولا يكون الحال حلا ولا ضمير ولا اسم إشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذه
المضامين قوله والى ثلاثة كعلم وارى يدخل الهزلة على ضل من جملة الأفعال المتعدية إلى اثنين هاهنا من أفعال القلوب
يعني أفعال وارى يزيد بسبب الهزلة مفعول آخر فوضعت الطبع قبل القولين لأن معنى الهزلة المعينة على الشيء على أصل
فمضى أحسنك زيد اضطلحا على أن تعلم زيداً منطلقا فلا بد أن تذكر أول المفعول فترد ذكر متعلق على
الفعل وهو المفعول عليه لأن المفعول عليه يسمى فاعلا في المفعول والعادة جارية بأن يذكر الالف واللام في اللفظ

ثاني

في الفعل الباقى والتضيق

المعنى القاطن فيها كما في المتن والجزء والخال وذو الحال والموصوف والوصف وكل نحو اخبرت بل بالضم في حلت على
خبر المفعول ولو شقق ان ينقل الى ثلث من المتعدي الى اثنين بالتضعيف فلم يقل غلثت زيدا قائما بل لم يستعمل الثاني
مفعول علمت الا بما هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني علمت فقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمر او ان
زيدا علمت عمر والافتراق قال تعالى واذ علمت الكتاب عند الاختشيق نقل بالهزة الى ثلث باقى فعال القلوب ايض
قياسا لاسما فقول لخصيتك زيدا قائما وكذا اطنتك وطلعتك واذ علمت واوجدت فلو جاز القياس في هذا الجاز
في غير افعال القلوب نحو كسوك عروا جبر وبعثت زيدا قائما ويجاز بالتضعيف ايض في افعال القلوب وغيرها والمخرج
اتفاقا ويجاز نقل جميع الافعال الثلاثة متعدها بالهزرة والتضعيف افعلت وعلت نحو انصرت زيدا
عمر واودعت خلافا لثبوت هذا موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثة الى بعض الابواب للشبهة واما الخبر فخر
ابناء ونبأ وحدث ولو استعمل احد بمعناه فليست محاصرا بالهزة او التضعيف متعدبا الى ثلثة بعد المتعد
الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثا لانهما فعل مناسب لهذا المعنى لا الخبر بكسر الباء اي علم واما حدث ونبأ فثلاثين فلم
يستعمل متشقين من البناء ولحديث لكن هذه الافعال الخمسة لمحت في بعض استعمالها باعمال متعدية الى ثلثة
لان الابناء والتنبيه والاخبار والتخبر والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيلويه من هذه الخمسة الا بناء والحق
للبؤا في غير الحق فبضم ارى كناية عن اطلاع عام فخرج اذ انى الله في اليوم عمرو واسألوا لم يستعمل الخمسة متعدية الى واحد
بأنفسها او مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثك خبرك زيدا بالخروج وهذا
كما ينصب علمت للمفعولين وينصب مضمونها الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو علمت زيدا قائما
وعلمت قيام زيد وعلمت القيام لكن علمت متعدية الى المضمون المذكور بنفسه كما رايت وانبأت في حديث
لا يبعد ان الياء لا تجز فلا تقول اخبرتك خروج زيد بل تقول بخروج زيد واما قولهم انبأتنيبا واحدا
وحديثه صديقه ان المصوبات اسماء صريحة اقيمت مقام المصادر في انباء ولخبرا وتحدثا ولو كانت
مفعولا لكان استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثك خروج زيد وانبأت دخل خالد لا يجوز في السعة
اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نبأتك او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثتك الحديث
المخصوص ونبأتك هذه التنبئة المعينة وخرتك الخبر الخاص فان تصاب يدا قائما كونهما متضمنين للمفعول
اي حدثتك بقيام زيد كما ذكرنا لا كونه مصدر راسيتا فوعيكما في ضرب الامير لان زيدا قائما بيان الخبر في
تعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث الواقع منك اي التلطف والتكلم المخصوص وان كان
او بطنيا وغير ذلك من صفات التلطف فهو اك خبر يلقى زيدا قائما اي اخبرتك هذا الخبر والمخرج مفعول
ببلاش واسم المفعول لا يقع على المصدر فلا في ضرب خبر بان الضرب مفعول كايض في باب الضرب

لأنه
انما هو
مفعول
ببلاش

تظهر بهذا أن ما قاله المص وهو أن زيدا قائما في خبرك زيد قائما خبر خاص من خبر في قولك خبرتك خبر خبر
 مع لئلا وكلها منصوب على أنه مفعول مطلق ليس بشئ بل الأول خبر خاص بالارباب لكن لفظ الخبر منها مفعول
 أي خبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر هنا بمعنى الإخبار لا الخبر به فعمل أحدهما كالآخر أعطى ومعالطه و
 الدليل على كونه مفعولا به وكفعول حملت أنك تقول خبرتك أن زيدا قائما تقول حملت أو اعلمت أنك أن زيدا قائم
 قصد الخبر بآه وأن أيضا تقول خبرتك زيدا قائما فاعلم أن زيدا قائما فاعلم أن زيدا قائما فاعلم أن زيدا قائما
 في خبرتك واسم الفاعل لا يضاف إلى المفعول المطلق فلا يقال أنت ضارب ضرب الأمير كما ما عجزت به المص على
 نفسه من قوله وتلت زيد منطلق ليس بشئ إذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل بمعنى المفعول
 أي للقول الخاص بخلاف قلت فلا سريعا أنه مفعول مطلق ومنشأ القلطن الخبر يستعمل بمعنىين أي بمعنى الإخبار
 وبمعنى الخبر به كما أن القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى القول فاعرف قوله فهذا مفعولها الأول كفعول أعطيت حملت
 مفعولها الأول كما قال مفعول أعطيت والثاني والثالث معاكفاني مفعولها لا يابن في باب المفعول به أن هذا
 الفصل في الحقيقة متعدية إلى مفعولين أو لها خبر الثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمي الثاني والثالث معاكف
 حملت زيد قائما اعلمت قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سويعه خبر لك أن لا تتركها مفعولا أصلا كما باب
 أعطيت وإن تذكر جميعها وإن تذكر الأول دون الثاني والثالث وإن تذكر الثاني والثالث دون الأول وأما ما ذكره
 من حذف الثاني والثالث وترك الآخر فعل ما عجز في أفعال القلوب وظاهره من سبويه أنه يجوز ذكر الأول
 وترك الثاني والثالث لأنه قال لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره ولم يفرق
 إلا قصار على الأول وأجاز ابن السراج مطو وقال السراج في أراد سبويه أنه لا يحسن إلا قصار على الأول إلا أن لا يجوز
 مطو ومذهب ابن السراج أولى إذ لا مانع وتبع المتأخرون فإذا قطعت النظر عن الأول فالأفعال الثاني مع الثاني
 كحال أول مفعول حملت مع الثاني لأنها هاو الأول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله أفعال القلوب طننت
 وحسبت وقلت وزعمت وحملت ورايت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عند قصد المفعول
 اعلم أن الأصل التي تدخل عليها الأفعال لا يخرج من أن يكون المفعول منها حكاية لفظها أو لا فلا بد من الواجب بعد القول
 نحو قلت ضرب زيدا وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول إذ قصد حكاية اللفظ فيجرب مراعاة حال المحكي والثاني في
 التي لم يقصود منها معناها دون لفظها لا بد أن يعمل الفعل داخل عليها في جزئها لتعلق معناها ببعضها فلا يدخل
 إلا على الاسمية لأن ذلك الفعل إن خلا من المسند إليه تعذر عمله في الفعلية لأن الضرورى من عمل الفعل رفع الاسم
 المسند إليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع به المسند إليه الفعلية أيضا إذ لا يرتفع اسم فاعلها من أثر
 واحد من مؤثرين مستقلين إن كان مع المسند إليه يعمل إلا الصحيح أن ينصب كل جزئ الفعلية لتعلق معناها ببعضها ولا يرتفع

مبحث أفعال القلوب

الفعل لا بالحرف والمُسند اليه يَحْضِل انتصابه ظاهرًا فلا يَتَبَيَّن فيه انزاع الفعل الدخُل بل اذا كان فعل معلق على شيء جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظن كقولك علمت من ثم وعلمت اي يوم سرت وانهم رايت نصبهم على انفعول الفعل المؤخر فتقول الذي يطلبه بالفعل من الاسمية الدخول عليها اما فاعل ومفعول فان اقضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدأ تشبيهه بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيهه بالفاعل ولو جاز فاعله كان الفعل ارفع فاعلين فلا يرفع تشبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ سبق الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب لاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للنصب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضاف الى المبتدأ افعلى كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لا نهو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صارد زيد قائما الصار هو قائما وكذا في جميع اخوات كان لان كلما جمعت كان مع قيد اخر فعنى صار كان بعد ان لو يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبر واخواتها كان في المساء الصبح والضحى وغو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقارنة فليست من هذا المصنف الا افعال الدخلة في الاصل على الجمل بل المرفوع بها فاعلم على الحقيقة وانبارها مفعولها لا يجزى في بابها وان اقضى مفعولا نصبا جزئى بجملة لان ثانيهما مضمحل المفعول الحقيقي واولها ماضى الية المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيد قائما علمت قيام زيد فاعراب الخبرين اعواب الاسم الواحد اى ذلك المفعول الحقيقي فلذلك يدخل على هذين الخبرين لفظه ان الجاعلة للخبرين في تقدير جزء واحد ولو تدخل الخبرين اللذين بعد كان واخواتها وان كان ايضا يتقدم الخبر كهذين الخبرين المنصوبين فهو هذا المقضى للمفعول اما افعال القلوب واخرها فاعل القلوب على اضربا القلوب حفظ وهي تحاجو معنى ظن وخال خيال وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال للمعنى المذكور وليتها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيا فان كان الحجاج معنى غلبه قصد واخر ذلك وخال بمعنى اختار هب على من لطفة او كانت الاسمية مصدرة بان لو نصبت للمفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتن نصبت للمفعولين اذ وليتها الاسمية غير مصدرة بان يستعمل المراد منه هو ما لو سمح فاعله من ذلك ما لا عمل الذي هو معناه ولو يستعمل بمعنى علم وان كان رايت بمعنى علمت واما لليليين حفظ وهو علم اذ كان بمعنى عرف ولا يحتمل ان يكون جزئى الاسمية كما يصح ما علم لا فرق معنوي بينهما في قوله كمال الى اختيار والعرب فاهم قد يخصون حاملين السوابق في المعنى بحكم لفظي دون الاخر ولجاء هشام الحاق عرف والبصر بعلم في نصب للمفعولين ويستعمل ادرى بمعنى علم و تعلم اربع معن اعم لكن لا ينصبان للمفعولين بل تراد الاسمية بعد ما مصدرية بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان بعد التمرشدا ولا يتصرف في تعلم بمعنى اعم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذلك فلا تقول تعلمت بل علمت فان كان درى بمعنى ختم وتعلم من تعلمت الشيء اى تحفظت عنه فليسا من هذا الباب فلم يفسد

الحزين إذا لم يصد ريان وأما النظر في الظن مع احتمال في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى أتم
 قال تعالى في الظن بمعنى اليقين إلى ظننت أني ملاق حسابه وقديحي بمعنى أتم فينصب مفعولا واحدا
 ومعنى الإتمام أن يحصل شخصا موضع الظن الشيء تقول ظننت زيدا أي ظننت أنه فعلينا وكذا أتمت
 وأما الاعتقاد الحجازي في شيء أنه على صفة معينة سواء كان مطابقا أو لا وهو رأي فاذا كان بالمعنى المذكور
 وليت الأسمية للجره عن أن نصب جزئها نحو رأيت زيدا أغنيا سواء كان في نفس الأمر غنيا أو لا قال تعالى
 يرونه بعيدا وهو غير مطابق وزنه قريباً وهو مطابق وقوله الرزالي الذين خرجوا مضمين معنى الانتهاء إلى الوثنية
 علمت إلى عالم وقد لمحت رأي الحكيمة رأي العميلة في نصب المفعولين قال تعالى رأيتهم إلى ساجدين وأما كنهنا
 كون الشيء على صفة اعتقاد غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور وليت الأسمية للجره نصباً
 جزئياً نحو كنت أعدّه فقيرا فإن غنيا وقال تعالى وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن إنائاً أي اعتقدوا
 فيهم لا وثرة وأما القول بأن الشيء على صفة قولاً غير مستند إلى وثوق نحو زعمت كرماء قد يستعمل في عم الحقيقة
 أمية الله مؤق للناس ما زعموا وأما لأصا به الشيء على صفة وهو وجد والقي وهذا من أفعال القلوب لأنك
 إذا وجدت الشيء على صفة لم أن تعلم عليها بعد أن لم يكن معلوماً وقوله يقال وجدك عائلاً يخرج عن هذا
 نعم قد يستعمل من الأفعال ما يستعمل مضمونه بالنسبة إليه على سبيل التشبيه لقوله نعم بثلثية يضل ونحو ذلك
 نعم قد صادف عائلاً وعلم بعد أن لم يعلم فاصح حاله ولا يستعمل أصاب وصارف استعمال وجد في نصب المفعولين
 خلافاً لبره درستويه هذه هي لأفعال الداخلة على الأسمية التي مفعولها الحقيقي صدر الجزء الثاني مضافاً إلى
 الأول وكذا إن كان الثاني جامداً مخصصاً صدر ما فمعت علمت اخاك زيدا علمت زيدا أي أخيك وإن وقعت بعد ما
 الفعلية في المدة فمفعول الشأن مقدر قبلها لتصدر اسمية نحو حسبت يقول زيدا أي حسبت يقول زيدا وبعض هذه
 الأفعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيدا أي عرفته وبعضها
 يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظني غيرة مني فبئر الذنوب المكرم أي لا تظني شيئاً
 نزلت لك قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعولها تقول ابن قال ظن زيدا قائماً أنا أيضاً
 أظنه وأظن هذا وكذا باقي أفعال القلوب قال الأندلسي لو جاز قيام لفظ ذلك وهذا مقام الجواز وتوصلوا للبر
 ما قال الشيء لا في مفعول ياب علمت بمقد بل فرد على ما قد منا والصل لا يقد بالمفرد على حال قال الأندلسي غير أن الضمير
 واسم الإشارة بمعنى المصدر بأي ظننت النظر قلت لا منع عافاه الفراء على ما ذكرنا وتقول ظننت به إذ جعلنا موضع ظنك
 قال تعريظون بالله غير الحق ظن الجاهلية أي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع مكو مفعولاً بدي شيئاً غير الحق
 كما في قوله فلا تظني غيره قوله تدخل على الجواز الأسمية لبيان ما من عنه أي لتعيين الاعتقاد الذي هو عندي ذلك

اجتماع اسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد وقوله هي عند علي حذف المضاف اي حكمه اعزاي حكم المتكلم على البتة
 بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيداً قائماً حكمت بالقيام الذي هو مضمون الخبر على البتة الذي هو زيد
 صادر عن علم وفي ظننت زيداً قائماً عن ظن قوله ومن خصاً نصراً بأنه اذا ذكر احداً ما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت
 ومنها يجوز الالغاء اذا توسطت وتاخرت لاستقلال الخبرين كلاماً بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها
 الله تعالى حرف الاستفهام والنفى واللام مثل علمت زيداً عندك ام عمرو ومنها ان يجزئ ان يكون فاعله او مفعولها
 ضمير في الشئ واحد مثل علمتني منطلقاً ولبعضها مفعولاً اخر يعدي به الى مفعول واحد فظنت بمعنى التمت وعلت
 بمعنى عرفت ودايت بمعنى البصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله اذا ذكر احداً ما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت احمل
 ان حذف المفعولين معاً في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيين ما فتحها نسياً منسياً تقول فلان يعطي ويسو
 ان يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تجد فيها معاً نسياً منسياً فلا
 تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يظن في الاغلب من علم او ظن فافائدة في ذكرهما
 من دون المفعولين واما مع القرينة فلا بأس بجذها نحو من يسبح على اي يخل مسموعاً صادراً قال باني كتاباً م باية
 شئت ترى جهم عاكراً على وتحسب وهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في
 قلته مع كونهما في الاصل مبتدأً وخبراً وحذف المستند او الخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معاً
 واحداً لان مضمونها معاً هو المفعول به في الحقيقة كما نلتو وكلمه فلو حذف احدهما كان كقولك بعض اخواتي الكرم الواحد
 هذا كله فقد وتلك مع القرينة ما حذف المفعول الاول في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبالوا بقوله هو خير لهم اي خيهم
 هو خير لهم واما حذف الثاني في قوله لا تخلفنا على اذانك انما ظلمنا قد وثق بنا الاحداة اي لا تخلفنا اذ على اذانك
 الما لا تقول ومنها ان يجوز الالغاء الفرق بين التعليق والاختصاص في بعض افعال العمل التي لا يلائم الالغاء بها بل لا يلائم الالغاء
 فالحذف مع التعليق في تاويل المصدر مفعولاً به الفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا يمنع من عطف جملة اخرى
 منصوبة بالخبرين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت زيداً قائماً وكرراً فاضلاً عما قلنا من الخشابة واما الالغاء فلا
 معاليست بتاويل المفرد فعلى زيد علمت منطلق زيد في ظني منطلق فالجملة المعلق عنها العمل لا يقع مفرد هو
 الجملة المعلق عنها منصوبة بالعمل والفرق الاخران الالغاء امر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملق
 عنها في نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين والشك ارض بخلاف المعلق عنها وليس بشئ لان الفعل الملق بلبا
 ما يصدر عنه مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملق معنى الظرف فهو زيد قائم ظننت
 بمعنى زيد قائم في ظني وينع الظرف كون الكلام الاول مبنياً على اليقين ويجوز الالغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب لان
 حامل الرفع معنوي عند النفاة وحامل النصب لفظي فمع تقدمهما انبذ اللفظي المعنوي وحملنا الآخر في حامل البتة والخبر

نصاً على افعال القلوب

الفرق بين افعال القلوب والتعليق

له
 ان يثبت على العمل في قولك
 نيتي ان اكرم اخي
 والى ما قاله في قولك
 ان اكرم اخي
 والى ما قاله في قولك
 ان اكرم اخي
 والى ما قاله في قولك
 ان اكرم اخي

في فعل القلوب

كما شتر في حد الارباب ترافعا ضعيف فمع تقدم عامل غيرها عليها ليعلمها ومع ذلك قد جاء قوله ان ذلك اذ
 حتى صار من طغى الى وجدت ملاك الشمة لا ذلك قوله ان تدومودتها وما اخل له نيامنك شوبانها
 جاز في مع ضعفه لان فعل القلوب ضعيف تاثيرها بظاها كالعلاج وايضا معولها في التحقيق مضبوطا
 لا يخلو وسيد في لا يخل لك على الاعمال العلقي ويقبل اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشأن مقد
 بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة في غيره لك من تواضع لا يتداعى قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يأتي بها جاز
 وظية فعل هذه الفعل عامل لا يخل ولا معلق ويقال في غيره في نظن زيد اذهب اعني اذا تقدم معول الخبر اذهب فمقد
 الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الاعفاء بال
 ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الواقع القوي اي فعل القلب تقدم على احدهما واخره عن الآخر
 وقد يقع الملقى بين الفعل ومرفوعه ضرورة حسب زيد وبين اسم الفاعل ومعوله قال ولستم فاعلان اخل شي
 اقا من احسب الرود بين معول ان نحو ان زيد احسب قاتروا بين سوف ومعولها كسوف احسب يقوم زيد
 بين المخطوط والمعطوف عليه كما في زيد واحسب عرو وتوكيد المبلغ بمصدر منصوب فيجوز التوكيد دليل الاعناء
 بحال ذلك العامل والاعفاء ظاهر في ترك الاعناء به فليتها شبه التنافي واما توكيده بالضمير واسم الاشارة
 المراد بها المصدر فاسهل دليل ابرح من في المصدرية نحو زيد احسبه او احسب انك قاتروا مصدر فعل القلب اذ
 مفعولا لا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو احسبه ظنك زيدا قائما وحمل في زيد قاتروا واما الاعفاء فواجب
 مع التوسط والآخر نحو زيد قاتروا ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل قد مر ذلك
 في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا مع فاعل الفعل كما في باب المصدر وكذا ان
 حذف الفعل جاز ان يحوط زيدا قائما في المصدرتين يجوز الاعفاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الاعفاء فيجوز كما مر في
 تأكيد الفعل للملغى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اي ظني ظنا فحين
 قال العامل الفعل ومن المصدر كما تقدم في باب المصدر وهو كما لو حذف جواز الاعفاء متوسطا ومتاخرا
 متى زيد ظنك قاتروا متى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل المصدر وكذا عند من قال
 العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا كدور مقدما بان والفعل يجوز الاعفاء والاعمال توسطا وتاخرا لان العامل
 فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لانه مصدر وكذا لغيره كزيد قائم
 حقا على ما قيل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقوله ومنها انها اتعاقى بحرف الاستفهام والنفي والتعليق ما اخذ من قولهم امر
 مطلق اي مفعولة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بالزوج لغيرها وجوده فلا تقدر على الزوج
 فالفعل المعلق بمنوع من العمل لفظا عاملا معنى وتقدر لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك

ولا يخلو

في باب المصدر

انتصاب الخبز من فرجا عطف بحجة التصريح الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت زيد قائم بكذا
 قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو المجرى اتفاقا وكذا هل على خلافه كما
 يأتي وقد يكون اسما متضمنا للمعنى الاستفهام كقوله تعلم ائى للجزئين احصى وعلمت ائى جلست ومتى خرج
 وفي معناه الاسم المضارع الى كذا الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت زيد
 عندك وقد يكون حرف النفي وهو ما وان ولا نحو علمت ما زيد قائم وان زيد قائم ولا زيد في الدار ولا علم
 ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولا لام الابتداء وما وان النافيتان فلزوم وقوعها في صدد الجمل وضعافا بغير
 الجمل اللفظي دخلتها على الصورة الجملية رعايتها لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام
 الابتداء في المفرد في وان زيد قائم فالضرورة لاجتماع الية وهي اجتماع ان واللام كما يجي واما لا الداخلة على الجملة
 الاحمية فانما كانت معلقة لا خلا البرزخ المشاهدة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان
 المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في جمل كلام الابتداء نحو علمت ان زيد قائم فان اللام لا تدخل مع
 المكسورة كما يجي واما اذا خرجت ان عن اللام فالها لا تقبل لا مكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك
 لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكنت جمل ان حرفا مصديا معمولة لفعل القلب بان
 تقع مفرقا فهو اولى من عزل العامل بكسر ان عن عمله واما قوله ولقد علمت لنا نين ميني ان المنايا لا يطيق سها مها
 فانما اجري لقدمت مجرى القسم لتأكيد الكلام لان فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى
 التحقيق فصار كقوله واننى قمتا اليك مع الضد ولا ميل وقد يجرى نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه
 فيجى بعد ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اى والله والفعل الملقى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت
 وعلمت ايم ضربت بنصب اليهم على انهم مفعول ضربت وعلمت ايم ضربت ايم ضربت ايم ضربت ايم ضربت ايم ضربت
 كاعرابها اذا التيقم عليها ففعل القلب فيجى في علمت ائى يوم الجمعة رفع اى على انه خبر مقدم على المستند
 ائى يوم الجمعة ونصب على ان الجملة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت ائى يوم الخرج فاقول قد علمت اى يوم عرفت
 المنصوب اليه خبر مقدم لكنه ظرف فاذا صدر المفعول الثانى بجملة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن
 المفعول الاول نحو علمت زيد من هو وعلمت بكر اى من هو وجز بعضهم تعليق عن المفعولين لان معنى الاستفهام
 بعم الجملة التى بعد علمت كانه قيل علمت ايم من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على نصب في نحو علمت زيد ما هو قائم
 مع ان المعنى علمت ما زيد قائما واما قولهم ارايت زيد اما صنع بمعنى اخره فليس من هذا الباب حتى يجوز
 في زيد بل للنصب واجب فيه ومعنى ارايت اخره هو منقول من دانت بمعنى بصوت وعرفت كانه قيل ارايت
 وشاهدت حالة الهيبة واعرقتها اخره فلا يستعمل الا فى الاستفهام عن كذا عجبتي لئى وقد يولى ببدء بالنصب الى

قال في
 من كذا
 على ان

بازديدا وغير فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو متناقض بقول الجاهل الاستفهام
 اذن لمجرد الاستفهام لا يستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى شخص
 وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد واذا لم يصحح باسم القيام ولم يقل علمت زيدا قالوا علمت قيام زيد
 لان المتكلم يكون له داع الى قيام الشيء على الخاطب مع معرفته بذلك اللهم كما يكون له داع الى التصريح بقوله تعالى
 وانا انا كوله على هدى او في ضلال مبين ومثله كثير فعلم هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا ونعم بعد فعل القلب
 نحو علمت زيدا قائم وهل زيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد وهل انتسابه الى المشكوك
 مع العلم وقام ومع استفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من لا يخفى الواقعة عليها كذا الاستفهام
 والذي عرفت ان زيدا قائم او عمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو وجوابه لا ونعم والمشكوك فيه الاستفهام عنه ههنا نسبة
 القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يشك فيه يستفهم عنه
 صنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا ونعم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة لا يستفهاما لا يصح ان يكون
 متعلقا للعلم لا بما قبل وهو ان متعلقه ما في جواب هذا الاستفهام والذي في جواب الاستفهام بام وباسما
 الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فعلمت زيدا قائم ام عمرو وعلمت احداهما بعينه صفة
 القيام لا وهو الذي في جوابه وذلك لان جوابه اما زيدا قائم او اما عمرو واما اذا علمت هل زيد قائم فليس
 جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم والا وليس في النسبة
 والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا اننا لانعم او لا ان مضمون الجملة لا يستفهاما لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون
 استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور في نحو علمت المحم قائم ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم ولا في
 الجواب متضمن لبعض معنى النسبة ونفيها لان المعنى بل زيد قائم وما زيد قائم فخصص المقصود اعني المعلوم عليه للمكالم
 الجواب هو الصحيح لتعلق العلم بترادف ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور في الجرد الاستفهام لا استفهام
 المشكوك بعد كل فعل يشك لا يترجمه لاحد الجانبيين على الاخر لثبوت المشكوك فيه فوضعت زيدا في الدار ام عمرو
 وترددت اقوم ام اعتدك وترددت كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودرت وبعد كل فعل يطلب به العلم
 وامتحنت وبلوت ومالت واستفهمت وجميع افعال الخواس المحتركة وتظنرت واستفهمت وشتمت
 وذقت تقول فقلت زيدا يا بني ام عمرو وقد ضمير الدال على التفكير لقوله تنوار من القوم من سوء ما بشر به
 امسكه على هون ام يدسه في التراب اي يتفكر امسكه ام يدسه وفيها بلاعة ففلسان النفس ما هي اسبق هذا
 كما في المتن اي مفكره الجاهل اسبق وليس مع ذلك في النظر الذي هو الترجيح الجاهل بين على الاخر وهو جازي ليس على جميع
 الافعال فحضر ريت العلم في الدار وقلت لهم في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز نحو سلمنا ان زيد قائم

الذي
في
الكتاب
الذي
في
الكتاب

اقام زيدان توى بعد القول والجزء مفعول الى النوى على ما هو مذهب الجريين او يصير السوال معنى القول
فيلحق به في الحكاية بعد علم ما هو مذهب الكوفيين كما يجي بعد من مذهب الفريقين فنقول للجزء بعد الفعل السابق
في موضع الضمب هي اما في موضع مفعول منصوب بترفع الخاض وذلك بعد كل فعل يفيده معنى الشئ نحو شئت بك
في الدار ام عمر اى شئت في هذا الامر او في موضع مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه اما لا فضاء الفعل لانه وضعا
التضمنه ما يقتضيه والا وارجع العلم والعرفه وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار او
العلق عنها في موضع مفعوله اى عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون ذلك الجزاء اما في مقام المفعول الامر وانما
نوعلت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو احملت هل في الدار او في مقام الثاني ووجه نوعلت زيد
من هو وكذا قوله نعم وما ادرك ما يوم الدين لان ادري يتعدى الى مفعولين نحو ادري هل الحق وان كان معنى احمل
مقام الثالث ووجه هو اعلمك زيد ابوس هو اما الثاني اى التضمن بمعنى العلم فهو كل فعل ذكرناه ان يطلب العلم
فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى مفعول التضمنه معنى تعرف اى تعرف هذا الامر بالعلم
فيه وكذا قوله انظر الى انظر الى انظر هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر ولس زيد ابوس وتكون
بمعنى انظر ولس ابوس زيد ابوس من رفعه في نحو اعلم زيد ابوس هولان انظر الذي بمعنى تفكر ولس الذي بمعنى سل الناس
لا يتصيان زيد ابوس لهما عليه كما ينصبه اعلم اذا سلطه عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب العلم متعديا باو
تضمير المتعدي ما اقضاء وضعت في الجزاء العلق عنها في موضع المفعول الزائد للسبب تضمنه مع العرف نحو تضمنت
زيد هل هو كذا اى عرفت كرمه بما نذا وبصرت زيد هل هو في الدار اى عرفت كونه في الدار باصدا وكذا في الدار
يسا لولئك عن الساعه ايان منسها اى يعرفون وقت ارسالها اليك عنها وهذا كما قلنا في الفعل المطلق في قوله
انه ان كان مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن وقد يكون الجزاء المعلق بغيره بدل لا كما قلنا نحو شئت بك
زيد هل هو قائل اى شئت في قيامه في محل الخبر ونقول عرفتك الحال ازيد في الدار ام عمر وفي محل النصيب
بعد من الحال وكذا عرفت زيد ابوس هو الجزاء بدل من زيد اهنا و قبا وجب الاختصان زيد اظننت اخوه قائل
وانما لم يميز اظننت اخاه قائما لان الامر للا مبتداء فلا يدخل الماضي كما يجي في باب ان هي في التقدير دخلت على اخوه
كانت قلت ظننت لاخوه قائما واما الالفاء والتعليق في اعلم وارى عن المفعولين لاخيرين فالظن كما ذهب اليه مالك
ان يجوز الالفاء والتعليق بالنسبة اليها كما جاز ذلك في علم وارى فنقول احملت زيد منطلق وازيد قائم ام عمر وما
زيد قائما وزيد احملت قائم وزيد قائم احملت وكذا الحكم اذا ثبتت باب علم لما لم يسم فاحمل نحو احملت ما زيد قائما
وزيد احملت قائم وقال لا بد من الذي اعمل احملت متعديا والتعليق بالالفاء بالنسبة اليها وفي بعض نسخ الحديث والجزء
على الالف في اغتيت الفعل الفاعل المفعول الغاؤه وتعليقه واذا بنىه للمفعول كما والذى ارى ان لا يمنع من الالف والاعليه

هذا الفعل ناقص
الفاعل كالمفعول
مبدأ الفعل
مطلقاً
يعدى الى متولين
والمتولين مناضرين
والمتولين مناضرين
سرو

سوله بن الفضل للفاعل والمفعول وقال ابن جعفر لو ان الغيت فقلت زيداً علمت ذلك قاتراً وحلفت فقلت احببتك لزيداً ثم
محصل اللفاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليل والاعمال في حالة واحدة
ما قال شيئا لان اعماله بالنسبة الى شيئا والفاؤه او تعليله بالنسبة الى شيئا آخر فهو مثل زيد علمت قاتراً علمت في الفعل
والغنية عن المفعول وكذا في علمت زيداً قاتراً علمت في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضاً المعلن معنى المجرى اي التصييد
المفعول والمعلنة اصل فعل بالمعنى غير المعلن واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يلغى عن المفعول الاول اذ هو كالمفعول اعطيت
قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلاً ومفعولاً ضميرين لشيء واحد هذه الاموال المذكورة في المتن ولغة مذهب عنى احب
وراي الحسية هي كون فاعلاً ومفعولاً ضميرين متصلين متخذه المعنى نحو علمت في قاتراً وقال الله تعالى ان ارايت
اعصى حمرا وكذا ان كان احدهما بعض الآخر نحو قاتراً لهم رايتنا مع رسول الله ورايتنا لقول كذا وقد جرى مجراها
راي البصري رحمه الله راي القلبية وكذا عدمه وقد جلا على وجدنا احداً في اصل الوضع وانما هو غير ذلك في
غير الاموال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثراً والمفعول بمتاثر منه واصل المؤثر ان يغير المتاثر فان اخذنا
كروا فاعلم لفظاً فلان لا نقول ضمير زيداً وانت زيداً ضرب زيد نفسه فلم يقلوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتاً
وان تخالف لفظاً لاخداً هما معنى وناقضهما معنى كقولك واحد منهما ضمير متصل اهتد مع اتحادهما معنى
تغيرها لفظاً بقدر الامكان فمن قرأوا ضرب زيد نفسه فصا لنفسه باضافة الى ضمير زيد كذا غيره ولغة مغارة
المضايقات للضاف اليه مضار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب فاما
المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فاذ اتقاه لفظاً لا في اليبا في الحقيقة فاعلا
مفعولاً به والقياس جواز ضم زيداً قاتراً اي نفسه اما ان كان احدهما منفصلاً والآخر متصلاً فيجوز في غير افعال
القلوب ايضاً سواء وقع المنفصل بعد الاول ومعناها او لم يقع نحو ما ضربت الاياك وانما تقتل اياك واما في فاضب ما
ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد اذ قاتراً وظن زيد
قاتراً لغير المثال الاول مط وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر متصلاً جازاً ومط قد تقدم جميع ذلك
جملت في النص على عشر بنطه التقدير هذا ما ذكره من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضاً جواز دخول الالف في
على جملة المنصوب لغيره من نحو علمت ان زيداً قاتراً ولا نقول اعطيت ان زيداً درهم وذلك لان مفعولاً في الحقيقة
على ما تقدم غرة هو مصدر للجر مضاف الى المتبداً او ان الفتحة موضوعة لهذا المعنى فنقول افعال القلوب فاعلت
على ان الفتحة في ناصبة لمفعول واحد هو مفعولاً حقيقة ويكره ذلك وان كان ذلك الفعل ما قبل ناصبة لمفعول واحد
نصباً صحيحاً كحسبت وخطت ظننت كما تقدم في اول الباب لا لانه لا يظن في ظاهر الاستعمال الا مسنداً ومسند اليه
سواء نصبته كحسبت زيداً قاتراً او لم تنصبه كحسبت ان زيداً قاتراً فمقصود الالف في المنصوبين هو الصريح في

بحث في افعال المفعول

الجزئين المصدريين بان هذا مذهب يوجب اعني ان مع اسمها وخبرها مفعولان ولا مفعول لآخر مقدرا ولا مفعول
يصل بان مع جزئها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيد قائم حاصل او لا
الى ذلك كما بينا ولو كان مقدر الحجاز اظهارة اذ لم يسهل مسددا شي حتى يكون واجب الاصح ولا تقول ان مع
جزئها ساد مسددا اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان المقصود مع جزئها في تقدير مفرد في جميع
كل شيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون في تقدير اسمين بل الاول ان يقن ان اسمين المنصوبين في نحو علمت
زيد قائما سادا مسددا مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدة ما اذما يتقدر بالمصدر بلا ان المصدر قد كان الكلام
مع ان يتقدر بالمصدر لكونها اداة مصدرية هذا انما الكلام في افعال القلوب واما غير افعال القلوب من الافعال الخمسة
لجزئ في الجملة كما بين يتقدر بالمفعول فهو صير ما دارها من جعل ووهب غير منصروف وردد وترك وتخذ واخذ وكاف في اصل
الباب صير ومفعولا في الحقيقة اسم وخبر لصاري في الاصل اذ منزلة صيرت زيد قائما من صار زيد قائما كثر الخوف بها
النهر من جف زيد النهر في المفعولين في عدم جواز حذفها معا بلا قرينة وجواز معها كحال مفعول علمت في جعلت
زيد اكرما اقول بل لان جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اكل انسان لا يخرج من نصير شيء شئنا في الاغلب فائدة
في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يخرج حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونها هو المفعول
كما كان مضمونها فاعل صاروكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر بجواز قصد بهما ان ياتي مفعول
علمت لانه روعي اصلي حين كانا اسما وخبر لاصار فاعل لا يصدر ان اذن لما كانا ذكرنا في اول هذا الباب اما الفاعل
صير مود فاعلها وتعليقها فلم ياتي كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها الضعفها من حيث لم يظهر تاييدها لاعتد
اذ هي افعال باطنة بخلاف النصير فانه يظهر اثره في الاغلب جعلته غنيا هذا امر ظاهر للعيان اذ هو احد الشئ بعينه
ان لو يكن ومردفات صير قد تخرج عن هذا الباب وذلك اذ لو تكن بعينه اقله تعجب الشكليات والتوحي
خلق ووهب اي اعطى ورد اي جعل رجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما كما فهو قليل الاستعمال
لكن لا يخرج الا بمعنى صير وذلك لما ذكرنا ان معنى صارك ان بعد ان لو يكن ومعنى كان جعله كما نخلص من امر معنى
نقل غير الحاق الى الكون وهو معنى النصير فلو يستعمل كان مستعدا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع الشئ بمعنى
صير كقولهم ضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثالا لمفعولا ثانيا وعبد هو
الاول اي جلد مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يقي معنى ضرب مثلا اي يقي مستعدا الى مفعولين
بعد عطفت بيان قال بن درهستو يطلع خاد نصير كما الحى بترك الذي بعناه نحو خاد نصير عا واذ كان الثاني ذكر ج
جعله لا يكون خاد يعني خلف وخي واما اذا كان معرفة كما في قولك خاد تاجر الباع فلما كان خاد نصير هو المفعول
المستعد والخبر غير افعال القلوب من غير مردفات صير مع المعلقين نحو سمعتك تقول كذا ومفعولا مضمون في الجملة اي

انما انا ادعوه نصير لما يتبين ان

منه القاد صير ولم ذرفا

الجزء من الوجه الذي يكمله
المسمع ويظهره بانها
مركبة

قولك ويجوز تصدير الجملتين نحو سمعت أنك تقول قالوا واذا عمل في المبتدأ والتجربة لم يكن الجملتين خلافا ولا عدا
 المنطق نحو سمعتك نطقي بكذا او تنكلم وانا لا ادرى منعا من نحو سمعتك تشبه نحو سمعتك انك تشبه اتفاقا قال سمعت
 الناس يتخفون غشا فقلت لصديق اتعجب بالانكصاف الناس قد روي دفع على حكاية الجملتين وما يدخل على المبتدأ
 والتجربة القول وما يتصور منه ولا يصل في استعماله ان يقع بعد اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد
 قاتلوا الذي هو واقع في الحال نحو قول لان زيد قاتل فينبغي ان يكون الجملتين الواقعة بعد قول في هذا الكلام متلفظا بلفظ
 اخرى غير هذا الكلام ولا يمكن حكاية الذي يقع بعد نحو قول عدا زيد قاتل وقيل زيد قاتل واللفظ الواقع بعد اما مقرا
 او مجزا والجملتين الكثر ونحو ما للقصص من الجملتين الواقعة بعد ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا يجد دواعي مع المعنى حيث
 مراعاة اللفظ جائز وقومها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قاتل فيل هذا اللفظ موضع حيث مراعاة المعنى
 الذي هو الاصل جائز ان يغير اللفظ بشرط وقاء اللفظ المتغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل لا بد مما يتعدا اللفظ المقول
 من بعض القائلين يجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعصب عليه ذلك ايضا كما رى نعم وكذا غيره من يهل عليه ذلك مع
 تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شيء من اجزاء الكلام اجزاء مثل هذا الجملتين محري اصلها اي الحكمة باعتبار الفاظها
 فعل هذا ان تقول حكاية من قال زيد قاتل قالان قاتل زيد ولهذا ترى الكمال في التخصيص فيعين الاسم المتخلف في
 باللسان العربي ونقول قال زيد انا قاتل وقيل لعروانت بخيل رعاية اللفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قاتل وقلت لهم
 هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بما في الحكمة فان زيدا وعمرا فبمعنا ثاب ومنه قوله نعم قال الذين كفروا الذين الذين
 لو كان خيرا ما سبقوا ولا اولي اكثر استعلا وكذا يجوز الوجهان فيما يوردي معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيين
 والنون وهذه الحكمة منصوبة للموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطعلا ما وهم المص كما تقدم في باب اهل وادى
 وذلك لان معنى قلت زيد قاتل قلت هذا اللفظ هو مقول وقد تقدم ان اية المفعول بدان يطلق عليه اسم المفعول
 كما تقول ضربت زيد فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب محض ووب وكذا القول انا قاتل زيد قاتل بالاضافة
 الفاعل لا يضاهى الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوى والذي ادهم المص قولهم ان معنى قلت زيد قاتل قلت
 هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملتين منصوبتين للحل في موضع المفعول بقتل الدليل عليه
 اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قاتل زيد قاتل واطلافاك على تلك الجملتين انما مقولة وكلاما علامتا للمفعول
 ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة للموضع مفعولا بها جازت عطف المفرد عليها منصوبا بقتل قلت
 اما زيد قاتل واللفظ الاخر واقع المفرد بعد القول على احد سمتي واجه آخرها ان يكون مؤدبا معنى الجملتين وبقية ذلك
 بان تجعل مكان ذلك المفرد جملة فيجمل المفرد عليها كما تقول مثالا قلت كلاما محضا او باطلا او كلاما حسنا او فاسدا
 زيد قاتل ثم تقول زيد قاتل كلاما محضا او باطلا وكلاما حسنا ونائبها ان يعبر عن المفرد لا غير نحو قلت كلاما وقلت

الجملة في بعض
 القول في بعض
 ووجهت كلاما
 حيث تظن سر
 ويصحب ندي
 لوط ٢٣٠

القول
 وقع في
 من

لغة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد وهو زيد اللفظة واكثره وانما ان يكون لفظا يعمله لان
يعتبر بعين المفرد وعن الجملة فهو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فتصيب هذه الثلاثة لانها ليست
ايعيان اللفظ المحكي حتى تراعي وليست ايضا جملة لفظها اعتمادا على بقائه المعنى كما تقدم حتى يراعى اصله وانما يعمله
غير معبر لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد بنفس ذلك اللفظ بعينه فيجوز ان يربطه وراعا ليعمل به نحو قال فلان زيد
اذا تكلم بزيد مرفوعا واما بناؤه فهل يراعى الا ذكرناه في باب العلم وتامسها مفرد غير معبر بمفرد ولا جملة ولا
مقصود بنفس ذلك اللفظ فنجيب ان يقدم ما يكون بجملة كقولهم قال سلام قم منكرون اي علمكم سلاما
قائل اذا قبلت قلت دأبنا في دأبنا وقولنا في قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنسوب معبر بعين الجملة
كما في فلان يقرئك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قوله سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون
من القسم الاخير من الخمسة لا وجه فيكون مفعولا مطلقا لفعل عند وف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعني
قوله قال سلام احسن منه في ما قال تعجبوا يا احسن منها وذلك لان الجواب على الشئ المستفاد في المرفوع على ما مضى
في باب المبتدأ والخبر والحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديت عجل واخرت زيدا قائل نادوا
بالرجل خدا وفي ترجمه نفسي وعند الجريسين القول مقدم بعد مثل هذا الفعل وليس لمخاطبه او اصدار القول غير جاز
في الكتاب العزيز والتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتادوا ببقولهم الرجل خدا وكلا القولين قريب وتقول ناديت سلاما
كما تقول قلت سلاما والتاويل ذلك التاويل وقد يجذب المحكي بعد القول لقيام القرينة كما في من قال لزيد قائم فتقول
انا قلت كما يجذب القول ويبقى المحكي كما في قولك جاؤا عندك هل طابت الذئب فها اعلم ان قد جمعي القول بمعنى الاعتقاد
لا لفظ ههنا لسوء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد فيظن بالظن في
نصب المفعولين وليس معنى الظن خلافا للظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين قال المص والاندلسي لو كان معنى الظن يستعمل
في العلم وقد في ذلك كيف تقول زيدا قائما فنجيب اعلم فانما بالسيوف هو ان معنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحكاية في
العمل بالظن مطلقا لسلام والشرع لا يجيز هذه الاحاق الا بشرط كون القول مضارعا خاطبا قال الاندلسي منهم من
يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو يقول زيد عمر قائما على ما قال ابن
جعفر ولا بد عندنا الا في الاحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو القول زيدا قائما او منفصل بظرف نحو قائما
تقول زيدا قائما بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجملا تقول بني لؤي لعمرك اني امضيا ههنا فانما
فقد بعض الشرائط ارجع الى الحكاية على لغة الاكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استفاء الشرط وقوله وبعضهم
انخريل الحكم فان حبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعرة شقرة وخلت اي صرت داخل اي خيلاء وعرفت
بماي كملت وهذه الثلاثة بهذه المعاني تكون لازمة فراه وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت فذكرنا

له
الدارج
المك
الواحدة
سمر

هذا هو
المراد

إذا ما قدر على حيلته ووجدت الـ مفعولين فما معنى عرفته أيضا إلا أن المصداق للعرفه مضمون الجمله وضم المفعولين
وعدم نصيبها يتعلق بالأفعال الخمسة فعرفت وأصبحت مع كذا أعني علمت ووجدت لا ينصبان للمفعولين نحو قولنا
النافقة ما وضع لتقرير الفاعل على صفته وهي كان وصار وأصبح وأمسى وظل وبات وأضدادها وراح وقابل
وما انفك وما حتى وما دام وما برح وليس قد جاء ما يأتي حلت حاجتك وقد كنت كأنها حرف يدل على الجزاء الإسمية
إعطاء للمخرج حكمه بمفعولها فرفع الأول ونصب الثاني مثل كان زيد قائما إنما سميت ناقصة لأنها مفعول
جاء كلاً ما قبل المرفوع مع التصويب بخلاف الفعل النامة فإنها تقرر كلاً ما بالرفع دون التصويب وما قبله يعتبر
من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصداق ليس شيء لأن كان في محو كان زيد قائما يقال لكون الله
هو المحصول المطابق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله ونحو قولنا زيد قائما والى حصول
ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانت قلت حصا شيء فقلت حصل القيام قائما في أي برود مطلق المصداق
فوتخصيصه كالقائفة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما هو في باب مد فائدة أخرى وهذا هو لأن على تعيين عات
ذات المحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل شأنه الفائد أن معا كان يدل على حصول حدث عطف
في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق فقيد في كان كذا لأن كان على الحد المطلق
الكون وضعية وحالة الخبر على الزمان المطلق عظيمة وأما أثر الأفعال الناقصة نحو صارد الدال على الاستقبال
الدال على الكون في العجم والانتقال ومثله أخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار
لذا خواتمه وليس الدال على الانتهاء فلا انتها على حدث معين لا يدل على الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جمعها
ناقصة بالمعنى الذي قاله قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفته كان ينبغي أن يقيد الناقصة فيقول على صفة غير صفة
فإن زيداً في خبر زيد أيضاً متصف بصفة الضرب كذا جميع الأفعال النامة وأما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة
هي متصف بمصداق الناقصة ففني كان زيد قائما أن زيداً متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي المحصول
ومعنى صلا زيد غنيا أن زيداً متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي المحصول بعد أن لم يحصل قوله لتقرير
الفاعل على صفة كجمله وتثبيت عليها قوله كان وصار إلى آخرها لم يذكر صيدوي عنها سوى كان صار وما دام وليس
قال وما كان نحو من الفعل لا يستغنى عن الخبر والظن أنها محصورة وقد يجوز تعيين كثير من النامة مع الناقصة
يقول يتر التسعة لهذا عشرة أي ضمير عشرة نامة وكل زيد حالما أي صار حالما كمالا قال نعم فتمثل لها أناسا
صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد على هذه الأفعال التي ذكر المص ونقص منه الذي زيد من مرادفات صارد
رجع وحال واحد وتذكر كان كذا في الأصل بمعنى رجع تاما وكذا الاستحالة قولنا كأن في الأصل بمعنى اتفق كذا
أصل صار فإن جمعها إلى أصل تام فليقل إلى ما هو لأن مصداق الخبر ما بين أن عات نحو صارد إلى الغنى فهو كذا

كان بعد ان كان النقص اذا وقع في الفعل وانتقل اليه فلا فعل يصير كما انما بعد ان لم يكن ناطقاً بالثبوت فيكون بعد ان
 ناقصة بعد ان يكون ناقصة اذا وقع في الفعل وانتقل اليه فلا فعل يصير كما انما بعد ان لم يكن ناطقاً بالثبوت فيكون بعد ان
 واطل حين كانت تامّة وهو المرفوع بها لا انه الرفع والمنقول ويجوز استعمال صار وما فاتها تامّة على الاصل قال ضررنا الى
 الحسنى وروى كلامنا ورضت فذلك صفة اى اذلال وقال يقبض الى ايها الخشب صار القوم صاروا في مكان
 انتقال القوم منتقل وقال الله تعظم ان ابن جود لم يزل يد في الثامنة ان يليها لفظ غش الى ظاهره ومن قد بين ان
 الرجوع والا يقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنقول عند المنقول اليه ليس لما قال مثل هذا الافعال صار
 بل سماع الاخرى ان انتقال الخيط يجمع ان معنى آخر كما زيد على ما زال من موادها ما قاموا فافاً وما افك وما
 وفي وما رام من رام يرمى اى برج واصل ما زال وما برح وما فنى وما افناه وما فنى وما افك ان تكون تامّة
 بمعنى ما افضل فتدعى من الى ما هو الا ان مصدر خبرها في موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم ما
 انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان انما فخصبت الخبر نصب كان انما جعلت معناه لا اذا لم يفصل شخص فعل
 كان فاعلا له دائماً وكذا اصل برج ورام ان يكونا ثاقين بمعنى ذالعين مكانه فيعد بان ياقصهما ونحو برحت بابك
 ومن بابك واصل وفي قصر فكان الاصل ان يعدى بهي فوما وى زيد في القيام فعلت الثلاثة بمعنى كان امثلاً
 اذا كان لا يفصل عن الفعل ولا يقصر فيكون فاعلا له دائماً وانما اذا دخل النفي على المنفي دوام الشيء يكون
 ففي النفي اثبات واذا قيدت نفي الشيء بزمان وجبان يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك
 اذا قيدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلاً ضرب كفى في صدق هذا
 القول وقبح الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك ما ضرب زيد فانه يفيد استغراق نفي الضرب
 لجميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طريقه
 فلو جعل النفي كالاثبات مفيد الوقوع اى وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان لم يخصه لم يكن
 يناقض ذلك الاثبات اذا يمكن كون الجزء الذي يفيد الاثبات بغير الجزء الذي يفيد النفي فلا يتناقضان للنفي في
 الاثبات نفي عدمه ولو لمرة وقصدوا في النفي الاستغراق الاستمرار الفعل اقل واصعب من استمرار الترك فصار هو
 ضرب وما ضرب كالوجبة الخوشية والسالبة الكلية اللذان تناقض احدهما الاخرى فبين هذان النفي بعد التناقض
 على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضاً دائماً كان نفي الاثبات يكون
 دائماً وفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائره وهو المقصود ولا يصلح كل نفي مفيد النفي
 داخل عليه حرف نفي بمعنى كان دائماً بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل وما فارق ضارباً ولا
 يق ما دلت امير انهم انزلوا ما اذول ليصير وما زال الناقص واوى مضارعه ازال لخاف يخاف واما

نفي استغراق
 افعال ناقصة

لأنه يقول كمال يقول و قولك لا ينبغي له أي كرم من الياء فما منان وقد جعل سيدي واد الخطاب عن بعض العرب
 ما زيل يفعل لكنا وكيد يفعل لكنا واصلها نزل وكيد ففعلوا كسرة الواو فيها الى ما قبلها و قبلت ياء كما فعل في
 المبني للمفعول في نحو قيل وضو خلاص القياس وكذا ما زال وهما كاد وقد يستعمل بعض هذا في الفعل للمصدر لا بما
 للمعنى تامه نحو ما برح من موضعه قال ابن ابرح الارض وما ولى في امره وما الفلك من هذا الامر وما اما لا لا يزال مما
 فتح او فتا او فتا فلا يستعملان لانهما قصدين قال سيبويه بن يفي قولك ما زلت يعني فعل مفعول به ولا ولى بن يقول هو
 الخجراى ما زالت معرو ونظر ابن لك من اخوات اصبح هذا وادح فقال هالكا ليوكان الا انهم وان جاء بعد مرعهمما
 منصوب مفعول كقولهم هذا وادح بعارض الريح هالكا اقول اذا كان هذا بمعنى متى في الغداة كقولهم ان اخذوا
 على حرثكم وادح بمعنى يصح في الراح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو ارج الى بليته فلا ريت تمامها وما ملخص قولهم
 ويعاد وما ملخصها فان كانا بمعنى يدخل في الراح والغداة فهما ايضا امانا والمنصوب محال وان كانا بمعنى يكون
 الغداة والراح فهما انحصان فلا يمنع اذن من كونهما قصدين ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت
 حاجتك وما استقها ميتة واثبت الضمير الراجح اليكون الخجراى عر في لك الضمير مؤنثا في ما كانت امك ويروى
 برع حاجتك على انها اسمها ثمت وما خبرها واولى من قال ذلك الخواج قاله ابن عباس يعني الله عنحيب جاء
 اليهم رسولهم على عليه السلام ومنها فقد في قول الاعرابي رعت شغرة حتى قعدت كالفارسة اي صارت
 قال الاندلسي لا يجاء بغيرين يعني جاء وقد الموضع الذي استعملتها فيه العرب قال الطبري بعضهم وقال المص وحاد
 الاولي طرد جاء في مثل جاء البر فغيرين وقيل هو حال وليس بشيء لا لا يرد ان البر جاء في حال كونه فغيرين ولا معنى
 له قال واما بعد فلا يطرود وان قلنا بالطرد فاما يطرد مثل الموضع الذي استعمل فيه ولا يعني قول الاعرابي فلا يق
 قعدا كتابا بمعنى صار بل يق قعدا كونه سلطان كونه مثل قعدت كانهما قد قوله تدخل على الجمل الاسمية لاعتناء
 الخجركم معناها وذلك كما قد منان مضمون الافعال الناقصة صفة مضمون خبرها قوله فترفع الاول وتصيب الثاني
 لتسمية حرف عها اسما او لى من تسمية فاعلا لها اذا الفاعل كما ذكرنا في حقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم لها الخبر
 اخبارا عا فلما حذف خبرها لتبدل لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم كما لا يسمى منصوبها المشبب للمفعول مفعولا
 فالقياس ان لا يسمى حرف عها المشبب بالفاعل فاعلا لانهم يسمونه فاعلا لا لقله وليس المشبب منصوب مفعولا
 مقدر وامن ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة اشبهت خبرها ما استنادا
 او منقطعا ومعنى صار و يكون فيها ضمير الشأن وتكون تامه بمعنى ثبت وزائدا وصار للانتقال احيى وانجي و لا يسمى
 مضمون الجمل بآزما فها معنى صار وتكون تامه وظل بان لا تقترن مضمون الجمل بآزما ومعنى صار وعل ما برح وما
 لا استمر اخبارها فاعلا مذهبها والنف وما دام توقيت امر بعد ثبوت خبرها فاعلا ومن ثم استجاب الى لام ونظر الى

على
 بهذا الخطا
 اي ضم وطار
 وهذا الشيء الذي
 انما هو كمال القضاة
 ونحو
 على
 الشفرة
 العظيم
 الحرب

محو الظلال

مضمون الجملتين لا يقل مطر شرع يذكر معنى هذه الافعال الناقصة ويدلر كوايد محي بعضها نأما او زائد اما ان كان يكون ناقصا غير
احدهما ثبوت خبرا مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقصة ما ماضيا او حالا واستفلا لافعال الناقصة وكما يكون في المثال
وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مفعول الخبر في جميع الزمن الماضي شبهة قوله تعالى وكان الله سميعا
بصير اود هل ان الاستمرار مستغاض من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انجبى كان يدلنا انصف
ساعدا فاستيقظ فاذا قلت كان يزيد صار بالو استغاضا لا استمرارا كان قيا من قال ان يكون كذا يكون ايضا للاستمرار فقول
دائما او منقطعا على هذا القائل يعني ان كان لا يدل على احد الاخرين بل دل على القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار هو
قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال انتهاء فزواله على ما قلنا في كانه كانت فوينا مضمونها فلو يكون وفيها خبر للشان ان يكون
في كان الناقصة على ان معنى كان مضمينيا ضمير لثان مقدرا فيرفع للبتدأ والمزيد به المنصوب للحال كان في كل واحد من
المضمر فيها ضمير للشان تأخذ فاعلم اذ لا الضمير في وقت القصدة فحسرت القصدة بالجزء الاول اول لا ليرثبت في كل واحد
ضمير ثان لا مبتدأ في الحال محو ل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعول فحسرت ثبوت ثبوت زيدا قائم فحسرت
زيدا قائم وتكون قائمة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشد الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى و فاعلم مصدر الخبر مضافا
الى الاسم فزانها وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين فيما معنى واحد وقتل ان كان محي مضمين
تقل وعزل فو لوزائده اعلم ان كان تزا غير مفيدة لشيء الا بعض التاكيد وهذا معنى زيادة الكل في كلام العرب
كقوله سراة بنى الى اكرسا من على كان المستوفى العرب ولكن قوله ثم مر كان في المهد صديا فانها زائدة غير مفيدة
لناقص ولا فان الخبر وصبياء على هذا حال ولذا قولهم ولدت خاطئة بنت الخرشب الكنة من بني جسر لم يوجد في نظم
ولكنا قول الغزدي في نحت عمرت ابنة الجوهري في الجاهلية كان ولا سلاما واما اذا دل على الزمن الماضي لم ير لفظها
احسن زيدا ولذا قولهم ان من اضلمهم كان زيد عند سيوبه وقال البردان زيد اسم ان وكان خبرها من اضلمهم
وذكر بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا في سميتها زائدة نظريا ذكرنا ان الزائد من الكلام عند هم لا يبعد الا
مضى التاكيد فالاولى ان ينحصر في زيادة مجاز العدم عليها واما مجاز ان لا تعطف مع ما غير زائدة لانها كانت تعطف
على المحدث والاصل الذي كان المحذوف التقيد في الخبر يعني عن لا لانها على الزمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل
والمفعول لمزيد عليه من المحدث والزمان بخلاف ذلك ان مجرد هاء في بعض المواضع خرج ذلك المحدث المطلق لا غنى
عنه فاذا جرد هاء الزمان وهو لا يطلب مفعولا ولا منصوبا بقي كالظرف لا على الزمان فقط فلما جاز وعنه
موقعا لا يقع غيره فيحذف الظروف تنبيها للاحكام والظروف التي يتسع فيها يقع بين ما العقبة فعله وبين الجار والمجرور
محو ل كان السوسه فثبت ان كان المفيدة لماضي التي لا تعزل مجرد عن الالة على المحذوف المطلق وقد ذكر السيراني
ان فاعلم مصدر هاء ان كان الكون وهو هو من اذ لا معنى لقوله ثبت الثبوت وقوله لكان في تلك القاييم يدل معناه

من كان في الخبر
من كان في الخبر
من كان في الخبر

من كان في الخبر
من كان في الخبر
من كان في الخبر

من كان في الخبر
من كان في الخبر
من كان في الخبر

من كان في الخبر
من كان في الخبر
من كان في الخبر

من كان في الخبر
من كان في الخبر
من كان في الخبر

بأى بالصمد بفتح السين الفاعل ومذهب بفتح الميم انه لا فاعل لها علم ما اخترنا فعله هذا قول الفراء في كيف لما تدر
 بداهة فوجرت لنا كما قالوا فما ليس بزايدة كما ذهب اليه البرد وانما قال ذلك لثبوت فاعله بل انما خبره ما جاز
 كلامه كونه النوا وقال سيوريه في زائدة مع الفاعل لا نذكره في معناها الاول اولى لا فاعلها معنى وعلمها لفظا فاعلم ان الزائدة
 والمجردة للزمان اعني غير الفاعل لا تقعان اولاً لان البداهة تكون بالوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يلحق
 بها الصدرة تقعان في الحوكتين وفي الاخر على رأى نحو خبره للظبي كان لا فاعله ولا خبر ولا ماضية يخبرها وقد اخترنا لولا
 زيادة مضارع كان فعل حسان كان ستيين من بيت رأس يكون من اجها عمل وما على رواية رفع من اجها عمل فاعله وصاد
 للانشغال هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لو يكن مفيد ثبوت مضمون خبرها
 بعد ان لو يثبت ومعنى يصير يكون بعد ان لو يكن مفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لو يثبت قوله واصبح ومسمى
 انضى لا فاعل مضمون الجدة باذمتها هذا والثالثة تكون ناقصة وتامة والثالثة معينين اما عفا صارا مطلقاً عن
 اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل اعني الصباح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة
 الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما معنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فبقرن في هذا المعنى
 الاخر مضمون الجدة اعني مصدر الخبر مضاف الى الاسم زمانى الفعل اعني الذى يدل عليه تركيب الذى يدل عليه
 صيغته فعنى اصبح زيد امير ان اماره زيد اقترن بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قائماً ان قيامه مقرب
 بالصبح في الحال والاستقبال وتكون تامة كقولك اصبحنا وانجى الله وامسينا والملك لله اى وصلنا الى الصبح و
 المساء ودخلنا ففهما وكذا انضينا فيدل ايضا كل منها على الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد ما
 التعجب كان في لفظين وهما ما اصبح ابره ما وما امسى اذفاها وردة الوجود وقال السيرا في ان ليس من كتابي
 وانما كان حاشيتي في كتابي قوله لو ثبت ما حكمه لا يخفى كان كل منهما مجرد اعني الحرف للزمانين اى الصبح والمساء
 والزمان الماضي كما كان لفظ كان مجرد الماضي قوله وطلعت بالبحر اعني ان معنى ظل زيد متفكر كان في جميع النها
 كذا فاقترن مضمون الجدة وهو تفكر زيد بجميع النها يستفردا له ويعتبر ان ايضا زمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة
 الماضي والحال والاستقبال وتضمير يظل يظل ظلوا قالوا ولو يستعمل ظل لا فاعله وقال ابن مالك تكون تامة
 طال ودام والعهد عليه وقوله بان زيد مضمون اى كان في جميع الليل كان فاقترن هم زيد زمانى بان ودام
 الليل الزمن الماضي ومصدره البتوتة ومضارع بيت وبيان كياح يسبح وهما يجب وبيجي تامة بمعنى اقام ليلاً و
 نزل سواء نام او لم ينام وكلاهما ميلة السبب ثم وثبت قد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجرد الزمن المدلول عليه بـ
 قالهم ظل وجهه مسوداً واما صحى بان بمعنى صار فغيره نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بان معنى صار وهو بان
 بده وقوله وما زال لم يذكر زمانه معنى ما زال واخواته كان انما فعله ما زال زيد امير الى استقرت الامارة وما

ان يكون مضارع الباء اذا الفعل لا يحدف في العين تخفيفا وسبوق ولا اكثر من على ان يضل غير منصرف قال ابو علي في احد قوله
اذ لو كان يحدف في العين لكانت حركة العين الباء عند اتصال الفعل بضمها ولو كان كذلك لم يكن الفعل مكسوبا في الالف فاعلم ان هذا هو الصواب في
ابو علي اما الحاق الضمير في المستلزمات فليس فيه بالفضل لكونه على ثلاثة ومعنى لا كان لكونها وانما صابا كما ان الضمير في ما
هاذا في ما فيها ما كان مع كونه فعل انشدها بالفعل والاولى الحكم فبعلت لعل الاتصال الضمير جعلها ولا يتصل بغيره بالفعل
الا نذكر ان كان في ما قبله يجوز تقدير اخبارها كما فعل اسماؤها وهي في تقديرها على ثلث اقسام قسم يجوز وهو كان الى بلح
وقسم لا يجوز وهو ما في اولها خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس في ابن معطاء من مادام لا يتوسط بينه
وبين الاسم وهو غلط لئلا يرد غير وقد ذكرنا ذلك في الموصولات فلو لم يكن كان الى راح كل ما ليس فيه وله ما اذا ذكره الموصو
ل لم يذكر في الافعال يجوز تقدير اخبارها على ما في ليس خلاف على ما في وما دام فلا خلاف في امتناع تقدير خبرها عليها
كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يتصل ما على الفعل المتحرك من هذا وما غير ما دام ما في اولها من هذا الافعال فاجاز الكون
غير القراء ووافهم ان ليس ان تقدير خبرها عليها فالاولى ان ما زمت هذا الافعال الناقصة وصارت معها بضمير لا يثبت في
كثرة اختلاف ما فارق وما الفصل فاعلم ان هذا الفصل بينهما وبين الفعل ولو جردت في في هذا
الافعال ولو جردت في ذلك غيرهم نظرا الى لفظها ما ولو لم يكن فيها بعض اللفظ لم يصح الكلام مشتبا معي الدوام واما توسط الخبرين
النافذ الفعل في هذه الافعال فلم يجوز واحد منهم لاها لا امت هذا الافعال حتى صارت بعض حرف فلا يجوز ما قلنا
قال زيد كما زما قلنا في ما الذي هو ثابت ان النفي هو ثابت ان النفي وما غير ما جرد حرف النفي نحو ولولم كان
استعمل الافعال المذكورة لم يجوز توسط الخبر بينهما وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما يجوز تقدير خبرها عليها اتفاقا لاهل البيت
كما في طلب الصدقات من من التصديق عشر شريطة التفسير واما ليس فلا اكثر من على ان يجوز تقدير خبرها عليها ومنع الكون في
لان مذهبهم انها حرف في انصوابها كان ووافهم البرج ولان كان هذا الفعل افعلا في عدم قصر خبرها عليها
لما لم يقص ان نصيبها كما زك ونون الوفا تبعها كما في قوله اذ ذهب القوم للكرم لينفي ذلك انما يصح بها بعضهم بطلان علمها
بلا كما في قولهم ليست الطب لا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى اليوم يا ايها الذين آمنوا انصرفوا عنهم
قالوا لان المعول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لم ذلك فانك تقول زيد ان اضرب
لا اضرب ولا منع ان يقال ان يوم يا ايها الذين آمنوا انصرفوا عن الافعال انما هي تقرب الظروف لذلك المعنى على مطلق اليد
واعلم انه لا يدخل الافعال الناقصة على مبتدأ واجب في الابداء ولا على مبتدأ لازم الصدق كما ساء
الاستفهام والشروط على مبتدأ عادم المصروف كما العجبة ولا على مبتدأ يلزم الابدائية لكونه في المثال
الافعال لا تغير قولهم الضمير يظا ر يلزمها لكونه في جملة كائنات كل لا اعتراضه لقوله غات طلاق مطلقا
التيه وليد لا بداسة لكونه خبرا ما واذا المفاجاة او تضمنته معنى الدعا كسلام حليف فانه يلزم الابدائية

في ما قبله
ما كان

انما هو من
في ما قبله
ما كان

لبيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا يقع اخبار هذه الافعال جملانية وذلك لان هذه الافعال
 كما تقدم صفات لصا در اخبارها في الحقيقة لا ترى ان معنى كان زيد قائما لا زيد قيام له حصول في الزمن الماضى ومنه
 صار زيد قائما لا زيد قيام له حصول في الزمن الماضى بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لا زيد قيام له حصول في الماضى
 وقت الصبح وكذا سارها اذ في كلهما معنى الوجود مع قيد خروكا ذكرنا غيرة فلو كانت اخبارها طلبية لم يتخلل هي من ان يكون
 خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذا الافعال لكونها صفة لمصدرها مثل على ان المصدر خبر
 عند الحصول في احد الاثمنة الثلاثة والطلبية الخبرية على ان غير محكوم بالحصول في واحدها فثبتنا في العبارة
 اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كالم تقرر فلو قلت كان زيد هل ضرب غلاما لمكان ضرب بل غلاما
 محذرا بعد بكان تابعا عند التكم مشورا لانه بل غير ثابت عندا وهو ناقص واما قولهم جلتا زيد عندك ام لا فقد ذكرنا
 ان ازيد ليس لاستفهام التكم هذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا ناقصة
 للاجبارا كالتى بالطلب الذى فيها عن الطلب الذى في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذا طلب فيها طلب
 اخبارها نقول ان قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وقد جعل الطلب فيها معنى في الشعر قائم لو كن بالمكان كذا كرتي
 وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرامثلا والاخر استفهاما نحو لو كن هل ضربت سحالا الطلب في احدهما
 طلب في الاخر فتجوز طلبان مختلفان على مصدر خبري احد في حالة واحد وهو مع واما ان كان خبرا مفردا متضادا
 لمعنى الاستفهام جازلان ذلك المفرد يجب تقديره عليها نحو ان كان زيد واليهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدر
 على جملة احدت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض الكلام فان قيل فيجب ان يجوز على
 تقدير الجملة الطولية عليها على ما ذكرت نحو انهم ضربوا زيد قلت لا يجوز ان كلمة الاستفهام تحذف في الجملة التي تلها
 بلافضل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعد ما فعله هذا يعني نخرج اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذ لا تكون صفة
 بما التقى فلا نقول ان ما كان زيد ولا متى اكل زيد لوجب تصد ما التقى ويجوز متى لوزن هذا واي وث
 لم يكن سماحك ومنع الجواز والشلو في ذلك في ليس نحو ان ليس زيد والا لولا الجواز ان منعنا ذلك على منع تقدم
 خبر ليس عليه فتدبر الكلام عليه وان منعنا اداة الى الحال من حيث المعنى لان زيد لا يمين ان يكون في جميع الاسكنة
 فالجواب ان ذلك على سبيل التبالغة ويفرض لك في غير التحصيل نحو متى ليس وجوده تعالى او عدا وقد تشرعنا ذلك
 الخبر مفردا مستقلا على ما له صدر الكلام وجب تقديره على كان واخواته ان لو تصد بها وذلك ما كمل الله وطهران كان
 لكن وكل لا استفهام نحو ان كنت واليهم كنت واذ كان الخبر ظرفا ولا يملك وجب تاليه مع الخبر كذا في الدار رجل في الدار
 رجل كذا ان دخل احد الاسم نحو لم يكن قائما لا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا خبره عن الخبر ان كان خبرا خبر
 ضمير في الاسم نحو كذا في الدار صابها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان في نبي انك قائم وعندك كان انك قائم او لا توخر الخبر

المفتوحة بالسينة على تقدير ارضاء الشان الفعل ويجب تأخير الخبر عن كان واسمه معاً على فعله لا نحو ما كان في يدك قائماً يجب سيطر
 وتأخير اذ اذ كان بفعل مصدر بما يقتضيه المصدر وكان على لا يفصل بينه وبين الفعل كقولنا ساء ما لا يفهم والله يظفرها
 زيد قائماً وصحة كان قائماً زيداً لا يفصل هذه الحكم عن الفعل كما مضى في المنصب على شرطه التفسير وأما فرق الاستعانة
 وما التفتي اذ لم تكن مع زال واخواته فيجوز توسط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قاما كان في يده لا يجوز
 تقدير عليهما ويجب تأخير الخبر ايضاً عن الاسم اذا تكرر حرفه عند نحو كان زيداً حسناً وجهه فلو قلت كان حسناً زيداً وجهه واحسناً
 كان زيداً وجهه لفصلت بين العاقل ومعهوله الذي هو كونه بالاجتناب وأما اذا تكرر منصوب فيجوز على فتح اذ الوكيل المنصوب
 ظرفاً نحو ضارباً كان زيداً غير واذ المنصب ليس بكزوة اما اذا كان منصوباً طرماً فان يجوز لا يفتح نحو ضارباً كان زيداً اليوم او
 في الدار اذ الظرف يتبع فيها والزم بعضهم تأخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنعه وتوسطها وتقدمها ولا يصلح الجواز ولا
 عند البصريين بل كان واخواته وبين الطرفين ما من معمولات الخبر لا بالظرف والجار والمجرور نحو كان امامك زيداً حسناً
 وذلك لكون الفعل الناقص عاملاً ضعيفاً فلا يفصل بينه وبين معموله الا بضميات لا بالظرف اذ كان المعامل فيلحقاً
 بينه وبين معموله بشرط ان يكون هتة بغير الظروف ايضاً نحو كان زيداً ضارباً واجاز الكوفي في الفصل بينه وبين معموله بغير الظروف
 ايضاً نحو كان زيداً عمرضارباً وفي بعض البصريين بين الخبر والعامل المتصل بذلك المعمول الفاصل بينه وبين الفعل فيجوز في المتصل
 نحو كان زيداً ضارباً عمرضارباً ولو يجوز في الفصل نحو كان زيداً عمرضارباً وما وهم خلاف ذلك قد في البصريين خبر الشان
 اسماً كان واخواته نحو كان زيداً حسناً تأخذوا كان زيداً تأخذوا حسناً قائلاً فافاد هذا جرحاً في قولهم بما كان اياهم على عترة واثم
 في البيت زيادة كان واتهم ان يخرج من هذا الباب عن التكرار المحضة اذا حصل الفائدة فلا يطلب التضمين مع حصول الفائدة
 على ما ذكرنا في باب المبتدأ قال ما دام في حق فصل جاً ونقول ما زال رجل واقفاً بالباب هكذا في باب ان قالوا ان شفاء عربة
 مهراً فذلك الشفاء مسبوقة وقد يخرج من هذا الباب في باب ان يعرف عن تكرار ولم يخرج ذلك في المبتدأ والخبر لا التماس لا يتناقض
 الخبر هناك واختلافهما هما قد ذكرنا ان سيبويه قال في خبر زيداً ان زيداً هو الخبر وقال الخنيزي وغيره لا يجوز معان تكرار خبر
 الا ضرورة في حقه لكونه من اجها على ما في نصب زجها وقاع ولا ذلك موقف منك الودعا وطلار بها لك لا يجوز ذلك
 اختياراً لان الشارع امكناً ان يقول ولا ذلك موقف منك الودعا وان يرفع من اجها على اضمار الشان في كان في الرواية الاخرى لا خلا
 عند مجرزه اختياراً لا يعم الى جعل المعرفة اسماً والتكرار خبراً لا يرى انهم قالوا ان اولى بالاسمية ما تقدم في حق قوله نعم ما كان
 حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لما بهتها المضمر من حيث لا توصف كالضمر والغلبة هم على
 تنكيره بالاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بآله كان وان واورد سيبويه التثنية الا بضرار التكرار بالمعركة قوله
 اشكسكون كان بن المرافعة اذ هما فيما يحرف الشام ام متساكرو قوله فانك لا تنال بعد جرحاً على ان اياها
 ام حساناً قوله الا من مبلغ حسان عنى فليط كان محرراً ام جنوناً ودعيل المبرج بان اسم كان هو الضير وهو

والفصل بين كان
 ومرتفعين
 بنه

على
 البرهان من الشيخ
 فروع سبع ووجه ظاهراً
 ان في ارضاء
 بل في السرد

كما هو مضمون من كلام الخليل والتمسك ان الظامع يطع في دثر مضمون خبره فتولد عسى الله ان يشي نصه
اي اني اجز قرب شفاك ثم ذاك لان عسى ليس متعبنا بالوضع للظع في دثر مضمون خبره بل لظع حصول مضمونه
متم سواء برسي حصوله عن قرب وبعد مدة مد بدة نقول عسى الله ان يدخلنا الجنة وعسى النبي ان يفتح
لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو معنى لعله يخرج ولاد تو في لعل انفا كما وكذا في حد هم طفق ويراد ما
من افعال المقاربة بمعنى كونها كذا الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وليس بالاول
ولا يقان الخرج قرب ود في من زيد الا قبل شرعه فيه لان معنى القرب قد المسافة بل يعنى ان يقهر
شرع في الشيء قرب تمام ذاك على يد فعل هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لذات الجواز كاد
وولد قائمه وقول المله نوا الخبر رجاءا وحصولا او اخذ فيه بخل لان نصب هذا المصدا در على التميز عن
نسبة يكون في ملائمة في المعنى كذا في العجب طيب يد ملكا اي طيب علم زيد فيكون المعنى لذو رجاء الخبر ولد تو حصل
اولد تو اخذ فيه وليس عسى لذو رجاء خبره بل رجاء نوا الخبر على ما ذهبنا اليه وكذا اطلق واخواته
ليست لذو اخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الخرج زولي وهوان عسى المقاربة الفعل في الرجاء
اوضح ما قصد من المعنى ولوجعلنا للنصوب كما من الخبر اي لذو الخبر رجاءا واحصلا او ما اخذ فيه على كلف
فيه اذا لم يستعمل في مثل هذه الحالات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر كاد ليس حاصلا بل هو
قريب المحصول ويد قرب الخبر وحصوله تناف لان القرب ما يحصل بمحاولة كاد عسى هو
مضمون قول عسى يد يخرج عسى يخرج يد وقد يتخذ ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجي وقد تدخل ان واذا دخل النفي
على كاد فهو كاد فعل على الاصح وقيل يكون في الماضي للانباء وفي المستقبل كاد فعل نفسه كيقول
وما كادوا يفعلون ويقول ذي الرمة اخيرا الخ الحبيب لم يكد زسيس لمحي من حبت مينة يدح والثالث جعل
طقف وكرب اخذ وفي مثل كاد واوشك وهي مثل عسى كاد في الاستعمال قوله كادول عسى اي الذي رجاء
مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق والحبوب والاشفاق في الكرمه فحو حسيدين اموت
ومعنى الاشفاق الخوف انما لم تبصر في عسى بل لم يات منه الا الماضي ليقمنه معنى الحرف على انشاء الطمع الرجاء
اطعل ولا انشأت في الاخلاق من معاني الخوف والخوف لا يتصور فيها واقعا الفعل فوجبت والمجوز الاسمية
نحو ان ترفض الانشاء عارض فيها قال ابو هريرة عسى من الله تعالى واجبة لا يستحق الطمع والاشفاق عليه تد
اذ كادوا كان الا في الجهور وقوله عسى به ان طلقن للوقوف لا الخوف والاشفاق كان او في كلامه تعالى
لا ارجح الشك لا انشاء قال ابو عبيدة عسى من الله تعالى ليجاب فجاء على حدى لعلى العرب لان عسى الرجاء
انما وانشد لان مقبل ظني بهم كعسى هم يتوفون فيتنازعون جوازا لا مثال اي ظني بهم يقين هذا الكلام انما

من الذي
يجوز ان
يقول
عسى

كأنه قد فعله الى وما يحبه الى وما اشبه الى فيعدى كما ذكرنا في فعل التفضيل الى هو الفاعل في المنقضي الى او بعد ان يقول فعل
عند وذلك اذا انهم من حق الحب والبغض قال سيلويه جميع ذلك منقضي على كل وان لم يستعمل مكان البغض ما يحبه فامتنع
من قبض عجبى مقت وان لم يستعمل واشبهه من شوكا يرد صوت اليد يدق وياكل التعجب عن البنى للمفعول ان يكون الفعل
البناء له من المصداقية القائمة مقام التعجب منه بعد ما اشد واشد ونحوهما نحو ما اشد ما ضربت له مثل ما بين
فيبنى انهم من بابل فعل انما لا قياسا عند سيلويه مما كانا عند غير نحو ما اعطاه للمعروف وما يعظم على ولا يخف
والبرج جوزيلا من جميع ثلاث في المريد فيه كما في فعل التفضيل بدت ما بنى من غير فعل نحو ما احبك هذه الشاة كما قبل
هو احبك الشاة انما كانا في ما ابلد وما افرسته وان لم يستعمل منها الفعل كما في يستعمل منها الفاعل نحو ابلد ان كان
وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما اكره مجوزان يبنى من العيوب لبا طاعة كاعل التفضيل نحو ما احمق وما اترك وما
الاء وند وما خيره وما شره تجرد في المعنى بخلاف خبر شر في التفضيل ويتعدى الى فعل التعجب منه كما كان يتعدى اليه
افعل التفضيل سلبا وشاكلة فعل التعجب كاعل التفضيل في الوزن والاصول الطبيعية منه وشرا فطوبى له وتصحيح العيب في
نحو ما اترك ما بعد وقد يتعدى ما يتعدى به افعال التفضيل توهم غير لكأن من انكوفيل ان فعل التعجب اسم كاعل التفضيل
وتوقوهم من تعجبهم اسم كانه فيهم كانه ما اصيل فخرنا اشد لنا واما لكأن في خواص البصريين في فعلية ولو لا انكساح
افعل التعجب فاعلم ان التعجب من جملة افعال التفضيل التي لا تسمى بغير اسم كانه في خواص البصريين في فعلية ولو لا انكساح
يكونه متصفاً للمعنى التعجب الذي كان حقيقة بان يوضع لغيره كما في بناء اسم الاشارة في تعجب من معنى الحزن يبنى على فتح
لكونه اخف فها مبتدأ واحسن خبراى شئ من الاشياء متعجب من حسنه وما ذكره غير موصوفة واعتد والنصب
التعجب منه بعد فعل كونه متصفاً بالمفعول الجيت بعد افعال المشابهة فعل مضمرة مفعوله موقع المفعول به فانتم انتما
فهم مخوفون فلان تأيده بن تائب عيش اجنبى لظهور الفعل ساءتم انهم بالظهور وهو مضمرة لان التسمي في مثل حيث لظهور
الوجه توطئة لتعجبكم لانه الى ذلك المصوب كما ترى بابل المصقة المشبهة ولا يضاف الى فعل التعجب من احوال من
تصحيح المعنى نحو ما اترك ما بعده واقول كايه ان اهل الى اخرج نعم وفعل التعجب غير متعصب ومن ثم لم يجرى كانه
في نحو اشد به في التعجب على ما في غير واما التصغير فمع كونه شاذاً مقصود على التمام الا عند انكساح فانه يدرى
اظهاره ويغيب عليه فعل به في جواز التفضيل فما جاز ذلك لا ندره التصرف فيه شاذة فعل الاسمي كما يدرى قول
منك قوله ويوصل في المتنوع يعني بالمتمتع ما يكون ثلاثياً نحو ما احسن يتخرج به ودرجته لان من الاولات
والعويلا لظاهرة نحو ما اشد بيا كنهه وعوره او لم يكن تاماً نحو ما اشد كونه قائماً واما ما كان لا رتبة له كما يطلع
مصدر كالمفعول الوعد كما لمصدره مشهور فلا يجر التوصل بمصدرها الى التعجب منها كالى بياك التفضيل فيها اذ لا يدرى
منها المعنى من لوه هو كالمفعول المتعجب وكذا لا مصدر لزمه ويشترى يدعى حتى يقع شيئاً منها بعد ما اشد واشتد

ل
يقول انما اشد
بعضه كونه مضافاً
الى الاسم كانه مفعول
الى مفعول

التعجب
اجزى من
اجزى من
مفعول
والمعنى
بأنه
نحو ما

س
يقول الرافعي
وإنما التعجب
وإنما التعجب
في المفعول
شأنه ان لا يدرى
القول في المفعول
والعوض

نحو ما اشد به في التعجب على ما في غير

وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه مثل التوصل المذكور كما لم يقل ما قبله استغناء بما أكثر تأليفه قوله ولا يتصور فيها
 بتقديره ولا بما ذكر كل واحد من التقدير والتأخير مستلزم بالآخر لأنك إذا قدمت شيئاً على شيء فقد اخترت التقديم عليه عن المقدم
 يريد أنك لا تقول زيداً ما أحسن إلا ما زيد الحسن بزيد الحسن بما ذكرنا من الوجهين في عدم نقصهما في أنفسهم وأما الفصل
 القليبي والتعجب منه فإن لم يتعلق الفعل بهما فلا يجوز لنا أن نعلق الفعل بالمفعول وعامل الضمير بما لا يجوز لغيره فما
 أحسن من زيد على أن يتعلق من بليقته وكذلك أن تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما أحسن لما زيدوا ذلك لأنه نوع تصرف
 في علم التعجب إن كان بين الفعل والمفعول وأما بالنظر فتعجبنا لا تخش المجرى والمفعول والفرع والجرحى وابو على والماء
 نحو ما أحسن بالجرى لم يصدق وأحسن اليوم زيد وأما إذا كان كيسان توسطه الاعتراض بولاء الامتناعية نحو ما أحسن
 لولا كلفه زيداً ويفصل بينهما ما وافعل عندنا أكثر من هي من زينة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيراني في كتاب
 ما فيها ضميره وأحسن زيداً خبر كان وفيه بعد لأن كان ليس صيغة التعجب فضلاً عما لا يكون الفعل فائدة الفعل لكان فهو كان في
 أنه كان المذكور في موضع آخر لا يمتثل بزمانه بل بزمانه كان دائماً قبله وشذا الفصل ما يصح واستحق قولهم ما أصبح وما أصبح
 وما أصبح ادعاءاً للضمير والتشبيه لا لغيره ولا يمتثل بزمانه بل بزمانه كان دائماً قبله وشذا الفصل ما يصح واستحق قولهم ما أصبح وما أصبح
 ذكره عند سيبويه ولا تخش في أحد قولاً من ذلك لأن التعجب كما ذكرنا إنما يكون فيما يجعل سببه فالتشبيه يناسب ما جعل
 فكان معنى ما أحسن زيداً في الأصل شيء من الأشياء لا غير فجعل زيداً حائثاً ثم نقل إلى إنشاء التعجب على نحو هذه معنى الجعل
 فجاء استعماله في التعجب عن شيء ليس بجعل كونه جعل جاعل نحو ما أقدم الله وما أعلمه وذلك لأننا نقسمه من المضاف على ثمة وهو
 التعجب من الشيء سواء كان مجعولاً لا سبباً لا غير الفعل لتعديته ما كان زيدا بالأصالة نحو ما أحسنه ولتعديته ما كان
 لا زيدا بالتعلق إلى فعل إلى مفعول غير مفعول الأول وهو فاعل أصل الفعل فحضوره يدعو فيه ما أضرب يداي وأما مبتدأ
 الفعل خبر وفيه ضمير يرجع إلى ما وهو فاعل والمنصوب بعده مفعول وقال الخفش في القول الآخر ما موصولة والمجمل بها
 صلتهما والخبر محذوف أي الذي أحسن زيداً موجود وفيه بُعد لأنه حذف الخبر جواً مع عدم ما يستدسه والواقع
 ليس بهذا التقدير معنى الأهمام إلا باللاق بالتعجب كما كان في تقديره وسبويه ومذهب سيبويه بضعف من وجه وهو أن استعارة
 ما كنتم غير موصوفة تادر خوف تعاقب على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدأ وقال الظاهر وابن درستويه ما استغفرتهم كما
 خبرها وهو قوي من حيث المعنى لأنه كان جعل سببهم فاستغفرتهم عنه وقد يستغفركم لاستغفركم من قول التعجب نحو ما أدرك
 ما كرم الدين وأنت من هو والله ذرة أي جعلك قال الله عينا خبراً أي في ثقل مذهبه بضعف من حيث أنه نقل من
 الاستغفار إلى التعجب فالتقل من إنشاء إلى إنشاء ما لم يثبت وأما أحسن زيداً فقد سبويه أفعل صيغة تادير ومضارع المكشوف
 من الفعل أي صارت أفعل كالحكمي صارت أفعل والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد تحذف إن كان التعجب من شأن مفعولها
 نحو ما أحسن أي يقول إن يقول على ما هو القياس في ضعف قوله بأن لا معنى للمضارع بل جاء للماض بمعنى لا معنى له

الضمير بالفتح
 جازم
 جازم
 جازم

في أول حين ولا من قال تولى قبل نامى داسمنا فاصليها كما زعمت تلا أو قال لها طفون فحين ما من
عاطفت المطعون زمان ما من مطعم كما من في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان تطعما ثم ردت ولا كثر
انها لا تطعم كما اذا ولهم الموت اي انما به من اول الامر وذلك اذا عطف في سوا ع فمضت فقلت لا يبين
ولا نقول جاشي زيد غمة عمو وقد جوزه ابن الانبارى ولا اخرى ما عفته قال عمو في ياربنا غارة مشعواء
كالذقة باليسع وقد جاءها صاحبها ربت انساك حسن يساكن عني القوم اويساكن عني ويجوز ان يكون اراد بالانسان
موتنا والرابعة التي يطعمها كملت كما مضت في بالجلد كسر والموت ويدل على فعلية ما انما ما حكى ما كسا في نحو
فعا جليل وهو ارجا كافي الفها ثم الرغوة المتصلة بالارادة من خواص الالفعال وايضا جواز استعمال جميع ما يث
نعم ليس بقوى فعلية ما انما ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين نيا عليهما كلاما صارا
متع فاعليهما بتقدير المفعول كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله ع والمؤمن العالمات الطائفة وحجزة قطيفة
فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكما نركن ان رجل نعم انى جل جيد فصارا معا كجزة جملة بعد ما كانا
جملة مستقلة ولهذا انظر في قوله تعالى ساء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما وكان
زيد قائما على ما منى في باب ظننت ونحوه يوم يجمع الله الرسل فان اجل في هذا القول ومنسلي عن مصنف الجلية
يدل كون مضمون الاول مبتدأ وكون المضمون الثانية مفعول مضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مفعول
الاية ومبنى كلامهم ان اجل اذا حارت بمعنى المفعول فان كانت علما فهي تحكيه نعم وان لم تكن فان كانت فعلية
تحركت على حالها كما منى في باب علمت قال نعم ثم بعد اللهم بعد ما راوا الايات السجدة في العلم بعضهم اياه وان كانت
احية اعربها فحيز ان بما استغنى مضمونها ان كان مفعولا فهو علمت زيدا قائما واعرب الجزة الا قول يا عرب
الفاعل والجملة الثاني يا عرب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذا لم يحجز فصح كما اجاز نصب
المدكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يحجز الله حكايتهما اذا فعل لا يرفع من مرفوع
به وحكي الخبر ان كان المضمون مضيا اليه اذ لم يكن جزمها لان الاسم الواحد لا يحجز الاسماء واحدا من
دون اتباع ولوا قصرو على جزمها لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني
مناسب بعد الرفع تشبيها للمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدأ او ما اصل الخبر كجركان وتاني مفعول
ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفعول ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير
المفعول كما منى ولان الرفع الى المفعول لما صار نعم الرجل بمعنى المفعول وجب حكايتهما كونهما فعلية كما في قوله
عليهما السلام ثم كن ليس كونهما بمعنى المفعول كما في سائر الجمل المذكورة حتى بتقدير مضمونها بل بتقدير مفعول
هو انما على موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وليس لانه من حيث المعنى خبر

الجملة
التي هي خبر
المبتدأ
والتي هي خبر
المفعول

المبتدأ الذم هو المخصوص كما عرفت فكان القياس ان يرفع ثم يثني ثم يذل بالانذار ثم يذل بالانذار ثم يذل بالانذار
 عطف نعم الرجل زيد رجل جيد لكنه لم يزل موا ان يكون الفاعل معرباً باللام تعرباً تعظيماً كما في شتر العلم
 او غير ما مضى كما بعده وهو انما منكر في المعنى كما هو في باب المعرفة للعلم الى ذلك وهو انهم غلبوا تخدير
 هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الامام اذ في النعوس وقع فاودد والفاعل في صورة العطف وان
 كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام للغير المدح والذم في الظاهر معوجاً على وجه لا ينبغي ان مدح شخص
 منكر من الاشخاص او ذم لا فائدة فيه فنبتوا المدح والذم من اذل الامر على وجه يقع في الظاهر المدح
 الفعلية كما ذكرنا في تقديره وهو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمارة او الخشبة
 فصاعداً معنى نعم جيد فكان نصفه مشبهة ويجوز ذلك لكون جميع الامثال في المعنى صفات لفا عليها نصاً نعم
 الرجل كجهد قطيفة ولا يثق ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان اصول تدعوا اليه وذلك لانه تقرر بالانذار
 على ان المخصوص مرفوع بالابتداء ما قبل خبره لا خبر مبتدأ مقدراذ لو كان كذلك اذ المبدأ في نواحي المبتدأ عليه مقدراً
 على فعل المدح والذم ومؤخر اعنته فتوكلت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما اذا اظهر كونه مبتدأ ما قبل خبره فلو
 كان الخبر بآتي على حليته لوجب ان يكون فيها عائد اليه ولا عائد ولا اعتد ان يكون ذى اللام جنساً مستقلاً وكون
 الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذلك لم يبق مع الضمير الميم المفسر للنكرة استغراق
 لان استغراق الضمير المحض غير معهود والنكرة للفسرة البعيدة من الاستغراق لكونها في حيز لا يجابح الاعتدال
 يكون ذى اللام قائماً مقام الضمير على ما قال للعلم لا يتراد لو كان في مقام التعديل كان الضمير اذا قام مقامه راجعاً
 الى المبتدأ غير محتاج الى التغيير في نحو زيد نعم رجلاً وكذا في نحو نعم رجلاً وكذا لان الضمير فيه اذن كما في
 قولك ابوه قائم زيد وليس اية اعتدال لا ندسى يكون اللام للتعريف المطلق لكل فرد يكون اذ كان ضمير
 الراجح شئ اذ لا يجوز زيد ضروب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام مثلاً كما في قوله تعالى
 نعمهم وقد مرفى باب المعرفة لا يتوقف المعنى لا محذور فلم يبق اذن بعد بطلان الوجود الا ان يكون الجمل في تقديره مرفوع
 على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى التغيير فيكونها يتقدر المرفوع دخول حرف الخبر على نعم وليس مضر اذا كقول
 الاعراب لا يشر بحال وقل نعم الملوذة والله ما هي نعم الملوذة نصراً بكراً وحرماً سراً وتعلم نعم السيد على السيد
 وليس يدعهم لتمامه وعرف الله سبحانه في هذه القواعد كقولهم كقولهم والله يا ابي ناصحاً ما هي نعم الملوذة كقولهم
 وليس مرفوع كقولهم نعم صاحب حتى يفرغ من القول في ذلك يذكر كبره في هذه الحكايات بعد توبه كقولهم نعم كالبقرة المشبهه فقول ما جاء
 مرفوعاً من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير يا نعم الرجل على الاصل على الاصل ما هي واية يجوز دخول لام الابتداء عليه فقولهم
 يا نعم الرجل والله نعم الرجل انت مع اعماك لا تدخلان لما خفف دون قد وهذه الاشياء على التي عرفت القرام

حتى ظن انها في الاصل اسمان ولو كانا كذلك لم يكن لرفع ما بعدهما وجدا لا يتكلف كما جمل كون الجمل بمنزلة المقدر
 لم يتوسط بين جزئيهما كالملاظف ولا غيره فلا يقي نعم اليوم الرجل فاذا اتفقت ذلك قلنا نعم الرجل زيدان زيد مبتدأ
 ونعم الرجل خير اي زيد رجل جيد ولم يتبع الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المقدر والاكثر في الاستعمال
 كون المخصوص بعد الفاعل يحصل التفسير بعد لا بها كما في زيد خلعوا حل المبتدأ موقر خبر نعم الرجل كنت وتوابعها
 عينها لعدم السببان وحيدة ما عمل كل حال من سعييل ومبرق وقد يتقدم المخصوص على نعم ويسمى نحو زيد اخم
 ان قبل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلهم ذلك كما رايت او مضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو
 فيحيد نعم جلة او شيع الخي خالك نعم خالا قارنا الزم كون الفاعل مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالتأخير
 بالنسبة الى تأخره ويدخل مقدمنا او شيع المبتدأ فهو كنهت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا
 لا يرجع الى المبتدأ والا لم يحتمل الى التفسير هو ضمير قبل الذكر مفسرا بما بعده الذي وان كان كالمشاذ قلته
 في نحو قهرهم بفتحهم قوموا ونهوا ليس الضميران اي هم والواو راجعين الى الموصوف والا لم ينسأ قوله ضمير
 ببنكارة منصوبة اعلم ان الضمير المهم في نعم وبس على الاظهر لا غلب لا بشي ولا يجمع ولا يوثق اتفاقا بين
 المصيرين لعنتين احدهما علم نعمت نعم وبس فلم يقلوا نعمنا رجلين ونعموا رجلا ولا نعمت امرأة لان ذلك نوع نعم
 ولهذا اجازوا نعم المرأة هند وبس المرأة دعد كما اجازوا نعمت المرأة ككن الحان تاء التانيث هون من الحاق حلا
 التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحرف فافق كالات وتمت وبتت ولعلت فلذلك اطرذ نعمت المرأة ولم يطردها
 رجلين ونعموا رجلا والعلل التانيث ان الضمير المفرد المذكرا شد ابها مما من غيره كذا لا تستفيد منه اذ المبتدأ
 ما يجوز عليه الا معنى شئ وشي يصح المثنى والجمع والمذكر والمؤنث ولوثنية وجمعة وانتهى لتخصص بسبب اعادة
 معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير لا بهما فما كان او غل فيه كان اولي واتما تميز هذا الضمير فنفس
 فيه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا فنوعهم رجلا ورجلين او رجلا او امرأة او امرأتين او نسوة اتفاقا عنهم ايقرو
 اما الضمير في ربه رجلا فالمرءيون ملقون افرادة للعلل التانيث المذكورة والكوفون يجعلونه مطابقة لما
 يقصد بهن بضمهم ونونونه وليس ما ذهبوا اليه بعيد لان مثل قوله ويلها زوجة ديا لها فمته ويا لك من ليل وقد
 يصح في الضمير كما رايت واتما تميز هذا الضمير في ذهابه نحو في وبتت من شرح كلامه الى لزوم افرادة والانه انهم
 منهم بل يجب مطابقة ما قصد عندا هل المصير اما عندا اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تميز في
 الجمع والتذكير والتانيث واما عندا اهل البصرة فلا يميزوا افرادة كما التزموا افراد الضمير كما الدليل على قصد
 والجمع وقد صرح ابن مالك والمبهم بما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المهم وتمييزه لشيء
 احتياجه اليه الا بالظن قال نعم بس للظالمين بكذا واذا لم يفصل في ضوحيه بين رجلين وبينهم وتمييزه لا في الضمير

فما ظنك بمثل هذا الصغير وقد جاء شاكراً نبياً لظرف نحو نعم زيد رجلاً وأما الفصل بين ذاك في جذا ونمير والجموع
استغناء عنه فلذا قيل جذاً واحداً زيد وجذاً زيد رجلاً ولا يجوز أن يجيء لهذا الصغير بالجمع كالبدل والتأكيد
والعطف لأنه من شدة الإيهام كالمعدوم ولا احتياكاً بقيض وهو المعنى المقصود ويلزم هذا الصغير كتاباً يترد
وقيل في قوله نعم بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف أي بئس مثلاً مثل القوم والاولى من هذا المضمار من التمييز
على أنه المحضوص أي بئس مثل القوم مثل الذين اوحذوف المحضوص أي بئس مثل القوم المذكورين من مثلهما نحو ما يجيء في
يجيء عند المنزه إلى على بعد الفاعل الظاهر في التأكيد قال تزود مثلنا وإليك فينا نعم الزاد إريك زاداً
قال نعم ذرهما سبعون ذراعاً أي ذراعاً إذا المصد ولا يخرج عنه بأنه سبعون ذراعاً وهذا الوجه الحال في قولنا
وتعال جاكماً للتأكيد ومع سيبويه ذلك لأن وضع القيد لرفع الإيهام من قول البيت بزود مثلنا وإريك زاداً
علان مثل حال من مفعول تزود وهو زاد أو قوله ذرهما مصد بمعنى المفعول أي مذرهما أي أطولهما سبعون ذراعاً
قوله أو بما مثل فعاله يخلف في مأكدة قيل كما قد هيأت نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل في قلنا وظلما قال
الأناسي هذا بعيد لأن الفعل لا كيف لقوته وإنما ذلك في الحرف فالأولى في ظاهراً كقولنا
ويمكن أن يقال إن جازاً كيف نعم وبئس مع تعلية ما لدم نعم فمما ومشاكهة المحرر إلا أنه يحتاج إلى تخلف في الضم
المبتدل وأخبر في نحو نعمها وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم وبئس والجملة بعد موصولة
نعم قوله نعمها اشتراكاً بينهما من أن يكفر وأما فاعل وإن يكفر فموصولة في قوله نعمها يعطى كونه المحضوص محذوف
ينعطف فاقوع الذي مضمرة فاعل نعم وبئس ولزوم حذف التعليل بأجمعها في نعمها لأن هي محضوص
نعم الذي فعل القيد فاق وكذا نعتهم دأنا نال سيبويه والكماني ما معناه تأمة بمعنى الشيء بمعنى نعمها في نعم
في ما هو الفاعل لكونه بمعنى في الحرم وهو محضوص بنفسه عن مجيء ما بمعنى المعرفة التامة أي بمعنى الشيء في غير هذا المقام
أما حكمي سيبويه له يبق في ما أن أفضل ذلك أي من الأمر ومن الشان أن أفضل ذلك قال وإن شئت قلت في ما
أفضل بمعنى بل أفضل كما يجيء في المحرر بل مجيء ما بمعنى شيء أما موصوفة وأغريب موصوفة كما في الموصولات أيضاً
يلزم حذف الموصوفات أي المحضوصات وأما جملة قوله في نعمها يعطى كونهما مشراكاً في شرايه أنفسهما وهو قيل كما ذكرنا
في باب النعت في قولنا ابن جلا وظلما الشايبا يكون التقدير نعم الشيء يعني يعطى كونهما مشراكاً في شرايه أنفسهما مع أنه
قد جاء صريحاً في قوله نعم الفتى فجمعته لخواصه في البيع حوادث لا يأتى أي فتى فجمعته ويجوز أن يكون خروج في
قوله نعم كبرت كلمة فتخرج صفة محضوص محذوف وإن يكون صفة القيد المذكور والمحضوص محذوف أي قولهم وفي قول
فقال بئس أكثر تروا أنفسهم إن يكفر يجوز أن يقول على هذا القول أي كونه ما بمعنى الشيء قوله أشترابه أنفسهم محذوف
بين الفاعل والمفعول لا كما استهزاء للذم وإن يكون صفة محذوف وهو محذوف وقوله إن يكفر بإبدال من فعلك المنعني

القول
بمعنى

مؤثر

ونعم

او خبر مبتدأ محذوف والمجمل بيان للذموم وقال الريحشترى والفارسي في واحد قوله ما ذكره ميمونة من ميمونة
الصل انما موصوفة بالجملة والمخصوص اما خبره كذا وكذا في نفي العظمية او مذكرا في قوله بشر ما اشترى به انفسهم ان
يكفر الا وهو موصوفه بمفعول محذوف نحو فاعها في قولهم قد صدقناكم ولا يكذب فاعل نعم انظارا كذا كذا معنوا كذا كذا كذا
الا لمعروف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تأكيده نفيًا نحو نعم الرجل ابراهيم
زيد وقد يوصف بمفعول قوله نعم بشر الزيد المرفود وقال نعم الفقه المولى انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة
مختصة وللمقصود العموم ولا يكاد يقال ان المرفود مذموم والمرأى بدل من الفتى وليس بشئ لان الاجماع مع مثلهذا
التخصيص بل ان اذا التخصيص لا يعم فهو كقولهم ولعمري مومن ولا يمنع عند ابى علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيره اسناد
نعم وبشر الى الذي الجنسية وكذا من وما واخى بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي فتح البلاغ علمهم دارهم من مفعول كذا
قال نعم من مفعول صفت هذا هبة ونعم من هو في ستر وعلان ويقول نعم الذي هو عند زيد فان كانت صلتها مفعول موصوف
نعم الذي كان اليوم في الدار ولا مشاركة الى شخص معين فلا يجوز ان يلزم فاعلها كما يهاجم وقد يرد فاعلها منك كذا نعم
رجل زيد ومنها نأى اليه كذا نعم صاخبهم لاسالهم فاعل هو قليل وقد روي ردت يقوم نعم نعم قوما والباء في الفاعل التشبيه نعم
بفعل التعجب هو افعل بـ وتعين صلتها كذا يقول نعم نعم قوما وقد يدخل هذه الباء في المخصوص كقوله نعم بالمال الصالح فخرج
الصالح اي نعم شيئا امال الصالح لان المخصوص هو الفتى متعجب منه ههنا وقد روي ردت يقوم نعموا قوما بالحق المبالغة
وهو قليل كما ذكرنا قال ابو علي انه نعم مع عبد الله زيد وبشر الله انان كان كذا وههنا اذا الفاعل ليس بمفعول بل المفعول
الجنح يبين ان يكون هذا على اجاز ابن كسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف ليدلنا انفصال كما مر في باب
الاضمار وقد روي شهد صفت صفين وبشرت القفون والاولى ان يكون هذا ان كان اليه خلاف الاصل ما تركه غير متغير
اي بشرت بقعة الصفون فالصفون مخصصون لفاعل مثله قولهم نعموا نعموا اي مبرحا بمجده القصة ونعمت هي التفسير للمصوب
حذنا معا وقد يؤنث نعم وبشر ان كان فاعلها مذكر كما يكون المخصوص موصفا موصفا لاسان ههنا قال ذوالرمة افعلى
فيجاء بحذف حرف الجر ونعمت وذوق البلية وكذا اي نولنا فعل بان كان المسمى للتصنيف مذكر التانيث المخصوص كقوله نعموا
سائت مستقرما وحسنت مستقرما قوله هو مبتدأ ما قبله خبره وخبر مبتدأ محذوف قال ابن خروف ولا يجوز ان يكون مبتدأ
مقدم الخبر يجوز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحتى الاذلسي مثله من سيديو هو هذا الذي نعموا اي قبل قوله وشراى اي شرط
المخصص مائة الف الفاعل اي يثنى في افعلى اطلانه عليه وبشر مثل القوم متاؤل باحد الوجهين اما على حذف المضاف اي بشر
مثل القوم مثل الذين افعلى حذف المخصوص الذين صفة القوم اي بشر مثل الذين من مثله امر اي مثل المذكرين وشراى اي بشر
ايقران يتبع لانه للتصنيف بعد الاجماع فلا يجوز نعم لاسان رجل لان تصفيا برفع الجواز ولا يمنع احد ارضيهم بذلوله
بين الفاعل والعمول لا يها كالجمل افعلى اي نعمت نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيد ولا يجوز بالقاء نحو نعم الرجل زيد قوله

لا
انما هو المفعول
والفعل هو
المراد من
المراد من
المراد من
المراد من
المراد من
المراد من
المراد من
المراد من
المراد من
المراد من

نعم

من خلل التعجب فبذلك تذكرك مكانك ومبدأ كون اللال في خلل التعجب وكان اقوله ثم شئت المسك من داري
 الطريق ومثال التعجب اخذت من الدارهم والفعول الصريح لاخذت محدثا الى اخذت من الدارهم شيئا كما ذكر
 المفعول الصريح او ذكرته مع ما نحو اخذت من الدارهم هذا فمن متعلق باخذت لاخره فانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ
 من الدارهم والدارهم ما نحو ولو ذكرته بعد للفعول المتكسر نحو اخذت شيئا من الدارهم ما وان يجوز الجار
 متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيئا فيمتثل بقوله شيئا كذا من الدارهم فيجوز اذا تقدم على التكرار ان يكون
 ايضا كالعن التكرار الموقرة قال نعم خذ من اموالهم حكمة ويعرب من التبعضية ان يكون هناك شئ ظاهر هو بعض
 الجهر ومن كان قوله نعم خذ من اموالهم صديقا او مقدر نحو اخذت من الدارهم الى الدارهم شيئا قال المبرر وعبد الفاعل المتكسر
 ان اصل من المبني ابتداء الفاعلية لان الدارهم في قولك اخذت من الدارهم مبتدأ لاخذت قوله والتبيين كما في قوله
 فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها جميعا بل يصح ان يكون الجهر مبدئ لنفسه والى
 اسم ذلك الجهر وعلى ذلك المبرم كما في مثالا لرأس انه الاوثان العشرين انه الدارهم والتعريف قولك خذ من قال
 انه القائل بخلات التبعضية فان الجهر بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعد لان ذلك المذكور بعض الجهر واما
 الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدارهم فان اشترت بالدارهم الى دارهم معينة اكثر من عشرين فمن
 مبضعة لان العشرين بعضها وان قصد متبالي الدارهم جنس الدارهم فمن مبينة لقصة اطلاق اسم الجهر على العشرين
 ولا يلزم ان يكون المذكور في نحو اخذت من الدارهم اقل من المصنف كما قال بعضهم كانه لا يجتمع ان قصره وتقول اخذ
 من الثلثين عشرين ومن عشرة سبعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الا بتدله وهو بعيد لان الدارهم
 هي العشرين في قولك عشرون من الدارهم ونحو ان يكون الشئ مبدئ لنفسه وكذلك الاوثان نفس للرجس فلا يكون مبدئ
 وانما جاء تقدم مومن للبيئة على المبرم في نحو قولك انا من خطبة في روضة ومن عاينه في شرحه وعندي من المال ما يكفي من
 الخيل عشرون لان المبرم الذي فسر عن التبيين مقدم قدرا كما كانك قلت انا في شئ من خطبة في روضة وعندي شئ من
 من المال ما يكفي وكذا قولك يعينني من زيدكمه اي من خصال زيدكمه قلت يعينني شئ من خصال زيدكمه ومن
 كثر من زيدا يده اي شئ من اعضائه يد يده فجميع هذا ما هو المبين محدث والذى بعد من عطف بيان لما ذكرنا
 فغاب عطف البيان كل ذلك لتفصيل البيان بعدا لاجتماعه لان معنى يعينني زيدا اي شئ من اشياكه بلا ريب اذا قلت وجه
 او كرهه فحق يثبت ذلك الشئ للبرم واما ما يسمى من الجهر بديهة تحولت من زيدا سدا فليس من هذا بل هو مثل ما
 المنها ان يعين من لقاه زيد اسدا اي حصل لي من لقاه اسدا والوارد تشبيهه بالاسد فكذلك الجهر بديهة في نحو
 قوله فاسئل به خير او قولك فليت زيدا سدا اي يسأل بسؤال الخبيثا وليت بلغاه زيدا سدا وقد يكون من المبالغة كما كان
 قوله ثم ارضيتكم بالحيلة الدتيا من الاخرة قال قلت لثامن ما زنه من شر به يومه بانت على الطهيان وتعرف بعضه عما

الغنى
 من
 من
 من
 من

الغنى
 من
 من
 من
 من

الغنى
 من
 من
 من
 من

لفظ بدل مقامها قوله وذات في غير الواجب هو ما نقي نحو ما رأيت من احد ونفي نحو لا تغرب من احد واستعمال
نحو هل صيرت من احد وغيره لا خفش والكوفيين يشترط فيها كاشطين كونها في غير الواجب دخولها على التكرار والكونية
ولا خفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله لا يقولونه ويغفر لكم من ذنوبكم في في غير الواجب كما هي داخل على الغفران
عند سيبويه بمبضبة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقولنا ان الله يغفر للذنوب جميعا كناية بقصده واجيب بان قوله
يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر للذنوب جميعا خطاب لآل عمران ولو كانا ابغى خطايا
كثيرة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا
بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كما نه سئل هل كان من مطر
فاجيب بانه قد كان من مطر فريدت في الواجب كل حكاية المزيدة في غير الواجب كما قال غنى من ثم ان كما ترى
الموصولات وقول الله شق من مطر من التبعض او التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة والظن
مقابلة بالشرط ذكرناه في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلان الجار والمجرم لكي يكون فاعلا
للفعل البدني للفاعل الا اذا كان الجار ذا ثلثا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل لقاص الى ما كان يقصر عنه
لوجه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو وقع تأويل الجار ان يكون الكاوية في قوله اتتمون ولن يفهم في شططه الظن بحكاية
فيه الزيت والفعل حرف والمجرم قد حذف الفاعل واقبل الجار مقامه لا يفهم الاستدلال بالبيت علان الكاف اسم
قوله تم ولقد جاءك من بناء المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه الله ويجوز ان يقرض جاء القدر وقوله
من بناء والادليل على زيادة من الاستغفارة دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما كائن من
فعد سيبويه لا تزداد من الاستغفارة وعند الكوفيين فلا خفش ثرا دافيه غير استغفارة كما في الواجب فائدة من الاستغفارة
ما ذكرنا في باب التبدية اعني المتضيق على كون التكرار مستغفارة للجبر اذ لو لاها لا محتمل الاحتفال هو ما ان يكون معنى الجبر
بغير الواجب بل واحد بل جاني رجلان او اكثر فمما اذن لتأكيد ما استفيد من التكرار في غير الواجب من الاستغفارة
ان التكرار كانت في الظاهر الاستغفارة كنه كانت تفعل غير ذلك وليس كذلك اذ زيادة البناء في نحو الفاعل بيده فانها ليست
على احد المتعديين وقيل ان من الاستغفارة في الاصل ابتدائية اي ما كائن من احد الى ما لا يتناهي وقد يحكي التعليل
لما لك من سوء ادب الى من اجل كنهانها ابتداءية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب يكون من مضمونها
ومكسورها كنهانها بمعنى بالقسم ولا يدخل اذن الا على لفظ الرب نحو من دني كاختصاص الله والله وبشد دخول كل واحدة
منها على معمول الاخرى نحو تربي ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه كما رضم في القسم حاشية وقيل المكسورة
مقصودة من ياتي المضمومة مقصورة من ايمن ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم ويتحقق من مجرد بل وبعد
وعند ولدى ولدى ومع يتي خبت من معناه كنهانها نحو من لم يأت بالظن وقد ذكرت ذلك في سابق الاصل

بحث حرز الجبر

كبريه بالاختلاط موضوعي لتساوات حتى حيدهم وجرم لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القلي الصغيفة التي يخفف وحلوه
 الراد حتى نغدا لها فمقد من قال انزل عطف على الصغيفة لان معنى القلي الصغيفة التي جميع ما معوك اذا القلي الصغيفة التي
 كبرى الا لها فقد القلي كل شئ ويجب فيه دخول ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فالصيرت ضربت القوم حتى زيد لامع واقع على
 زيد اي واما الجارة فالاكثر من على يجوز ان يكون ما بعد ما متصلا باخر اجزاء ما قبلها كمثل البكرة حتى السراخ وصمت
 ومضن حتى الفطر كما يكون جزم منه ايضاً نحو اكلت السمكة حتى ياسها بالجزم والسراخ مع جارة واجب ان يكون ما بعدها ايضاً جزم
 كما في العاطفة فلم يجز وانما دل بكرة حتى الصباح جزم كما لم يجز نصبا وهو مودود بقوله سلام هي مطلق فاعلم ان الجزم ليس بالصفة
 وهو ملان لاخر اجزاء مما واما دخول الجزم في حكم ما قبلها فغيره قال خرم جاز الله بالذم عطفه على ما قبله
 او ملان لاخر جزم منه ملان على العاطفة وتبعه الله وجوز ان مالك الدخول وعدم الدخول جزم كان او ملان لاخر جزم منه
 وقيل بعد القاهر الرمانى والا ندسى وغيرهم فقالوا الجزم داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير اخلاقي الا بالذم
 وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قوله ضربت القوم حتى زيد بالجزم لانهما التظيم او التحقير واستبدل حتى بالتفصيل
 مما قبلها فاذا دخل في الاحمال دخل في التفصيل واذا لم يدخل في التفصيل لم يدخل في الاحمال فليكن الدخول بعد اكثر واغلب
 قاعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما قبلها حتماً ولا اخرها دخوله في اهل بل يكون ذلك وقد يكون جزم
 ان يكون اخر اجزاء كما اذا ربيت الاجزاء الاقوى فلا قوى فاذا ابتدأت بقصده من الجازم ان لا تضعف مصداق كان اخر اجزاء
 اقواها نحو ما ناس حتى محمد بالقطعة لئلا يخرجه حتماً ولا دخوله في القوت بل هو اخرهم قوة وشرف واذا ابتدأت بنسبته
 من الجازم الاقوى فقد ران اخر اجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفاً ويجوز ان يكونوا قادين قبل التركبان
 او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذا وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر اجزاء حتماً او ملان فهو
 قرأت القرآن حتى سورة الناس جزم ولما جاز بعدها ما هو ملان اي انتم صاحب المنى التقدير والتعظيم فيها بعد حتى الجارة
 ايضاً لانه يشهد وكان الجارة محمولة على الى في جواز عدم كون ما بعدها اخر اجزاء خلافاً للسيداني في جواز عدم دخوله في حكم
 ما قبلها كما قال ابن مالك في جواز قصد كونه اخر اجزاء حتماً لا قوة اوضحه خلافاً لصاحب المنى اي انك اذا قصد كونه
 اخرها ضمها او قوة وجب في حتى كونه اخرها حتماً كما ذكرنا فلا يجوز ان تكتفك حتى بنفسها وانما لا يجوز ذلك في
 نحو اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها والعاطفة كوا والعطف دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى لو اخلنا في
 ذلك لان حتى لابد فيها من معنى لا تنهك بخلان الواو وهذا كما توهم القم لدخول ما بعدها حتى الجارة فيما قبلها كثيرا لاجتماع
 ان حتى تكون بمعنى تعال وبعض مع كثيرا واذا عطف حتى على مجرى ردفاً كذا عاادة الجازم لدفعه لتوهم كونها جارة ضرورية
 بالقوم حتى زيد وقد يكون ذوا لاجزاء الذي قبل حتى جارة كانتا وعاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيد ايت
 عطفاً وجزم وكل ما ذكرناه من الاحكام لمحتل العاطفة للاسم واما العاطفة المحل فموضعت ليد حتى بصوت ويجوز ان

حرف وانما كسرت لام الجحش ولا مد ووافضة معمولها ولم تكسركاوت التشبيه لانها تكون ايضا نحو ما اذن ليس بالاضاعه ليل الفصل مقام حرف
عند من قال ان الضفاد هو الحياض وانما ابقى لام الجحش الداخلة على الضمة على فصحى الحياض كما لم يسهل الالان كلامه اذ يقال ولا مد ووافضة
وانما اختص لام الضمة بذلك لانها لا يلتبس لادون غيرهما من الالامات اذا ضمير الجحش وضمير الموضع ولو فصحى في غير الضمة لا يتيسر
الابتداء والقرن بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر متبعا او موقوفا عليه وفائدة الالام الاختصاص ما بالملكبة نحو المال
لزيد او لغيرها نحو الجمل بنفسه والجنحة البتة من والابن يزيد والتي تسمى لام العاقبة نحو ليل واللوت وقوله تعد ولقد ذرانا
جهم ثم فرغ لام اختصاصها كان خلقهم مجهم ولا تاملت وكذا التي للتعليل فهو جنتك للشمس للضرب الى المجيء مختص
واللام المقومة للعامل الضميمة فتاخير عن معموله نحو لزيد سميت ويكون اسمها على نحو انما صار لزيد ومم نزل نحو على
لزيد حسن يكونه مقدار الحيوان الماء ولا لزيد كلام الاختصاص صارت الاختيار مع ذلك علما للاستدانة او التعجب قد يفتي
الى نحو مع الله من حمده ابي سمع الله الى من حمده وجهت وجهي للذي اوى الى الذي ويعني على نحو وتله العجين اى عليه ويغير وت
للاذقان اى عليها قوله وذلك في ردود ككولان ردود يتعدى بنفسه وكذلك لا يفتي ان يكون في نحو تفكرت له على امر
في باب المتعدى واما في وزن المالك ووزنت له وكنت البر وكنت له وعدة تالفا واهم وعددت له الفال ليس فيها كسر
اللام في شكنته وشكرت له لانها اوصلت الى الفعل الثالثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله يغيروكم الفتنة
ولا يالونكم خبا لا كوزن اللام زائدة في لا يالونكم عند سيلويه وكذا اللام المقد ريد هان يد فعل الامر والادة على امر
في باب نواصبه لا فعل بال زائدة اى يقر قوله ثم اذ بقوا لاجلهم لقوله ثم ولقد بقوا بنى اسرائيل وكذا اللام في قوله فلا
والله لا يلقى اليك ولا السابهم ابدا ووافضة ويجوز ان يقر الثانية فوكيل لفظي قوله ومعنى عن مع القول يعنى في قوله ثم وقال الذين هم
لذين امنوا وكان غير ما مسبقونا ولو كان كالتلام في قلنا لزيد لا تفعل لقال قدما مسبقونا وقد ذكرنا في افعال القلوب والافعال
على هذا قوله ومعنى الواو في القسم التعجب نحو لله لا يؤخر لاجل قولهم في التعجب يعنون في الامر العظم الذي لا يحسن ان يعجب فلا يؤخر
لقد تأمروا زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل الاخر في لا يلاوت فقيش وللفراء الذين احصى والتعجب الاول
ان يقر انها للاختصاص فلم يثبت لام التعجب في القسم وقيل بجحى بمعنى في يضى به ومعنى قبل في قوله تعالى مع الناس ليعوم
اى في يوم وكتبته ثلث ليلة خلون اى بعد ثلاث وثلث بغير اى قبل ثلاث والاولى بقاء الثلثة على الاختصاص وقد ذكرنا

انما

ذلك في باب بعد قوله ورب للتقليل لم يصبه الا كلام مختصه بذكر موصوفة على اللفظ وفعلها ما عر محذوف ووافضة
وقد تدخل على مضمومهم ميم يركب منه موصوفة والضمير مفعول كسر لا غير خلافا للاكوفيين في مطابقة التمييز ويلحقها ما اقتدح
الجماع وانما تدخل على كرم موصوفة في رب ثمانى لمات اشهم ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة
والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة وانما مسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والثالثة
فتح الراء وفتح الباء المخففة والثالثة وفتح الباء المشددة والمخففة بعدها كرم موصوفة وضع رب للتقليل قول

في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اياي كذا لقيت اياي للرجال بالوة فاني لقيت منهم شيئا كان قليلا قال اياي لقيت
 الخ كما لا يجوز ان ياتي برب رجل لقيت اياي فاما هذا فقد لقيت في الاصل من موضوعه مجازا فليس معنى فلهذا لا يجوز
 رب رجل كبره اذ هو بل هو رب رجل لقيت اياي فاما هذا فقد لقيت في الاصل من موضوعه مجازا فليس معنى فلهذا لا يجوز
 ثم تستعمل في معنى التكثر حتى صار في معنى التكثر كما لا يخفى وفي القليل كالمجاز في الاحتجاج الى الغلبة وذلك نحو قوله رب رجل
 بحيث لقيت جميعهم في قوله ما لقيت اياي فاما هذا فقد لقيت في الاصل من موضوعه مجازا فليس معنى فلهذا لا يجوز
 وبعده فذلك لان الاحصاء يستعمل في التكثر من المذبح لان التكثر فيها كانه قليل بالنسبة الى المذبح كما في قوله تعالى المذبح في المذبح ومن هذا
 القليل قوله تعالى قد اقبل الله لان قد اقبل الله المذبح في الاصل من موضوعه مجازا فليس معنى فلهذا لا يجوز
 حيث جرت عند المصريين هلاكا للكوفيين كما لا يخفى واذا ما حلهم على الركاب جعلها حراما كما في القليل ومنه في التكثر وكذا
 في اسمها بل هي مفيدة للتكثر في الاصل من موضوعه مجازا فليس معنى فلهذا لا يجوز
 علام رب رجل ويشكل عليه من حيثها فيكون رب رجل كبره اذ هو بل هو رب رجل لقيت اياي فاما هذا فقد لقيت في الاصل من موضوعه مجازا فليس معنى فلهذا لا يجوز
 ليعقل ليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل للتأخر عن المفعول عن العمل فيعد مجازا
 الجح كقوله تعالى ان كنت للزيتون تبارك سبيها اذا وجب تأخر الفعل كما في رب وجواب ان العادة ان يعمل مثل ذلك ليعنف
 بالآدم فقط من يد حرم الجح لا يادها التقصيص حتى يخص بمعنى ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بدو الفعل
 فلا يستكثر عارفيه نحو ليد نصرت واما ما ذكره زيد وصفي لزيد حسن ويشكل ليه بمثل قوله رب رجل كبره اذ هو بل هو رب رجل لقيت اياي فاما هذا فقد لقيت في الاصل من موضوعه مجازا فليس معنى فلهذا لا يجوز
 الفعل لا يتعدى الى مفعول الجح والى غيره مما لا يتبع لزيد صوته واعتدوا بان اكرمت ضعفة وان العاقل يحذف
 وهو عذر لا بد ان معنى رب رجل كبره اذ هو بل هو رب رجل لقيت اياي فاما هذا فقد لقيت في الاصل من موضوعه مجازا فليس معنى فلهذا لا يجوز
 في جواب ما اكرمت رجلا رب رجل كبره اذ هو بل هو رب رجل لقيت اياي فاما هذا فقد لقيت في الاصل من موضوعه مجازا فليس معنى فلهذا لا يجوز
 وان اعتذر بان الضمير في اكرمت للمصدر اكرمت الاكرام كما قيل في قولهم هذا سراقة للقران يديا سحكان ابرو كذا
 المصدر للمصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كبره اذ هو بل هو رب رجل لقيت اياي فاما هذا فقد لقيت في الاصل من موضوعه مجازا فليس معنى فلهذا لا يجوز
 زيد صوته كما لا اشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للمجاز والمجوز في فعل اخر نحو زيد جاوزه
 اي حوزت زيد جاوزه ويشكل ليه بمثل قوله رب رجل كبره اذ هو بل هو رب رجل لقيت اياي فاما هذا فقد لقيت في الاصل من موضوعه مجازا فليس معنى فلهذا لا يجوز
 جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل يأتي بمعنى ذلك جائي فيكون كقولك زيد وهو الضمير في قوله زيد وكقولك
 زيد ما كبره الضمير صوب تدبر في المصوب على شريطة التقدير امتناع ذلك فان اكرمت محتمل ان جاتي مصنفه والمالك
 تحققت نحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه لان الله سبحانه في شرح قوله محذوفا غالبا بان قد يظهر نحو رب رجل
 كبره حصل ويقوى عندي مذهب لا يخفى الكوفيين اعني قوله تعالى انما اوتيت بها لعل التكثر فمعنى رب رجل في اصل النص

الاحصاء
 في الاصل
 من موضوعه
 مجازا
 فليس معنى
 فلهذا لا يجوز

فعل
 كبره اذ هو
 بل هو رب رجل
 لقيت اياي
 فاما هذا
 فقد لقيت في
 الاصل من
 موضوعه
 مجازا
 فليس معنى
 فلهذا لا يجوز

في
 جواب ما
 اكرمت رجلا
 رب رجل
 كبره اذ هو
 بل هو رب رجل
 لقيت اياي
 فاما هذا
 فقد لقيت في
 الاصل من
 موضوعه
 مجازا
 فليس معنى
 فلهذا لا يجوز

اوشابا لا يحومها الله ذالا فعلم ان لا يفعل بدله من الاول ولا يقاس عليه فلا يوقها الله فلو كان كذا لم يحومها الله ذالا
 خامس تمام القسم اذ صفة لله اي الله الحائز والناظر ومبتدأ ومحدث والخبر في ذات قسمي فضع هذا المان في جواب
 او يثبت مع القرينة فاما حمزة الاستفهام فاما ان يكون التاكيد لقول الجراح في الحسن البصري والله يقول من عبدين
 من جهنم فيقولون كذا او لا استفهاما كما قال لعبد الله بن مسعود لما قال هذا راسل في جعل الله الذي
 الا لا غير فاذا دخلت حمزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل الثانية القامحة وهو الاكثر ارسال كما هو القياس في
 الرجل ونحوه لا يثبت للقسم لا يتبع ولا يشترط ان لا يقطع حمزة الله فهو في مكان مخصوص بذلك اذا كان قبله قبلها
 حمزة الاستفهام ثم يقول شخص هل بحت داوود فيقول نعم فيقول انا الله لقد كان لا يجوز دخول القام من غير
 استفهام نحو فانه قد كان كذا وحمزة الاستفهام ليست عوضا من جرث القسم هي هنا لفصل بينهما وبين الله فانه
 العطف وعند الاختصاص لفاء في انا الله زائدة ودليل كون هذه التثنية بدل المعاني في حرف القسم والضم الجرح
 دون النصب عن ان النصب بالعرض كذا كما تقدم واحمل ان الجرحين احثي القسم والجواب كذا بشرط الاجزاء صدق ما بقية
 القسم كجمله ولحد فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلت مبتدأ للقسم كمن الله ولعمري
 اولا فان عين وجب حذف الخبر كقوله في باب الابدال لا ذلك اللفظ على تعيين الخبر هو ما قسم به وما جرحه
 وان يتعين القسم كما ان الله وعبد الله وعين الله جاز ذلك حذف الخبر اثباته نحو امانة الله وعين الله وعبد الله
 ولما دام امانة الله ما فرض على الخلق من طاعة كانا امانة له ثم عندهم يحيط به من يؤمر وما اليه تمسك قال الله نعم
 انكم هذا امانة الاية ومعنى عين الله ما خلفه ثم من قوله والشهم للليل والضحى ونحوها او اليقين التي يكون
 نعم نحو والله وبيت كعبه والحاق ونحو ذلك والمعنى عين الله يمينه ويجوز اثبات الخبر نحو امانة الله وعلى الله
 وعلى عين الله وكذا تقول الكعبة والمصحف لا فعل في كعبه يمينه لا فعل في القرآن ان كان المبتدأ المعنى فهو كعبه
 وامن الله في جواب القسم خبر ولا يحتاج الى تقدير خبر اخر لان نعم في عين ولا فعل في اية فهو وليس بشي لان القسم
 اليقيني فهو مستمته ولا فعل مقسم عليه فكيف يكون هذا ذلك كذا الكلام في امانة الله وعين الله ونحوه والمبتدأ الجرح
 خبر ان اقترن بلام الابتداء نحو امانة الله ولا يمين الله ويجب نعمة قال الخبر في ذلك المين الله وان لم يتصل باللام سماه امانة
 سوى المقترن باللام وامن الله يجوز نصبه بفعل القسم للضم نحو عبد الله والكعبة والمصحف كذا تقول اياك لا فعل
 والنصب كثر الرفع في مثله يروي قوله تعالى عين الله رضا ونصبا وقال الخبر في اية سمع في لفظة الله الا النصب الجرح
 ويجوز ان لا يفسر الرفع قيا سا وامن الله عند الكوفيين جميع عين فهو مثل عين الله حملت حمزة القطع فيه وصلا تخفيفا
 ككثر الاستفهام كما قال الخليل في حمزة الا لا في حمزة عند سيبويه هو مفرغ مشق من المين هو ان لا اي كلمة الله يمين
 وحمزة الواصل في الهمل والتثنية عليه نحو كسر من تعالما كان الاضطرار للمرة كثر الاستفهام ويستبعد ان يكون

معيين
الله

المرء في الأصل مكتوبة ثم تحت تخفيف العلم فعل بكسر الميم في الأسماء والأفعال وكذا الظواهر في الاسم ثم انصرف ضم الميم ويستبعد
 اصالة الفعل في الفعولات الله واذا تكررت الواو بعد الواو والقسم فهو الليل اذا انشئ في الفعول اذا انشئ في فعله سيو وتلليل
 ان المكتبة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاو اقوى وذلك انها لو كانت تتلسم كانت بكسر الميم والباء ولم ينفذ
 العطف ويطبق القسم به الثاني ومكتبة يا او لا بل لو ان التقدير اقسام بالليل لكانت بكسر الميم واو القسم كما حقن في قوله قلنا ايما
 اى كل واحد منهما مستقل وكل قسم لا بد من جواب فيطلب ثلثة اجوبة فان قلنا حذف جواب ان استثناء بما انشئ في ما هو
 خلاف الاصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا للجموع مع كل واحد منهما لاستقلاله بطلب جوابا مستقلا فهو انشئ خلا
 الاصل فليبق الا ان يقول القسم شيء واحد والمقسم به ثلثة والقسم هو الطالب ليوالي القسم به كسر الميم وهو واحد
 كما هو حال اقسام بالليل والنهاك وما خلق ان سكر كسر الشئ وايضا انك تقول مصوحا بالعطف بالله والله لا فعلن يبيو
 ثم جوبت لك الاصل ولا تقول اقسام بالله اقسام بالضم لا فعلن وانحل علم ما ثبت في كتابهم اولى وان شئت من كل قول واحد
 العطف جزو العطف على كلين لان الثنا كان يكون معناه كما هو اليل واذا تعلى معطوفا على انشئ في العطف
 واحد اما كسر الله بان قال الواو كانا عرض من جزم القسم وقوله معناه ذلك لانه لا يستعمل في قسم الا
 الفعل معناه نصرا كما لم يجمع الفعل كما هو عرض من الفعل اليها كما هو عرض من الحوت وقوله والله انك لا تعلمه على
 حامل واحد وهو الواو قال الله فيلزم على هذا ان لا يجمع في اقسام بالليل اذا انشئ اذا تعلى قد جاء قوله تعالى انشئ في
 اجزاء والكسر بالليل اذا عطف قوله ثم والليل وان لم يكن فيه معمولة الا انه يكون الواو فيه قائما مقام اقسام والباء
 كما لا يخفى فيصحب هو الخور وقال الله انك لو انك لاه مثل ان في الدار زيدا واحجيرة عري وانما قرى بالاعطف على ما قد مرنا
 في باب الظروف للبيان التقدير وعظمة الليل اذا انشئ في العالم في الليل في حقيقة هو العظمة للتقدير وكذلك
 اذا انشئ فيكون الواو قائما مقام العظمة وهو حامل واحد فيكون التقدير لعظمة الليل وقت حسنة فالعالم في الجوز
 والمنصوب شيء واحد واحمل ان المقسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشد لك الله وعمر لك الله وعمر لك الله وقعد لك الله
 وبالله لا تقدر ولا يستعمل لعمري في قسم السؤال في جواب قسم السؤال او في واستفهام قوله يد لك هل ضمنت لى الى الجواب
 بالاولى نحو نشد لك الله الا فعلت ولا فعلت فلهذا في باب الاستثناء وقوله لا تشقى ملازمة اذ فيه
 زائدة وربما قيل في قسم الطالب بالله لا فعلن فيكون خبرا بمعنى الامر قوله وتلقى القسم اى يستقبل المعنى بجواب القسم
 قوله قلنا بكذا واستقبل الى اجابته اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية ولا اسمية اما مثبتة او منفية فالثبت يصدر
 بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام كما لا بد من الاستثناء المفيدة للتأكيد لا في بينها وبين ان الامن حيث العلم انما
 اجيب القسم بها لانها مفيدة للتأكيد الذي لا جد جاء القسم واللام الداخلة بعلل المكتوبة في الاصل كما لا بد من الاستثناء
 البع كالمحقق في باب ان لا يدخل هذه اللام اعني لا يجوز القسم الا على ما يدخل عليه الا انما هو اقامة بعد ان ومذهب

في فروع
القسمين
قسم

الكوفيين ان اللام في مثل زريد قائم جواب القسم فيه والقسم قبله مقدر فعل هذا ليس في الوجود عندهم كهم ابتداء قالوا
 لان تلك هي الطعام في ذلك فقد خلت غير المبتداء احياء في كذا تقدير في ذلك المبتداء في علمهم في وقت زريد قائم ولا القسم لا يدخل في ذلك
 ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتد واما ان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولهم يعلم الله ان زيدا قائم فيكون ان
 ولهذا قال بعضهم ان قوله نعم وظنوا ما هم من محض ظنوا بمنزلة القسم وما كان جوابه وليس بقول لا يحتمل التعليق على اوجه
 مثل ظنيت لقد فعل لكان نقضا في اجراء ظننت بحرف القسم ثم نقول اولى كون اللام في زريد قائم كهم لا ابتداء مفيدة
 للتاكيد ولا يفهم بالقسم كما فعه كسوية لان الاصل عدم النفي والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام وانما
 لانما جاء حرف ثالث وان جاء ان تكون كالمطل في حيزها حرف النفي فيوزيد ما هو قائم كهم لا يقو ما زيد قائم لان اللام في ذلك
 ولا ثبات وحرف النفي الرفع والا لا فينبه ما في ظاهر الاحتمالات واما قولك زريد ما هو قائم وان زيدا لم يقم فان اللام
 اقتضا في مضمون الجملة بل بما محتملين الحرفين ثم ان كهم لا ابتداء تدخل على المضارع على ما كتبت المبتداء في كونه اولى جز
 الجملة مثله مع مضارعها على ان الاسم قال المتشكك لا ورث بعد سنة يقتدى بها واجلوع في شيء ان توهما ويحل على
 مضارع مقدر ويجوز التقدير نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على الماضي وان كان اول خبر في الجملة
 لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخل قد كثر دخول لام لا ابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد اتيناك وذلك لانها لا تترك
 الماضي من الحال فيصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق ويحل اي كهم
 لا ابتداء على خبر المبتداء في ذلك وقع المبتداء في القسم عليه فقولنا زيدا ولقي الدار زيد وعلى جمول خبر المبتداء اذا وقع موقع
 المبتداء نحو لطلعت اكل لقي الدار زيد قائم يترتب كون الخبر الاحمال اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطلعت اكل
 زيدا ياكل او ما مضى مع قد نحو لطلعت اكل زيدا قد كل ولا يقو لطلعت اكل ولا يدخل على خبر ما ذكرنا من حرف
 الشرط وغيره وانما قد تدخل على نعم وليس ان كان في الاصل ما حيين بلا قد كما ذكرنا في باعها من خبر نعم ما مضى لا اسم
 فتوكل نعم الرجل زيد بعد ان لم يحسن زيد واذا وقع كهم لا ابتداء بعد ان جاز ووجهها في غير هذه المواضع ايضا نحو لم يزل
 المؤخر كذا زيد العالم كما يعني في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا للقسم مقدر خلافا للكوفية في كل كهم
 لا ابتداء ولا اسمية النافية مصدرة اما ما مضى عندنا هل احببنا من عند غيرهم وبلا التورية على اختلاف لولها
 نحو والله لا زيد فيهما كهم والله لا يدخل فيها والله لا فيهما رجل ولا امرأة واما مصدرة فان نحو والله ان زيدا قائم
 وان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا كذا كثر تصديروا باللام وكسبه بالنون نحو والله لا كهم لان يدخل
 اللام على متعلق المضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولهم منهم اوقنتهم لا في الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان يدخل
 على حرف التنبؤ نحو والله لسوف اخبر فلا يلقى بالكون كذا باحدى علامتي الاستقبال من الاخر في قول خلقوا المضارع
 عن اللام استثناء بالنون وقد جله وتبديل في انك فان تخرج وان اخاه لم يقم به ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام

كهم ان
اللام في
صدد قد
س
لهم
الزبون
في فروع
في فروع

قدّم جواب
على القسم

أقول استعلا في جواب القسم الغلبة وأخذت لاجل التخصيص فحذت من المضارع دون الماضي كقوله في القسم أكثر
استعلا لأنه مع ان لفظ المضارع أقل ومن ثم جاز حذف حزن النفي في غير القسم من كبرال وأخواته فلا تنقلح
ما كبرت بها لك حتى تكونه وإنما جاز فيها كاختصه للزوم النفي لها فلا تنقلب إلى إيجاب أما قوله فلا واني دهاك
ذالت خبرية فلم يحدف الثاني بل فصل بينه وبين الفعل كما تقرر في الفعل الناقصة وإنما جاز حذف علامة النفي في
المضارع دون علامة النكبات لأنها تكون في الاضطرار علامتين للام والتون كما ذكر فحذف أحدهما يستلزم
الأخرى فيكثر الحدف وإنما أحكم بان الحذوفة من المضارع لا دون ما كانها أكثر استعلا في نفي المضارع من ما
قوله ويجوز بوجه إذا عترض أو تقدم ما يدل عليه أي إذا عترض من القسم أي توسط الكلام فزيد والله فأنتم
وقام والله زيد وفي نفي الجلالة قد والله لقوله أو تقدم ما يدل عليه فزيد فأنتم والله وقام زيد والله
وهذا الكلام الذي توسطه القسم وأخذه عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالمعروض من ذلك الجواب مثل جواب
الشرط في أكثر ما أن أنيتي كما تقرر في بابك وقد يحى بعد الجمل القسمية فربما قد ألت على الجواب فيحذف وليست حيث
للفي جواب كالمذكورين وذلك نحو قوله نعم والفهم ليلياك عشر أي ليوحدن وليعاقبن لذلك قوله ألت تركبت
فعل ترك الأية عليه وقد يحدف الجمل القسمية لكونه ظرفاً لمعول الفعل الواقع جواباً أو لا عليها أنما
أفعل عوض وعوضاً لعاقلين وإنما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع أن معناه ألب والبدنة تنفي عن التاكيد
ما يفيد فائدة القسم ولا جل فائدة فأن قد تقدم على عامله قائماً مقام الجمل القسمية وإن كان عامله مقراً بغيره
على ما تقدم فليكون التاكيد وما بقي عوض لا يثبتك وعوض ما أتيتك وعوض ما أتيتك لغرض سده مسد القسم كما
يعنى في زعمنا تأييد الجملة فأن زيدا فأنتم وقد يستعمل في القسم كقوله هذا ثنائي بما أوتيت من حسن ذاتي وعوض
قرير العين محسوداً ويقوم مقام الجمل القسمية فإنه ببعض حرمة التصديق وهو جبري نعم والجماع أو التصديق يؤكد
وتوثيق كما القسم فنقول خير لا فصل كما أتيت فليت نعم والله لا نعلم على سبيله على الكبر وقد
يشعرك كيف ليس استعجاباً خلقاً للقوم وإنما ما عاهدكم الله عليه منكم ولا تفرقوا ولا تفرقوا ولا تفرقوا ولا تفرقوا
إلى غير ذلك إلى غير ذلك إلى معنى التوبة وقد يؤتى بجاء دون قسم قال فقلن على الذكر وسأول مشرباً جل جبران كانت ليحش
دخاؤه وبما أنوت ضروقه قال وقال له أشبهت فقلت جبراً أشبهت من الله أنه وبه استدلت من ذلك ما سمعته
قال حينئذ إنهم هوامض فما يعني عزت ولا يبعد ما أن كذب كما يحى في حرمة والتصديق وقد يستعمل بكسر القسم من ذكر
المقسم كقوله فاقسم لوشم أنا نارسوله أي قسم بما قسم به من القسم بجوابه أن كذباً لغيره فلو كان
لأن التون لها مواضع كما يحى ولا يحى في الخير الصواب نحو يعقوب زيدا أو ما نحو قوله مع الله وزيدا فأنتم فليط
كوفهم بجواب القسم خلافاً للكافرين كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقاً وقيماً وقطعاً وما أشبهه فحقاً لا محال وكذا

لا
الفرق بين
مما هو عليه
والذي هو عليه
والذي هو عليه
والذي هو عليه

لكون المفعول مفعولا وذلك لان حرف الجر لا ينفصا بال فعل الفاعل عن المفعول به اليه والمفعول به لا ينفصا من فعل
او معناه فاذا لم يجز فلا مفعول مثلا الحق يطلب فعلا ومعنى كن كما انت كن في المستقبل كما انت كما ان كانت مبتدأ
مخبر ومنه خبره انت تشبه اللفظ المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله كما تكون قولي عليك كسر المشبهة لقول المذكر
بكونهم الكرمه اعني بحالهم المكرم وهمه قرائنها ان يكون كما بمعنى فعل حتى سيؤيد به العرب في نظري كما انما هي افعال
انتك قال ومبة لا تشبه الناس كما لا تشبه ولا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب لا ان كان ما يجيء بمعنى دما قال
لما اضربك كيتش فبوة على راسه تلقى اللسان من الفم اي بما وتقول اني لما افعال على ليتها قال انفسهم ان بما يجيء بمعنى دما
نحو اني لما افعال اي دما وتالفتا ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو ادخل كما يسلم الامام وكما تام زيد فتعجز
وجوز الكوفيون نصب المضارع بعد كما بمعنى كما على ان يكون اصلا كما احدث الياء تخفيفا لم يد لهو الرفع والبصير
لم يشبهوا الا فادة كما للتعليل ولا من نصبه بالفعل بعده ويستحسن الميزد القولين وانفسد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا
تظلموا والبصرية يشدد دمه على الا فادة نحو لا تظلموا الناس كما لا تظلموا اي لعلم وقد يكون ما بعد الكاف لانه مصدرية
فكوكا تدبر تدان وافضل كما الفعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني تكون كما انت وكما تكون قولي عليكم من هذا
النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني كاندبر تدان من القسم الاول اي تكون ما كافه وانما ما التي بددت من
قال ان رب حرف فمى فكيفها عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كما وتسمى بالتعليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعد
ومن قال انها اسم فمى فكيفها انفس عن طلب انفس اليه وما التي بعد فعل وكذا وظال نحو قلها وكثروا وظالما كما كانت
للافعال عن طلب الفاعل وانما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله بددت فاعطت المصدر
وقلها وصالح على طول المصدر بددت بددت فاعل قلها وهي عند سلبوبه كافه ووصالح مبتدأ قوله ومذ
ومذ ان اخر الباب قد مضى شرحه مستوفى في الظرف والنية واعلم انفا اذا لم تكن كل حرف من يتوهم من وجه على اصله
وكونه بمعنى كلمة اخرى او زياد تدان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له وقصر فعل المعدى به معنى من المعاني
الذي يستعمله الكلام فهو الا على بل الواجب فلا تقول ان على معنى من في قوله تها اذا كثرا على الالف الناس بل تضمن كذا
معنى تحكوا في الاكثيال وتسلطوا ولا يحكم بزيادة في في قوله يخرج في علمها كضرب بل ينضم يخرج معنى يورث بالحجج
وقد مضى كثير من ذلك في امكانه قوله الحروف المشبهة بالفعل ان كان ولكن لميت وفعل لها مصدر الكلام
ان لم يفسر بحسبها كقولها ما قلني على الا فصح وتدخل على الافعال مثبت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل
بجلاوت ما فانما تشبيه للذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل النائم المتصرف المعدى وانها ما تشبه
تشبه ليس معنى لا فصح وهذه تشبه الفعل معن كالحجج ولفظا من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا وانما تشبه
اخرها فاعل نقل انما المشابهة بالاعمال بل قدنا على سبيلها لاسباب تشديد الاخره واليا في لبيت في جهة اخرى بما تشبه

الحروف المشبهة بالفعل

الحروف المشبهة بالفعل

الحروف المشبهة بالفعل

الماضي قبل عمل الاعمال وان قلنا انها تشابه الفعل فلا تشابه بسبب الاعمال لانها تكون اذن بسبب شأبه
 المقدمة فما اعطيت بعد التشابه كما يكون بعض جهات التشابه ولكن انون الوفاية انقلنا انها تحفظ فتمت كما
 تحفظ سكوت من رهن فموجبات التشابه وان قلنا هي لاجل التشابه فلا فلما شابهت الافعال المتدنية
 لطبيعتها الخفية مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظيا ذكرنا كان مشابها للافعال اقوى عن مشابها عما لا يحسن
 فجعل عملها اقوى بان قدم منصرفها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فتعكس على غير طبيعي
 فهو تعكس في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصد الى الفرق بينهما وبين الافعال التي هي الاصل من اقل الاحوال
 تنجسها يجعل عملها نوعيا كونهما نوعا للفعول وهما ان العتبات ثابتهان ونباء التجارية لم يقدم منصرفها بالذات
 هي الاولى ومشابها للفعل معنى من حيث ان في ان وان معنى حققت واكدت وفي كان معنى شتهت كال الزجاج
 هي التشبيه اذا كان خبرها كما مذكور كان زيدا اسد ولشك اذا كان مشتقا فهو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو الاسم
 والشئ لا يشبه نفسه والاولى ان يبق هي التشبيه اللفظي والمعنى كانك تخصصا ثم حتى يتنازعا الاسم والخبر حقيقة فيتم تشبيه
 احدهما بالآخر الا انه لما اخذنا الموصوف واقبل الموصوف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كاذ هو اخبر حين صار
 الضمير في الخبر يعود الى الاسم الى الموصوف والمقدم فلذا نقول كان في اموت وكانك يموت وكانك في رجل يموت كانك
 رجل يموت وقيل هي التفتيح في نحو كانك بالذات كما لم تكن وكانك بالآخر لم تزل وكانك بالذات قد قبل واو على يستند في
 منذ زادة الاسم ورحم من حيث حتى تبقى كان التشبيه اي كان الدنيا لم تكن والاولى نقول ان كان باقية على حتى التشبيه
 وان لا يتحكم بزيادة شئ ويقول التقدير كانك تبصر بالذات اي تشاهدها من قوله ثم تبصر بفتح هجرت الجمل بعد المجرور
 بالباء حال اي كانك تبصر بالذات وتشاهدها غير كائنة الا ترى الى قوله كانك بالليل وقد اقبل وكانك في يريد وهو كانك
 والاولى لا تدخل الجمل التي هي خارجة عن الحرف فبين ضعف قول القارسي وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك
 رفع فوهم بقوله من انك لا تشاهدها بالاشياء مستندة ومن ثم قد لا تستنداء المنقطع ولكن فاذا قلت جاني زيدا
 فكان زيدا وجمادى وجمادى فكانك بالذات تبصر بالذات في ذلك الوهم بقولك لكن عمرو لم يجر وفي بيت معنى تميزت في كل
 معنى ترجبت وراهية التفتي غير راحية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ان التفتي يستعمل في الممكن للمحال
 والترجي لا يستعمل في الممكن وذلك لان ما هية التفتي محبة حصول الشئ سلم اكدت تنفرد وترتب حصوله الاول
 الترجي ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فمضى لا يبق لعمل الشمس فترتب غيبه في الارتقاب الطمع والاستباق فالطبع ارتقابا
 شئ محبوب غير محال تعظيما والاستباق ارتقابا لكم في نحو لماتت السمكة وقد اضطررت فالطبع في العمل الاول
 في كلامه تعالى لا يستعمل في الوقت غير الموقوف بحصوله على قدمه قال قطرب بلوع على معناها التقليل فمعنى فاعلموا الخبر بعد لكم
 ترجحوا الى الترحوا ولا يستعمل في قوله ثم وما يدريك لعمل الساعة قريبا ذا معنى فيه لتعليل وقال بعضهم

يكن ش قد فعل
 الذي كان في
 فكم في قوله

الفرق
 بين التفتي
 والترجي

نفسه
نفسه
نفسه
نفسه
نفسه

تأخير ذلك المغير فخر والواجب على السامع حل الكلام الخالي عن المغير من اول الامر على كون مقصوده خاليا عن جميع
التغييرات لتردد ذهنه في ان هذا التعيين راجع الى الكلام المتقدم الذي حمل على انه خالي عن جميع التغييرات وان
المكمل يذكر بعد ذلك المغير كلاما اخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى في خيرة وكل اصداء من هذه الاحرف يدل على قسم
انقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها كقصد معنى الجملة فقط والتأكيد تقوية الثابت لا تغيير للمعنى الا انها مع ذلك
ابتداء كلام فلذلك وجب تصديرها كاللام واما ان الفتوحة فكلها مع جزئياتها في تأويل المفعول كونهما مصدرية
وتوقعها موقوع المفعول كالكلام على المفعول وخبر المبتداء وللضات اليه ولا تصدروا ان كانت في مقام المبتداء
حققة المصدر كما نفي باي مبتداء فليت ولعل وكان ان الفتوحة لا تدخل على مبتداء في خبره معنى طلب سواء
كان ذلك الخبر مفعولا او اجلة اما ليت ولعل فلا نهما كالمطلب فمخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك المطلوب
طالبا لخر لا لا يجمع في كلامهم على ذلك ان كان مطلوب اما كان فلان خبرها ابتداء في كلامه مشبهة بما ذكرنا وهو اما
ذات مدكورة مشبهة باسمها نحو كان زيد اسدا ومقدرة قامت الصفة مقامها نحو كانت تامة وكان ذلك تمتع
او عند ادق الالاء كما ذكرنا والمفهم للتصريح معنى الطلب في كلامهم اسم استفهام فقط فلو كان خرج اسم استفهام لوجب
تقسمة عليها فليست على من مرتبة التصدير الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفعول لا يكون الا خبرية لان
النتج كما مرق في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله جاء زيد في البيت الذي قط واما ان الفتوحة فلا نهما موضوعة
لتكون مع جزئياتها في تقدير المصدر والمصدر لا يطلب فيه فتبين بهذا ان في نحو قولك امرت ان فعل لا يجوز ان يكون
مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارها مفعولا متعينا
لمعنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالاموال المعنى والدعاء والجملة المصدرية مجرورة الاستفهام والجزء المعنى
ونحو ذلك فلا ارى مقام وقوعها خبريا كما في خبر المبتداء وان كان قليلا لانها نداء لا تصدير وانكم وادكم وجرها
بكم وان زيد اهل ضريبة واضرب يدك ولكن عزم لا تصديره قال ولوارادت لغالت وهي صادقة ان الرابضة لا تصير
للتصديق قوله وتطعن كما قلنا على الاشياء اذا دخلت على البيت جازان فعل وتلقى وروى قوله قالت الالية هذا
الجملة لتأني حاكمها ان تضعف فقدى دفعا ونهجا ولا لافا ما كثر لانها تخرج بنا عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى
ان لا يعمل في تقدم مما الجملة انية فاذا الغيت فما كادته ومذهب الجمهور ان ماء الكاف تحذف وقال ابن درستويه انها تكثر
بهم متباعدة خير الشان فيكون اسما للجملة بعد خبرها واذا اعلنت فما زائدة حرفية كما في قوله نعم فيما رحمة من الله
وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعمال ولا لا انكس الاعمال اقل فيها للضعف معنى الفعل فيها لان التوكيد
هو ما كادته تقوية الفاعل لا تحديده من غير وعدم سماع الاعمال في كائنا ولعلنا ولكننا وقياسها في الاعمال على استقامتها
شاع عند الكسائي واكثر النحاة اذ لا فرق بينهما في اليتما فاذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فصاظناك بهذه

الحروف لكن الالف اولى بالافتان لعدم الشجاع وقوات الاختصاص بسبب ما وسببوه من افعال في رتبة الشجاع والالف
فيه دون غيره قوله فان لا تميز معنى الجملة وان مع جملة في حكم المقدم ومن وجوب كسرها في موضع الجمل والفتح في موضع
المقدم كسرت ابتداء وبعد القول والموصول ونفت فاعله ومفعولة ومبتدأ ومضارع الهمزة والاولا انك لا تميز مبتدأ
ولوا انك لا تميز فان جازا التميزان جازا لا مان نحو من يكرمني فاني اكرمه واذا الله عبدا لنعما والمان في شبهه
ولذلك جاز العطف على اسم المكسوة لفظا او حكما بالرفع دون الفتوحة مثل (زيدا) فامرعي وبيتها مضى الحرف لفظا
او نقلا خلافا للكوفيين ولا اثر كونه مبنيا خلافا للهمد والكمسا في مثل انك وزيد اذهبان ولكن بك والذ
دخلت لاهم مع المكسوة ودونها على الجمل اولى على الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وفي لكن ضعيفة تخفف المكسوة
فيلزمها اللام ويجوز العطف على ما ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافا للكوفيين في التعمير وتخفف الفتوة
فتعمل في تميز شان مقدرة فتدخل على الجمل متحدة وشذاعا لها في غيره ويلزمها مع الفعل السين اوسون وقد اوسى
قوله فان لا تميز معنى الجملة اخذ في تفصيل معنى الحروف الستة فان للمكسوة موضوعة التاكيد معنى الجملة فقط غير
مختار لها وان الفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر ضميرها مضيا الى اسمها فتعني بلقي ان زيدا فامر يلغى
قيام زيد وكذا اذا كان الخبر كما في نحو بلقي انك زيد اي زيدا فان ياء النسبة اذا انحلت اخر الاسم وبعد ما
التمام اذ ادت معنى المصدر نحو الفسحة والمضروبة والضاربة وكذا البلغيات زيدا في الدلائل ان الخبر الحقيقي حال
المقدم قوله ومن وجوب كسرها من جهة عدم تمييز المكسوة لمعنى الجملة وتغيير الفتوحة لاعتبارها الى المخرج قوله كسرت
ابتداء اي مبتدأ بها اسوة كان في اول كلام التكلم فتواتر زيدا قائم او كان في وسط كلامه لكنه ابتداء كلام اخر
نحو اكرم زيد الله فاضل فهو كلام مستأنف تقع عنه لما تقدم ومنه قوله تميز ولا يميز ذلك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا
تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاختصاص بالشكل للفظ العلم فانها تميز لان فتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد القول
بعض الحكاية لا تميزه الكلام الحق وكسرت بعد الموصول لانه الفصل لا يكون الا جملة قال ثم ما ان مقادير في
بالصحة ولكن كسرت بعد جوار القسم لا تميزه جملة لا محالة فهو تالله انك فامر وقد تقع ان في جوار القسم عند المبدء والكوفيين
اذا لم يكن في خبرها لام ولعل ذلك لتأويلهما بالمفعول الى قسمت بالله على قيامك وفيه بعدا في كسرت المقدم الصريح
جواب القسم وكسرا ايضا واوقعت حالا فتولفتك وانك كما يقال نعم وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لم يكونوا
الظالمين لان الجملة تقع حالا لا دليل على كونها في تأويل المقدم كما مر فان قيل انف قضاها لتكون بتاويل المصدر فان
المصدر ليقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر المأول به وكسرا ايضا اذا كان في موضع خبر عن امر عن نحو
زيد انه فامر وكذا نحو وانته فامر لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ في تأويل المقدم وانما اذا كانت
للمبتدأ محلا فامر وانما في الخبر فامر امولى انك فامر وتكسرا ايضا اذا دخلت في مبتدأ في خبر امر لا يميزه فانما

ان المكسوة
لا تميز

معروفة تامه كما هو مذهب سيبويه في نفا صنيعةك وبشما عا لى اى نعم الصنيع صنيعةك وبشما العا لى اى وقد ذكرت
 ان جميع راء فعل ضمير العاين يجوز استعماله استعمال نعم وبشما ونقول زيد فاسق كما ان عروا صالح ليس ههنا كما كانت
 كانت في قولك زيد صديق كما عروا و لو كانت كافه لوجب كسران ولا يجوز الا الفتح فقال الحليل ما زائدة وان جازية
 بالكان والدليل على ان يادتها قولهم هذا حق مثل ما اناك ههنا لكنهم الرضا الكان مع ان هذه الزيادة كراهية ان يحذف
 لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عروا صالح اى هذا صحيح كنهى ذلك ونقول حق اناك ذاهب جدد اى اناك
 قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد اى واذا جئت باثما فقلت انا حقا فانك ذاهب انا جدد اى فانك قائم بالوجه
 الكسر كراكت لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين خبرين لان كما كتبت مضطرا اليه من دون اما ذلك لان محمول ما في خبر المقدم
 عليها مع اما كما كتبت في خبر الشرح نحو انا يوم الجمعة فانك ساكن وما زيدا فانك ثابت لا يتقدم عليها من ثمة فانا نضطر الى ان يخبرنا بزيد
 وجعل الظرف مقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما في اى فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها
 وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام الحاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا
 الحديث وهذا الخبر فانه يجب بالفتح والفتح ليس لما ذكرنا على لفظ في مواضع المفردات والكسر في مكان الجمال ولى من تعرف
 الى على كل موضع يصح للاسم والفعل فانكسر كل موضع تعيين لاحدهما فالفتح لان ما بعد افعالهم يجوز فيه الفعل
 والاسم نحو قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فلا يتعين الكسرية وايضا بعد اذا المفاجأة يتعين للاسم ولم يتعين فيه
 الفتح قوله ولذا كان جازا العطش اى يعنى ولا جعل ان المكسرة لا تغير معنى الجمال كان اسمها المنصوب على الرفع لا على الالف
 اذا نكتها التوكيد فقط فجاز العطش على محل ذلك الاسم بالرفع ثم علم انه يختلف عبارتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال
 المم يعطف على اسم المكسرة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الخليل وكان الاول نظر الى ان الاسم
 هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فيبقى على كونه مرفوعا لكن ههنا لا اشتغال لفظا بشبه
 فان كان الاسم في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع خبره لانه لا يكون الاسم على ما قال عليه
 موضعها مع اسمها نظرا الى اليها لو كان وحده مرفوعا لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجزئ عن العاقل عندهم
 واسمها ليس مجزئ واجوبه له انه باعتبار الرفع مجزئ لان كل كلمة باعتبارها اتمية بها لا اعتبارا بشبهه فيشكل عليه بان ان مع اسمها
 لو كانت مرفوعة لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجزئ على ما ذكرنا وهو مع اسمها ليست سما فالا دلى
 ان يقع العطش بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في ههنا لا بد ان طرأ من هذا قوله لفظا واحكاما ليجب الى المكسرة
 فالمكسرة لفظا فنوات زيدا فائمه و المرفوعة التى في حكم المكسرة نحو علمت ان زيدا قائم وعرو فان ههنا مع
 اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المرفوع من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكن كما في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها خبرها
 سادسة مستند معطوفى علمت ان المكسرة مع خبرها يتقدم اسمين اعنى المبتدأ او الخبر فيحكم المفتوحة بعد الفعل

الظرف على المكسورة

في الأصل مبتدأ ومنعه غير المحرّج عنه عن معنى الابتداء بما أوردت فيه الحروف من المعاني وهو المحرّج والوصف
وعطف البيان والتوكيد كالنسوق في جواز الحمل على الحمل عند المحرّج والفرع والزجاج ولم يذكر غيرهم في ذلك كما
ولجاجة والأصل الجواز إذا لا قالوا قال الزجاج قوله تم حلال الغيوب قوله قلان بقى بقصدت بالحق علام
الغيوب صفة بقى ويحمل رفعه وجوها آخر لم يذكرها البديل والقياس أن يكون مثل سائر التوابع في جواز الرفع نحو
أن الزيد ين استغنيتها شاكها بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا رجل في الدار إلا زيد
ولا يحمل على الحمل عند البصيرين إلا بعد مضي الخبر فلا يجوز عندهم أن زيدا وعمرو قائمان ولجاجة الكسائي وإنما منع
من ذلك لأن العامل في خبر المبتداء عند جوهدهم لا ابتداء والعامل في خبر أن فيكون قائمان خبر محرّج به
وعمره معاً فيعمل عما ملان مختلفان مستقلان في العمل دفعا واحداً فيه وذلك لا يجوز لأن عوامل النوع عندهم كل مؤثر
الحقيقة كما ذكرنا في هذه الكتابات الأثر الواحد لا يفتقر إلا بعدد من مؤثرين مستقلين التاكيد كما ذكرنا في علم الأصول لا يستغنى عن كل واحد من
المؤثرين كما لا يخفى من جملة ما يلاحظ على استناد بعضها ولو فرق الخبران بالعطف نحو أن زيدا وعمرو قائمان وخارجة على ما لا يفسد الذي
ذكره فيجب جوازه ويكون الكلام من باب ألفاظ قوله تم وجعلنا الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وإذا
قدمت الخبر على العطف فأنما تأتى المعطوف بالخبر ظاهر نحو أن زيدا وعمرو قائمان وخارجة وقد ذكره ولا خلاف في
نحو أن زيدا وعمرو قائمان يكون هذا من باب عطف المفعول لأن قائم لا يكون خبراً عن الاسمين وإنما أجازنا الكسائي
نحو أن زيدا وعمرو قائمان لأن العامل عنده في خبر أن ما كان عاملاً في خبر المبتداء لأن أن وأخواتها لا تعمل عند الكوفيين
إلا في المبتداء ودون الخبر العامل في خبر أن اسمها لأن المبتداء والخبر قائمان عنده فلا يلزم صدقها عن مؤثرين
والفرع أن توسع ذهب سيلويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطر ولم يجوز به مقابل فقل وقال إن خفي إعراب لاهم
بكونه مبيكاً ومعها مقدر الإعراب جازاً الحمل على الحمل قبل مضي الخبر نحو أن زيدا وعمرو قائمان وإن ألقى وعمرو قائمان
والأفلا لا لا يكتفى في الظاهر كما أنكر مع ظهور الإعراب في البيوع وذلك لأن خبراً واحداً عن مختلفين ظاهره الإعراب
مستبعد ولا شك أن اخذ إعراب البيوع ولا يلزمه أيضاً توارد المستقلين على أن واحد لأن مذهبه في ارتفاع خبرات
مذهب الكسائي وأما قوله ثم إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون من آمن فعلى الوارث والصابئون
اعترافية لا للعطف هو مبتدأ ومحرّج من الخبر والصابئون كالتجربة مستددة وذلك لأنه عليه كما في بيان
نعم ثم عدى على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك اسمي بالمدية رحلة فاني وقياض الكفر فاني فاني وقياض الكفر فاني
لغريب ومعهم سيلويه قبل الخبر فنع تأكيده اسم البقي وكذا المعطوف خبر منوئ الخبر نحو أنهم أجمعون ذاهبون وأما
وزيد ذاهبان وخبر عنهما كالأولان ومثل ذلك نذكره ونجوز به بعض الجوز بما لا اسم وإجازة الكسائي في رفع المعطوف
على أول مفعول لظن وأخواته على إعراب اللغتين في غوطفت خلاص ذلك في آخرى وهو ليس بشيء لأن ظن أخف معنى لا بد له من مؤثر

مضمون الجملة مفعولة به واذا امتنعوا ذلك في البيت ولعل لما فيها من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل العبري وانما اشترط
 خفا عما يريد ان لا يكون المفعولان في الظاهر كاسم ان وخبر هاتيف الشناعة قوله خلا لا التبر والاكسائي الظان هذا من هذه القرام
 والاطلاق مذهب لكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذا في في احكام يحمل على المحل قوله ولذا ذلك دخلت اللام
 اي ولا اجل كون المكسوة مع خبرتها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون الفتوحة اهل ان هذا اللام هم الابدان المذكورة
 في جواب القسم وكان حقه ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التوكيد والتحقيق وكلاهما جرت
 ابتداء كثرهما وانما عساها واخر اللام مصدر وان تكون فيها عامة والعام جرتى بالتدوير على محوله ونهاضة اذ كان
 حرفا اذ هو ضمير لعل وادعامة تأخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فاصل لان الكثرة هو الاجتماع والاخر انها
 لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني مبتدأ والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم بخواريد قائم
 ولما تمزيد ولطعا لك زيد الكل لا تدخل مع التأخير الا على احد هذه الثلاثة بخوان من الشهر محكمة وان زيدا الفاخر وان
 زيدا لفي الدار قائم ولا يدخل على متعلق الخبر المتأخر عن الخبر فلا يقع ان زيدا قائم لفي الدار لثلاثا فحينئذ حقه كل الفس
 بتأخيرها عنه صدر الكلام عن خبري الكلام الذين هما عمدتان وانما يدخل على الاسم اذ فاصل بينه وبينها بظن هو
 نحو ان حلتا اليه ليدى وبظن متعلق بالخبر بخوان في الدار لزيدا قائم ولا ينكر على ما كعادته ان مبتدأ فيها
 لتقصدها حقه من التصدير وقوله تعالى وان متكولن اي طقت الاولى فيه كلام لا ابتداء والثانية جواب قسم محدود بالجملة
 القسمية صلة سرا وصفته وانما تدخل على الخبر اذ الميزان ما فيها من خبر واحد قد فلا يجوز ان زيد اقام ويجوز ان زيد القدر
 قائم كما جاز ان زيدا اليهم القرية منه كما مضى في شرح جواب القسم وانما نعم وبئس فيجاز دخولها فيها وان لم يدخلها فانه
 ان زيدا نعم الرجل اولى بشر الرجل كما هو هناك واذا كان الخبر مفعلا لمصدر نحو محرم القنقش جاز دخول هذه اللام فيه
 نحو ان زيدا السوف يخرج خلافا للكونيين وذلك ان اللام لا ابتداء ومعناها التوكيد ولا يفيد الحاككة كما هو مضمون
 ينقض هي وحسن التنفير كما في في المضارع وشرط الخبر اليقين ان يكون مثبتا لان التوكيد لا يجتمع مع المنقوض كما ذكرنا
 في جواب القسم ولا يدخل على شرط فلا يجوز ان زيدا لان خبره يضيء ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام
 والشرط مرتبة كليهما التصدير فتأخر ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضره كضره لان جواب الشرط جاز
 ليس خبره ان بل هو مع الشرط واجاز ان لا يتأخر ولا تدخل على او المصاحبة المغيبة عن الخبر فلا تقول ان كل دخل
 لوضعه عند ذلك لان اصلها هم الابدان كما ذكرنا في جواب القسم فلا تدخل الا على ما تدخل عليه هم الابدان وقد ذكرنا
 مواقعها كما جاءه الكسائي في نظر الى سد هامس التأخير اذا ما وقعت كاسمية خبرات فالوجه دخولها على الخبر كما ذكرنا
 نحو ان زيدا الامور قائم وقد يحكى ان زيدا وجهه تحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موضع الخبر على ما جاءه
 ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقه انما سقطت عن التصدير ان لا يتأخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت

تتفقون في
الفعل لكن

نحو فعل

ولم يثبت به شاهد ويجوز دخول الواو عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة للحركة على الجملة وجعلها
اعترضة اظهرهم حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون المخففة للثباتين قال فلست بأبته ولا استطيعه *
استقن كان مائلا واضل قوله وليت للفتى اه قد مضى شرحه في اول هذا الباب قوله ولعل للترجي وشد الحرف بها
فيها احدى عشرة اشارة لعل وصل وجاء لعل يعين غير محجة ولحق بغين محجة واخرها كون وجا وعن وحق بجعل الراء
مقام اللام وكان واين ولعاء بالمد قال لعاء الله ففعله عليكم بشئ ان انك شربوا وقد لحق لعل تاء التانيث كما في بيت فيقال
لعلت وعقيل مجزوء بلل ومفتوحة اللام الاخيرة او مكسوة لعل فكذلك لعل مكسوة اللام ومفتوحة كما في ثقلت ادع اخري
واردع الصوت رفعة لعل ابي العنود منك قريب وهي مستكسرة لان جر ما حل مختص بالحرف ودرجها كشبهة الاضال
وكون حرف عامل على الحذف والافتحال في حالة واحدة فقام يثبت وايضا ان الحجاز لا بد له من متعلق ولا متعلق لها ههنا
لا ظاهرا ولا مقترنا بهي مثل لو لا الداخلة على الجوز وهو ضمير الشان مقدرا وفي العنود مجزوء باللام مقدرة حذف لتوالى
ان روى يفتح اللام الاخيرة محتمل ان يرق اسم لعل وهو ضمير الشان مقدرا وفي العنود مجزوء باللام مقدرة حذف لتوالى
اللامات اي لعل في العنود منك جواب فريد يجوز ان يرق نائي لامي لعل محذوف واللام المفتوحة حجازة للمظهر كما نقل
عن الاخفش اسمع من العرب فتح اللام الحجازة الداخلة على المظهر ونقل ذلك اليهم عن بوسل في عبيدة والامر ان روى
بكثر اللام ضمير الشان ايته مقدرة مع حذف ثاني لامي لعل لا اجتماع الامثال ثم ادغم الاولى في لام الحرف ويجوز في هذا القول
ان يرق الاحول لعاي انتعش حاله فاذا دعوم غيبته في لام الحرف وهذه الوجهة متعذرة في انشد ابو عبيدة لعل الله يكتنه
عليها كجها وامن في راسه كاسيد بحم الله واللام الاولى في لعل اذنة عند البصريين في تحته الكوفيين لان لامها لم تنصرف في الحرف
بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة العروف فيها والتلعب بها وجواز زيادة النام فيها كان سعيها
ثم تنصرف عند البصريين للتكبيد والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لاها ليست من اوزان كلامهم واعلم
ان حال اللام والحرف بعد دخول هذه الحروف عليهم ما كان لها ما قبل دخولها كتدويرها في هذا الا ان يكون ظروفا ارجح
ومجزم فلا يجوز توسطه بين هذه الحروف واسماها فتوان في الدار زيدا وان كان لا سمع ذلك نكرة وجبت تلحق نحو
ان له بنا انما لا كما في اللبث او انجر ولا يجوز حذف اسمها كما في ليست بضمير الشان الا في الشعر على مذهب فقه كقولهم
ضبا عرفت عروق ذلك نجي غليظ للشان فوسل يدى يرفع نجي اي وكحكك نجي ومن سوي بهم سوي فالحرف محذوف على كل
زنجيا هكذا لا يدع قواي ولما ضمير الشان يجوز حذفه في الشعر كثيرا كقولهم ان من لامي في بيت خيشان لله واحضه في
الخطوب قولهم ان من يدخل للكهنة يوما يلق بها كادرا وطباء ذلك لا اداة الشار لا تعلق فيها العمل الحقيقية للشفقة
واشاني غير الشعر فبقه خلاف ولا فتح جازة قليلا لكن بشرط ان لا يلى الحرف فعل صحيح ككراهة دخول الحرف المختصة
بالام على الضل الصحيح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكي التحليل من بعض العرب ان بك زيد بمعنى زاي الله

نحو زعم الجوز
نحو زان لعاي
واللام في العنود
المعزاة
نحو زان لعاي
نحو زان لعاي
نحو زان لعاي

القصدي منها قول الشاذلي كل غراب يبيأى أحدها وكذا قولك خرج زيد دخل عمرو فانه كما يحتمل القطر
 بوقوع الامرين وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما كذا او يصير الجحمة نقما كما يا ويصير حق احدهما نقما ثم انما نقبت فخرج
 زيد وعمري مثلاً قلت ما جئتني زيد وعمري فهو نفي المركب اعني الجيمين والمركب كما ينبغي ان ينفاء جزئيه معاً ينبغي ان ينفاء
 احدهما جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون معنا انفي الجيمين كلاهما وان يكون البعبي انفي احد الجيمين فاذا قصد
 التخصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جئتني زيد ولا عمري وقد مر ادراكاً حيث لا
 يمكن نفي احد العطين كما في قوله تعالى ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ولا يستوى الاحياء ولا الاموات لان الاستواء
 بمعنى التساوي فاذا انفي المساواة من احد الطرفين فلا بد من انتفاءها من الاخر اي وما قبل من ان زيادة لا دفع
 وهو ان المعنى هو الجيمين المقيدان بقيد الاجتماع في وقت فليس شيء لان نفي الشيء مطلق وادارة نفيه مقيد اخلاص
 الظاهر كما نقول ما جئتني رجل وترديد رجلاً قصيراً ونحوه فان كثرت العامل فقلت ما جئتني زيد وما جئتني عمرو فهو عند
 سيويته نفي للجيمين المنقطع احدهما عن الاخر كأن الخاطب توهم انه حصل مجئ كل واحد منهما لكن منقطعاً عن مجئ
 الاخر فرفعت بهذا الكلام وهم وعند المأز في هونفي لملق الجيمين اليه كما كان من دون كثرة العامل وهذا القول
 اقرب ويكون فائدة تذكرير الفعل المعنى كفاية زيادة لا بعد الواو واكثر قوله والقاء للترتيب اطمأن القاء تقييد الترتيب
 سواء كانت حرف عطف ولا فان عطف مفرجاً على مفرج فائدة انها ان ملايسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه
 والى المعطوف عليه بعد ملايسة المعطوف عليه بلا ملامهة فمعنى قولك قام زيد فعمري وحصل قيام عمري وعقيب قيام زيد
 بلا فصل ومعنى ضربت زيداً فعمري واي وقع الغروب على عمري وعقيب وقوعه على زيد واذا دخلت على الصفاك المتكالية
 والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملايسته كدلول عالمها كما كان في نحو جئتني زيد فعمري بل في صدق تلك الصفات
 المتكالية نحو قولك جئتني زيداً كالكامل فالثالث امر اي الذي يا عمل فينا كما تقول كذا لفه بآية المعاكسة الصريح فالخامس انما
 اي الذي يصيغ فيغير فيقول ان لم يكن الموصوف واحداً فالترتيب في تعلقه لدول العامل بموصوفه كما في الجملة نحو قولهم
 في مصلو الجماعة يقدم الامر فالهقد فالقدم هجرة فالأستر فالأصبح وجهاً وان عطفنا الفاء جعله جزءاً فاداً كون
 مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمري وقد نفيه فالعطف في الجملة كذا
 بعدها كلاً ما مرتباً في الذكر على ما قبلها لان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقولهم اذ دخلوا الواج جعلهم
 خالدين فيها قبل مشوى للتكبرين وقوله وارثنا الارض نشيرون الحجة حيث نشاء فعمل العاملين فان ذكرهم في
 الشيء او مدحهم يقع بعد جري ذكرهم ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل على الجمل كقولهم واداري فخرج ربه فقال رب ان
 ابني من احلى و تقول احبته فقلت ليبيك وذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله نعم وكرم من قريته اهلكها
 فجاءها باستأبياً لان تعبيد الناس تفصيل للاهلاك الجمل وقد يجيء القاء العاطفة للمفرد بمعنى على ما حكى الزجاج

الفاصل للترتيب

فتواري العرب مطراً تأسا بالآلة الفاعلة في الغلبة ويعصمهم يقول مطراً تأسا بالآلة الفاعلة في الغلبة فيجوز أن يكونه حاراً ويقع المصبات إليه مقام للضمان وغيره بما جاريه وهذا كما تقول على حسن التماس ما بين قولك في قدم ومكان غير قدم ومكان تأخذ ما أو يجوز حذف ما لانه موصول فلا تقول مطراً تأسا بالآلة الفاعلة في الغلبة وهي حسن التماس حرفاً فقد ما وحكى اجابة عن هشام ومثل جوابه فأنك من كثرى حبيب ومنزل البنان الفاعل به معنى الى منازل ما بين الدخول الى حويل لفظة وان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى عمرو الى زيد اذا الفعل لا يتعلق به خبر فاجر بمعنى احد كما هو بلا عطف قلت قد يستعمل في تحديد الامكان نحو قولك اشترت ما بين الموضع الفلاني الى الدار زيد الى دار عمرو الى دار اخاك بعد الواو وتخفيفاً للدلالة الكلام عليه قال التائفة الجعد ما اباد اسلمى بالحم دية اسلمى الى جانب الماء فالنتائج انما است به البردين ثم ذكرت منازلها بين الدخول فخر فهو مسكنها بين العرب والى الله في الله شعبه وعيون فقير ثم فاخذ ذلك مع حرف الجر اعني الى فخذ منع فاء العطف التي هي بمعناه الى بل هو واجب لمتناع اجتماع حرفي عطف فيجوز ان يكون المعنى فقابين منازل الدخول فنزول حويل فنزول المرقاة وكذا في غير هذا الموضع وانما قولهم دارمية بالعلية فالسند فالفاء فيه لا دارة الترتيب المذكور لا يذكرفي تعريف الائمة الاختصار بعد الا عجم فكان العلية موضع وسيع مشتمل على مواضعها الشدد وهذا كما تقول داري ببغداد فأكخرج فاذا انقبت قولك جاتي زيد فعمرو فقلت ما جاتي زيد فعمرو فانت تأنيب التعقيب مجي عمرو لمجي زيد فيمكن ان يحصل الجيئان في حاله وان حصل مجي عمرو قبل مجي زيد هذا الذي ذكرناه وكله حكم فاء العطف والتي لا غير العطف لانه لا يخرج من معنى الترتيب هي التي تسمى فاء السببية فيختص بالعمل وتذكر حل ما هو جزء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فأكرمه ومن جاتك فاعطه وبدونها فهو زيد فاضل فأكرمه وتعرف بان يعمل تقديره اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطاً للنفي في مثلنا اذا كان كذا فأكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تقدم لم ملك السموات والارض وما بينهما فليزقوا في الاسباب وقال تقدم انخير من خلفتي من نار وخلقته من طين قال فأكخرج منها اي اذا كان عندك هذه الكبر فأكخرج وقال رب فانظري اي اذا كنت لعنتي فانظري وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقال فبقر اذا اعطيتني هذه المارد فبقرت كذا لا عوقبهم وكثيراً ما يكون فاء السببية بمعنى كلام السببية وذلك اذا كان ما بعده سبباً لما قبله كقوله تقدم اخرج منها فانك وجيمه وقولك اكرم زيداً فانه فاضل فعهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى فان الاولى دخلت على ما هو الجزء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فأكرمه فهذه تدخل على الجرام فاذا حكمت الكلام قلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم علم انه لا شائ في بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك حافظة جملة على جملة نحو يوم زيد فغضب عمر ولكن لا يدخلها العطف فنون لقيته فأكرم ثم انته قد يؤتى في الكلام بقاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بما قبل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان

تمامه
يسقط التوهم
بين الوجود
فحول ثم رفع
فالمقرر ان
تعدد سمها
لما تبصرت
جوابها
البرهان الثاني
والثالث

لكن لا يظهر له الخليل في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحداً منهم فكيف بما فوق الواحد الى الحد الذي رؤية كليهما وانما
 كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحداً منهم او ما شئت من معنى نحو لقيت زيداً او سمعوا قدما خرجت من حلة
 منهم كما كان اصله اي عدم الرؤية فيبقى الاخر على انه اصل اي غير مرئي وانما اذا قلت لقيت واحداً منهم او ما شئت من معنى
 وهو ما لقيت زيداً او سمعوا ولا اصل لعدم الرؤية وبه الاستدلال في عدم رؤية واحد منهما فبقاء الاخر على اصله من عدم الرؤية
 اولى فيكون نظير المطلق الرؤية فان قلت فاما ان كان الاصل من جهة الزيادة كان عليه ان لا يكون له لقيت لولايت الاصل او
 اكثر حين تخشى قوم الخاطب ان هذا الصلح يبقى على حاله بل قد يكون كنهانك ان تقول ما رأيت من جنس الرجال فمادراكك
 الى تعقيب نفى الرؤية الواحدة قلت تصد المباحة وبيانك ان ذلك الاصل لم يخرج عما كان عليه من الرؤية بل ان ما يكون
 وهو الواحد فكيف بما زاد واذا تقدم هذا ظهر انك على قولهم ان التكرار في غير الموجب تعيد العموم في الاصل في ذلك ان
 التكرار تعيد الوحدة والوحدانية في غير الموجب تعيد العموم في الاصل في الماضي فان قصدت لتضييق على العموم
 فيما لقيت جلاً او ما لقيت احداً قلت ما لقيت من رجل ومن احد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجلاً فالمعنى ما لقيت
 واحداً من هذا الجنس ما رأيت جماعة واحدة منه فمع عدم من يحتملان الاستغناء في غير ومع من يصير الاول نقية
 في استغناء في جميع مثليات هذا الجنس الثاني في استغناء في جميع جماعاته فظهر ان معنى ما رأيت زيداً وعمراً ما رأيت زيداً
 وعمراً وفي الاظهر وكذا معنى لا تفريق زيداً وعمراً في الجملة لا في الجوهر لا في النوع بل في حددهما واضرب الى عدم
 الاختلاف بغير هذه القرينة التي في قوله تم ولا تطلع منهم انما اوكفوا اذا لا يجوز ان لا تطلع واحداً منهما وانما
 القرينة الاثمة والكثرة لفظية او في جميع الامثلة موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشئيين والاشياء ثم معنى الوحدة
 في غير الموجب بقيد العموم وفي الموجب لا يفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بالجمع في الانتهاء في نحو لا تطلع منهم انما
 اوكفوا بل عن معنى الوحدة التي هي موضوعه والله اعلم وانما انما فهمي معنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان اللطيف
 عليه يا شاكراً لا يكون مسدداً بما اخرجي فوجاهتي انا زيد ولما عرف فبني الكلام مع انما على احد الشئيين والاشياء
 وانما مع او فان تقدم انما على العطوف عليه فوجاهتي انا زيد او عرف والكلام مني على ذلك وان لم يتقدم جازان جرح
 لم يكمل معنى احد الشئيين بعد ذكر العطوف عليه تقول مثلاً قام زيد فاطماً فبما هو ثم جرح لشدك او تصد الا بهما
 تقول او عرف ويجوز ان يكون شاكراً او بهما من اول الكلام وان لم نأت بجرح حال عليه كما تقول مثلاً جاني القوم وانت
 عازم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيد اذا ما الثانية في كل كلام لآية لها من تقدم اما اخرى داخلية على
 العطوف عليه بخلاف واقفة يجوز فيه تقدم انما عليه وعدم تقدم نحو جاني انا زيد او عرف وجاهتي زيداً وعمراً
 وقد جائت انما غير مسبوقة بما اخرجي في الشعر كما تقدّر جملاً على الكثير انما من استعملها انشد القرآن العلم يدار
 قد تقدم عمدها وانما با مواد اخرى انما اي انما يدار وانما با مواد وقد تخطف الثانية الا لا فاما ان تكون اخرى

حروا ومن تغرب ام من شتم جاز وقومها بعد ما وثانيها انه يجوز ان يستعمل بها عن شديدين او شيئا ثبت احدها او لحد هـ
 عند التكلم لطلب التعيين كما انها مع الحرفية بمعنى انى واني يستعمل بها عن التعيين فيكون المعطوف جمع المعطوف عليه تقديره
 استفهام واحد لان الجمع بمعنى انى فيجوز به بالتعيين واما في المنقطة فلا ثبت احدا من عند المتكلم بل بما ثبت امورا
 بعد هـ على كلامه لان هـ انوار على الكلام الاول وشتر في استفهام مستأنف ففي ذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول
 وقع غلطاً في نحو قولهم انها بل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى
 ام يقولون افترابه وقولهم اتخذ معنا خلقا بياك وفيها مع معنى بل ومعنى الحرفية الاستفهامية في نحو انها بل ام شاء واخره
 الاستكارية في تخم يقولون افترابه قل قالوا وقد يحتمل معنى بل وحده كقوله تمام النضر من هـ الذي هو مهيذلا
 معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جازت بعد هـ اداة الاستفهام كقوله تمام هل يسوى الطلوت والنور وقول امى هذا
 الذي هو جند الكرم وقوله ام كيف ينفع ما يطى العلون به رجا انما اذا ما كفت بالمرتب في مثل معنى بل وحده والنفس
 ان الكلام معك على كلامين دون المتصلة ولها اسميت بنقطة وسيتل اولى مصلة يكون بها مع الحرفية التي تليها كما في جواب
 المنقطة لا اوفهم لا استفهام مستأنف وثالثها ان يليها المنفرد بالمرتب لا المنقطة فانها لا يليها الا الجملة ظاهرة
 الخبز من نحو ان يدع عندك ام عري عندك او مقدار احدها نحو انها لا بل ام شاء او قال جاز الله لا يجوز عند واحد
 جزئى الجملة بعد المنقطة في الاستفهام مثلاً ليس المتصلة ويجوز في الخبر لا يلبس قول اذا كان الاستفهام المقدم
 الحرفية ليس للمتصلة ثم تعلم انه اذا ولى المتصلة مقترنة فالاولان بل الحرفية قبلها مثل ما وليها سواها يكون ام مع حرفة
 يتناول انى والمفرد ان يدها يتناول للمضاف اليه ما في فواز يد عندك ام عري بمعنى انها عندك وافي التوق زيدام والى
 انى في اى الموضوعين هو ويجوز الخافه بين ما وليها نحو عندك زيدام عري وازيد عندك ام في النار والقيت زيدا
 ام عروا جواز احسن كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان وليت ام والحرفية جملتان مشتركتان في المعنى الجزئين فان
 كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقترت ام صدعت واقام زيدام انتب فمى متصلة ويجوز مع عدم التماس بين
 مجزئ الفعلين ان تكون منفصلة نحو قام زيدام تكلم وان كانتا فعليتين متساويين النظم مشتركتين في الفعل حملوا قام زيدام
 قام عري وواسميتان كل مشتركين في جهة نحو زيد قام ام هو قاعد وازيد اسخ ام عري هو فالاولان ام في التصو وانفصلت
 منقطعة لا ثالث كنت قادر في ما على الكفاءة بمعنى منها لو قصدت الانصاف والمفرد ان على كونهما متصلة وعلى
 كون حاقبها ما بعد هـ في تقدير كلام واحد فلوردت الانصاف قلت في الاول ان زيد قام ام عري واني اخبرني بان قام
 زيدام قاعد وازيد انخام عري وقد ذلك الى الجزئين مع القدرة على المفرد بل دليل الانصاف واما في الفعلية في المشتركة
 في الفاعل فلا بد من على الاكتفاء بمعنى بينهما ان كل فعل لا بد لمن فاعل واما ان جئت بعد هـ فيجوز
 في جهة نحو زيد قام ام عري وقاعد وازيد قام عري واما في مقدمه وكن الاضرب زيد عري واما قبله خالداً

القول الجازي
 منى ان لا توافي
 تعطف على خبرها
 ولا توافي ما عرفت
 الجواز في خبرها
 انما هو مع
 ان لا توافي ما عرفت
 انما هو مع

المشترك فيه فلهذا لا جزء جملة فلما تأخر عن على انهما منفصلان لا خير ولما لم يلا بد لى جواز الامرين فان كانت متصلة
فالمعنى من هذا الامر ان كان وليس ما ذهباً اليه يعيى بان وقع الاختلاف بين الحملين امان يكون احدهما اسمية
والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمر وقد اوتى بتقديم خبر الاسمية بين وتأخر خبر الاخرى نحو اقام زيد ام عمر وقد اوتى
للمشتركتين في خبرها الم يساو ونفهم كما يجوز ازيد عندك ام عندك عمرو اكرام اقام عمرو وناظرها الا انفعال اما قوله تم
سواء عليهم ادعوتهم ام اقم صامون فماذا اختلا ان الحملتين مع اتها متصلة لا منهم من لا لتباس بالمنقطعة كان
التسوية لا معنى فيها المتصلة فعلى هذا ان كان بدهم مفرد لفظاً او تقديره فمعي متصلة قولاً واحداً وقيلها الغرض في لا
لفظاً او تقديره وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها هبة فمعي منقطعة وان كان قبلها هبة فمعي متصلة عن فصل
بما ذكرت لك الان وقال سيويو به ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا لخدمة فاستفهم ثم
ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال لم لا دائما عداها منقطعة لانه لو سكنت على قوله ازيد عندك يعلم الخ
انهم يريد هو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة مجدة وهي تعير ظن كونه عنده الى ظن ان ليس
عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما هبة التسوية واما التسوية فليان تليان قولهم سواء وقولهم لا اله الا الله
نحو قولك سواء على اقامت ام قعدت ولا بالى اقام ام قعد فعند الفاعل قولك اقامت ام قعدت جملتان في تقدير مفرد من
مخطون احداهما على الاخرى والاعطف اى سواء على قيامك وقعودك نفياً ماك مبتدأ وقعودك عطف عليه سواء
خبر مقدم وقد اجاز على ان يكون سواء مبتدأ واقامت ام قعدت خبر كونهما في الظاهر قال ابو علي انما جعل العلة
مع الجمع في تأويل السمين بينهما واول العطف لان ما بعده هبة الاستفهام وما بعده علة مستويان في علم المستفهم
لانك انما تقول اقامت ام قعدت اذا استوى عندك قيام الخاطب وقعوده فتطلب بهذا السؤال التبيين فلما كان الكلام
استفهاماً عن المستويين اقم هبة الاستفهام وعديتها مع ما بعدها مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما
اقيم لفظ النداء مقام اختصاص كذا انما فعل كذا انما الرجوع الى اختصاص كل منادى بنفس ولا يعكس وكل استفهام
بالمشتركة تسوية ولا يعكس والذي يظهر ان سواء في مثل خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء على اثرين الامرين
بقوله اقامت ام قعدت كذا في قوله نعم فاصبر يا اولا تصبر واسواء عليك كذا الامران سواء وسواء لا ينفذ ولا يجمع فكانت
في لاصل مصدر وحكى ابو حاتم ثمة جمعة ورثة ابو علي وقولك اقامت ام قعدت بمعنى ان قعدت وان قعدت والحجة
الاسمية المتقدمة اى الامران سواء الصلحى جزء الشرط على ان قعدت وقعدت فالامران سواء على ولا يشك في تحقق الفعل
بعد سواء وما بالى معنى الشرط ولذا لا يستعمل الا خلف على ما حكى ابو علي عنه في الجمع ان يقع بعدهما الامة فهو سواء
على واما بالى ادرهم لك ام دينك الا ترى الى اقامة الماضى في مثل معنى المستقبل وما ذلك الا لتضيق معنى الشرط
واما قوله نعم سواء عليكم ادعوتهم ام اقم صامون فلنقدم الفعل على الامة بجزءين ووجه الاسمية موقع الفعلية قوله

ام المنقطعة

فان الاستفهام
بام المنقطعة
على

هذا هو الذي
هو الذي
هو الذي
هو الذي

جواب شرط وجوز التحليل في غير سواء لا ابالي ان تجري محلي كانه ام لا والهمزة نحو لا خير فيه انكم ام قد علمت
بصحة قولك لا خير فيه اي ذلك كان وهو معنى اقام ام تعد وليس قال ببعد لان معنى التسوية مع غيرها اي ظاهرها اي بابه
وقعوده مستويان عندى لا مزية في جدهما من ضويرة كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى على تهايت بعده افعال فاعلم انهما
فانقص المروي او تناهى والهمزة في افعال ليست استنفها مية بل افعال ما خرج من الاطلاق وروى امرنا في الهمزة استنفها مية
وطال ما خرج من الطول ولا يجزى بالهمزة قبل او فلا نقول لا ابالي اقمنا او قدت ولا لا خير فيه اقام او قد لا نك
انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها هلهنا معناه لا استنفها ميا منها من معنى التسوية المطلوبة هلهنا وليس الهمزة مع
معنى التسوية وقولك لا فضلنا كذا من كان ولا فعله كذا ما كان كذا انما هي حال المفعول من في محل التنبه بابها
خير ان كانا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كانه وفي كذا ما كان غير راجع الى
الحال اي كذا ما كان شي كانه قال الفصل موضع قد راجع الى اي العطفة احدتها على الاخرى في الحال فادخل
لا خير فيه اقام او قدنا الذي قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استنفها ميا فاقولوا ابالي اقمنا
قدت هذا كلامه ولما قل ان يطالبه باختصاص معنى الحائية با وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه ويجوز فيه
ام والاعلم ان علم بالقرينة ان اقام المتصلة في الاستفهام من غير اطلاق في الهمزة والاعراب كذا في قوله لا خير فيه اقام او قدنا
بالتعيين كما نقول زيدا او نقول عمروا فالسؤال با ولا يمكن ان يكون بعد السؤال با لانك في ام عالم بوجود احدهما
عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول زيدا افضل ام عمروا اي اقمنا افضل من لا خير فيه ذكر المفضلون معنى قولك زيدا
افضل ام عمروا ويجزى الا اذا كان المفضل معلوما للمخاطب اذا المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك
مثلا شخص عندى رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا او عمروا فنقول زيدا افضل ام عمروا اي احدهما افضل من بكر
وتجوز اشكل عليك الامر في اوام المتصلة في الاستفهام فقد راجع احدهما وام باجمنا فنقول احسن والمحسن عليهما
السلام افضل ام ابن الحنفية والمواد احدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما والمعنى ايما افضل
من احدهما وابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن لم يجز رايت زيدا ام عمروا لانك لم يما المستويان احدهما
فعل كذا الاخراسم وقد تقدم ان سيدي به قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو زيدا رايت ام عمروا احسن ولى قوله
ومن ثم كان جوابها بالتعيين اي كونهما لطلب التعيين قوله ولا بل ولكن احدهما معينا ولكن لازمة للنفى علم
ان لا تلقى الحكم مفسر ديد ايماء للبتوج فلا يجزى الا بعد خبر وجوب وام ولا يجزى بعد الاستفهام والنفى والعرض
والخصيص نحو ذلك ولا بعد التامى تقول ضريت زيدا لا بعد وا واخر يد الاخر او لا يعطف بها الاستمعية وال
على انى فالائق فام زيد كانه جملة ولغظة لا موضوعا لعطف المقدرات وقد يعطف مضارعا على مضارع
وهو قليل نحو اقم لا تعد والمجوز مضارعة للاصم كذا قال انا فاما لا فاعد ولا يجوز انكم ها كذا

هذا هو الذي
هو الذي
هو الذي
هو الذي

ای یبعدن بالنون تخفیفة واستعمال بی فی الیبت لتصدیق الایجاب شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زیدت
علیها الالف للوقوف فلهذا كانت للرجع عن النفي كما كان بل للرجع عن الجحد في سائر ما زید بل عن عدمه ولا دلالة
لنحوه كحرف باراسها ولا یجاب بنعم وبل ولا یغیرها من حرف ولا لا یجاب لاستفهامها الا كما كان بالحرف وهي الهمزة
وهل واما الاسماء لاستفهامية فان جواب من ما هو احق منه فلو قلت فی جواب من جاءك شئ فقلت انما
لم یجئ لان الاول اعم والثاني مسأوف لم یثبت السائل ما لم یعرف قبل نقول انما رجل اوزید وكذا من الله اخذت كل اسم
كما يقال من الرجل فتقول زید او واحد من بنی تمیم واما جوابا فان كان سوالات عن الماهیة فقولنا انسان او فرس او
او غیر ذلك من الانواع وان كان سوالات عن صفة الماهیة نحو ما زید فهو عالم او طریف او قارس وقد تقدم ذلك
فی الموصولات وجواب فی المضائق الى المعارف معرفة نحو زید او عرو وانا واذك فی جواب ای الرجال فعل ذلك
او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل رایتہ فی موضع كذا وجواب فی المضائق الى النکرة ما یصلح وصفا لتلك النکرة
نحو عالم او كاتب فی جواب ای رجل او نكرة مخصصة بالنف وجواب كيف لا یكون الا نكرة وجواب کیر تعیین العدد
معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى وایان تعیین الزمان دون المہم عنه وجواب بن وانی
للكان الخاص بجواب المہمة مع الاملاسم وجواب الهمزة وحدهما اجمع او وجواب هل نعم او بلی او لا قوله وای
انبات بعد الاستفهام وبلزها القسم لاشك فی غلبة استعماله مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تنجی تصدیق
الخبر اذ فی ذكر ابن مالك ان ای بمعنى نعم فان ارادته يقع مواقع نعم یخفی ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفیا ولیدل
والنهی وبعد الاستفهام موجبا كان او منفیا فیکون لنفي الکلام السابق كنعم سواقی لا تنفی فیقول ای والله لا
اغیرك وكذا فی ما ضرب زید فتقول ای والله ما ضرب وهذا محال للشئین اللذین ذكرهما المصنف اعنی لزوم سبق
الاستفهام لكونها اثبات وان ارادته للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها فكل اجمع حرف ولا تصدیق ولا تنفی
بعدای فعل القسم فلا یق ای اقسم برئی ولا یكون القسم ببعدها الا الرب والله ولعری تقول ای والله وانی لله عند
حرف القسم ونصب لله وایها الله ذاری وبنی وای لعری واذا جاء بعدها لفظ الله فان كانت مع نحو ایها الله ذا
فقد مر الوجه المحذور فیه فی باب القسم بحسب جزم الله اذن لنیابة حرف التنبیذ من الحجاز وان تجردت عن ها فلیتنبذ
بفعل القسم المقدر فی یاء ای قلنا او جمدها للساکنین وقسمنا تبیینا حرف الایجاب ولذا قلنا سادس اجمع بین
ساکنین مباعدة فی الحانطة علی حرف الایجاب بصون اخرها عن التحریک والمخوف واذ كان یلزم ساکنان علی غیر
لانما فی کتبنا جزمها بحسب کلمة واحدة نحو الصائین وتعود الثوب كما فی ها الله وهذا الیوم من خیر ما کثر لفظ الله
قوله ولعل وجزم فی تصدیق الخبر سواء كان الخبر موجبا او منفیا ولا یجی بعد ما فی معنى الطلب كما لاستفهام
ولا مر غیرها وحکی الجوهري عن لا خفشل نعم احسن من اجل فی الاستفهام واهل احسن من نعم فی الخبر غیر محبوبة

كأن
يزيد

على ما ترى في الاستفهام رائد وما جاز فقد مضى شرحها في القسم في حرف الجر واما ان فقال سيلويه موفى
 قيل الرقيات ويقال شيب قد علا وهو قد كبرت فقلت انه لهما الشك وقيل ان فيه التقيق والهمك اسمه والجر
 محذوف اي انه كذا فقول ابن الزبير لفضا لتبين شريك حين قال لعن الله ناقه حلتني اليك ان وراكما لا يحفل
 التاكيد الا انه يذل على انه يحكي لغيره مضمون التعاد وهو خلاف ما قال المص من انها تصديق الخبر قوله
 الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدية ولما وان مع لما بين لو القسم
 وقلت مع الكون وما مع اذ ومتى واي واين وان شرطاً وبعض حرف الجر والجر وقلت مع المضارع ولا مع الواو بعد النفي
 وبعدان المصدية وقلت قبل القسم وشذت مع المضارع ومن والباء واللام تقدم ذكره قيل فائدة الجر وت
 في كلام العرب اما معنوية ولما للفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما تقدم في من الاستفهامية والباء في خبره وليس فان
 قيل نصب لان تكون زائدة اذا نادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا
 يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته كما انها لم تنفد شيئاً كما لم تنعاً فائدة المعارضة الفائدة المحصورة بها
 ويلزم من انية واصل هذا ان ولا ما ابتدء والفاظ التوكيد اسماء كانت اولاً واولاً ولم يقولوا به بعض الناة
 يعمل كالباء ومن الزائدة بين وبعضها لا يعمل نحو فمكرمة ولما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكو نه زياره
 اضعف او كون الكلمة او الكلام بسببها حيثما لا استقامة وزن الشعر وحسن السجع او غير ذلك من الغوائد اللفظية ولا
 يجوز خلقها من الغوائد اللفظية والمعنوية معاً ولا تعدت عنها ويجوز ذلك في كلام القضاة ولا سيما في كلام الباء
 تعالى وابناي انما هم عليه وسلم وقد يجمع الفائدتان في حرف وقد تنفر احداهما عن الاخرى وانما سميت
 هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تنفع الا زائدة وسميت ايضا حرفاً للصلة لانه يصلح بها
 الى زيادة الفصل على اقامة وزن او يسمع او غير ذلك اما ان فتراد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي وتدخل على
 الاسم والفعل نحو وما ان طينا حين ونحو قوله ما ان جرعت ولا هلت ولا ير يدك اي زيداً وقلت زياتها مع ما
 للمصدية نحو انظرني ما ان جلس القاضى ومع ما الاستمعية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناهم فيه وكذا بعد
 الا الاستفهامية نحو ان اقام زيد وكذا مع ما بل زيادة ان للفوحة بعد ما هي المشهورة تقول لما ان جلس جئت
 فتحاً وكسر اللفظ اسمها ما ان يكثر زياتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير بين لور القم وقد في القسم ان مذهب
 سيلويه انها موطئة القسم قبل التوكيد ان الارام موطئة قبل ان وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى واذا اخذ الله ميثاق
 للبين لما اتيتكم الاية ويحكي الكلام فيه وقد تراد في الامكان وان ايتهم وان ايتهم وان ايتهم وان ايتهم وان ايتهم
 تطو بالجر وليس في قوله تم وان هي ان يكون وان لو استقاموا وان انما زائدة كما هو مذهبهم بل لا وليان مخففة ان
 والقائمة مقسمة كما تقدم في مواضع الفعل لهما ما تقدم تراد مع انجس الكلمات المذكورة اذا نادت معنى الشرط نحو

اخوه
وكذا ما يناد
ودولة اخرى

لأنما تكسر في كسر هاء بغير الجهم ونسب ما كتبت في كرمك بمعنى متى تكسر في ولا تفيد هاء ما معنى التكرير ولو ناداهم أكلوا
 زائدة فمن قال ان متى التكرير فمضى ما مثله ومن قال ليس التكرير فكذا ماضى ما واما ما تفعل الفعل واين ما كذا كذا
 واما نكس هين بك وقد تدخل بدايان ايضا قليلا ويجوز حكمه ما مع ان في نوني التأكيد قوله شرطاً تفصيلاً لجميع ما ذكر
 من اذا ومتى والى واين وان لانها كلها تستعمل شرطاً و غير بشرط وزيادة ما فيها مخصوصة بحال الشرطية ولم يعد
 ما الكفاية وان لم تكن لها معنى من الزوائد لان لها تأثيراً اقوياً وهو منع العامل من العمل وتقييد بدخول مالم تكن له
 ان يدخل وعلى منه هب من اهل ليماء واما واخواتها تكون ما زائدة وليست في حيثما واذا ما زائدة لانها هي المصححة
 كقولها جازيتين وهي ما الكفاية ايضا لهما عن الكفاية وينبغي ان لا يبعد ما في نحو بعين ما ارنيك ومن عصة ما كذا
 شكرها زائدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجيئ في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثل مثلاً
 ما في للموصولات وقد تكرر بعد بعض حروف الجر نحو فيما رحمة وعما قريب وما خطبناهم و زيد صديق كان
 عراً اخي وقيل انها بعد حروف الجر تكرر مجردة والمجوز بعد ما بدل منها وكذا اصيل في الاستيلاء بالجر كما هو
 في باب الاستثناء وما في هذه اللفظ زائدة وقلت زيادتها بعد المضارع نحو من غير ما جزم واما الاطلاق
 قضيت ومثل ما اذكره تنطقون وقيل فيما انما تكرر والجزم رد لثمتها واما لا تفراد بعد الواو والعاطفة بعد
 نفي وقد ذكرها في حروف العطف والعجالة انهم لا يرون تأثير الجر في تأثيراً مضموناً كالوكيد في البدء فخرج
 في لاهة وفي من الاستعارة ما ناعا من كون الحرف زائداً ويرون تأثيرها في تأثيراً لفظياً كقولها كانت غافلاً
 زيادتها زائدة بعد ان المصدرية نحو ما منعنا ان لا تعبدوا لئلا يعلم اهل الكتاب وجاءت قبل القسم بكثرة اللفظ
 بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا واما بك انبة العاكرة يدعى القوم في اقوالها جاءت قبل القسم قليلاً
 حل قوله ثم لا قسم يوم القيمة وشذت بعد المضارع في غير الاحور سبى وما شذت نحو اهل الكد واما ما من الياء
 واللام والكان فهذه تقدم ذكرها في حروف الجر قوله حرف التفسير اي وان فان مختصة بما في معنى القول اطلان
 الف حرف اي وان اي تفسر كل مبهم من المخرج نحو ما في زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول هرب من رغبة اي
 مات قال وتزني بالظرف اي انت مذنب وتقليبي لكن اياك لا اقل وان لا تفسر لا مفعولاً مقدماً للفظ لا
 معنى القول مؤدباً معناه نحو قوله ثم ناديناك يا ابراهيم فقله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناك المقدس اي ناديناك
 بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا كتبت اليهم انت اي كتبت اليه شيئاً هو انت فان حرف دال على ان انت تفسر
 به المقدس كتبت وقد يفسر المفعول به المظهر لقوله ثم وحينئذ الى انك ما كوجان اذ فيه وقوله ما قلت لم انا مني
 به ان اعيد والله فقله ان اعيد والله تفسير للمضمي في به وفي امرت مغنى القول وليس فسر لما في قوله ما امرت لا يفسر
 لصح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلاً به الآية ولا اسند لال بالتحصيل واجيب بان ان مصدرية يجوز

لأنما تكسر في كسر هاء بغير الجهم ونسب ما كتبت في كرمك بمعنى متى تكسر في ولا تفيد هاء ما معنى التكرير ولو ناداهم أكلوا
 زائدة فمن قال ان متى التكرير فمضى ما مثله ومن قال ليس التكرير فكذا ماضى ما واما ما تفعل الفعل واين ما كذا كذا
 واما نكس هين بك وقد تدخل بدايان ايضا قليلا ويجوز حكمه ما مع ان في نوني التأكيد قوله شرطاً تفصيلاً لجميع ما ذكر
 من اذا ومتى والى واين وان لانها كلها تستعمل شرطاً و غير بشرط وزيادة ما فيها مخصوصة بحال الشرطية ولم يعد
 ما الكفاية وان لم تكن لها معنى من الزوائد لان لها تأثيراً اقوياً وهو منع العامل من العمل وتقييد بدخول مالم تكن له
 ان يدخل وعلى منه هب من اهل ليماء واما واخواتها تكون ما زائدة وليست في حيثما واذا ما زائدة لانها هي المصححة
 كقولها جازيتين وهي ما الكفاية ايضا لهما عن الكفاية وينبغي ان لا يبعد ما في نحو بعين ما ارنيك ومن عصة ما كذا
 شكرها زائدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجيئ في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثل مثلاً
 ما في للموصولات وقد تكرر بعد بعض حروف الجر نحو فيما رحمة وعما قريب وما خطبناهم و زيد صديق كان
 عراً اخي وقيل انها بعد حروف الجر تكرر مجردة والمجوز بعد ما بدل منها وكذا اصيل في الاستيلاء بالجر كما هو
 في باب الاستثناء وما في هذه اللفظ زائدة وقلت زيادتها بعد المضارع نحو من غير ما جزم واما الاطلاق
 قضيت ومثل ما اذكره تنطقون وقيل فيما انما تكرر والجزم رد لثمتها واما لا تفراد بعد الواو والعاطفة بعد
 نفي وقد ذكرها في حروف العطف والعجالة انهم لا يرون تأثير الجر في تأثيراً مضموناً كالوكيد في البدء فخرج
 في لاهة وفي من الاستعارة ما ناعا من كون الحرف زائداً ويرون تأثيرها في تأثيراً لفظياً كقولها كانت غافلاً
 زيادتها زائدة بعد ان المصدرية نحو ما منعنا ان لا تعبدوا لئلا يعلم اهل الكتاب وجاءت قبل القسم بكثرة اللفظ
 بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا واما بك انبة العاكرة يدعى القوم في اقوالها جاءت قبل القسم قليلاً
 حل قوله ثم لا قسم يوم القيمة وشذت بعد المضارع في غير الاحور سبى وما شذت نحو اهل الكد واما ما من الياء
 واللام والكان فهذه تقدم ذكرها في حروف الجر قوله حرف التفسير اي وان فان مختصة بما في معنى القول اطلان
 الف حرف اي وان اي تفسر كل مبهم من المخرج نحو ما في زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول هرب من رغبة اي
 مات قال وتزني بالظرف اي انت مذنب وتقليبي لكن اياك لا اقل وان لا تفسر لا مفعولاً مقدماً للفظ لا
 معنى القول مؤدباً معناه نحو قوله ثم ناديناك يا ابراهيم فقله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناك المقدس اي ناديناك
 بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا كتبت اليهم انت اي كتبت اليه شيئاً هو انت فان حرف دال على ان انت تفسر
 به المقدس كتبت وقد يفسر المفعول به المظهر لقوله ثم وحينئذ الى انك ما كوجان اذ فيه وقوله ما قلت لم انا مني
 به ان اعيد والله فقله ان اعيد والله تفسير للمضمي في به وفي امرت مغنى القول وليس فسر لما في قوله ما امرت لا يفسر
 لصح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلاً به الآية ولا اسند لال بالتحصيل واجيب بان ان مصدرية يجوز

كيفية الاستفهام

ان الكذب قد يصدق اي بالحقيقة يعبد منه الصديق وان كان قليلا وقد تستعمل المتعقبات في هذا معنى التظليل
قد ادى تقابل وجهات وتعمل اليك للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في رتبنا قال تعالى قد يعلم الله المعوقين قال ع قد اترك
القرن مصفيا ناكلا لا يفصل من الفعل الا بالضم نحو قد والله يقول الله وقد علمي قال كذا وقد يعني على الفعل دليل في هذا
بعد ما ع لما نزل برحمتنا وكاف قوله حرفيا الاستفهام المخرجة وهل لها مصدر الكلام يقول ازيد قائم واقام زيد
كك هل والمهمزة اتمت فاقول ازيد اضريت وانضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك امعمر وانما اذا ما وقع
واضرب كان واومر كان دون هل قوله لها مصدر الكلام هذا في قوله ازيد قائم واقام زيد وكك هل يعني تدخل على
الجملة الاسمية والفعلية لا ان المخرجة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بجلالات هل فانها لا تدخل
الا على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى تدفيل اهل بنوع اهل
عنه فلا بد بالقرين وكذا استعملها كك ثم حذفت المهمزة لكثرة الاستعمال استخفاف بها عنها واوامتها مقامها
وقد جاءت على الاصل نحو قوله نعم هل اني على الانسان اي قداني فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الاصل انما
تدخلت على المخرجة فان رأت في خبرها فعلا لم تترك جمودا بالجمي وحتمت الى الالف المأثورة وما كتبه وان سهره في
تسلط عنه فاهله مع وجود الفعل لا تقع به مفسرا ايضا للفعل المقدر به فلا يجوز اختيار اهل زيد اضريت في
مخرجة المنصوب على شرطية التفسير قوله والمهمزة اع يعني انها تستعمل في الاستفهام فيه هل منها ان لا ياتي هل زيد خرج
على كون زيد مستدركا على كونه قاعلا للفعل مقدرا ولا ياتي هل زيد اضريت على ان زيد المنصوب بما بعده فلا
يقدر ولا ياتي هل زيد اضريت على ان زيد المنصوب بمقدار ذلك لما تقدم وفيها ان المهمزة تستعمل في اثباتات
الاستفهام والانتكار ايضا قال تعالى تقولون على الله ما لا تعلمون قال ع اطربا وانت فسر في قوله نحو ازيد بنه في
الانتكار ولا يستعمل هل للانتكار واذا دخلت المهمزة على النافي فليحضر التقدير اعني حمل المخاطب على ان يقر بما يعرف
نحو الم شرح لك والمبعد لك واليسر لك بقادر هي في الحقيقة للانتكار والانتكار النفي اثبات وانما هل فلا يدخل على
النافي اصلا وفيها ان المهمزة تستعمل مطروحة مع ام التثوية ولا يستعمل هل معها الا سادها كقوله ويختص هل بحكمي دين
المخرجة وهما كونهما للتقرير في الاثبات كقوله نعم هل قول الكفار ا السم يوثب وقوله هذه بتلك فعل جزئي ياعمر
وانها قائدة النافي حتى جاز ان يحجب بعدها الاضمة لليجاب كقوله هل جزء الاحسان الا احسان اي ما خرم
الاحسان قال وهل انا الا من يشان غوث غويت وان ترشد غر تزارشرد من خصائص المهمزة ان تدخل على
الواو والفاء وضمير تقدم في جرود العطف فلا يدخل عليها هل كونهما فرع للمخرجة فلا ينفوت قصرها وهذه المخرجة
تدخل على هل ولا تدخل على المخرجة كونهما اصلا في الاستفهام لم الطالب للقصدة قال نعم فعل نعم مسنون وقال اسم
وهل انا الا من خيرة ونقول انا اكرمك فعل تكريمي ولا تقول فاكتم مني كما متر في الجواز ونقول سلم عليه ثم هل

يستعمل ولا ينبغي الحجة بعدم ويجوز ذلك في كل وسائر كلمات الاستفهام لم يرض عنى الاستفهام فيها ما ينبغي من ذهب
 سيجوعا عنى حذف حصة الاستفهام بل هذه الاسماء وعلاقة الحرة في الاستفهام والاتجاه بين حرفي استفهام قال هاهنا هل كثير
 يكن لمقتضى عطف او الا لا يجزى يوم الدين مشكوك به وقال نعم ان يجزى لغيره وقال المشكوك به ان كيف ينفع ما تعطى العلو فبه
 يمكن انفسا اما ما مضى بالان في غير ذلك واذا اجابك ما بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ما نحو
 من يطعمه ام من يسقى بل كل من اشرى لنا قصدا اشترى ما بعد ما فيه فلا يجوز من يقطع ام يسقى نعم ان لم يقصد
 الاشتراك فيه نحو من يطعم ام يسقى زيد جاز وانما وجب اعادة منع قصده الاشتراك فيه لان اورد قطعة اذا اتصلت
 لا بد لها من تقدم للحرة وام المنقطع خرجت استيناف وهي بمعنى بل وسادج الاستفهام الذي هو معنى الحرة فلا يفيد
 معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها الاشياء مقررة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تستفد
 من ام لا بالعطف لان المنقطع خرجت استيناف كما ذكرنا ولا بالنص كما تضمنت معنى الحرة بل انك بذلك من الصريح
 بما بعد وما تامل تجوز فيما ترك الاحادة لانها لسادج الاستفهام كالحرة ويجوز الاحادة تشبيها باحوالها الاسمية
 في عدم العلاقة وقصدها ان في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوب ام جلبها اذا ناك اليوم مضى وقم ام هل
 كثير بل لم تقتض عبرة لما ذكرنا لاجبة يوم الدين مشكوك وربما ابدلت هاهنا حرة ومن خواص الحرة جواز خلاف المعنى بعد
 اعتدادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم اخر نحو قولك منكلا ومستمقا ما اريد اوريدا واورد يلدق اريد
 اورد ليت زيدا او مرت بزيد ولا نقول هاهنا بزيد وهل زيد وهل بزيد **قوله** حرف الشرح ان ولو اتماما احد
 الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي ولو حكمه ونظم مكان الفعل لفظا ونقدرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح كان
 وانظرت في الفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا لم تجاز لتعذبه قوله فان للاستقبال معنى سواء دخلت
 المضارع والماضي كذا واللفظ على ان دخلت فلا تلو يطعمكم في كثير من الامور هذا وضعها كما تم في الظروف الطبيعية
 وهذا هو الفهم ان لو استعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر فهو اطلبو العلم ولو بالصبين ثم اذ انما قالوا
 لو امتناع الثاني امتناع الاول وقال للصلب هي امتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني
 مسبب السبب فيكون اعم من السبب كما لاشراق الحاصل من التاكيد والنسقل فالاولى ان يقر امتناع الاول لا امتناع
 الثاني لان امتناع السبب يدل على امتناع كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزم والحجاء له سواء كان الشرط
 سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعتها فالتها رمو جودا وشرها كما في قولك لو كان لسان النحل لا يشرها ولا سببا كما
 في قولك لو كان زيدا لي كنت ابنته ولو كان التها رمو جودا لكانت الشمس طالعتها والصحيح ان يقال ان الامتناع
 موضوعا لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا يسلط الثاني ذكرنا هاهنا لان
 موضوعه لم يكن جزاءها مقدر الوجود في الماضي وللقدر وجوده في الماضي يكون امتناعه فيمتنع الشرط الذي

قوله

لواسمية بخلاف جواب لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب ومنتهى منع كذا
 وأما قوله تدلوا بهم لنواو اتقوا المثوبة من عند الله خير فقد عير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب
 لو كما في قوله تعالى وان اطعتمهم انكم لشركون وقوله تعالى كلاً لو تعلمون علم اليقين لم تقلن سبحان جواب القسم
 مسجل جواب لو وذهب جاك الله الى الاسمية في الايد جواب لو قال انما جعل جواباً اسمية للبال على استقر منه
قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم المضى لفظاً ومعناً وكان الجواب القسم لفظاً متبلاً والله
 ان انيتي وان تأقن لا كرمك وان توسط بتقدم الشرط او غيرهما ان يصبر ان يلحق كقولك انا والله ان تأقن انك
 وان انيتي فوالله لا ينك وتقدم القسم كاللفظ مثل ان اخرجوا لا يخرجون وان اطعتمهم انكم لشركون اصل القسم
 اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر فزيد والله ان ابنته يا نيك وان زيدا والله ان اكرمته بخارجك
 الا لا يتقدم والاول قد يحى الكلام عليه في قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلامه لان فيا لم يتقدم عليه طابع خبر
 قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهر او مقدّم وبعدة كلمة الشرط سواء كانت ان او او او
 او اسم الشرط فالأكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب القسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم
 بشأه أما ان ان تكفوله ثم لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قتلوه لا ينصرونهم الا يد واما في لو فنحو قوله ولواهم
 امنوا واتقوا المثوبة من عند الله خير فنقول والله ان لو جئتني بخبتك واللام جواب القسم لا جواب ولو كانت جواب
 لما خذ فيها كرجوزة مثله وكذا نقول والله لو جئتني ما خبتك ولا نقول ما خبتك ولو كان الجواب للو كما ذكر
 وان التي بين لو والقسم عند سيبويه موطنة كاللام قبل او قبل اسماء الشرط وعند غير زائدة واما في لو لا فنقول
 والله لو لا زيد نصرتك قال والله لو لا شيخنا عبادك لكرنا اليوم ولكاد واذا اللام جواب القسم لا جواب ولذا لم يخفها
 واما في اسماء الشرط فنحو قوله ثم واخذ الله الميثاق للبنيين لما اتيتكم من كتاب وكنت عليهم مؤتمنين به وقولهم
 تبعك منهم كل امة من جهة ويجوز قليلاً في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصديره كقول الاعشى اثم ميثاق
 بنات عن عيت معرو لا تفتن عن دمك القوم تنقل وقال لئن كان ما عهدت من اليوم صادراً اثمهم لهدم اذ اللفظ للشمس تأدية
 وقال حلفت لها ان تدبج الليل لا ينزل اما مك بيت من بيوتى ساوفاً ما لو انكسرت لامي يعني تقدم الشرط على القسم
 فالوجب اعتبار الشرط ولك بعد ذلك الغاء القسم بخوان جئتني والله اكرمك واعبارة مع اعتبار الشرط نحو ان
 جئتني فوالله لا كرمك وتقبل هذه الاحكام متى على مقدمة وهي اذ ان القسم الشرط اصلها المقدر كالمستقل
 انما يدعى في الكلام معنى قرآن كلاً منهما اكثر استعماله ولجده عن جوابه قد يسقط عن ذكره تصديره على جوابه
 باعتبار ان لا يكون في الجوابين لاسماها اما الشرط فنحو ايتك ان ايتني واما القسم فنحو زيد والله قاهر وزيد قائم
 والله فوضعهما ويصلان بحيث لا جواب لها لفظاً واما ما مر حيث لمعني فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما مر

فقد تقدم القسم اول الكلام على الشرط

الاسمية بخلاف جواب لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب ومنتهى منع كذا
 وأما قوله تدلوا بهم لنواو اتقوا المثوبة من عند الله خير فقد عير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب
 لو كما في قوله تعالى وان اطعتمهم انكم لشركون وقوله تعالى كلاً لو تعلمون علم اليقين لم تقلن سبحان جواب القسم
 مسجل جواب لو وذهب جاك الله الى الاسمية في الايد جواب لو قال انما جعل جواباً اسمية للبال على استقر منه
قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم المضى لفظاً ومعناً وكان الجواب القسم لفظاً متبلاً والله
 ان انيتي وان تأقن لا كرمك وان توسط بتقدم الشرط او غيرهما ان يصبر ان يلحق كقولك انا والله ان تأقن انك
 وان انيتي فوالله لا ينك وتقدم القسم كاللفظ مثل ان اخرجوا لا يخرجون وان اطعتمهم انكم لشركون اصل القسم
 اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر فزيد والله ان ابنته يا نيك وان زيدا والله ان اكرمته بخارجك
 الا لا يتقدم والاول قد يحى الكلام عليه في قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلامه لان فيا لم يتقدم عليه طابع خبر
 قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهر او مقدّم وبعدة كلمة الشرط سواء كانت ان او او او
 او اسم الشرط فالأكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب القسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم
 بشأه أما ان ان تكفوله ثم لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قتلوه لا ينصرونهم الا يد واما في لو فنحو قوله ولواهم
 امنوا واتقوا المثوبة من عند الله خير فنقول والله ان لو جئتني بخبتك واللام جواب القسم لا جواب ولو كانت جواب
 لما خذ فيها كرجوزة مثله وكذا نقول والله لو جئتني ما خبتك ولا نقول ما خبتك ولو كان الجواب للو كما ذكر
 وان التي بين لو والقسم عند سيبويه موطنة كاللام قبل او قبل اسماء الشرط وعند غير زائدة واما في لو لا فنقول
 والله لو لا زيد نصرتك قال والله لو لا شيخنا عبادك لكرنا اليوم ولكاد واذا اللام جواب القسم لا جواب ولذا لم يخفها
 واما في اسماء الشرط فنحو قوله ثم واخذ الله الميثاق للبنيين لما اتيتكم من كتاب وكنت عليهم مؤتمنين به وقولهم
 تبعك منهم كل امة من جهة ويجوز قليلاً في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصديره كقول الاعشى اثم ميثاق
 بنات عن عيت معرو لا تفتن عن دمك القوم تنقل وقال لئن كان ما عهدت من اليوم صادراً اثمهم لهدم اذ اللفظ للشمس تأدية
 وقال حلفت لها ان تدبج الليل لا ينزل اما مك بيت من بيوتى ساوفاً ما لو انكسرت لامي يعني تقدم الشرط على القسم
 فالوجب اعتبار الشرط ولك بعد ذلك الغاء القسم بخوان جئتني والله اكرمك واعبارة مع اعتبار الشرط نحو ان
 جئتني فوالله لا كرمك وتقبل هذه الاحكام متى على مقدمة وهي اذ ان القسم الشرط اصلها المقدر كالمستقل
 انما يدعى في الكلام معنى قرآن كلاً منهما اكثر استعماله ولجده عن جوابه قد يسقط عن ذكره تصديره على جوابه
 باعتبار ان لا يكون في الجوابين لاسماها اما الشرط فنحو ايتك ان ايتني واما القسم فنحو زيد والله قاهر وزيد قائم
 والله فوضعهما ويصلان بحيث لا جواب لها لفظاً واما ما مر حيث لمعني فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما مر

على القسم ونفلا القسم يمكن القسم أكثر الغناء من الشرط لأن أكثر دورا في الكلام حتى رفع الله ثم الموافقة به بلائية
 لتعريفنا عنهم عليه وبنه لغوا فقال ثم لا يواخه كذا الله بالعقوبة بما ذكرنا في تأنيده في الإكتمال في معنى الجواب فاعلم أن تأنيده
 الشرط في جواب كذا القسم كذا الشرط في جواب كذا القسم كذا الشرط في جواب كذا القسم كذا الشرط في جواب كذا القسم كذا الشرط في جواب كذا القسم
 فيه وهو التوقيف فكان أداة القسم إيق بالانفاء عن جواب من أداة الشرط فلهذا قد يلحق القسم من الجواب مع إمكانه
 لا يلحق بخلاف الشرط فنقول أنا والله أكريمك بالانفاء وقد أمكنك أن تعتبر فنقول لا كرم منك ولا نقول أنا والله
 أكريمك بالرفع على أن كرمك خبر المبتدأ وأداة الشرط علواء بل نقول أكرمك باعتبار الشرط والجمل الشرطية خبر
 المبتدأ ولهذا حمل قولنا أن كرمك خبر المبتدأ على التوضيح والتأخير لضرر ود الشئ وإذا اقتربت هذه المقدمة
 إذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم أولى لتقوى القسم بالتصديق الذي هو أصله وضمف للشرط في
 ولا استدلال فيه للكوفيين على أن أعمال الأول في باب التنازع أولى لأن الأول وإن كان اجتمع الثاني لأن
 البعيد يقوى بالتهديد الذي هو قهقري أصله والقرير ضعيف بالتوسط الذي هو خلافه وضعت وأصله وجاء فلا
 بالنظر إلى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا أن يرجح الشرط فيعتبر كل قول أو بلى إلى الجواب يلحق القسم كما مر في
 قوله لمن منيت بئنا عن غيب معرفة البيت وإذا تقدم الشرط على القسم وجعل عبارة لتقوية بالتصديق مع كونه
 في الإكتمال أقوى من القسم ويجوز ذلك بعد هذا اعتبار القسم بقر كما يمكن أن يتبين في قوله لا نيتك فالقسم وجوابه
 جواب الشرط ويجوز إلغاء القسم لتوسطه لأن قد ذكرنا أنه قد يلحق بضعف مع إمكان اعتباره فنقول أن لا نيتك
 أنك فأنك جواب الشرط والشرط والجواب من أداة القسم وأما إذا تقدم أو لو أو لا على القسم فالواجب إلغاء
 القسم لأن جوابها لا يكون إلا جملة فعلية خبرية ولا يصح أن يكون جملة فسمية فنقول لو شئت والله لا كرم منك ولو
 زيد والله لعونيتك قوله وإن توسط أي القسم قوله بتقد والشرط قد ذكرناه قوله أو غير يعنى طال خبر كالمبتدأ بلغة
 أو مع التأخير فجاء أن يعتبر القسم وإن يلحق أصله تقدم على الشرط أو تأخر عنه فإن تقدم مع الانفاء فنحن والله لا نيتك
 أنك القسم لتقدمه على الشرط ويجوز اعتبار تقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم
 لتوكفي زيد والله يقوم مع الاعتقاد أنا والله أن لا نيتك لا نيتك اعتبره نظرنا إلى تقدمه على الشرط وجعل الجملة
 القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك زيد والله يقوم وهذا كناية على ما تقدم من أنه لضعفه على ما
 إمكان الاعتقاد إذا كان هناك جواب طال بالخروج وتأخر عن الشرط مع الانفاء فنحن والله لا نيتك والله أنك الخيد
 طالبين للجوابين وجها المبتدأ والشرط ونقول مع الاعتقاد أنا والله أن لا نيتك لا نيتك جعلت الجملة القسمية مع جوابها
 جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وإن توسط القسم بتقدم غير الشرط على طالب الخبر عليه ويمكن أن
 لا شرط تقدم على القسم كما متأخر عنه فإن كان الخبر جملة جاز أن يعتبر القسم وإن يلحق فنحن والله لا نيتك والله

فإذا قيل
 إذا تقدم
 القسم

الاصح في باب الاستفهام وقول في المرة فان اللفظ فيها يتقدم ان اتيت ان تاتى وكذا الامر بقره يكتمك بالسرخ
والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلتزم اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب كما تقدم ومنه بالبر
كلا ولا دلالة ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخل على الشرط والجزاء مما قد دخل الموصول عليها مما في نحو
الذي لو ان ثابته يتقدم بغير دليل عليه قوله ثم ان من متهم التحال دون والقائه في قسم الجواب للشرط وفي فان
المبينة ولو كان التقدير انما التحال دون لم يقل فان من بل كان يقول ان من متهم التحال دون ما في افهم التحال دون
ان من ولا جعل عدم الحكم بزيادة القاء واقما للمعنى الداخلة على اذا ان في الحقيقة داخل على ما هو في موضع جملتها
لانه ليس بجزء مما في الظهور والمبينة بل موضع مجموع الجزاء لغير ذكرناه هناك فليست اذا ان مع جملتها كان مع
جملتها بل مرتبة تجزئ في التقديم من حيث المعنى على اذا لانه عام لها كما استبين في المواضع المذكورة بالاستفهام دخل
في الحقيقة عليه فمن لم يأت القاء في قوله ان اذا كذا عطا متا ورانا اننا نخلق جدي لان التقدير انما في خلق جدي
اذا من استند لهذا كثيرا ما يكسر الاستفهام في انما نحو قوله ثم اننا خلقنا وكذا عطا متا ورانا اننا لنديقون لظول
الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان شرط الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما قد قبله متكلا
تجسبه من بعد قوله ولا تحسن الذين لما اذال الكلام والقائه في فلا تحسبه من انهم في الدال في اذا قوله ليدون من
فيه شبهة الاستفهام وان لا تعقل في غيره هذا الموضع ما بعدها فاما قبلها وذلك للعرض الذي ذكرنا في الظروف المبينة
فهو مثل قواك اثم اكرمهم بالجمعة فان زيداً فامر ان تصاب يوم بقا على التحسين على ما يجيب مع كونه خبرا لا خبرا فذكر
هناك ثم اطم ان الشرط اذا دخل على شرط فان تصدث ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزءا لا للاول فلا بد من القاء
في اداة الثانية لما ذكرنا في الجواز مع ذلك مواضع دخول القاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلت فلان كذا وان سالت
فان اعطيتك فعل كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصد القاء اداة الشرط الثاني فلهذا باب الجزاء الكلام الذي هو جزاءها
معنى اعني الشرط الاول مع الجواب لاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاه فتقول فان حضرت بعدها ان والشرط نفسه من
فقول لا لاهم بغير الله ان الله لا يفتك لا يفتك فثاني الشرطين لفظا وهما معنى متساويان فان نذرتهم فان نذرتهم
ثبت توجه وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالت ان تعطيني ان دخلت الدار اعطتك اسم ان ف دخلت الدار
فان لم يستحق فان سئلت اعطتك فعوله فان سئلت مع الجزاء جوابا فان لم يقنع فتوكل فان لم يقنع مع جزاء
جواب اذ دخلت وعلى هذا فترى ان كان اكثر قول هو اما للتفصيل والتميز حذف فعلها وهو ضربين ما بين فاما في
فما في غيرها فمما وقيل هو معمول المذون مظهر ما يوم اجمعة فيه منطلق وقيل ان كان جزاء التقدير في اول ولا من الشرط
أعلم ان انما موضوعه لخصين بالتفصيل بل نحو قواك فهو كذا فلهذا ما كان يد تفقيد واما معي فتكلم واما بشره كذا الى الخ
ما قصد كذا سنار من الشيء اي ان ما بعدها شيء بل هو حكم على الحكم ومن لم يقل في معنى الشرط لان على الشرط هو مستلزم

الى استعمال الشرط الجواز كما ذكرنا في الظروف المبينة والمعنى الثاني اى الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف
معنى التفصيل فانها قد تتجوز عنه وهذا التزم ببعض هذا المعنى يضيقنا في جميع مواقعها فالشرط ذكر المتعبد بعدها كقولنا
والا يصحون في العلم بعد قوله وانما الذين في قلوبهم زيغ على معنى وانما الذين وعدا وان كان مختلفا في هذا التقاء لان
جواز الشكوت على مثل قولك انما زيد فقام زيد فمع دعوى التزام التفصيل فيها وانما يكون معنى الشرط فيها ان يقول
من شرطه ان ويجب حذف شرطها كشرط استعمالها في الكلام ولكونها في الامل موضوعا للتفصيل وهو متفق لكن لها
كما ذكرنا في قولنا انما زيد فقيد وانما عي وشكل فيؤدي الى الاستشغال لهذا الية وايضا حذف ذلك ويجوز الغرض من معنى ذلك
انهم ارادوا ان يبقى ما هو الملزوم حقيقة في قصد التكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تغير ذلك ان اصلها
زيد فقام انما يكون من شئ فزيد فقام يعني ان يكون اى ان يقع في الدنيا شئ يقع فقام زيد فقام هو وقوعه فيا مفعول
لانما جعل وقوعه فيا مفعول وحصوله لازما لوقوع شئ في الدنيا وما دامه انما نيا بانه فلا بد من حصول شئ فيها فاما كان
الغرض من الكلام في هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء هو العلم بضرورة الملزوم الذي هو الشرط اى ان يكون من شئ وقيامه بضرورة
القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي القابضين المستأخر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل
غرضها الكلى وهو لزوم القيام بزيد فلما هذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعه كما قد تبين انه حصل من حذف الشرط
وانما عجز الجزء موقعه شيئا من مقصود ان فاما كان احدهما تخفيف الكلام بخلاف الشرط الكثير استعمال والتسكين
قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد التكلم مقام الملزوم في كلامهم عن الشرط وحصل ايضهم فيكون جزء الجزء موضوع الشرط
ما هو المتعذر عندهم من شغل غير واجب المحذوف شئ اخر لا ترى ان خبر المبتدأ بعد قوله وبعد القسم لم يمتد فوجب
الاقص سد جواب لو وجاز القسم منته ويحصل ايض منه بقاء الفاء متوسطة الكلام كما هو حقيقها والى بقائه من جزء الجزء
لوقعت فاء السببية في اول الكلام وكذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزء المفعول به والظن نحو انما اليتيم فلا تقهر في
يوم الجمعة فانما اذ اذهب اذا قصبت انها املو ميان حكم والمعنى ان عدم القهر يعني ان يكون لازما لليتيم وهذا لان
ليوم الجمعة وكذا اغير ذلك من موهولات الجزء كالحال نحو انما عجزنا فانما اذ اركب الفعول المطلق نحو انما عجزنا فانما اركب الفعول
نحو انما اذ اركب فانما اركب فلا تسكن كما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتمنا في غير هذا الموضع لان تقديرها هو كانت
المذكورة لاجل الاغراض الالهية المذكورة ولا نقول مثلا ان جئتني زيد فانما اذ اركب على ان زيد المفعول ضار لاجل
يحصل بالقديم شئ من الاغراض لانه يجوز التقدير بل اذ اركب المذكورة وان كان هناك ما عجزنا من التقدير في الكلام
نحو قولك انما اركب الجمعة فان زيد سائر ذلك انما زيد فما اضررت لا تقدم من اجزاء الجزء شيئا فيها كما انك
لا تخرج وقد الضرورة فلا نقول انما زيد فلما ما ك فلا ياك كل وقد يقع كذا الشرط في الكلام
من جملة اجزاء جزاء انما مقام شرطها كقولنا فقام فانما ان كان من المقربين فروح وديان اى انما يكون شئ فان كان في

والقولون ما كذا في نفس شيئا في نفسه قول بالذليل على تقديره عند من فهم نصبت مع المصداق وهو قول واحد على كل من
 سمع به واما العلم فاعلم ان زيد بضم الهمزة هو العلم فكذلك ايضا في ان يجوز عندنا اما الفرض فلا يدل على انهما كذا بالانسان
 ولا يكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل يكون المفعول المستتر على الحال من جملة ^{المذكورة} والعلم على ما جاء في النسخة
 في المصدر الواقع كذا عند من فهم والقول في المصدر النص مفعول عند المحققين يدل على كونهما كذا في النسخة في انهما العلم فيكون
 ان يقال ان المصدر عند من فهم والجملة في ان في الصفة على انه حال ما جاء في النسخة في ان في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل جاء في النسخة
 المستتر على انه حال ومفعول مطلق بل جاء في النسخة في ان في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل جاء في النسخة في ان في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل جاء في النسخة
 القساع عندنا فنقول ان هذا الكلام اما في النسخة في ان في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل جاء في النسخة في ان في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل جاء في النسخة
 كما نقول مثلاً اناسين وانما في النسخة في ان في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل جاء في النسخة في ان في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل جاء في النسخة
 وادعيت لك فلست بسمين وانما اذا كنت عالما اي ابدت من نفسك العلم وتركت به وادعيت لك فانت في الحقيقة
 كذا كذا في النسخة في ان في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل جاء في النسخة في ان في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل جاء في النسخة
 التاويلات اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا ما جاء في النسخة في ان في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل جاء في النسخة
 انت عالم حقيقة حين كنت عالما بصورة وفي رضى العلماء والمصدر المذكور بمعنى الوصف حال اليبقى على هذا الوجه او تجعل مفعول
 مطلق مفعول مسمى في ان يكون شيئا فهو مسمى سمينا وكذا في نحو انما سمينا فلا سمينا اي اما يكن شيئا فلا سمينا في سمينا واما المصدر
 للمعرف فمفعول مطلق لا خبر ما جاء في النسخة في ان في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل جاء في النسخة في ان في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل جاء في النسخة
 بغير او فالك سمين فقد مر ان في النسخة في ان في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل جاء في النسخة في ان في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق بل جاء في النسخة
 معنى الخبر لان التقدير انما التسمين فانت صاحب سمين وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين زيد علم ومعنى سمين
 وعلم ذو سمين وذو علم فهو كالفهم القائم مقام المفعول اذ في الموصوف ليس في غير المصدر نحو
 انما العبيد ذو وعبيد اي فانت صاحبهم ولم يقل ذوهم لان ذى لا يفتك الى مضمرة وكذا الوصف المرفوع نحو انما العالم عالم
 اي فانت عالم اي فانت هو وانما هو العالم فاعلم وانما العالم فاعلم لان عالم فاستغنى عن عالم ولا عالم كالفهم المرفوع الى المبتدأ
 انما العلم فالك علم اي لك شي منه وانما العالم فلست بكالم اي لست به وانما اكتفوا مطرا في مثل هذا الخبر كالمشاهدة
 المضمرة وان لم يطر ذلك في غير على الاصح كما مضى في باب المبتدأ نحو زيد ضرب يد كانهما غير المبتدأ والمضمر هنا
 عن حالهما يتوسط الفاعل بينهما فالحال انما ليسا بمبتدأ وخبر انما خبر المصدر والصفة نحو انما العبيد ذو وعبيد والوجه
 فيه المرفوع في جميع اللغات معها كان او لا ورى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي حيتية قليلة وقال في
 ذلك لا يجوز هذا التصلب الضعيف في المعرفة الا اذا كان خبر مسمى فيكون في موضع الحال كما في الجملة الغير وانما
 اذ اردت بالبيد عبيد معينين فلا يجوز فيه الا المرفوع كما في قولك انما البصرة فلا بصرة ذلك وانما ابو ك فلا ابيك

عالم العالم
 في النسخة

اقول ما قلنا على الحال التي هي في هذا الموضع ولا معنى له على ما هو على الله معقول به لما بعد الفاء كان المعنى ذو حبيداني فكلهم
 وذلك كما روى الكسائي اما قد يشأنا فانما افضلها على فانما عليهم بالفضل وقولهم انما ان يكون علما فهو عالم ان ذمبتا
 اي اما كونيه عالما فحصل وانما بعد الفاء قلنا فقولهم انما ان يكون علما فهو عالم اي انما علم كونه عالما فليس
 بجاصل وقال سيبويه لا في ان لا يكون ذلك في كافي قوله نعم لئلا يعلم اهل الكتاب في الصورة التي ذكرتها خبط كثير الفاء وهذا
 الذي ذكرته اقول عندى وقد يحدث ما كثر الاستعمال نحو قوله وربك فكبر ونيا بك فظهر والربح فاجزى وهذا فليد
 في ذلك فليقرب قولنا بما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نفيا وما قبلها منصوبا به او بنفسه فلا يرب
 فضربت ولا زيد فرببه بتقدير اما واما قولك زيد فوجد الفاء فيه زائدة وقولهم وقالوا لئلا يكون فاعلم فاما ثم ذكرنا
 في باب المبتدأ ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند اخضر في انما جاء زيد فاعلم فاما القيد المذكور كان
 الاصل انما لزم الفعل لفاعله والحق لا لزم ترك الفعل لفاعله فتناسبا لزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان تقديره اما قبل التثنية
 وقد دخل فاعلم على الامر والحق فان ما قبل التثنية اما ملزوم لما بعده كما ذكرنا واما قوله واذا لم يحدد وابنه فسيقولون وقد
 واذا اعتزل قومهم وما يعبدون الا الله فاقى واو قوله واذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقى وقوله فاعلم فاقى فاعلم فاقى فاعلم فاقى
 جوبى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين لقيته فانما اكرمه على ما قفى الجواز وذلك في ان اذ مطرد على
 ما قفى الظروف المبنيّة ويجوز ان يكون قوله واذا اعتزل قومهم وما يعبدون وقوله واذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم
 باب الرزق اجمعي فاما اخضر في انما وانما جاء افعال المستقبل الذي هو سيقولون فاقى واو افعال في الظروف الماضية
 التي هي ذم يحدد واذا اعتزل قومهم واذا لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي كما ذكرنا في نحو انما
 زيد فنطلق من الغرض المعنوي اي قصد الملازمة حتى كان هذه افعال المستقبل وقعت في الاشارة الماضية
 صارت لازمة لها كل ذلك لقصد المباعدة قوله هو معقول لما في خيلها اي ما بين انما والفعل معقول لما في خبر الفاء اي لما
 بعدها وليس ذلك بطلاق عند اللسان المبتدأ في نحو انما زيد فقامت خرج عنه هذا العامل فيه ابتداء عنه وكذلك اذا ذكرنا الشرط
 مع الشرط في نحو قوله وانما ان كان من الملقين خارجه عنه قوله معناه سواء كان ما بعد الفاء شئ يحيل حصول الكلام
 كان وما النافية في نحو انما يوم الجمعة فقلت مسافر لم يكن وذلك للخص المذكور وهذا مذهب لم يترخصه المفسر قال
 بعضهم هو معقول للمدة ومعناه سواء كان الفاعل متصرفا على ما بعد الفاء فيما قبلها او لا فقامت ما زيد فقامت عنده بتقدير انما ذكرنا في نحو
 واما يوم الجمعة فزيد منطلق اي انما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشئ اخلو كان كل لجاز التفسير نحو انما زيد فقامت
 تقديره انما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز انما فاقى وانما انما ذكرنا في نحو انما يوم الجمعة فزيد فقامت ولا يجوز انما فاقى
 بعيدا في تأميره وانما انما كتب هو هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفضل من المبتدأ وانما
 بالفاء في نحو انما زيد فقامت ولم يتبينه وانما القيد في مثل هذه المقام الخاص لا يخرج من المذكور وهذا هو المأخذ في انما

[illegible]

۴۷

مجلس الشورى

في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان التوكيد مع التثنية وجمع اللوث ما ذكره مع غيره على غير عينه اما ضمير بارز وهو
 شيئا كما جمع المذكور واخر واوا وادوا واخشاوا الواحد الموث بخوري واخرى وادى واخشي اتمام غير مستند على ظاهر
 المذكور بخوره واخر وادى واخشاوا فلو مع الغير البارز كالجملة المنفصلة تقول اغزيت وادمت بجذات الواو كما حدثت الجملة
 المنفصلة فغوازا والكلها وادى موالي الغرض ولكن الغزيت وادمت يا امة بجذات الياء كما حدثت في نحو اخرى الجيش ارسى
 الغرض ونظم الواو والمفتوح ما قبلها فواخشون كما ضميرها مع المنفصلة فواخشا الرجل ونكسر الياء المقطوع ما قبلها كما
 كسرهما مع المنفصلة فواخشين كما خشي الرجل قوله فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكور فواخشا وادى واخشا فلو مع المنفصلة
 اى كالجملة المنفصلة ونفى بها الفت التثنية تقول اغزيت وادمت يا امة بجذات الياء كما حدثت في نحو اخرى الجيش ارسى
 قال لما كان النون بعد الضمير البارز فصار كالجملة المنفصلة لان الضمير فاعل ولما لم يكن ضميرا بارزا كان النون كالضمير
 المتصل هذا هو زيد كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الا لفظ فقط بل الواو والياء وارضوا وارضى متصلان ايضا
 وانت لا تثبت اللام منهما كما تثبتهما مع كالات فليس قوله اذن كما المتصل على اطلاقه يصحح وايضا يحتاج الى التسهيل فيما ناس
 النون عليه من المتصل والمنفصل اذ اسئل مثلاً لم يحدث اللام في اخشا وادى واخشا كما حدثت في اخش وادى واخشا
 لم يمتد اللام في ارضوا وكسرت الياء في ارضى لام ولم يحدث في ارموا الرجل ارمى الغرض فكيف حدثت في ارموا
 المحول عليه فمطرقة في المحول فانما جعلت على الشيء اذ لم يكن المحول في ثبوت العلة فيه كالمحول عليه بل يشبه
 مرجح فليكن كالمحول فانما جعلت على الشيء اذ لم يكن المحول في ثبوت العلة فيه كالمحول عليه بل يشبه
 كما كانت المتعدى قوله والخفة تحدث للسكان كثير ذلك اذ لا في الخفة ساكن بعدها فهو لا عين الفتح مما كان يحكم يوما
 والذم فيه فخرج حطما عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتكسر في الوصل اذ انما يجر من المانع وهو كاهما واللام بخلاف النون
 انخفضت فانها لا تترك بالمانع وايضا ينبغي ان يكون النون اللاحقة للاسم متصل على اللاحقة للفعل للتنوين يحدث في اربع فالتثنية والشرط
 المذكور في اربعة اخرى غير ذلك وهو كقولهم ارموا الطائي وهذا المائي في القول انخفضت وتحدثت للسكان كثير وقال سيلويه عن يوسف انه اذا حكم
 بالنون المنخفضة اضربا في انما يضرب ساكنين تبدلها همزة مفتوحة نحو ارموا الرجل وارضوا الرجل قال سيلويه يقولون ان كان في الخفيفة بالثنية
 فالقياس حدثت للسكان كثير كما تحدثت في المقوم بين المذكور الموث وجمع المذكور فينقطع الالف في اللفظ للسكانين واذا
 وقع على اصل الموثون خفيفة فتحكم بحكم التنوين اعني انه يقبل المفتوح ما قبلها القاصوا في ارضين قال سيلويه وقياس
 منه بيوئس اضربا ان واضربا ان تقبل النون انخفضت لفا فيل فيها المدد الطويل بقدر الفين وقال الزجاج لو لم تكن الالف
 وظل منها زادت على الالف لانها كمن كثر ولا يثنى بعدها بمثلها قال الشيرازي ليس الذي انكمز العاج بمنكره وظل
 انه يقدرون في اللذان الذي يزداد بعد النطق بالالف كاولي يزداد بعد النطق بالالف فينقطع عن اكل ولم يمتد فيحدث في الوقت لفظ
 ما قبلها كالمكسور قبلها نحو ارضين وارضين كان يوسف يقول قلبها واوبدا الغدة في فواخشون ويا في فواخشين في قول

عدم اخلا
 الحقيقة في
 جمع النون

يقول امرؤ القيس
 ان كان الالف والواو
 لا يجر من المانع
 فادخلوا في
 عادوا

انحسرو واخشي قال الخليل لا ادري ذلك الا على مذهبه من فقه اهل اليمن هذا زيد وعمرت يزيدى وهي غير نصيحه و
 واكتفى واخبرين واضربين فيقول يونس اضربوا واضربى وفقاً للغير في النزل الا ان الواو والياء عنده عوضتان من اللون وعند
 غيرهما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يحكي قول في هل تضرب هل تضرب هل تضربوا وهل تضربى بلانون والواو
 والياء بدلان من المخففة وعند غيرهم هل تضربون وهل تضربين والواو والياء غيران رداه بعد حذف نون التوكيد مع رد النون
 التي سقطت لاجل نون التوكيد كما يحكي قوله فيرم ما يحذف يضربى اذا حذف الواو اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل والاول
 بسببها من الواو والياء وحدها كما تقول في اضربين واضربين اخشون واخشين يا بوا واضربى واخشوا واخشي واخشوا
 والياء مع النون التي بعدها كما تقول في هل تضربين وهل تضربين هل تضربون وهل تضربون هل تضربون هل تضربون هذا
 الاظهر بناء على انهم قد ردوا النون المخففة المحذوفة لوقوف محذوف من اصلها كمد من ومما الدليل بخلاف التنوين فان الوقف في ما
 قاضيه رد الياء على اجمع تكون التنوين كما هو اذا لم يكن ما بعده ثابته انما مع غير محذوف هذا اخر شرح المقدمة
 والحمد لله على انعامه وافضلها بتوفيق اكمل وصلواته على محمد وآله بعد قوله ثم تامة وختمت ما في الحصة المقدسة
 العشرية على عشر رقعا صلوات ربنا العشرة وسلاما في شوال سنة ست وثمانين وثلثمائة وثلثمائة كما هما الشك في اكمالها
 كذا اجمعا في التصريف وحزن التذكروا كذا وشيئين الكسكة وسين الكسكة ما هما السكت في ما زاد في اخر الكلمة
 الموقوفة عليها في جعل اسمها كذا كذا وكذا والكلمة حرف واسم حرف في البناء نحو واذا وهذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 في ما اذا اجبت بعدها ما سكتا فلا بد من مد الالف اما في الاسم امر المتكلمة نحو اضربى وجبى والياء في البناء نحو لا تزل
 فلا ترد هاء السكت انما تكون التباس هاء السكت بهاء الضمير فيها والياء فان الاسم العربي البناء لا يضاف اليه الا كوله
 ولدى واما كون الاعراب مقدرا في الالف فمفعول شبه الحركة الاعرابية في الالف ومنه ذكر انها لا تليق بالحركة المحركة اعلى بيته
 او شبه الاعرابية اما الف نحو هذا وهو كانه ليس بالحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح اية كان محركا
 بحركة بنائية نحو هو وهي وهو كانه لا تليق هذه الالف بالحركة الاعرابية لان الالف المذكورة سورة كان واو الراء فهو هدى في
 كرم ومن ذلك ان الالف اخفى في الالف لبيان الجمع بل تليق الالف بالواو والياء التي بعدها اعلا ما واغلا مذكورة واغلا مذكورة
 نحو الاميرة والاميرة والاميرة بفتح الدال في الالف لانه لا يضاف اليه الالف لانه لا يضاف اليه الالف لانه لا يضاف اليه الالف
 اعرابية كما يشبهها الاعرابية في الالف لانه لا يضاف اليه الالف لانه لا يضاف اليه الالف لانه لا يضاف اليه الالف لانه لا يضاف اليه الالف
 وذلك قولا كما جازلنا وضارنا بانه مسلوته وهنه وضربته وهله وضربته وبكسكته وبكسكته وبكسكته وبكسكته وبكسكته وبكسكته
 وانطلقت وضربته وعصاها وقاضيه غلاميه وهو دالينه وكيفه وغير ذلك ودخلها في ادل اخر ساكن اوى من دخولها فيما
 قبل اخر متحرك حتى لا يجمع ساكنان او اسكن اخر لم يلحقها النونات والامثلة الخمسة نحو ضربة وضربونه ونضرب به
 لان النون علامة تاليف فهي كما تحركت الاعرابية قد منع بعض المصنفين ان يقع النون في الالف لانه لا يضاف اليه الالف لانه لا يضاف اليه الالف
 في الالف لانه لا يضاف اليه الالف لانه لا يضاف اليه الالف لانه لا يضاف اليه الالف لانه لا يضاف اليه الالف لانه لا يضاف اليه الالف

هذا السكت
 ادخلت
 وذلك في الواو
 بعضه في الواو
 الحظ في الواو
 لم تزل
 في الواو
 حتى طرأت
 الكلمة مقتورة
 فلما وصلات
 عن زيد
 واخترت
 يكون
 هاء مقاسمتها
 بالهاء
 الالف في الالف
 سكتة بعد
 فلا تزل
 سكتة بعد
 ذلك

والله اعلم
 بالصواب

